

مِحْمُودُ الْفَنَّاوِي

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

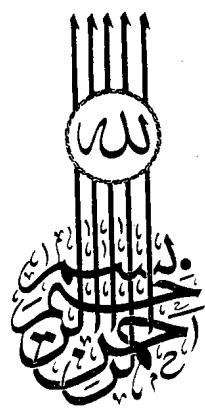
تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ سَيِّدَةِ الْحَرَانِيِّ

الْمَتَوْفِيُّ سَنَةُ ٥٧٢٨

أَعْنَىَ بِهَا وَخَرَجَ أَحَادِيثَهَا

عَامِرُ الْبَازْ أَنُورُ الْبَازْ

ابْنُجُزُّ الْثَامِنُ



مُحَمَّدُ عَلِيٌّ الْفَنَّانُ

لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ

تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ سَيِّدَةِ الْمُرَانِي

كتاب

القدر

الحمد لله وحده، والصلوة والسلام على من لا نبي بعده.

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - طيب الله ثراه :

فصل

في قدرة الله عز وجل

اتفق المسلمون وسائر أهل الملل على أن الله على كل شيء قادر، كما نطق بذلك القرآن في مواضع كثيرة جداً. وقد بسطت الكلام في الرد على من أنكر قدرة الله في غير موضع، كما قد كتبناه على «الأربعين»، و«المحصل» وفي شرح «الأصبهانية» وغير ذلك، وتلمسنا على ما ذكره الرازي وغيره / في «مسألة كون الله قادراً مختاراً»، وما وقع ٨/٨ فيها من التقصير الكبير مما ليس هذا موضعه.

والمقصود هنا: الكلام بين أهل الملل الذين يصدقون الرسل فنقول: هنا مسائل:

المسألة الأولى: قد أخبر الله أنه على كل شيء قادر، والناس في هذا على ثلاثة

أقوال:

طائفة تقول: هذا عام يدخل فيه الممتنع لذاته من الجمع بين الضدين، وكذلك يدخل في المقدور، كما قال ذلك طائفة منهم ابن حزم.

وطائفة تقول: هذا عام مخصوص يخص منه الممتنع لذاته، فإنه وإن كان شيئاً، فإنه لا يدخل في المقدور، كما ذكر ذلك ابن عطية وغيره، وكلا القولين خطأ.

والصواب: هو القول الثالث الذي عليه عامة النظار، وهو: أن الممتنع لذاته ليس شيئاً بذاته، وإن كانوا متنازعين في المعدوم، فإن الممتنع لذاته لا يمكن تتحققه في الخارج، ولا يتصوره الذهن ثابتاً في الخارج، ولكن يقدر اجتماعهما في الذهن، ثم يحكم على ذلك بأنه ممتنع في الخارج؛ إذ كان يمتنع تتحققه في الأعيان، وتصوره في الأذهان، إلا على وجه التمثيل بأن يقال: قد تجتمع الحركة والسكن في الشيء، فهل يمكن في الخارج أن يجتمع السواد والبياض في محل واحد، كما تجتمع الحركة والسكن؟ فيقال: هذا غير ممكن، فيقدر اجتماع نظير الممكن ثم يحكم بامتناعه، وأما نفس اجتماع البياض والسواد في محل واحد، فلا يمكن ولا يعقل، فليس بشيء لا في الأعيان ولا في الأذهان، فلم يدخل في قوله: «وهو على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» [الحديد: ٢].

المسألة الثانية: أن المعدوم ليس بشيء في الخارج عند الجمهور وهو الصواب.

وقد يطلدون أن الشيء هو الموجود، فيقال على هذا: فيلزم ألا يكون قادرًا إلا على موجود، وما لم يخلقه لا يكون قادرًا عليه. وهذا قول بعض أهل البدع، قالوا: لا يكون قادرًا إلا على ما أراده ، دون ما لم يرده، ويحکى هذا عن تلميذ النظام. والذين قالوا: إن الشيء هو الموجود - من نظار المثبتة كالأشعري ، ومن وافقه من أتباع الأئمة؛ أحمد وغيره ، كالقاضي أبي يعلى وابن الزاغوني وغيرهما - يقولون: إنه قادر على الموجود، فيقال: إن هؤلاء أثبتوا ما لم تثبته الآية، فالآية أثبتت قدرته على الموجود، وهؤلاء قالوا: هو قادر على الموجود والمعدوم.

والتحقيق: أن الشيء اسم لما يوجد في الأعيان، ولما يتصور في الأذهان، فما قدره الله وعلم أنه سيكون هو شيء في التقدير والعلم والكتاب، وإن لم يكن شيئاً في الخارج. ٨/١٠ ومنه قوله: «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» [يس: ٨٢] ، ولفظ الشيء في الآية يتناول هذا وهذا، فهو على كل شيء ما وجد وكل ما تصوّره الذهن موجوداً، إن تصوّر أن يكون موجوداً قديراً، لا يستثنى من ذلك شيء، ولا يزيد عليه شيء، كما قال تعالى: «بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّي بَنَائِهِ» [القيامة: ٤] ، وقال: «قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَعْثَثِ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِّنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ» [الأنعام: ٦٥] ، وقد ثبت في الصحيحين: أنها لما نزلت قال النبي ﷺ: «أَعُوذ بِوْجْهِكَ». فلما نزل: «أَوْ يَلْبِسُكُمْ شَيْئًا» الآية قال: «هاتان أهون»^(١) . فهو قادر على الأولتين وإن لم يفعلهما، وقال: «وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدْرِ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابِهِ لَقَادِرُونَ» [المؤمنون: ١٨] .

قال المفسرون: لقادرون على أن نذهب به حتى تموتوا عطشاً، وتهلك مواشيمكم، وتخرّب أراضيكم. ومعلوم أنه لم يذهب به ، وهذا كقوله: «أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشَرِّبُونَ» إلى قوله: «وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْدِبُونَ» [الواقعة: ٦٨-٨٢] ، وهذا يدل على أنه قادر على ما لا يفعله. فإنه أخبر أنه لو شاء جعل الماء أجاجاً وهو لم يفعله، ومثل هذا: «وَلَوْ شَاءَ لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا» [السجدة: ١٣] . «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمِنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ» [يونس: ٩٩] ، «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلُوا» [البقرة: ٢٥٣] ، فإنه أخبر في غير موضع أنه لو شاء لفعل أشياء وهو لم يفعلها، فلو لم يكن قادرًا عليها؛ لكن إذا شاءها لم يمكن فعلها.

المسألة الثالثة: أنه على كل شيء قدير، فيدخل في ذلك / أفعال العباد وغير أفعال العباد. وأكثر المعتزلة يقولون: إن أفعال العباد غير مقدورة. ٨/١١

(١) البخاري في التفسير (٤٦٢٨) ، والترمذى في تفسير القرآن (٦٥: ٣٠) وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في الكبير في التفسير (١/١١٦٤) ، وأحمد ٣٠٩/٣ ، كلهم عن جابر بن عبد الله . والحديث لم يرد في مسلم.

المسألة الرابعة: أنه يدخل في ذلك أفعال نفسه، وقد نطق النصوص بهذا، وهذا كقوله تعالى: «أَوْلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ» [يس: ٨١]، «أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ» [القيامة: ٤٠]، «بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسُوِّي بَنَاهُ» [القيامة: ٤] ونظائره كثيرة.

والقدرة على الأعيان جاءت في مثل قوله: «وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ» [ق: ١٦]، «أَيْحُسْبَ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ» [البلد: ٥]، وجاءت منصوصاً عليها في الكتاب والسنّة. أما الكتاب فقوله: «فَإِمَّا نَذَهَبْنَا بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُتَقْبِلُونَ» [الزخرف: ٤١]، فيين أنه - سبحانه - يقدر عليهم أنفسهم ، وهذا نص في قدرته على الأعيان المفعولة ، وقوله: «وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَارٍ» [ق: ٤٥]، و«لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسِيْطِرٍ» [الغاشية: ٢٢] ونحو ذلك . وهو يدل بمفهومه على أنّ الرب هو الجبار عليهم المسيطر ، وذلك يستلزم قدرته عليهم ، وقوله: «فَظَنَّ أَنْ لَنْ تَقْدِرَ عَلَيْهِ» [الأنبياء: ٨٧] - على قول الحسن وغيره من السلف من جعله من القدرة - دليل على أن الله قادر عليه وعلى أمثاله ، وكذلك قول الموصى لأهله: لئن قدر الله على يعذبني عذاباً ما عذبه أحداً من العالمين . فلما حرقوه أعاده الله - تعالى - وقال له: «ما حملك على ما صنعت؟» - قال: خشيتك يا رب ! فغفر له^(١) ، وهو كان مخططاً في قوله: لئن قدر الله على يعذبني كما يدل عليه الحديث ، وإن الله/ قدر عليه ، لكن خشيته وإيمانه غفر الله له هذا الجهل والخطأ الذي وقع منه .

٨/١٢

وقد يستدل بقوله: «أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ» إلى قوله: «فَتَنْعَمُ الْقَادِرُونَ» [المرسلات: ٢٠ - ٢٣] على قول من جعله من القدرة ، فإنه يتناول القدرة على المخلوقين وإن كان - سبحانه - قادراً - أيضاً - على خلقه ، فالقدرة على خلقه قدرة عليه ، والقدرة عليه قدرة على خلقه ، وجاء - أيضاً - الحديث منصوصاً في مثل قول النبي ﷺ لأبي مسعود لما رأه يضرب عبده: «لله أقدر عليك منك على هذا»^(٢) . فهذا فيه بيان قدرة الرب على عين العبد ، وأنه أقدر عليه منه على عبده ، وفيه إثبات قدرة العبد .

وقد تنازع الناس في قدرة الرب والعبد ، فقالت طائفة: كلا النوعين يتناول الفعل القائم بالفاعل ، ويتناول مقدوره وهذا أصح الأقوال ، وبه نطق الكتاب والسنّة ، وهو أن كل نوع من القدرتين يتناول الفعل القائم بال قادر و مقدوره المباين له ، وقد تبين بعض ما دل على ذلك في قدرة الرب . وأما قدرة العبد ، فذكر قدرته على الأفعال القائمة به كثيرة ،

(١) البخاري في التوحيد (٧٥٦ ، ٧٥٧) ومسلم في التوبة (٢٧٥٦ / ٢٤ ، ٢٥) .

(٢) مسلم في الأعيان (١٦٥٩ / ٣٤ - ٣٦) .

وهذا متفق عليه بين الناس الذين يشتبون للعبد قدرة، مثل قوله: **﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾** [النور: ١٦]، **﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ [مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَاً]﴾**^(١) [١٢٢٣]، **﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطَاعَمُ سَتِينَ مَسْكِيَّاً﴾** [المجادلة: ٤]، **﴿وَسِيَحْلُفُونَ بِاللَّهِ لَوْ أَسْتَطَعْنَا لَخَرْجَنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ﴾** الآية [التوبه: ٤٢]، قوله النبي ﷺ: **«صَلَّ قَائِمًا، إِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، إِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلِيْ جَنْبِكَ﴾**^(٢).

٨/١٣

/ وأما المباین ل محل القدرة، فمثل قوله: **﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾** إلى قوله: **﴿وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا﴾** إلى **﴿قَدِيرًا﴾** [الفتح: ٢١، ٢٠]، فدل على أنهم قدروا على الأول، وهذه يمكن أن يقدروا عليها وقتا آخر. وهذه قدرة على الأعيان، قوله: **﴿وَغَدَوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾** إلى قوله: **﴿عَسَى رِبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا﴾** الآية [القلم: ٣٢-٢٥].

قال أبو الفرج: وفي قوله: **﴿قَادِرِينَ﴾** ثلاثة أقوال :

أحدها: قادرين على جنتهم عند أنفسهم، قاله قتادة. قلت: وهو قول مجاهد وقتادة، رواه ابن أبي حاتم عنهما. قال مجاهد: قادرين في أنفسهم، وهذا الذي ذكره البغوي: قادرين عند أنفسهم على جنتهم، وثمارها، لا يحول بينهم وبينها أحد، وعن قتادة قال: غدا القوم وهم يحدون إلى جنتهم، قادرين على ذلك في أنفسهم.

قال أبو الفرج: والثاني: قادرين على المساكين، قاله الشعبي، أي: على منعهم. وقيل: على إعطائهم لكن البخل منعهم من الإعطاء، والله أعلم.

والثالث: غدوا وهم قادرين، أي: واجدون، قاله ابن قتيبة.

قلت: الآية وصفتهم بأنهم غدوا على حرد قادرين، فالحرد يرجع إلى القصد، فغدوا بإرادة حازمة وقدرة، ولكن الله أعجزهم. قوله من قال: قادرين عند أنفسهم، أي: ظنوا أن الأمر يبقى كما كان، ولو كان كذلك، لتمت قدرتهم، لكن سلبا القدرة بإهلاك جنتهم.

٨/١٤

/ قال البغوي: الحرد في اللغة يكون بمعنى القصد والمنع والغضب. قال الحسن وقتادة وأبو العالية: على جد وجهد. وقال القرطبي ومجاهد وعكرمة: على أمر مجتمع قد أنسسوه بينهم. قال: وهذا على معنى القصد؛ لأن القاصد إلى الشيء جاد مجمع على الأمر. وقال أبو عبيدة والفتبيبي: غدوا من أنفسهم على حرد: على منع المساكين، يقول:

(١) ما بين المعقوفين سقط من المطبوعة.

(٢) البخاري في تقصير الصلاة (١١١٧)، والترمذي في الصلاة (٣٧٢)، وابن ماجه في إقامة الصلاة (١٢٢٣)، وأحمد /٤٢٦، كلهم عن عمران بن حصين.

حاردت السنة : إذا لم يكن لها مطر، وحاردت الناقة على: إذا لم يكن لها لبن. وقال الشعبي وسفيان: على حنق وغضب من المساكين. وفي تفسير الوالبي: عن ابن عباس: على قدرة.

قلت: الحرد فيه معنى العزم الشديد، فإن هذا اللفظ يقتضى هذا، وحرد السنة والناقة لما فيه من معنى الشدة ، وكذلك الحنق والغضب فيه شدة ؛ فكان لهم عزم شديد على أخذها ، وعلى حرمان المساكين ، وغدوا بهذا العزم قادرين ليس هناك ما يعجزهم وما يمنعهم، لكن جاءها أمر من السماء فأبطل ذلك كله، وقيل: الحرد: هو الغيط والغضب، والله أعلم .

ونظير هذا - وهو صريح في المطلوب - أن القدرة تكون على الأعيان، قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءُ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾** إلى قوله: **﴿أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيَلَّاً أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَانَ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ﴾** الآية: [يونس: ٢٤]، قوله: **﴿وَظَنَّ (١) أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا﴾** [يونس: ٢٤]، يبين أنه لو لا الجائحة لكان ظنهم صادقاً، وكانوا قادرين عليها، لكن لما أتاهها أمر الله تبين خطأ الظن، ولو لم يكونوا قادرين عليها لا في حال سلامتها ولا في حال عطبها، لم يكن الله أبطل ظنهم بما أحدثه / من الإهلاك، وهؤلاء لم يكونوا ذهباً ليحصلوا ، بل سلباً القدرة عليها - وهي القدرة التامة - فانتفت لانتفاء المحل القابل؛ لا لضعف من الفاعل، وفي تلك قال: **﴿عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾** [القلم: ٢٥]، ولم يقل: قادرين عند أنفسهم، فإن كان كما قال: عند أنفسهم فالمعنى واحد، وإن أريد بكونهم قادرين ، أي: ليس في أنفسهم ما ينافي القدرة؛ كالمرض والضعف، ولكن بطل محل القدرة كالذى يقدر على النقد والرزق ولا شيء عنده .

وقوله تعالى: **﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾** [إبراهيم: ١٨] ، فهم في هذه الحال لا يقدرون مما كسبوا على شيء ، فدل على أنهم في غير هذا يقدرون على مما كسبوا، وكذلك غيرهم يقدر على مما كسب ، فالمراد بالكسوب المال المكسب .

وقوله تعالى: **﴿ضَرَبَ اللَّهُ مثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَ رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًا وَجَهْرًا﴾** [النحل: ٧٥] ، فلما ذكر في المملوك أنه لا يقدر على شيء ، ومقصوده أن الآخر ليس كذلك، بل هو قادر على ما لا يقدر عليه هذا ، وهو إثبات الرزق الحسن مقدوراً لصاحبه ، وصاحبه قادر عليه ، وبهذا ينطوي عامة العقلاة يقولون: فلان يقدر

(١) في المطبوعة: «فظن» والصواب ما أثبتناه.

على كذا وكذا، وفلان يقدر على كذا وكذا، ومقدرة هذا دون مقدرة هذا.

٨/١٦ / وما يبين ذلك: أن الملك نائب للعباد على ما ملكهم الله إيه، والملك مستلزم للقدرة فلا يكون مالكاً إلا من هو قادر على التصرف بنفسه، أو بوليه أو وكيله، والعقد والمنقول مملوك مالكه، فدل على أنه مقدور له، وقد قال موسى: **«رب إني لا أملك إلا نفسي وأخي»** [المائدة: ٢٥]، لما كان قادرًا على التصرف في أخيه؛ لطاعته له جعل ذلك ملكا له، وقال تعالى: **«فَهُمْ لَهَا مَالُكُونَ»** [يس: ٧١]، وقال تعالى: **«وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ»** [الزخرف: ١٣] أي: مطيقين، فدل على أنهم صاروا مقرنين مطيقين لما سخرها لهم، فهو معنى قوله: **«فَهُمْ لَهَا مَالُكُونَ»**، وقد قال تعالى: **«فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهِرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبَا»** [الكهف: ٩٧]، فدل على أنهم لو نقبوا ذلك لكانوا قد استطاعوا النقب، والنقب ليس هو حركة أيديهم، بل هو جعل الشيء منقوباً، فدل على أن ذلك النقب مقدور للعباد.

وأيضاً، فالقرآن دل على أن المفهولات الخارجة مصنوعة لهم، وما كان مصنوعاً لهم فهو مقدور بالضرورة والاتفاق، والمنازع يقول: ليس شيء خارجاً عن محل قدرتهم مصنوعاً لهم، وهذا خلاف القرآن، قال تعالى لنوح: **«وَاصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنَا وَوَحْيَنَا»**، وقال: **«وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ»** [هود: ٣٧، ٣٨]، وقد أخبر أن الفلك مخلوقة مع كونها مصنوعة لبني آدم، وجعلها من آياته، فقال: **«وَآيَةُ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَسْحُونَ»** [يس: ٤١]، **«وَسَخَّرَ (١) لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ»** [الحج: ٦٥]، **«وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرَكُبُونَ»** [الزخرف: ١٢]، وقال: **«أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتونَ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ»** [الصافات: ٩٥، ٩٦].

٨/١٧ / فجعل الأصنام منحوتة معمولة لهم، وأخبر أنه خالقهم، وخالق معمولهم فإن «ما» هاها بمعنى الذي، والمراد خلق ما تعملونه من الأصنام، وإذا كان خالقًا للمعمول وفيه أثر الفعل، دل على أنه خالق لأفعال العباد. وأما قول من قال: «ما» مصدرية ، فضييف جداً.

وقال تعالى: **«وَدَمَرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فَرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ»** [الأعراف: ١٣٧]، وإنما دمر ما بنوه وعرشووه، فاما الأعراض التي قامت بهم، فتلك فنيت قبل أن يغرقوا ، وقوله: **«وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ»** دليل على أن العروش مفعول لهم، هم فعلوا العرش الذي فيه، وهو التأليف، ومثل قوله: **«أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةٌ تَعْثُونَ»** [الشعراء: ١٢٨]، يدل على أن المبني هم بنوه، حيث قال: **«أَتَبْنُونَ؟** وكذلك قوله: **«وَتَحْتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا»**

(١) في المطبوعة: «وسخر» ، والصواب ما أثبتناه.

[الشعراء: ١٤٩] ، هو قوله: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْتُونَ﴾ [الصافات: ٩٥] ، قوله: ﴿جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩] ، دل على أنهم جابوا الصخر ، أي: قطعوه.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبه: ٥] ، فأمر بقتلهم ، والأمر إنما يكون بمقدور العبد ، فدل على أن القتل مقدور له ، وهو الفعل الذي يفعله في الشخص فيموم ، وهو مثل الذبح ، ومنه قوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَرْتُمْ﴾ [المائدة: ٣] ، قوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾ [المائدة: ٩٥] ، قوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُّعْمَدًا فَجَزَاءُ مِثْلِهِ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعْمَ﴾ [المائدة: ٩٥] ، يدل على أن الصيد مقتول للأديمي الذي قتله ، بخلاف قوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُم﴾ [الأنفال: ١٧] ، فإنه مثل قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] ، فإن قتلهم حصل بأمور خارجة عن قدرتهم ، مثل إنزال الملائكة ، وإلقاء الرعب في قلوبهم ، وكذلك الرمي ، لم يكن في قدرته أن التراب يصيب أعينهم كلهم ، ويرعب قلوبهم ، فالرمي الذي جعله الله خارجاً عن قدرة العبد المعتمد ، هو الرمي الذي نفاه الله عنه .

قال أبو عبيد : ما ظفرت أنت ولا أصبت ، ولكن الله ظفرك وأيدك . وقال الزجاج: ما بلغ رميكم كفأا من تراب ، أو حصاً أن يملا عيون ذلك الجيش الكبير ، إنما الله تولى ذلك . وذكر ابن الأنباري : ما رميتم قلوبهم بالرعب ، إذ رميت وجوههم بالتراب . ولهذا كان هذا أمراً خارجاً عن مقدوره ، فكان من آيات نبوته .

وقيل: بل الرب - تعالى - لا يقدر إلا على المخلوق المنفصل لا يقوم به فعل يقدر عليه ، والعبد لا يقدر إلا على ما يقوم بذاته ، لا يقدر على شيء منفصل عنه ، وهذا قول الأشعري ومن وافقه من أتباع الأئمة : كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل وابن الزاغوني وغيرهم .

وقيل: إن العبد يقدر على هذا وهذا ، والرب لا يقدر إلا على المنفصل وهو قول المعتزلة ، وقيل : إن كليهما يقدر على ما يقوم به دون المنفصل ، وما علمت أحداً قال: كلاماً يقدر على المنفصل دون المنفصل .

المسألة الخامسة: أن القدرة هي قدرته على الفعل ، والفعل نوعان : / لازم ، ومتعد ، والنوعان في قوله: ﴿هُوَ (١) الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾

(١) في المطبوعة: «هو» والصواب ما أثبتناه .

[الحديد: ٤] ، فالاستواء والإيتان والمجيء والنزول ونحو ذلك أفعال لازمة ، لا تتعدي إلى مفعول؛ بل هي قائمة بالفاعل ، والخلق والرزق والإماتة والإحياء والإعطاء والمنع ، والهدى والنصر ، والتنزيل ونحو ذلك ، تتعدي إلى مفعول .

والناس في هذين التوقيعين على ثلاثة أقوال :

منهم من لا يثبت فعلاً قائماً بالفاعل ، لا لازماً ولا متعدياً ، أما اللازم فهو عنده متف ، وأما المتعدي - كالخلق - فيقول: الخلق هو المخلوق ، أو معنى غير المخلوق ، وهذا قول الجهمية والمعتزلة ، ومن اتبعهم كالأشعري ومتبعيه ، وهذا أول قولي القاضي أبي يعلى ، وقول ابن عقيل .

وكثير من المعتزلة يقولون: الخلق هو المخلوق . وآخرون يقولون: هو غيره ، لكن يقولون: بأن الخلق له خلق آخر ، كما ي قوله معمر بن عباد^(١) ، ويسمون أصحاب المعاني المتسسلة . ومنهم من يقول: الخلق هو نفس الإرادة ، كما ي قوله من يقوله من بعض المعتزلة من أهل البصرة .

والقول الثاني: أن الفعل المتعدي قائم بنفسه دون اللازم . فيقولون: الخلق قائم بنفسه ليس هو المخلوق . وهم على قولين :

٨٢٠

/ منهم من جعل ذلك الفعل حادثاً .

ومنهم من يجعله قديماً ، فيقول: التخليق والتكتوين قديم أزلي . وهؤلاء منهم من يجعل عين التخليق شيئاً واحداً هو قديم ، والمخلوقين مادته ، ولكنه قديم أزلي ، ولا يبتلون نزولاً قائماً بنفسه ، ولا استواء؛ لأن هذه حوادث وهذا قول الكلابية الذين يقولون: فعله قديم مثل كلامه ، كما قال أصحاب ابن حزم ، وهو قول كثير من الحنفية والحنبلية والمالكية والشافعية ، ومنهم من يجعل القديم هو النوع وأفراده حادثة ، فعلى هذا القول يكون الفعل نفسه مقدوراً ، وأما على قول من يجعله شيئاً معيناً ، فهو لاء إن قالوا: قديم ، تناقضوا ولزمهم أن يكون القديم المعين مقدوراً ، وإن قالوا: هو غير مقدور ، تناقضوا؛ لأن الفعل يجب أن يكون مقدوراً ، والله أعلم .

والقول الثالث: إثبات الفعلين: اللازم والمتعدي كما دل عليه القرآن ، فنقول: إنه كما أخبر عن نفسه: إنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش ، وهو قول السلف وأئمة السنة ، وهو قول من يقول: إنه تقوم به الصفات الاختيارية ك أصحاب أبي معاذ وزهير البابي وداود بن علي والكرامية وغيرهم من الطوائف ، وإن كانت الكرامية

(١) معمر بن عباد السلمي ، معتزلي من الغلاة ، من أهل البصرة ، سكن بغداد ، وكان من أعظم القدرة غلواً ، وتنسب إليه طائفة «العمرية» ، مات سنة ٢١٥هـ .

يقولون: بأن النزول والإيتان أفعال تقوم به ، وهؤلاء يقولون: يقدر على أن يأتي ويجيء وينزل ويستوي ، ونحو ذلك من الأفعال ، كما أخبر عن نفسه ، وهذا هو الكمال .

٨/٢١ / وقد صرَّح أئمَّةُ هَذَا القولَ بِأَنَّهُ يَتَحَرَّكُ ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ حَرْبُ الْكَرْمَانِيُّ عَنْ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَسَمِّيَّ مِنْهُمْ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُمْ . وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدَ الدَّارَمِيُّ عَنْ أَهْلِ السَّنَةِ ، وَجَعَلَ نَفِيَ الْحَرْكَةِ عَنِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَ - مِنْ أَقْوَالِ الْجَهَمِيَّةِ الَّتِي أَنْكَرَهَا السَّلْفُ ، وَقَالَ: كُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ ، وَمَا لَا يَتَحَرَّكُ فَلِيُّسْ بِهِيِّ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا قَالَ لَكَ الْجَهَمِيُّ: أَنَا كَافِرٌ بِرَبِّ يَتَحَرَّكُ ، فَقُلْ: أَنَا مُؤْمِنٌ بِرَبِّ يَفْعُلُ مَا يَشَاءُ .

وَهُؤُلَاءِ يَقُولُونَ: مِنْ جَعْلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ غَيْرَ مُمْكِنَةِ وَلَا مُقْدُورَةِ لَهُ ، فَقَدْ جَعَلَهُ دُونَ الْجَمَادِ ، فَإِنَّ الْجَمَادَ وَإِنْ كَانَ لَا يَتَحَرَّكُ بِنَفْسِهِ فَهُوَ يَقْبِلُ الْحَرْكَةَ فِي الْجَمَلَةِ . وَهُؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ - تَعَالَى - لَا يَقْبِلُ ذَلِكَ بِوَجْهِهِ وَلَا تَمْكِنُهُ الْحَرْكَةُ ، وَالْحَرْكَةُ وَالْفَعْلُ صَفَّةُ كَمَالٍ ، كَالْعِلْمِ وَالْقَدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ ، فَالَّذِينَ يَنْفُونَ تَلْكَ الصَّفَاتِ سَلْبُوهُ صَفَاتَ الْكَمَالِ ، فَكَذَلِكَ هُؤُلَاءِ الْكَلَالِيَّةِ .

وَأَوْلَئِكَ - نَفَّةُ الصَّفَاتِ - إِذَا قِيلَ لَهُمْ: لَوْ لَمْ يَكُنْ حَيًّا ، عَلِيًّا ، سَمِيعًا ، بَصِيرًا ، مُتَكَلِّمًا ؛ لِلْزَمْ أَنْ يَكُونَ مِيَّا ، جَاهَلًا ، أَصْمَ ، أَعْمَى ، أَخْرَسَ ، وَهَذِهِ نَقَائِصٌ يَجِبُ تَزْيِيْهُهَا ، فَإِنَّهُ - سَبِّحَانَهُ - قَدْ خَلَقَ مِنْ هُوَ حَيٌّ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ عَالَمٌ ، قَادِرٌ مُتَحَرِّكٌ ، فَهُوَ أُولَئِي بِأَنَّهُ يَكُونُ كَذَلِكَ ، فَإِنَّ كُلَّ كَمَالٍ فِي الْمُخْلُوقِ الْمُعْلُولِ فَهُوَ مِنْ كَمَالِ الْخَالِقِ الَّذِي يَسْمُونُهُ عَلَةً فَاعِلَيَّةً .

٨/٢٢ / وَأَيْضًا ، فَالْقَدِيمُ الْوَاجِبُ بِنَفْسِهِ أَكْمَلُ مِنَ الْمُحَدَّثِ ، فَيَمْتَنَعُ أَنْ يَخْتَصُ النَّاقِصُ بِالْكَمَالِ . قَالُوا: وَأَمَّا الْجَمَادُ فَلَا يُسَمِّي حَيًّا وَلَا مِيَّا . وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ الْجَوابَ عَنْ هَذِهِ بِأَجْوَبَةٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ قَوْلَهُمْ: إِنَّ الْجَمَادَ لَا يُسَمِّي حَيًّا ، وَإِنَّمَا يُسَمِّي مِيَّا مَا كَانَ قَابِلًا لِلْحَيَاةِ: هُوَ اصْطِلَاحٌ ، وَإِلَّا فَالْقُرْآنُ قَدْ سَمِّيَ الْجَمَادَ مِيَّا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ، كَقُولَهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ الْآيَةُ [النَّحْل: ٢٠] ، فَسَمِّيَ الْأَصْنَامُ أَمْوَاتًا وَهِيَ حَجَرَةٌ ، وَقَالَ: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمُبَتَّأَةُ أَحَبَبَنَا هَا﴾ [يُسٌ: ٣٣] .

الْوَجْهُ الثَّانِي: لَا نَسْلِمُ امْتِنَاعًا قَبْوِلَ هَذِهِ الْحَيَاةِ ، بَلِ الْرَّبِّ - تَعَالَى - قَدْ جَعَلَ الْجَمَادَاتِ قَابِلَةً لِلْحَيَاةِ ، وَلَا يَمْتَنَعُ قَبْوِلَهَا لَهَا ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ جَعَلَ عَصَى مُوسَى حَيَّةً تَسْعَى ، فَدَلَّ

على أن الخشب يمكن أن يكون حيواناً، وموسى لما اغتسل جعل ثوبه على حجر ففر الحجر بشوبه^(١) ، وقد أحيا الله الحوت المشوي الذي كان معه ومع فتاه، وقد سبع الحصا والطعام - سبع وهو يؤكل^(٢) - وكان حجر يسلم على النبي ﷺ^(٣) ، وحن الجنز^(٤) ، والجبال سبحت مع داود، ونظائر هذا كثيرة، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ مَنْ شَيْءٌ لَا يَسْيِحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤].

الوجه الثالث: أن يقال: هب أنه لا يوصف بالموت إلا ما قبل الحياة، فمعلوم أن ما قبل الحياة أكمل من لا يقبلها، فالجنين في بطن أمه قبل أن ينفخ / فيه الروح أكمل من الحجر، وقد قال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَيْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، فالجنين يمكن أن يصير حيّاً في العادة، ناطقاً نطقاً يسمعه الإنسان السمع المعتاد، فهو أكمل من الحجر والتراب.

وأيضاً، فيقال لهم: رب العالمين إما أن يقبل الاتصاف بالحياة والعلم ونحو ذلك، وإما لا يقبل، فإن لم يقبل ذلك ولم يتصف به، كان دون الأعمى الأصم الأبكم، وإن قبلها ولم يتصف بها، كان ما يتصف بها أكمل منه، فجعلوه دون الإنسان والبهائم، وهكذا يقال لهم في أنواع الفعل القائم به - كالإتيان، والمجيء، والتزول، وجنس الحركة: إما أن يقبل ذلك وإما لا يقبله، فإن لم يقبله، كانت الأجسام التي تقبل الحركة ولم تتحرك أكمل منه، وإن قبل ذلك ولم يفعله، كان ما يتحرك أكمل منه، فإن الحركة كمال للمتحرك، ومعلوم أن من يمكنه أن يتحرك بنفسه أكمل من لا يمكنه التحرك، وما يقبل الحركة أكمل من لا يقبلها.

والنفاة عمدتهم أنه لو قبل الحركة لم يخل منها، ويلزم وجود حوادث لا تتناهى، ثم ادعوا نفي ذلك وفي نفيه ناقص لا تتناهى، والمشتون لذلك يقولون: هذا هو الكمال، كما قال السلف: لم يزل الله متكلماً إذا شاء، كما قال ذلك ابن المبارك، وأحمد بن حنبل وغيرهما. وذكر البخاري عن نعيم بن حماد أنه قال: الحي هو الفعال، وما ليس بفعال فليس بحي. وقد عرف / بطلان قول الجهمية وغيرهم بامتناع دوام الفعل والحوادث، كما قد بسط في غير هذا الموضوع.

والقصد هاهنا، أن هؤلاء لا يجعلونه قادراً على هذه الأفعال، وهي أصل الفعل، فلا يمكن على شيء قدير على قولهم ، بل ولا على شيء ، وقد قال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. قال ابن عباس - في رواية الوالبي عنه -: هذه في الكفار، فأما من آمن أن الله على كل شيء قدير، فقد قدر الله حق قدره.

وذكروا في قوله: ﴿مَا قَدَرُوا اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الحج: ٧٤]، ما عرفوه حق معرفته، وما

(٢) البخاري في المناقب (٣٥٧٩) .

(٤) البخاري في المناقب (٣٥٨٣) .

(١) البخاري في الغسل (٢٧٨) .

(٣) مسلم في الفضائل (٢٢٧٧ / ٢) .

عظموه حق عظمته، وما وصفوه حق صفتة، وهذه الكلمة ذكرها الله في ثلاثة مواضع: في الرد على المعتلة، وعلى المشركين، وعلى من أنكر إنزال شيء على البشر، فقال في الأنعام: «وَمَا قَدَرُوا اللَّهُ حَقَّ قُدْرَهُ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّنْ شَيْءٍ» [الأنعام: ٩١]، وقال في الحج: «إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَىٰ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ : «مَا قَدَرُوا اللَّهُ حَقَّ قُدْرَهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوْيٌ عَزِيزٌ» [الآياتان: ٧٣، ٧٤]، وقال في الزمر: «وَمَا (١) قَدَرُوا اللَّهُ حَقَّ قُدْرَهُ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشَرِّكُونَ» [الآية: ٦٧].

وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن مسعود: أن حبراً من اليهود قال للنبي ﷺ: يا محمد، إن الله يوم القيمة يجعل السموات على إصبع، والأرض على إصبع، والجبال والشجر على إصبع، والماء والثرى وسائر الخلق على إصبع، ثم يهزهن، ويقول: أنا الملك. قال: فضحك رسول الله ﷺ تصديقاً لقول الحبر، ثم قرأ: «وَمَا قَدَرُوا اللَّهُ حَقَّ قُدْرَهُ» الآية^(٢). وفي الصحيحين - أيضاً - عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «يقبض الله الأرض يوم القيمة، ويطوي السماء بيديه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟ ثم يقول: أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟»^(٣)، وكذلك في الصحيحين من حديث ابن عمر: «يطوي الله السموات يوم القيمة ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟»^(٤)، وفي لفظ مسلم قال: «يأخذ الجبار تبارك وتعالى سمواته وأرضه بيديه جميعاً، فجعل يقبضهما ويسيطرهما، ثم يقول: أنا الملك، أنا الجبار، وأنا الملك ، أين الجبارون؟ وأين المتكبرون ؟ ! » ويفيل رسول الله ﷺ عن يديه وعن شماله حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شيء منه حتى لاقول: أُساقط هو برسول الله ﷺ^(٥).

وفي السنن: عن عوف بن مالك الأشجعي قال: قمت مع رسول الله ﷺ ليلة فقام فقرأ سورة البقرة لا يمر بآية رحمة إلا وقف فسأل، ولا يمر بآية عذاب إلا وقف وتعوذ، قال: ثم ركع بقدر قيامه يقول في ركوعه: «سبحان ذي الجبروت والملائكة والكربلاء والعظمة»، ثم يسجد بقدر قيامه، ثم قال في سجوده مثل ذلك، ثم قام فقرأ بآل عمران، ثم قرأ سورة . رواه أبو داود والنسائي والترمذمي في الشمائل^(٦). فقال في هذا الحديث:

(١) في المطبوعة: «ما»، والصواب ما أثبتنا.

(٢) البخاري في التفسير (٤٨١١) ومسلم في صفات المتفقين (٢٧٨٦ / ١٩ - ٢١) .

(٣) البخاري في الرفاق (٦٥١٩) ومسلم في صفات المتفقين (٢٧٨٧ / ٢٣) .

(٤) البخاري في التوحيد (٧٤١٢) ومسلم في صفات المتفقين (٢٧٨٨ / ٢٤) .

(٥) مسلم في صفات المتفقين (٢٧٨٨ / ٢٥) .

(٦) أبو داود في الصلاة (٨٧٣) ، والنسائي في التطبيق (١٠٤٩، ١١٣٢) ، وأحمد ٦ / ٢٤ .

«سبحان ذي/ الجبروت والملكون والكرباء والعظمة». وهذه الأربعة نوزع الرب فيها، كما قال: «أين الملوك؟! أين الجبارون؟! أين المتكبرون؟!»، وقال عز وجل: «العظمة إزارى، والكرباء ردائى، فمن نازعني واحداً منهم عذبته»^(١).

ونفاة الصفات ما قدروا الله حق قدره، فإنه عندهم لا يمسك شيئاً ولا يقبحه ولا يطويه، بل كل ذلك ممتنع عليه، ولا يقدر على شيء من ذلك، وهم - أيضاً - في الحقيقة يقولون: ما أنزل الله على بشر من شيء لوجهين:

أحدهما: أن الإنزال إنما يكون من علو ، والله - تعالى - عندهم ليس في العلو، فلم ينزل منه شيء، وقد قال تعالى: «وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِّنْ رَّبِّكَ بِالْحَقِّ» [الأنعام: ١١٤]، «تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ» [الزمر: ١]، الجاثية: ٢، الأحقاف: ٢] إلى غير ذلك، وقولهم: إنه خلقه في مخلوق، ونزل منه باطل؛ لأنَّه قال: «مُنْزَلٌ مِّنْ رَّبِّكَ» ولم يجيء هذا في غير القرآن، والحاديذ ذكر أنه أنزله مطلقاً، ولم يقل: منه، وهو منزلي من الجبال، والمطر أنزل من السماء، والمراد: أنه أنزله من السحاب، وهو المزن، كما ذكر ذلك في قوله: «أَنَّتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ» [الواقعة: ٦٩].

والثاني: أنه لو كان من مخلوق لكان صفة له وكلاماً له، فإن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل؛ ولأنَّ الله لا يتصف بالمخلوقات، ولو اتصف بذلك لاتصف بأنه مصوت إذا خلق الأصوات، ومحرك إذا خلق الحركات في غيره، إلى غير ذلك، إلى أن قال: فقد تبين أن الجهمية ما قدروا / الله حق قدره، وإنهم داخلون في هذه الآية، وإنهم لم يثبتوا قدرته لا على فعل ولا على الكلام بعشيته، ولا على نزوله، ولا على إنزاله منه شيئاً، فهم من أبعد الناس عن التصديق بقدرة الله، وأنَّه على كل شيء قادر، وإذا لم يكن قادراً لم يكن قوياً، ويلزمهم أنه لم يخلق شيئاً، فيلزمهم الدخول في قوله: «ضُعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ . مَا قَدَرُوا اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌ عَزِيزٌ» [الحج: ٧٣، ٧٤].

فهم ينفون حقيقة قدرته في الأزل، وحقيقة قوله: إنه صار قادرًا بعد أن لم يكن، والقدرة التي يثبتونها لا حقيقة لها.

وهذا أصل مهم، من تصوره عرف حقيقة الأقوال الباطلة، وما يلزمها من اللوازم، وعرف الحق الذي دل عليه صحيح المتن قول، وصريح المعمول، لا سيما في هذه الأصول التي هي أصول كل الأصول، والضاللون فيها لما ضيغوا الأصول حرموا الوصول، وقد تبين أنه كلما تحققت الحقائق، وأعطي النظر والاستدلال حقه من التمام؛ كان ما دل عليه القرآن

(١) مسلم في البر والصلة (٢٦٢٠ / ١٣٦) وأبو داود في اللباس (٤٠٩٠).

هو الحق، وهو المواقف للمعنى الصربي الذي لم يشتبه بغیره مما یسمی معقولاً، وهو مشتبه مختلط، كما قال مجاهد في قوله تعالى: **﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شَيْعَةً﴾** [الأنعام: ١٥٩]، قال: هم أهل البدع والشبهات، فهم في أمور مبتداة في الشرع، مشتبهة في العقل.

والصواب: هو ما كان موافقاً للشرع مبيناً في العقل، فإن الله - سبحانه - أخبر أن القرآن منزل منه، وأنه كلامه، وأنه قوله، وأنه كفر من قال: إنه قول البشر، وأخبر أنه قول رسول كريم من الملائكة ورسول كريم/ من البشر، والرسول يتضمن ٨/٢٨ المثل، وبين أن كلام الرسولين بلغة، لم يحدث هو منه شيئاً، وأخبر أنه جعله قرآناً عربياً، وقال عما ينزل منه جديداً بعد نزول غيره قدماً: **﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَمَّدُ﴾** [الأنبياء: ٢]، وأخبر أن للكلام المعين وقتاً معيناً، كما قال تعالى: **﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَّ يَا مُوسَى﴾** [طه: ١١]، وقال: **﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِأَدَمَ﴾** [الأعراف: ١١].

والذين قالوا: إنه مخلوق، ليس معهم حجة إلا ما يدل على أنه تكلم بمشيئته وقدرته، وهذا حق، لكن ضمروا إلى ذلك أن ما كان بمشيئته لا يقوم بذاته، فغلطوا ولبسو الحق بالباطل، فضمروا ما نطق به القرآن المواقف للشرع والعقل إلى ما أحدثوه من البدع والشبهات.

وكذلك الذين قالوا: إنه قديم، ليس معهم إلا ما يدل على أنه قائم بذاته، لكن ضمروا إلى ذلك أن ما يقوم بذاته لا يكون بمشيئته وقدرته، فأخذطوا في ذلك ولبسو الحق بالباطل، وأولئك فسروا قوله: **﴿جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾** [الزخرف: ٣]، بأنه جعله بائناً عنه مخلوقاً، وقالوا: جعل يعني: خلق، وهم لا يعلمون بمشيئته وقدرته، جعلناه: سميته، كما في قوله: **﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا نَحْنُ﴾** [الزخرف: ١٩]، وهذا إنما يقال فيمن اعتقد في الشيء صفة حقاً أو باطلأ إذا كانت الصفة خفية، فيقال: أخبر عنه بكذا، وكون القرآن عربياً أمر ظاهر لا يحتاج إلى الإثبات، ثم كل من أخبر بأنه عربي فقد جعله عربياً بهذا الاعتبار، والرب - تعالى - اختص بجعله عربياً، فإنه هو الذي تكلم به وأنزله، فجعله قرآناً عربياً بفعل قام بنفسه وهو تكلم به، واحتاره لأن يتكلم به عربياً - عن غير ذلك من الألسنة - باللسان العربي وأنزله به.

ولهذا قال أحمد: **الجعل من الله قد يكون خلقاً وقد يكون غير خلق، فالجعل فعل، والفعل قد يكون متعدياً إلى مفعول مبين له؛ كالخلق، وقد يكون الفعل لازماً وإن كان له**

مفعول في اللغة كان مفعوله قائماً بالفعل؛ مثل التكلم، فإن التكلم فعل يقوم بالمتكلم والكلام نفسه قائم بالمتكلم، فهو - سبحانه - جعله قرآنًا عربيًا، فاجعل قائم به والقرآن العربي قائم به، فإن الكلام يتضمن شيئين: يتضمن فعلاً؛ هو التكلم، والحرف المنظومة والأصوات الحاصلة بذلك الفعل؛ ولهذا يجعل القول تارة نوعاً من الفعل، وتارة قسيماً للفعل، كما قد بسطت هذه الأمور في غير هذا الموضوع، والله أعلم.

وقد ذكرت في غير هذا الموضوع: أنه ما احتاج أحد بدليل سمعي أو عقلي على باطل، إلا وذلك الدليل إذا أعطى حقه وميز ما يدل عليه مما لا يدل؛ تبين أنه يدل على فساد قول المبطل المحتاج به، وأنه دليل لأهل الحق، وأن الأدلة الصحيحة لا يكون مدلولها إلا حقاً، والحق لا يتناقض، بل يصدق بعضه بعضاً، والله أعلم.

المسألة السادسة: دوام كونه قادرًا في الأزل والأبد، فإنه قادر ولا / يزال قادرًا على ما يشاءه بمشيئته، فلم يزل متكلماً إذا شاء وكيف شاء، وهذا قول السلف والأئمة كابن المبارك وأحمد.

إلى أن قال: وفي صحيح البخاري - تعليقاً - عن سعيد بن جبير؛ أن رجلاً سأله ابن عباس عن قوله: «وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا» [الأحزاب: ٧٣]، «وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا» [الفتح: ٧]، «وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا» [النساء: ١٣٤]، فكانه كان فمضى، فقال ابن عباس: قوله: «وَكَانَ اللَّهُ»، «وَكَانَ اللَّهُ» فإنه يجل نفسه عن ذلك، وسمى نفسه بذلك لم يجعله أحد غيره، وكان أي: لم يزل كذلك. رواه عبد بن حميد في تفسيره مسندًا موصولاً، ورواه ابن المنذر - أيضاً - في تفسيره، وهذا لفظ روایة عبد.

والمقصود هنا التنبية على تنازع الناس في مسألة القدرة. وفي الحقيقة أنه من لم يقل بقول السلف فإنه لا يثبت لله قدرة، ولا يثبته قادرًا ، فالجهمية ومن اتبعهم، والمعتزلة والقدرة المجردة والنافية، حقيقة قولهم: إنه ليس قادرًا وليس له الملك، فإن الملك إما أن يكون هو القدرة، أو المقدور، أو كلاهما، وعلى كل تقدير فلا بد من القدرة، فمن لم يثبت له القدرة حقيقة لم يثبت له ملكًا، كما لا يثبتون له حمدًا.

إلى أن قال : وأيضاً فالقديم الأزلي: القيوم الصمد الواجب الوجود بنفسه، الغني عن كل ما سواه، وكل ما سواه فقير إليه، أحق بالكمال من الممكן المحدث المفتر، فيمتنع أن يكون هذا قادرًا على الكلام والفعل، والقيوم/ الصمد ليس قادرًا على الفعل والكلام، إلى أن قال :

والمقصود هنا أنه - سبحانه - عدل لا يظلم وعدله إحسان إلى خلقه ، فكل ما خلقه فهو إحسان إلى عباده؛ ولهذا كان مستحقاً للحمد على كل حال؛ ولهذا ذكر في سورة

النجم أنواعاً من مقدوراته، ثم قال: «فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى» [النجم: ٥٥]، فدل على أن هذه الأنعم مثل إهلاك الأمم المكذبة للرسل، فإن في ذلك من الدلالة على قدرته وحكمته ونعمته على المؤمنين ونصره للرسل، وتحقيق ما جاؤوا به ، وأن السعادة في متابعتهم والشقاوة في مخالفتهم ما هو من أعظم النعم.

وكذلك ما ذكره في سورة الرحمن، وكل مخلوق هو من آلائه من وجوه: منها أنه يستدل به عليه وعلى توحيده وقدرته وغير ذلك، وأنه يحصل به الإيمان والعلم وذكر الرب. وهذه النعمة أفضل ما أنعم الله به على عباده في الدنيا، وكل مخلوق يعين عليها ويدل عليها، هذا مع ما في المخلوقات من المنافع لعباده غير الاستدلال بها، فإنه - سبحانه - يقول: «فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَمَا تُكَذِّبَانِ» [الرحمن: ١٣]؛ لما يذكر ما يذكره من الآية، وقال: «فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى»، والآلاء: هي النعم، والنعم كلها من آياته الدالة على نفسه المقدسة ووحدانيته ونحوته ومعاني أسمائه، فهي آلاء آيات، وكل ما كان من آلائه فهو من آياته، وهذا ظاهر، وكذلك كل ما كان من آياته فهو من آلائه، فإنه يتضمن التعريف والهداية والدلالة على الرب - تعالى - وقدرته وحكمته ورحمته ودينه، والهدي أفضل النعم.

٨٣٢ / وأيضاً، وفيها نعم ومنافع لعباده غير الاستدلال، كما في خلق الشمس والقمر والسحب والمطر والحيوان والنبات، فإن هذه كلها من آياته، وفيها نعم عظيمة على عباده غير الاستدلال، فهي توجب الشكر لما فيها من النعم، وتوجب التذكر لما فيها من الدلالة، قال تعالى: «وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خَلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا» [الفرقان: ٦٢]، وقال: «تَبَصِّرَةً وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ» [ق: ٨]، فإن العبد يدعوه إلى عبادة الله داعي الشكر وداعي العلم، فإنه يشهد نعم الله عليه، وذاك داع إلى شكرها، وقد جبت النعم على حب من أحسن إليها، والله - تعالى - هو المنعم المحسن الذي ما بالعباد من نعمة فمنه وحده ، كما في الحديث: «من قال إذا أصبح : اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك، فقد أدى شكر ذلك اليوم، ومن قال ذلك إذا أمسى فقد أدى شكر تلك الليلة». رواه أبو حاتم ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عباس^(١)، وفي حديث آخر : «من قال: الحمد لله ربِّي لا أشرك به شيئاً أشهد أن لا إله إلا الله»^(٢).

(١) ابن حبان في صحيحه (٨٥٨).

(٢) بياض في الأصل، والحديث ذكره الهيثمي في مجمع الروايند . ١١٩ / ١ ، ١٢٠ . وقال: «رواه الطبراني وفيه أبان بن أبي عياش وهو متروك» ، وتمة لفظه: «إلا ظل يغفر له ذنبه حتى يمسي ، وإن قالها إذا أمسى بات تغفر له ذنبه حتى يصبح». وفي كنز العمال (٣٥٨٩) وعزاه إلى ابن السنى وتمة لفظه: «ظل مغفوراً له، ومن قالها حين يمسي بات مغفورة له».

وقد ذم - سبحانه - من كفر بعد إيمانه كما قال: **﴿فَلْ مَنْ يُنْجِيْكُمْ مِنْ ظُلْمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾** الآية [الأعراف: ٦٣]، فهذا في كشف الضر، وفي النعم قال: **﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَدِّبُونَ﴾** [الواقعة: ٨٢]، أي: شكركم، وشكر ما رزقكم الله، ونصيبكم يجعلونه تكذيباً وهو الاستقاء بالأنواع، كما ثبت في حديث ابن عباس الصحيح قال: مطر / الناس على عهد رسول الله ﷺ ، فقال ﷺ : «أصبح من الناس شاكر ومنهم كافر»، قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نَوْءَ كذا وكذا، قال: فنزلت هذه الآية: **﴿فَلَا أُفْسِدُ بِمَا وَقَعَ الْجُجُومُ﴾** حتى بلغ: **﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَدِّبُونَ﴾** [الواقعة: ٧٥ - ٨٢] رواه مسلم^(١).

وفي صحيح مسلم - أيضاً - عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ : «ما أنزل من السماء من بركة إلا أصبح فريق من الناس بها كافرين، ينزل الله الغيث فيقول: الكوكب كذا وكذا»، وفي لفظ له: «بِكَوْكَبِ كَذَا وَكَذَا»^(٢)، وفي الصحيحين عن زيد بن خالد الجهنمي قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح على إثر سماء كانت من الليل، قال: «أتدرؤن ماذا قال ربكم؟». قالوا: الله ورسوله أعلم ! قال: «أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر»، فمن قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، ومن قال: مطرنا بنَوْءَ كذا وكذا، فذاك كافر بي مؤمن بالكوكب»^(٣)، وهذا كثير جداً في الكتاب والسنة، يذم - سبحانه - من يضيّف إنعامه إلى غيره، ويشركه به، قال بعض السلف: هو قولهم: كانت الريح طيبة، واللاح حاذفًا.

ولهذا قرن الشكر بالتوحيد في الفاتحة وغيرها؛ أولها شكر، وأوسطها توحيد، وفي الخطب المشروعة لابد فيها من تحميد وتوحيد، وهذا هما ركن في كل خطاب، ثم بعد ذلك يذكر المتكلم من مقصوده ما يناسب من الأمر والنهي والترغيب والترهيب، وغير ذلك.

/ قوله: **«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ»**^(٤)، يتضمن التوحيد والتحميد، وكذلك كان يقول عقب الصلاة: **«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، مُخْلِصِينَ لِهِ الدِّينَ وَلَا كُرْهَ الْكَافِرُونَ»**^(٥)، وهو - سبحانه - يفتح خطابه بالحمد ويختتم الأمور بالحمد، وأول ما خلق آدم كان أول شيء أنطقه به الحمد، فإنه عطس فأنطقه بقوله: الحمد

(١) مسلم في الإيمان (١٢٧/٧٣).

(٢) مسلم في الإيمان (١٢٦/٧٢).

(٣) البخاري في الأذان (٨٤٦)، ومسلم في الإيمان (١٢٥/٧١).

(٤) البخاري في الأذان (٨٤٤)، والترمذني في الصلاة (٢٩٩)، والسائل في السهو (١٣٣٩)، وأحمد ١٤/٢.

(٥) أحمد ٤/٤، ٥.

لله، فقال له: يرحمك ربك يا آدم! وكان أول ما تكلم به الحمد، وأول ما سمعه الرحمة.
وهو يختتم الأمور بالحمد كقوله: «وَقُضِيَ بَيْنُهُمْ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [الزمر: ٧٥]، «فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [الأనعام: ٤٥]، «وَآخِرُ دُعَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [يونس: ١٠]، وهو سبحانه: «لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ» [القصص: ٧٠].

والتوحيد أول الدين وآخره، فأول ما دعا إليه الرسول ﷺ شهادة أن لا إله إلا الله، وقال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله»^(١)، وقال معاذ: «إنك تأتي قوماً أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوههم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله»^(٢)، وختم الأمر بالتوحيد فقال في الصحيح - من رواية مسلم - عن عثمان: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة»^(٣)، وفي الحديث الصحيح من رواية مسلم عن أبي هريرة: «لَقُنُوا موتاكم لا إله إلا الله»^(٤)، وفي السنن من حديث معاذ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»^(٥)، وفي المسند: «إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد / حين الموت إلا وجد روحه لها روحًا»^(٦)، وهي الكلمة التي عرضها على عمه عند الموت.
٨/٣٥

فهو - سبحانه - جعل الليل والنهار خلفة لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً، فيتذكرة الآيات المثبتة للعلم والإيمان، فإذا عرف آلاء الله شكره على آلائه، وكلاهما متلازمان، فالآيات والآلاء متلازمان، ما كان من الآلاء فهو من الآيات، وما كان من الآيات فهو من الآلاء، وكذلك الشكر والتذكرة متلازمان، فإن الشاكر إنما يشكر بحمده، وطاعته، وفعل ما أمر به، وذلك إنما يكون بتذكرة ما تدل عليه آياته من أسمائه و مدحه، ومن أمره ونهيه، فيشي علىه بالخير، ويطاع في الأمر هذا هو الشكر، ولا بد فيهما من التذكرة، والتذكرة إذا تذكر آياته عرف ما فيها من النعمة والإحسان، فآياته تعم المخلوقات كلها، وهي خير ونعم وإحسان.

فكل ما خلقه - سبحانه - فهو نعمة على عباده، وهو خير، وهو - سبحانه - بيده

(١) البخاري في الإيمان (٢٥) ومسلم في الإيمان (٢٠ / ٣٢ - ٣٦).

(٢) البخاري في الزكاة (١٣٩٥)، (١٤٩٦)، ومسلم في الإيمان (١٩ / ٢٩)، والنسائي في الزكاة (٢٤٣٥)، (٢٥٢٢)، وابن ماجه في الزكاة (١٧٨٣).

(٣) مسلم في الإيمان (٤٣ / ٢٦).

(٤) مسلم في الجنائز (٩١٧ / ٢).

(٥) البخاري في الجنائز معلقاً (الفتح ٣ / ٩٠)، وأبو داود في الجنائز (٣١١٦).

(٦) أحمد ١ / ٢٨، ٣٧ عن عمر بن الخطاب ، وقال أحمد شاكر (١٨٧): «إسناده صحيح» .

الخير، والخير بيديه، وفي دعاء القنوت: «ونتني عليك الخير كله»^(١)، وفي دعاء الاستفتاح: «والخير بيديك، والشر ليس إليك»^(٢).

وكل ما خلقه الله فله فيه حكمة، كما قال: «صَنَعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ» [النمل: ٨٨]، وقال: «الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ» [السجدة: ٧]، وهو - سبحانه - غني عن العالمين، فالحكمة تتضمن شيئاً:

أحدهما: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها.

والثاني: إلى عباده، هي نعمة عليهم يفرحون بها ويلذون بها، وهذا في المأمورات وفي المخلوقات.

أما في المأمورات، فإن الطاعة هو يحبها ويرضاها، ويفرح بتوبة التائب أعظم فرح يعرفه الناس، فهو يفرح أعظم مما يفرح الفاقد لزاده وراحته في الأرض المهلكة إذا وجدها بعد اليأس، كما أنه يغار أعظم من غيرة العباد، وغيرته أن يأتي العبد ما حرم عليه، فهو يغار إذا فعل العبد ما نهاه، ويفرح إذا تاب ورجع إلى ما أمره به، والطاعة عاقبتها سعادة الدنيا والآخرة، وذلك مما يفرح به العبد المطاع، فكان فيما أمر به من الطاعات عاقبته حميدة تعود إليه وإلى عباده، ففيها حكمة له ورحمة لعباده، قال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هُنَّ أَدْلُكُمْ عَلَى تِجَارَةِ تُنْجِيْكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيَدْخُلُكُمْ جَنَّاتَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمِسَاكِنُ طَيِّبَةٍ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَأَخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ» [الصف: ١٠-١٣].

ففي الجهاد عاقبة محمودة للناس في الدنيا يحبونها، وهي النصر والفتح، وفي الآخرة الجنة، وفي النجاة من النار، وقد قال في أول السورة: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفَّا كَانُوكُمْ بُنْيَانُ مَرْصُوصٌ» [الصف: ٤]، فهو يحب ذلك، وفيه حكمة عائدة إلى الله تعالى، وفيه رحمة للعباد، وهي ما يصل إليهم من النعمة في الدنيا/ والآخرة، هكذا سائر ما أمر به، وكذلك ما خلقه لحكمة تعود إليه يحبها، وخلقه لرحمة بالعباد يتذمرون بها.

٨/٣٦

٨/٣٧

(١) كنز العمال (٢١٩٦٩) وعزاه لابن أبي شيبة.

(٢) مسلم في صلاة المسافرين (٧٧١ / ٢٠١)، والترمذني في الدعوات (٣٤٢٢)، وقال: «حسن صحيح»، والنمسائي في الافتتاح (٨٩٧)، كلامهم عن علي بن أبي طالب.

والناس لما تكلموا في علة الخلق وحكمته؛ تكلم كل قوم بحسب علمهم، فأصابوا وجهاً من الحق، وخفى عليهم وجوه أخرى.

وهكذا عامة ما تنازع فيه الناس، يكون مع هؤلاء بعض الحق، وقد تركوا بعضه وكذلك مع الآخرين، ولا يشتبه على الناس الباطل الحض، بل لابد أن يشأ بشيء من الحق؛ فلهذا لا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك، فإنهم هم الذين آمنوا بالحق كله، وصدقوا كل طائفة فيما قالوه من الحق، فهم جاؤوا بالصدق وصدقوا به فلا يختلفون.

ولأهل الكلام هنا ثلاثة أقوال لثلاث طوائف مشهورة، وقد وافق كل طائفة ناس من أصحاب الأئمة الأربع، أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد:

القول الأول: قول من نفي الحكمة وقالوا: هذا يفضي إلى الحاجة، فقالوا: يفعل ما يشاء لا لحكمة، فأثبتوا له القدرة والمشيئة، وإنه يفعل ما يشاء. وهذا تعظيم، ونفوا الحكمة لظنهم أنها تستلزم الحاجة، وهذا قول الأشعري وأصحابه ومن وافقهم؛ كالقاضي أبي يعلى وابن الزاغوني والجوني والباجي ونحوهم، وهذا القول في الأصل قول جهم ابن صفوان ومن اتبعه من المجرة.

والفلسفه لهم قول أبعد من هذا، وهو : أن ما يقع من عذاب النفوس وغير ذلك من الضرر لا يمكن دفعه، فإنهم يقولون: إنه موجب بذاته، وكل ما يقع هو من لوازمه ذاته. ولو قالوا: إنه موجب بمشيئته وقدرته لما يفعله لكانوا قد أصابوا، وقد قالوا - أيضاً - الشر يقع في العالم مغلوبًا مع الخير في الوجود ، وهذا صحيح ؛ لكن هذا يستلزم أن يكون الخالق قد خلق لحكمة معلومة تسلم ولا تدع، وإلا فمع انتفاء هذين يبقى الكلام ضائعاً، ففيه قول كل طائفة نوع من الحق ونوع من الباطل ، فهذه أربعة أقوال.

والقول الخامس ، قول الأئمة ، وهو أن له حكمه في كل ما خلق، بل له في ذلك حكمه ورحمة .

والقول الثاني - أبي : من الثلاثة التي لأهل الكلام - : أنه يخلق ويأمر لحكمة تعود إلى العباد، وهو نفعهم والإحسان إليهم، فلم يخلق ، ولم يأمر إلا لذلك، وهذا قول المعتزلة وغيرهم ، ثم من هؤلاء من تكلم في تفصيل الحكمه، فأنكر القدر، ووضع لربه شرعاً بالتعديل والتجويف ، وهذا قول القدرية . ومنهم من أقر بالقدر وقال: لله حكمه خفيت علينا . وهذا قول ابن عقيل / وغيره من المثبتين للقدر، فهم يوافقون المعتزلة على إثبات حكمه ترجع إلى المخلوق لكن يقرؤن مع ذلك بالقدر.

والقول الثالث: قول من أثبت حكمة تعود إلى الرب ، لكن بحسب علمه ، فقالوا: خلقهم ليعبدوه ويحمدوه ويثنوا عليه ويجدوه ، وهم من خلقه لذلك ، وهم من وجد منه ذلك فهو مخلوق لذلك ، وهم المؤمنون ، ومن لم يوجد منه ذلك فليس مخلوقاً له . قالوا: وهذه حكمة مقصودة وهي واقعة ، بخلاف الحكمة التي أثبتتها المعتزلة ، فإنهم أثبتوا حكمة هي نفع العباد ، ثم قالوا: خلق من علم أنه لا يتتفع بالخلق بل يتضرر به ، فتاقضوا ، ونحن أثبتنا حكمة علم أنها تقع فوقيع ، وهي معرفة عباده المؤمنين به ، وحمدهم له ، وثناؤهم عليه ، ومجيدهم له ، وهذا واقع من المؤمنين .

قالوا: وقد يخلق من يتضرر بالخلق لنفع الآخرين ، وفعل الشر القليل لأجل الخير الكثير حكمة ، كإزال المطر لنفع العباد وإن تضمن ضرراً لبعض الناس . قالوا: وفي خلق الكفار وتعذيبهم اعتبار للمؤمنين ، وجهاد ومصالح . وهذا القول اختيار القاضي أبي حازم ابن القاضي أبي يعلى ، ذكره في كتابه «أصول الدين» الذي صنفه على كتاب محمد بن الهيثم الكرامي .

قالوا: قوله تعالى: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ» [الذاريات: ٥٦] هو مخصوص بين وقعت منه العبادة ، وهذا قول طائفة من السلف والخلف . قالوا: المراد / بذلك من وجدت منه العبادة ، فهو مخلوق لها ، ومن لم توجد منه فليس مخلوقاً لها . وعن سعيد بن المسيب قال: ما خلقت من يعبدني إلا ليعبدني ، وكذلك قال الضحاك والفراء وأبن قتيبة - وهذا قول خاص بأهل طاعته - قال الضحاك: هي للمؤمنين ، وهذا قول الكرامية ، كما ذكره محمد بن الهيثم ، قال: ويدل عليه قوله قبل ذلك: «فَوَلَّ عَنْهُمْ» [الذاريات: ٥٤] ، ثم قال: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ» [الذاريات: ٥٦] أي: هؤلاء المؤمنين الذين تنفعهم الذكرى .

قالوا: وهي غاية مقصودة واقعة ، فإن العبادة وقعت من المؤمنين ، وهذا القول اختيار أبي بكر بن الطيب ، والقاضي أبي يعلى وغيرهما من يقول: إنه لا يفعل لعلة ، قالوا - واللفظ للقاضي أبي يعلى -: هذا يعني الخصوص لا العموم ، لأن البُلُه والأطفال والمجانين لا يدخلون تحت الخطاب ، وإن كانوا من الإنس ، وكذلك الكفار يخرجون من هذا بدليل قوله: «وَلَقَدْ ذَرَنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ» الآية [الأعراف: ١٧٩] ، فمن خلق للشقاء ولجهنم لم يخلق للعبادة .

قلت: قول هؤلاء الكرامية ومن وافقهم ، وإن كان أرجح من قول الجهمية والمعزلة ،

فيما أثبتوه من حكمة الله، وقولهم في تفسير الآية، وإن وافقوا فيه بعض السلف، فهو قول ضعيف مخالف لقول الجمهور، ولما تدل عليه الآية، فإن قصد العموم ظاهر في الآية، وبين بياناً لا يحتمل النقيض؛ إذ لو كان المراد المؤمنين فقط لم يكن فرق بينهم وبين الملائكة، فإن الجميع قد فعلوا ما خلقوا له، / ولم يذكر الإنس والجن عموماً، ولم تذكر الملائكة، مع أن الطاعة والعبادة وقعت من الملائكة دون كثير من الإنس والجن.

٨/٤١

وأيضاً، فإن سياق الآية يقتضي أن هذا ذم وتوبیخ لمن لم يعبد الله منهم؛ لأن الله خلقه لشيء فلم يفعل ما خلق له؛ ولهذا عقبها بقوله: **﴿مَا أَرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أَرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ﴾** [الذاريات: ٥٧]، فإن إثبات العبادة ونفي هذا بين أنه خلقهم للعبادة، ولم يرد منهم ما يريده السادة من الإعانة لهم بالرزق والإطعام، ولهذا قال بعد ذلك: **﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا﴾** أي: نصيباً **﴿مِثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ﴾** [الذاريات: ٥٩] أي: المتقدمين من الكفار، أي: نصيباً من العذاب، وهذا وعد لم يعده من الإنس والجن، فذكر هذا الوعيد عقيب هذه الآية - من أولها إلى آخرها - يتضمن وعيد من لم يعده.

وذكر عقابه لهم في الدنيا والآخرة، فقال تعالى في أولها: **﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرَوْا﴾** إلى قوله: **﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾** و**إِنَّ الَّذِينَ لَوَاقُوا﴾** [الذاريات: ٦-٦]، ثم ذكر قوله: **﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ﴾** . **يُؤْفَكُ عَنْهُ مِنْ أَفْكَرِ﴾** [الذاريات: ٨، ٩]، ثم ذكر وعد الآخرة بقوله: **﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾** . **الَّذِينَ هُمْ فِي غَمَرَةٍ سَاهُونَ﴾** . **يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾** . **يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾** [الذاريات: ١٠-١٣]، ثم ذكر وعده للمؤمنين فقال: **﴿إِنَّ الْمُتَقَبِّلِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعَيْوَنٍ﴾** إلى قوله: **﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾** . **وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبَصِّرُونَ﴾** [١٤]. **وَفِي السَّمَاءِ رِزْقٌ وَمَا تُوعَدُونَ﴾** . **فَوَرَبَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ إِنَّهُ لَحَقٌ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَتَطَقَّنُ﴾** [الذاريات: ١٥-٢٣]، ثم ذكر قصص من آمن فنفعه إيمانه، ومن كفر فعذبه بکفره، فذكر قصة إبراهيم ولوط وقومه وعداهم، / ثم قال: **﴿وَتَرَكُنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾** . **وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلَنَا إِلَى فِرْعَوْنَ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾** [الذاريات: ٣٧، ٣٨] ، أي: في قصة موسى آية - أيضاً - هذا قول الأثريين ، ومنهم من لم يذكر غيره كأبي الفرج، وقيل: هو عطف على قوله: **﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾** ، **وَفِي مُوسَى﴾** وهو ضعيف؛ لأن قصة فرعون وعاد هي من جنس قوم لوط، فيها ذكر الأنبياء ومن اتبعهم ومن خالفهم، يدل بها على إثبات النبوة، وعاقبة المطينين والعصابة.

٨/٤٢

(١) ما بين المعقوفين سقط من المطبوعة.

وأما قوله: «وَفِي الْأَرْضِ» ، «وَفِي أَنْفُسِكُمْ» ، فتلك آيات على الصانع جل جلاله، وقد تقدمت؛ ولأنه لا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بمثل هذا الكلام الكبير، مع أن قبله لا يصلح العطف عليه، وهو قوله: «وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ» ثم قال: «وَفِي عَادِ» ، «وَفِي ثَمُودَ» ، ثم ذكر أنه بني السماء بآيد، وفرش الأرض، وخلقى من كل شيء زوجين لعلكم تذكرون، فلما بين الآيات الدالة على ما يجب من الإيمان وعبادته، أمر بذلك، فقال: «فَفَرُوا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ . وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا أَخْرَى» الآية [الذاريات: ٥٠، ٥١]، ثم بين أن هؤلاء المكذبين من جنس من قبلهم ليتأسى الرسول والمؤمنون ويصبروا على ما ينالهم من أذى الكفار، فقال: «كَذَّلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ . أَتَوَاصَوْبَهِ بِلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ» [الذاريات: ٥٢] . [٥٣]

فهذا كله يتضمن أمر الإنس والجن بعبادته وطاعته وطاعة رسle، واستحقاق من يفعل العقوبة في الدنيا والآخرة، فإذا قال بعد ذلك: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ . مَا أَرِيدُ مِنْهُمْ مِّنْ رِزْقٍ وَمَا أَرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ» [الذاريات: ٥٦، ٥٧]؛ كان هذا مناسباً لما تقدم، مؤتلئاً معه، أي: هؤلاء الذين أمرتهم، إنما خلقتهم لعبادتي ما أريد منهم غير ذلك، لا رزقاً ولا طعاماً .

إذا قيل: لم يرد بذلك إلا المؤمنين، كان هذا منافقاً لما تقدم - يعني في السورة - وصار هذا كالعذر لمن لا يعبده من ذمه الله ووبخه، وغايته يقول: أنت لم تخلقني لعبادتك وطاعتك، ولو خلقتني لها لكونت عابداً، وإنما خلقت هؤلاء فقط لعبادتك، وأنا خلقتني لا كفر بك وأشرك بك، وأكذب رسليك، وأعبد الشيطان وأطيعه، وقد فعلت ما خلقتني له كما فعل أولئك المؤمنون ما خلقتهم له، فلا ذنب لي ، ولا استحق العقوبة ، فهذا وأمثاله مما يلزم أصحاب هذا القول، وكلام الله متزه عن هذا، وهم إنما قالوا هذا؛ لأن الله - تعالى - فعال لما يريد ، قالوا: فلو كان أراد منهم أن يطيعوه ؛ بجعلهم مطيعين، كما جعل المؤمنين .

والقدرية يقولون : لم يرد من هؤلاء ولا هؤلاء إلا الطاعة، لكن هو لم يجعل لا هؤلاء ولا هؤلاء مطيعين، بل الإرادة بمعنى الأمر يأمر بها الطائفتين، فهو لا يعبدوه بأن أحدثوا إرادتهم وطاعتهم ، وهو لا يعصوه بأن أحدثوا إرادتهم ومعصيتهم .

وأولئك علموا فساد قول القدريه من جهة أن الله خالق كل شيء، وربه ومليكه، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في ملكه إلا ما شاءه، ولا يكون في ملكه شيء إلا بقدرته وخلقته ومشيئته، كما دل على ذلك السمع / والعقل ، وهذا مذهب

٨/٤٣

٨/٤٤

الصحابة قاطبة، وأئمة المسلمين وجمهورهم، وهو مذهب أهل السنة؛ فلأجل هذا عدل أولئك في تفسير الآية إلى الخصوص، فإنهم لم يمكنهم الجمع بين الإيمان بالقدر، وبين أن يكون خلقهم لعبادته، فلم تقع منهم العبادة له، وقالوا: من ذرأه لجهنم لم يخلقه لعبادته، فمن قال: خلق الخلق ليعبد المؤمنون منهم، سلك هذا المسلك.

وأما نفاة الحكمة ، كالأشعري وأتباعه كالقاضي أبي بكر وأبي يعلي وغيرهم، فهو لاء أصلهم: أن الله لا يخلق شيئاً لشيء، فلم يخلق أحداً لا لعبادة ولا لغيرها ، وعندهم ليس في القرآن لام كي ، لكن قد يقولون: في القرآن لام العاقبة، كقوله: **﴿فَالْقَطْهُ أَلْ فَرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُواً وَحَزْنًا﴾** [القصص: ٨]، وكذلك يقولون في قوله: **﴿وَلَقَدْ ذَرَنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسَ﴾** [الأعراف: ١٧٩] يعنيون: كان عاقبة هؤلاء جهنم، وعاقبة المؤمنين العادة، من غير أن يكون الخالق قصد أن يخلقهم لا لهذا ولا لهذا، ولكن أراد خلق كل ما خلقه، لا لشيء آخر، فهذا قولهم، وهو ضعيف لوجهه:

أحدها: أن لام العاقبة التي لم يقصد فيها الفعل لأجل العاقبة، إنما تكون من جاهل أو عاجز، فالجاهل كقوله: **﴿فَالْقَطْهُ أَلْ فَرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُواً وَحَزْنًا﴾** لم يعلم فرعون بهذه العاقبة، والعاجز كقولهم: **لَدُوا لِلْمَوْتِ**، **وَابْنُوا لِلْخَرَابِ**، فإنهم يعلمون هذه العاقبة، لكنهم عاجزون عن دفعها، والله - تعالى - علیم قادر، فلا يقال: إن فعله كفعل الجاهل العاجز.

/ الثاني : أن الله أراد هذه الغاية بالاتفاق ، فال العبادة التي خلق الخلق لأجلها هي مراده بالاتفاق، وهم يسلمون أن الله أرادها ، وحيث تكون اللام للعقاب لا يكون الفاعل أراد العاقبة، وهو لاء يقولون: خلقهم وأراد أفعالهم، وأراد عقابهم عليها ، فكل ما وقع فهو مراد له ولكنه عندهم لا يفعل مراداً لمراد أصلاً؛ لأن الفعل للعلة يستلزم الحاجة، وهذا ضعيف بين الضعف ، وأهل الخصوص قالوا مثل هذا الجواب.

وطائفة أخرى قالوا: هي على العموم لكن المراد بالعبادة تعبيده لهم ، وقهقه لهم ، ونفوذ قدرته ومشيئته فيهم ، وأنه أصارهم إلى ما خلقهم له ، من السعادة والشقاوة ، هذا جواب زيد بن أسلم وطائفة ، وهذا القول الثاني في تفسير الآية.

وروى ابن أبي حاتم عن ابن جرير ، عن زيد بن أسلم في قوله: **﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾** [الذاريات: ٥٦] قال: **جَبَلَهُمْ عَلَى الشَّقَاوَةِ وَالسَّعَادَةِ** ، وقال وهب بن مُنبه : **جَبَلَهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ**، وجبلهم على المعصية ، وهذا يشبه قول من قال في تفسير قول

النبي ﷺ : «كل مولود يولد على الفطرة»⁽¹⁾، أي : على ما كتب له من سعادة وشقاوة، كما قال ذلك طائفة؛ منهم : ابن المبارك وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، وقد قيل لمالك : أهل القدر يحتاجون علينا بهذا الحديث، فقال : احتاجوا عليهم بأخره، وهو قوله : «الله أعلم بما كانوا عاملين»، وهذا الجواب يصلح أن يجاب به من أنكر العلم، كما كان على ذلك طائفة من القدماء وهم المعروفون بالقدريه في لغة مالك.

إلى أن قال: ومن فسر هذه الآية بأن المراد بـ **﴿يُبَدِّلُونَ﴾**: هو ما جبلهم عليه، وما
قدره عليهم من السعادة والشقاوة، وإن ذلك هو معنى الحديث، فإن هؤلاء جعلوا معنى
﴿يُبَدِّلُونَ﴾ بمعنى: يستسلمون لمشيئتي وقدرتني، فيكونون **مُعَدِّلِينَ مُذَلِّلِينَ**؛ كي يجري عليهم
حكمي ومشيئتي لا يخرجون عن قضائي وقدري، فهذا معنى صحيح في نفسه، وإن كانت
القدريّة تنكره، فإنكارهم لذلك صاروا من أهل البدع، بل الله خالق كل شيء، وما شاء
كان وما لم يشاً لم يكن، وفي استعادة النبي **ﷺ**: **﴿أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَةِ الَّتِي لَا
يَجُوازُهَا بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ مِّنْ شَرِّ مَا ذَرَأً وَبِرًا﴾**، وأعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه
وشر عباده^(٢).

فكلماته التامة هي التي كون بها الأشياء كما قال تعالى : «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً فَيَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» [يس : ٨٢] ، لا يجاوزها بُرْ وَلَا فَاجِرْ ، ولا يخرج أحد عن القدر ، ولا يتجاوز ما خط له في اللوح المسطور ، وهذا المعنى قد دل عليه القرآن في غير موضع ، كقوله : «وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ» الآية [الأعراف : ١٧٩] ، وقوله : «مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِنْ يَشَاءُ اللَّهُ» [الأنعام : ١١] ، «أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنْ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ» [الحج : ٧٠] ، وقوله في السحر : «وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَأْذِي إِنَّ اللَّهَ» [البقرة : ١٠٢] ، «فَمَنْ يُرِدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيْهُ يُشَرِّحْ صَدْرَهُ لِإِسْلَامٍ وَمَنْ يُرِدُ أَنْ يُضْلِلَهُ يُجَعِّلْ صَدْرَهُ ضَيْقَأَ حَرَجًا» [الأنعام : ١٢٥] ونحو ذلك .

ولكن قوله: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا يَعْبُدُونَ» [الذاريات: ٥٦]، لم يرد به هذا المعنى الذي ذهبوا إليه وحاموا حوله، من أن المخلوقات كلها تحت مشيئته وقهره / وحكمه، فالمخلوقات كلها داخلة في هذا، لا يشذ منها شيء عن هذا، وقد قال تعالى: «أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ . وَأَنْ أَعْبُدُونِي» الآية [يس: ٦٠، ٦١]، وقوله: «وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً» [النساء: ٣٦]، «وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْدُوْهَا وَأَنَّا يُبَاوِي إِلَيْهِ اللَّهَ» [الرَّمَضَان: ١٧]، «وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أُولَيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا

١١) إلزام ف القب (٦٥٩٩، ٦٦٠٠) ومسلم في القدر (٢٦٥٨ / ٢٣، ٢٤).

(٢) أحمد ٣ / ١٩٤ ، ومالك في الموطن في الشعر (١٠) .
 (١) البحارى في المدر (١٠٠) .

لِيُرِبُّونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى》 [الزمر: ٣] وقال: «وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ» [يونس: ١٨].

فهذا - ونحوه - كثير في القرآن. لم يرد بعبادة الله إلا العبادة التي أمرت بها الرسل، وهي عبادته وحده لا شريك له، والمشركون لا يعبدون الله، بل يعبدون الشيطان وما يدعونه من دون الله، سواء عبدوا الملائكة أو الأنبياء والصالحين، أو التماثيل والأصنام المصنوعة، فهو لاء المشركون قد عبدوا غير الله - تعالى - كما أخبر الله بذلك. فكيف يقال: إن جميع الإنس والجن عبدوا الله لكون قدر الله جاريًا عليهم؟ والفرق ظاهر بين عبادتهم إياه التي تحصل بإرادتهم و اختيارهم وإخلاصهم الدين له وطاعة رسوله، وبين أن يعبدونهم هو وينفذون مسيئته، وتكون عبادتهم لغيره: للشيطان وللأصنام من المقدور.

وهذا يشبه قول من يقول من المتأخرین: أنا كافر برب يعصى، فيجعل كل ما يقع طاعة، كما جعله هؤلاء عبادة لله - تعالى - لكونهم تحت المشيئة، وكان بعض شيوخهم يقول عن إبليس: إن كان عصى الأمر، فقد أطاع المشيئة، لكن هؤلاء مباحة، يسقطون الأمر.

٨٤٨ / وأما زيد بن أسلم ، و وهب بن منبه ، و نحوهم ، فحاشاهم من مثل هذا ، فإنهم كانوا من أعظم الناس تعظيمًا للأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، ولكن قصدوا الرد على المكذبين بالقدر ، القائلين: بأنه يشاء ما لا يكون ، ويكون ما لا يشاء ، وهو لاء حقيقة قولهم: أنه لا يقدر على تعبيدهم ، وتصريفهم تحت مشيئة ، فأرادوا إبطال قول هؤلاء ، ونعم ما أرادوا ! لكن الكلام فيما أريد بالآية .

وقول أولئك الإباحية يشبه قول من قال: إن العارف إذا شهد المشيئة سقط عنه الملام ، وأنه إذا شهد الحكم - يعني المشيئة - لم يستحسن ولم يستقبح سببه ، ونحو هذا من أقوال هؤلاء الذين تشبه أقوالهم أقوال المشركين الذين قالوا: «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا أَبَاوْنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ» [الأنعام: ١٤٨] ، كما قد بسط الكلام عليه ، وبين أن إثبات القدر السابق حق ، لكن ذلك هو الذي يصرير العبد إليه ، ليس هو الذي فطر عليه ، كما قال النبي ﷺ: «كُلُّ مُولُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفَطْرَةِ، فَأَبْيَاهُ يُهَوِّدُهُ أَوْ يُنَصِّرُهُ أَوْ يُمَجِّسُهُ أَوْ تُنَجِّبُهُ بِهِمَّةٍ جَمِيعَهُ، هُلْ تَحْسُنُ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءِ؟» (١). فقد بين النبي ﷺ مثل ضربه: أن البهيمة تولد سليمة ثم تُجَدِّعَ ، والجَدْعَ كان مقدراً عليها ، كذلك العبد يولد على الفطرة سليماً ، ثم يفسد بالتهوّد والتنصير ، وذلك كان مكتوباً أن يكون .

(١) البخاري في القدر (٦٥٩٩) ومسلم في القدر (٢٦٥٨ / ٢٢ ، ٢٤) .

صاحب هذا القول إنما قاله ليبين ما خلقوا له، وقد قصد هذا طائفه / فسروا العبادة بأمر واقع عام، وليس هي العبادة المأمور بها على ألسن الرسل، ففي تفسير ابن أبي طلحة المضاف إلى ابن عباس: إلا ليقرروا بالعبودية طوعاً وكرهاً، وهذه العبودية كقوله: «وله أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا» [آل عمران: ٨٣]، قوله: «وَلَلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا» [الرعد: ١٥]، وفسرت طائفه الكره بأنه جريان حكم القدر، فيكون كالقول قبله، وال الصحيح أنه انقيادهم لحكمه القدري بغير اختيارهم، كاستسلامهم عند المصائب، وانقيادهم لما يكرهون من أحكامه الشرعية، فكل أحد لابد له من انقياده لحكمه القدري والشرعى، فهذا معنى صحيح ، قد بسط في غير هذا الموضع، لكن ليس هو العبادة.

وكذلك قال بعضهم: إلا ليخضعوا لي ويتذلّلوا ، قالوا: ومعنى العبادة في اللغة: التذلل والانقياد، وكل مخلوق من الجن والإنس خاضع لقضاء الله - تعالى - متذلل لمسيطه، لا يملك أحد لنفسه خروجاً عما خلق .

وقد ذكر أبو الفرج قول ابن عباس هذا، قال: وبيان هذا قوله: «وَلَنْ سَأْلَتْهُمْ مَنْ خَلَقُهُمْ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ» [الزخرف: ٨٧]، وهذه الآية توافق من قال: إلا ليعرفون - كما سيأتي - وهؤلاء الذين أقروا بأن الله خالقهم لم يقروا بذلك كرهًا، بخلاف إسلامهم وخصوصهم له فإنه يكون كرهًا ، وأما نفس الإقرار فهو فطري فطروا عليه ، وبذلوا طوعاً .

/ وقيل: قول رابع: روى ابن أبي حاتم عن زائدة عن السدي: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّةِ وَالْإِنْسَانَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ» [الذاريات: ٥٦] قال: خلقهم للعبادة ، فمن العبادة عبادة تنفع ، ومن العبادة لا تنفع «وَلَنْ سَأْلَتْهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ» [الزمر: ٣٨] هذا منهم عبادة وليس ينفعهم مع شركهم ، وهذا المعنى صحيح ، لكن المشرك يعبد الشيطان ، وما عدل به الله لا يعبد ، ولا يسمى مجرد الإقرار بالصانع عبادة لله مع الشرك بالله ، ولكن يقال كما قال: «وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ» [يوسف: ١٠٦] فإياهم بالحالي مقررون بشركهم به ، وأما العبادة في الحديث: «يقول الله : أنا أغنى الشركاء عن الشرك ، من عمل عملاً أشرك فيه غيري فأنا منه بريء ، وهو كله للذي أشرك» (١) ، فعبادة المشركين وإن جعلوا بعضها لله لا يقبل منها شيئاً ، بل كلها من أشركوه ، فلا يكونون قد عبدوا الله - سبحانه - ومثل هذا قول من قال: إلا ليوحدون ، فاما المؤمن فيوحده في الشدة والرخاء ، وأما الكافر فيوحده في الشدة والبلاء ، دون النعمة والرخاء ،

(١) ابن ماجه في الزهد (٤٢٠٢) وأحمد ٢ / ٤٢٠١ .

بيانه في قوله: «إِنَّمَا رَكِّبُوا فِي الْفَلْكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينِ» [العنكبوت: ٦٥].

وقيل: قول خامس: ذكره ابن أبي حاتم عن ابن جريج، قال: ليعرفون، قال: وروى عن قتادة، وذكره البغوي عن مجاهد. قال: وقال مجاهد: إلا ليعرفون. قال: وهذا قول حسن؛ لأنَّه لو لم يخلقهم لم يعرف وجوده وتوحيده، ودليله قوله: «وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ» [الزمر: ٣٨]، فيقال: هذا المعنى صحيح، وكونه إنما عرف بخلقهم يقتضي أنَّ خلقهم شرط في معرفتهم، لا يقتضي أن يكون ما حصل لهم من المعرفة هو الغاية التي خلقوا لها، وهذا من جنس قول السدي، فإنَّ هذا الإقرار العام هم مشركون فيه، كما قال: «وَإِذْ أَخَذَ رِبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ» [الأعراف: ١٧٢]، لكن ليس هذا هو العبادة.

فهذه الأقوال الأربع، قول من عرف أن الآية عامة، فأراد أن يفسرها بعبادة تعم الإنس والجن، واعتقد أنه إن فسرها ب العبادة المعروفة، وهي الطاعة لله والطاعة لرسله، لزم أن تكون واقعة منهم، ولم تقع، فأراد أن يفسرها بعبادة واقعة، وظن أنه إذا فسرها بعبادة لم تقع لزمه قول القدرة، وأنَّ خلقهم لعبادته فعصوه بغير مشيئته وغير قدرته، ففروا من قول القدرة وهم معذورون في هذا الفرار، لكن فسرها بما لم يرد بها، كما يصيِّبُ كثير من الناس في الآيات التي يحتاج أهل البدع بظاهرها، كاحتجاج الرافضة بقوله: «وَامْسِحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ» [المائدة: ٦] على مسع ظهر القدمين، فترى المخالفين لهم يذكرون أقوالاً ضعيفة، هذا يقول: مجروراً بالمجاورة، كقوله: جُحْرٌ ضَبَّ خَرْبٌ، ونحو هذا من الأقوال الضعيفة، وكذلك ما قالوه في قوله: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»^(١) وأمثال ذلك.

والقول السادس - وإن كان أبو الفرج لم يذكر فيها إلا أربعة أقوال - وهو الذي عليه جمهور المسلمين: أنَّ الله خلقهم لعبادته وهو فعل ما أمروا به؛ ولهذا يوجد المسلمين قدِيًّا وحدِيًّا يحتاجون بهذه الآية على هذا/ المعنى، حتى في وعظهم وتذكيرهم وحكاياتهم، كما في حكاية إبراهيم بن أدهم: ما لهذا خلقت، ولا بهذا أمرت؛ وفي حديث إسرائيلي: يابن آدم خلقتك لعبادتي فلا تلعب، وتكلَّفتُ برزقك فلا تتعب، فاطلبني تجدني، فإنَّ وجدتني وجدت كل شيء، وإنْ فَتَّكَ فاتك كل شيء وأنا أحب إليك من كل شيء. وهذا هو المأثور عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وغيره من السلف ، فذكروا عن علي بن أبي طالب أنه قال: إلا لأمرهم أن يعبدون، وأدعوهם إلى عبادي .

قالوا: و يؤيده قوله تعالى: «وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ» [البيت: ٥]، و قوله: «وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَيْهَا وَاحِدًا» [التوبه: ٣١]، وهذا اختيار الزجاج وغيره، وهذا هو

(١) البخاري في القدر (٦٦١٤) ومسلم في القدر (٢٦٥٢) / ١٣ - ١٥ .

المعروف عن مجاهد بالإسناد الثابت، قال ابن أبي حاتم: ثنا أبو سعيد الأشجع، ثنا أبوأسامة عن شبل، عن ابن أبي نحْيَحَ، عن مجاهد: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا يَعْبُدُونَ» [الذاريات: ٥٦]: لَأَمْرِهِمْ وَأَنْهَاهُمْ، كذلك روى عن الرَّبِيعِ بْنِ أَنْسٍ قال: ما خلقتُهُمَا إِلَّا للعبادة.

ويدل على هذا مثل قوله: «أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًّا» [القيمة: ٣٦]، يعني: لا يؤمر ولا ينهى، قوله: «قُلْ مَا يَعْبُدُ بَكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعاَوْكُمْ» [الفرقان: ٧٧]، أي: لو لا عبادتكم، قوله: «مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ أَبْكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَآمَنْتُمْ» [النساء: ١٤٧]، قوله: «يَا مَعْشَرَ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رَسُولٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمَكُمْ هَذَا» إلى قوله: «وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ» [الأనعَام: ١٣١]، قوله: «أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌ مُبِينٌ . وَأَنْ اعْبُدُنِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ» الآيات [يس: ٦٠، ٦١] / وما بعدها ، وقالت الجن لما سمعوا القرآن : «يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كَتَابًا أُنْزَلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ . يَا قَوْمَنَا أَجِبُّو دَاعِيَ اللَّهِ وَآمَنَّا بِهِ» الآية [الأحقاف: ٣٠، ٣١] ، وما بعدها ، وقالت الجن: «وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمُونَ وَمِنَ الْفَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحْرُوا رَشِداً» الآية [الجن: ١٤] وما بعدها.

وقد قال في القرآن في غير موضع : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ» [البقرة: ٢١]، «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ» [الحج: ١]، فقد أمرهم بما خلقهم له وأرسل الرسل إلى الإنس والجن، و Mohammad أرسل إلى الثقلين، وقرأ القرآن على الجن، وقد روى أنه لما قرأ عليهم سورة الرحمن وجعل يقرأ: «فَبَأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ» [الرحمن: ١٣] يقولون: ولا بشيء من آلاتك ربنا تُكذب فلنك الحمد^(١). فهذا هو المعنى الذي قصد بالآية قطعاً، وهو الذي تفهمه جماهير المسلمين، ويحتاجون بالآية عليه، ويعرفون بأنه الله خلقهم ليعبدوه، لا ليضيعوا حقه، وفي الصحيحين عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال له: «يا معاذ، أتدرى ما حق الله على عباده؟». قال : الله ورسوله أعلم ، قال: «إِنَّ حَقَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشَرِّكُوا بِهِ شَيْئاً، أَتَدْرِي مَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؟». قلت : الله ورسوله أعلم، قال: «إِنَّ حَقَهُمْ عَلَيْهِ أَلَا يَعْذِبُهُمْ»^(٢) ، وفي المسند عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «بَعْثَتْ بِالسِّيفِ بَيْنَ يَدِيِ السَّاعَةِ حَتَّى يَعْبُدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَجَعَلَ رِزْقَهُ تَحْتَ ظَلِّ رَمْحِيِّ، وَجَعَلَ الذَّلِّ وَالصَّغَارَ عَلَى مَنْ خَالَفَ أَمْرِي، وَمَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ مِنْهُمْ»^(٣).

(١) الترمذى في تفسير القرآن (٢٢٩١) وقال: «هذا حديث غريب».

(٢) البخارى في الجهاد (٢٨٥٦) ومسلم في الإيمان (٣٠ / ٤٨ – ٥١) .

(٣) أحمد ٢ / ٥٠ ، ٩٢ ، وقال أحمد شاكر (٥١١٤): «إسناده صحيح» .

قول أهل السنة المثبتة للقدر، وقول نفاته، فصارت الأقوال في الآية سبعة، وفي الحكمة خمسة.

فأما أهل السنة المثبتون للقدر فيقولون : قوله: «**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ**» [الذاريات: ٥٦]، لا يستلزم وقوع العبادة منهم، كما قال أصحاب هذه الأقوال المتقدمة، ولا يستلزم نفي المقدور أن يكون في ملكه ما لا يشاء أو يشاء مالا يكون، كما قالت القدرة، فهؤلاء يقولون: لم يقع ما خلقهم له لكونه يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، أولئك قالوا: إذا كان ما يشاء كان، وما لم يشاً لم يكن، فما لم يقع لم يشاء، فما لم يقع من العبادة لم يشأها، وهذا معنى صحيح، ثم قالوا: وما خلقهم له فلا بد أن يشاء أن يخلقه، فلما لم يشاء أن يخلق هذا لم يخلقهم له.

فالطائفتان أصل غلطهم ظنهم أن ما خلقهم له يشاء وقوعه، وأولئك يقولون: يشاء أن يخلقه، وهو لاء يقولون : يشاء وقوعه منهم، بمعنى : يأمرهم به، وما عندهم أن له مشيئة في أفعال العباد غير الأمر، وهم يعصون أمره؛ فلهذا قالوا: يكون ما لا يشاء، ويشاء ما لا يكون، كما يقولون: يفعلون ما نهاهم عنه، ويتركون ما أمرهم به، وهذا المعنى صحيح إذا أريد الأمر الشرعي؛ لكن القدرة النفاة لا يقولون: إنه شاء إلا بمعنى أمر، فعندهم ما ليس طاعة من أفعال العباد ما لا / يشأه فإنه لا يخلقه عندهم، وإذا لم يخلقه لم يشاء ، فإنه ما شاء أن يخلقه خلقه باتفاق المسلمين.

والقدرة لا تنازع في هذا، لا ينزعون في أنه ما شاء أن يفعله هو فعله، وأنه قادر على أن يفعل ما يشاء أن يفعله، لكن عندهم أن أفعال العباد لا تدخل في خلقه، ولا في قدرته، ولا في مشيئته، ولا في مشيئته أن يفعل ، لكن المشيئة المتعلقة بها بمعنى الأمر فقط، فيقولون: خلقهم لعبادته أن يفعلوها هم، وقد أمرهم بها، فإذا لم يفعلوها كان ذلك بمنزلة عصيان أمره.

وأما المثبتون للقدر فيقولون: إنه ما شاء كان وما لم يشاً لم يكن، و هو - سبحانه - خالق كل شيء **وَلَوْ شَاءَ [رَبُّكَ]** [١] **لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً** [هود: ١١٨]، **وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلُوا** [البقرة: ٢٥٣]، **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ** [الأنعام: ١١٢] وأمثال ذلك، فإذا خلقهم للعبادة المأمور بها ولم يفعلوها لم يكن قد شاء أن تكون لكونها ،

(١) ما بين المعرفتين سقط من المطبوعة .

لكن أمرهم بها، وأحب أن يفعلوها، ورضي أن يفعلوها، وأراد أن يفعلوها، إرادة شرعية تضمنها أمره بالعبادة.

ومن هنا يتبيّن معنى الآية، فإن قوله: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ» [الذاريات: ٥٦]، يشبه قوله: «وَلَنْ تَكُمُوا الْعَدَةَ وَلَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَأَكُمْ» [البقرة: ١٨٥]، قوله: «كَذَلِكَ سَخَرْهَا لَكُمْ لَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَأَكُمْ» [الحج: ٣٧]، قوله: «كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ» [الحشر: ٧]، قوله: «ذَلِكَ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ / وَأَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ» [المائدة: ٩٧]، قوله: «اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ» الآية [الطلاق: ١٢]، وكذلك قوله: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ» [النساء: ٦٤]، فهو لم يرسله إِلَّا لِيُطَاعَ، ثم قد يطاع وقد يعصى.

٨/٥٦

وكذلك ما خلقهم إِلَّا للعبادة، ثم قد يعبدون وقد لا يعبدون، ومثل هذا كثير في القرآن، يبيّن أنه فعل ما فعل ليكروه وليعدلوا ، ولا يظلموا، وليعلموا ما هو متصرف به، وغيره مما أمر الله به العباد، وأحبه لهم ورضي عنهم، وفيه سعادتهم وكمالهم وصلاحهم وفلاحهم إذا فعلوه، ثم منهم من يفعل ذلك ومنهم من لا يفعله.

وهو - سبحانه - لم يقل: إنه فعل الأول ليفعل هو الثاني، ولا ليفعل بهم الثاني، فلم يذكر أنه خلقهم ليجعلهم هم عابدين، فإن ما فعله من الأسباب لما يفعله هو من الغايات يجب أن يفعله لا محالة، ويتحقق أن يفعل أمراً ليفعل أمراً ثانياً ولا يفعل الأمر الثاني ، ولكن ذكر أنه فعل الأول ليفعلوا هم الثاني ، فيكونون هم الفاعلين له فيحصل بفعلهم سعادتهم ، وما يحبه ويرضاه لهم ، فيحصل ما يحبه هو وما يحبونه هم ، كما تقدم أن كل ما خلقه وأمر به غاية محبوبة لله ولعباده، وفيه حكمة له، وفيه رحمة لعباده.

فهذا الذي خلقهم له لو فعلوه لكان فيه ما يحبه وما يحبونه، ولكن لم يفعلوه فاستحقوا ما يستحقه العاصي المخالف لأمره، التارك فعل ما خلق لأجله من / عذاب الدنيا والآخرة ، وهو - سبحانه - قد شاء أن تكون العبادة من فعلها، فجعلهم عابدين مسلمين بمشيئته ودهاء لهم، وتحبيبه إليهم الإيمان، كما قال تعالى: «وَلَكَنَ اللَّهُ حَبَّ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَهَ إِلَيْكُمُ الْكُفَّرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعُصْبَانُ أُولَئِكَ هُمُ الرَّأْشُدُونَ» [الحجرات: ٧]، فهو لا أراد العبادة منهم خلقاً وأمراً أمرهم بها، وخلقها جعلهم فاعلين.

٨/٥٧

والصنف الثاني لم يشاً هو أن يخلقهم عابدين، وإن كان قد أمرهم بالعبادة ، والله سبحانه أعلم.

٨/٥٨ / وسائل - رحمة الله - عن تفصيل «الإرادة» و «الإذن» و «الكتاب» و «الحكم» و «القضاء» و «التحريم» وغير ذلك ، مما هو ديني موافق لمحبة الله ورضاه وأمره الشرعي ، وما هو كوني موافق لمشيئته الكونية ؟

فأجاب :

الحمد لله ، هذه الأمور المذكورة ، وهي الإرادة والإذن والكتاب والحكم والقضاء والتحريم وغيرها ، كالامر والبعث والإرسال ينقسم في كتاب الله إلى نوعين :

أحدهما : ما يتعلق بالأمور الدينية التي يحبها الله - تعالى - ويرضاها ، ويثيب أصحابها ، ويدخلهم الجنة ، وينصرهم في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، وينصر بها العباد من أوليائه المتقين ، وحزبه المفلحين وعباده الصالحين .

وanother : ما يتعلق بالحوادث الكونية التي قدرها الله وقضتها مما يشترك فيها المؤمن والكافر والبر والفاجر ، وأهل الجنة وأهل النار وأولياء الله وأعداؤه ، وأهل طاعته الذين يحبهم ويحبونه ، ويصلبي عليهم هو وملائكته ، وأهل معصيته الذين يبغضهم ويقتتهم ويلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون .

٨/٥٩ / فمن نظر إليها من هذا الوجه شهد الحقيقة الكونية الوجودية ، فرأى الأشياء كلها مخلوقة لله ، مدببة بمشيئته ، مقهورة بحكمته ، مما شاء الله كان وإن لم يشا الناس ، وما لم يشا لم يكن وإن شاء الناس ، لا معقب لحكمه ولا راد لأمره ، ورأى أنه - سبحانه - رب كل شيء ومليكه ، له الخلق والأمر ، وكل ما سواه مربوبياً له ، مدبب مقهور لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً ، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً ، بل هو عبد فقير إلى الله - تعالى - من جميع الجهات ، والله غني عنه ، كما أنه الغني عن جميع المخلوقات ، وهذا الشهود في نفسه حق ، لكن طائفة قصرت عنه ، وهم القدريّة المجوسيّة ، وطائفة وقفت عنده وهم القدريّة المشركيّة .

أما الأولون ، فهم الذين زعموا أن في المخلوقات ما لا تتعلق به قدرة الله ومشيئته وخلقه ، كأفعال العباد ، وغلاتهم أنكروا علمه القدّيم ، وكتابه السابق ، وهؤلاء هم أول من حدث من القدريّة في هذه الأمة ، فرد عليهم الصحابة وسلف الأمة ، وتبّرؤوا منهم .

وأما الطائفة الثانية ، فهم شر منهم ، وهم طوائف من أهل السلوك والإرادة والتأله

والتصوف والفقر ونحوهم، يشهدون هذه الحقيقة ورأوا أن الله خالق المخلوقات كلها، فهو خالق أفعال العباد ومريد جميع الكائنات، ولم يميزوا بعد ذلك بين إيمان وكفر، ولا عرفان ولا نكر، ولا حق ولا باطل، ولا مهتد ولا ضال، ولا راشد ولا غوي ، ولانبي ولا متنبئ، ولا ولی لله ولا عدو،/ ولا مرضى لله ولا مسخوط، ولا محبوب لله ولا ممقوت، ولا بين العدل والظلم، ولا بين البر و العقوق، ولا بين أعمال أهل الجنة وأعمال أهل النار، ولا بين الأبرار والفحار، حيث شهدوا ما تجتمع فيه الكائنات من القضاء السابق والمشيئة النافذة والقدرة الشاملة والخلق العام، فشهدوا المشترك بين المخلوقات وعموا عن الفارق بينهما، وصاروا من يخاطب بقوله تعالى: **﴿أَفَجَعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ مَا لَكُمْ كِيفَ تَحْكُمُونَ﴾** [القلم: ٣٥، ٣٦]، وبقوله تعالى: **﴿أَمْ نَجْعَلُ (١) الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَقْنِينَ كَالْفُجَارِ﴾** [ص: ٢٨]، وبقوله تعالى: **﴿أَمْ حَسْبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ﴾** [الجاثية: ٢١].

﴿وَتَمَتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف: ١٣٧]، ومنه قول النبي ﷺ: «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خلق وذرأ وبرأ ، ومن شر ما ينزل من السماء وما يعرج فيها ، ومن شر ما ذرأ في الأرض وما يخرج منها ، ومن شر فتن الليل والنهار ، ومن شر كل طارق إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمن» ^(٣) ، فالكلمات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر ليست هي أمره ونهايه الشرعين، فإن الفجّار عصوا أمره ونهايه، بل هي التي بها يكون الكائنات ، وأما الكلمات الدينية المتضمنة لأمره ونهايه الشرعين، فمثل الكتب الإلهية: التوراة والإنجيل والزبور والقرآن، وقال تعالى: **﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلِيَا﴾** [النوبية: ٤٠] ، وقال ﷺ: «واستحللت فروجهن بكلمة الله» ^(٤) ، وأما قوله تعالى: **﴿وَتَمَتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾** [الأنعام: ١١٥] فإنه يعم النوعين.

وأما البعث بالمعنى الأول ، ففي مثل قوله تعالى: **﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعْثًا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَنَا أُولَئِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾** [الإسراء: ٥] ، والثاني في مثل قوله تعالى: **﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمَمِ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾** [الجمعة: ٢] ، وقوله تعالى: **﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْتَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾** [البقرة: ٣٠]

(١) في المطبوعة : **«أَفَنَجْعَلُ»** ، والصواب ما أثبتنا.

(٢) هكذا بالأصل .

(٣) سبق تحريرجه ص ٣٠.

(٤) مسلم في الجمع (١٤٧/١٢١٨)، وأبو داود في المنسك (١٩٠٥)، وابن ماجه في المنسك (٣٠٧٤)، والدارمي في المنسك ٢/٤٨، وأحمد ٥/٧٣.

١٢٩)، قوله تعالى : «وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَبُوا الطَّاغُوتَ» [النحل : ٣٦].

وأما الإرسال بالمعنى الأول، ففي مثل قوله تعالى : «أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَوْزِعُهُمْ أَزْرًا» [مريم : ٨٣]، قوله تعالى : «وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لِوَاقِعَ» [الحجر : ٢٢].

وبالمعنى الثاني، في مثل قوله تعالى : «إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ» [نوح : ١]، قوله تعالى : «إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا» [البقرة : ١١٩]، قوله تعالى : «وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلَنَا» [الزخرف : ٤٥]، قوله تعالى : «وَمَا أَرْسَلْنَا [مِنْ] (١)رَسُولٌ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ» [النساء : ٦٤]، قوله تعالى : «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونَ» [الأنبياء : ٢٥]، قوله تعالى : «إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخْذَنَاهُ أَخْدًا وَبِيَلًا» [المزمول : ١٥ ، ١٦].

/ سُئل - رحمة الله تعالى : عن أقوام يقولون: المشيئة الله في الماضي ٨/٦٢ والمستقبل، وأقوام يقولون: المشيئة في المستقبل لا في الماضي. ما الصواب؟

فأجاب :

الماضي مضى بمشيئة الله، والمستقبل لا يكون إلا أن يشاء الله، فمن قال في الماضي: إن الله خلق السموات إن شاء الله، وأرسل محمداً إن شاء الله، فقد أخطأ . ومن قال: خلق الله السموات بمشيئة الله، وأرسل محمداً بمشيئته ونحو ذلك، فقد أصاب.

ومن قال : إنه يكون في الوجود شيء بدون مشيئة الله ، فقد أخطأ . ومن قال : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فقد أصاب، وكل ما تقدم فقد كان بمشيئة الله قطعا، فالله خلق السموات بمشيئته قطعاً، وأرسل محمداً بمشيئته قطعاً، والإنسان الموجود خلقه الله بمشيئته قطعاً، وإن شاء الله أن يغير المخلوق من حال إلى حال، فهو قادر على ذلك، مما خلقه فقد كان بمشيئته قطعاً، وإن شاء الله أن يغيره غيره بمشيئته قطعاً، والله أعلم.

(١) ما بين المقوفين سقط من المطبوعة.

/ ما تقول السادة - أئمة المسلمين - في جماعة اختلفوا في قضاء الله وقدره، وخيره وشره، منهم من يرى أن الخير من الله - تعالى - والشر من النفس خاصة؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب الشيخ - رضي الله عنه :

مذهب أهل السنة والجماعة : أن الله - تعالى - خالق كل شيء، وربه وملكيه لا رب غيره ولا خالق سواه، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو على كل شيء قادر، وبكل شيء عليم ، والعبد مأمور بطاعة الله ، وطاعة رسوله، منهى عن معصية الله، ومعصية رسوله، فإن أطاع كان ذلك نعمة، وإن عصى كان مستحقاً للذم والعقاب، وكان لله عليه الحجة البالغة، ولا حجة لأحد على الله - تعالى - وكل ذلك كائن بقضاء الله وقدره ومشيئته وقدرته، لكن يحب الطاعة ويأمر بها، ويثيب أهلها على فعلها ويكرمهم، ويبغض المعصية وينهى عنها، ويعاقب أهلها ويهينهم.

وما يصيب العبد من النعم، فالله أنعم بها عليه، وما يصيبه من الشر فبذنبه / ومعاصيه ، كما قال تعالى : «**وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيْكُمْ**» [الشورى : ٣٠] ،
وقال تعالى : «**مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمَنِ اللَّهُ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمَنِ نَفْسُكَ**» [النساء : ٧٩] ،
أي : ما أصابك من خصب^(١) ونصر وهدى فالله أنعم به عليك ، وما أصابك من حزن
وذل وشر فبذنبك وخطيئتك ، وكل الأشياء كائنة بمشيئة الله وقدرته وخلقه ، فلا بد أن
يؤمن العبد بقضاء الله وقدره ، وأن يوقن العبد بشرع الله وأمره .

فمن نظر إلى الحقيقة القدريه وأعرض عن الأمر والنهي والوعيد ، كان مشابهاً للمشركين ، ومن نظر إلى الأمر والنهي ، وكذب بالقضاء والقدر كان مشابهاً للمجوسين ، ومن آمن بهذا وبهذا ، فإذا أحسن حمد الله - تعالى - وإذا أساء استغفر للله - تعالى - وعلم أن ذلك بقضاء الله وقدره، فهو من المؤمنين ، فإن آدم - عليه السلام - لما أذنب تاب فاجتباه ربه وهداه ، وإنليس أصر واحتج ، فلعن الله وأقصاه ، فمن تاب كان آدمياً ، ومن أصر واحتج بالقدر كان إبليسياً ، فالسعداء يتبعون أباهم ، والأشقياء يتبعون عدوهم إبليس .

فنسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم عليهم من النبئين والصديقين والشهداء والصالحين ، آمين يا رب العالمين .

(١) أي : غماء وبركة . انظر: المصباح المنير ، مادة « خصب » .

/ سُئل شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس عن الحديث الذي ورد : «إن الله قبض قبضتين ، فقال: هذه للجنة ولا أبالي ، وهذه للنار ولا أبالي » ، فهل هذا الحديث صحيح؟ والله قبضها بنفسه، أو أمر أحدا من الملائكة بقبضها؟ والحديث الآخر في : «أن الله لما خلق آدم أرأه ذريته عن اليمين والشمال، ثم قال: هؤلاء إلى النار ولا أبالي، وهؤلاء إلى الجنة ولا أبالي» وهذا في الصحيح.

فأجاب - رضي الله عنه :

نعم ، هذا المعنى مشهور عن النبي ﷺ من وجوه متعددة ، مثل ما في موطأ مالك ، وسنن أبي داود والنسائي ، وغيره عن مسلم بن يسّار ، وفي لفظ عن نعيم بن ربيعة ، أن عمر بن الخطاب سُئل عن هذه الآية : «وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ» الآية [الأعراف: ١٧٢] فقال عمر: عن رسول الله ﷺ ، وفي لفظ : سمعت رسول الله ﷺ سُئل عنها؛ فقال رسول الله ﷺ : «إن الله خلق آدم، ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للجنة ويعمل أهل الجنة يعملون ، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت/ خلقت أهل النار يعملون» ، فقال رجل : يا رسول الله ، ففيما العمل؟ فقال رسول الله ﷺ : «إن الله إذا خلق الرجل للجنة، استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة، فيدخله به الجنة ، وإذا خلق الرجل للنار ، استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار ، فيدخله به النار»^(١).

وفي حديث الحكم بن سفيان ، عن ثابت ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : «إن الله قبض قبضة فقال: إلى الجنة برحمتي ، وقبض قبضة فقال: إلى النار ولا أبالي»^(٢). وهذا الحديث ونحوه فيه فضلان :

أحدهما: القدر السابق ، وهو أن الله - سبحانه - علم أهل الجنة من أهل النار من قبل أن يعملا الأعمال ، وهذا حق يجب الإيمان به ، بل قد نص الأئمة؛ كمالك والشافعي

(١) أبو داود في السنة (٤٧٠٣) ، والترمذى في تفسير القرآن (٣٠٧٥) وقال: «حديث حسن» ، ومالك في الموطأ في القدر/٢ (٨٩٨) ، وأحمد /٤٤ ، ٤٥.

(٢) أبو يعلى في مسنده (٣٤٢٢) ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٨٩/٧) ، وقال: «رواه أبو يعلى ، وفيه الحكم ابن سنان الباهلي قال أبو حاتم: عنده وهم كثير وليس بالقوى ومحله الصدق يكتب حديثه ، وضعفه الجمهور ، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وأحمد: أن من جحد هذا فقد كفر، بل يجب الإيمان أن الله علم ما سيكون كله قبل أن يكون، ويجب الإيمان بما أخبر به من أنه كتب ذلك، وأخبر به قبل أن يكون، كما في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»^(١)، وفي صحيح البخاري وغيره عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ أنه قال: «كان الله ولا شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض وفي لفظ: ثم خلق السموات والأرض»^(٢).

٨/٦٧ /وفي المسند عن العريّاض بن ساريّة عن النبي ﷺ أنه قال: «إني عند الله مكتوب بخاتم النبيين ، وإن آدم لم ينجدل في طيّته، وسأبئكم بأول ذلك، دعوة أبي إبراهيم، وبشري عيسى ، ورؤيا أمي ، رأيت حين ولدتني أنه خرج منها نور أضاءت له قصور الشام»^(٣)، وفي حديث ميسرة الفجر: قلت: يا رسول الله ، متى كتبت نبّي؟ وفي لفظ: متى كنت نبّي؟ قال : «وآدم بين الروح والجسد»^(٤).

وفي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدق: «إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مُضغة مثل ذلك ، ثم يبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات فيقال: اكتب رزقه وعمله وأجله وشقي أو سعيد ، ثم ينفع فيه الروح » قال: «فوالذي نفسي بيده - أو قال: فوالذي لا إله غيره ، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار ، فيدخل النار»^(٥).

وفي الصحيحين عن على بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: كنا مع رسول الله ﷺ يَبَقِيْعُ الغَرْقَدِ في جنازة ، فقال: « ما منكم أحد إلا قد كتب مقدرته من النار ومقعده من الجنة ». فقالوا: يا رسول الله ، أفلأ نتكل على الكتاب وندع العمل؟ قال: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له ، أما من كان من أهل السعادة فسيسر لعمل أهل السعادة ، وأما من كان من أهل الشقاوة / فسيسر لعمل أهل الشقاوة» ، ثم قرأ قوله تعالى: «فَمَمَّا مَنْ أَعْطَيْتُ وَصَدَقَ بِالْحُسْنَى . فَسَيِّسِرْهُ لِيُسِّرَى . وَمَمَّا مَنْ بَخْلَ وَاسْتَغْنَى . وَكَذَبَ بِالْحُسْنَى . فَسَيِّسِرْهُ لِلْعَسْرَى » [الليل: ١٠ - ٥]^(٦).

٨/٦٨

(١) مسلم في القدر (٢٦٥٣) [١٦/٢٦٥٣].
 (٢) البخاري في بدء الوجى (٣١٩١) .
 (٣) أحمد ٤ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، وقال الهيثمي في المجمع ٢٢٦/٨: « رواه أحمد بأسانيد وأحد أسانيد أحمد رجاله (٤) أحمد ٥ / ٥٩ ، وإن ساده صحيح » .

(٥) البخاري في بدء الخلق (٣٢٠٨) ومسلم في القدر (٢٦٤٣) [١/١] .

(٦) البخاري في القدر (٦٦٠٥) ، ومسلم في القدر (٦/٢٦٤٧) .

وفي الصحيح - أيضاً - أنه قيل له : يا رسول الله ، أعلم أهل الجنة من أهل النار ، فقال : «نعم» ، فقيل له : ففيما العمل؟ قال : «اعملوا فكل ميسر لما خلق له»^(١) ، فيبين النبي ﷺ أن الله علم أهل الجنة من أهل النار ، وأنه كتب ذلك ونهاهم أن يتكلوا على هذا الكتاب ، ويدعوا العمل كما يفعله الملحدون . وقال : «كل ميسر لما خلق له» ، وأن أهل السعادة ميسرون لعمل أهل السعادة ، وأهل الشقاوة ميسرون لعمل أهل الشقاوة ، وهذا من أحسن ما يكون من البيان .

وذلك أن الله - سبحانه وتعالى - يعلم الأمور على ما هي عليه ، وهو قد جعل للأشياء أسباباً تكون بها ، فيعلم أنها تكون بتلك الأسباب ، كما يعلم أن هذا يولد له بأن يطاً امرأة فيجلبها ، فلو قال هذا : إذا علم الله أنه يولد لي ، فلا حاجة إلى الوطء كان أحمق ؛ لأن الله علم أن سيكون بما يقدره من الوطء ، وكذلك إذا علم أنه هذا ينبع له الزرع بما يسقيه من الماء وينذره من الحب ، فلو قال : إذا علم أن سيكون فلا حاجة إلى البذر ، كان جاهلاً ضالاً ؛ لأن الله علم أن سيكون بذلك ، وكذلك إذا علم الله أن هذا يشبع بالأكل ، وهذا يروي بالشرب ، وهذا يموت بالقتل ، فلا بد من الأسباب التي علم الله أن هذه الأمور تكون بها .

٨/٦٩ / وكذلك إذا علم أن هذا يكون سعيداً في الآخرة ، وهذا شقياً في الآخرة ، قلنا ذلك ؛ لأنه يعمل بعمل الأشقياء ، فالله علم أنه يشقي بهذا العمل ، فلو قيل : هو شقي ، وإن لم يعمل كان باطلأ ، لأن الله لا يدخل النار أحداً إلا بذنبه ، كما قال تعالى : «لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ وَمِنْ تَبِعَكُمْ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ» [ص: ٨٥] ، فاقسم أنه يملؤها من إبليس وأتباعه ، ومن اتبع إبليس فقد عصى الله - تعالى - ولا يعاقب الله العبد على ما علم أنه يعمله حتى يعمله .

ولهذا لما سئل النبي ﷺ عن أطفال المشركين ، قال : «الله أعلم بما كانوا عاملين»^(٢) يعني : أن الله يعلم ما يعملون لو بلغوا ، وقد روى أنهم في القيمة يبعث إليهم رسول ، فمن أطاعه دخل الجنة ، ومن عصاه دخل النار ، فيظهر ما علمه فيهم من الطاعة والمعصية .

وذلك الجنة ، خلقها الله لأهل الإيمان به وطاعته ، فمن قدر أن يكون منهم يسره للإيمان والطاعة ، فمن قال : أنا أدخل الجنة ، سواء كنت مؤمناً أو كافراً ، إذا علم أنني من أهلها ، كان مفترياً على الله في ذلك ، فإن الله إنما علم أنه يدخلها بالإيمان ، فإذا لم يكن معه إيمان ، لم يكن هذا هو الذي علم الله أنه يدخل الجنة ، بل من لم يكن مؤمناً بل

(١) البخاري في القدر (٦٥٩٦) ومسلم في القدر (٩/٢٦٤٩) .

(٢) البخاري في الجنائز (١٣٨٣ ، ١٣٨٤) .

كافراً، فإن الله يعلم أنه من أهل النار، لا من أهل الجنة.

ولهذا أمر الناس بالدعاء والاستعانة بالله وغير ذلك من الأسباب. ومن قال: أنا لا أدعوا ولا أسأل اتكالاً على القدر، كان مخطئاً - أيضاً - لأن الله يجعل الدعاء / والسؤال من الأسباب التي ينال بها مغفرته ورحمته ودها ونصره ورزقه. وإذا قدر للعبد خيراً يناله بالدعاء لم يحصل بدون الدعاء، وما قدره الله وعلمه من أحوال العباد وعواقبهم فإنما قدره الله بأسباب يسوق المقادير إلى المواقف ، فليس في الدنيا والآخرة شيء إلا بسبب ، والله خالق الأسباب والمسبيات.

ولهذا قال بعضهم: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباب نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قذح في الشرع، ومجرد الأسباب لا يوجب حصول المسبب، فإن المطر إذا نزل ويندر الحب لم يكن ذلك كافياً في حصول النبات، بل لابد من ريح مريءة ياذن الله، ولا بد من صرف الانتفاء عنه، فلا بد من قام الشروط، وزوال الموانع وكل ذلك بقضاء الله وقدره، وكذلك الولد لا يولد بمجرد إنزال الماء في الفرج، بل كم من أنزل ولم يولد له، بل لابد من أن الله شاء خلقه فتحبل المرأة وتربى في الرحم، وسائر ما يتم به خلقه من الشروط وزوال الموانع.

وكذلك أمر الآخرة ليس بمجرد العمل ينال الإنسان السعادة، بل هي سبب ؛ ولهذا قال النبي ﷺ : «إنه لن يدخل أحدكم الجنة بعمله». قالوا: ولا أنت يا رسول الله ؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضله»^(١) . وقد قال : «ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون» [التحل: ٣٢] ، فهذه باء السبب، أي: بسبب أعمالكم، والذي نفاه النبي ﷺ باء المقابلة، كما يقال: اشتريت هذا بهذا ، أي ليس العمل عوضاً وثمناً كافياً في دخول الجنة، بل لابد من عفو الله / وفضله ورحمته، فبعفuo يمحو السيئات ، ويرحمته يأتي بالخيرات ، وبفضله يضاعف البركات .

وفي هذا الموضع ضل طائفتان من الناس:

ففريق آمنوا بالقدر، وظنوا أن ذلك كاف في حصول المقصود، فأعرضوا عن الأسباب الشرعية، والأعمال الصالحة، وهؤلاء يُؤول بهم الأمر إلى أن يكفروا بكتاب الله ورسله ودينه .

وفريق أخذوا يطلبون الجزاء من الله، كما يطلبه الأجير من المستأجر، متوكلين على حوالهم وقوتهم وعملهم، وكما يطلبه المالك، وهؤلاء جهال ضلال، فإن الله لم يأمر

(١) البخاري في المرضى (٥٦٧٣) ومسلم في المنافقين (٢٨١٦) / ٧٢ - ٧٨ .

العباد بما أمرهم به حاجة إليه، ولا نهاهم عما نهاهم عنه بخلافه، ولكن أمرهم بما فيه صلاحهم، ونهاهم عما فيه فسادهم، وهو - سبحانه - كما قال: «يا عبادي، إنكم لن تبلغوا ضرري فتضرونني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني»^(١)، فالمملك إذا أمر مملوكيه بأمر أمرهم حاجته إليهم وهم فعلوه بقوتهم التي لم يخلقها لهم، فيطالبون بجزاء ذلك، والله - تعالى - غني عن العالمين، فإن أحسنوا أحسنوا لأنفسهم، وإن أساءوا فلها، لهم ما كسبوا وعليهم ما اكتسبوا «من عمل صالحًا فلنفسه ومن أساء فعلها وما ربُّك بظلامٍ للعبيد» [فصلت: ٤٦].

وفي الحديث الصحيح عن الله - تعالى - أنه قال: «يا عبادي ، إنني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظلموا ، يا عبادي ، إنكم تخطئون بالليل / والنهر وأنا أغفر الذنوب جميعاً ولا أبالي ، فاستغفروني أغفر لكم ، يا عبادي ، كلكم ضال إلا ما هديته فاستهدوني أهلكم ، يا عبادي ، كلكم جائع إلا من أطعمنه ، فاستطعموني أطعمكم ، يا عبادي ، إنكم لن تبلغوا ضري فتضرونني ، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني ، يا عبادي ، لو أن أولكم وآخركم وإنكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً ، يا عبادي ، لو أن أولكم وآخركم وإنكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً ، يا عبادي ، لو أن أولكم وآخركم وإنكم وجنكم اجتمعوا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ما نقص ذلك في ملكي شيئاً ، إلا كما ينقص البحر أن يغمس فيه المحيط غمرة واحدة ، يا عبادي ، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها ، فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»^(٢).

وهو - سبحانه - مع غناه عن العالمين ، خلقهم وأرسل إليهم رسولاً يبين لهم ما يسعدهم وما يشقهم ، ثم إنه هدى عباده المؤمنين لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه ، فمنَّ عليهم بالإيمان والعمل الصالح فخلقه بفضله ، وإرساله الرسول بفضله ، وهدايته لهم بفضله ، وجميع ما ينالون به الخيرات من قواهم وغير قواهم هي بفضله ، فكذلك الثواب والجزاء هو بفضله ، وإن كان أوجب ذلك على نفسه ، كما حرم على نفسه الظلم ، ووعد بذلك كما قال: «كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ» [الأنعام: ٥٤] ، وقال تعالى: «وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ» [الروم: ٤٧] ، فهو واقع لا محالة واجب بحكم إيجابه ووعده: / لأن الخلق لا يوجبون على الله شيئاً أو يحرمون عليه شيئاً ، بل هم أعجز من ذلك وأقل من ذلك ، وكل نعمة منه فضل ، وكل نعمة منه عدل ، كما في الحديث المتقدم: «إنما هي أعمالكم أحصيها

(١) ٢ مسلم في البر والصلة (٢٥٧٧ / ٥٥).

لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه».

وفي الحديث الصحيح: «سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم أنت ربى لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدي ووعدي ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك عليّ، وأبوء بذنبي فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، من قالها إذا أصبح موقناً بها فمات من ليلته دخل الجنة»^(١)، فقوله: «أبوء لك بنعمتك عليّ وأبوء بذنبي»، اعتراف بإنعم رب وذنب العبد، كما قال بعض السلف: إني أصبح بين نعمة تنزل من الله عليّ وبين ذنب يصعد مني إلى الله، فأريد أن أحدث للنعمه شكرًا، وللذنب استغفارًا.

فمن أعرض عن الأمر والنهي والوعيد ناظراً إلى القدر، فقد ضل، ومن طلب القيام بالأمر والنهي معرضًا عن القدر، فقد ضل، بل المؤمن كما قال تعالى: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِنُ» [الفاتحة: ٥]، فتعبده اتباعاً للأمر، ونستعينه إيماناً بالقدر، وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك واستعن بالله، ولا تعجزن، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»^(٢).

فأمره النبي ﷺ بشيئين: أن يحرص على ما ينفعه، وهو امثال الأمر، وهو العبادة، وهو طاعة الله ورسوله، وأن يستعين بالله، وهو يتضمن الإيمان بالقدر: أنه لا حول ولا قوة إلا بالله، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

فمن ظن أنه يطيع الله بلا معونته، كما يزعم القدرية والمجوسية، فقد جحد قدرة الله التامة ومشيئته النافذة، وخلقه لكل شيء، ومن ظن أنه إذا أعين على ما يريده، ويسر له ذلك كان محموداً، سواء وافق الأمر الشرعي أو خالفه، فقد جحد دين الله وكذب بكتبه ورسله ووعده ووعيده، واستحق من غضبه وعقابه أعظم ما يستحقه الأول.

فإن العبد قد يريده ما يرضاه ويحبه ويأمر به ويقرب إليه، وقد يريده ما يبغضه الله ويكرهه ويستخطه، وينهى عنه ويعذبه صاحبه، فكل من هذين قد يسر له ذلك، كما قال

(١) البخاري في الدعوات (٦٣٢٣)، وأبو داود في الأدب (٥٠٧٠)، والترمذى في الدعوات (٣٣٩٣) وقال: «حديث حسن غريب»، وابن ماجه في الدعاء (٣٨٧٢)، وأحمد (١٢٢٤)، كلهم عن شداد بن أوس.

(٢) مسلم في القدر (٣٤/٢٦٦٤)، وابن ماجه في المقدمة (٧٩)، كلاماً عن أبي هريرة.

النبي ﷺ، «كل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة فسيسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة فسيسر لعمل أهل الشقاوة»^(١)، وقد قال تعالى: «مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلَنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لَمْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا . وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيًا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأَوْلَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مُشْكُورًا . كُلُّ نُمْدٍ هَوْلَاءَ وَهَوْلَاءَ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا» [الإسراء: ١٨-٢٠] ، وقال تعالى: «فَأَمَّا إِنْسَانٌ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيُقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ . وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيُقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ . كَلَّا» [الفجر: ١٥-١٧].

٨/٧٥

بين - سبحانه - أنه ليس كل من ابتلاه في الدنيا يكون قد أهانه، بل هو يبتلي عبده بالسراء والضراء ، فالمؤمن يكون صباراً شكوراً، فيكون هذا وهذا خيراً له، كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يقضى الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن ، إن أصابته سراء شكر، فكان خيراً له ، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له»^(٢) . والمنافق هلوعٌ جزوعٌ، كما قال تعالى: «إِنَّ إِنْسَانَ خُلُقَ هَلُوعًا . إِذَا مَسَهُ الشَّرُّ جَزَوْعًا . وَإِذَا مَسَهُ الْخَيْرُ مَنْوِعًا . إِلَّا الْمُصْلِينَ . الَّذِينَ هُمْ عَلَى صِلَاتِهِمْ دَائِمُونَ . وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ . لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ» إلى قوله: «جَنَّاتٍ مُكَرَّمَاتٍ» [المعارج: ١٩-٣٥].

ولما كان العبد ميسراً لما لا ينفعه، بل يضره من معصية الله والبطار والطغيان، وقد يقصد عبادة الله وطاعته والعمل الصالح فلا يتأنى له ذلك؛ أمر في كل صلاة بأن يقول: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» [الفاتحة: ٥] ، وقد صبح عن النبي ﷺ أنه قال: «يقول الله عز وجل: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين: نصفها لي ، ونصفها لعبدي ، ولعبدي ما سأله ، فإذا قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [الفاتحة: ٢] قال: حمدني عبدي ، فإذا قال: «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» [الفاتحة: ٣] قال: أثني على عبدي ، فإذا قال: «مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ» [الفاتحة: ٤] قال: مجذبني عبدي ، فإذا قال: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» قال: هذه الآية بيني وبين عبدي ، ولعبدي ما سأله ، فإذا قال: «اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» [الفاتحة: ٦] قال: فهؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأله»^(٣) . وقال بعض السلف: أنزل الله - عز وجل - مائة كتاب، وأربعة كتب، جمع علمها في الكتب الأربع: التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، وجمع الأربع في القرآن ، وعلم القرآن في المفصل ، وعلم المفصل في الفاتحة ، وعلم الفاتحة في قوله: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» .

٨/٧٦

(١) البخاري في التفسير (٤٩٤٩) ومسلم في القدر (٢٦٤٧ / ٦) .

(٢) مسلم في الزهد (٦٤/٢٩٩٩) ، وأحمد (٤/٣٣٢) ، وصهيب بن سنان.

(٣) مسلم في الصلاة (٣٩٥ / ٣٨) .

فكل عمل يعمله العبد، ولا يكون طاعة لله وعبادة، وعملاً صالحاً فهو باطل، فإن الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ما كان لله، وإن نال بذلك العمل رئاسة ومالاً، فغاية الرئيس أن يكون كفراون، وغاية المتمول أن يكون كقارون، وقد ذكر الله في سورة القصص من قصة فرعون وقارون ما فيه عبرة لأولى الآلاب، وكل عمل لا يعين الله العبد عليه، فإنه لا يكون ولا ينفع، فما لا يكون به لا يكون، وما لا يكون له لا ينفع ولا يدوم، فلذلك أمر العبد أن يقول: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِنُ» [الفاتحة: ٥].

والعبد له في المقدور حالان: حال قبل القدر وحال بعده، فعليه قبل المقدور أن يستعين بالله ويتوكل عليه ويدعوه، فإذا قدر المقدور بغير فعله فعليه أن يصبر عليه أو يرضى به، وإن كان بفعله وهو نعمة حمد الله على ذلك، وإن كان ذنبًا استغفر إليه من ذلك.

وله في المأمور حالان: حال قبل الفعل وهو العزم على الامتنال / والاستعانة بالله على ذلك ، وحال بعد الفعل وهو الاستغفار من التقصير وشكر الله على ما أنعم به من الخير، وقال تعالى: «فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ» [غافر: ٥٥]، أمره أن يصبر على المصائب المقدرة ويستغفر من الذنب، وإن كان استغفار كل عبد بحسبه، فإن حسنت الأبرار سينات المقربين، وقال تعالى: «وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَقَوَّا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأَمْرَوْر» [آل عمران: ١٨٦]، وقال يوسف: «إِنَّهُ مَنْ يَتَّقَ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ» [يوسف: ٩٠]، فذكر الصبر على المصائب والتقوى بترك المعائب، وقال النبي ﷺ: «احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجزن، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»^(١).

فأمره إذا أصابته المصائب أن ينظر إلى القدر، ولا يتحسر على الماضي، بل يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وإن ما أخطأه لم يكن ليصييه، فالنظر إلى القدر عند المصائب، والاستغفار عند المعائب، قال تعالى: «مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ . لَكِيَّا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ» [الحديد: ٢٢، ٢٣] ، وقال تعالى: «مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ» [التغابن: ١١] ، قال علّامة وغيره: هو الرجل تصييه المصيبة، فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

٨/٧٧

(١) سبق تخریجه ص ٤٦ .

١/ وسائل عن الباري - سبحانه : هل يُضلّ ويهدى؟

فأجاب :

إن كل ما في الوجود فهو مخلوق، خلقه بمشيئته وقدرته، وما شاء كان وما لم يشاء لم يكن، وهو الذي يعطي وينع، ويختفي ويعرف ، ويعز ويذل ، ويغنى ويفقر ، ويضل ويهدى ، ويسعد ويشقى ، ويولى الملك من يشاء ويترعى من يشاء ، ويشرح صدر من يشاء للإسلام ويجعل صدر من يشاء ضيقاً كائناً يصعد في السماء ، وهو يقلب القلوب ، ما من قلب من قلوب العباد إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن ، إن شاء أن يقيمه أقامه ، وإن شاء أن يزيغه أزاغه ، وهو الذي حب إلى المؤمنين الإيمان وزينه في قلوبهم ، وكره إليهم الكفر والفسق والعصيان ، أولئك هم الراشدون .

وهو الذي جعل المسلم مسلماً ، والمصلحي مصلحياً ، قال الخليل : **﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمَنْ ذُرِّيَّتَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ﴾** [البقرة: ١٢٨] ، وقال : **﴿رَبَّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمَنْ ذُرِّيَّتِي﴾** [إبراهيم: ٤٠] ، وقال تعالى : **﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئُمَّةً يَهْدُونَ بِمَأْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾** [السجدة: ٢٤] ، وقال آن فرعون : **﴿وَجَعَلْنَا هُمْ أَئُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾** [القصص: ٤١] ، وقال تعالى : **﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلَقَهُ هَلُوْعًا . إِذَا مَسَهُ الشَّرُّ جَزَوْعًا . وَإِذَا مَسَهُ الْخَيْرُ مُنْوِعًا﴾** [المعارج: ٢١-٢٢] ، وقال : **﴿وَاصْنَعْنَاهُ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيَنَا﴾** [هود: ٣٧] ، وقال : **﴿وَيَصْنَعُنَاهُ الْفُلْكَ﴾** [هود: ٣٨] .

والفلك مصنوعة لبني آدم ، وقد أخبر الله - تبارك وتعالى - أنه خلقها بقوله : **﴿وَخَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِثْلِهِ مَا يَرَكِبُونَ﴾** [يس: ٤٢] ، وقال : **﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بَيْوَكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بَيْوَتًا تَسْتَخْفُونَهَا يَوْمَ طَعْنَكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا﴾** الآيات [النحل: ٨٠] ، وهذه كلها مصنوعة لبني آدم .

وقال تعالى : **﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ . وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾** [الصفات: ٩٥، ٩٦] ، فـ «ما» يعني «الذي» ، ومن جعلها مصدرية فقد غلط ، لكن إذا خلق المحوت كما خلق المصنوع والملبوس والبني ، دل على أنه خالق كل صانع وصنعته ، وقال تعالى : **﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾** [الكهف: ١٧] ، وقال : **﴿فَمَنْ يُرِدَ اللَّهُ أَنْ**

(١) في المطبوعة : **﴿وَجَعَلْنَا هُمْ﴾** ، والصواب ما أثبتنا .

يَهِدِيهِ يَشْرَحُ صِدْرَهُ لِلإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدُ أَنْ يُضْلِلَهُ يَجْعَلُ صِدْرَهُ ضَيْقَ حَرَجًا» [الأنعام: ١٢٥]، وهو - سبحانه - خالق كل شيء وربه ومليكه، وله فيما خلقه حكمة بالغة، ونعمته سابعة، ورحمة عامة وخاصة، وهو لا يسأل عما يفعل وهم يسألون، لا مجرد قدرته وقهره، بل لكمال علمه وقدرته ورحمته وحكمته.

فإنه - سبحانه وتعالى - أحكم الحاكمين، وأرحم الراحمين، وهو أرحم بعياده من الوالدة بولدها، وقد أحسن كل شيء خلقه، وقال تعالى: «وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مِنَ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ» [النمل: ٨٨]، وقد خلق الأشياء بأسباب، كما قال تعالى: «وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا» [البقرة: ١٦٤]، وقال: «فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الشَّمَرَاتِ» [الأعراف: ٥٧]، وقال تعالى: «يَهِدِي بِهِ اللَّهُ مِنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُّلَ السَّلَامِ» [المائدة: ١٦].

٨/٨١ / سئل شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - عن حسن إرادة الله - تعالى -
خلق الخلق وإنشاء الأنام، وهل يخلق لعلة أو لغير علة؟ فإن قيل: لا لعلة فهو عبث - تعالى الله عنه - وإن قيل: لعلة، فإن قلتم: إنها لم تزل، لزم أن يكون المعلول لم يزل، وإن قلتم: إنها محدثة، لزم أن يكون لها علة، والتسلسل محال.

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، هذه المسألة كبيرة من أجل المسائل الكبار التي تكلم فيها الناس وأعظمها شعوبًا وفروعًا، وأكثرها شبهاً ومحارات، فإن لها تعلقاً بصفات الله - تعالى - وبأسمائه وأفعاله، وأحكامه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، وهي داخلة في خلقه وأمره، فكل ما في الوجود متعلق بهذه المسألة، فإن المخلوقات جميعها متعلقة بها وهي متعلقة بالخالق - سبحانه - وكذلك الشرائع كلها - الأمر والنهي والوعد والوعيد - متعلقة بها، وهي متعلقة بمسائل القدر والأمر، وبمسائل الصفات والأفعال، وهذه جوامع علوم الناس، فعلم الفقه الذي هو الأمر والنهي متعلق بها.

٨/٨٢ / وقد تكلم الناس في تعليل الأحكام الشرعية والأمر والنهي ، كالامر بالتوحيد والصدق والعدل والصلة والزكاة والصيام والحج، والنهي عن الشرك والكذب والظلم والفواحش ، هل أمر بذلك لحكمة ومصلحة وعلة اقتضت ذلك؟ أم ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة؟ وهل علل الشرع بمعنى الداعي والباعث أو بمعنى الأمارة والعلامة؟ وهل يسوغ في الحكمة أن ينهى الله عن التوحيد والصدق والعدل ، ويأمر بالشرك والكذب والظلم أم لا ؟

وتكلم الناس في تنزيه الله - تعالى - عن الظلم ، هل هو منزه عنه مع قدرته عليه؟ أم الظلم ممتنع لنفسه لا يمكن وقوعه؟

وتكلموا في محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه، هل هي بمعنى إرادته؟ أو هي الثواب والعقاب المخلوق؟ أم هذه صفات أخص من الإرادة؟

وتنازعوا فيما وقع في الأرض من الكفر والفسق والعصيان، هل يزيده ويحبه ويرضاه كما يريد ويحب سائر ما يحدث؟ أم هو واقع بدون قدرته ومشيئته ، وهو لا يقدر أن يهدي ضالاً ولا يصل مهتدياً؟ أم هو واقع بقدرته ومشيئته؟ ولا يكون في ملکه ما لا يريد ، وله في جميع خلقه حكمة باللغة ، وهو يبغضه ويكرهه ويقت فاعله ، ولا يحب الفساد ، ولا يرضى لعباده الكفر ، ولا يريد الإرادة الدينية المتضمنة لمحبته ورضاه ، وإن

إرادة الإرادة الكونية التي تتناول ما قدره وقضاءه. وفروع هذا الأصل كثيرة لا يحتمل هذا الموضوع استقصاءها.

٨/٨٣ / ولأجل تجاذب هذا الأصل ووقوع الاشتباه فيه، صار الناس فيه إلى التقديرات الثلاثة المذكورة في سؤال السائل، وكل تقدير قال به طوائف من بني آدم من المسلمين وغير المسلمين.

فالتقدير الأول: هو قول من يقول: خلق المخلوقات وأمر بالمؤمرات لا لعنة ولا لداع ولا باعث، بل فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة، وهذا قول كثير من يثبت القدر، ويتنسب إلى السنة من أهل الكلام والفقه وغيرهم، وقد قال بهذا طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو قول الأشعري، وأصحابه، وقول كثير من نفاة القياس في الفقه - الظاهري كابن حزم وأمثاله.

ومن حجة هؤلاء: أنه لو خلق الخلق لعنة، لكان ناقصاً بدونها مستكملاً بها، فإنه إما أن يكون وجود تلك العلة وعدمها بالنسبة إليه سواء، أو يكون وجودها أولى به، فإن كان الأول امتنع أن يفعل لأجلها، وإن كان الثاني ثبت أن وجودها أولى به، فيكون مستكملاً بها، فيكون قبلها ناقصاً.

ومن حجتهم: ما ذكره السائل من أن العلة إن كانت قديمة وجب قدم المعلول؛ لأن العلة الغائية وإن كانت متقدمة على المعلول في العلم والقصد - كما يقال: أول الفكرة آخر العمل، وأول البغية آخر الدرك، ويقال: إن العلة الغائية بها صار الفاعل فاعلاً - فلا ريب أنها متأخرة في الوجود عنه، فمن فعل فعلًاً / لمطلوب يطلب به بذلك الفعل، كان حصول المطلوب بعد الفعل، فإذا قدر أن ذلك المطلوب الذي هو العلة قديمًا، كان الفعل قديمًا بطريق الأولى.

٨/٨٤

فلو قيل: إنه يفعل لعنة قديمة، لزم ألا يحدث شيء من الحوادث وهو خلاف المشاهدة، وإن قيل: إنه فعل لعنة حادثة لزم محذوران:

أحدهما: أن يكون محلًا للحوادث، فإن العلة إذا كانت منفصلة عنه، فإن لم يعد إليه منها حكم، امتنع أن يكون وجودها أولى به من عدمها، وإذا قدر أنه عاد إليه منها حكم، كان ذلك حادثًا فتقوم به الحوادث.

المحذور الثاني: أن ذلك يستلزم التسلسل من وجهين: أحدهما: أن تلك العلة الحادثة المطلوبة بالفعل هي - أيضًا - مما يحدثه الله - تعالى - بقدرته ومشيئته، فإن كانت

لغير علة ، لزم العبث كما تقدم ، وإن كانت لعنة عاد التقسيم فيها ، فإذا كان كل ما أحدهه أحده لعله والعلة مما أحده ، لزم تسلسل الحوادث . الثاني : أن تلك العلة إما أن تكون مراده لنفسها أو لعنة أخرى ، فإن كانت مراده لنفسها امتنع حدوثها؛ لأن ما أراده الله - تعالى - لذاته وهو قادر عليه لا يؤخر إحداثه ، وإن كانت مراده لغيرها ، فالقول في ذلك الغير كالقول فيها ، ويلزم التسلسل ، فهذا ونحوه من حجج من ينفي تعليل أفعال الله تعالى وأحكامه .

٨/٨٥

والتقدير الثاني : قول من يجعل العلة الغائية قديمة كما يجعل العلة الفاعلية / قديمة ، كما يقول ذلك طوائف من المسلمين كما سيأتي بيانه ، وكما يقول ذلك من قوله من المفلاسفة القائلين بقدم العالم ، وهؤلاء أصل قولهم : إن المبدع للعالم علة تامة تستلزم معلولها ، لا يجوز أن يتأخر عنها معلولها ، وأعظم حججهم قولهم : إن جميع الأمور المعتبرة في كونه فاعلاً إن كانت موجودة في الأزل لزم وجود المفعول في الأزل ، لأن العلة التامة لا يتأخر عنها معلولها ، فإنه لو تأخر لم تكن جميع شروط الفعل وجدت في الأزل ، فإنما لا يعني بالعلة التامة إلا ما يستلزم المعلول ، فإذا قدر أنه تختلف عنها المعلول لم تكن تامة ، وإن لم تكن العلة التامة - التي هي جميع الأمور المعتبرة في الفعل وهي المقتضى التام لوجود الفعل وهي جميع شروط الفعل التي يلزم من وجودها وجود الفعل ، إن لم يكن جميعها في الأزل - فلابد إذا وجد المفعول بعد ذلك من تجدد سبب حادث ، وإلا لزم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجع ، وإذا كان هناك سبب حادث ، فالقول في حدوثه كالقول في الحادث الأول ، ويلزم التسلسل ، قالوا : فالقول بانتفاء العلة التامة المستلزمة للمفعول يوجب إما التسلسل وإما الترجيح بلا مرجع .

ثم أكثر هؤلاء يثبتون علة غائية للفعل وهي بعينها الفاعلية ، ولكنهم متناقضون ، فإنهم يثبتون له العلة الغائية ويثبتون لفعله العلة الغائية ، ويقولون مع هذا : ليس له إرادة بل هو موجب بالذات ، لا فاعل بال اختيار ، وقولهم باطل من وجوه كثيرة :

٨/٨٦

/ منها : أن يقال : هذا القول يستلزم ألا يحدث شيء ، وإن كل ما حدث حدث بغير إحداث محدث ، ومعلوم أن بطلان هذا أبين من بطلان التسلسل ، وبطلان الترجيح بلا مرجع ، وذلك أن العلة التامة المستلزمة لعلتها يقترن بها معلولها ، ولا يجوز أن يتأخر عنها شيء من معلولها ، فكل ما حدث من الحوادث لا يجوز أن يحدث عن هذه العلة التامة ، وليس هناك ما تصدر عنه الممكنات سوى الواجب بنفسه الذي سماه هؤلاء علة تامة ، فإذا امتنع صدور الحوادث عنه ، وليس هناك ما يحدثها غيره لزم أن تحدث بلا محدث .

وأيضاً، فلو قدر أن غيره أحدثها، فإن كان واجباً بنفسه، كان القول فيه كالقول في الواجب الأول، وأصل قولهم: إن الواجب بنفسه علة تامة تستلزم مقارنة معلوله له، فلا يجوز أن يصدر على قولهم عن العلة التامة حادث، لا بواسطة ولا بغير واسطة؛ لأن تلك الواسطة إن كانت من لوازם وجوده كانت قدية معه، فامتنع صدور الحوادث عنها ، وإن كانت حادثة، كان القول فيها كالقول في غيرها.

وإن قدر أن المحدث للحوادث غير واجب بنفسه، كان ممكناً مفتقرًا إلى وجوب يوجب به، ثم إن قيل: إنه محدث ، كان من الحوادث، وإن قيل : إنه قديم، كان له علة تامة مستلزمة له ، وامتنع حينئذ حدوث الحوادث عنه، فإن الممكן لا يوجد هو ولا شيء من صفاته وأفعاله إلا عن الواجب بنفسه، فإذا قدر حدوث الحوادث عن ممكן قديم معلول لعلة قدية، قيل: هل حدث فيه سبب/ يقتضي الحدوث أم لا ؟ فإن قيل: لم يحدث سبب، لزم الترجيح بلا مرجع، وإن قيل: حدث سبب، لزم التسلسل كما تقدم .

الوجه الثاني : الذي يبين بطلان قولهم أن يقال: مضمون الحجة: أنه إذا لم يكن ثم علة قدية، لزم التسلسل أو الترجيح بلا مرجع ، والتسلسل عندكم جائز، فإن أصل قولهم: إن هذه الحوادث متسلسلة شيئاً بعد شيء، وإن حركات الفلك توجب استعداد القوابيل لأن تفيض عليها الصور الحادثة من العلة القديمة سواء قلتم: هي العقل الفعال، أو هي الواجب الذي يصدر عنه بتوسط العقول، أو غير ذلك من الوسائل ، وإذا كان التسلسل جائزًا عندكم لم يمتنع حدوث الحوادث من غير علة موجبة للمعلول وإن لزم التسلسل ، بل هذا خير في الشرع والعقل من قولكم ، وذلك أن الشرع أخبر أن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام وهذا مما اتفق عليه أهل الملل - المسلمين واليهود والنصارى - فإن قيل: إنه خلقها بسبب حادث قبل ذلك، كان خيراً من قولكم : إنها قدية أزلية معه في الشرع، وكان أولى في العقل؛ لأن العقل ليس فيه ما يدل على قدم هذه الأفلاك حتى يعارض الشرع، وهذه الحجة العقلية إنما تقتضي أنه لا يحدث شيء إلا بسبب حادث، فإذا قيل : إن السموات والأرض خلقها الله تعالى بما حدث قبل ذلك، لم يكن في حجتكم العقلية ما يبطل هذا.

الوجه الثالث : أن يقال: حدوث حادث بعد حادث بلا نهاية ، إما أن يكون ممكناً في العقل أو ممتنعاً في العقل ، لزم أن الحوادث جميعها / لها أول ، كما يقول ذلك من يقوله من أهل الكلام ، وبطل قولهم بقدم حركات الأفلاك، وإن كان ممكناً، أمكن أن يكون حدوث ما أحدثه الله تعالى كالسموات والأرض موقوفاً على حوادث قبل ذلك، كما تقولون أنتم فيما يحدث في هذا العالم من الحيوان والنبات والمعادن والمطر

٨/٨٧

٨/٨٨

والسحاب وغير ذلك، فيلزم فساد حجتكم على التقديرین .

ثم يقال: إما أن تثبتوا لمبدع العالم حکمة وغاية مطلوبة، وإما ألا تثبتوا ، فإن لم تثبتوا؛ بطل قولكم بإثبات العلة الغائبة، وبطل ما تذكرونه من حکمة الباري - تعالى - في خلق الحیوان وغير ذلك من المخلوقات، وأيضاً ، فالوجود يبطل هذا القول؛ فإن الحکمة الموجودة في الوجود أمر يفوق العد والإحصاء، كإحداثه - سبحانه - لما يحدثه من نعمته ورحمته ووقت حاجة الخلق إليه، كإحداث المطر وقت الشتاء بقدر الحاجة، وإحداثه للإنسان الآلات التي يحتاج إليها بقدر حاجته، وأمثال ذلك مما ليس هذا موضع بسطه، وإن أثبتتم له حکمة مطلوبة - وهي باصطلاح حکم العلة الغائبة - لزومكم أن تثبتوا له المشيئة والإرادة بالضرورة، فإن القول: بأن الفاعل فعل كذا حکمة كذا بدون كونه مريدا لتلك الحکمة المطلوبة جمع بين النقيضين، وهو لاء المفلسفة من أكثر الناس تناقضًا؛ ولهذا يجعلون العلم هو العالم ، والعلم هو الإرادة ، والإرادة هي القدرة ، وأمثال ذلك ، كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضوع .

٨/٨٩ وأما التقدير الثالث: وهو أنه فعل المفهولات وأمر بالآيات لحكمة/ محمودة، فهذا قول أكثر الناس من المسلمين وغير المسلمين ، وقول طوائف من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم ، وقول طوائف من أهل الكلام من المعتزلة والكرامية والمرجئة وغيرهم ، وقول أكثر أهل الحديث والتصوف وأهل التفسير وقول أكثر قدماء الفلاسفة ، وكثير من متأخرتهم؛ كأبي البركات وأمثاله؛ لكن هؤلاء على أقوال:

منهم من قال: إن الحکمة المطلوبة مخلوقة منفصلة عنه - أيضاً - كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة والشيعة ومن وافقهم ، وقالوا: الحکمة في ذلك إحسانه إلى الخلق ، والحكمة في الأمر تعويض المكلفين بالثواب ، وقالوا: إن فعل الإحسان إلى الغير حسن محمود في العقل ، فخلق الخلق لهذه الحکمة من غير أن يعود إليه من ذلك حکم ، ولا قام به فعل ولا نعمت .

فقال لهم الناس: أنتم متناقضون في هذا القول؛ لأن الإحسان إلى الغير محمود لكونه يعود منه على فاعله حکم يحمد لأجله ، إما لتمكيل نفسه بذلك ، وإما لقصده الحمد والثواب بذلك ، وإما لرقة وألم يجده في نفسه يدفع بالإحسان ذلك الألم ، وإما للتذاذة وسروره وفرحة بالإحسان ، فإن النفس الكريمة تفرح وتسر وتلتذ بالخير الذي يحصل منها إلى غيرها ، فالإحسان إلى الغير محمود لكون المحسن يعود إليه من فعله هذه الأمور حکم يحمد لأجله ، أما إذا قدر أن وجود الإحسان وعدمه بالنسبة إلى الفاعل سواء ، لم يعلم أن

مثلاً هذا الفعل يحسن منه، بل مثل هذا يعد عبئاً في عقول العقلاة، وكل من فعل فعلًا ليس فيه لنفسه لذة/ ولا مصلحة ولا منفعة بوجه من الوجه لا عاجلة ولا آجلة، كان عبئاً ولم يكن محموداً على هذا، وأنتم عللتكم أفعاله فراراً من العبء، فوقعتم في العبء، فإن العبء هو الفعل الذي ليس فيه مصلحة ولا منفعة ولا فائدة تعود على الفاعل؛ وللهذا لم يأمر الله - تعالى - ولا رسوله ﷺ ولا أحد من العقلاة أحداً بالإحسان إلى غيره ونفعه ونحو ذلك، إلا لما له في ذلك من المنفعة والمصلحة، وإنما فامر الفاعل بفعل لا يعود إليه منه لذة ولا سرور ولا منفعة ولا فرح بوجه من الوجه لافي العاجل ولا في الآجل لا يستحسن من الأمر.

ونشأ من هذا الكلام نزاع بين المعتزلة وغيرهم ومن وافقهم في مسألة التحسين والتقييّح العقلي، فأثبتت ذلك المعتزلة وغيرهم ومن وافقهم من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأهل الحديث وغيرهم، وحکوا ذلك عن أبي حنيفة نفسه، ونفي ذلك الأشعريه ومن وافقهم من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، واتفق الفريقيان على أن الحسن والقبح إذا فسراً يكون الفعل نافعاً للفاعل ملائماً له، ولكونه ضاراً للفاعل متنافراً له، أنه يمكن معرفته بالعقل، كما يعرف بالشرع، وظن من ظن من هؤلاء أن الحسن والقبح المعلوم بالشرع خارج عن هذا، وهذا ليس كذلك، بل جميع الأفعال التي أوجبها الله تعالى وندب إليها هي نافعة لفاعليها ومصلحة لهم، وجميع الأفعال التي نهى الله عنها هي ضارة لفاعليها ومسددة في حقهم، والحمد والثواب المترتب على طاعة الشارع نافع للفاعل ومصلحة له، والذم والعقاب المترتب على معصيته ضار للفاعل ومسددة له.

/ والمعتزلة أثبتت الحسن في أفعال الله - تعالى - لا يعني حكم يعود إليه من أفعاله، ومنازعوهم لما اعتقدوا ألا حسن ولا قبح في الفعل إلا ما عاد إلى الفاعل منه حكم تفوا ذلك، وقالوا : القبيح في حق الله تعالى هو المتنع لذاته، وكل ما يقدر مكنا من الأفعال فهو حسن؛ إذ لا فرق بالنسبة إليه عندهم بين مفعول ومفعول، وأولئك أثبتو حسناً وقبحاً لا يعود إلى الفاعل منه حكم يقوم بذاته، إذ عندهم لا يقوم بذاته لا وصف ولا فعل ولا غير ذلك، وإن كانوا قد يتناقضون.

ثم أخذوا يقيسون ذلك على ما يحسن من العبد ويقبح ، فجعلوا يوجبون على الله - سبحانه - ما يوجبون على العبد، ويحرمون عليه من جنس ما يحرمون على العبد، ويسمون ذلك العدل والحكمة مع قصور عقليهم عن معرفة حكمته وعدله ولا يثبتون له مشيئة عامة، ولا قدرة تامة، فلا يجعلونه على كل شيء قادر، ولا يقولون: ما شاء الله كان

٨/٩٠

٨/٩١

وما لم يشأ لم يكن، ولا يقررون بأنه خالق كل شيء، ويثبتون له من الظلم ما نزه نفسه عنه سبحانه، فإنه قال: «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا» [طه: ١١٢]، أي: لا يخاف أن يظلم، فيحمل عليه من سيئات غيره ولا يهضم من حسناته، وقال تعالى: «مَا يُدْلِلُ الْقُولُ لَدَيْ وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِلْعَبْدِ» [ق: ٢٩]، وقال النبي ﷺ - في حديث البطاقة الذي رواه الإمام أحمد والترمذى وغيرهما -: «ي جاء برجل من أمي يوم القيمة ، فتنشر له تسعه وتسعون سجلاً كل سجل مد البصر، فيقال له : هل تذكر من هذا شيئاً؟ فيقول: لا يارب ، فيقال له : ألك عنذر؟ ألك حسنة؟ فيقول : لا يارب ، فيقول: بلى/ إن لك عندنا حسنة، وإنه لا ظلم عليك اليوم» قال: «فتخرج له بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله، فتوضع البطاقة في كفة والسجلات في كفة، فطاشت السجلات وثقلت البطاقة»^(١). فقد أخبر النبي ﷺ أنه لا يظلم، بل يثاب على ما أتى به من التوحيد، كما قال تعالى: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ» [الزلزلة: ٧، ٨].

وجمهور هؤلاء الذين يسمون أنفسهم «عدلية» يقولون: من فعل كبيرة واحدة أحبطت جميع حسناته، وخلد في نار جهنم، فهذا الذي سماه الله ورسوله ظلماً يصفون الله به مع دعواهم تزييه عن الظلم، ويسمون تخصيصه من يشاء برحمته وفضله وخلقه ما خلقه لما له فيه من الحكمة البالغة ظلماً، والكلام في هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع، ولكن نهانا على مجتمع أصول الناس في هذا المقام.

وهؤلاء المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة يوجبون على الله - سبحانه - أن يفعل بكل عبد ما هو الأصلح له في دينه، وتنازعوا في وجوب الأصلح في دنياه، ومذهبهم : أنه لا يقدر أن يفعل مع مخلوق من المصلحة الدينية غير ما فعل ، ولا يقدر أن يهدي ضالاً ولا يضل مهتدياً.

وأما سائر الطوائف الذين يقولون بالتعليق من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وأهل الكلام، كالكرامية وغيرهم والمتفلسفة - أيضاً - فلا يوافقونهم على/ هذا، بل يقولون: إنه يفعل ما يفعل - سبحانه - لحكمة يعلمها - سبحانه وتعالى - وقد يعلم العباد أو بعض العباد من حكمته ما يطلعهم عليه وقد لا يعلمون ذلك ، والأمور العامة التي يفعلها تكون لحكمة عامة ورحمة عامة، كإرسال محمد ﷺ ، فإنه كما قال تعالى : «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ» [الأبياء: ١٠٧]، فإن إرساله كان من أعظم النعمة على الخلق، وفيه أعظم حكمة

(١) الترمذى في الإيمان (٢٦٣٩) وقال : «حسن غريب» وابن ماجه في الزهد (٤٣٠٠) وأحمد ٢١٣/٢

للخلق ورحمة منه لعباده كما قال تعالى : « لَقَدْ مِنَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهِمْ يَتَلَوُ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ » [آل عمران: ١٦٤] ، وقال تعالى : « وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بَعْضًا لَيَقُولُوا أَهُؤُلَاءِ مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلِيُّسْ اللَّهُ بِأَعْلَمُ بِالشَّاكِرِينَ » [الأنعام: ٥٣] ، وقال : « وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبُتْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقُلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرُّ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ » [آل عمران: ١٤٤] ، وقال تعالى : « أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفُرًا » [إبراهيم: ٢٨] قالوا : هو محمد ﷺ .

فإذا قال قائل : فقد تضرر برسالته طائفة من الناس ، كالذين كذبوا من المشركين وأهل الكتاب ، كان عن هذا جوابان :

أحدهما : أنه نفعهم بحسب الإمكان ، فإنه أضعف شرهم الذي كانوا يفعلونه لولا الرسالة بإظهار الحجج والآيات التي زللت ما في قلوبهم ، وبالجهاد والجزية التي أخافتهم وأذلتهم حتى قل شرهم ، ومن قتلهم مات قبل أن يطول عمره في الكفر فيعظم كفره ، فكان ذلك تقليلاً لشره ، والرسول - صلوات الله عليهم - / بعثوا بتحصيل المصالح وتكاملها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان .

٨/٩٤

والجواب الثاني : أن ما حصل من الضرر أمر مغمور في جنب ما حصل من النفع ، كالمطر الذي عم نفعه إذا خرب به بعض البيوت ، أو احتبس به بعض المسافرين والمكتسين كالقصاريين^(١) ونحوهم ، وما كان نفعه ومصلحته عامة ، كان خيراً مقصوداً ورحمة محبوبة وإن تضرر به بعض الناس ، وهذا الجواب أجاب به طوائف من المسلمين وأهل الكلام والفقه وغيرهم من الحنفية والحنبلية وغيرهم ومن الكرامية والصوفية ، وهو جواب كثير من المتكلفية .

وقال هؤلاء : جميع ما يحدثه في الوجود من الضرر ، فلا بد فيه من حكمة ، قال الله تعالى : « صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ » [النمل: ٨٨] ، وقال : « الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ » [السجدة: ٧] ، والضرر الذي يحصل به حكمة مطلوبة لا يكون شرًا مطلقاً ، وإن كان شرًا بالنسبة إلى من تضرر به؛ ولهذا لا يجيء في كلام الله - تعالى - وكلام رسوله ﷺ إضافة الشر وحده إلى الله؛ بل لا يذكر الشر إلا على أحد وجوه ثلاثة: إما أن يدخل في عموم المخلوقات ، فإنه إذا دخل في العموم؛ أفاد عموم القدرة والمشيئة والخلق ، وتضمن ما اشتمل

(١) جمع القصار ، وهو من يقصر الثواب: أي يبيضه. انظر: المصباح المنير، مادة «قصر».

عليه من حكمة تتعلق بالعموم، وإنما أن يضاف إلى السبب الفاعل، وإنما أن يحذف فاعله.

فالأول ، كقوله تعالى : «اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ» [الزمر: ٦٢] ونحو ذلك ، ومن هذا

الباب : أسماء الله المترنة كالمعطي المانع ، والضار النافع ، المزع المذل ، الخافض الرافع ، / فلا يفرد الاسم المانع عن قرينه ، ولا الضار عن قرينه؛ لأن اقترانهما يدل على العموم ، وكل ما في الوجود من رحمة ونفع ومصلحة فهو من فضله - تعالى - وما في الوجود من غير ذلك ، فهو من عدله ، فكل نعمة منه فضل ، وكل نعمة منه عدل ، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : «يَمِنَ اللَّهُ مَلَائِي لَا يُغِضُّهَا نَفْقَةٌ، سَحَاءُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي يَمِنِهِ، وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقَسْطُ يَخْفَضُ وَيَرْفَعُ»^(١) ، فأخبر أن يده اليمني فيها الإحسان إلى الخلق ، ويده الأخرى القسط يخفض والميزان الذي به يخفض ويرفع ، فخفضه ورفعه من عدله ، وإحسانه إلى خلقه من فضله .

وأما حذف الفاعل ، فمثل قول الجن : «وَأَنَا لَا نَدِرِي أَشَرُّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَشَادًا» [الجن: ١٠] ، وقوله تعالى في سورة الفاتحة : «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» [الفاتحة: ٧] ونحو ذلك .

وإضافته إلى السبب ، كقوله : «مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ» [الفلق: ٢] ، وقوله : «فَأَرَدْتُ أَنْ أَعْيَهَا» [الكهف: ٧٩] ، مع قوله : «فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشْدَهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا» [الكهف: ٨٢] ، وقوله تعالى : «مَا أَصَابَكُ مِنْ حَسَنَةٍ فِيمَنِ اللَّهُ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فِيمَنْ نَفْسُكَ» [النساء: ٧٩] ، وقوله : «رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا» [الأعراف: ٢٣] ، وقوله تعالى : «أَوْ لَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيَّةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّهَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنفُسِكُمْ» [آل عمران: ١٦٥] وأمثال ذلك .

ولهذا ليس من أسماء الله الحسنى اسم يتضمن الشر ، وإنما يذكر الشر في مفعولاته ،

كقوله : «بَنَى عَبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ . وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ» [الحجر: ٤٩ - ٥٠] ،

وقوله : «إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ» [الأعراف: ١٦٧] ، وقوله : «أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ (٢) رَّحِيمٌ» [المائدة: ٩٨] ، وقوله : «إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ . إِنَّهُ هُوَ

(١) البخاري في التفسير (٤٦٨٤) ومسلم في الزكاة (٩٩٣ / ٣٧) .

(٢) في المطبوعة : «إِنَّهُ لَغَفُورٌ» ، والصواب ما أثبتناه .

يُبَدِّيُ وَيُعِيدُ . وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ» [البروج: ١٤-١٢]، فيبين - سبحانه - أن بطيشه شديد، وأنه هو الغفور الوودود.

واسم «المتقم» ليس من أسماء الله الحسنى الثابتة عن النبي ﷺ، وإنما جاء في القرآن مقيداً كقوله تعالى : «إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ» [السجدة: ٢٢]، وقوله : «إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتقامَةٍ» [إبراهيم: ٤٧]، والحديث الذي في عدد الأسماء الحسنى الذي يذكر فيه المتقم فذكر في سياقه : «البر التواب المتقم العفو الرؤوف» ليس هو عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبي ﷺ، بل هذا ذكره الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز أو عن بعض شيوخه؛ ولهذا لم يروه أحد من أهل الكتب المشهورة إلا الترمذى ^(١)، رواه عن طريق الوليد بن مسلم بسياق، ورواه غيره باختلاف في الأسماء، وفي ترتيبها يبين أنه ليس من كلام النبي ﷺ، وسائر من روی هذا الحديث أنه عن أبي هريرة، ثم عن الأعرج، ثم عن أبي الزناد، لم يذكروا أعيان الأسماء؛ بل ذكرها قوله ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ تَسْعَهُ وَتَسْعَيْنَ اسْمًا مَائَةً إِلَّا وَاحِدًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». وهكذا أخرجه أهل الصحيح كالبخاري ومسلم وغيرهما ^(٢)، ولكن روی عدد الأسماء من / طريق أخرى من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة، رواه ابن ماجه ^(٣)، وإسناده ضعيف، يعلم أهل الحديث أنه ليس من كلام النبي ﷺ، وليس في عدد الأسماء الحسنى عن النبي ﷺ إلا هذان الحديثان كلاهما مروي من طريق أبي هريرة، وهذا مبسوط في موضعه.

٨/٩٧

والمقصود هنا التنبية على أصول تنفع في معرفة هذه المسألة ، فإن نفوس بني آدم لا يزال يحوك فيها من هذه المسألة أمر عظيم .

وإذا علم العبد - من حيث الجملة - : أن لله فيما خلقه وما أمر به حكمة عظيمة كفاه هذا ، ثم كلما ازداد علمًا وإيمانًا ظهر له من حكمة الله ورحمته ما يبهر عقله ، وبين له تصدق ما أخبر الله به في كتابه ، حيث قال : «سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ» [فضيل: ٥٣] ، فإنه ﷺ قال في الحديث الصحيح : «الله أرحم بعباده من والدتها بولدها» ^(٤)، وفي الصحيحين عنه أنه قال : «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الرَّحْمَةَ يَوْمَ خَلَقَهَا

(١) الترمذى في الدعوات (٣٥٧) وقال : «غريب» .

(٢) البخاري في الدعوات (٦٤١٠)، ومسلم في الذكر والدعا (٢٦٧٧) . وابن ماجه في الدعاء (٣٨٦٠) .

(٣) ابن ماجه في الدعاء (٣٨٦١) قال البوصيري في الروايد : «لَمْ يَخْرُجْ أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ السَّنَةِ عَدَدُ اسْمَاءِ اللَّهِ الْحَسَنِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ»، غير ابن ماجه والترمذى . مع تقديم وتأخير ، وطريق الترمذى أصح شيء في الباب : قال : «إِسْنَادُ طَرِيقِ ابْنِ مَاجِهِ ضَعِيفٌ ، لَضَعْفِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُحَمَّدٍ» .

(٤) البخاري في الأدب (٥٩٩٩) ، ومسلم في التوبية (٢٢/٢٧٥٤) ، كلاهما عن عمر بن الخطاب .

مائة رحمة، أنزل منها رحمة واحدة، فبها يتراحم الخلق، حتى إن الدابة لترفع حافرها عن ولدها من تلك الرحمة، واحتبس عنده تسعًا وتسعين رحمة، فإذا كان يوم القيمة جمع هذه إلى تلك فرحم بها عباده ^(١)، أو كما قال رسول الله ﷺ.

ثم هؤلاء الجمورو من المسلمين وغيرهم كائنة المذاهب الأربعه وغيرهم من السلف والعلماء الذين يثبتون حكمته فلا يفونها، كما نفاحتها الأشعريه ونحوهم / الذين لم يثبتوا إلا إرادة بلا حكمة، ومشيئة بلا رحمة ولا محبة ولا رضى. وجعلوا جميع المخلوقات بالنسبة إليه سواء، لا يفرقون بالإرادة والمحبة والرضى ، بل ما وقع من الكفر والفسق والعصيان قالوا: إنه يحبه ويرضاه كما يريده، وإذا قالوا: لا يحبه ولا يرضاه دينا قالوا: إنه لا يريده ديناً وما لم يقع من الإيمان والتقوى فإنه لا يحبه ولا يرضاه عندهم كما لا يريده. وقد قال تعالى: **﴿إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرِضُى مِنَ الْقُولِ﴾** [النساء: ١٠٨] فأخبر أنه لا يرضاه ، مع أنه قدره وقضاه - لا يوافقون المعتزلة على إنكار قدرة الله - تعالى - وعموم خلقه ومشيئته وقدرته ، ولا يشبهونه بخلقه فيما يوجب ويحرم ، كما فعل هؤلاء ، ولا يسلبونه ما وصف به نفسه من صفاته وأفعاله ، بل أثبتوا له ما أثبتته لنفسه من الصفات والأفعال ، ونثره عن عما نزه عنه نفسه من الصفات والأفعال ، وقالوا : إن الله خالق كل شيء ومليكه ، وما شاء كان وما لم يشاً لم يكن ، وهو على كل شيء قادر . وهو يحب المحسنين والمتقين والمقطفين ، ويرضى عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ، ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر ولا يرضى بالقول المخالف لأمر الله ورسوله .

وقالوا : مع أنه خالق كل شيء وربه ومليكه فقد فرق بين المخلوقات ، أعيانها وأفعالها ، كما قال تعالى: **﴿أَفَجَعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾** [القلم: ٣٥] وكما قال: **﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلُهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾** [الجاثية: ٢١] وقال تعالى: **﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَقْنِينَ كَالْفُجَارِ﴾** [ص: ٢٨] . وقال تعالى: / **﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ . وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظَّلَلُ وَلَا الْحُرُورُ . وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾** [فاطر: ١٩-٢٢] وأمثال ذلك مما يبين الفرق بين المخلوقات . وانقسام الخلق إلى شقي وسعيد ، كما قال تعالى: **﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾** [التغابن: ٢] وقال تعالى: **﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالُ﴾** [الأعراف: ٣٠] وقال تعالى: **﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ**

(١) البخاري في الأدب (٦٠٠)، ومسلم في التوبه (١٧/٢٧٥٢) وكلاهما عن أبي هريرة.

في رحمة والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً» [الإنسان: ٣١] وقال تعالى: «وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئذٍ يَتَفَرَّقُونَ . فَمَنِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ . وَمَنِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءُ الْآخِرَةِ فَأُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ» [الروم: ١٤-١٦] ونظائر هذا في القرآن كثيرة.

وينبغي أن يعلم أن هذا المقام زل فيه طوائف من أهل الكلام والتصوف، وصاروا فيه إلى ما هو شر من قول المعتزلة ونحوهم من القدرية فإن هؤلاء يعظمون الأمر والنهي والوعد والوعيد وطاعة الله ورسوله، ويأمر بالمعروف وينهون عن المنكر، لكن ضلوا في القدر، واعتقدوا أنهم إذا أثبتو مشيئة عامة وقدرة شاملة وخلقوا متناولاً لكل شيء لزم من ذلك القدر في عدل رب وحكمته، وغلطوا في ذلك.

ف مقابل هؤلاء قوم من العلماء والعباد وأهل الكلام والتصوف، فأثبتو القدر وأثروا بأن الله رب كل شيء وملكيه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. وأنه خالق كل شيء وربه وملكيه، وهذا حسن وصواب ، لكنهم قصروا في الأمر والنهي والوعد والوعيد، وأفقرطوا حتى خرج غلاتهم إلى الإلحاد ، فصاروا من جنس المشركين الذين قالوا: «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمَنَا مِنْ شَيْءٍ» [الأنعام: ١٤٨]. فأولئك القدرية وإن كانوا يشبهون المجروس من حيث إنهم أثبتو فاعلاً لما اعتقدوه شرّاً غير الله - سبحانه - فهو لاء شابهوا المشركين الذين قالوا: «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمَنَا مِنْ شَيْءٍ» ، فالمشركون شر من المجروس، فإن المجروس يقررون بالجزية باتفاق المسلمين، وقد ذهب بعض العلماء إلى حل نسائهم وطعامهم ، وأما المشركون فانفقت الأمة على تحريم نكاح نسائهم وطعامهم ، ومذهب الشافعي وأحمد في المشهور عنه وغيرهما أنهم لا يقررون بالجزية ، وجمهور العلماء على أن مشركي العرب لا يقررون الجزية وإن أقرت المجروس، فإن النبي ﷺ لم يقبل الجزية من أحد من المشركين؛ بل قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله، فإذا قالوا له: عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله عز وجل» ^{٨/١٠٠} (١).

والمقصود هنا أن من أثبت القدر واحتج به على إبطال الأمر والنهي فهو شر من أثبت الأمر والنهي ولم يثبت القدر، وهذا متفق عليه بين المسلمين وغيرهم من أهل الملل بل بين جميع الخلق، فإن من احتج بالقدر وشهود الربوبية العامة لجميع المخلوقات، ولم يفرق بين المأمور والمحظور، والمؤمنين والكفار، وأهل الطاعة وأهل المعصية، لم يؤمن بأحد من

(١) البخاري في الإيمان (٢٥) ومسلم في الإيمان (٢٢ / ٣٦ - ٣٧) .

الرسل ولا بشيء من الكتب ، وكان عنده آدم وإبليس سواء ، ونوح وقومه سواء ، وموسى وفرعون سواء ، والسابقون الأولون وكفار مكة سواء .

8/١١ وهذا الضلال قد كثُر في كثير من أهل التصوف والزهد والعبادة، لا سيما/ إذا قرنا به توحيد أهل الكلام المثبتين للقدر والمشيئه من غير إثبات المحبة والبغض والرضا والبغض ، الذين يقولون: التوحيد هو توحيد الربوبية ، والإلهية عندهم هي القدرة على الاختراع ، ولا يعرفون توحيد الإلهية ، ولا يعلمون أن الإله هو المألوه المعبود. وأن مجرد الإقرار بأن الله رب كل شيء لا يكون توحيداً حتى يشهد أن لا إله إلا الله ، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] ، قال عكرمة: تسألهם من خلق السموات والأرض فيقولون: الله، وهم يعبدون غيره، وهؤلاء يدعون التحقيق والفناء في التوحيد، ويقولون: إن هذا نهاية المعرفة، وإن العارف إذا صار في هذا المقام لا يستحسن حسنة ولا يستبعض سيئة لشهوده الربوبية العامة والقيمية الشاملة. وهذا الموضع وقع فيه من الشيوخ الكبار من شاء الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وهؤلاء غاية توحيدهم هو توحيد المشركين الذين كانوا يعبدون الأصنام، الذين قال الله عنهم: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنِ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ . قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَقَوَّنَ . قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلْكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُحْيِي وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَإِنِّي تُسْحِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤-٨٩] ، وقال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ فَإِنِّي يُؤْفَكُونَ . اللَّهُ يَسْطُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ . وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لِيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ بِلَّ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقُلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٢، ٦١] ، وقال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ بِلَّ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان: ٢٥] ، وقال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتُهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ فَإِنِّي يُؤْفَكُونَ﴾ [الزخرف: ٨٧] ، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْنَ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيْتَ وَيُخْرِجُ الْمَيْتَ مِنَ الْحَيَّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَقَوَّنَ . فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَإِنِّي تُصْرِفُونَ . كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ . قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مِنْ يَبْدِأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يَعْيِدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدِأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يَعْيِدُهُ فَإِنِّي تُؤْفَكُونَ . قُلْ هَلْ مِنْ

8/١٢ (١) سقط بالأصل.

شُرُكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يَتَّبِعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِي فَمَا لَكُمْ كِيفَ تَحْكُمُونَ ﴿يُونُسٌ: ٣١-٣٥﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى : «أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتَنَا بِهِجَةً مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُبْتُوا شَجَرَهَا إِلَّا مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدُلُونَ . أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خَلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيٍّ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا إِلَّا مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثُرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ . أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خَلِفَاءَ الْأَرْضِ إِلَّا مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ . أَمَّنْ يَهْدِي كُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يَرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدِي رَحْمَتِهِ إِلَّا مَعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشَرِّكُونَ . أَمَّنْ يَدِأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بِرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿النَّمَلٌ: ٦٠-٦٤﴾ .

فَإِنْ هُؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا مُقْرِنِينَ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَالِقُهُمْ ، وَبِيَدِهِ ٨/١٠٣ مُلْكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ، بَلْ كَانُوا مُقْرِنِينَ بِالْقَدْرِ أَيْضًا فَإِنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يَشْبَهُونَ الْقَدْرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ عَنْهُمْ فِي النَّظَمِ وَالنَّثَرِ ، وَمَعَ هَذَا فَلِمَا لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، بَلْ عَبَدُوا غَيْرَهُ كَانُوا مُشْرِكِينَ شَرًّا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى . فَمَنْ كَانَ غَايَةً تَوْحِيدِهِ وَتَحْقِيقِهِ هُوَ هَذَا التَّوْحِيدُ كَانَ غَايَةً تَوْحِيدِهِ تَوْحِيدُ الْمُشْرِكِينَ .

وَهُوَ الْمَقَامُ وَأَيُّ مَقَامٍ ! زَلَّ فِيهِ أَقْدَامُ ، وَضَلَّتْ فِيهِ أَفْهَامُ ، وَبَدَلَ فِيهِ دِينُ الْمُسْلِمِينَ ، وَالْتَّبَسَ فِيهِ أَهْلُ التَّوْحِيدِ بِعِبَادَ الْأَصْنَامِ ، عَلَى كَثِيرٍ مِنْ يَدِعُونَ نَهَايَةَ التَّوْحِيدِ وَالْتَّحْقِيقِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْكَلَامِ .

وَمَعْلُومٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةَ وَالشِّعِيرَةَ الْقَدْرِيَّةَ الْمُشْتَبِئَنَ لِلْأَمْرِ وَالنَّهِيِّ ، وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ خَيْرٌ مِنْ يَسُوئُ بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ ، وَالْبَرِّ وَالْفَاجِرِ ، وَالنَّبِيِّ الصَّادِقِ ، وَالْمُتَبَّنِيِّ الْكَاذِبِ ، وَأَوْلَيَاءِ اللَّهِ وَأَعْدَائِهِ . وَيَجْعَلُ هَذَا غَايَةُ التَّحْقِيقِ ، وَنَهَايَةُ التَّوْحِيدِ ، وَهُؤُلَاءِ يَدْخُلُونَ فِي مُسَمَّى «الْقَدْرِيَّةِ» الَّذِينَ ذَمَّهُمُ الْسَّلْفُ ، بَلْ هُمْ أَحَقُّ بِالذِّمَّ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ ، كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرُ الْخَالِلُ فِي «كِتَابِ السَّنَةِ» : الرَّدُّ عَلَى الْقَدْرِيَّةِ ، وَقُولُهُمْ إِنَّ اللَّهَ أَجْبَرَ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ ، وَذَكَرَ عَنِ الْمَرْوُذِيِّ قَالَ : قَلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : رَجُلٌ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ أَجْبَرَ الْعِبَادَ ، فَقَالَ : هَكُذا لَا تَقُولُ ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ ، وَقَالَ : «يُضَلِّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ» [الْمَدْثُرٌ: ٣١] . وَذَكَرَ عَنِ الْمَرْوُذِيِّ رَجُلًا قَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْبِرْ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ .

٨/١٠٤ / فَرَدٌ عَلَيْهِ آخِرٌ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ جَبَرَ الْعِبَادَ - أَرَادَ بِذَلِكَ إِثْبَاتَ الْقَدْرِ - فَسَأَلُوا عَنِ ذَلِكَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا ؛ عَلَى الَّذِي قَالَ : جَبَرٌ ، وَعَلَى الَّذِي قَالَ : لَمْ يَجْبِرْ حَتَّى

تاب ، وأمر أن يقال : «يُضْلِلُ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ» [المدثر: ٣١].

وذكر عن عبد الرحمن بن مهدي قال : أنكر سفيان الثوري «جبر» وقال : إن الله جبل العباد . قال المروذى : أراد قول النبي ﷺ لأشج عبد القيس - يعني قوله - : «إن فيك خلقين يحبهما الله : الحلم والأئمة». فقال : أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبت عليهما؟ فقال : «بل خلقين جبت عليهما». فقال : الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما ^(١).

وذكر عن أبي إسحاق الفزارى ^(٢) قال : قال الأوزاعي : أتاني رجلان فسألانى عن القدر ، فأحببت أن آتيك بهما تسمع كلامهما وتجيئهما ، قلت : رحمك الله ، أنت أولى بالجواب ، قال : فأتاني الأوزاعي ومعه الرجلان ، فقال : تكلما ، فقالا : قدم علينا ناس من أهل القدر ، فنازعونا في القدر ونازعناهم فيه ، حتى بلغ بنا وبهم إلى أن قلنا : إن الله جبرنا على ما نهانا عنه ، وحال بيننا وبين ما أمرنا به ، ورزقنا ما حرم علينا ، فقلت : يا هؤلاء ، إن الذين آتوكم بما آتوكم به قد ابتدعوا بدعة وأحدثوا حدثاً ، وإنى أراكم قد خرجتم من البدعة إلى مثل ما خرجوا إليه ، فقال : أصبت وأحسنت يا أبا إسحاق.

٨/١٠٥ وذكر عن بقية بن الوليد ^(٣) قال : سألت الزبيدي والأوزاعي عن الجبر ، / فقال الزبيدي : أمر الله أعظم وقدرته أعظم من أن يجبر أو يضليل ، ولكن يقضي ويقدر ، ويخلق ويجلب عبده على ما أحب . وقال الأوزاعي : ما أعرف للجبر أصلاً من القرآن والسنة فأهاب أن أقول ذلك ، ولكن القضاء والقدر والخلق والجبل ، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن رسول الله ﷺ.

وقد قال مطرف بن الشخير ^(٤) : لم نوكل إلى القدر ، وإليه نصير . وقال ضمرة بن

(١) أبو داود في الأدب (٥٢٢٥) وأحمد (٤ / ٢٠٥ - ٢٠٦).

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة الفزارى ، من كبار العلماء ، ولد في الكوفة وقدم دمشق وحدث بها ، وثقة ابن معين والنسائي ، توفي سنة ١٨٨ هـ . [تهذيب التهذيب / ١٥١ ، شذرات الذهب / ٣٠٧].

(٣) هو أبو محمد بقية بن الوليد بن صائد الحميري الحافظ ، محدث الشام في عصره ، وكان يروى عن الضعفاء ، له كتاب في الحديث رواه عن شعبة ، قيل : فيه غرائب انفرد بها . قال أبو مسهر : «أحاديث بقية غير تقة» ، توفي سنة ١٩٧ هـ . [تهذيب التهذيب / ٤٧٣ / ٤ ، الأعلام / ٢ / ٦٠].

(٤) هو أبو عبد الله مطرف بن عبد الله بن الشخير العامري البصري ، زاهد ، من كتاب التابعين ، ثقة فيما رواه من الحديث ، ولد في حياة النبي ﷺ ، ثم كانت إقامته ووفاته في البصرة ، توفي سنة ٨٧ هـ . [تهذيب التهذيب / ١٧٣ ، حلية الأولياء / ١٩٨ / ٢].

ربيعة (١) : لم نؤمر أن نتكل على القدر ، وإليه نصیر .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ قال : « ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من الجنة ومقعده من النار ». قالوا : يا رسول الله ، أفلأ ندع العمل ونتكل على الكتاب ؟ فقال : « لا ، اعملوا فكل ميسر لما خلق له » (٢) . وهذا باب واسع .

والمقصود هنا أن الخلال وغيره من أهل العلم أدخلوا القائلين بالجبر في مسمى « القدرية » ، وإن كانوا لا يحتاجون بالقدر على المعاصي ، فكيف بن يحتاج به على المعاصي ؟ ! وعلمون أنه يدخل في ذم من ذم الله من القدرية من يحتاج به على إسقاط الأمر والنهي أعظم مما يدخل فيه المنكر له ، فإن ضلال هذا أعظم ؛ ولهذا قرنت القدرية بالمرجئة في كلام غير واحد من السلف . وروي في ذلك حديث مرفوع ؛ لأن كلا من هاتين البدعتين تفسد الأمر والنهي والوعيد ، فإلارجاء يضعف الإيمان بالوعيد ، وبهون أمر الفرائض والمحارم / والقدرى إن احتاج به كان عوناً للمرجئ ، وإن كذب به كان هو والمرجئ قد تقبلا ، هذا يبالغ في التشديد حتى لا يجعل العبد يستعين بالله على فعل ما أمر به وترك ما نهى عنه ، وهذا يبالغ في الناحية الأخرى .

ومن المعلوم أن الله تعالى أرسل الرسل وأنزل الكتب لتصدق الرسل فيما أخبرت ، وتطاع فيما أمرت ، كما قال تعالى : « وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ » [النساء : ٦٤] ، وقال تعالى : « مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أطَاعَ اللَّهَ » [النساء : ٨٠] ، والإيمان بالقدر من تمام ذلك . فمن أثبت القدر وجعل ذلك معارضًا للأمر فقد أذهب الأصل .

ومعلوم أن من أسقط الأمر والنهي الذي بعث الله به رسليه فهو كافر باتفاق المسلمين واليهود والنصارى ، بل هؤلاء قولهم متناقض لا يمكن أحداً منهم أن يعيش به ، ولا تقوم به مصلحة أحد من الخلق ، ولا يتعارض عليه اثنان ؛ فإن القدر إن كان حجة فهو حجة لكل أحد ، وإن فليس حجة لأحد . فإذا قدر أن الرجل ظلمه ظالم أو شتمه شاتم أو أخذ ماله أو أفسد أهله أو غير ذلك ، فمتهى لامه أو ذمه أو طلب عقوبته أبطل الاحتجاج بالقدر . ومن ادعى أن العارف إذا شهد القدر سقط عنه الأمر كان هذا الكلام من الكفر الذي لا يرضاه لا اليهود ولا النصارى ، بل ذلك ممتنع في العقل محال في الشرع ؛ فإن الجائع يفرق بين الخبز والتراب ، والعطشان يفرق بين الماء والسراب ، فيحب ما يشبعه ويرويه دون ما لا

(١) هو أبو عبد الله حمزة بن ربعة الفلسطيني الرملى ، دمشقى الأصل ، إمام حافظ ، وشة أحمد وابن معين وابن سعد ، توفي سنة ٢٠٢ هـ . [ميزان الاعتدال ٢ / ٣٣٠ ، تهذيب التهذيب ٤ / ٤٦٠] .

(٢) سبق تخریجه ص ٤٧ .

يُنفعه ، والجميع مخلوق لله تعالى ، فالحي - وإن / كان من كان - لابد أن يفرق بين ما ينفعه وينعمه ويسره ، وبين ما يضره ويُشقيه ويؤله . وهذا حقيقة الأمر والنهي ، فإن الله - تعالى - أمر العباد بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم .

والناس في الشرع والقدر على أربعة أنواع ؛ فشر الخلق من يحتاج بالقدر لنفسه ولا يراه حجة لغيره ، يستند إليه في الذنوب والمعائب ، ولا يطمئن إليه في المصائب ، كما قال بعض العلماء : أنت عند الطاعة قدرى وعند المعصية جبى ، أي مذهب وافق هواك تمذهب به ، وبإباء هؤلاء خير الخلق الذين يصبرون على المصائب ويستغفرون من المعائب ، كما قال تعالى : ﴿فَاصْبِرْ إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [غافر: ٥٥] ، وقال تعالى : ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِبَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ . لَكِيَّا تَأْسُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢، ٢٣] ، وقال تعالى : ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِبَّةٍ إِلَّا يَادْنَ اللَّهُ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١] ، قال بعض السلف : هو الرجل تضيئه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم . قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفِرُوا لِذَنْبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذَّنْبَوْ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصْرِفْ عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥] .

وقد ذكر الله تعالى عن آدم - عليه السلام - أنه لما فعل ما فعل قال : ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] ، وعن إبليس أنه قال : ﴿بِمَا أَغْوَيْتِنِي لِأَزِينَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا غُوَيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩] ، فمن تاب أشبه / أباه آدم ، ومن أصر واحتج بالقدر أشبه إبليس ، والحديث الذي في الصحيحين في احتجاج آدم وموسى - عليهما السلام - لما قال له موسى : ﴿أَنْتَ آدَمُ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَ اللَّهُ بِيْدَهِ، وَنَفَخَ فِيْكَ مِنْ رُوْحِهِ، وَعَلِمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، لَمَّا أَخْرَجْنَا وَنَفَسْكَ مِنِّ الْجَنَّةِ؟﴾ فقال له آدم : أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه ، وخط لك التوراة بيده ، فبكم وجدت مكتوبًا علي قبل أن أخلق ﴿وَعَصَى آدَمَ رَبَّهُ فَغُوَيَ﴾ [طه: ١٢١] ، قال : بكلنا وكذا سنة . قال : فحج آدم موسى . وهذا الحديث في الصحيحين من حديث أبي هريرة ^(١) ، وقد روى بإسناد جيد من حديث عمر- رضي الله عنه ^(٢) .

فآدم - عليه السلام - إنما حج موسى ؟ لأن موسى لامه على ما فعل لأجل ما حصل

(١) البخاري في القدر (٦٦١٤) ومسلم في القدر (٢٦٥٢ / ١٣ - ١٥) .

(٢) الترمذى في القدر (٢١٣٤) وقال : « حسن صحيح » .

لهم من المصيبة بسبب أكله من الشجرة، لم يكن لومه له لأجل حق الله في الذنب، فإن آدم كان قد تاب من الذنب، كما قال تعالى : ﴿فَلَقَى آدُمْ مِنْ رَبِّهِ كَلْمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، وقال تعالى : ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى﴾ [طه: ١٢٢]، وموسى - ومن هو دون موسى - عليه السلام - يعلم أنه بعد التوبة والمغفرة لا يبقى ملام على الذنب، وأدَمْ أعلم بالله من أن يحتاج بالقدر على الذنب . وموسى - عليه السلام - أعلم بالله - تعالى - من أن يقبل هذه الحجة، فإن هذه لو كانت حجة على الذنب ل كانت حجة لإبليس عدو آدم، وحجة لفرعون عدو موسى، وحجة لكل كافر وفاجر ، وبطل أمر الله ونهيه، بل إنما كان القدر حجة لأدَمْ على موسى؛ لأنَّه لام غيره لأجل المصيبة التي حصلت له بفعل ذلك، وتلك المصيبة كانت مكتوبة عليه .

٨/١٠٩ / وقد قال تعالى : ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدَى قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١]، وقال أنس : خدمت النبي ﷺ عشر سنين، فما قال لي أَنْ قَطْ، ولا قال لشيء فعلته، لم فعلته؟ ولا لشيء لم أَفْعُلْهُ لم لا فعلته؟ وكان بعض أهله إذا عاتبني على شيء يقول : «دعوه، فلو قضى شيء لكان»^(١)، وفي الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادماً ولا امرأة ولا دابة ولا شيئاً قط، إلا أن يجاهد في سبيل الله، ولا نيل منه شيء قط فانتقم لنفسه إلا أن تنتهي محارم الله، فإذا انتهكت محارم الله لم يقم لغضبه شيء حتى يتنتم لله^(٢)، وقد قال ﷺ : «لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها»^(٣)، ففي أمر الله ونهيه يسارع إلى الطاعة، ويفي بالحدود على من تتعذر حدود الله، ولا تأخذه في الله لومة لائم، وإذا آذاه مُؤْذِن أو قصر مقصراً في حقه، عفا عنه، ولم يواخذه نظراً إلى القدر .

فهذا سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً، وهذا واجب فيما قدر من المصائب بغير فعل آدمي كالصائب السماوية، أو بفعل لا سبيل فيه إلى العقوبة كفعل آدم - عليه السلام - فإنه لا سبيل إلى لومه شرعاً - لأجل التوبة - ولا قدرأً؛ لأجل القضاء والقدر، وأما إذا ظلم رجل رجلاً ، فله أن يستوفى مظلمته على وجه العدل، وإن عفا عنه كان أفضل له، كما قال تعالى : ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾

(١) مسلم في الفضائل (٥١/٢٣٠٩)، وأبي داود في الأدب (٤٧٧٤)، والدارمي في المقدمة ٣١/١.

(٢) البخاري في الأدب (٦١٢٦)، وفي الحدود (٦٧٨٦)، ومسلم في الفضائل (٧٩/٢٣٢٨)، واللفظ لمسلم.

(٣) البخاري في الحدود (٦٧٨٨)، وأبي ماجه في الحدود (٢٥٤٧).

فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارٌ لَهُ》 [المائدة: ٤٥].

٨/١١٠ وأما الصنف الثالث، فهم الذين لا ينظرون إلى القدر، لا في المعايب ولا في المصائب التي هي من أفعال العباد، بل يضيّقون ذلك كله إلى العبد، وإذا أساءوا استغفروا ، وهذا حسن، لكن إذا أصابتهم مصيبة بفعل العبد لم ينظروا إلى القدر الذي مضى به عليهم، ولا يقولون لمن قصر في حقهم: دعوه، فلو قضى شيء لكان، لا سيما وقد تكون تلك المصيبة بسبب ذنبهم فلا ينظرون إليها وقد قال تعالى: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَابَتُكُمْ مُصِيَّةً قَدْ أَصَبْتُمْ مُثْلِهَا قُلْتُمْ أَنَّ هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيَّةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيْكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتُ أَيْدِيْهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾ [الشورى: ٤٨].

ومن هذا قوله تعالى: ﴿أَيْمَّا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدَكُمْ قُلْ كُلُّ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ فَمَالِ هُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا . مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فِيمَنِ اللَّهُ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فِيمَنِ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٨، ٧٩]. فإن هذه الآية تنازع فيها كثير من مثبتي القدر ونفاته، هؤلاء يقولون: الأفعال كلها من الله؛ لقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾. وهؤلاء يقولون: الحسنة من الله والسيئة من نفسك؛ لقوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فِيمَنِ اللَّهُ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فِيمَنِ نَفْسِكَ﴾ .

٨/١١١ وقد يجيئهم الأولون بقراءة مبنوية: «فمن نفسك؟» بالفتح على معنى الاستفهام ، وربما قدر بعضهم تقديرًا: أي فمن نفسك؟ وربما قدر بعضهم القول في قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ﴾ فيقولون: تقدير الآية: ﴿فَمَالِ هُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ يقولون فيحرفون لفظ القرآن ومعناه، ويجعلون ما هو من قول الله - قول الصدق - من قول المنافقين الذين أنكروا الله قولهم، ويضمرون في القرآن ما لا دليل على ثبوته بل سياق الكلام ينفيه؛ فكل من هاتين الطائفتين جاهمة بمعنى القرآن وبحقيقة المذهب الذي تنصره.

وأما القرآن، فالمراد منه هنا بالحسنات والسيئات: النعم والمصائب، ليس المراد الطاعات والمعاصي، وهذا كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَمْسِكُمْ حَسَنَةً تَسْوِهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةً يَفْرُحُوا بِهَا وَإِنْ تَصِرُّوا وَتَقُوا لَا يُضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقوله: ﴿إِنْ تُصِبَّكَ حَسَنَةً تَسْوِهُمْ وَإِنْ تُصِبَّكَ مُصِيَّةً يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِنْ قَبْلٍ وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرَحُونَ . قُلْ لَنْ يُصِبِّنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا﴾ الآية [التوبه: ٥٥، ٥١] ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ

والسيئات لعلهم يرجعون» [الأعراف: ١٦٨] كما قال تعالى: «وَنَبِلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ» [الأنبياء: ٣٥] أي : بالنعم وال المصائب .

وهذا بخلاف قوله : «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا» [الأنعام: ١٦٠] وأمثال ذلك ، فإن المراد بها : الطاعة والمعصية ، وفي كل موضع ما بين المراد باللفظ ، فليس في القرآن العزيز بحمد الله تعالى إشكال ، بل هو مبين . وذلك أنه إذا قال : «مَا أَصَابَكَ» وما (مسك) ونحو ذلك ، كان من فعل غيرك بك كما قال : «مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ» وكما قال تعالى : «إِنْ تُصْبِكَ حَسَنَةً تَسُؤُهُمْ» وقال تعالى : «وَإِنْ تُصْبِهِمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ» .

٨/١١٢ / وإذا قال : «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ» [الأنعام: ١٦٠ ، النمل: ٨٩ ، والقصص: ٨٤] ، كانت

من فعله ؛ لأنَّه هو الجاهي بها ، فهذا يكون فيما فعله العبد لا فيما فعل به ، وسياق الآية بين ذلك ، فإنه ذكر هذا في سياق الحض على الجهاد وذم المتخلفين عنه فقال تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا حُذُّوا حَذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَّاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا . وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُطِعَنَ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِّيَّةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذَا لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا . وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لِيَقُولَنَّ كَانَ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مُوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفْوَزُ فَوْزًا عَظِيمًا» [النساء: ٧٣-٧١] .

فأمر - سبحانه - بالجهاد وذم المتبطنين ، وذكر ما يصيب المؤمنن تارة من المصيبة فيه ، وتارة من فضل الله فيه ، كما أصابهم يوم أحد مصيبة فقال : «أَوْ لَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِّيَّةٌ قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنفُسِكُمْ» [آل عمران: ١٦٥] ، وأصابهم يوم بدر أصيَّتم مثلثها قلتم أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنفُسِكُمْ» [آل عمران: ١٦٥] ، وأصابهم يوم بدر فضل من الله بنصره لهم وتأييده ، كما قال تعالى : «وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِدِرْ وَأَنْتُمْ أَذْلَلُهُ» [آل عمران: ١٢٣] ، ثم إنه - سبحانه - قال : «فَلِيَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ أَوْ يَغْلِبْ فَسُوفَ نُؤْتِهِ أَجْرًا عَظِيمًا . وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوَلْدَانِ» إلى قوله : «أَيُّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبُّهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكُمْ» [النساء: ٧٤-٧٨] ، فهذا من كلام الكفار والمنافقين ، إذا أصابهم نصر وغيره من النعم قالوا : هذا من عند الله ، وإن أصابهم ذل وخوف وغير ذلك من المصائب قالوا : هذا من عند محمد بسبب الدين الذي جاء به ، فإن الكفار يضيّفون ما أصابهم من المصائب إلى فعل أهل الإيمان .

٨/١١٣ وقد ذكر نظير ذلك في قصة موسى وفرعون ، قال تعالى : «وَلَقَدْ أَخْدَنَا آلُ فِرْعَوْنَ

بالسنين ونقص من الشهارات لعلهم يذكرون . فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تسبهم سيدة يطيروا بموسى ومن معه لا إنما طائرهم عند الله» [الأعراف: ١٣٠، ١٣١] ، ونظيره قوله تعالى في سورة يس : « قالوا ربنا يعلم إنا إلىكم لمُرسلون . وما علينا إلا البلاغ المبين . قالوا إنا تطيرنا بكم لئن لم تنتهوا لنرجمنكم ولنمسنكم مثنا عذاب أليم » [يس: ١٦-١٨] ، فأخبر الله تعالى - أن الكفار كانوا يتظرون بالمؤمنين فإذا أصابهم بلاء جعلوه بسبب أهل الإيمان ، وما أصابهم من الخير جعلوه لهم من الله - عز وجل - فقال تعالى : « فَمَالْ هُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا » [النساء: ٧٨] ، والله - تعالى - نزل أحسن الحديث ، فلو فهموا القرآن لعلموا أن الله أمرهم بالمعروف ونهاهم عن المنكر ، أمر بالخير ونهى عن الشر ، فليس فيما بعث الله به رسلاً ما يكون سبباً للشر ، بل الشر حصل بذنب العباد ، فقال تعالى : « مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فِيْنَ اللَّهُ » [النساء: ٧٩] ، أي : ما أصابك من نصر ورزق وعافية فمن الله نعمة أنعم بها عليك ، وإن كانت بسبب أعمالك الصالحة ، فهو الذي هداك وأعانك ويسرك لليسرى ، ومن عليك بالإيمان وزينه في قلبك وكره إليك الكفر والفسق والعصيان .

وفي آخر الحديث الصحيح الإلهي - حديث أبي ذر - عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى : « ياعبادي ، إنما هي أعمالكم أحيصها لكم / ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه » ^(١) وفي الحديث الصحيح - سيد الاستغفار - أن يقول العبد : « اللهم أنت ربى لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك ، وأنا على عهديك ووعدك ما استطعت . أعوذ بك من شر ما صنعت ، أبوء لك بنعمتك علي ، وأبوء بذنبي . فاغفر لي إنه لا يغفر الذنب إلا أنت . من قالها إذا أصبح موقناً بها فمات من يومه ذلك دخل الجنة ، ومن قالها إذا أمسى موقناً بها فمات من ليلته دخل الجنة » ^(٢) .

ثم قال تعالى : « وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ » [النساء: ٧٩] من ذل وخوف وهزيمة كما أصابهم يوم أحد : « فَمِنْ نَفْسِكَ » أي : بذنبك وخطيئتك ، وإن كان ذلك مكتوباً مقدراً عليك ، فإن القدر ليس حجة لأحد ، لا على الله ولا على خلقه ، ولو جاز لأحد أن يحتج بالقدر على ما يفعله من السيئات لم يعاقب ظالم ، ولم يقاتل مشرك ، ولم يقم حد ، ولم يكف أحد عن ظلم أحد . وهذا من الفساد في الدين والدنيا المعلوم ضرورة فساده للعالم بصربيح المعقول . المطابق لما جاء به الرسول .

فالقدر يؤمن به ولا يحتاج به ، فمن لم يؤمن بالقدر ضارع المجرم ، ومن احتاج به

(١) مسلم في البر والصلة (٢٥٧٧) / ٥٥ .

(٢) سبق تخرجه ص ٤٦ .

ضارع المشركين، ومن أقر بالأمر والقدر وطعن في عدل الله وحكمته كان شبيهاً بإبليس ، فإن الله ذكر عنه: أنه طعن في حكمته وعارضه برأيه وهواء، وأنه قال: «بِمَا أَغْوَيْتَنِي لِأُرِينَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ» [الحجر: ٣٩].

٨/١١٥ وقد ذكر طائفة من أهل الكتاب وبعض المصنفين في المقالات كالشهرستاني / أنه ناظر الملائكة في ذلك معارضًا لله تعالى في خلقه وأمره ، لكن هذه الماناظرة بين إبليس والملائكة التي ذكرها الشهريستاني في أول المقالات ، ونقلها عن بعض أهل الكتاب ليس لها إسناد يعتمد عليه ، ولو وجدناها في كتب أهل الكتاب لم يجز أن نصدقها لمجرد ذلك ، فإن النبي ﷺ ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقونهم ولا تكذبواهم ، فاما أن يحذثوكم بحق فكذبواهم وإما أن يحذثواكم بباطل فتصدقونه»^(١).

ويشبه - والله أعلم - أن تكون تلك الماناظرة من وضع المكذبين بالقدر إما من أهل الكتاب وإما من المسلمين ، والشهرستاني نقلها من كتب المقالات ، والمصنفوون في المقالات ينقلون كثيراً من المقالات من كتب المعتزلة كما نقل الأشعري وغيره ما نقله في المقالات من كتب المعتزلة ، فانهم من أكثر الطوائف وأولها تصنيفًا في هذا الباب؛ ولهذا توجد المقالات مقتولة بعباراتهم فوضعوا هذه الماناظرة على لسان إبليس ، كما رأينا كثيراً منهم يضع كتاباً أو قصيدة على لسان بعض اليهود أو غيرهم ، ومقصودهم بذلك الرد على المثبتين للقدر ، يقولون: إن حجة الله على خلقه لا تتم إلا بالتكذيب بالقدر ، كما وضعوا في مثالب ابن كلاب أنه كان نصراينيًّا؛ لأنه أثبت الصفات ، وعندهم من أثبت الصفات فقد أشبه النصارى وتلقى أمثال هذه الحكايات بالقبول من المتسبيين إلى السنة من لم يعرف حقيقة أمرها.

٨/١١٦ والمقصود هنا ، أن الآية الكريمة حجة على هؤلاء . وهؤلاء حجة على من يحتاج بالقدر ، فإن الله تعالى أخبر أنه عذبهم بذنبهم ، فلو كانت حجتهم مقبولة / لم يعذبهم بذنبهم ، وحجة على من كذب بالقدر ، فإنه - سبحانه - أخبر أن الحسنة من الله ، وأن السيئة من نفس العبد ، والقدرة متفقون على أن العبد هو المحدث للمعصية كما هو المحدث للطاعة ، والله عندهم ما أحدث لا هذا ولا هذا ، بل أمر بهذا ونهى عن هذا .

وليس عندهم لله نعمة أنعمها على عباده المؤمنين في الدين إلا وقد أنعم بمثلها على الكفار ، فعندهم أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وأبا لهب مستويان في نعمة الله الدينية؛ إذ كل منهما أرسل إليه الرسول ، وأقدر على الفعل ، وأزيحت عليه ، لكن هذا فعل

(١) أبو داود في العلم (٣٦٤٤) . والحديث في البخاري في الاعتصام (٧٣٦٢) بتحفه .

الإيمان بنفسه من غير أن يخصه بنعمة آمن بها ، وهذا فعل الكفر بنفسه من غير أن يفضل الله عليه ذلك المؤمن ولا خصه بنعمة آمن لأجلها ، وعندهم أن الله حب الإيمان إلى الكفار كأبي لهب وأمثاله ، كما حببه إلى المؤمنين كعلي - رضي الله عنه - وأمثاله ، وزينه في قلوب الطائفتين ، وكره الكفر والفسق والعصيان إلى الطائفتين سواء ، لكن هؤلاء كرهوا ما كرهه الله إليهم بغير نعمة خصهم بها ، وهؤلاء لم يكرهوا ما كرهه الله إليهم .

ومن توهם عنهم أو من نقل عنهم أن الطاعة من العبد ، فهو جاهل بذهبهم ، فإن هذا لم يقله أحد من علماء القدرة ولا يمكن أن يقوله ، فإن أصل قولهم: إن فعل العبد للطاعة كفعله للمعصية ، كلاهما فعله بقدرة تحصل له من غير أن يخصه الله بإرادة خلقها فيه ، ولا قوة جعلها فيه تختص بأحدهما ، فإذا احتجوا بهذه الآية على مذهبهم كانوا جاهلين بذهبهم وكانت الآية حجة عليهم / لا لهم ؛ لأنه تعالى قال: ﴿قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] ، وعندهم ليس الحسنات المفعولة ولا السيئات المفعولة من عند الله بل كلاهما من العبد ، وقوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فِيمَنَ اللَّهُ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فِيمَنْ نَفْسُكَ﴾ [النساء: ٧٩] ، مخالف لقولهم؛ فإن عندهم الحسنة المفعولة والسيئة المفعولة من العبد لا من الله - سبحانه .

وكذلك من احتج من مثبتة القدر بالآية على إثباته إذا احتج بقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨] كان مخطئاً ، فإن الله ذكر هذه الآية ردًا على من يقول: الحسنة من الله والسيئة من العبد ، ولم يقل أحد من طوائف الناس: إن الحسنة المفعولة من الله ، والسيئة المفعولة من العبد .

وأيضاً ، فإن نفس فعل العبد وإن قال أهل الإثبات: إن الله خلقه ، وهو مخلوق له ومفعول له ؛ فإنهم لا ينكرون أن العبد هو المتحرك بالأفعال ، وبه قامت ، ومنه نشأت ، وإن كان الله خلقها .

وأيضاً ، فإن قوله بعد هذا: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فِيمَنَ اللَّهُ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فِيمَنْ نَفْسُكَ﴾ [النساء: ٧٩] يمتنع أن يفسر بالطاعة والمعصية ، فإن أهل الإثبات لا يقولون: إن الله خالق إحداهم دون الأخرى ، بل يقولون: إن الله خالق لجميع الأفعال وكل الحوادث .

وما ينبغي أن يعلم: أن مذهب سلف الأمة - مع قولهم: الله خالق كل / شيء وربه ومليكه ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه على كل شيء قادر وأنه هو الذي خلق العبد هلوعاً . فإذا مسه الشر جزوعاً . وإذا مسه الخير منوعاً ونحو ذلك - إن العبد فاعل

حقيقة وله مشيئة وقدرة. قال تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨، ٢٩] وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ مِّنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَيْ رَبِّهِ سَبِيلًا . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٢٩، ٣٠] وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ . فَمَنْ شَاءَ ذَكِرَهُ . وَمَا يَدْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٤-٥٦].

وهذا الموضع اضطرب فيه الخائضون في القدر. فقالت المعتزلة ونحوهم من النفاوة: الكفر والفسق والعصيان أفعال قبيحة. والله منزه عن فعل القبيح باتفاق المسلمين فلا تكون فعلا له.

وقال من رد عليهم من الماثلين إلى الجبر: بل هي فعله وليس أفعالا للعبد، بل هي كسب للعبد. وقالوا: إن قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها ولا في صفة من صفاتها. وأن الله أجرى العادة بخلق مقدورها مقارنًا لها. فيكون الفعل خلقا من الله بإبداعاً وإحداثاً، وكسباً من العبد لوقوعه مقارنًا لقدرته، وقالوا: إن العبد ليس محدثاً لأفعاله ولا موجداً لها. ومع هذا فقد يقولون: إننا لا نقول بالجبر المحسن، بل ثبت للعبد قدرة حادثة والجاري المحسن الذي لا ثبت للعبد قدرة.

وأخذوا يفرقون بين الكسب الذي أثبتوه وبين الخلق، فقالوا: الكسب عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة الحادثة، والخلق هو المقدور بالقدرة القديمية. وقالوا - أيضاً - : الكسب هو الفعل القائم بمحل القدرة عليه، والخلق هو الفعل الخارج عن محل القدرة عليه.

فقال لهم الناس: هذا لا يوجب فرقاً بين كون العبد كسب وبين كونه فعل وأوجد وأحدث وصنع وعمل ونحو ذلك؛ فإن فعله وإحداثه وعمله وصنعه هو أيضاً مقدور بالقدرة الحادثة، وهو قائم في محل القدرة الحادثة.

وأيضاً، فهذا فرق لا حقيقة له، فإن كون المقدور في محل القدرة أو خارجاً عن محلها لا يعود إلى نفس تأثير القدرة فيه، وهو مبني على أصلين: أن الله لا يقدر على فعل يقوم بنفسه، وأن خلقه للعالم هو نفس العالم، وأكثر العقلاة من المسلمين وغيرهم على خلاف ذلك.

والثاني: أن قدرة العبد لا يكون مقدورها إلا في محل وجودها ولا يكون شيء من مقدورها خارجاً عن محلها. وفي ذلك نزاع طويل ليس هذا موضعه.

٨/١١٩

وأيضاً، فإذا فسر التأثير بمجرد الاقتران فلا فرق بين أن يكون الفارق في محل أو خارجاً عن المحل.

٨/١٢٠ وأيضاً، قال لهم المنازعون: من المستقر في فطر الناس أن من فعل / العدل فهو عادل، ومن فعل الظلم فهو ظالم، ومن فعل الكذب فهو كاذب، فإذا لم يكن العبد فاعلاً لكتبه وظلمه وعدله، بل الله فاعل ذلك ؛ لزم أن يكون هو المتصف بالكذب والظلم، قالوا: وهذا كما قلتم أنتم وسائل الصفاتية، من المستقر في فطر الناس أن من قام به العلم فهو عالم، ومن قامت به القدرة فهو قادر، ومن قامت به الحركة فهو متحرك، ومن قام به التكلم فهو متكلم، ومن قامت به الإرادة فهو مريد ، وقلتم : إذا كان الكلام مخلوقاً ، كان كلاماً للمحل الذي خلقه فيه كسائر الصفات، وهذه القاعدة المطردة فيمن قامت به الصفات نظيرها - أيضاً - من فعل الأفعال.

وقالوا - أيضاً - القرآن مملوء بذكر إضافة هذه الأفعال إلى العباد كقوله تعالى : **﴿جزاءً** بما كَانُوا يَعْمَلُونَ^(١) ﴿السجدة: ١٧﴾ ، والواقعة : ٢٤ ، قوله : **﴿أَعْمَلُوا مَا شَتَّمْ﴾** [فصلت: ٤] ، قوله : **﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسِيرِي اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾** [التوبه: ١٠٥] ، قوله: **﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾** [البقرة: ٢٧٧] ، يوئس: ٩ ، هود: ٢٣] وأمثال ذلك.

وقالوا - أيضاً - : إن الشرع والعقل متفقان على أن العبد يحمد ويذم على فعله ، ويكون حسنة له أو سيئة ، فلو لم يكن إلا فعل غيره ، لكن ذلك الغير هو المحمود المذموم عليه.

وفي المسألة كلام ليس هذا موضع بسطه ، لكن ننبه على نكت نافعة في هذا الموضع المشكك ، فنقول:

٨/١٢١ / قول القائل: هذا فعل هذا ، وفعل هذا ، لفظ فيه إجمال ، فإنه تارة يراد بالفعل نفس الفعل ، وتارة يراد به مسمى المصدر ، فيقول : فعلت هذا أفعله فعلاً ، وعملت هذا أعمله عملاً ، فإذا أريد بالعمل نفس الفعل الذي هو مسمى المصدر كصلة الإنسان وصيامه ونحو ذلك ، فالعمل هنا هو المعمول ، وقد اتحد هنا مسمى المصدر والفعل ، وإذا أريد بذلك ما يحصل بعمله كنساجة الثوب وبناء الدار ونحو ذلك ، فالعمل هنا غير المعمول ، قال تعالى: **﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانَ كَالْجَوَابِ وَقُدُورِ رَأْسِيَاتِ﴾** [سباء: ١٣] ، فجعل هذه المصنوعات معمولة للجن ، ومن هذا الباب قوله تعالى: **﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾**

(١) في المطبوعة: «بما تعلمون» ، والصواب ما أثبتناه.

الصفات: ٩٦]، فإنه في أصح القولين (ما) يعني الذي ، والمراد به : ما تنتهي من الأصنام ، كما قال تعالى : ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ . وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٥ ، ٩٦] أي : والله خلقكم وخلق الأصنام التي تنتهي ، ومنه حديث حذيفة عن النبي ﷺ : «إن الله خالق كل صانع وصنعته»^(١) ، لكن قد يستدل بالآية على أن الله خلق أفعال العباد من وجه آخر ، فيقال : إذا كان خالقاً لما يعملونه من المنحوتات ، لزم أن يكون هو الخالق للتأليف الذي أحدثوه فيها ، فإنها إنما صارت أوثاناً بذلك التأليف ، وإلا فهي بدون ذلك ليست معمولة لهم ، وإذا كان خالقاً للتأليف ، كان خالقاً لأفعالهم .

والمقصود أن لفظ «ال فعل» و«العمل» و«الصنع» أنواع ، وذلك كلفظ البناء والخياطة والنجراء تقع على نفس مسمى / المصدر ، وعلى المفعول ، وكذلك لفظ : «التلاءة» و«القراءة» و«الكلام» و«القول» يقع على نفس مسمى المصدر وعلى ما يحصل بذلك من نفس القول والكلام ، فيراد بالتلاءة والقراءة نفس القرآن المقرء المتلو ، كما يراد بها مسمى المصدر .

٨/١٢٢

والمقصود هنا أن القائل إذا قال : هذه التصرفات فعل الله أو فعل العبد ، فإن أراد بذلك أنها فعل الله يعني المصدر فهذا باطل باتفاق المسلمين وبصربيح العقل ، ولكن من قال هي فعل الله وأراد به أنها مفعولة مخلوقة لله كسائر المخلوقات فهذا حق .

ثم من هؤلاء من قال : إنه ليس لله فعل يقوم به ، فلا فرق عنده بين فعله ومفعوله وخلقه ومخلوقة .

وأما الجمهور الذين يفرقون بين هذا وهذا فيقولون : هذه مخلوقة لله مفعولة لله ليست هي نفس فعله ، وأما العبد فهي فعله القائم به ، وهي أيضاً مفعولة له إذا أريد بالفعل المفعول ، فمن لم يفرق في حق الرب تعالى بين الفعل والمفعول إذا قال : إنها فعل الله تعالى وليس لسمى فعل الله عنده معنيان ، وحيثئذ فلا تكون فعلاً للعبد ولا مفعولة له بطريق الأولى ، وبعض هؤلاء قال : هي فعل للرب وللعبد فأثبتت مفعولاً بين فاعلين .

وأكثر المعتزلة يوافقون هؤلاء على أن فعل الرب تعالى لا يكون إلا يعني مفعوله ، مع أنهم يفرقون في العبد بين الفعل والمفعول ، فلهذا عظم النزاع / وأشكلت المسألة على الطائفتين وحاروا فيها .

٨/١٢٣

وأما من قال : خلق الرب تعالى لخلوقاته ليس هو نفس مخلوقاته قال : إن أفعال العباد مخلوقة كسائر المخلوقات ، ومفعولة للرب كسائر المفعولات ، ولم يقل : إنها نفس فعل الرب

(١) الحاكم في المستدرك ١/ ٣١ ، ٣٢ وقال : «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ، ووافقه الذهبي .

وخلقه، بل قال: إنها نفس فعل العبد وعلى هذا تزول الشبهة؛ فإنه يقال: الكذب والظلم ونحو ذلك من القبائح يتصرف بها من كانت فعلاً له ، كما يفعلها العبد ، وتقوم به ، ولا يتصرف بها من كانت مخلوقة له إذا كان قد جعلها صفة لغيره، كما أنه - سبحانه - لا يتصرف بأخلاقه في غيره من الطعوم والألوان والروائح والأشكال والمقادير والحركات وغير ذلك، فإذا كان قد خلق لون الإنسان لم يكن هو المتلون به ، وإذا خلق رائحة متننة أو طعمًا مرًّا أو صورة قبيحة ونحو ذلك مما هو مكرهه مذموم مستقبح، لم يكن هو متصفًا بهذه المخلوقات القبيحة المذمومة المكرهة والأفعال القبيحة . ومعنى قبحها : كونها ضارة لفاعلها، وسيبأ لذمه وعقابه ، وجالبة لألمه وعذابه ، وهذا أمر يعود على الفاعل الذي قامت به ، لا على الخالق الذي خلقها فعلاً لغيره.

ثم علي قول الجمهور الذين يقولون له حكمة فيما خلقه في العالم مما هو مستقبح وضار ومؤذ يقولون: له فيما خلقه من هذه الأفعال القبيحة الضارة لفاعلها حكمة عظيمة، كما له حكمة عظيمة فيما خلقه من الأمراض والغموم، ومن يقول: لا تعلل أفعاله لا يعلل لا هذا ولا هذا.

٨/١٢٤ / يوضح ذلك أن الله - تعالى - إذا خلق في الإنسان عمي ومرضاً وجوعاً وعطشاً ووصباً ونصباً ونحو ذلك ، كان العبد هو المريض البائع العطشان المتألم . فضرر هذه المخلوقات وما فيها من الأذى والكرهه عاد إليه ولا يعود إلى الله - تعالى - شيء من ذلك. فكذلك ما خلق فيه من كذب وظلم وكفر ونحو ذلك، هي أمور ضارة مكرهه مؤذية . وهذا معنى كونها سينات وقبائح ، أي أنها تسوء أصحابها وتضره ، وقد تسوء - أيضاً - غيره وتضره ، كما أن مرضه ونتن ريحه ونحو ذلك قد يسوء غيره ويضره .

يبين ذلك أن القدرة سلّموا أن الله قد يخلق في العبد كفراً وفسوحاً على سبيل الجزاء ، كما في قوله تعالى : «وَنَقْلَبُ أَفْنَدَتْهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةً» [الأنعام: ١١٠] ، وقوله : «فِي قُلُوبِهِمْ مَرْضٌ فَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرْضًا» [البقرة: ١٠] ، وقوله : «فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ» [الصف: ٥] .

ثم إنه من المعلوم أن هذه المخلوقات تكون فعلاً للعبد وكسباً له يجزى عليها ويستحق الذم عليها والعقاب ، وهي مخلوقة لله - تعالى - فالقول عند أهل الإثبات فيما يخلقه من أعمال العباد ابتداء كالقول فيما يخلقه جزاء من هذا الوجه ، وإن افترقا من وجه آخر ، وهم لا يكترثون أن يفرقوا بينهما بفرق يعود إلى كون هذا فعلاً لله دون هذا ، وهذا فعلاً للعبد دون هذا ، ولكن يقولون: إن هذا يحسن من الله - تعالى - لكونه جزاء للعبد ،

٨/١٢٥ وذلك لا يحسن منه لكونه ابتداء للعبد/ بما يضره وهم يقولون لا يحسن منه أن يضر الحيوان إلا بกรรม سابق، أو عوض لاحق.

وأما أهل الإثبات للقدر، فمن لم يعلم منهم لا يفرق بين مخلوق ومعخلوق. وأما القائلون بالحكمة - وهم الجمورو - فيقولون : لله - تعالى - فيما يخلقه من أذى الحيوان حكم عظيمة كما له حكم في غير هذا، ونحن لا نحصر حكمته في الثواب والعوض، فإن هذا قياس لله - تعالى - على الواحد من الناس، وتشتت حكمه الله وعده بحكمة الواحد من الناس وعده.

والمعترلة مُشبّهة في الأفعال مُعطلة في الصفات، ومن أصولهم الفاسدة : أنهم يصفون الله بما يخلق في العالم؛ إذ ليس عندهم صفة لله قائمة به ولا فعل قائم به فيسمونه به، ويصفونه بما يخلق في العالم، مثل قولهم : هو متكلم بكلام يخلق في غيره، ومريد بإرادة يحدثها لا في محل. وقولهم : إن رضاه وغضبه وجبه وبغضبه هو نفس المخلوق الذي يخلقه من الثواب والعقاب، وقولهم: إنه لو كان خالقاً لظلم العبد وكذبه لكنه هو الظالم الكاذب، وأمثال ذلك من الأقوال التي إذا تدبرها العاقل علم فسادها بالضرورة، ولهذا اشتد نكير السلف والأئمة عليهم، لاسيما لما أظهروا القول بأن القرآن مخلوق، وعلم السلف أن هذا في الحقيقة هو إنكار لكلام الله - تعالى - وأنه لو كان كلامه هو ما يخلق للزم أن يكون كل كلام مخلوق كلاماً له، فيكون إنطاقه للجلود يوم القيمة، وإنطاقه للجبال والحصى بالتسبيح، وشهادة الأيدي والأرجل ونحو ذلك كلاماً له، وإذا كان خالقاً لكل/شيء كان كل كلام موجود كلامه، وهذا قول الحلولية من الجهمية كصاحب الفصوص وأمثاله ، ولهذا يقولون:

٨/١٢٦

وكل كلام في الوجود كلامه . سواء علينا نثره ونظامه

وقد علم بصربيح المعقول: أن الله تعالى إذا خلق صفة في محل كانت صفة لذلك المحل، فإذا خلق حركة في محل كان ذلك المحل هو المتحرك بها، وإذا خلق لوناً أو ريحًا في جسم كان هو المتلون المتروح بذلك، وإذا خلق علمًا أو قدرة أو حياة في محل كان ذلك المحل هو العالم القادر الحي، فكذلك إذا خلق إرادة وجهاً وبغضًا في محل كان هو المريد المحب المبغض. وإذا خلق فعلاً لعبد كان العبد هو الفاعل ، فإذا خلق له كذبًا وظلمًا وكفراً كان العبد هو الكاذب الظالم الكافر، وإن خلق له صلاة وصومًا وحجًا كان العبد هو المصلي الصائم الحاج.

والله تعالى لا يوصف بشيء من مخلوقاته، بل صفاته قائمة بذاته، وهذا مطرد على

أصول السلف وجمهور المسلمين من أهل السنة وغيرهم، ويقولون: إن خلق الله للسموات والأرض ليس هو نفس السموات والأرض ، بل الخلق غير المخلوق، لا سيما مذهب السلف والأئمة وأهل السنة الذين وافقوهم على إثبات صفات الله وأفعاله؛ فإن المعتزلة ومن وافقهم من الجهمية والقدريّة نقضوا هذا الأصل على من لم يقل : إن الخلق غير المخلوق كالأشعرى ومن وافقه ، فقالوا:/ إذا قلتم إن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل دون غيره - كما ذكرتم في الحركة والعلم والقدرة وسائر الأعراض - انتقض ذلك عليكم بالعدل والإحسان وغيرهما من أفعال الله تعالى ، فإنه يسمى عادلا يعدل خلقه في غيره ، محسناً بإحسان خلقه في غيره ، فكذا يسمى متكلماً بكلام خلقه في غيره .

والجمهور من أهل السنة وغيرهم يجيبون بالتزام هذا الأصل، ويقولون : إنما كان عادلاً بالعدل الذي قام بنفسه ، ومحسناً بالإحسان الذي قام بنفسه . وأما المخلوق الذي حصل للعبد فهو أثر ذلك ، كما أنه رحمن رحيم بالرحمة التي هي صفتة ، وأما ما يخلقه من الرحمة فهو أثر تلك الرحمة ، واسم الصفة يقع تارة على الصفة التي هي مسمى المصدر ، ويقع تارة على متعلقاتها الذي هو مسمى المفعول ؛ كلفظ «الخلق» يقع تارة على الفعل وعلى المخلوق أخرى ، والرحمة تقع على هذا وهذا ، وكذلك الأمر يقع على أمره الذي هو مصدر أمر يأمر أمراً ، ويقع على المفعول تارة كقوله تعالى : «وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا» [الأحزاب: ٣٨] وكذلك لفظ «العلم» يقع على المعلوم و «القدرة» يقع على المقدور ونظائر هذا متعددة .

وقد استدل الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة في جملة ما استدلوا على أن كلام الله غير مخلوق بقوله - عليه السلام - : «أعوذ بكلمات الله التامات» (١) ونحو ذلك وقالوا: الاستعادة لا تحصل بالخلق، ونظير هذا قول النبي ﷺ : «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، ويعفافتك من عقوتك، وبك منك» (٢) .

٨/١٢٨ / ومن تدبّر هذا الباب ونحوه وجد أهل البدع والضلال لا يستطيعون على فريق من المتنسبين إلى السنة والهدي إلا بما دخلوا فيه من نوع بدعة أخرى وضلال آخر ، لا سيما إذا وافقوهم على ذلك ، فيحتاجون عليهم بما وافقوهم عليه من ذلك ، ويطلبون لوازمه ، حتى يخرجوهم من الدين إن استطاعوا خروج الشعرة من العجين ، كما فعلت القرامطة الباطنية وال فلاسفة وأمثالهم بفريق من طوائف المسلمين .

والمعتزلة استطالوا على الأشعرية ونحوهم من المثبتين للصفات والقدر بما وافقوهم عليه من نفي الأفعال القائمة بالله - تعالى - فنقضوا بذلك أصلهم الذي استدلوا به عليهم في أن

(١) مسلم في الذكر والدعاة (٢٧٠٨ / ٤٨٦ ، ٥٤ ، ٥٥) . (٢) مسلم في الصلاة (٤٨٦ / ٢٢٢) .

كلام الله غير مخلوق، وأن الكلام وغيره من الأمور إذا خلق بمحل عاد حكمه على ذلك المحل، واستطالوا عليهم بذلك في «مسألة القدر»، واضطروهم إلى أن جعلوا نفس ما يفعله العبد من القبيح فعلاً لله رب العالمين دون العبد، ثم أثبتوا كسباً لا حقيقة له، فإنه لا يعقل من حيث تعلق القدرة بالقدر فرق بين الكسب والفعل؛ ولهذا صار الناس يسخرون من قال هذا، ويقولون: ثلاثة أشياء لا حقيقة لها: طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري.

اضطروهم إلى أن فسروا تأثير القدرة في المقدور بمجرد الاقران العادي، والاقران العادي يقع بين كل ملزم ولازم، ويقع بين المقدور والقدرة، فليس جعل هذا مؤثراً في هذا بأولى من العكس، ويقع بين المعلول وعلته/ المنفصلة عنه مع أن قدرة العبد عنده لا تتجاوز محلها، ولهذا فر القاضي أبو بكر إلى قول، وأبو إسحاق الإسفرايني إلى قول، وأبو المعالي الجوني إلى قول؛ لما رأوا ما في هذا القول من التناقض، والكلام على هذا مبسوط في موضعه، والمقصود هنا التنبيه.

ومن النكث في هذا الباب أن لفظ «التأثير» ولفظ «الجبر» ولفظ «الرزرق» ونحو ذلك ألفاظ مجملة، فإذا قال القائل: هل قدرة العبد مؤثرة في مقدورها أم لا؟ قيل له أولاً: لفظ القدرة يتناول نوعين:

أحدهما: القدرة الشرعية المصححة للفعل التي هي مناط الأمر والنهي.

والثاني: القدرة القدرة الموجبة للفعل التي هي مقارنة للمقدور لا يتأخر عنها. فالأولى هي المذكورة في قوله تعالى: «وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [آل عمران: ٩٧]، فإن هذه الاستطاعة لو كانت هي المقارنة للفعل، لم يجب حج البيت إلا على من حج، فلا يكون من لم يحجج عاصيًا بترك الحج، سواء كان له زاد وراحلة وهو قادر على الحج أو لم يكن، وكذلك قول النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صل قائمًا ، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(١)، وكذا قوله تعالى: «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا مَسْطَعْتُمْ» [التغابن: ١٦]، وقوله ﷺ: «إِذَا أَمْرَتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا مَسْطَعْتُمْ»^(٢). لو أراد استطاعة لا تكون إلا مع الفعل، لكان قد قال: فافعلوا منه ما تفعلون، فلا يكون من لم يفعل شيئاً عاصيًا / له، وهذه الاستطاعة المذكورة في كتب الفقه ولسان العموم.

٨/١٢٩

٨/١٣٠

(١) البخاري في تقصير الصلاة (١١١٧).

(٢) البخاري في الاعتصام (٧٢٨٨)، ومسلم في الحج (٤١٢/١٣٣٧) والنمسائي في الحج (٢٦١٩) وابن ماجه في المقدمة (٢)، وأحمد ٢٤٧/٢، كلهم عن أبي هريرة.

والناس متنازعون في مسمى الاستطاعة والقدرة ، فمنهم من لا يثبت استطاعة إلا هذه ، ويقولون: الاستطاعة لابد أن تكون قبل الفعل ، ومنهم من لا يثبت استطاعة إلا ما قارن الفعل ، وتجد كثيراً من الفقهاء يتناقضون ، فإذا خاضوا مع من يقول من المتكلمين - المثبتين للقدر - : إن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل ، وافقوهم على ذلك ، وإذا خاضوا في الفقه ، أثبتوا الاستطاعة المتقدمة التي هي مناط الأمر والنهي .

وعلى هذا تترفع مسألة تكليف ما لا يطاق ، فإن الطاقة هي الاستطاعة ، وهي لفظ مجمل ، فالاستطاعة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي لم يكلف الله أحداً شيئاً بدونها ، فلا يكلف ما لا يطاق بهذا التفسير ، وأما الطاقة التي لا تكون إلا مقارنة للفعل ، فجميع الأمر والنهي تكليف ما لا يطاق بهذا الاعتبار ، فإن هذه ليست مشروطة في شيء من الأمر والنهي باتفاق المسلمين .

وكذا تنازعهم في العبد هل هو قادر على خلاف المعلوم؟ فإذا أريد بالقدرة القدرة الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي كالاستطاعة المذكورة في قوله تعالى : «فَانْقُوا اللَّهُ مَا أَسْتَطَعْتُمْ» [التغابن: ١٦] ، فكل من أمره الله ونهاه ، فهو مستطيع بهذا الاعتبار ، وإن علم أنه لا يطيعه ، وإن أريد بالقدرة القدرة التي لا تكون إلا مقارنة للمفعول ، فمن علم أنه لا يفعل الفعل ، لم تكن هذه القدرة ثابتة له .

٨/١٣١ / ومن هذا الباب تنازع الناس في الأمر ، والإرادة ، هل يأمر بما لا يريد أو لا يأمر إلا بما يريد؟ فإن الإرادة لفظ فيه إجمال . يراد بالإرادة : الإرادة الكونية الشاملة لجميع الحوادث ، كقول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وكقوله تعالى: «فَمَنْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيهِ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِإِسْلَامٍ وَمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُضْلَلَ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضِيقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ» [الأنعام: ١٢٥] ، وقول نوح - عليه السلام - : «وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَصْحَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيْكُمْ» [هود: ٣٤] ، ولا ريب أن الله يأمر العباد بما لا يريد به هذا التفسير والمعنى ، كما قال تعالى: «وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا» [السجدة: ١٣] ، فدل على أنه لم يؤت كل نفس هداتها مع أنه قد أمر كل نفس بهداتها ، وكما اتفق العلماء على أن من حلف بالله ليقضين دين غريمه غداً إن شاء الله ، أو ليدين وديعته أو غصبه ، أو ليصلين الظهر أو العصر إن شاء الله ، أو ليصومون رمضان إن شاء الله ، ونحو ذلك مما أمره الله به ، فإنه إذا لم يفعل المحلف عليه لا يحث مع أن الله أمره به لقوله: إن شاء الله ، فعلم أن الله لم يشأ مع أمره به .

وأما الإرادة الدينية ، فهي بمعنى المحبة والرضا ، وهي ملازمة للأمر كقوله تعالى: **﴿يَرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سَنَنَ الدِّينِ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾** [النساء: ٢٦] ، ومنه قول المسلمين: هذا يفعل شيئاً لا يريده الله - إذا كان يفعل بعض الفواحش - أى أنه لا يحبه ولا يرضاه، بل ينهى عنه ويكرهه.

وكذلك لفظ «الجبر» فيه إجمال يراد به إكراه الفاعل على الفعل بدون / رضاه، كما يقال: إن الأب يجبر المرأة على النكاح، والله تعالى أجل وأعظم من أن يكون مجبراً بهذا التفسير فإنه يخلق للعبد الرضا، والاختيار بما يفعله، وليس ذلك جبراً بهذا الاعتبار، ويراد بالجبر خلق ما في النفوس من الاعتقادات والإرادات؛ كقول محمد بن كعب القرطبي: الجبار: الذي جبر العباد على ما أراد. وكما في الدعاء المأثور عن علي - رضي الله عنه - جبار القلوب على فطراتها ، شقيها وسعیدها، والجبر ثابت بهذا التفسير.

فلما كان لفظ الجبر مجملًا ، نهى الأئمة الأعلام عن إطلاق إثباته أو نفيه.

وكذلك لفظ «الرزق» فيه إجمال ، فقد يراد بلفظ الرزق ما أباحه أو ملكه ، فلا يدخل الحرام في مسمى هذا الرزق ، كما في قوله تعالى: **﴿وَمَمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾** [البقرة: ٣] ، وقوله تعالى: **﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُكُمُ الْمُوْتُ﴾** [ال Manafortون: ١٠] ، وقوله: **﴿وَمَنْ رَزَقْنَا هُنَا رَزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًا وَجَهْرًا﴾** [النحل: ٧٥] ، وأمثال ذلك. وقد يراد بالرزق ما ينتفع به الحيوان وإن لم يكن هناك إباحة ولا تملיך، فيدخل فيه الحرام، كما في قوله تعالى: **﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رُزْقُهَا﴾** [هود: ٦] ، وقوله عليه السلام في الصحيح: «فيكتب رزقه وعمله وأجله وشقي أو سعيد» ^(١).

ولما كان لفظ الجبر والرزق ونحوهما فيها إجمال ، منع الأئمة من إطلاق ذلك نفيًا أو إثباتًا كما تقدم عن الأوزاعي وأبي إسحاق الفزارى وغيرهما من الأئمة.

/وكذا لفظ «التأثير» فيه إجمال ، فإن القدرة مع مقدورها كالسبب مع المسبب ، والعلة مع المعلول ، والشرط مع المشروط ، فإن أريد بالقدرة القدرة الشرعية المصححة لل فعل المتقدمة عليه، فتلك شرط لل فعل وسبب من أسبابه، وعلة ناقصة له ، وإن أريد بالقدرة القدرة المقارنة لل فعل المستلزم له ، فتلك علة لل فعل وسبب تام ، و معلوم أنه ليس في المخلوقات شيء هو وحده علة تامة وسبب تام للحوادث - بمعنى أن وجوده مستلزم لوجود الحوادث ، بل ليس هذا إلا مشيئة الله تعالى خاصة ، فما شاء الله كان وما لم يشا لم يكن .

(١) البخارى في الأنبياء (٣٣٣٢) ومسلم في القدر (٢٦٤٣) .

وأما الأسباب المخلوقة كالنار في الإحرق ، والشمس في الإشراق ، والطعام والشراب في الإشباع والإرواء ونحو ذلك ، فجميع هذه الأمور سبب لا يكون الحادث به وحده ، بل لابد من أن ينضم إليه سبب آخر ، ومع هذا فلهم ما وانع تمنعهما عن الآخر ، فكل سبب فهو موقوف على وجود الشروط وانتفاء الموانع ، وليس في المخلوقات واحد يصدر عنه وحده شيء .

وهذا مما يبين لك خطأ المفلسفة الذين قالوا: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ، واعتبروا ذلك بالآثار الطبيعية كالمسخن والمبرد ونحو ذلك ، فإن هذا غلط ، فإن التسخين لا يكون إلا بشيئين : أحدهما: فاعل؛ والثاني: كالنار. كالجسم القابل للسخونة والاحتراق ، وإلا فالنار إذا وقعت على السمندل والياقوت لم تحرقه ، وكذلك الشمس ، فإن شعاعها مشروط بالجسم المقابل للشمس الذي ينعكس عليه الشعاع ، وله موانع من السحاب والسقوف وغير ذلك ، فهذا الواحد الذي قدره في أنفسهم لا وجود له في الخارج ، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع .

٨/١٣٤

فإن الواحد العقلي الذي يثبته الفلاسفة ، كالوجود المجرد عن الصفات ، وكالعقل المجردة ، وكالكليات التي يدعون تركب الأنواع منها ، وكل المادة والصورة العقليين ، وأمثال ذلك لا وجود لها في الخارج ، بل إنما توجد في الأذهان لا في الأعيان ، وهي أشد بعدها عن الوجود من الجوهر الفرد الذي يثبته من يثبته من أهل الكلام ، فإن هذا الواحد لا حقيقة له في الخارج ، وكذلك الجوهر كما قد بسط في موضعه .

والمقصود هنا: أن التأثير إذا فسر بوجود شرط الحادث أو سبب يتوقف حدوث الحادث به على سبب آخر وانتفاء موانع - وكل ذلك بخلق الله تعالى - فهذا حق ، وتأثير قدرة العبد في مقدورها ثابت بهذا الاعتبار ، وإن فسر التأثير بأن المؤثر مستقل بالأثر من غير مشارك معاون ، ولا معاوق مانع ، فليس شيء من المخلوقات مؤثراً ، بل الله وحده خالق كل شيء لا شريك له ولا ند له ، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكٌ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسَلٌ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢٤] ، ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مُتَّقَلَّ ذَرَّةً فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ ظَهِيرٍ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْهُ إِلَّا لِمَنْ أَذْنَ لَهُ﴾ [سباء: ٢٢] ، ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ (١) مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِي اللَّهُ بِضُرٍّ هُلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرَّهُ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هُلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسِيْ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨] ، ونظائر هذا في القرآن كثيرة .

٨/١٣٥

(١) في المطربعة: «رأيتم» ، والصواب ما أثبتناه .

فإذا عرف ما في لفظ «التأثير» من الإجمال والاشراك، ارتفعت الشبهة وعرف العدل المتوسط بين الطائفتين، فمن قال: إن المؤمن والكافر سواء فيما أنعم الله عليهما من الأسباب المقتضية للإيمان، وإن المؤمن لم يخصه الله بقدرة ولا إرادة آمن بها، وأن العبد إذا فعل لم تحدث له معونة من الله وإرادة لم تكن قبل الفعل، فقوله معلوم الفساد، وقيل لهؤلاء: فعل العبد من جملة الحوادث والممكناً ، فكل ما به يعلم أن الله تعالى أحدث غيره يعلم به أن الله أحدثه، فكون العبد فاعلاً بعد أن لم يكن أمر ممكناً حادث، فإن أمكن صدور هذا الممكناً الحادث بدون محدث واجب يحده ويرجح وجوده على عدمه أمكن ذلك في غيره، فانتقض دليل إثبات الصانع.

ولا ريب أن كثيراً من متكلمة الإثبات القائلين بالقدر ، سلمو للمعتزلة أن القادر المختار يمكنه ترجيح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجع ، وقالوا في مسألة إحداث العالم : إن القادر المختار أو الإرادة القديمة التي نسبتها إلى جميع الحوادث والأزمنة نسبة واحدة رجحت أنواعاً من الممكناً في الوقت الذي رجحته بلا حدوث سبب اقتضى الرجحان ، وادعوا أن القادر المختار يمكنه الترجيح بلا مرجع ، أو الإرادة القديمة ترجح بلا مرجع آخر ، فاعتراض عليهم هناك من نازعهم من أهل الملل والفلسفه القائلين بأن الله يحدث الحوادث / بأفعال تقوم بنفسه ، وأن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام . والقائلين بقدم العالم قالوا: هذا الذي قلتموه معلوم الفساد بالضرورة ، وتحمیل هذا يقتضي حدوث الحوادث بلا سبب ، والترجح بلا مرجع ، و ذلك يسد باب إثبات الصانع .

ثم إن هؤلاء المثبتين للقدر احتجوا بهذه الحجة على نفاة القدر ، وقالوا : حدوث فعل العبد بعد أن لم يكن لابد له من محدث مرجع تام غير العبد ، فإن ما كان من العبد فهو محدث أيضاً ، وعند وجود ذلك الحديث المرجع التام يجب وجود فعل العبد ، وهذا الذي قالوه حق وهو حجة قاطعة على القدرية والمعزلة ، لكنهم نقضوه وتناقضوا فيه في فعل الرب تبارك وتعالى ، وادعوا هناك أن البديهية فرقت بين فعل القادر وبين الموجب بالذات ، فإن كان هذا الفرق صحيحاً ، بطلت حجتهم على المعتزلة ولم يبطل قول القدرية ، وإن كان باطلاً ، بطل قولهم في إحداث الله و فعله للعالم ، وهذا هو الباطل في نفس الأمر ، فإن القول بأن الممكناً لا يتراجع وجوده على عدمه إلا برجح تام أمر معلوم بالفطرة الضرورية لا يمكن القدر فيه ، وهو عام لا تخصيص فيه ، فالفرق المذكور باطل ، و ذلك يبطل قولهم بأن خلق العالم هو العالم ، وأنه حدث بعد أن لم يكن بغير سبب حادث .

ومن قال : إن قدرة العبد وغيرها من الأسباب التي خلق الله - تعالى - بها المخلوقات

ليست أسباباً، أو أن وجودها كعدمها، وليس هناك إلا مجرد افتراض/ عادي كافتiran الدليل بالمدلول؛ فقد جحد ما في خلق الله وشرعه من الأسباب والحكم والعلل، ولم يجعل في العين قوة تمتاز بها عن الخلد تبصر بها، ولا في القلب قوة يمتاز بها عن الرجل يعقل بها، ولا في النار قوة تمتاز بها عن التراب تحرق بها، وهؤلاء ينكرون ما في الأجسام المطبوعة من الطبائع والغرائز.

قال بعض الفضلاء : تكلم قوم من الناس في إبطال الأسباب والقوى والطبائع فأضحكوا العقلاً على عقولهم.

ثم إن هؤلاء يقولون: لا ينبغي للإنسان أن يقول : إنه شبع بالخبز، وروى بالماء، يقول: شُبِّعَتْ عَنْهُ وَرَوَيْتْ عَنْهُ؛ فإن الله يخلق الشبع والري ونحو ذلك من الحوادث عند هذه المفترضات بها عادة، لا بها، وهذا خلاف الكتاب والسنة فإن الله تعالى يقول: «وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدِي رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَفْلَتْ سَحَابًا ثُقَالًا سَقَنَاهُ لَبَدَ مَيْتَ فَأَنْزَلَنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الْثَّمَرَاتِ» الآية [الأعراف: ٥٧]، وقال تعالى: «وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَائِيَةٍ» [البقرة: ١٦٤]، وقال تعالى: «فَاتَّلُوْهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيْكُمْ» [التوبه: ١٤]، وقال: «قُلْ هُلْ تَرَصُّدُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيْنِ وَنَحْنُ نَرَصُّ بِكُمْ أَنْ يُصِيبُكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عَنْهُ أَوْ بِأَيْدِيْنَا» [التوبه: ٥٢]، وقال: «وَنَزَّلَنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارِكًا فَأَنْبَتَنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ» [ق: ٩]، وقال تعالى: «وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا» [فاطر: ٢٧] ، وقال تعالى: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا» [فاطر: ٢٧] ، وقال تعالى: «هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسْمِيُونَ . يُبَيِّنُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالرِّزْيُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الْثَّمَرَاتِ» [النحل: ١٠، ١١] ، وقال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا» إلى قوله: «يُضْلِلُهُ كَثِيرًا وَيَهْدِي بَهُ كَثِيرًا» [البقرة: ٢٦] ، وقال: «قُدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ . يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مِنْ أَتَّبَعَ رَضْوَانَهُ سُبُّ الْسَّلَامِ» [المائدة: ١٥، ١٦] ومثل هذا في القرآن كثير، وكذلك في الحديث عن النبي ﷺ قوله: «لَا يُوتَنْ أَحَدٌ مِنْكُمْ، إِلَّا آذَنْتُمُونِي بِهِ حَتَّى أُصْلِيَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِ بُرْكَةً وَرَحْمَةً» ^(١) ، وقال ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْقَبُورَ مَلُوءَةٌ عَلَى أَهْلِهَا ظَلْمَةً وَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ نُورًا» ^(٢) ، ومثل هذا كثير.

(١) الحاكم ٥٩١ / ٣ .

(٢) مسلم في الجنائز (٩٥٦/٧١)، والبيهقي في السنن الكبرى ٤/٤٧، والدارقطني في الجنائز ٢/٧٧، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/٣٩، وقال: «رجاله رجال الصحيح»، والبغوي في شرح السنة ٥/٣٦٢.

ونظير هؤلاء، الذين أبطلوا الأسباب المقدرة في خلق الله، من أبطل الأسباب المشروعة في أمر الله، كالذين يظنون أن ما يحصل بالدعاء والأعمال الصالحة وغير ذلك من الخيرات، إن كان مقدراً حصل بدون ذلك، وإن لم يكن مقدراً لم يحصل بذلك، وهؤلاء كالذين قالوا للنبي ﷺ: أفلأ ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ فقال: «لا، اعملوا فكلي ميسر لما خلق له» ^(١).

وفي السنن أنه قيل: يارسول الله، أرأيت أدوية نتداوى بها، ورقى نسترقى بها، وتقاة نتقاها، هل ترد من قدر الله شيئاً؟ فقال: «هي من قدر الله» ^(٢)؛ ولهذا قال من قال من العلماء: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، / ومحو الأسباب أن تكون أسباباً تغيير في وجه العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قذح في الشرع ^{٨/١٣٩}.

والله - سبحانه - خلق الأسباب والمسببات، وجعل هذا سبباً لهذا، فإذا قال القائل: إن كان هذا مقدراً حصل بدون السبب وإن لم يحصل، جوابه أنه مقدر بالسبب وليس مقدراً بدون السبب، كما قال النبي ﷺ: «إن الله خلق للجنة أهلا، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلا خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم» ^(٣)، وقال ﷺ: «اعملوا فكلي ميسر لما خلق له أما من كان من أهل السعادة فسيسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة فسيسر لعمل أهل الشقاوة» ^(٤).

وفي الصحيحين عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق -: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات: فيقال: اكتب رزقه وعمله وأجله وشقي أو سعيد، ثم ينفح فيه الروح»، قال: «فوالذي نفسي بيده، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها» ^(٥).

(١) البخاري في القدر (٦٦٥) ومسلم في القدر (٦ / ٢٦٤٧).

(٢) الترمذى في الطب (٢٠٦٥) وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في الطب (٣٤٣٧).

(٣) مسلم في القدر (٢٦٦٢ / ٣٠)، وأبو داود في السنن (٤٧١٣)، والنسائي في الجنائز (١٩٤٧)، وابن ماجه في المقدمة (٨٢)، وأحمد (٢٠٨ / ٦)، كلهم عن عائشة.

(٤) البخاري في القدر (٦٦٥) ومسلم في القدر (٦ / ٢٦٤٧).

٨/١٤٠ / فيبين بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أن هذا يدخل الجنة بالعمل الذي يعمله ويختتم له به، وهذا يدخل النار

بالعمل الذي يعمله ويختتم له به، كما قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : «إِنَّمَا الْأَعْمَالَ بِالْخَوَاتِيمِ»^(١)؛ وذلك لأن جميع الحسنات تحبط بالردة، وجميع السيئات تغفر بالتوبة، ونظير ذلك من صام ثم أفطر قبل الغروب، أو صلى وأحدث عمداً قبل كمال الصلاة بطل عمله.

وبالجملة ، فالذى عليه سلف الأمة وأئمتها ما بعث الله به رسلاه وأنزل كتبه ، فيؤمنون بخلق الله وأمره بقدرته وشرعه بحكمه الكوني وحكمه الدينى وإرادته الكونية والدينية ، كما قال في الآية الأولى : «فَمَنْ يُرِدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَ يُشَرِّحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدُ أَنْ يُضْلِلَ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا كَانَمَا يَصْدُدُ فِي السَّمَاءِ» [الأنعام: ١٢٥] ، وقال نوح عليه السلام : «وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيْكُمْ» [هود: ٣٤] ، وقال تعالى في الإرادة الدينية : «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» [البقرة: ١٨٥] ، وقال : «يُرِيدُ اللَّهُ لُبِيَّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيْكُمْ سُنَّ الدِّينِ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ» [النساء: ٢٦] ، وقال : «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلَيَتَمَّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ» [المائدة: ٦].

٨/١٤١ وهم مع إقرارهم بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه ، وأنه خلق الأشياء بقدرته ومشيئته ، يقرون بأنه لا إله إلا هو ، لا يستحق العبادة غيره ، ويطيعونه ويطيعون رسلاه ، ويحبونه ويرجونه ويخشونه ، ويتكلون عليه ، وينبئون إليه ، ويتوالون أولياءه ، ويعادون أعداءه ، ويقرون بمحبته لما أمر به ولعباده المؤمنين / ورضاه بذلك ، وبغضه لما نهى عنه ، وللكافرين وسخطه لذلك ومقته له ، ويقرون بما استفاض عن النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ من : «أَنَّ اللَّهَ أَشَدُ فَرَحًا بِتُوبَةِ عَبْدِهِ التَّائِبِ مِنْ رَجُلٍ أَصْلَى رَاحْلَتَهُ بِأَرْضِ دُوَيْبِ مَهْلَكَةٍ، عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَطَلَبَهَا فَلَمْ يَجِدْهَا، فَقَالَ تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَلَمَّا اسْتِيقَظَ إِذَا بَدَابَتْهُ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَاللَّهُ أَشَدُ فَرَحًا بِتُوبَةِ عَبْدِهِ مِنْ هَذَا بِرَاحْلَتِهِ»^(٢).

فهو إلههم الذي يعبدونه وربهم الذي يسألونه كما قال تعالى : «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» إلى قوله : «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِنُ» [الفاتحة: ٥-٢] ، فهو المعبود المستعان ، والعبادة تجمع كمال الحب مع كمال الذل ، فهم يحبونه أعظم مما يحب كل محب محبوبه كما قال تعالى : «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحْبِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُ حُبًّا لِلَّهِ»

(١) البخاري في القدر (٦٦٠٧) ، وأحمد / ٥ ، ٣٣٥ ، كلامها عن سهل بن سعد.

(٢) البخاري في الدعوات (٦٣٠٨) ومسلم في التوبة (٣ / ٢٧٤٤) .

[البقرة: ١٦٥] ، وكل ما يحبونه سواه ، فإنما يحبونه لأجله ، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله ، ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقي في النار» ^(١) ، وفي الترمذى وغيره: «أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله ، ومن أحب لله وأبغض لله وأعطي لله ومنع لله ، فقد استكمل الإيمان» ^(٢) .

وهو - سبحانه - يحب عباده المؤمنين ، وكمال الحب هو الخلة التي جعلها الله لإبراهيم ومحمد صلى الله عليهما وسلم ، فإن الله اتخذ إبراهيم خليلاً ، واستفاض عن النبي ﷺ في الصحيح من غير وجه أنه قال: «إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً» ^(٣) ، وقال: «لو كنت متخدناً من أهل الأرض لاتخذت أباً بكر خليلاً» ، ولكن صاحبكم خليل الله ^(٤) ، يعني نفسه؛ ولهذا اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة وأهل المعرفة أن الله نفسه يُحب ويُحاب ^{وَتُحَبُُّ} .

وأنكرت الجهمية ومن اتبعهم محبته ، وأول من أنكر ذلك الجعد بن درهم - شيخ الجهم بن صفوان - فضحى به خالد بن عبد الله القسري بواسط وقال: أيها الناس ، ضحوا قبل الله ضحاياكم ، فإني مُضَحَّ بِالْجَعْدِ بْنِ دَرْهَمٍ ، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً ، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً . ثم نزل فذبحه .

وهذا أصل ملة إبراهيم الذي جعله الله إماماً للناس ، قال تعالى : «وَإِذْ أَبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلَمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً» [البقرة: ١٢٤] ، وقال: «وَمِنْ أَحْسَنِ دِيَنِنَا مِنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَاتَّخَذَ اللَّهَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا» [النساء: ١٢٥] .

ومن قال : إن المراد بمحبة الله محبة التقرب إليه ، فقوله متناقض ؟ فإن محبة التقرب إليه تبع لمحبته ، فمن أحب الله نفسه ، أحب التقرب إليه ، ومن كان لا يحبه نفسه ، امتنع أن يحب التقرب إليه ، وأما من كان لا يطيعه ولا يمتنع أمره إلا لأجل غرض آخر ، فهو في الحقيقة إنما يحب ذلك الغرض الذي عمل لأجله ، وقد جعل طباعة الله وسيلة إليه ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دخل أهل الجنة نادى مناد: يا أهل الجنة ، إن لكم عند الله موعداً يريده أن ينجزكموه فيقولون: ما هو ؟ ألم يبپض وجهنا؟ ويثقل موازيننا؟ ويدخلنا الجنة؟ ويخرجنا من النار؟ فيكشف الحجاب فينظرون إليه ، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه ، وهو الزيادة» ^(٥) .

٨/١٤٢

٨/١٤٣

(١) البخاري في الإيمان (١٦) ومسلم في الإيمان (٤٣ / ٦٧ ، ٦٨) .

(٢) الترمذى في صفة القيمة (٢٥٢١) بلفظ: «من أحب لله وأبغض لله ...» الحديث وقال: «حسن» .

(٣) مسلم في المساجد (٥٣٢ / ٢٣) .

(٤) مسلم في فضائل الصحابة (٢٣٨٣ / ٦) .

(٥) مسلم في الإيمان (١٨١ / ٢٩٨) .

فأخبر أن النظر إليه أحب إليهم من كل ما يتنعمون به، ومحبة النظر إليه تبع لمحبته، فإنما أحبوا النظر إليه لمحبتهما إياه، وما من محب من إلا ويرجع في قلبه محبة الله، وطمأنينة بذكره وتنعمًا بمعرفته، ولذلة وسرورًا بذكره ومناجاته، وذلك يقوى ويضعف ، ويزيد وينقص بحسب إيمان الخلق، فكل من كان إيمانه أكمل كان تنعمه بهذا أكمل؛ ولهذا قال عليه السلام في الحديث الذي رواه أحمد وغيره: «حبب إلي من دنياكم النساء والطيب - ثم قال - وجعلت قرة عيني في الصلاة»^(١)، وكان عليه السلام يقول: «أرحننا بالصلاه يا بلال»^(٢). وهذا مبسوط في غير هذا الموضع.

والملخص هنا أن عباده المؤمنين يحبونه وهو يحبهم - سبحانه وتعالى - وحبهم له بحسب فعلهم لما يحبه، كما في صحيح البخاري عن أبي هريرة، عن النبي عليه السلام قال: «يقول الله تعالى: من عادى لي ولها فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنواقل حتى أحبه، فإذا أحببته؛ كنت يسمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبقي يسمع، وبقي يبصر، وبقي يطش، وبقي يمشي، ولئن سألني لأعطيه، ولئن استعاذه لأعيذه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله تردد عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساعته ولا بد له منه»^(٣).

فقد بين : أن العبد إذا تقرب إلى الله بما يحبه من النواقل بعد الفرائض أحبه الله، فحب الله لعبد بحسب فعل العبد لما يحبه الله، وما يحبه الله من عبادته وطاعته فهو تبع لحب نفسه، وحب ذلك هو سبب حب عباده المؤمنين، فكان حبه للمؤمنين تبعًا لحب نفسه.

فالمؤمنون وإن كانوا يحمدون ربهم ويثنون عليه، فهم لا يحصون ثناءً عليه ، بل هو كما أثني على نفسه، كما في الحديث الصحيح عنه عليه السلام أنه كان يقول: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وبعفافك من عقوبتك ، وبك منك ، لا أحصي ثناءً عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك»^(٤)، وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «لا أحد أحب إليه المدح من الله ، من أجل ذلك مدح نفسه»^(٥) . وقال له الأسود بن سريع : إني حمدت ربي بمحامد فقال : «إن ربك يحب الحمد»^(٦) ، فهو يحب حمد العباد له وحمده لنفسه أعظم من حمد

(١) النسائي في عشرة النساء (١٨٨٧ / ١) وأحمد ٣ / ١٢٨ .

(٢) أبو داود في الأدب (٤٩٨٥) وأحمد ٥ / ٣٧١ .

(٣) البخاري في الرقاق (٦٥٠٢) بنحوه .

(٤) مسلم في الصلاة (٤٤٦) / ٢٢٢ .

(٥) البخاري في التفسير (٤٦٣٤) ومسلم في التوبه (٢٧٦٠ / ٣٢) .

(٦) أحمد ٣ / ٤٣٥ .

العبد له، ويحب ثناءهم عليه، وثناؤه على نفسه أعظم من ثنائهم عليه، وكذلك حبه لنفسه وتعظيمه لنفسه، فهو - سبحانه - أعلم بنفسه من كل أحد، وهو الموصوف بصفات الكمال التي لا تبلغها عقول الخلائق، فالعظمة إزاره والكربلاء ردازه. وفي الصحيح عن النبي ﷺ / أنه قرأ على المبر : «**وَمَا قَدَرُوا اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ**» [الزمر: ٦٧]، قال : «يقبض الله الأرض، ويطوي السموات بيديه ثم يهزهن، ثم يقول : أنا الملك، أنا القدس، أنا السلام، أنا المؤمن، أنا المهيمن، أنا الذي بدأ الدنيا ولم تك شيئاً، أنا الذي أعيدها»^(١)، وفي رواية : «يجد الرب نفسه سبحانه»^(٢)، فهو يحمد نفسه ويثنى عليها، ويجد نفسه سبحانه تعالى ، وهو الغني بنفسه لا يحتاج إلى أحد غيره، بل كل ما سواه فقير إليه «**يَسَأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ**» [الرحمن: ٢٩]، وهو الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

إذا فرح بتوبة التائب وأحب من تقرب إليه بالنواقل ورضى عن السابقين الأولين ونحو ذلك، لم يجز أن يقال : هو مفتقر في ذلك إلى غيره ولا مستكملاً بسواء، فإنه هو الذي خلق هؤلاء وهو الذي هداهم وأعانهم حتى فعلوا ما يحبه ويرضاه ويفرخ به.

فهذه المحبوبات لم تحصل إلا بقدرته ومشيئته وخلقها، فله الملك لا شريك له، وله الحمد في الأولى والآخرة، وله الحكم وإليه ترجعون.

فهذا ونحوه يحتج به الجمورو الدين يثبتون لأفعاله حكمة تتعلق به يحبها ويرضاها ويفعل لأجلها.

/ قالوا : وقول القائل : إن هذا يقتضي أنه مستكملاً بغيره، فيكون ناقصاً قبل ذلك، عنه أجوبة :

أحدها : أن هذا منقوض بنفس ما يفعله من المفهولات ، فما كان جواباً في المفهولات كان جواباً عن هذا، ونحن لا نعقل في الشاهد فاعلاً إلا مستكملاً بفعله.

الثاني : أنهم قالوا : كماله أن يكون لا يزال قادرًا على الفعل بحكمة، فلو قدر كونه غير قادر على ذلك لكان ناقصاً.

الثالث : قول القائل : إنه مستكملاً بغيره باطل، فإن ذلك إنما حصل بقدرته ومشيئته لا شريك له في ذلك . فلم يكن في ذلك محتاجاً إلى غيره، وإذا قيل : كمل بفعله الذي لا يحتاج فيه إلى غيره، كان كما لو قيل : كمل بصفاته أو كمل بذاته.

(١) البخاري في التوحيد (٧٤١٢) إلى قوله : «أنا الملك» . (٢) السيوطي في الدر المثور ٥ / ٣٣٥ .

الرابع: قول القائل: كان قبل ذلك ناقصاً إن أراد به عدم ما تجده فلا نسلم أن عدمه قبل الوقت الذي اقتضت الحكمة وجوده فيه يكون ناقصاً، وإن أراد بكونه ناقصاً معنى غير ذلك فهو منزع، بل يقال: عدم الشيء في الوقت الذي لم تقتضي الحكمة وجوده فيه من الكمال، كما أن وجوده في وقت اقتضاء الحكمة وجوده فيه كمال، فليس عدم كل شيء ناقصاً، بل عدم ما يصلح وجوده هو النقص، كما أن وجود ما لا يصلح وجوده نقص فترين أن وجود هذه الأمور حين اقتضت الحكمة عدمها هو النقص، لا أن عدمها هو النقص؛ ولهذا كان الرب تعالى موصوفاً بالصفات الثبوتية المتضمنة لكماله، وموصوفاً بالصفات السلبية المستلزمة لكماله أيضاً، فكان عدم ما ينفي عنه هو من الكمال كما أن وجود ما يستحق ثبوته من الكمال، وإذا عقل مثل هذا في الصفات ، فكذلك في الأفعال ونحوها، وليس كل زيادة يقدرها الذهن من الكمال ، بل كثير من الزيادات تكون ناقصاً في كمال المزيد، كما يعقل مثل ذلك في كثير من الموجودات، والإنسان قد يكون وجود أشياء في حقه في وقت ناقصاً وعيهاً، وفي وقت آخر كمالاً ومدحًا في حقه، كما يكون في وقت مضرة له وفي وقت منفعة له.

الخامس: أنا إذا قدرنا من يقدر على إحداث الحوادث لحكمة، ومن لا يقدر على ذلك كان معلوماً ببديهية العقل. أن القادر على ذلك أكمل، مع أن الحوادث لا يمكن وجودها إلا حادث لا تكون قديمة، وإذا كانت القدرة على ذلك أكمل، وهذا المقدور لا يكون إلا حادثاً كان وجوده هو الكمال، وعدهم قبل ذلك من تمام الكمال، إذ عدم الممتنع الذي هو شرط في وجود الكمال من الكمال.

ثم هم هنا ثلاثة فرق: فرقه تقول : إرادته وحبه ورضاه ونحو هذا قديم، ولم يزل راضياً عن علم أنه يموت مؤمناً، ولم يزل ساخطاً على من علم أنه يموت /كافراً، كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية وأهل الحديث والفقهاء والصوفية ، فهو لا يلزمهم التسلسل لأجل حلول الحوادث؛ لكن يعارضهم الأكثرون الذي ينazuونهم في الحكمة المحبوبة، كما ينazuونهم في الإرادة ، فإنهم قالوا لهم: إذا كانت الإرادة قديمة لم تزل ونسبتها إلى جميع الأزمنة والحوادث سواء ، فاختصاص زمان دون زمان بالحوادث ومفعول دون مفعول، تخصيص بلا مخصوص.

قال أولئك : الإرادة من شأنها أن تخصيص ، قال لهم المعارضون: من شأنها جنس التخصيص ، وأما تخصيص هذا المعين على هذا المعين فليس من لوازم الإرادة، بل لابد من

سبب يوجب اختصاص أحدهما بالإرادة دون الآخر. والإنسان يجد من نفسه أنه يخصص بإرادته، ولكنه يعلم أنه لا يريد هذا دون هذا إلا لسبب اقتضى التخصيص، وإنما فلو تساوى ما يمكن إرادته من جميع الوجوه، امتنع تخصيص الإرادة لواحد من ذلك دون أمثاله، فإن هذا ترجيح بلا مرجع، ومتى جوز هذا انسد باب إثبات الصانع، قالوا: ومن تدبر هذا وأمعن النظر فيه علمه حقيقة، وإنما ينارع فيه من يقلد قوله قاله غيره من غير اعتبار لحقيقة.

وهكذا يقول لهم الجمهور: إذا كان الله - تعالى - راضياً في أزله ومحباً وفرحاً بما يحدثه قبل أن يحدثه، فإذا أحدثه هل حصل بإحداثه حكمة يحبها ويرضاها ويفرح بها أو لم يحصل إلا ما كان في الأزل؟ فإن قلتم: لم يحصل إلا ما كان في /الأزل، قيل ذاك كان حاصلاً بدون ما أحدثه من المفعولات، فامتنع أن تكون المفعولات فعلت لكي يحصل ذاك، فقولكم كما تضمن أن المفعولات تحدث بلا سبب يحدثه الله تعالى يتضمن أنه يفعلها بلا حكمة يحبها ويرضاها، قالوا: فقولكم يتضمن نفي إرادته المقارنة ومحبته وحكمته التي لا يحصل الفعل إلا بها.

والفرقة الثانية قالوا: إن الحكمة المتعلقة به تحصل بمشيئته وقدرته كما يحصل الفعل بمشيئته وقدرته. قالوا: وإن قام ذلك بذاته، فهو كقيام سائر ما أخبر به من صفاته وأفعاله بذاته. والمعتزلة تبني قيام الصفات والأفعال به وتسمى الصفات أعراضاً والأفعال حوادث، ويقولون: لا تقوم به الأعراض ولا الحوادث، فيتوهم من لم يعرف حقيقة قولهم أنهم ينزعون الله - تعالى - عن النقصان والعيوب والآفات، ولا ريب أن الله يجب تزييه عن كل عيب ونقص وآفة، فإنه القدس السلام الصمد السيد الكامل في كل نعمت من نعمت الكمال كمالاً يدرك الخلق حقيقته، منه عن كل نقص تزييه لا يدرك الخلق كماله، وكل كمال ثبت موجود من غير استلزم نقص، فالخلق تعالى أحق به وأكمل فيه منه، وكل نقص ينزع عنه مخلوق فالخلق أحق بتزييه عنه وأولى ببراءته منه.

روينا من طريق غير واحد كعثمان بن سعيد الدارمي، وأبي جعفر الطبرى، وأبي يكرى البيهقي وغيرهم في تفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: «الحمد» قال: السيد الذي قد كمل في سُؤدَّه، والشريف الذي قد كمل / في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، والغنى الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والخليم الذي قد كمل في حلمه، وهو الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله عز وجل، هذه صفة لا

٨/١٤٩

٨/١٥

تبغى إلا له، ليس له كفؤ، وليس كمثله شيء، سبحانه الواحد القهار^(١).

وهذا التفسير ثابت عن عبد الله بن أبي صالح، عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة الوالبي، لكن يقال: إنه لم يسمع التفسير من ابن عباس، ولكن مثل هذا الكلام ثابت عن السلف، وروى عن سعيد بن جبير أنه قال: الصمد: الكامل في صفاته وأفعاله. وثبت عن أبي وائل - شقيق بن سلمة - أنه قال: الصمد: السيد الذي انتهى سُؤده.

وهذه الأقوال وما أشبهها لا تنافي ما قاله كثير من السلف، كسعيد بن المسيب وسعيد ابن جبير ومجاهد والحسن والستي والضحاك وغيرهم، من أن الصمد هو الذي لا جوف له، وهذا منقول عن ابن مسعود وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه موقوفاً أو مرفوعاً، فإن كلا القولين حق كما بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

ولفظ الأعراض في اللغة، قد يفهم منه ما يعرض للإنسان من الأمراض ونحوها، وكذلك لفظ الحوادث والمحادثات، قد يفهم ما يحدث الإنسان من / الأفعال المذمومة والبدع التي ليست مشروعة، أو ما يحدث للإنسان من الأمراض ونحو ذلك، والله - سبحانه وتعالى - يجب تزييه عما هو فوق ذلك مما فيه نوع نقص فكيف تزييه عن هذه الأمور؟ ولكن لم يكن مقصود المعتزلة بقولهم: هو متره عن الأعراض والحوادث إلا نفي صفاته وأفعاله، فعنهما لا يقوم به علم ولا قدرة ولا مشيئة ولا رحمة ولا حب ولا رضى ولا فرح ولا خلق ولا إحسان ولا عدل ولا إتيان ولا نزول ولا استواء ولا غير ذلك من صفاته وأفعاله.

وجماهير المسلمين يخالفونهم في ذلك، ومن الطوائف من ينزعهم في الصفات دون الأفعال، ومنهم من ينزعهم في بعض الصفات دون بعض، ومن الناس من ينزعهم في الفعل القديم ويقول: إن فعله قديم وإن كان المفعول محدثاً، كما يقول في نظير ذلك من يقوله في الإرادة ، وبسط هذه الأقوال وذكر قائلها وأدلةهم مذكور في غير هذا الموضع .
والمقصود هنا التنبيه على مجتمع أجيوب الناس عن السؤال المذكور.

وهذا الفريق الثاني إذا قال لهم الناس: إذا أثبتتم حكمة حدثت بعد أن لم تكن، لزتمكم التسلسل، قالوا: القول في حدوث هذه الحكمة كالقول في حدوث سائر ما أحدثه من المفمولات، ونحن نخاطب من يسلم لنا أنه أحدث المحدثات بعد أن لم تكن، فإذا قلنا : إنه أحدثها بحكمة حادثة، لم يكن له أن/ يقول هذا يستلزم التسلسل، بل نقول له : القول في

(١) ابن جرير ٣٠، والبيهقي في الأسماء والصفات ١٠٨/١

حدوث الحكمة كالقول في حدوث المفعول المستعقب للحكمة، فما كان جوابك عن هذا كان جوابنا عن هذا.

فلما خصم الفريق الثاني الفريق الأول قال لهم الفريق الثالث - من أئمة الحديث والفقهاء والصوفية وأهل الكلام - : هذه حجة جدلية إلزامية ولم تشفوا الغليل بهذا الجواب، وليس معكم من الأدلة الشرعية ولا العقلية ما ينفي هذا التسلسل، بل التسلسل نوعان، والدور نوعان:

أحدهما: التسلسل في العلل والمعلولات ، فهذا ممتنع وفاسدًا.

والثاني : التسلسل في الشروط والآثار ، فهذا في جوازه قوله تعالى معروفة للمسلمين وغيرهم. وطوائف من أهل الكلام والحديث والفلسفة يجذرون هذا، ومن هؤلاء السلف والأئمة الذين يقولون : لم يزل الله متكلماً إذا شاء ، وأنه لم يزل يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها.

ويبين هؤلاء أن ما استدل به منازعوه على نفي التسلسل في الآثار وامتناع وجود ما لا ينتهي في الماضي أدلة ضعيفة، كدليل المطابقة بين الجملتين مع زيادة إحداهما، وكدليل الشفاعة والوتر ونحو ذلك من الأدلة التي بين هؤلاء فسادها ونقضوها عليهم بالحوادث في المستقبل، وبعقود الأعداد، وبمعلومات الله مع / مقدوراته وغير ذلك مما قد بسط في موضعه.

٨/١٥٣

والدور نوعان : فالدور القبلي السبقي ممتنع : وهو ألا يوجد هذا إلا بعد هذا ولا يوجد هذا إلا بعد هذا وهذا دور العلل، وأما الدور المعي الاقتراني: وهو أنه لا يكون هذا إلا مع هذا ولا يكون هذا إلا مع هذا، فهذا هو الدور في الشروط وما أشبهها من المتضيقات والمتلازمات، ومثل هذا جائز.

فهذه مجتمع أجوبة الناس عن هذا السؤال. وهي عدة أقوال: الأول: قول من لا يعلل لا أفعاله ولا أحكامه. و الثاني: قول من يعلل ذلك بأمور مبادئه له منفصلة عنه من جملة مفعولاته. والثالث: قول من يعلل ذلك بأمور قائمة به قديمة. والرابع: قول من يعلل ذلك بأمور قائمة به متعلقة بقدرته ومشيئته، لكن يقول: جنسها حادث. والخامس: قول من يعلل ذلك بأمور متعلقة بمشيئته وقدرته. فإن كان الفعل المقتضى للحكمة حادث النوع، كانت الحكمة كذلك، وإن قدر أنه قام به كلام أو فعل متعلق بمشيئته وأنه لم يزل كذلك، كانت الحكمة كذلك، فيكون النوع قدماً وإن كانت آحاده حادثة.

ويمكن الجواب عن السؤال بتقسيم حاصل ، بأن يقال: لا ريب أن الله - عز وجل - يحدث مفعولات لم تكن ، فاما أن تكون الأفعال المحدثة يجب أن يكون لها ابتداء ويجوز أن تكون غير متناهية في الابتداء كما هي غير متناهية في/ الانتهاء ، فإن وجب أن يكون لها ابتداء ، أمكن حدوث الحوادث بدون تسلسلها ، فإذا قال القائل: لو فعل لعنة محدثة لكان القول في حدوث تلك العلة كالقول في حدوث معلولها ويلزم التسلسل ، كان جوابه على هذا التقدير: أن الحوادث يجب أن يكون لها ابتداء ، وإذا فعل الفعل لحكمة محدثة كان الفعل وحكمته محدثين ، ولا يجب أن يكون للعلة المحدثة علة محدثة ، إلا إذا جاز ألا يكون للحوادث ابتداء ، فاما إذا جاز أن يكون لها ابتداء بطل هذا السؤال ، فكيف إذا وجب أن يكون لها ابتداء؟!

وإن قيل : يجوز أن تكون الحوادث غير متناهية في الابتداء ، كما أنها غير متناهية في الانتهاء عند المسلمين وسائر أهل الملل وجمهور الخلق ، ولم ينزع في ذلك إلا بعض أهل البدع الذين يقولون بفناء الجنة والنار كما ي قوله الجهم بن صفوان ، أو بفناء حركات أهل الجنة ، كما ي قوله أبو الهذيل ، فإن هذين أوجبا أن يكون لجنس الحوادث انتهاء كما يجب أن يكون لها عندهم ابتداء ، وأكثر الذين وافقوهم على وجوب الابتداء خالفوهم في الانتهاء وقالوا: لها ابتداء وليس لها انتهاء . والطائفة الثالثة قالت: ليس لها ابتداء ولا انتهاء . والأقوال الثلاثة معروفة في طوائف المسلمين .

والمقصود هنا: أن الجواب يحصل على التقديرين ، فمن جوز ألا يكون لها نهاية في الابتداء جوز تسلسل الحوادث ، وقال : هذا تسلسل في الآثار والشروط ، لا تسلسل في العلل والمؤثرات ، والممتنع إنما هو الثاني دون الأول ، / وقال: إنه لا يقوم دليل على امتناع الثاني كما يقول ذلك طوائف من متقدمي أهل الكلام ومتاخريهم ، ومتقدمي أهل الحديث ومتاخريهم ، ومن أوجب أن يكون لها ابتداء ، قال في حدوث العلة ما يقوله في حدوث المفعول؛ إذ لا فرق بينهما في هذا المعنى .

ومن الأوجبة الحاصرة أن يقال: خلق الله إنما أن يجوز تعليله أو لا ، فإن لم يجز تعليله ، كان هذا هو التقرير الأول . وعلى هذا التقدير فلا يسمى هذا عبئاً ، وإذا سماه المسمى عبئاً؛ لم تكن تسميته عبئاً قدحأ فيما تحقق ، فإننا نتكلم على تقدير امتناع التعليل ، وإذا كان التعليل ممتنعاً وجب القول به ، ولو سماه المسمى بأي شيء سماه ، وإن جاز تعليله فلا يخلو إنما أن يجوز تعليله بعلة حادثة وإنما ألا يجوز ، فإن قيل: لا يجوز ذلك ، لزم كون العلة قديمة وامتنع على هذا التقدير قدم المعلول؛ فإننا نتكلم على تقدير جواز تعليل المفعول الحادث بعلة قديمة ، وإن قيل: يجوز تعليله بعلة حادثة أمكن القول بذلك .

ثم إما أن يقال: يجوز تعليل الحوادث بعلة متناهية للفاعل لثلا يلزم أن يقوم به شيء حادث يجب أن يقوم به لحكمة، وإن كانت مقدورة مراده له. فإن قيل بالاول لزم كون العلة الحادثة منفصلة عنه، ولزم على هذا كون الفاعل يحدث الحوادث بعد أن لم تكن لعلة حادثة بغيره من غير حدوث سبب يوجب أول الحوادث، ولا قيام حادث بالمحادث. وإن قيل: بل لا يجوز أن/ يحدث الحوادث لغير معنى يعود إليه، بل يجب أن يقوم به ما هو السبب والحكمة في حدوث الحوادث فإنه يجب القول بذلك.

٨/١٥٦

ثم إما أن يقال: هذا يستلزم التسلسل أو لا يستلزم، فإن قيل: لا يستلزمه لم يكن التسلسل لازماً فاندفع المحذور، وإن قيل: إن التسلسل لازم لم يكن التسلسل على هذا التقدير محذوراً، لأن التقدير أنه يجوز تعليل أفعاله بعلة حادثة، وإن ذلك يستلزم التسلسل.

ومن المعلوم أن الأمر الجائز لا يستلزم ممتنعاً، فإنه لو استلزم ممتنعاً بغيره، وإن كان جائزًا بنفسه، والتقدير أنه جائز جوازاً مطلقاً لا امتناع فيه، وما كان جائزًا جوازاً مطلقاً لا امتناع فيه لم يلزم ما يمتنع ثبوته، فيكون التسلسل على هذا التقدير غير ممتنع.

فهذا جواب عن السؤال من غير التزام قول بعينه، بل نبين أنه ليس في نفس الأمر محذور، ولكن السؤال مبني على ست مقدمات: لزوم العبث، وأنه متف، ولزوم قدم المفعول ، وأنه متف، ولزوم التسلسل ، وأنه متف.

صاحب القول الأول يقول: لا أسلم أنه يلزم العبث، وصاحب القول الثاني يقول: لا أسلم أنه يلزم قدم المفعول، وصاحب القول الثالث يقول: / لا أسلم أنه يلزم التسلسل ، أو يقول: لا أسلم أن التسلسل في الآثار ممتنع، فهذه أربع مانعات لابد منها. ويمتنع أن تكون كلها فاسدة، بل لابد من صحة واحد منها وأيها صحيحة اندفع به السؤال وهو المقصود؛ وذلك لأن القسمة العقلية تحصر الأقسام فيما ذكر فمن توجه عنده أحد الأقسام قال به، ونحن قد بسطنا الكلام على أصول هذه المسألة ولوازمها وأقوال الناس فيها في غير هذا الموضع.

٨/١٥٧

والمقصود هنا الذب عن مجموع المسلمين، فإن هذا السؤال مما أورده على الناس القائلون بقدم العالم، وقد ذكرنا عنه أجوبة متعددة فيما كتبناه في جواب شبهة القائلين بقدم العالم.

ومن جملة أجوبتهم أن يقال: هذا السؤال ليس مختصاً بحدوث العالم، بل هو وارد في كل ما يحدث في الوجود من الحوادث، والحدث مشهود محسوس متفق عليه بين

العقلاء ، فكل ما يورده المورد على حدوث خلق السموات والأرض يورد عليه نظيره في الحوادث المشهودة.

وقد نبهنا على جنس ما تتحجّب به كل طائفة من الطوائف في هذا المقام ، لكن استقصاء الكلام في ذلك لا تسعه هذه الأوراق ، ولا يحتمله هذا المقام .

8/158 / ومن فهم ما كتب افتتح له الكلام في هذا الباب ، وأمكنه أن يحصل تمام الكلام في جنس هذه المسائل ، فإن الكلام فيها بالتدریج مقاماً بعد مقام هو الذي يحصل به المقصود ، وإلا فإذا هجم على القلب الجزم بمقالات لم يحكم أدلتها وطرقها ، والجواب عما يعارضها كان إلى دفعها والتکذیب بها أقرب منه إلى التصديق بها؛ فلهذا يجب أن يكون الخطاب في المسائل المشكّلة بطريق ذكر دليل كل قول ، ومعارضة الآخر له ، حتى يتبيّن الحق بطريقه لمن يريده الله هدایته ، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، والله سبحانه أعلم وأحکم ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآلہ وصحبه وسلم .

/ وسائل :

هل أراد الله - تعالى - المعصية من خلقه أم لا؟

أجاب:

لفظ «الإرادة» مجمل له معنian: فيقصد به المشيئة لما خلقه، ويقصد به المحبة والرضا لما أمر به.

فإن كان مقصود السائل: أنه أحب المعاصي ورضيها وأمر بها فلم يردها بهذا المعنى، فإن الله لا يحب الفساد، ولا يرضي عباده الكفر، ولا يأمر بالفحشاء، بل قال لما نهى عنه: «كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا» [الإسراء: ٣٨]. وإن أراد أنها من جملة ما شاءه وخلقه، فالله خالق كل شيء وما شاء كان وما لم يشاً لم يكن، ولا يكون في الوجود إلا ما شاء.

وقد ذكر الله في موضع أنه يريدها، وفي موضع أنه لا يريدها، والمراد بالأول أنه شاءها خلقاً، وبالثاني أنه لا يحبها ولا يرضيها أمراً، كما قال تعالى: «فَمَنْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَ يُشْرِحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُضْلِلَ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيْقَ حَرَجًا» [الأنعام: ١٢٥]، وقال نوح: «وَلَا يَنْفَعُكُمْ نَصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ» [هود: ٣٤]، وقال في الثاني: «يُرِيدُ اللَّهُ بَكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بَكُمُ الْعُسْرَ» [البقرة: ١٨٥]، وقال تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ لِيَبْيَسَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنُنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ. وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَعَوَّنُ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيَالًا عَظِيمًا. يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخَلُقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا» [النساء: ٢٦-٢٨]، وقال: «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكُنْ يُرِيدُ لِيُظْهِرَكُمْ وَلَيُتَمَّ نَعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ» [المائدة: ٦]، وقال: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُظْهِرَكُمْ تَطْهِيرًا» [الأحزاب: ٣٣].

٨/١٦١ / سُئلَ الشِّيخُ الْإِمَامُ الْعَالَمَةُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ تِيمِيَّةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ قَوْلِ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَا يَرْجُونَ عَبْدًا إِلَّا رَبَّهُ، وَلَا يَخَافُنَ إِلَّا ذَنْبَهُ، مَا مَعْنَى ذَلِكَ؟

فَأَجَابَ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ، هَذَا الْكَلَامُ يُؤْثِرُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْيَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ الْكَلَامِ، وَأَبْلَغُهُ وَأَتَهُ؛ فَإِنَّ الرِّجَاءَ يَكُونُ لِلْخَيْرِ، وَالْخَوْفَ يَكُونُ مِنَ الْشَّرِّ، وَالْعَبْدُ إِنَّمَا يَصِيبُهُ الشَّرُّ بِذَنْبِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوُ عَنِ كَثِيرٍ» [الشُّورِيٰ: ٣٠]، وَقَالَ تَعَالَى: «أَيَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبُّهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكُمْ قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ فَمَالْ هُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْهَمُونَ حَدِيثًا . مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ» [النِّسَاءٍ: ٧٨، ٧٩].

فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَظْنُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِيِّ.

٨/١٦٢ / ثُمَّ الْمُشْتَبَهُ لِلْقَدْرِ يَحْتَجُونَ بِقَوْلِهِ: «كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ» فِي عَارِضِهِمْ قَوْلُهُ: «مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ»، وَنَفَاهَا الْقَدْرُ يَحْتَجُونَ بِهَذِهِ الثَّانِيَةِ مِعَ غَلْطِهِمْ فِي ذَلِكَ؛ إِنَّ مَذْهَبَهُمْ: أَنَّ الْعَبْدَ يَخْلُقُ جَمِيعَ أَعْمَالِهِ، وَيَعْرِضُهُمْ قَوْلُهُ: «كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ».

وَإِنَّمَا غَلَطَ كُلُّ الْفَرِيقَيْنِ؛ لِمَا تَقْدِمُ مِنْ ظَنْهُمْ أَنَّ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ هِيَ الطَّاعَاتُ وَالْمَعَاصِيِّ، وَإِنَّ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ النَّعْمُ وَالْمَصَابُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَبَلُوَنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجُونَ» [الْأَعْرَافُ: ١٦٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «فَإِذَا جَاءَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْيِرُوا بِمُؤْسَيٍ وَمَنْ مَعَهُ» [الْأَعْرَافُ: ١٣١]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنْ تَمْسِكُمْ بِحَسَنَةٍ تَسْؤُهُمْ وَإِنْ تُصِبُّكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرُحُوا بِهَا» [آلِ عُمَرَ: ١٢٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ» [غَافِرٌ: ٩] وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَهَذَا كَثِيرٌ.

وَهَذِهِ الْآيَةُ ذَمُ اللَّهِ بِهَا الْمَنَافِقِينَ الَّذِينَ يَنْكِلُونَ عَمَّا أَمْرَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْجَهَادِ وَغَيْرِهِ، فَإِذَا

نالهم رزق ونصر وعافية قالوا: هذا من عند الله، وإن نالهم فقر وذل ومرض قالوا: هذا من عندك - يا محمد - بسبب الدين الذي أمرتنا به، كما قال قوم فرعون لموسى، وذكر الله ذلك عنهم بقوله تعالى: **﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَطْيِرُوا بِمُوْسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾** [الأعراف: ١٣١]، وكما قال الكفار لرسل عيسى: **﴿إِنَّا تَطَيِّرُنَا بِكُمْ﴾** [يس: ١٨].

٨/١٦٣

فالكافر والمنافقون إذا أصابتهم المصائب بذنبهم تطيروا بالمؤمنين، فيين/ الله - سبحانه - أن الحسنة من الله ينعم بها عليهم، وأن السيئة إنما تصيبهم بذنبهم؛ ولهذا قال تعالى: **﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾** [الأنفال: ٣٣]، فأخبر أنه لا يعذب مستغفراً؛ لأن الاستغفار يمحو الذنب الذي هو سبب العذاب، فيندفع العذاب، كما في سنت أبي داود وابن ماجه عن النبي ﷺ أنه قال: «من أكثر الاستغفار، جعل الله له من كل هم فرجاً، ومن كل ضيق مخرجاً، ورزقه من حيث لا يحتسب»^(١)، وقد قال تعالى: **﴿أَلَا تَبْدِلُوا إِلَّا اللَّهُ إِنَّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ . وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبِّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمْتَعِكُمْ مَتَّعًا حَسَنًا إِلَى أَجْلٍ مُسْمَى وَيُؤْتَ كُلُّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ﴾** [هود: ٢، ٣].

فيين: أن من وحده واستغفره متعه متاعاً حسناً إلى أجل مسمى، ومن عمل بعد ذلك خيراً زاده من فضله، وفي الحديث: «يقول الشيطان: أهلكت الناس بالذنب، وأهلكوني بلا إله إلا الله، والاستغفار»^(٢)، فلما رأيت ذلك بثت فيهم الأهواء فهم يذنبون ولا يتوبون؛ لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

ولهذا قال تعالى: **﴿فَأَخْذَنَاهُمْ بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ . فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنَا تَضَرَّعُوا﴾** [الأنعام: ٤٢، ٤٣]، أي: فهلا إذا جاءهم بأمساكنا تضرعوا، فحقهم عند مجيء البأس التضرع، وقال تعالى: **﴿وَلَقَدْ أَخْذَنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾** [المؤمنون: ٧٦]. قال عمر بن عبد العزيز: ما نزل بلاء إلا بذنب، ولا رفع إلا بتوبة؛ ولهذا قال تعالى: **﴿أَلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ / فَأَخْشُوْهُمْ فِرَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسَبْنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ . فَانْقَلَبُوا بِنَعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسِسُهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾** [الأنفال: ١٥١٨]، وابن ماجه في الأدب (٣٨١٩)، وأحمد ٢٤٨/١، وضعفه الألباني.

٨/١٦٤

(١) في المطبوعة: «كم» ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) أبو داود في الورت (١٥١٨)، وابن ماجه في الأدب (٣٨١٩)، وأحمد ٢٤٨/١، وضعفه الألباني.

(٣) أبو يعلى في مسنده ١٢٣/١٣٦، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢١٠/١٠ وقال: «رواه أبو يعلى وفيه عثمان بن مطر، وهو ضعيف».

ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ . إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أُولَيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٧٣﴾ [آل عمران: ١٧٣ - ١٧٥].

فنهى المؤمنين عن خوف أولياء الشيطان، وأمرهم بخوفه، وخوفه يوجب فعل ما أمر به، وترك ما نهى عنه، والاستغفار من الذنوب، وحينئذ يندفع البلاء وينتصر على الأعداء، فلهذا قال علي رضي الله عنه: لا يخافن عبد إلا ذنبه، وإن سلط عليه مخلوق فما سلط عليه إلا بذنبه، فليخف الله، وليتب من ذنبه التي ناله بها ما ناله، كما في الأثر: «يقول الله: أنا الله، مالك الملوك، قلوب الملوك ونواصيهم بيدي، من أطاعني جعلتهم عليه رحمة، ومن عصاني جعلتهم عليه نعمة، فلا تستغلوا بسب الملوك، وأطيعوني أعطف قلوبهم عليكم».

أما قوله: لا يرجون عبد إلا ربه. فإن الراجي يطلب حصول الخير ودفع الشر، ولا يأتي بالحسنات إلا الله، ولا يذهب السيئات إلا الله ﴿وَإِنْ يَمْسِكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفٌ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بَخِيرٍ فَلَا رَادٌ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]، ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكٌ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلٌ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢]، والرجاء مقرون بالتوكل، فإن المتكفل يطلب ما رجاه من حصول المفعة ودفع المضرة، والتوكل لا يجوز إلا على الله، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، وقال: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلَيَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: ١٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنْصُرُ كُمُّ اللَّهُ فَلَا غَالِبٌ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلُكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلَيَتَوَكَّلُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٠] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسِبَنَا اللَّهُ سَيِّدُنَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغُبُونَ﴾ [التوبه: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَأَخْشُوْهُمْ فَرَادُهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسِبَنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

٨/١٦٥

فهؤلاء قالوا: حسبنا الله، أي: كافينا الله في دفع البلاء، وأولئك أمروا أن يقولوا: حسبنا في جلب النعماء، فهو - سبحانه - كاف عبده في إزالة الشر وفي إناهال الخير، أليس الله بكاف عبده، ومن توكل على غير الله ورجاه، خذل من جهته وحرم، ﴿مَثُلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمِثْلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذُتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبَيْوَتِ لَيْتَ الْعَنْكَبُوتَ﴾ [العنكبوت: ٤١]، ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلَّهَ لَيْكُونُوا لَهُمْ عَزًّا . كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضَدًّا﴾ [مريم: ٨١، ٨٢]، ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَانَمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطُفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهُوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدْ

مَذْمُومًا مَخْذُولًا ﴿الإِسْرَاءٌ: ٢٢﴾، وقال الخليل: «فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَأَشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿العنكبوت: ١٧﴾.

فمن عمل لغير الله رجاءً أن ينتفع بما عمل له، كانت صفتة خاسرة، قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٌ بِقِيَةٍ يَحْسِبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عَنْهُدُهُ فَوَقَاهُ حِسَابُهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿النور: ٣٩﴾»، وقال تعالى: «مَثُلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٌ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ / مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ﴿إِبْرَاهِيمٌ: ١٨﴾»، وقال تعالى: «وَقَدْمَنَا إِلَى مَا عَمَلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مُنَثَّرًا ﴿إِبْرَاهِيمٌ: ١٨﴾»، وقال تعالى: «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ (١) إِلَّا وَجْهُهُ ﴿القصص: ٨٨﴾» كما قيل في [الفرقان: ٢٣]، وقال تعالى: «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ (١) إِلَّا وَجْهُهُ ﴿القصص: ٨٨﴾» كما قيل في تفسيرها: كل عمل باطل إلا ما أريده به وجهه، فمن عمل لغير الله ورجاه بطل سعيه، والراجي يكون راجيًا تارة بعمل يعمله لمن يرجوه، وتارة باعتماد قلبه عليه والتجاهه إليه وسؤاله، فذاك نوع من العبادة له، وهذا نوع من الاستعاة به، وقد قال تعالى: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿الفاتحة: ٥﴾» وقال: «فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ﴿هود: ١٢٣﴾»، وقال: «فُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابٌ ﴿الرعد: ٣٠﴾».

وما يوضح ذلك: أن كل خير ونعمة تناول العبد فإنما هي من الله، وكل شر ومصيبة تندفع عنه أو تكشف عنه، فإنما يمنعها الله، وإنما يكشفها الله، وإذا جرى ما جرى من أسبابها على يد خلقه، فالله - سبحانه - هو خالق الأسباب كلها سواء كانت الأسباب حركة هي باختياره وقصده، كما يحدثه تعالى بحركة الملائكة والجن والإنس والبهائم، أو حركة جماد بما جعل الله فيه من الطبع، أو بقاسره كحركة الرياح والمياه ونحو ذلك، فالرجاء خالق ذلك كله، فإنه لا حول ولا قوة إلا به، وما شاء كان وما لم يشاً لم يكن ، فالرجاء يجب أن يكون كله للرب، والتوكيل عليه والدعاء له، فإنه إن شاء ذلك ويسره كان ويسره، ولو لم يشاً الناس، وإن لم يشاً ولم يسره لم يكن ، وإن شاء الناس .

وهذا واجب لو كان شيء من الأسباب مستقلًا بالمطلوب ، فإنه لو قدر مستقلًا بالمطلوب - وإنما يكون بمشيئة الله ويسيره - لكان الواجب ألا / يرجي إلا الله، ولا يتوكى إلا عليه، ولا يسأل إلا هو، ولا يستعان إلا به، ولا يستغاث إلا هو، فله الحمد وإليه المشتكى، وهو المستعان، وهو المستغاث ، ولا حول ولا قوة إلا به ، فكيف وليس شيء من

٨/١٦٦

٨/١٦٧

(١) في المطبوعة: «هالك» ، و الصواب ما أثبتناه.

الأسباب مستقلًا بمطلوب ، بل لابد من انضمام أسباب آخر إليه ، ولابد أيضًا من صرف الموانع والمعارضات عنه ، حتى يحصل المقصود .

فكل سبب فله شريك وله ضد ، فإن لم يعاونه شريكه ولم يصرف عنه ضده ، لم يحصل سببه ، فالمطر وحده لا ينبع النبات إلا بما ينضم إليه من الهواء والتراب وغير ذلك ، ثم الزرع لا يتم حتى تصرف عنه الآفات المفسدة له ، والطعام والشراب لا يغذى إلا بما جعل في البدن من الأعضاء والقوى ، ومجموع ذلك لا يفيد إن لم تصرف المفسدات ، والملحق الذي يعطيك أو ينصرك ، فهو - مع أن الله يخلق فيه الإرادة والقدرة والفعل - فلا يتم ما يفعله إلا بأسباب كثيرة خارجة عن قدرته تعاونه على مطلوبه ، ولو كان ملکًا مطاعًا ، ولابد أن يصرف عن الأسباب المعاونة ما يعارضها ويمانعها ، فلا يتم المطلوب إلا بوجود المقتضى وعدم المانع ، وكل سبب معين فإنما هو جزء من المقتضى ، فليس في الوجود شيء واحد هو مقتضياً ، وإن سمي مقتضياً وسمى سائر ما يعينه شرطًا ، فهذا نزاع لفظي . وحيثند فيقال: لابد من وجود المقتضى والشروط ، وانتفاء الموانع ، وأما أن يكون في المخلوقات علة تامة تستلزم معلولها ، فهذا باطل .

٨/١٦٨ / ومن عرف هذا حق المعرفة ، افتح له باب توحيد الله ، وعلم أنه لا يستحق لأن يدعى غيره فضلاً عن أن يعبد غيره ، ولا يتوكى على غيره ، ولا يرجى غيره ، وهذا مبرهن بالشرع والعقل ، ولا فرق في ذلك بين الأسباب العلوية والسفلية ، وأفعال الملائكة والأنباء والمؤمنين وشفاعتهم وغير ذلك من الأسباب ، فإن من توكل في الشفاعة أو الدعاء على ملك أو نبي أو رجل صالح أو نحو ذلك قيل له: هذا أيضًا سبب من الأسباب فهذا الشافع والداعي لا يفعل ذلك إلا بمشيئة الله وقدرته ، بل شفاعة أهل طاعته لا تكون إلا من يرضاه ، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنباء: ٢٨].

فليس أحد يشفع عنده إلا بإذنه الإذن القدري الكوني ، فإن شفاعته من جهة أفعال العباد لا تكون إلا بمشيته وقدرته ، فليس كالمخلوق الذي يشفع إليه شافع تكون شفاعته بغير حول المشفوع إليه وقوته ، بل هو - سبحانه - خالق شفاعة الشافع كسائر التحولات ، ولا حول ولا قوة إلا به ، والتحول يتضمن التحول من حال إلى حال بحركة أو إرادة أو غير ذلك ، فالشافع لا حول له في الشفاعة ولا غيرها إلا به ، ثم أهل طاعته الذين تقبل شفاعتهم لا يشفعون إلا من ارتضى ، فلا يطلبون منه ما لا يحب أن يطلب منه ، بل الملائكة الذين هم ملائكته كما قال فيهم : ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ ولَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عَبَادٌ مُّكَرَّمُونَ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ . يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا﴾

/والصادر عنهم إما قول وإما عمل، فالقول لا يسبقونه به بل لا يقولون حتى يقول، ولا يشفعون إلا من ارتضى، وعليها أن تكون معه ومع رسليه هكذا، فلا نقول في الدين حتى يقول، ولا نقدم بين يدي الله ورسوله ولا نعبد إلا بما أمر، وأعلى من هذا إلا نعمل إلا بما أمر، فلا تكون أعمالنا إلا واجبة أو مستحبة، وإذا كان هكذا في مثل هذه الأسباب فكيف من توكل أو رجا أسباباً غير هذه من الكواكب أو غيرها، أو من أفعال الآدميين من الملوك والرؤساء والأصحاب والأصدقاء والماليك والآباء وغير ذلك؟!

وما ينبغي أن يعلم : ما قاله طائفة من العلماء، قالوا: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب: أن تكون أسباباً، نقص في العقل والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، وإنما التوكل والرجاء معنى يتالف من موجب التوحيد والعقل والشرع .

وببيان ذلك: أن الالتفات إلى السبب هو اعتماد القلب عليه ورجاؤه والاستناد إليه، وليس في المخلوقات ما يستحق هذا، لأنه ليس مستقلاً، ولا بد له من شركاء وأصدقاء، ومع هذا كله، فإن لم يسخره مسبب الأسباب لم يسخر، وهذا مما يبين أن الله رب كل شيء وملكيه، وأن السموات والأرض وما بينهما والأفلاك وماحوته لها خالق مدبر غيرها، وذلك أن كل ما يصدر عن فلك أو كوكب أو ملك أو غير ذلك، فإنك تجده ليس مستقلاً بآياته شيئاً من الحوادث، بل لا بد من مشارك ومعاون وهو مع ذلك له معارضات ومانعات .

ومن أعظم ذلك «الفلك الأطلس التاسع» الذي يظن كثير من المتفلسفه الإلهين والمتجمدين وغيرهم أن حركته هي السبب في حدوث الحوادث كلها، وإليها انتهى علمهم بأسباب الحوادث، ثم هم إما أن يجعلوه معلولاً لواجب الوجود بتوسيط عقل أو نفس أو بغير توسط ذلك، وإما أن ينكروا أن يكون معلولاً ويجعلونه واجب الوجود بنفسه، فقولهم هذا من أعظم الأقوال فساداً، وإن كانوا مع ذكائهم لا يهتدون لذلك، ولا يهتدى كثير من الناس للرد عليهم في ذلك .

وكل من نظر إلى السماء علم أن حركته ليست هي السبب في جميع الحركات العلوية، فإن كثيراً ما يقال: إنه بحركته المشرقية يتحرك كل ما فيه من الأفلاك من المشرق إلى المغرب، لكن مع هذا لكل فلك حركة أخرى تخصه تخالف هذه الحركة فلك الثوابت وفلك الشمس والقمر وغيرها من الخنس الجواري الكنس، وهذه الحركات المختلفة ليست عن تلك الحركة تخالفها ، ولا أفلاتها معلولة عن ذلك الفلك التاسع .

فلو قدر أن الحوادث تكون بحركة الكواكب، وما يحدث من الأشكال المختلفة بالتشليث والتربع والتسديس والقران وغير ذلك ، فمن المعلوم أن تلك/ الأشكال المختلفة ليست معلولة عن حركة التاسع، بل حركة التاسع جزء السبب، كما أن حركة كل ذلك جزء السبب، والشكل الفلكي حادث عن مجموع الحركتين، أو الحركات المختلفة، فإذا قدر أن التسعة اقترنـتـ فـلـهـ سـبـعـ حـرـكـاتـ بلـ أـكـثـرـ مـنـ ذـلـكـ عـنـهـمـ بـحـسـبـ الأـفـلـاكـ الأـخـرـ الزـوـاـئـدـ المستدلـ عـلـيـهـاـ بـالـحـرـكـاتـ الـمـخـلـفـةـ، كـالـأـفـلـاكـ الـبـدـرـيـةـ وـغـيـرـهـاـ مـاـ تـكـوـنـ بـهـ اـسـقـامـةـ الـكـواـكـبـ وـرـجـوـعـهـاـ، وـغـيـرـهـاـ مـنـ حـرـكـاتـهـ، إـذـاـ كـانـ كـذـلـكـ فـمـنـ جـعـلـ حـرـكـةـ التـاسـعـ هـيـ السـبـبـ فـيـ جـمـيـعـ الـحـوـادـثـ، كـانـ قـوـلـهـ مـخـالـفـاـ لـمـاـ هـوـ مـعـلـوـمـ عـنـدـ هـؤـلـاءـ الـفـلـاسـفـةـ وـالـمـنـجـمـيـنـ، وـعـنـدـ كـلـ عـاقـلـ، ثـمـ إـذـاـ قـدـرـ أـنـهـ سـبـبـ حـرـكـةـ جـمـيـعـ الـأـفـلـاكـ فـلـيـسـ مـسـتـقـلـةـ بـإـحـدـاـتـ شـيـءـ مـنـ السـحـبـ وـالـرـعـودـ وـالـبـرـوقـ وـالـأـمـطـارـ وـالـنـبـاتـ وـأـحـوـالـ الـحـيـوـانـ وـالـمـعـدـنـ؛ لـأـنـ حـرـكـاتـ هـذـهـ الـأـجـسـامـ لـيـسـ كـلـهـاـ عـنـ حـرـكـاتـ الـأـفـلـاكـ، بلـ فـيـهـاـ قـوـىـ وـأـسـبـابـ تـوـجـبـ لـهـاـ حـرـكـاتـ أـخـرـ، كـمـاـ فـيـ كـلـ فـلـكـ مـبـدـأـ حـرـكـةـ لـيـسـ عـنـ الـفـلـكـ الـأـخـرـ.

والـحـرـكـاتـ كـلـهـاـ : إـمـاـ «ـطـبـيـعـيـةـ»ـ وـإـمـاـ «ـإـرـادـيـةـ»ـ وـإـمـاـ «ـقـسـرـيـةـ»ـ، فالـقـسـرـيـةـ تـابـعـةـ لـلـقـاسـرـ، وـالـطـبـيـعـيـةـ هـيـ الـتـيـ لـاـ إـحـسـاـسـ لـلـمـتـحـرـكـ بـهـاـ كـحـرـكـةـ التـرـابـ إـلـىـ أـسـفـلـ، وـالـإـرـادـيـةـ هـيـ الـتـيـ لـلـمـتـحـرـكـ بـهـاـ حـسـ كـحـرـكـةـ الـحـيـوـانـ، فـمـاـ كـانـ مـنـ هـذـهـ مـتـحـرـكـاـ بـطـبـعـ فـيـهـ أـوـ إـرـادـةـ، فـمـبـدـأـ حـرـكـتـهـ مـنـهـ، وـمـاـ كـانـ مـقـسـوـرـاـ فـقـاسـرـهـ مـنـ الـمـخـلـوقـاتـ إـنـاـ يـقـسـرـهـ لـمـاـ فـيـهـ مـنـ الـاستـعـدـادـ لـقـبـولـ قـسـرـهـ، وـذـلـكـ مـعـنـىـ لـيـسـ /ـ مـنـ الـقـاسـرـ، فـحـرـكـاتـ الـأـفـلـاكـ إـذـاـ اـجـتـمـعـتـ لـيـسـ مـسـتـقـلـةـ بـتـحـرـيـكـ هـذـهـ الـأـجـسـامـ، وـإـنـ جـازـ أـنـ تـكـوـنـ جـزـءـاـ لـلـسـبـبـ، كـمـاـ نـشـهـدـ أـنـ الشـمـسـ جـزـءـ سـبـبـ فـيـ نـوـءـ بـعـضـ الـأـجـسـامـ وـرـطـوبـيـتـهـاـ وـبـيـسـهـاـ وـنـحـوـ ذـلـكـ، ثـمـ بـتـقـدـيرـ أـنـ تـكـوـنـ أـسـبـابـاـ فـلـهـاـ مـوـانـعـ وـمـعـارـضـاتـ؛ إـذـ مـاـ مـنـ سـبـبـ يـقـدـرـ إـلـاـ وـلـهـ مـانـعـ إـرـادـيـ أوـ طـبـيـعـيـ، أـوـ غـيـرـهـ ذـلـكـ كـالـدـعـاءـ وـالـصـدـقـةـ وـالـأـعـمـالـ الصـالـحـةـ، فـإـنـهـاـ مـنـ أـعـظـمـ الـأـسـبـابـ فـيـ دـفـعـ الـبـلـاءـ النـازـلـ مـنـ السـمـاءـ، وـلـهـذـاـ أـمـرـنـاـ بـذـلـكـ عـنـدـ الـكـسـوـفـ وـغـيـرـهـ مـنـ الـآـيـاتـ السـمـاـوـيـةـ الـتـيـ تـكـوـنـ سـبـبـاـ لـلـعـذـابـ، كـمـاـ قـالـ النـبـيـ ﷺـ: «ـإـنـ الشـمـسـ وـالـقـمـرـ لـاـ يـنـكـسـفـانـ لـمـوـتـ أـحـدـ وـلـاـ لـحـيـاتـهـ وـلـكـنـهـمـاـ آـيـتـانـ مـنـ آـيـاتـ اللـهـ يـخـوـفـ بـهـمـاـ عـبـادـهـ، إـذـاـ رـأـيـتـ ذـلـكـ فـاـفـزـعـوـاـ إـلـىـ الـصـلـاـةـ»ـ⁽¹⁾ـ، وـأـمـرـ ﷺـ عـنـدـ الـكـسـوـفـ، بـالـصـلـاـةـ وـالـذـكـرـ وـالـسـعـفـارـ وـالـصـدـقـةـ وـالـعـتـاقـةـ.

وـإـذـاـ عـرـفـ أـنـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ الـمـوـجـودـاتـ الـمـشـهـودـةـ، إـذـاـ نـظـرـتـ إـلـيـهـاـ -ـ وـاحـدـاـ وـاحـدـاـ -ـ مـنـ الـفـلـكـ التـاسـعـ وـغـيـرـهـ، وـجـدـتـهـ غـيـرـ مـسـتـقـلـ بـإـحـدـاـتـ شـيـءـ أـصـلـاـ، بلـ لـابـدـ لـلـحـوـادـثـ مـنـ أـسـبـابـ أـخـرـ، وـإـنـ كـانـ هـوـ جـزـءـ سـبـبـ، وـلـهـ مـعـارـضـاتـ أـخـرـ، عـلـمـ بـذـلـكـ أـنـهـ لـيـسـ فـيـ هـذـهـ

(1) البخاري في الكسوف (١٠٥٨) و مسلم في الكسوف (٩١٢ / ٢٤) .

الأمور ما يجوز أن يقال: هو المحدث للحوادث المشهودة، فضلاً عن أن يقال: هو المبدع للأجسام المتحركة حركة تخالف حركته، وتدفع موجتها، فإن الشيء لا يوجب ما يضاده ويخالفه، وإذا كان في الأجسام المتحركة، ما يخالف مقتضاه موجب الفلك التاسع ومقتضاه /ويضاده، امتنع أن يكون أحدهما علة الآخر، لأن المعلول لا يضاد علته، كما لا يجوز أن يكون فاعلاً لها، كما أن الشيء لا يكون ضداً لنفسه ولا فاعلاً لنفسه، فإن مضادته لنفسه توجب أن يكون وجوده تابعاً لوجوده، فيكون موجوداً معدوماً، وفعله لنفسه مع كون العلة متقدمة على المعلول يوجب أن تكون نفسه موجودة معدومة.

ومن المعلوم أن «الفلك التاسع» إذا لم تكن الحوادث والحركات التي عن قوى الأجسام منه ، وإنما منه حركة عرضية لها، فلَا تكون نفس الأجسام وقواها منه أولى وأحري ! ويعلم بذلك أن المحرك للأفلاك وغيرها من الأجسام المشهودة والمبدع لهذه الأجسام بسبب آخر رب غيرها ، هو الذي أبدعها على صورها المختلفة وحركها بالحركات المختلفة ، وهو المطلوب.

ثم هذه الكواكب إذا كانت جزءاً السبب من بعض الحوادث ، فإنما تكون جزءاً السبب في حال دون حال ، فإنها في حال ظهورها على وجه الأرض يظهر نورها وأثرها ، فإذا أفلت انقطع نورها وأثرها ، فلا تبقى حيئته شيئاً ولا جزءاً من السبب؛ ولهذا قال الخليل عليه السلام : «لا أَحَبُّ الْأَفَلِينَ» [الأنعام: ٧٦] فإنها في حال أفلولها قد انقطع أثرها عنا بالكلية ، فلم تبق شبهة يستند إليها المتعلق بها ، والرب الذي يدعى ويسأل ويرجى ويتوكّل عليه لابد أن يكون قيوماً يقيم العبد في جميع الأوقات والأحوال كما قال : «وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ» [الفرقان: ٥٨] ، وقال : «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ» [البقرة: ٢٥٥] ، آل عمران: ٢] ، وهذا وغيره من أنواع/النظر والاعتبار يوجب أن العبد لا يرجو إلا الله ولا يتوكّل إلا عليه .

وأما كونه لا يخاف إلا ذنبه ، فلما علم من أنه لا تصيبه مصيبة إلا بذنبه ، وهذا يعلم بآيات الآفاق والأنفس ، وبما أخبر في كتابه كما هو مبسط في غير هذا الموضع ، وبيننا سر ذلك بما لا يحتمله هذا الموضع .

وهذا تحقيق ما ثبت في الحديث الصحيح الإلهي حديث أبي ذر عن النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه عن ربه أنه قال : «ياعبادي ، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها ، فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»^(١) . فيبين أن كل ما يجده العبد من الخير فليحمد الله عليه ، فإن الله هو الذي أنعم به ، وإن ما يجده من الشر فلا يلومن فيه إلا نفسه .

(١) مسلم في البر والصلة (٢٥٧٧) / ٥٥ .

وفي الصحيح - أيضًا - عن النبي ﷺ أنه قال: « سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم أنت ربِّي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدي ووعدي ما استطعت، أعود بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك عليّ، وأبوء بذنبي فاغفر لي، إنه لا يغفر الذنب إلا أنت »^(١)، فقوله: « أبوء لك بنعمتك عليّ» اعتراف وإقرار بالنعمـة ، وقوله: « وأبوء بذنبي» إقرار بالذنب؛ ولهذا قال من السلف: إني أصبح بين نعمة وذنب فأريد أن أحدث بالنـعة شـكرًا وللـذنب استـغفارًا ، لكن الشـكر يكون بعد النـعة والتـوكـل والـرجـاء يكون قبل النـعة، كما قال الخلـيل: ﴿فَابتُغُوا عَنْهُ اللَّهَ / الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوهُ لَهُ﴾ [العنـكبوت: ١٧]، وفي خطـبة النبي ﷺ: « الحـمد للـله، نـستعينـه ونـستغـفـره، ونـعـوذـ بالـلهـ منـ شـرـورـ أـنـفـسـنـاـ وـمـنـ سـيـئـاتـ أـعـمـالـنـاـ»^(٢)، فـجـمـعـ بـيـنـ حـمـدـهـ وـالـاسـتـعـانـةـ بـهـ وـالـاسـتـغـفـارـ لـهـ، فـقـدـ تـبـيـنـ أـنـ الـالـتـفـاتـ إـلـىـ الـأـسـبـابـ شـرـكـ فـيـ التـوـحـيدـ، وـهـوـ ظـلـمـ وـجـهـلـ، وـهـذـهـ حـالـ مـنـ دـعـاـ غـيـرـ اللـهـ وـتـوـكـلـ عـلـيـهـ.

وأـمـاـ قـوـلـهـمـ: مـحـوـ الـأـسـبـابـ أـنـ تـكـوـنـ أـسـبـابـاـ: نـقـصـ فـيـ الـعـقـلـ ، فـهـوـ كـذـلـكـ وـهـوـ طـعـنـ فـيـ الشـرـعـ أـيـضـاـ، فـإـنـ كـثـيرـاـ مـنـ أـهـلـ الـكـلـامـ أـنـكـرـوـ الـأـسـبـابـ بـالـكـلـيـةـ وـجـعـلـوـاـ وـجـودـهـاـ كـعـدـمـهـاـ، كـمـاـ أـنـ أـوـلـئـكـ الـطـبـعـيـنـ جـعـلـوـهـاـ عـلـلاـ مـقـتـضـيـةـ، وـكـمـاـ أـنـ الـمـعـتـزـلـةـ فـرـقـواـ بـيـنـ أـفـعـالـ الـحـيـوـانـ وـغـيـرـهـاـ، وـالـأـقـوـالـ الـثـلـاثـةـ باـطـلـةـ؛ فـإـنـ اللـهـ يـقـوـلـ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرِسِّلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدِيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىْ إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا ثَقَالًا سُقْنَاهُ لَبَلَدَ مَيِّتٍ فَأَنْزَلَنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الْثَّمَرَاتِ﴾ [الـأـعـرـافـ: ٥٧]، وـقـالـ تـعـالـىـ: ﴿وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الـبـقـرةـ: ١٦٤]، وـقـالـ تـعـالـىـ: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مِنْ أَتَيْعَ رِضْوَانَهُ سُبُّ السَّلَامِ﴾ [الـمـائـدـةـ: ١٦]، وـقـالـ تـعـالـىـ: ﴿يُضْلِلُ بِهِ كـثـيرـاـ وـيـهـدـيـ بـهـ كـثـيرـاـ﴾ [الـبـقـرةـ: ٢٦]، وـأـمـثـالـ ذـلـكـ ، فـمـنـ قـالـ: يـفـعـلـ عـنـدـهـاـ لـاـ بـهـاـ ، فـقـدـ خـالـفـ لـفـظـ الـقـرـآنـ مـعـ أـنـ الـحـسـ وـالـعـقـلـ يـشـهـدـ أـنـهـ أـسـبـابـ، وـيـعـلـمـ الـفـرـقـ بـيـنـ الـجـبـهـ وـبـيـنـ الـعـيـنـ فـيـ اـخـتـصـاصـ أـحـدـهـمـ بـقـوـةـ لـيـسـتـ فـيـ الـآـخـرـ، وـبـيـنـ الـخـبـزـ وـالـحـصـىـ فـيـ أـنـ أـحـدـهـمـ يـحـصـلـ بـهـ الـغـذـاءـ دـوـنـ الـآـخـرـ.

وـأـمـاـ قـوـلـهـمـ: الـإـعـرـاضـ عـنـ الـأـسـبـابـ بـالـكـلـيـةـ قـدـحـ فـيـ الـشـرـعـ، بـلـ هـوـ أـيـضـاـ قـدـحـ فـيـ الـعـقـلـ، فـإـنـ أـفـعـالـ الـعـبـادـ مـنـ أـقـوـيـ الـأـسـبـابـ لـمـ نـيـطـ بـهـاـ، فـمـنـ جـعـلـ /ـ الـذـينـ آـمـنـواـ وـعـمـلـوـاـ الـصـالـحـاتـ كـالـمـفـسـدـيـنـ فـيـ الـأـرـضـ أـوـ يـجـعـلـ الـمـتـقـنـيـنـ كـالـفـجـارـ ، فـهـوـ مـنـ أـعـظـمـ الـنـاسـ جـهـلاـ وـأـشـدـهـمـ كـفـرـاـ، بـلـ مـاـ أـمـرـ اللـهـ بـهـ مـنـ الـعـبـادـاتـ وـالـدـعـوـاتـ وـالـعـلـمـوـنـ وـالـأـعـمـالـ مـنـ أـعـظـمـ الـأـسـبـابـ ، فـيـمـاـ نـيـطـ بـهـاـ مـنـ الـعـبـادـاتـ، وـكـذـلـكـ مـاـ نـهـيـ عـنـهـ مـنـ الـكـفـرـ وـالـفـسـقـ وـالـعـصـيـانـ

(١) البخاري في الدعوات (٢٣٢٣) وأبو داود في الأدب (٥٠٧٠) .

(٢) أبو داود في الصلاة (١٠٩٧) والترمذى في النكاح (١١٥٥) وقال: « حديث حسن » والنـسـائـيـ فيـ الجـمـعـةـ

٤، وأـمـحمدـ ١٤٠٤ـ ، ٣٩٢ـ ، ٣٠٢ـ /ـ ١ـ

هي من أعظم الأسباب لما علق بها من الشقاوات.

ومع هذا ، فقد قال خير الخلق: «إنه لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله» ، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله برحمته منه وفضل»^(١) ، ولما قال لهم : «ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من الجنة ، ومقعده من النار» قالوا: يا رسول الله ، أفلأ نتكل على الكتاب وندع العمل؟ قال: «لا ، اعملوا فكل ميسر لما خلق له ، أما من كان من أهل السعادة فسيسر لعمل أهل السعادة ، وأما من كان من أهل الشقاوة فسيسر لعمل أهل الشقاوة»^(٢) .

وكذلك الدعاء والتوكيل من أعظم الأسباب لما جعله الله سبباً له ، فمن قال: ما قدر لي فهو يحصل لي دعوت أو لم أدع ، وتوكلت أو لم أتوكل ، فهو بمنزلة من يقول: ما قسم لي من السعادة والشقاوة فهو يحصل لي آمنت أو لم آؤمن ، وأطعت أم عصيت ، ومعلوم أن هذا ضلال وكفر ، وإن كان الأول ليس مثل هذا في الضلال ، إذ ليس تعليق المقصود بالدعاء والتوكيل تعليق سعادة الآخرة بالإيمان ، لكن لا ريب أن ما جعل الله الدعاء سبباً له ، فهو بمنزلة ما جعل العمل / الصالح سبباً له ، وهو قادر على أن يفعله - سبحانه - بدون هذا السبب ، وقد يفعله بسبب آخر .

٨/١٧٧

وكذلك من ترك الأسباب المشروعة المأمور بها أمر إيجاب أو استحباب من جلب المนาفع أو دفع المضار قادح في الشرع خارج عن العقل ، ومن هنا غلطوا في ترك الأسباب المأمور بها ، وظنوا أن هذا من تمام التوكيل ، والتوكيل مقرن بالعبادة في قوله: «فَاعبده وتوكلْ عَلَيْهِ» [هود: ١٢٣] ، والعبادة فعل المأمور ، فمن ترك العبادة المأمور بها وتوكل ، لم يكن أحسن حالاً من عبده ولم يتوكل عليه ، بل كلاهما عاص لله تاركاً لبعض ما أمر به .

والتوكل يتناول التوكيل عليه ليعينه على فعل ما أمر ، والتوكيل علىه ليعطيه ما لا يقدر العبد عليه ، فالاستعانة تكون على الأفعال ، وأما التوكيل فاعم من ذلك ويكون التوكيل علىه لجلب المنفعة ودفع المضرة ، قال تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسِبَنَا اللَّهُ سَيُؤْتِنَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغُونَ» [التوبه: ٥٩] ، وقال تعالى: «الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَأَخْشُوهُمْ فَزَادُهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسِبَنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ» [آل عمران: ١٧٣] .

فمن لم يفعل ما أمر به ، لم يكن مستعيناً بالله على ذلك ، فيكون قد ترك العبادة

(١) البخاري في الرقاق (٦٤٦٣) ومسلم في المناقين (٢٨١٦ / ٧١) .

(٢) البخاري في الجنائز (١٣٦٢) ومسلم في القدر (٢٦٤٧ / ٦) .

والاستعانة عليها بترك التوكل في هذا الموضع أيضاً ، وأخر يتوكلا بلا فعل مأمور وهذا هو العجز المذموم ، كما في سنن أبي داود: أن رجلين اختصما/ إلى النبي ﷺ فحكم على أحدهما فقال المضي عليه: حسبي الله ونعم الوكيل ، فقال النبي ﷺ : « إن الله يلوم على العجز ، ولكن عليك بالكيس ، فإن غلبك أمر فقل: حسبي الله ونعم الوكيل»^(١) ، وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفي كل خير ، احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجزن ، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا ، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان»^(٢) .

فإن الإنسان ليس مأموراً أن ينظر إلى القدر عندما يؤمر به من الأفعال ، ولكن عندما يجري عليه من المصائب التي لا حيلة له في دفعها ، فما أصابك بفعل الآدميين أو بغير فعلهم ، اصبر عليه وارض وسلم ، قال تعالى: «مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيَّةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ» [التغابن: ١١] . قال بعض السلف - إما ابن مسعود وإما علقة - : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى وسلم.

ولهذا قال آدم لموسى: «أتلومني على أمر قدره الله عليّ قبل أن أخلق بأربعين سنة فحاج آدم موسى»^(٣) ، لأن موسى قال له : لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فلامه على المصيبة التي حصلت بسبب فعله ، لا لأجل كونها ذنباً ، ولهذا احتاج عليه آدم بالقدر ، وأما كونه لأجل الذنب كما يظنه طوائف من الناس ، فليس مراداً بالحديث ؛ لأن آدم عليه السلام كان قد تاب من الذنب ،/ والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، ولا يجوز لوم التائب باتفاق الناس .

وأيضاً ، فإن آدم احتاج بالقدر ، وليس لأحد أن يحتاج بالقدر على الذنب باتفاق المسلمين ، وسائل أهل الملل ، وسائل العقلاة ، فإن هذا لو كان مقبولاً ، لأمكن كل أحد أن يفعل ما يخطر له من قتل النفوس وأخذ الأموال وسائل أنواع الفساد في الأرض ويحتاج بالقدر ، ونفس المحتاج بالقدر إذا اعترى عليه واحتاج المعتدي بالقدر لم يقبل منه بل يتناقض ، وتناقض القول يدل على فساده ، فالاحتجاج بالقدر معلوم الفساد في بداية العقول .

ومن ظن أن الإيمان بالقدر ، أن الله خالق أفعال العباد كما يظنه المباحثة المشركية ،

(١) أبو داود في الأقضية (٣٦٢٧) ، وأحمد /٦ ، ٢٥ ، كلاماً عن عوف بن مالك ، وضعفه الألباني .

(٢) مسلم في القدر (٢٦٦٤) / ٣٤ .

(٣) البخاري في القدر (٦٦١٤) ومسلم في القدر (٢٦٥٢ / ١٣ - ١٥) .

الذين يقررون بالقدر دون الأمر، والقدرة المجروسية الذين يقررون بالأمر دون القدر، أو ظن أن التكليف مع ذلك غير معقول، ولكن الشارع أطيع فيه لحضر المشيئة الإلهية، وأن الله يفعل، وجعل ذلك حجة له في الأفعال لم يتضمن أسباباً مناسبة للأمر والنهي، بل أنكر ما اشتغلت عليه الشريعة من المصالح والمحاسن والمقاصد التي للعباد في المعاش والمعاد، وجعل ذلك الشرع مجرد إضافة من غير أن يكون من العلة والمعلول مناسبة وملائمة، وأنكر أن تكون الأفعال على وجوه لأجلها كانت حسنة مأمورةً بها، وكانت سيئة منهاً عنها احتجاجاً على ذلك بالقدر، وأنه مع كون الرب هو الخالق يمتنع هذا كله / فهو مخطئ ضال يعلم فساد قوله بالضرورة، وبما اتفق عليه العقلاً مع دلالة الكتاب والسنة والإجماع على فساد قوله.

٨/١٨.

فإن عامة بني آدم يؤمدون بالقدر، ويقولون: إنه لابد من عقوبة المعتدين حتى المجانين والبهائم، يؤذبون لكتف عدوائهم، وإن كانت أفعالهم مقدرة، ويعفو كمل الأدميين عن عدوائهم، وإن كانت أفعالهم مقدرة فالعبد عليه أن يصبر، وينبغي له أن يرضي بما قدر من المصائب، ويستغفر من الذنوب والمعائب ولا يحتاج لها بالقدر، ويشكّر ما قدر الله له من النعم والموهّب، فيجمع بين الشكر والصبر والاستغفار والإيمان بالقدر والشرع، والله أعلم.

٨/١٨١ / ما تقول السادة أئمة المسلمين أئمة الدين - رضي الله عنهم
أجمعين - في قوله تعالى: «إِنَّمَا قَرُونَا (١) لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» [النحل: ٤٠]، فإن كان المخاطب موجوداً، فتحصيل المحاصل محال، وإن كان معدوماً فكيف يتصور خطاب المعدوم؟ وقوله تعالى: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا يَعْدِلُونَ» [الذاريات: ٥٦]، فإن كانت اللام للصيرونة في عاقبة الأمر فما صار ذلك، وإن كانت اللام للغرض لزم ألا يتختلف أحد من المخلوقين عن عبادته، وليس كذلك، فكيف التخلص من هذا المضيق؟

وفيما ورد من الأخبار والآيات بالرضا بقضاء الله تعالى، وفي قوله ﷺ: «جف القلم بما هو كائن» (٢)، وفي معنى قوله تعالى: «اَدْعُونِي اسْتَجِبْ لَكُمْ» [غافر: ٦٠]، فإن كان الدعاء أيضاً بما هو كائن، فما فائدة الأمر به ولا بد من وقوعه؟ .

فأجاب شيخ الإسلام، أبو العباس أحمد بن تيمية - رحمه الله :
الحمد لله رب العالمين.

٨/١٨٢ / أما المسألة الأولى فهي مبنية على أصلين:
أحدهما : الفرق بين خطاب التكوين الذي لا يطلب به سبحانه فعلاً من المخاطب، بل هو الذي يكون المخاطب به ويخلقه بدون فعل من المخاطب أو قدرة أو إرادة أو وجود له، وبين خطاب التكليف الذي يطلب به من المأمور فعلاً أو ترکاً يفعله بقدرة وإرادة - وإن كان ذلك جميعه بحول الله وقوته ؛ إذ لا حول ولا قوة إلا بالله - وهذا الخطاب قد تنازع فيه الناس، هل يصح أن يخاطب به المعدوم بشرط وجوده أم لا يصح أن يخاطب به إلا بعد وجوده؟ ولا نزاع بينهم أنه لا يتعلق به حكم الخطاب إلا بعد وجوده.

وكذلك تنازعوا في الأول، هل هو خطاب حقيقي؟ أم هو عبارة عن الاقتدار وسرعة التكوين بالقدرة؟ والأول هو المشهور عند المتبسين إلى السنة.

(١) في المطبوعة: «أمرنا»، والصواب ما أثبتنا.

(٢) أحمد ٢٧/١، والطبراني في الكبير ١٢٣/١١ (١١٤٣)، كلاماً عن ابن عباس وقال أحمـد شـاـكـر (٢٨٠٤) : «حـدـيـثـ رـوـاهـ أـحـمـدـ عـنـ شـيـخـهـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ يـزـيدـ الـقـرـيـ بـلـاثـةـ أـسـانـيدـ أـحـدـهـ صـحـيـحـ، وـالـآـخـرـانـ مـنـقـطـعـانـ . . .».

والأصل الثاني: أن المعدوم في حال عدمه، هل هو شيء أم لا؟ فإنه قد ذهب طوائف من متكلمة المعتزلة والشيعة إلى أنه شيء في الخارج، ذات وعين، وزعموا أن الماهيات مجعلة ولا مخلوقة، وأن وجودها زائد على حقيقتها، وكذلك ذهب إلى هذا طوائف من المتكلفة والاتحادية وغيرهم من الملاحدة.

والذي عليه جماهير الناس، وهو قول متكلمة أهل الإثبات والمتسبين إلى السنة والجماعة، أنه في الخارج عن الذهن قبل وجوده ليس بشيء أصلاً ولا ذات ولا عين، وأنه ليس في الخارج شيئاً: أحدهما حقيقته، والآخر وجوده الرائد على حقيقته، فإن الله أبدع الذوات التي هي الماهيات، فكل ما سواه سبحانه فهو مخلوق ومجعل ومبعد ومبدع له - سبحانه وتعالى - لكن في هؤلاء من يقول: المعدوم ليس بشيء أصلاً، وإنما سمي شيئاً باعتبار ثبوته في العلم فكان مجازاً.

ومنهم من يقول: لا ريب أن له ثواباً في العلم، ووجوداً فيه، فهو باعتبار هذا الثبوت والوجود هو شيء ذات، وهؤلاء لا يفرقون بين الوجود والثبوت، كما فرق من قال: المعدوم شيء، ولا يفرقون في كون المعدوم ليس بشيء بين الممكن والممتنع، كما فرق أولئك؛ إذ قد اتفقوا على أن الممتنع ليس بشيء، وإنما التزاع في الممكن.

وعدة من جعله شيئاً إنما هو لأنه ثابت في العلم، وباعتبار ذلك صح أن يخص بالقصد والخلق والخبر عنه والأمر به والنهي عنه، وغير ذلك قالوا: وهذه التخصصات تمنع أن تتعلق بالعدم المحسوس، فإن خص الفرق بين الوجود الذي هو الثبوت العيني وبين الوجود الذي هو الثبوت العلمي زالت الشبهة في هذا الباب.

وقوله تعالى: «إِنَّمَا قَوْلُنَا (١) لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ تَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» [النحل: ٤٠]. ذلك شيء هو معلوم قبل إبداعه وقبل توجيه هذا الخطاب إليه، وبذلك كان مقدراً مقتضياً، فإن الله - سبحانه وتعالى - يقول ويكتب مما يعلمه ما شاء، كما قال النبي ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو: «إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة»^(٢)، وفي صحيح البخاري عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ أنه قال: «كان الله ولم يكن شيء معه وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض»^(٣)، وفي سنن أبي داود وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، فقال: ما أكتب؟ قال: ما هو

(١) في الطبوعة: «أمرنا»، والصواب ما أثبتنا.

(٢) مسلم في القدر (٢٦٥٣ / ١٦) والترمذى في القدر (٢١٥٦).

(٣) البخارى في بدء الخلق (٣١٩١).

٨/١٨٣

٨/١٨٤

كائن إلى يوم القيمة»⁽¹⁾.

إلى أمثال ذلك من النصوص التي تبين أن المخلوق قبل أن يخلق كان معلوماً مخبراً عنه مكتوباً، فهو شيء باعتبار وجوده العلمي الكلامي الكتابي، وإن كانت حقيقته التي هي وجوده العيني ليس ثابتاً في الخارج ، بل هو عدم محض ، ونفي صرف ، وهذه المراتب الأربع المشهورة للموجودات ، وقد ذكرها الله - سبحانه وتعالى - في أول سورة أزلها على نبيه في قوله: «أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ . الَّذِي عَلِمَ بِالْقَلْمَنْ . عَلِمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ» [العلق: ١-٥]، وقد بسطنا الكلام في ذلك في غير هذا الموضوع.

٨/١٨٥ وإذا كان كذلك كان الخطاب موجهاً إلى من توجهت إليه الإرادة وتعلقت / به القدرة وخلق وكون ، كما قال: «إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ تَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» [النحل: ٤٠] ، فالذى يقال له : كن هو الذي يراد ، وهو حين يراد قبل أن يخلق له ثبوت وتميز في العلم والتقدير ، ولو لا ذلك لما تميز المراد المخلوق من غيره ، وبهذا يحصل الجواب عن التقسيم .
فإن قول السائل : إن كان المخاطب موجوداً ، فتحصيل الحاصل محال .

يقال له : هذا إذا كان موجوداً في الخارج وجوده الذي هو وجوده ، ولا ريب أن المعدوم ليس موجوداً ، ولا هو في نفسه ثابت ، وأما ما علم وأ يريد و كان شيئاً في العلم والإرادة والتقدير ، فليس وجوده في الخارج محالاً ، بل جميع المخلوقات لا توجد إلا بعد وجودها في العلم والإرادة .

وقول السائل : إن كان معدوماً فكيف يتصور خطاب المعدوم؟!

يقال له : أما إذا قصد أن يخاطب المعدوم في الخطاب بخطاب يفهمه ويتمثله فهذا محال؛ إذ من شرط المخاطب أن يمكن من الفهم والفعل ، والمعدوم لا يتصور أن يفهم ويفعل فيمتنع خطاب التكليف له حال عدمه ، بمعنى أنه يطلب منه حين عدمه أن يفهم ويفعل ، وكذلك أيضاً يمتنع أن يخاطب المعدوم في الخارج خطاب تكوين ، بمعنى أن يعتقد أنه شيء ثابت في الخارج ، وأنه يخاطب بأن يكون .

٨/١٨٦ / وأما الشيء المعلوم المذكور المكتوب إذا كان توجيه خطاب التكوين إليه مثل توجيه الإرادة إليه ، فليس ذلك محالاً ، بل هو أمر ممكن ، بل مثل ذلك يجده الإنسان في نفسه فيقدر أمراً في نفسه يريد أن يفعله ويوجه إرادته وطلبه إلى ذلك المراد المطلوب الذي قدره في نفسه ، ويكون حصول المراد المطلوب بحسب قدرته ، فإن كان قادرًا على حصوله ،

(١) أبو داود في السنة (٤٧٠٠) والترمذى في القدر (٢١٥٥) وقال : «غريب» .

حصل مع الإرادة والطلب الجازم، وإن كان عاجزاً لم يحصل، وقد يقول الإنسان : ليكن
كذا ونحو ذلك من صيغ الطلب، فيكون المطلوب بحسب قدرته عليه، والله - سبحانه -
على كل شيء قادر، وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فإنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له
كن فيكون.

فصل

وأما المسألة الثانية فقول السائل : قوله تعالى : «**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ**»
[الذاريات: ٥٦] إن كانت هذه اللام للصيروة في عاقبة الأمر فما صار ذلك؟ وإن كانت
اللام للغرض لزم ألا يختلف أحد من المخلوقين عن عبادته؟ وليس الأمر كذلك فما
التخلص من هذا المضيق؟!

فيقال : هذه اللام ليست هي اللام التي يسمى بها النهاة لام العاقبة والصيروة ولم يقل
ذلك أحد هنا ، كما ذكره السائل من أن ذلك لم يصر إلا / على قول من يفسر «**يَعْبُدُونَ**»
يعنى يعرفون ، يعنى المعرفة التي أمر بها المؤمن والكافر؛ لكن هذا قول ضعيف ، وإنما زعم
بعض الناس ذلك في قوله : «**وَلِذَلِكَ خَلَقْهُمْ**» [هود: ١١٩] التي في آخر سورة هود ، فإن
بعض القدريّة زعم أن تلك اللام لام العاقبة والصيروة ، أي صارت عاقبتهم إلى الرحمة ،
وإلى الاختلاف ، وإن لم يقصد ذلك الخالق ، وجعلوا ذلك كقوله : «**فَالْتَّقْطُهُ آلُ فِرْعَوْنَ**
لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا» [القصص: ٨] ، وقول الشاعر :

لدوا للموت وابنوا للخراب

وهذا - أيضاً - ضعيف هنا ؛ لأن لام العقبة إنما تجيء في حق من لا يكون عالماً
بعواقب الأمور ومصايرها ، فيفعل الفعل الذي له عاقبة لا يعلمها كآل فرعون ، فأما من
يكون عالماً بعواقب الأفعال ومصايرها ، فلا يتصور منه أن يفعل فعلاً له عاقبة لا يعلم
عاقبته ، وإذا علم أن فعله له عاقبة فلا يقصد بفعله ما يعلم أنه لا يكون ، فإن ذلك تمنٌ
وليس بإرادة.

وأما اللام فهي اللام المعروفة ، وهي لام التعليل ، التي إذا حذفت انتصب
المصدر المجرور بها على المفعول له ، وتسمى العلة الغائية ، وهي متقدمة في العلم
والإرادة ، متأخرة في الوجود والحصول ، وهذه العلة هي المراد المطلوب المقصود من
الفعل ، لكن ينبغي أن يعرف أن الإرادة في كتاب الله على نوعين :

٨/١٨٨ / أحدهما : الإرادة الكونية ، وهي الإرادة المستلزمة لوقوع المراد ، التي يقال فيها : ما شاء الله كان وما لم يشاً لم يكن ، وهذه الإرادة في مثل قوله : «فَمَنْ يَرِدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيْهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يَرِدُ أَنْ يُضْلَلُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا» [الأنعام : ١٢٥] ، قوله : «وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِيْ إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيْكُمْ» [هود : ٣٤] ، وقال تعالى : «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا افْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعُلُ مَا يُرِيدُ» [البقرة : ٢٥٣] ، وقال تعالى : «وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» [الكهف : ٣٩] ، وأمثال ذلك . وهذه الإرادة هي مدلول اللام في قوله : «وَلَا يَرِزَّ الْوَنْ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحْمَ رَبِّكَ وَلَذِكَ خَلَقُهُمْ» [هود : ١١٨] ، [١١٩] ، قال السلف ، خلق فريقياً للاختلاف ، وفريقياً للرحمة ، ولما كانت الرحمة هنا الإرادة ، وهناك كونية ؛ وقع المراد بها ، فقوم اختلفوا ، وقوم رحموا .

وأما النوع الثاني : فهو الإرادة الدينية الشرعية ، وهي محبة المراد ورضاه ومحبة أهله والرضا عنهم وجزاهم بالحسنى ، كما قال تعالى : «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» [البقرة : ١٨٥] ، قوله تعالى : «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكُنْ يُرِيدُ لِيُظْهِرَكُمْ وَلَيَتَمَّ نَعْمَمَهُ عَلَيْكُمْ» [المائدة : ٦] ، قوله : «يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيْكُمْ سُنُنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَبَعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيَالًا عَظِيمًا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخْفِفَ عَنْكُمْ وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا» [النساء : ٢٦-٢٨] ، فهذه الإرادة لا تستلزم وقوع المراد إلا أن يتعلّق به النوع الأول من الإرادة ؛ ولهذا كانت الأقسام أربعة :

٨/١٨٩ / أحدها : ما تعلقت به الإرادتان ، وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة ، فإن الله أراده إرادة دين وشرع ؛ فأمر به وأحبه ورضيه ، وأراده إرادة كون فوقع ، ولو لا ذلك لما كان .

والثاني : ما تعلقت به الإرادة الدينية فقط ، وهو ما أمر الله به من الأعمال الصالحة فعصى ذلك الأمر الكفار والمجار ، فتلك كلها إرادة دين وهو يحبها ويرضها لو وقعت ولو لم تقع .

والثالث : ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط ، وهو ما قدره وشاءه من الحوادث التي لم يأمر بها : كالمباحات والمعاصي فإنه لم يأمر بها ولم يرضها ولم يحبها ؛ إذ هو لا يأمر بالفحشاء ولا يرضى لعباده الكفر ، ولو لا مشيئته وقدرته وخلقته لها لما كانت ولما وجدت فإنه ما شاء الله كان وما لم يشاً لم يكن .

والرابع: مالتم تتعلق به هذه الإرادة ولا هذه، فهذا ما لم يكن من أنواع المباحثات والمعاصي، وإذا كان كذلك، فمقتضى اللام في قوله: «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ» [الذاريات: ٥٦]، هذه الإرادة الدينية الشرعية، وهذه قد يقع مرادها وقد لا يقع، والمعنى أن الغاية التي يحب لهم ويرضى لهم والتي أمروا بفعلها هي العبادة، فهو العمل الذي خلق العباد له، أي هو الذي يحصل كمالهم وصلاحهم الذي به يكونون مرضيin محبوبين، فمن لم تحصل منه هذه الغاية ؟ كان عادماً لما يحب ويرضى ويراد له الإرادة الدينية التي فيها سعادته ونجاته، عادماً / لكماله وصلاحه العدم المستلزم فساده وعذابه، ٨/١٩. وقول من قال: العبادة هي العزيمة أو الفطرية، فقولان ضعيفان فاسدان يظهر فسادهما من وجوه متعددة.

فصل

وأما المسألة الثالثة، فقوله: فيما ورد من الأخبار والآيات في الرضا بقضاء الله، فإن كانت المعاصي بغير قضاء الله فهو محال وقدح في التوحيد، وإن كانت بقضاء الله - تعالى - فكراهتها وبغضها كراهة وبغض لقضاء الله تعالى .

فيقال : ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله آية، ولا حديث يأمر العباد أن يرضوا بكل مقتضى مقدر من أفعال العباد حسنها وسبيئها؛ فهذا أصل يجب أن يعني به، ولكن على الناس أن يرضوا بما أمر الله به، فليس لأحد أن يسطخ ما أمر الله به، قال تعالى: «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مَمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» [النساء: ٦٥]، وقال تعالى: «ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ أَتَبْعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطْ أَعْمَالَهُمْ» [محمد: ٢٨]، وقال : «وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضَوْا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسَبْنَا اللَّهُ سَيِّرْتَنَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغُبُونَ» [التوبه: ٥٩]، وذكر الرسول هنا ٨/١٩١ يبين أن الإيتاء هو الإيتاء الديني الشرعي، لا الكوني القدري، وقال عليه السلام في / الحديث الصحيح : « ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربياً، وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبياً»^(١).

وبيني للإنسان أن يرضى مما يقدر الله عليه من المصائب التي ليست ذنبًا مثل أن يبتليه بفقر أو مرض أو ذلة وأذى الخلق له، فإن الصبر على المصائب واجب، وأما الرضا بها فهو مشروع، لكن هل هو واجب أو مستحب؟ على قولين لأصحاب أحمد وغيرهم، أصحابهما أنه مستحب ليس بواجب.

(١) مسلم في الإيمان (٣٤ / ٥٦).

ومن المعلوم أن أوثق عری الإيمان الحب في الله والبغض في الله، وقد أمرنا الله أن نأمر بالمعروف وننحره ونرضاه ونحب أهله، وننهي عن المنكر ونبغضه ونسخطه ونبغض أهله ونخاذههم بآيدينا وألسنتنا وقلوبنا، فكيف نتوهم أنه ليس في المخلوقات ما نبغضه ونكرهه؟! وقد قال تعالى لما ذكر ما ذكر من النهيات : «**كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا**» [الإسراء: ٣٨]، فإذا كان الله يكرهها وهو المقدر لها، فكيف لا يكرهها من أمر الله أن يكرهها ويبغضها، وهو القائل : «**وَكَرَهَ إِلَيْكُمُ الْكُفُرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعُصِيَانُ أُولَئِكَ هُمُ الرَّأْشُدُونَ**» [الحجرات: ٧]؟ وقال تعالى : «**ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ أَتَبْعَوْا مَا أَسْخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطْتُ أَعْمَالَهُمْ**» [محمد: ٢٨]، وقد قال تعالى : «**فَلَمَّا آسَفُونَا اتَّقَمْنَا مِنْهُمْ**» [الزخرف: ٥٥]، وقال تعالى : «**وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ**» [الفتح: ٦]، وقال تعالى : «**يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعْهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقُولِ**» [النساء: ١٠٨]، فأخبر أن من القول الواقع ما لا يرضاه .

٨/١٩٢ / وقال تعالى : «**وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَخْلِفُنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ**» [النور: ٥٥]، وقال : «**وَرَضِيَتْ لَكُمُ الْإِسْلَامُ دِيَنًا**» [المائدة: ٣]، وقال : «**وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضُهُ لَكُمْ**» [الزمر: ٧]، فيين أنه يرضى الدين الذي أمر به، فلو كان يرضى كل شيء لما كان له خصيصة، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : «لا أحد أغير من الله أن يزني عبده أو تزني أمته»^(١)، وقال : «إن الله يغار والمؤمن يغار، وغيره الله أن يأتي العبد ما حرم عليه»^(٢)، ولا بد في الغيرة من كراهة ما يغار منه ويبغضه وهذا باب واسع .

فصل

وأما المسألة الرابعة ، فقوله : «إذا جف القلم بما هو كائن»^(٣) ، مما معنى قوله : «**إِذْ أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ**» [غافر: ٦٠] ، وإن كان الدعاء - أيضاً - مما هو كائن فما فائدة الأمر به ولا بد من وقوعه؟

فيقال : الدعاء في اقتضائه الإجابة كسائر الأعمال الصالحة في اقتضائتها الإثابة ، وكسائر الأسباب في اقتضائتها المسببات ، ومن قال : إن الدعاء علامة ودلالة محضة على حصول المطلوب المسؤول ليس بسبب ، أو هو عبادة محضة لا أثر له في حصول المطلوب وجوداً ولا

(١) البخاري في الكسوف (١٠٤٤) ومسلم في الكسوف (٩٠١) .

(٢) مسلم في التوبة (٢٧٦١) / ٣٦ .

عدمًا ، بل ما يحصل بالدعاء يحصل / بدونه ، فهـما قولـان ضـعيفـان ، فـإنـ اللهـ عـلـىـ الإـجـابـةـ بهـ تـعـلـيقـ المـسـبـ بالـسـبـ كـقولـهـ : «وـقـالـ رـبـكـمـ اـدـعـونـيـ أـسـتـجـبـ لـكـمـ» [غـافـرـ: ٦٠] ، وـفيـ الصـحـيـحـيـنـ عـنـ النـبـيـ وـسـلـيـلـهـ أـنـهـ قـالـ : «مـاـ مـنـ مـسـلـمـ يـدـعـوـ اللـهـ بـدـعـوـةـ لـيـسـ فـيـهـ إـثـمـ وـلـاـ قـطـيـعـةـ رـحـمـ إـلـاـ أـعـطـاهـ بـهـ إـحـدـىـ خـصـالـ ثـلـاثـ : إـمـاـ أـنـ يـعـجـلـ لـهـ دـعـوـتـهـ ، إـمـاـ أـنـ يـدـخـرـ لـهـ مـنـ الـخـيـرـ مـثـلـهـ ، وـإـمـاـ أـنـ يـصـرـفـ عـنـهـ مـنـ الشـرـ مـثـلـهـ» قـالـواـ : يـارـسـوـلـ اللـهـ ! إـذـاـ نـكـرـ قـالـ : «الـلـهـ أـكـثـرـ»^(١) ، فـعـلـقـ الـعـطـاـيـاـ بـالـدـعـاءـ تـعـلـيقـ الـوـعـدـ وـالـجـزـاءـ بـالـعـمـلـ الـمـأـمـورـ بـهـ ، وـقـالـ عـمـرـ بـنـ الـخـطـابـ : إـنـيـ لـاـ أـحـمـلـ هـمـ الـإـجـابـةـ ، وـإـنـاـ أـحـمـلـ هـمـ الـدـعـاءـ ، فـإـذـاـ أـلـهـمـ الـدـعـاءـ فـإـنـ الـإـجـابـةـ مـعـهـ ، وـأـمـثـالـ ذـلـكـ كـثـيرـ.

وـأـيـضـاـ ، فـالـوـاقـعـ الـمـشـهـودـ يـدـلـ عـلـىـ ذـلـكـ وـبـيـنـهـ ، كـمـاـ يـدـلـ عـلـىـ ذـلـكـ مـثـلـهـ فـيـ سـائـرـ الـأـسـبـابـ ، وـقـدـ أـخـبـرـ - سـبـحـانـهـ - مـنـ ذـلـكـ مـاـ أـخـبـرـ بـهـ فـيـ مـثـلـ قـولـهـ : «وـلـقـدـ نـادـانـاـ نـوـحـ فـلـنـعـمـ الـمـحـيـيـوـنـ» [الـصـافـاتـ: ٧٥] ، وـقـولـهـ تـعـالـىـ : «وـذـاـ الـتـوـنـ إـذـ ذـهـبـ مـعـاصـيـاـ فـظـنـ أـنـ لـنـ تـقـدـرـ عـلـيـهـ فـنـادـيـ فـيـ الـظـلـمـاتـ أـنـ لـأـ إـلـهـ إـلـاـ أـنـ سـبـحـانـكـ إـنـيـ كـنـتـ مـنـ الـظـالـمـيـنـ» فـاـسـتـجـبـنـاـ لـهـ وـنـجـيـنـاـ مـنـ الـقـمـ وـكـذـلـكـ نـسـجـيـ الـمـؤـمـيـنـ» [الـأـنـبـيـاءـ: ٨٧] ، [الـأـنـبـيـاءـ: ٨٨] وـقـولـهـ : «أـمـنـ يـجـبـ الـمـضـطـرـ إـذـ دـعـاهـ وـيـكـشـفـ السـوـءـ وـيـجـعـلـكـمـ خـلـفـاءـ الـأـرـضـ» [الـنـمـلـ: ٦٢] ، وـقـولـهـ تـعـالـىـ عـنـ زـكـرـيـاـ : «رـبـ لـاـ تـدـرـنـيـ فـرـدـاـ وـأـنـتـ خـيـرـ الـوـارـثـيـنـ» . فـاـسـتـجـبـنـاـ لـهـ وـوـهـبـنـاـ لـهـ يـحـيـيـ وـأـصـلـحـنـاـ لـهـ زـوـجـهـ» [الـأـنـبـيـاءـ: ٨٩] ، [الـأـنـبـيـاءـ: ٩٠] ، وـقـالـ تـعـالـىـ : «فـإـذـاـ رـكـبـوـاـ فـيـ الـفـلـكـ دـعـواـ اللـهـ مـخـلـصـيـنـ لـهـ الـدـيـنـ فـلـمـاـ نـجـاـهـمـ إـلـىـ الـبـرـ إـذـاـ هـمـ يـشـرـكـوـنـ» [الـعـنـكـبـوتـ: ٦٥] ، وـقـالـ تـعـالـىـ : «وـمـنـ آـيـاتـهـ الـجـوـارـ فـيـ الـبـحـرـ كـالـأـعـلـامـ . إـنـ يـشـأـ يـسـكـنـ الـرـيـحـ فـيـظـلـلـنـ رـوـأـكـدـ عـلـىـ ظـهـرـهـ إـنـ فـيـ ذـلـكـ / آـيـاتـ لـكـلـ صـبـارـ شـكـورـ . أـوـ يـوـبـقـهـنـ بـمـاـ كـسـبـواـ وـيـغـفـ عـنـ كـثـيرـ . وـيـعـلـمـ الـذـيـنـ يـجـادـلـوـنـ فـيـ آـيـاتـنـاـ مـاـ لـهـمـ مـنـ مـحـيـصـ» [الـشـورـىـ: ٣٥-٣٢] .

فـأـخـبـرـ أـنـ شـاءـ أـوـبـقـهـنـ ؛ فـاجـتـمـعـ أـخـذـهـمـ بـذـنـبـهـمـ وـعـفـوـهـ عـنـ كـثـيرـ مـنـهـ مـعـ عـلـمـ الـمـجـادـلـيـنـ فـيـ آـيـاتـهـ أـنـهـ مـاـ لـهـمـ مـنـ مـحـيـصـ ؛ لـأـنـهـ فـيـ مـثـلـ هـذـاـ الـحـالـ يـعـلـمـ الـمـورـدـ لـلـشـيـهـاتـ فـيـ الدـلـائـلـ الدـالـةـ عـلـىـ رـبـوـيـةـ الـرـبـ وـقـدـرـتـهـ وـمـشـيـتـهـ وـرـحـمـتـهـ أـنـهـ لـاـ مـخـلـصـ لـهـ مـاـ وـقـعـ فـيـهـ ، كـقـولـهـ فـيـ الـآـيـةـ الـأـخـرـىـ : «وـهـمـ يـجـادـلـوـنـ فـيـ الـلـهـ وـهـوـ شـدـيـدـ الـمـحـالـ» [الـرـعـدـ: ١٣] .

فـإـنـ الـمـعـارـفـ الـتـيـ تـحـصـلـ فـيـ النـفـسـ بـالـأـسـبـابـ الـاضـطـرـارـيـةـ أـثـبـتـ وـأـرـسـخـ مـنـ الـمـعـارـفـ الـتـيـ يـتـجـهـاـ مـجـرـدـ الـنـظـرـ الـقـيـاسـيـ - الـذـيـ يـنـزـاحـ عـنـ النـفـوسـ فـيـ مـثـلـ هـذـهـ الـحـالـ - هـلـ الـرـبـ مـوـجـبـ بـذـاتهـ ، فـلـاـ يـكـوـنـ هـوـ الـمـحـدـثـ لـلـحـوـادـثـ اـبـتـدـاءـ ، وـلـاـ يـكـنـهـ أـنـ يـحـدـثـ شـيـئـاـ وـلـاـ يـغـيـرـ الـعـالـمـ حـتـىـ يـدـعـيـ وـيـسـأـلـ ؟ وـهـلـ هـوـ عـالـمـ بـالـتـفـصـيـلـ وـالـإـجـمـالـ ، وـقـادـرـ عـلـىـ تـصـرـيـفـ

(١) الترمذى فى الدعوات (٣٥٧٣) وقال : «حسن غريب» وأحمد ١٨/٣ ولم أقف عليه فى الصحيحين .

الأحوال، حتى يسأل التحويل من حال إلى حال؟ أو ليس كذلك كما يزعمه من المتفلسفة وغيرهم من الضلال ، فيجتمع مع العقوبة والعفو من ذي الجلال ، علم أهل المراء والجدال، أنه لا محيسن لهم عما أوقع من جادلوا في آياته وهو شديد المحال، وقد تكلمنا على هذا وأشباهه وما يتعلّق به من المقالات والديانات في غير هذا الموضع.

٨/١٩٥ / والمقصود هنا أن يعلم أن الدعاء والسؤال هو سبب لنيل المطلوب ليس وجوده كعدمه في ذلك، ولا هو علامة محضة، كما عليه الكتاب والسنة، وإن كان قد نازع في ذلك طوائف من أهل القبلة وغيرهم، مع أن ذلك يقر به جماهيربني آدم من المسلمين والميhood والنصارى والصابئين والمجوس والشركين، لكن طوائف من المشركين والصابئين من المتفلسفة المشائين أتباع أرسطو ومن تبعه من متفلسفة أهل الملل كالفارابي وابن سينا ومن سلك سبيلهم - من خلط ذلك بالكلام والتصوف والفقه - ونحو هؤلاء يزعمون أن تأثير الدعاء في نيل المطلوب كما يزعمونه في تأثير سائر الممكّنات المخلوقات من القوى الفلكية والطبيعية والقوى النفسانية والعلقانية، فيجعلون ما يتربّط على الدعاء هو من تأثير النفوس البشرية من غير أن يثبتوا للخالق - سبحانه - بذلك علماً مفصلاً أو قدرة على تغيير العالم، أو أن يثبتوا أنه لو شاء أن يفعل غير ما فعل لأمكنه ذلك، فليس هو عندهم قادرًا على أن يجمع عظام الإنسان ويصوّي بنائه، وهو - سبحانه - هو الخالق لها ولقوها، فلا حول ولا قوّة إلا بالله.

وأما قوله: وإن كان الدعاء مما هو كائن ، فما فائدة الأمر به ولا بد من وقوعه؟

٨/١٩٦ فيقال : الدعاء المأمور به لا يجب كونًا، بل إذا أمر الله العباد بالدعاء فمنهم من يطيعه فيستجاب له دعاؤه، وبينما طلبه، ويدل ذلك على أن المعلوم المقدور هو الدعاء والإجابة، ومنهم من يعصيه فلا يدعوا فلا يحصل ما علق بالدعاء، فيدل ذلك على أنه ليس في المعلوم المقدور الدعاء ولا الإجابة ، فالدعاء الكائن هو / الذي تقدم العلم بأنه كائن . والدعاء الذي لا يكون هو الذي تقدم العلم بأنه لا يكون.

فإن قيل : فما فائدة الأمر فيما علم أنه يكون من الدعاء؟ قيل: الأمر هو سبب أيضًا في امتحان المأمور به، كسائر الأسباب ، فالدعاء سبب يدفع البلاء، فإذا كان أقوى منه دفعه، وإن كان سبب البلاء أقوى لم يدفعه، لكن يخففه ويضعفه؛ ولهذا أمر عند الكسوف والآيات بالصلوة والدعاء والاستغفار والصدقة والعتق، والله أعلم.

/ سُئل شيخ الإسلام - رحمة الله تعالى - عن الأقضية ، هل هي مقتضية للحكمة أم لا؟ فإذا كانت مقتضية للحكمة، فهل أراد من الناس ما هم فاعلوه؟ وإذا كانت الإرادة قد تقدمت. فما معنى وجود العذر والحالة هذه؟ أفتونا مأجورين.

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين ، قد أحاط ربنا - سبحانه وتعالى - بكل شيء علماً ، وقدرة وحكم ، ووسع كل شيء رحمة وعلماً ، مما من ذرة في السموات والأرض ، ولا معنى من المعني إلا وهو شاهد لله تعالى بتمام العلم والرحمة ، وكمال القدرة والحكمة ، وما خلق الخلق باطلأً ، ولا فعل شيئاً عبثاً ، بل هو الحكيم في أفعاله وأقواله - سبحانه وتعالى - ثم من حكمته ما أطلع بعض خلقه عليه ، ومنه ما استأثر سبحانه بعلمه .

وإرادته قسمان : إرادة أمر وتشريع ، وإرادة قضاء وتقدير .

فالقسم الأول : إنما يتعلق بالطاعات دون المعاشي ، سواء وقعت أو لم تقع كما في قوله : « يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنُنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ » [النساء: ٢٦] ، وقوله : « يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ » [البقرة: ١٨٥] .

/ وأما القسم الثاني : وهو إرادة التقدير ، فهي شاملة لجميع الكائنات ، محيطة بجميع الحالات ، وقد أراد من العالم ما هم فاعلوه بهذا المعنى لا بالمعنى الأول ، كما في قوله تعالى : « فَمَنْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُضْلِلَهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيْقَانَ حَرَجًا » [الأنعام: ١٢٥] ، وفي قوله : « وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ » [هود: ٣٤] ، وفي قول المسلمين : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، ونظائره كثيرة .

وهذه الإرادة تتناول ما حدث من الطاعات والمعاishi ، دون ما لم يحدث ، كما أن الأولى تتناول الطاعات حدثت أو لم تحدث ، والسعيد من أراد منه تقديرًا ما أراد به تشريعًا ، والعبد الشقي من أراد به تقديرًا ما لم يرد به تشريعًا ، والحكم يجري على وفق هاتين الإرادتين ، فمن نظر إلى الأعمال بهاتين العينين كان بصيراً ، ومن نظر إلى القدر دون الشرع أو الشرع دون القدر كان أغور ، مثل قريش الذين قالوا : « لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا حَرَمَنَا مِنْ شَيْءٍ » [الأنعام: ١٤٨] ، قال الله تعالى : « كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بِأَسْنَانَ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظُّنُونَ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ » [الأنعام: ١٤٨] .

فإن هؤلاء اعتقدوا أن كل ما شاء الله وجوده وكونه - وهي الإرادة القدريّة - فقد أمر به ورضيه دون الإرادة الشرعية، ثم رأوا أن شركهم بغير شرع مما قد شاء الله وجوده قالوا: فيكون قد رضيه وأمر به، قال الله : ﴿كَذَّلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨] بالشائع من الأمر والنهي: ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا بِأَسْنَانِ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾ بأن الله شرع الشرك وتحريم ما حرمتهمو ﴿إِنْ تَتَّبِعُونَ﴾ في هذا ﴿إِلَّا الظُّنُنُ﴾ وهو توهّمكم أن كل ما قدره فقد شرعه ﴿وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ أي: تكذبون وتفترون بإبطال شريعته، ﴿قُلْ فَلَلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩] على خلقه حين أرسل الرسل إليهم فدعوهם إلى توحيده وشريعته، ومع هذا فلو شاء هدى الخلق أجمعين إلى متابعة شريعته، لكنه يمن على من يشاء فيهديه فضلاً منه وإحساناً، ويحرم من يشاء؛ لأن المفضل له أن يتفضل ، وله ألا يتفضل ، فترك تفضله على من حرمه عدل منه وقسط ، وله في ذلك حكمة بالغة .

وهو عاقب الخلق على مخالفته أمره وإرادته الشرعية، وإن كان ذلك بارادته القدريّة، فإن القدر كما جرى بالمعصية جرى - أيضاً - بعقابها، كما أنه - سبحانه - قد يقدر على العبد أمراضًا تعقبه آلامًا ، فالمرض بقدره والألم بقدرها، فإذا قال العبد: قد تقدمت الإرادة بالذنب فلا أعقاب، كان بمثابة قول المريض: قد تقدمت الإرادة بالمرض فلا أتألم، وقد تقدمت الإرادة بأكل الحار فلا يحم مزاجي ، أو قد تقدمت بالضرب فلا يتألم المضروب، وهذا مع أنه جهل فإنه لا ينفع صاحبه؛ بل اعتلاله بالقدر ذنب ثان يعاقب عليه أيضاً، وإنما اعتل بالقدر إبليس حيث قال: ﴿بِمَا (١) أَغْوَيْتِنِي لَأَرْزِنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحجر: ٣٩]، وأما آدم فقال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَا مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] .

فمن أراد الله سعادته، ألهمه أن يقول كما قال آدم - عليه السلام أو نحوه - / ومن أراد شقاوته، اعتل بعلة إبليس أو نحوها، فيكون كالمستجير من الرمضاء بالنار ، ومثله مثل رجل طار إلى داره شرارة نار، فقال له العقلاء: أطفئها لئلا تحرق المنزل، فأخذ يقول : من أين كانت؟ هذه ريح ألقتها ، وأنا لا ذنب لي في هذه النار فما زال يتعلل بهذه العلل حتى استعرت وانتشرت وأحرقت الدار وما فيها، هذه حال من شرع يحيل الذنوب على المقادير، ولا يردها بالاستغفار والمعاذير، بل حاله أسوأ من ذلك بالذنب الذي فعله، بخلاف الشرارة فإنه لا فعل له فيها، والله سبحانه يوفقنا وإياكم وسائر إخواننا لما يحبه ويرضاه فإنها لا تناول طاعته إلا بمعونته، ولا ترك معصيته إلا بعصمته، والله أعلم .

(١) في المطبوعة: «بِمَا»، والصواب ما أثبتناه.

/ وسائل - قدس الله روحه - عن الأقضية ، هل هي مقتضية للحكمة أم لا؟
وإذا كانت مقتضية للحكمة، فهل أراد من الناس ما هم فاعلوه أم لا؟ وإذا كانت الإرادة قد
تقدمت ، فما معنى وجود العذر والخالة هذه؟

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين . نعم ، لله حكمة بالغة في أقضيته وأقداره ، وإن لم يعلمه
العباد ، فإن الله علم علماً وعلمه لعباده ، أو لم يشاء منهم ، وعلم علماً لم يعلمه لعباده
﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَعْوَدُهُ حَفْظُهُمَا﴾
[البقرة: ٢٥٥].

وهو - سبحانه - أراد من العباد ما هم فاعلوه إرادة تكوين ، كما اتفق المسلمين على
أنه ما شاء الله كان ، وما لم يشاً لم يكن ، وكما قال : «فَمَنْ يُرِدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيْهُ يُشَرِّحْ صَدْرَهُ
لِلإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدُ أَنْ يُضْلِلَهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيْقَانًا حَرَجًا» [الأنعام: ١٢٥] ، وكما قال : «وَلَا يَزَالُونَ
مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلَذِكَ خَلْقَهُمْ» [هود: ١١٨، ١١٩] ، وكما قال : «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ
مَا أَفْتَلُوا وَلَكُنَّ اللَّهُ يَفْعُلُ مَا يُرِيدُ» [البقرة: ٢٥٣] ، وكما قال : «يُبَشِّرُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا / بِالْقَوْلِ
الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضْلِلُ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعُلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ» [إبراهيم: ٢٧].

ولكن لم يرد المعاصي من أصحابها إرادة أمر وشرع ومحبة ورضى ودين ، بل ذلك كما
قال تعالى : «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» [البقرة: ١٨٥] ، وكما قال تعالى :
«يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيْكُمْ سُنُنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ» [النساء: ٢٦] ، «وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ
عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا . يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخْفَفَ عَنْكُمْ وَخُلُقُ
الإِنْسَانُ ضَعِيفًا» [النساء: ٢٧، ٢٨] ، وقال تعالى : «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكُنَّ
يُرِيدُ لِيُطَهِّرُكُمْ» [المائدة: ٦] ، وكما قال تعالى : «وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ»
[الذاريات: ٥٦].

وبالتفصيل في المقال ، يزول الاشتباه ، ويندفع الضلال ، وقد سقطت الكلام
في ذلك بما يليق به في غير موضع من القواعد ، إذ ليس هذا موضع بسط ذلك .

وأما قول السائل : ما معنى وجود العذر؟ فالعنود الذي يعرف أنه معذور هو من كان

عجزاً عن الفعل مع إرادته له : كالمريض العاجز عن القيام ، والصيام ، والجهاد ، والفقير العاجز عن الإنفاق ، ونحو ذلك ، وهؤلاء ليسوا مكلفين ، ولا معاقيين على ما تركوه ، وكذلك العاجز عن السمع والفهم : كالصبي والجنون ، ومن لم تبلغه الدعوة .

٨/٢٠٣ / وأما من جعل محبًا مختارًا راضياً بفعل السيئات حتى فعلها ، فليس مجبوراً على خلاف مراده ، ولا مكرها على ما يرضاه ، فكيف يسمى هذا معدوراً ؟ ! بل ينبغي أن يسمى مغورراً . ولكن بسط ذلك يحتاج إلى الحكمة في الخلق والأمر ، فهذا مذكور في موضعه ، وهذا المكان لا يسعه ، والله أعلم وصلى الله على محمد .

قال شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية - رحمه الله تعالى:

في الفروق التي يتبيّن بها كون الحسنة من الله والسيئة من النفس، قوله: «إنما يُخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ» [فاطر: ٢٨]، و قوله: «فُلِّ إِنَّمَا حَرَمَ رَبِّ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ» [إلى قوله: «وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ»] [الأعراف: ٣٣]، فإنه ينفي التحرير عن غيرها، ويثبته لها، لكن هل أثبتها للجنس أو لكل واحد من العلماء كما يقال: إنما يحجّ المسلمون، وذلك أن المستنى هل هو مقتضى، أو شرط؟

ففي الآية وأمثالها هو مقتضى فهو عام؛ فإن العلم بما أنذرت به الرسل يوجب الخوف، فإذا كان العلم يوجب الخشية الحاملة على فعل الحسنات وترك السيئات، وكل عاصٍ فهو جاهم ليس بثابٍ للعلم، تبيّن ما ذكرنا من أن أصل السيئات الجهل وعدم العلم.

وإذا كان كذلك فعدم العلم ليس شيئاً موجوداً، بل هو مثل عدم القدرة وعدم السمع وعدم البصر، والعدم ليس شيئاً، وإنما الشيء الموجود - والله خالق كل شيء - فلا يضاف العدم المحسّن إلى الله تعالى، لكن قد / يقتربن به موجود ، فإذا لم يكن عالماً، والنفس بطبيعتها تحرّكه فإنها حية، والحركة الإرادية من لوازيم الحياة، ولهذا أصدق الأسماء: الحارث والهمام، وفي الحديث: «مثل القلب مثل ريشة ملقاء»^(١) إلخ، وفيه : «القلب أشد تقلباً من القدر إذا استجمعت عليهما»^(٢)، فإذا كان كذلك ، فإن هداها الله علمها ما ينفعها وما يضرها، فأرادت ما ينفعها وترك ما يضرها، والله سبحانه تفضل على بني آدم بأمرين؛

هـما أصل السعادة:

أحدهما: أن كل مولود يولد على الفطرة، كما في الصحيحين^(٣)، ولمسلم عن عياض ابن حمار مرفوعاً : «إني خلقت عبادي حنفاء» الحديث^(٤)، فالنفس بفطرتها إذا تركت كانت محبة لله تعبده لا تشرك به شيئاً، ولكن يفسدها من يزين لها من شياطين الإنس

(١) ابن ماجه في المقدمة (٨٨) وأحمد ٤ / ٤٠٨ بثحهـما .

(٢) أحمد ٤/٦ ، والطبراني في الكبير ٢٥٣/٥٩٩ ، وقال الهيثمي في المجمع ٧/٢١٤: « رواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدهما ثقات » ، والحاكم في المستدرك ٢٨٩/٢ وقال : « هذا حديث على شرط البخاري ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي .

(٣) البخاري في القدر (٦٥٩٩) ومسلم في القدر (٢٦٥٨ / ٢٢) .

(٤) مسلم في الجنة (٦٣ / ٢٨٦٥) .

والجبن، قال تعالى: **﴿وَإِذَا أَخْذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ﴾** الآية [الأعراف: ١٧٢]، وتفسير هذه الآية مبسط في غير هذا الموضع.

الثاني: أن الله تعالى هدى الناس هداية عامة، بما جعل فيهم من العقل، وبما أنزل إليهم من الكتب، وأرسل إليهم من الرسل، قال تعالى: **﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنَذِّرِينَ﴾** إلى قوله: **﴿وَمَا لَمْ يَعْلَمْ﴾** [العلق: ٥-١]، وقال تعالى: **﴿الرَّحْمَنُ عَلَمَ الْقُرْآنَ﴾**. خلق الإنسان. **عَلَمَهُ الْبَيَانَ﴾** [الرحمن: ٤-١]، وقال تعالى: **﴿سَيِّدُ الْأَعْلَى﴾**. الذي خلق فسوى. **وَالَّذِي قَدَرَ فَهَدَى﴾** [الأعلى: ٣-١]، وقال: **﴿وَهَدَىٰ نَّاسٌ مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾** [البلد: ١٠]، ففي كل واحد ما يقتضي معرفته بالحق ومحبته له، وقد هداه إلى أنواع من العلم يمكنه أن يتوصل بها إلى سعادة الآخرة، وجعل في فطرته محبة لذلك.

٨/٢٠٦ / لكن قد يعرض الإنسان عن طلب علم ما ينفعه وذلك الإعراض أمر عدمي، لكن النفس من لوازمهما الإرادة والحركة فإنها حية حياة طبيعية، لكن سعادتها أن تحيا الحياة النافعة فتعبد الله، ومتى لم تحي هذه الحياة كانت ميتة، وكان ما لها من الحياة الطبيعية موجباً لعذابها، فلا هي حية متنعة بالحياة، ولا ميتة مسترحة من العذاب، قال تعالى: **﴿شُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيُ﴾** [الأعلى: ١٣]، فالجزء من جنس العمل لما كان في الدنيا ليس بحي الحياة النافعة ولا ميتاً عديم الإحساس، كان في الآخرة كذلك، والنفس إن علمت الحق وأرادته، فذلك من تمام إنعم الله عليها، وإن فهي بطبعها لابد لها من مراد معبود غير الله، ومرادات سيئة؛ فهذا ترکب من كونها لم تعرف الله ولم تعبده وهذا عدم.

والقدريه يعترفون بهذا، وبأن الله خلق الإنسان مريداً، لكن يجعلونه مريداً بالقوه والقبول، أي قابلاً لأن يريد هذا وهذا، وأما كونه مريداً لهذا المعين وهذا المعين، فهذا عندهم ليس مخلوقاً لله، وغلطوا بل الله خالق هذا كله، وهو الذي ألهم النفس فجورها وتقواها، وكان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: **«اللَّهُمَّ آتِنِي تِقْوَاهَا إِلَّا نَخْ**^(١) **«اللَّهُمَّ إِنِّي سَبَّحْتَهُ** - جعل إبراهيم وأهل بيته أئمه يدعون بأمره، وجعل آل فرعون أئمه يدعون إلى النار، ولكن هذا... .^(٢) إلى الله لوجهين من جهة علته الغائية ، ومن جهة سببه:

٨/٢٠٧ / أما العلة الغائية، فإنه إنما خلقه لحكمة هو باعتبارها خير، وإن كان شرًّا إضافياً، فإذا أضيف مفرداً توهם المذهب جهم بن صفوان: أن الله خلق الشر المحسن الذي لا خير فيه لأحد، لا لحكمة ولا لرحمة، والكتاب والسنّة والاعتبار يبطل هذا، كما إذا قيل:

(١) النسائي في الاستعاذه (٥٤٥٨)، وأحمد /٤، ٣٧١، وابن أبي شيبة (٩١٧٣)، كلهم عن زيد بن أرقم.

(٢) بياض بالأصل.

محمد وأمته يسفكون الدماء ويفسدون في الأرض؛ كان هذا ذمًا لهم، وكان باطلًا، وإذا قيل: يجاهدون لتكون كلمة الله هي العليا ويقتلون من معهم من ذلك؛ كان هذا مدحًا لهم وكان حقًا.

فإذا قيل: إن الرب - تعالى - حكيم رحيم أحسن كل شيء خلقه وهو أرحم الراحمين، والخير بيده والشر ليس إليه، لا يفعل إلا خيراً، وما خلقه من ألم لبعض الحيوان، ومن أعماله المذمومة ، فله فيه حكمة عظيمة ونعمه جسيمة، كان هذا حقًا وهو مدح للرب.

وأما إذا قيل: يخلق الشر الذي لا خير فيه، ولا منفعة لأحد، ولا له فيه حكمة ولا رحمة، ويعذب الناس بلا ذنب، لم يكن مدحًا له بل العكس، وقد بينا بعض ما في خلق جهنم وإبليس والسيئات من الحكمة والرحمة وما لم نعلم أعظم ، والله - سبحانه وتعالى - يستحق الحمد والحب والرضا لذاته ولإحسانه هذا حمد شكر، وذاك حمد مطلقا.

وقد ذكرنا في غير هذا أن ما خلقه فهو نعمة يستحق عليها الشكر، وهو من آلاء؛ ولهذا قال في آخر سورة النجم: «فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى» [النجم: ٥٥]، / وفي سورة الرحمن يذكر: «كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ» [الرحمن: ٢٦] ونحو ذلك ، ويقول عقبه : «فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ» قال طائفـةـ واللفظ للبغوي - ثم ذكر قوله: «يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمِ آنِ» [الرحمن: ٤٤] قال: كل ما ذكر الله عز وجل من قوله: «كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانِ» ، فإنه مواعظ وهو نعمة؛ لأنـهـ يـزـجـرـ عنـ المـعـاصـيـ ، وـقـالـ آخـرـونـ مـنـهـمـ: الزـجاجـ ، وـابـنـ الـجـوزـيـ ، فـيـ الآـيـاتـ ، أـيـ: «فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ» بهذه الأشياء ؛ لأنـهـ كلـهاـ نـعـمـ فيـ دـلـالـتـهـ إـيـاـكـمـ علىـ تـوـحـيدـهـ وـرـزـقـهـ إـيـاـكـمـ ماـ بـهـ قـوـامـكـمـ ، هـذـاـ قـالـوـهـ فـيـ سـوـرـةـ الرـحـمـنـ ، وـقـالـوـاـ فـيـ قـوـلـهـ: «فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى» [النجم: ٥٥] ، فـبـأـيـ نـعـمـ رـبـكـ الـتـيـ تـدـلـ عـلـىـ وـحـدـانـيـتـهـ تـشـكـ ، وـقـيلـ : تـشـكـ وـتـجـادـلـ ، وـقـالـ اـبـنـ عـبـاسـ : تـكـذـبـ.

قلت : ضمن تتماريى معنى تكذب؛ ولهذا عداه بالباء، فإنه تفاعل من الماء، يقال: تمارينا في الهلال، ومراء في القرآن كفر، وهو يكون لتكذيب وتشكيك، ويقال: لما كان الخطاب لهم، قال: تتماريى، أي يتمارون، ولم يقل : تمتري ؛ لأن التفاعل يكون بين اثنين. قالوا: «وَأَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى» [النجم: ٣٩]، قيل: الوليد بن المغيرة، فإنه قال: «أَمْ لَمْ يُنْبَأْ بِمَا فِي صُحْفٍ مُوْسَى . وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَى . أَلَا تَرَ وَازِرٌ وَزَرُ أُخْرَى» [النجم: ٣٦-٣٨]، ثم التفت إليه فقال: «وَأَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى» كما قال: «خَلَقَ إِنْسَانًا مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَارِ . وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ . فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ» [الرحمن: ١٤-١٦].

٨/٢٠٩ ففي كل ما خلقه إحسان إلى عباده يشكر عليه، وله فيه حكمة تعود إليه/ يستحق أن يحمد عليها لذاته، فجميع المخلوقات فيها إنعام إلى عباده كالثقلين المخاطبين بقوله: «فَبِأَيِّ
آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ» من جهة أنها آيات يحصل بها هدايتهم، وتدل على وحدانيته، وصدق
أنبيائه؛ ولهذا قال عقيبه: «هَذَا نَذِيرٌ مِّنَ النُّورِ الْأُولَى» [النجم: ٥٦] قيل: محمد، وقيل:
القرآن ، وهما متلازمان، يقول: هذا نذير أنذر بما أنذرت به الرسل ، والكتب الأولى .
وقوله: «مِنَ النُّورِ الْأُولَى» ، أي: من جنسها ، فأفضل النعم نعمة الإيمان ، وكل مخلوق
 فهو من الآيات التي يحصل بها ما يحصل من هذه النعمة ، قال تعالى: «لَقَدْ كَانَ فِي
قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولَئِكَ الْأَلْبَابِ» [يوسف: ١١١] ، وقال: «تَبَصِّرَةٌ وَذِكْرٌ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ»
[ق: ٨].

وما يصيب الإنسان إن كان يسره فهو نعمة بينة ، وإن كان يسوؤه فهو نعمة؛ لأنَّه يكفر
خطاياه ويثاب عليه بالصبر ، ومن جهة أنَّ فيه حكمة ورحمة لا يعلمه العبد ، «وَعَسَى أَنْ
تَكَرَّهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ» الآية [البقرة: ٢١٦] ، وكلتا
النعمتين تحتاج مع الشكر إلى الصبر ، أما الضراء ظاهر ، وأما نعمة السراء فتحتاج إلى
الصبر على الطاعة فيها ، كما قال بعض السلف: ابتلينا بالضراء فصبرنا ، وابتلينا بالسراء فلم
نصبر؛ فلهذا كان أكثر من يدخل الجنة المساكين ، لكن لما كان في السراء اللذة ، وفي الضراء
الآلم ، اشتهر ذكر الشكر في السراء والصبر في الضراء ، قال تعالى: «وَلَئِنْ أَذْقَنَا إِنْسَانًا مِنَ
رَحْمَةِ ثُمَّ نَزَعْنَا هَمَّهُ» إلى قوله: «إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» الآية [هود: ١١-٩].

٨/٢١ / وأيضاً ، صاحب السراء أحوج إلى الشكر ، وصاحب الضراء أحوج إلى الصبر ، فإن
صبر هذا وشكر هذا واجب ، وأما صبر السراء فقد يكون مستحيباً ، وصاحب الضراء قد
يكون الشكر في حقه مستحيباً ، واجتماع الشكر والصبر يكون مع تألم النفس وتلذذها ،
وهذا حال يعسر على كثير وبسطه له موضع آخر .

ومقصود أن الله - تعالى - منع بهذا كله؛ وإن كان لا يظهر في الابتداء لأكثر الناس ،
فإن الله يعلم وأنتم لا تعلمون ، وأما ذنوب الإنسان فهي من نفسه ، ومع هذا فهي مع حسن
العقوبة نعمة ، وهي نعمة على غيره لما يحصل له بها من الاعتبار ، ومن هذا قوله: «اللَّهُمَّ لَا
تَجْعَلْنِي عَبْرَةً لِغَيْرِي ، وَلَا تَجْعَلْ غَيْرِي أَسْعَدَ بِمَا عَلِمْتَنِي مِنِّي» ، وفي دعاء القرآن : «رَبَّنَا لَا
تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (١)» [يونس: ٨٥] ، وكما فيه : «وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَاماً»

(١) في المطبوعة: «للظالمين» ، والصواب ما أثبتنا .

[الفرقان: ٧٤]. واجعلنا أئمةً لمن يقتدى بنا، ولا تجعلنا فتنةً لمن يضل بنا، والآلاء في اللغة هي النعم، وهي تتضمن القدرة .

والله - تعالى - في القرآن يذكر آياته الدالة على قدرته وربوبيته، ويدرك آياته التي فيها نعمه إلى عباده، ويدرك آياته المبينة لحكمته، وهي متلازمة، لكن نعمة الانتفاع بالماكل والمشاب والمساكن والملابس ظاهرة لكل أحد؛ فلهذا استدل بها في «سورة التحل»، وتسمى «سورة النعم»، كما قاله قتادة وغيره. وعلى هذا فكثير من الناس يقول: الحمد أعم من الشكر من جهة أسبابه؛ فإنه يكون على نعمة وغيرها، والشكر أعم من جهة أنواعه، فإنه يكون / بالقلب واللسان واليد، فإذا كان كل مخلوق فيه نعمة، لم يكن الحمد إلا على نعمة، والحمد لله على كل حال .

٨/٢١١

لكن هذا فهم من عرف ما في المخلوقات من النعم، والجهمية والجبرية بعزل عن هذا، وكذلك القدرة الذين يقولون: لا تعود الحكمة إليه، بل ما ثم إلا نفع الخلق ، فما عندهم إلا شكر، كما ليس عند الجهمية إلا قدرة، والقدرة المجردة عن نعمة وحكمة لا يظهر فيها وصف حمد، وحقيقة مذهبهم: أنه لا يستحق الحمد؛ فله ملك بلا حمد، كما أن عند المعتزلة له نوع من الحمد بلا ملك، وعند السلف له الملك والحمد تامين .

قال تعالى : «**شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمُ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**» [آل عمران: ١٨]، فله الوحدانية في إلهيته، وله العدل وله العزة والحكمة، وهذه الأربعية إنما يثبتها السلف وأتباعهم ، فمن قصر عن معرفة السنة نقص الرب بعض حقه .

٨/٢١٢

والجهمي الجبرى لا يثبت عدلاً ولا حكمة، ولا توحيد إلهيته، بل توحيد ربوبيته، والمعتزلي لا يثبت توحيد إلهيته، ولا عدلاً ولا عزة ولا حكمة، وإن قال: إنه يثبت حكمة ما، معناها يعود إلى غيره، فتلك لا تكون حكمة ، فمن فعل لا لأمر يرجع إليه بل لغيره، فهذا عند العقلاه قاطبة ليس بحكيم، وإذا كان الحمد لا يقع إلا على نعمة، فقد ثبت أنه رأس الشكر، فهو أول الشكر والحمد، / وإن كان على نعمة وعلى حكمة، فالشcker بالأعمال هو على نعمته، وهو عبادة له لإلهيته التي تتضمن حكمته، فقد صار مجموع الأمور داخلاً في الشكر .

ولهذا عظم القرآن أمر الشكر، ولم يعظم أمر الحمد مجدداً إذ كان نوعاً من الشكر، وشرع الحمد الذي هو الشكر مقولاً أمام كل خطاب مع التوحيد، ففي الفاتحة الشكر مع التوحيد، والخطب الشرعية لابد فيها من الشكر والتوحيد. والباقيات الصالحات نوعان:

فسبحان الله وبحمده فيها الشكر والتنزيه والتعظيم، ولا إله إلا الله والله أكتر فيها التوحيد والتكبير، وقد قال تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر: ١٤]، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وهل الحمد على الأمور الاختيارية كما قيل في العزم، أم عام؟ فيه نظر ليس هذا موضعه.

وفي الصحيح أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ إذا رفع رأسه من الركوع يقول: «ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»^(١) هذا لفظ الحديث. و«أحق» أفعل التفضيل، وقد غلط فيه طائفة فقالوا: حق ما قال العبد، وهذا ليس بسديد، فإن العبد يقول الحق والباطل؛ بل حق ما يقوله الرب، كما قال: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤]، ولكن أحق خبر مبتدأ محذوف، أي: الحمد أحق ما قال العبد، فيه أن الحمد أحق ما قاله العبد، ولهذا وجب في كل صلاة.

٨/٢١٣ / وإذا قيل: يخلق ما هو شر محضر، لم يكن هذا موجباً لمحبة العباد له، وحمدهم، بل العكس؛ ولهذا كثير من هؤلاء ينطقون بالذم والشتم نظماً ونثراً، وكثير من شيوخهم وعلمائهم يذكر ذلك، وإن لم يقله بلسانه، فقلبه ممتلىء به، لكن يرى أن ليس في ذكره منفعة، أو يخاف من المسلمين، وفي شعر طائفة من الشيوخ ذكر نحو هذا، ويقيمون حجج إبليس وأتباعه على الله، وهو خلاف ما وصف به نفسه في قوله: ﴿وَمَا رَبُّكُ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيد﴾ [فصلت: ٤٦]، ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُم﴾ [هود: ١٠١]، قوله: أحق ما قال العبد، يقتضى أن حمده أحق ما قاله العبد؛ لأنه سبحانه لا يفعل إلا الخير وهو سبحانه...^(٢)

ونفسه متحركة بالطبع حرفة لابد فيها من الشر حكمة بالغة ونعمة سابعة.

إذا قيل: فلم لا خلقها على غير هذا الوجه؟

٨/٢١٤ قيل: كان يكون ذلك خلقاً غير الإنسان، وكانت الحكمة بخلقها لا تحصل، وهذا سؤال الملائكة حيث قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ إلى قوله: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، فعلم من الحكمة في خلق هذا مالملائكة تعلمها الملائكة، فكيف يعلمه آحاد الناس، ونفس الإنسان خلقت، كما قال تعالى: / ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلْوَعًا . إِذَا

(١) مسلم في الصلاة (٤٧٧ / ٤٧٧) .

(٢) بياض بالأصل.

مَسْهُ الشَّرُّ جَزُوعًا . وَإِذَا مَسَهُ الْخَيْرُ مُنْوِعًا» [المعارج: ٢١-١٩] ، وقال: «خُلُقُ الْإِنْسَانِ مِنْ عَجَلٍ» [الأنباء: ٣٧] ، فقد خلق خلقة تستلزم وجود ما خلق منها، لحكمة عظيمة ورحمة عميقة فهذا من جهة الغاية مع أن الشر لا يضاف إليه سبحانه.

وأما الوجه الثاني: من جهة السبب فإن هذا الشر إنما وجد لعدم العلم والإرادة التي تصلح النفس، فإنها خلقت بفطرتها تقتضي معرفة الله ومحبته، وقد هديت إلى علوم وأعمال تعينها على ذلك، وهذا كله من فضل الله وإحسانه؛ لكن النفس المدبرة لما حصل لها من زين لها السيئات من شياطين الإنس والجن مالت إلى ذلك، وكان ذلك مركبًا من عدم ما ينفع، وهذا الأصل وجود هذا العدم لا يضاف إلى الله - تعالى - وهو لاء القول فيهم كالقول فيها، خلقهم لحكمة، فلما كان عدم ما تصلح به هو أحد السببين ، والشر المحسن هو العدم المحسن، وهو ليس شيئاً، والله خالق كل شيء فكانت السيئات منها باعتبار أنها مستلزمة للحركة الإرادية.

والعبد إذا اعترف أن الله خالق أفعاله، فإن اعترف إقراراً بخلق الله بكل شيء وبكلماته التامات، واعترافاً بفقره إليه، وأنه إن لم يهده فهو ضال، فخاضع لعزته وحكمته، فهذا حال المؤمنين، وإن اعترف احتجاجاً بالقدر، فهذا الذنب أعظم من الأول، وهذا من أتباع الشيطان.

وهنا سؤال سأله طائفة: وهو أنه لا يقضى للمؤمن من قضاء إلا كان خيراً / له ، وقد قضى عليه السيئات، وعنده جوابان:

٨/٢١٥

أحدهما: أن أعمال العباد لم تدخل في الحديث؛ ولكن ما يصييه من النعم والمصائب؛ ولهذا قال: «إن أصابته سراء شكر، فكان خيراً له» إلخ^(١). وهذا ظاهر اللفظ فلا إشكال.

والثاني: إن قدر دخولها، فقد قال ﷺ: «من سرته حسنة وساعته سيئة فهو المؤمن»^(٢) ، فإذا قضى له بأن يحسن فهو مما يسره، فإذا قضى له بسيئة ، فهو بما يستحق العقوبة إذا لم يتوب، فإن تاب أبدلت حسنة فيشكراً عليها، وإن لم يتوب ابتنى بعاصيها فি�صبر عليها فيكون ذلك خيراً له وهو قال: لا يقضى الله للمؤمن ، والمؤمن المطلق هو الذي لا يضره الذنب؛ بل يتوب منه فيكون حيئاً كما جاء في عدة آثار: إن العبد ليعمل الذنب فيدخل به الجنة، يعمله فلا يزال يتوب منه حتى يدخل بتوبيه منه الجنة^(٣) . والذنب يوجب ذل العبد وخضوعه واستغفاره وشهوده لفقره، وفاقته إليه سبحانه.

(١) مسلم في الزهد (٢٩٩٩ / ٦٤) .

(٢) الترمذى في الفتن (٢١٦٥) وقال: «حسن صحيح» والنسائى فى الكبرى فى عشرة النساء (١/٩٢١٦) .

(٣) كنز العمال (١٠١ ٨٨) وعزاه لابن المبارك عن الحسن مرسلاً .

وفي قوله: «فَمَنْ نَفَسْكَ» [النساء: ٧٩] من الفوائد: أن العبد لا يطمئن إلى نفسه، فإن الشر لا يجيء إلا منها، ولا يشتعل بلام الناس وذمهم ، ولكن يرجع إلى الذنوب فيتوب منها، ويستعيد بالله من شر نفسه وسبلاته عمله، ويسأل الله أن يعينه على طاعته، فبذلك يحصل له الخير ويدفع عنه الشر؛ ولهذا كان أَنْفَع الدعاء وأعظمه وأحكمه دعاء الفاتحة: «إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ .صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الصَّالِحِينَ» [الفاتحة: ٦ ، ٧].

فإنه إذا هدأ هذا الصراط ، أعاذه على طاعته وترك معصيته فلم يصبه شر لا في الدنيا ولا في الآخرة، والذنوب من لوازم النفس، وهو محتاج إلى الهدى كل لحظة، وهو إلى الهدى أحوج منه إلى الأكل والشرب ، ويدخل في ذلك من أنواع الحاجات ما لا يمكن إحصاؤه؛ ولهذا أمر به في كل صلاة لفطر الحاجة إليه، وإنما يعرف بعض قدره من اعتبار أحوال نفسه ونفوس الإنس والجن المأمورين بهذا الدعاء، ورأى ما فيها من الجهل والظلم الذي يقتضي شقاءها في الدنيا، والآخرة، فيعلم أن الله تعالى بفضله ورحمته جعل هذا الدعاء من أعظم الأسباب المقتضية للخير المانعة من الشر.

وما يبين ذلك أن الله - تعالى - لم يقص علينا في القرآن قصة أحد إلا لنعتبرها، وإنما يكون الاعتبار إذا قسنا الثاني بالأول ، وكانا مشتركين في المقتضى والحكم ، فلو لا أن في نفوس الناس من جنس ما كان في نفوس المكذبين للرسل - فرعون ومن قبله - لم يكن بنا حاجة إلى الاعتبار بمن لا نشبهه قط؛ لكن الأمر كما قال تعالى: «مَا يُقَالُ لَكُ إِلَّا مَا قُدِّيلَ لِرَسُولٍ مِّنْ قَبْلِكَ» [فصلت: ٤٣] ، وقال: «كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ» [الذاريات: ٥٢] ، وقال تعالى: «كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِّثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ» [البقرة: ١١٨] ، وقال: «يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلِهِمْ» [التوبه: ٣٠] ، ولهذا قال عليه السلام : / «لتسلكن سنن من كان قبلكم حذوا القذة بالقذة ، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه» ، قالوا: يارسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟» ^(١) ، وقال: «لتأخذن مأخذ الأمم قبلكم شبراً بشبراً، وذراعاً بذراع». قالوا: يا رسول الله ، فارس والروم؟ قال: «فمن؟» ^(٢) ، وكلا الحديثين في الصحيحين .

ولما كان في غزوة حنين ، كان للمشركين سدرة يعلقون عليها أسلحتهم ، فقال بعض الناس: يا رسول الله ، اجعل لنا ذات أنواع كما لهم ذات أنواع. فقال عليه السلام: «الله أكبر

(١) البخاري في الاعتصام (٧٣٢٠) ومسلم في العلم (٦ / ٢٦٦٩) .

(٢) البخاري في الاعتصام (٧٣١٩) .

قلتم - والذي نفسي بيده - كما قال أصحاب موسى: «اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلهة» [الأعراف: ٣٨]، إنها سنن لترك بن سنن من كان قبلكم»^(١).

وقد بين القرآن أن السيئات من النفس وإن كانت بقدر الله فأعظمها جحود الخالق والشرك به، وطلب النفس أن تكون شريكة له سبحانه، أو إليها من دونه، وكل هذين وقع، فإن فرعون وإبليس كل واحد منهما يطلب أن يعبد ويطاع من دون الله، وهذا الذي في فرعون وإبليس غاية الظلم والجهل ، وفي نفوس سائر الإنس والجنة شعبة من هذا، وهذا إن لم يعن الله العبد وبهده إلا وقع في بعض ما وقع فيه فرعون وإبليس بحسب الإمكان، قال بعض العارفين: ما من نفس إلا وفيها ما في نفس فرعون، إلا أنه قدر فأظهر، وغيره عجز فأضمر.

٨/٢١٨ / وذلك أن الإنسان إذا اعتبر وتعرف نفسه والناس رأى الواحد يريد نفسه أن تطاع وتعلو بحسب الإمكان، والنفوس مشحونة بحب العلم والرئاسة بحسب إمكانها، فتجده يوالي من يوافقه على هواه، ويعادي من يخالفه في هواه، وإنما معبوده ما يهواه ويريدوه، قال تعالى: «أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهًا هُوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا» [الفرقان: ٤٣]، والناس عنده كما هم عند ملوك الكفار من الترك وغيرهم: «يال، ياغي»، أي صديقي وعدوبي ، فمن وافق هواهم، كان ولیا وإن كان كافرًا، وإن لم يوافقه ، كان عدوا وإن كان من المتقين ، وهذه حال فرعون.

والواحد من هؤلاء يريد أن يطاع أمره بحسب إمكانه، لكنه لا يمكن ما تمكن منه فرعون من دعوى الإلهية وجحود الصانع، وهؤلاء وإن أقرروا بالصانع ، فإذا جاءهم من يدعوهم إلى عبادة الله المتضمنة ترك طاعتهم عادوه ، كما عادى فرعون موسى - عليه السلام - وكثير من الناس عنده عقل وإيمان لا يطلب هذا الحد، بل تطلب نفسه ما هو عنده ، فإذا كان مطاعاً مسلماً طلب أن يطاع في أغراضه، وإن كان فيها ما هو ذنب ومعصية لله ، ويكون من أطاعه أحب إليه وأعز عنده من أطاع الله . وخالف هواه ، وهذه شعبة من حال فرعون وسائر المكذبين للرسل .

٨/٢١٩ وإن كان عالماً أو شيخاً أحب من يعظمه دون من يعظم نظيره ، وربما أغض نظيره حسداً وبغيًا ، كما فعلت اليهود لما بعث الله تعالى من يدعوا إلى مثل ما دعى إليه / موسى قال تعالى: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا» الآية [البقرة: ٩١] ، وقال: «وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ» [البيت: ٤] ، وقال: «وَمَا

(١) الترمذى فى الفتن (٢١٨٠) وقال : «حسن صحيح» وأحمد ٥ / ٢١٨ .

تَفَرَّقُوا إِلَّا مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بِغَايَا بَيْنَهُمْ» [الشوري: ١٤]؛ ولهذا أخبر عنهم بنظير ما أخبر به عن فرعون، وسلط عليهم من انتقام به منهم، فقال تعالى عن فرعون: «إِنَّ فَرْعَوْنَ عَلَى الْأَرْضِ» الآية [القصص: ٤]؛ ولهذا قال تعالى: «تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَقْنِينَ» [القصص: ٨٣].

والله - سبحانه - إنما خلق الخلق لعبادته ليذكروه ويشكروه ويعبدوه، وأرسل الرسل وأنزل الكتب ليعبدوه وحده، ويكون الدين كله لله، وتكون كلمة الله هي العليا، قال تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونَ» [الأنبياء: ٢٥]، وقال: «وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولِنَا أَجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ أَلَّهَ يَعْبُدُونَ» [الزخرف: ٤٥]، وقد أمر الرسل كلهم بهذا، وألا يتفرقوا فيه فقال: «إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونَ» [الأنبياء: ٩٢]، وقال: «يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوْنَا مِنَ الطَّيَّابَاتِ وَأَعْمَلُوْنَا صَالِحًا إِنَّمَا تَعْمَلُوْنَا عَلَيْمٌ . وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ» الآية [المؤمنون: ٥١، ٥٢].

قال قتادة : أي: دينكم واحد، وربكم واحد، والشريعة مختلفة، وكذلك قال الضحاك . وعن ابن عباس: أي دينكم دين واحد، قال ابن أبي حاتم، وروى عن سعيد بن جبير وقتادة وعبد الرحمن نحو ذلك . قال الحسن: بين لهم ما يتقوون، وما يأتون، ثم قال: إن هذه ستتكم سنة واحدة، وهكذا قال / جمهور المفسرين ، والأمة: الملة والطريقة ، كما قال: «إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةً» [الزخرف: ٢٣]، كما تسمى الطريق إماماً، لأن السالك فيها يؤتى به ، وكذلك السالك يؤتى به ويقصده ، والأمة أيضاً : معلم الخير الذي يأتى به الناس ، وإبراهيم - عليه السلام - جعله الله إماماً ، وأخبر أنه كان أمة .

وأمر الله - تعالى - الرسل أن تكون ملتهم وديفهم واحداً، لا يتفرقون فيه كما في الصحيحين : «إِنَّا مَعَشِرَ الْأَنْبِيَاءِ دِينُنَا وَاحِدٌ»^(١) ، وقال تعالى: «شَرَعْ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّيْ بِهِ نُوحًا» الآية [الشوري: ١٣]؛ ولهذا كان يصدق بعضهم بعضاً لا يختلفون مع تنوع شرائعهم ، فمن كان من المطاعين من الأمراء والعلماء والمشايخ متبوعاً للرسول ﷺ أمر بما أمر به ودعا إليه ، وأحب من دعا إلى مثل ما دعا إليه ، فإن الله يحب ذلك ، فيحب ما يحبه الله ، لأن قصده عبادة الله وحده ، وأن يكون الدين لله ، ومن كره أن يكون له نظير يدعوه إلى ذلك ، فهذا يطلب أن يكون هو المطاع المعبود ، وله نصيب من حال فرعون وأشياه ، فمن طلب أن يطاع دون الله فهذا حال فرعون ، ومن طلب أن يطاع مع الله فهذا يريد من

(١) البخاري في الأنبياء (٣٤٤٣) ومسلم في الفضائل (٢٣٦٥ / ١٤٥).

الناس أن يتخدوا من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله، والله - سبحانه - أمر ألا يعبد إلا إياه ولا يكون الدين إلا له، وتكون المواصلة فيه والمعاداة فيه، ولا يتوكل إلا عليه ، ولا يستعان إلا به .

فالتابع للرسل يأمر الناس بما أمرتهم به الرسل؛ ليكون الدين لله لا له، / فإذا أمر غيره بمثل ذلك، أحبه وأعانه وسر به ؛ وإذا أحسن إلى الناس ، فإنما يحسن إليهم ابتغاء وجه ربه الأعلى ، ويعلم أن الله قد من عليه بأن جعله محسناً فيري أن عمله لله وبالله ، وهذا مذكور في الفاتحة : «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِنُ» [الفاتحة: ٥]، فلا يطلب من أحسن إليه جزاء ولا شكوراً، ولا يمن عليه بذلك ، فإنه قد علم أن الله هو المان عليه إذ استعمله في الإحسان ، فعليه أن يشكر الله إذ يسره لليسرى ، وعلى ذلك أن يشكر الله إذ يسر له ما ينفعه ، ومن الناس من يحسن إلى غيره ليمن عليه ، أو ليجزيه بطاعته له وتعظيمه إياه أو نفع آخر ، وقد يمن عليه فيقول: أنا فعلت وفعلت بفلان فلم يشكر ونحو ذلك ، فهذا لم يعبد الله ولم يستعن به ، فلا عمل لله ولا عمل به ، فهو كالمawai .

وقد أبطل الله صدقة المان وصدقه المawai ، فقال تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتَكُمْ بِالْمَنَ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفَقُ مَالُهُ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثُلُهُ كَمَثَلِ صَفَوَانَ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَأَبْلَى فَتَرَكَهُ صَلَدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مَمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ . وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفَقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرَضَاتِ اللَّهِ وَتَشْبِيَّاً مِنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةِ بَرِّيَّةِ أَصَابَهَا وَأَبْلَى فَاتَتْ أَكْلَهَا ضَعْفَيْنِ فَإِنَّ لَمْ يُصْبِحَا وَأَبْلَى فَطْلَ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ» [البقرة: ٢٦٤ ، ٢٦٥] . قال قتادة : تشبّيَّاً من أنفسهم : احتساباً من عند أنفسهم . وقال الشعبي : يقيناً وتصديقاً من أنفسهم . وقيل : يخرجونها طيبة بها أنفسهم على يقين بالثواب وتصديق بوعده الله يعلمون أن ما أخرجوه خير لهم مما تركوه . قلت : إذا كان المعطي محتسباً للأجر من الله لا من الذي أعطاه فلا يمن عليه .

/ الفرق السادس: أن ما يبتلي به من الذنوب وإن كان خلقاً لله فهو عقوبة له على عدم فعل ما خلقه الله له وفطره عليه ، فإنه خلقه لعبادته وحده ، ودل عليه الفطرة ، فلما لم يفعل ما خلق له وما فطر عليه ، عوقيب على ذلك ، بأن زين له الشيطان ما يفعله من الشرك والمعاصي ، قال تعالى: «أَذْهَبْ فَمَنْ تَبَعَّكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَرَأُكُمْ جَرَأْتُمْ مَوْفُورًا» إلى قوله: «إِنَّ عَبَادَيْ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ» [الإسراء: ٦٣-٦٥] ، وقال تعالى: «إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَُّونَهُ» [النحل: ٩٩ ، ١٠٠] ، وقال تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ اتَّقُوا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا إِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ . وَإِخْوَانُهُمْ

٨/٢٢١

٨/٢٢٢

يَمْدُونَهُمْ فِي الْغَيْرِ لَا يُقْصِرُونَ ﴿الْأَعْرَاف١: ٢٠٢﴾ .

فتبيين أن الإخلاص يمنع من تسلط الشيطان، كما قال تعالى : «كَذَّلِكَ لَنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءِ إِنَّهُ مِنْ عِبَادَنَا الْمُخْلَصِينَ» [يوسف: ٢٤] ، فكان إلهامه لفجوره عقوبة له وعدم فعل الحسنات ليس أمراً موجوداً حتى يقال: إن الله خلقه، ومن تدبر القرآن ، تبين له أن عامة ما يذكر الله في خلق الكفر والمعاصي يجعله جزاء لذلك العمل، كقوله تعالى : «فَمَنْ يُرِدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيْهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدُ أَنْ يُضْلِلَهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيْقَا حَرَجًا» الآية [الأنعام: ١٢٥] ، وقال تعالى : «فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ» [الصف: ٥] ، وقال : «وَأَمَّا مَنْ بَخْلَ وَأَسْتَغْنَى . وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى . فَسَنِّيْسِرُهُ لِلْعُسْرَى» [الليل: ٨-١٠] ، وهذا وأمثاله يذكر فيه أعمالاً عاقبهم بها على فعل محظور وترك مأمور ، ولا بد لهم من حركة وإرادة ، فلما لم يتحرّكوا بالحسنات ، حرّكوا/ بالسيئات عدلاً من الله ، كما قيل : نفسك إن لم تشغّلها بالحق شغلتك بالباطل .

٨/٢٢٣

وهذا الوجه إذا حقّ يقطع مادة كلام طائفتي القدريّة المكذبة والمجبرة الذين يقولون: خلقها لذلك ، والتعذيب لهم ظلم ، يقال لهم : إنما أوقعهم فيها وطبع على قلوبهم عقوبة لهم ، فما ظلّمهم ولكن ظلّموا أنفسهم ، يقال : ظلمته ، إذا نقصته حقه ، قال تعالى : «كِتَّابُ الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أَكْلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا» [الكهف: ٣٣] .

وكثير منهم يسلمون أن الله خلق من الأفعال ما يكون جزاء على عمل متقدم ، ويقولون: خلق طاعة المطيع لكن ما خلق شيئاً من الذنوب ابتداء ، بل جزاء ، فيقولون: أول ما يفعل العبد لم يحده الله ، وما ذكرنا يوجب أن يكون الله خالق كل شيء ، لكن أولها عقوبة على عدم فعله لما خلق له ، وعدم لا يضاف إلى الله ، فما أحدهه فأوله عقوبة على هذا العدم ، وسائلها قد يكون عقوبة على ما وجد ، وقد يكون عقوبة على استمراره على العدم ، فما دام لا يخلص لله لا يزال مشركاً والشيطان مسلط عليه .

ثم تخصيصه - سبحانه - لمن هدأه بأن استعمله ابتداء فيما خلق له تخصيص بفضله ، وهذا منه لا يوجب الظلم ولا يمنع العدل؛ ولهذا يقول تعالى : «وَاللَّهُ يَخْصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يُشَاءُ» [البقرة: ١٠٥] ، وكذلك الفضل هو أعلم به ، كما خص بعض الأبدان/ بقوى لا توجد في غيرها ، وبسبب عدم القوة قد تحصل له أمراض وجودية ، وغير ذلك من حكمته ، وتحقيق هذا يدفع شبهات هذا الباب .

٨/٢٢٤

وما ذكر فيه العقوبة على عدم الإيان قوله تعالى : «وَنَقْلَبُ أَفْدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوْلَ مَرَّةً» [الأنعام: ١١٠] هذا من تمام قوله : «وَمَا يُشَرِّكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا

يُؤْمِنُونَ》 [الأنعام: ١٠٩] ، فذكر أن هذا التقليل يكون لمن لم يؤمنوا به أول مرة ، وهذا عدم الإيمان ، لكن يقال: هذا بعد دعاء الرسول ﷺ لهم ، وقد كذبوا وتركوا الإيمان ، وهذه أمور وجودية؛ لكن الموجب هو عدم الإيمان ، وما ذكر شرط في التعذيب ، كإرسال الرسول ، فإنه قد يستغل عن الإيمان بما جنسه مباح لا يستحق به العقوبة ، إلا لأنه شغله عن الإيمان ، ومن الناس من يقول ضد الإيمان هو تركه ، وهو أمر وجودي لا ضد له إلا ذلك .

الفرق السابع: أن السيئات التي هي المصائب ليس لها سبب إلا ذنبه الذي من نفسه ، وما يصير من الخير لا تتحصر أسبابه؛ لأنه من فضل الله يحصل بعمله وبغيره عمله ، وعمله من إنعم الله عليه ، وهو - سبحانه - لا يجزيه بقدر العمل ، بل يضاعفه ، فلا يتوكل إلا على الله ولا يرجع إلا إليه ، فهو يستحق الشكر المطلق العام التام ، وإنما يستحق غيره من الشكر ما يكون جزاء على ما يسره الله على يديه من الخير ، كشكر الوالدين ، فإنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس؛ لكن لا يبلغ من قول أحد وإنعامه أن يشكر بمعصية الله أو يطاع بمعصيته ، فإنه هو / المنعم ، قال تعالى: ﴿وَمَا بَكُمْ مِنْ نَعْمَةٍ فِيْنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ، وقال: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهَا﴾ [الجاثية: ١٣] ، وجزاؤه على الطاعة والشكر وعلى المعصية والكفر لا يقدر أحد على مثله؛ فلهذا لم يجز أن يطاع مخلوق في معصية الخالق ، وقال تعالى: ﴿وَوَصَّلَنَا إِلَيْنَا إِنْسَانٌ بِوَالِدِيهِ حُسْنَا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِيْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطْعِهِمَا﴾ الآية [العنكبوت: ٨] ، وفي الآية الأخرى: ﴿وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِيْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطْعِهِمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفٌ﴾ [لقمان: ١٥] .

والملصود أنه إذا عرف أن النعم كلها من الله ، صار توكله ورجاؤه له سبحانه ، وإذا علم ما يستحقه من الشكر الذي لا يستحقه غيره . . . (١).

والشر انحصر سببه في النفس ، فعلم من أين يأتي ، فاستغفر واستعن بالله واستعاد به مما لم ي عمل بعد؛ كما قال من قال من السلف: لا يرجون عبد إلا ربه ولا يخافن إلا ذنبه ، وهذا خلاف قول الجهمية الذين يقولون: يعذب بلا ذنب ، ويغافونه ولو لم يذنبوا ، فإذا صدق بقوله: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسْنَةٍ فِيْنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فِيْنَ تَفْسِيْكَ﴾ [النساء: ٧٩] ، علم بطلان هذا القول ، وقد تقدم قول ابن عباس وغيره : إن ما أصابهم يوم أحد كان بذنبهم ، لم يستثن من ذلك أحدا ، وهذا من فوائد تخصيص الخطاب لثلا يظن أنه عام مخصوص .

/ الفرق الثامن: أن السيئة إذا كانت من النفس ، والسيئة خبيثة مذمومة ، ووصفها بالخبيث

(١) بياض بالأصل .

في مثل قوله: **«الْخَيْثَاتُ لِلْخَيْثِينَ»** [النور: ٢٦]، قال جمهور السلف: الكلمات الخبيثة للخبيثين، وقال بعضهم: الأقوال والأفعال الخبيثة للخبيثين، وقال تعالى: **«ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلْمَةً طَيْبَةً»** إلى قوله: **«وَمَثَلُ كَلْمَةٍ خَيْثَةً كَشَجَرَةٍ خَيْثَةً»** [إبراهيم: ٢٤-٢٦]، وقال: **«إِلَيْهِ يَصْدُدُ الْكَلْمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ»** [فاطر: ١٠]، والأقوال والأفعال صفات القائل الفاعل، فإذا كانت النفس متصفه بالسوء والخبث، لم يكن محلها إلا ما يناسبها، فمن أراد أن يجعل حياته والعقارب يعاشرون الناس كالستانير لم يصلح، ومن أراد أن يجعل الكذاب شاهدا لم يصلح، وكذلك من أراد أن يجعل الجاهل معلماً، أو الأحمق سائساً، فالنفوس الخبيثة لا تصلح أن تكون في الجنة الطيبة، بل إذا كان في النفس خبث طهرت، وهذبت، كما في الصحيح: **«إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا نَجَوا مِنَ النَّارِ وَقَفُوا عَلَى قَنْطَرَةٍ»** الحديث^(١).

وإذا علم أن السيئة من نفسه لم يطمع في السعادة التامة مع ما فيه من الشر، بل علم تحقيق قوله: **«مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ»** [النساء: ١٢٣]، وقوله: **«فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ»** [الزلزلة: ٧، ٨]، وعلم أن الرب جارية أفعاله على قانون العدل والإحسان، وفي الصحيح: **«يَعْلَمُ اللَّهُ مَلَائِي»** الحديث^(٢)، وعلم فساد قول الجهمية الذين يجعلون الثواب والعقاب بلا حكمة، وهو - سبحانه - قد شهد أن لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائمًا بالقسط، وهم قصدوا مناقضة/المعزلة في القدر والوعيد؛ فلهذا سلك مسلك جهنم من يتسب إلى السنة والحديث وأتباع السلف، وكذلك سلكوا في الإيمان والوعيد، مسلك المرجئة الغلاة، جهنم وأتباعه، وجهنم اشتهر عنه نوعان من البدعة:

نوع في الأسماء والصفات، فغلا في النفي، ووافقه على ذلك الباطنية وال فلاسفة ونحوهم، والمعزلة في الصفات دون الأسماء، والكلامية ومن وافقهم من الفقهاء وأهل الحديث في نفي الصفات الاختيارية، والكرامية ونحوهم وافقوا على أصل ذلك، وهو امتناع دوام ما لا يتناهى، وأنه يمتنع أن يكون لم يزل متكلماً إذا شاء، وفعلاً إذا يشاء لامتناع حوادث لا أول لها، وعن هذا الأصل نفي وجود ما لا يتناهى في المستقبل، وقال بناء الجنة والنار، ووافقه أبو الهذيل إمام المعزلة على هذا لكن قال تناهى الحركات.

فالمعزلة في الصفات مخانيث الجهمية، وأما الكلامية في الصفات...^(٣). وكذلك الأشعرية، ولكنهم كما قال أبو إسماعيل الأنصاري: الأشعرية الإناث هم مخانيث المعزلة،

(١) البخاري في الرقاق (٦٥٣٥)، وأحمد ١٣/٣، ٥٧، كلاماً عن أبي سعيد الخدري.

(٢) البخاري في التفسير (٤٦٨٤) ومسلم في الزكاة (٩٩٣ / ٣٧).

(٣) ياض بالأصل.

ومن الناس من يقول: المعتزلة مخانيث الفلاسفة؛ لأنَّه لم يعلم أنَّ جهَّاماً سبقهم إلى هذا الأصل، أو لأنَّهم مخانيثهم من بعض الوجوه، والشهرستاني يذكر أنَّهم أخذوا ما أخذوا عن الفلاسفة؛ لأنَّما يرى مناظرة أصحابه الأشعرية معهم بخلاف أئمَّةِ السنة، فإنَّ مناظرهم إنما كانت مع الجهمية، وهم المشهورون عند السلف بنفي الصفات، وبهذا تميَّزوا عند السلف عن سائر الطوائف.

وأما المعتزلة، فامتازوا بالمنزلة بين المترَّلتين لما أحدثه عمرو بن عبيد، وكان هو وأصحابه يجلسون معتزلين للجماعة، فيقول قتادة وغيره: أولئك المعتزلة، وكان ذلك بعد موت الحسن.

وبدعة القدرية حدثت قبل ذلك بعد موت معاوية؛ ولهذا تكلم فيهم ابن عمر وابن عباس وغيرهما، وابن عباس مات قبل ابن الزبير، وابن عمر مات عقب موته، وعقب ذلك تولى الحجاج العراق سنة بضع وسبعين، فبقي الناس يخوضون في القدر بالحجاج والشام وال العراق، وأكثُرُه كان بالشام وال伊拉克 والبصرة، وأقلُّه كان بالحجاج فلما حدثت المعتزلة وتكلمُوا بالمنزلة بين المترَّلتين، وقالوا: بإنفاذ الوعيد وخلود أهل التوحيد، وأنَّ النار لا يخرج منها من دخلها ضمُّوا إلى ذلك القدر فإنه به يتم.

ولم يكن الناس إذ ذاك أحدثوا شيئاً من نفي الصفات، إلى أنَّ ظهر الجعد بن درهم وهو أولهم، فضحى به خالد بن عبد الله القسري، وقال: أيها الناس ضححوا قبل الله ضححاءكم، فإني مضح بالجعد بن درهم؛ أنه زعم أنَّ الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً - تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً - ثم نزل فذبحه، وهذا كان بالعراق.

/ ثم ظهر جهم من ناحية المشرق من ترمذ، ومنها ظهر رأى جهم؛ ولهذا كان علماء السنة بالشرق أكثر كلاماً في رد مذهبهم من أهل الحجاز والشام وال伊拉克، مثل إبراهيم بن طهمان^(١)، وخارجة بن مصعب^(٢)، ومثل عبد الله بن المبارك، وأمثالهم، وقد تكلم في

(١) هو أبو الحجاج خارجة بن مصعب بن خارجة الضبي السرخني الإمام، العالم المحدث، شيخ خراسان مع إبراهيم بن طهمان، قال النسائي: «متروك الحديث» وقال يحيى: «ليس بشقة»، وقال الجوزجاني «يرمي بالإرجاء» - توفي سنة ١٦٨هـ. وله ثمان وسبعون سنة. [سير أعلام النبلاء ٧/٣٢٦، وتهذيب التهذيب ٣/٧٦].

(٢) هو أبو سعيد إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني، ولد بهراء، وسكن بنی ساپور وقدم بغداد ثم سكن مكة إلى أن مات. ثقة من علماء خراسان، قال الجوزجاني: «فاضل رمي بالإرجاء» مات سنة ١٦٣هـ.

[میزان الاعتدال ١/٣٨، وسیر أعلام النبلاء ٧/٣٧٨، وتهذيب التهذيب ١/١٢٩].

ذمهم مالك وابن الماجشون وغيرهما ، وكذلك الأوزاعي ، وحمد بن زيد وغيرهم ، وإنما اشتهرت مقالتهم من حين محنـة الإمام أحمد وغيره من علماء السنة ، فإنهـم في إمارة المؤمنـون قـووا وكـثروا ، فإـنهـ قد كان بـخـراسـان مـدة واجـتـمـع بـهـمـ ، ثـمـ كـتـبـ بالـمـحـنـةـ منـ طـرـسـوـسـ سـنـةـ ثـمـانـيـةـ عـشـرـةـ وـمـائـيـنـ ، وـفـيـهاـ مـاتـ ، وـرـدـواـ أـحـمدـ إـلـىـ الـحـبـسـ بـيـغـدـادـ إـلـىـ سـنـةـ عـشـرـيـنـ وـمـائـيـنـ ، وـفـيـهاـ كـانـتـ مـحـنـتـهـ مـعـ الـمـعـتـصـمـ ، وـمـنـاظـرـتـهـ لـهـمـ ، فـلـمـ رـدـ عـلـيـهـمـ مـاـ اـحـتـجـوـاـ بـهـ ، وـذـكـرـ أـنـ طـلـبـهـمـ مـنـ النـاسـ أـنـ يـوـافـقـوـهـ وـاـمـتـحـانـهـمـ إـيـاهـمـ جـهـلـ وـظـلـمـ ، وـأـرـادـ الـمـعـتـصـمـ إـطـلـاقـهـ أـشـارـ عـلـيـهـ مـنـ أـشـارـ بـأـنـ الـمـصـلـحـةـ ضـرـبـهـ لـثـلـاـ تـنـكـسـرـ حـرـمـةـ الـخـلـافـةـ ، فـلـمـ ضـرـبـوـهـ قـامـتـ الشـنـاعـةـ فـيـ الـعـامـةـ وـخـافـوـاـ فـأـطـلـقـوـهـ ، وـكـانـ اـبـنـ أـبـيـ دـوـادـ قـدـ جـمـعـ لـهـ نـفـاةـ الـصـفـاتـ مـنـ جـمـيعـ الـطـوـافـ . وـعـلـمـاءـ السـنـةـ : كـابـنـ الـمـارـكـ وـأـحـمدـ وـإـسـحـاقـ وـالـبـخـارـيـ يـسـمـوـنـ هـؤـلـاءـ جـمـيعـهـمـ جـهـمـيـةـ ، وـصـارـ كـثـيرـ مـنـ الـمـتـأـخـرـيـنـ مـنـ أـصـحـابـ أـحـمدـ وـغـيـرـهـمـ يـظـنـوـنـ أـنـ خـصـوـمـهـ كـانـوـاـ هـمـ الـمـعـتـزـلـةـ ، وـلـيـسـ كـذـلـكـ ، بـلـ الـمـعـتـزـلـةـ نـوـعـ مـنـهـمـ .

وـالـمـقصـودـ هـنـاـ أـنـ جـهـمـاـ اـشـتـهـرـ عـنـهـ بـدـعـتـانـ : إـحـدـاهـمـاـ : نـفـيـ الـصـفـاتـ . وـالـثـانـيـةـ : الـغـلوـ
فيـ الـقـدـرـ وـالـإـرـجـاءـ . فـجـعـلـ /ـ الـإـيمـانـ مـجـرـدـ مـعـرـفـةـ الـقـلـبـ ، وـجـعـلـ الـعـبـادـ لـاـ فـعـلـ لـهـمـ وـلـاـ
قـدـرـةـ ، وـهـذـانـ مـاـ غـلـتـ الـمـعـتـزـلـةـ فـيـ خـلـافـهـ فـيـهـمـاـ ، وـأـمـاـ الـأـشـعـرـيـ فـوـافـقـهـ عـلـىـ أـصـلـ قـوـلـهـ ،
وـلـكـنـ قـدـ يـنـازـعـهـ مـنـازـعـاتـ لـفـظـيـةـ .

وـجـهـمـ لـاـ يـبـثـ شـيـئـاـ مـنـ الـصـفـاتـ ، لـاـ إـرـادـةـ وـلـاـ غـيـرـهـ ، فـإـذـاـ قـالـ : إـنـ اللـهـ يـحـبـ
الـطـاعـاتـ وـيـغـضـبـ الـمـعـاـصـيـ ، فـمـعـنـاهـ الـثـوـابـ وـالـعـقـابـ ، وـالـأـشـعـرـيـ يـبـثـ الـصـفـاتـ كـالـإـرـادـةـ
فـأـحـتـاجـ إـلـىـ الـكـلـامـ فـيـهـاـ هـلـ هـيـ الـمـحـبـةـ أـمـ لـاـ؟ فـقـالـ : الـمـعـاـصـيـ يـحـبـهـ اللـهـ وـيـرـضـاـهـ كـمـاـ
يـرـيدـهـ ، وـذـكـرـ أـبـوـ الـمـعـالـيـ أـنـ أـوـلـ مـنـ قـالـ ذـلـكـ ، وـأـهـلـ السـنـةـ قـبـلـهـ عـلـىـ أـنـ اللـهـ لـاـ يـحـبـ
الـمـعـاـصـيـ .

وـشـاعـ هـذـاـ القـوـلـ فـيـ كـثـيرـ مـنـ الـصـوـفـيـةـ فـوـافـقـواـ جـهـمـاـ فـيـ مـسـائـلـ الـأـفـعـالـ وـالـقـدـرـ ،
وـخـالـفـوـهـ فـيـ الـصـفـاتـ كـأـبـيـ إـسـمـاعـيلـ الـأـنـصـارـيـ صـاحـبـ ذـمـ الـكـلـامـ ، فـإـنـهـ مـنـ الـمـبـالـغـيـنـ فـيـ ذـمـ
الـجـهـمـيـةـ فـيـ نـفـيـ الـصـفـاتـ ، وـلـهـ كـتـابـ فـيـ تـكـفـيرـ الـجـهـمـيـةـ ، وـبـيـالـغـ فـيـ ذـمـ الـأـشـعـرـيـةـ مـعـ أـنـهـمـ
مـنـ أـقـرـبـ هـذـهـ الـطـوـافـتـ إـلـىـ السـنـةـ ، وـرـبـماـ كـانـ يـلـعـنـهـمـ ، وـقـالـ بـعـضـ الـنـاسـ بـحـضـرـةـ نـظـامـ
الـمـلـكـ : أـتـلـعـنـ الـأـشـعـرـيـةـ؟ فـقـالـ : أـلـعـنـ مـنـ يـقـولـ لـيـسـ فـيـ السـمـوـاتـ إـلـهـ ، وـلـاـ فـيـ الـمـصـفـ
قـرـآنـ ، وـلـاـ فـيـ الـقـبـرـ نـبـيـ ، وـقـامـ مـنـ عـنـهـ مـغـضـبـاـ ، وـهـوـ مـعـ هـذـاـ فـيـ مـسـائـلـ إـرـادـةـ الـكـائـنـاتـ
وـخـلـقـ الـأـفـعـالـ أـبـلـغـ مـنـ الـأـشـعـرـيـةـ ، لـاـ يـبـثـ سـيـئـاـ وـلـاـ حـكـمـةـ ، بـلـ يـقـولـ : إـنـ مـاـشـاـدـهـ الـعـارـفـ
الـحـكـمـ لـاـ يـبـقـىـ لـهـ اـسـتـحـسـانـ حـسـنـةـ وـلـاـ اـسـتـقـبـاحـ سـيـئـةـ ، وـالـحـكـمـ عـنـهـ هـوـ الـمـشـيـئـةـ ، لـأـنـ الـعـارـفـ

عنه من يصل إلى مقام الفنان، والحسنة والسيئة يفترقان في حظ العبد / لكونه ينعم بهذه ويعذب بهذه ، والالتفات إلى هذا من حظوظ النفس ، ومقام الفنان ليس فيه إلا مشاهدة مراد الحق .

۸/۲۳۱

والأشعري لما ثبت الفرق بين هذا وهذا من جهة المخلوق كان أعقل منهم ، فإنهم يدعون أن العارف لا يفرق ، وغلطوا في حق العبد وحق الرب ، أما العبد فيلزمهم أن يستوى عنده جميع الحوادث ، وهذا محال قطعاً ، فعزلوا الفرق الرحماني ، وفرقوا بالطبيعي الهوائي الشيطاني ، ومن هنا وقع خلق منهم في المعاصي ، وآخرون في الفسق ، وآخرون في الكفر حتى جوزوا عبادة الأصنام ، ثم كثير منهم يتقل إلى الوحدة ويصرحون بعبادة كل موجود .

والمقصود الكلام على من نفي الحكم والأسباب والعدل في القدر موافقة لجهم - وهي بدعته الثانية بخلاف الإرجاء ، فإنه منسوب إلى طوائف غيره - فهؤلاء يقولون : إنَّ الرب يجوز أن يفعل كل ما يقدر عليه ؛ ولهذا تجد من اتبعهم غير معظم للأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، بل يتحل عنه أو عن بعضه ، ويتكلف لما يعتقده ، فإنهم إذا وافقوا جهema والأشعرى في أنَّ الحسن والقبيح كونه مأمورةً أو محظورةً ، وذلك فرق يعود إلى حظ العبد ، وهم يدعون الفنان عن الحظوظ ، فتارة يقولون في امتنال الأمر والنهي : إنه من مقام التلبيس ، وتارة يقولون : يفعل هذا لأجل أهل المارستان ، أي العامة ، كما يقوله الشيخ المغربي ، إلى أنواع آخر .

ومن سلك مسلكهم إذا عظم الأمر والنهي غايتها أن يقول كما نقل عن الشاذلي: يكون الجمع في قلبك مشهوداً، والفرق على لسانك موجوداً، كما يوجد في كلامه وكلام غيره أقوال وأدعية وأحزاب تستلزم تعطيل الأمر والنهي؛ مثل دعوى أن الله يعطيه على المعصية أعظم مما يعطيه على الطاعة، ونحو هذا مما يجب أنه يجوز عنده أن يجعل الذين اجترحوا السيئات كالذين آمنوا وعملوا الصالحات أو أفضل، ويدعون بأدعية فيها اعتداء كما يوجد في حزب الشاذلي.

۸۷۳۷

وآخرون من عوامهم يجذبون أن يكرم الله بكرامات أكبر الأولياء من يكون فاجراً، بل كافراً، ويقولون : هذه موهبة وعطية، ويظنون أن تلك من كرامات الأولياء ، و تكون من الأحوال الشيطانية التي يكون مثلها للسحره والكهان، قال تعالى : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْحَاءِ الْأَرْضِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ . وَاتَّبَعُوا مَا تَنَاهَى الشَّيَاطِينُ عَنِ الْمُكَفَّرِينَ سَلِيمَانَ وَمَا كَفَرَ سَلِيمَانَ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا بِعِلْمِهِنَّ النَّاسُ السَّمْعُ وَمَا يُعْلَمُ النَّاسُ عَلَى الْمُكَفَّرِينَ بِإِبْلِيلِ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعْلَمُانَ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يُقُولَا

إِنَّمَا نَحْنُ فُتَّةً فَلَا تَكْفُرُ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بَهْ بَيْنَ الْمَرْءَ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا يَإِذْنُ اللَّهُ وَيَعْلَمُونَ مَا يَضْرُهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبَسْ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقُوا لِمَثْوَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾ [البقرة: ١٠٣]

٨/٢٣٣ وقد قال ﷺ : «لتتبين سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة ، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه» الحديث ^(١) .

وال المسلمين الذين جاءهم كتاب الله القرآن عدل كثير من أضلهم الشيطان من المتبين إليهم إلى أن نبذ كتاب الله وراء ظهره ، واتبع ماتتلوه الشياطين ، فلا يعظم من أمر القرآن بموالاته ، ويعادي من أمر القرآن بمعاداته ، بل يعظم من رأه يأتي بعض الخوارق التي تأتي بعثتها السحرة والكهان بإعانت الشياطين لهم ، وهي تحصل بما تتلوه الشياطين .

ثم منهم من يعرف أن هذا من الشياطين ، ولكن يعظمه لهواه ويفضله على طريقة القرآن ، وهؤلاء كفار ، كالذين قال الله تعالى فيهم : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجُبْتِ وَالْطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هُؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَيِّلًا . أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنْهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَلْعَنَ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٥١ ، ٥٢] ، وهؤلاء ضاهروا الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ﴾ إلى قوله : ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠١ ، ١٠٢]

ومنهم من لا يعرف أنه من الشياطين ، وقد يقع في هذا طوائف من أهل الكلام والعلم ، وأهل العبادة والتصوف ، حتى جوزوا عبادة الكواكب والأصنام لما رأوه فيها من الأحوال العجيبة التي تعينهم عليها الشياطين ، لما يحصل بها بعض أغراضهم من الظلم والفواحش ، فلم يبالوا بشرفهم بالله وبكفرهم به وبكتابه إذا / نالوا ذلك ، ولم يبالوا بتعليم ذلك للناس وتعظيمهم له لرئاسته أو مال ينالونه ، وإن كانوا قد علموا الكفر والشرك ودعوا إليه ، بل حصل عندهم ريب وشك فيما جاء به الرسول ﷺ ، واعتقد أنه خاطب الجمورو بما لا حقيقة له في الباطن للمصلحة ، كما يقول ذلك من يقوله من الملاحدة الباطنية ، ودخل في رأي هؤلاء طائفة من هؤلاء وهؤلاء ، وهذا مما ضاهروا به فارس والروم .

فإن فارس كانت تعظم الأنوار ، وتسجد للشمس وللنار ، والروم كانوا قبل النصرانية مشركين ، يعبدون الكواكب والأصنام ، فهؤلاء شر من الذين أشبهوا اليهود والنصارى ، فإن هؤلاء ضاهروا أهل الكتاب فيما بدل أو نسخ ، وهؤلاء ضاهروا من لا كتاب له .

(١) سبق تخرجه ص ١٣١ .

وقال - رحمة الله تعالى - : فالنفوس مقطورة على علم ضروري موجود فيها بالخلق الذي خلق السموات ، وأنه خلق السموات والأرض ليس شيء منها خلق الناس ، كما قال موسى لفرعون لما قال له : **﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ . قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُّوقِنُينَ﴾** [الشعراء: ٢٣ ، ٢٤] ، وقال : **﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى . قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾** [طه: ٤٩ ، ٥٠].

٨/٢٣٥ / سُئل - رحمة الله تعالى - عمن يعتقد أن الخير من الله والشر من الشيطان، وأن الشر هو بيد العبد، إن شاء فعله، وإن شاء لم يفعله، فإذا انكر عليه في هذه يقول: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، ﴿وَلَا يَرْضُى لِعِبَادِهِ الْكُفْرُ﴾ [الزمر: ٧]، وإن عقيدة هذا: أن الخير من الله وأن الشر بيده، فإذا أراد أن يفعل الشر فعله، فإنه قال: إن لي مشيئة فإذا أردت أن أفعل الشر فعلته، فهل له مشيئة فعالة أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله ، أصل هذا الكلام له مقدمتان:

إحداهما: أن يعلم العبد أن الله يأمر بالإيمان والعمل الصالح، ويحب الحسنات ويرضاها، ويكرم أهلها، ويبيتهم ويرويهم ، ويرضى عنهم، ويحبهم ويحبونه، وهم جند الله المنصورون، وحزب الله الغالبون، وهم أولياؤه المتقوّن، وحزبه المفلحون، وعباده الصالحون أهل الجنة، وهم النبيون والصديقون والشهداء والصالحون، وهم أهل الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، وأن الله نهى عن السيئات من الكفر والفسق والعصيان، وهو يبغض ذلك ويقت أهله، ويلعنهم ويغضب عليهم، ويعاقبهم ويعاديهم ، وهم أولياء الشيطان، وهم أهل النار / وهم الأشقياء، لكنهم يتقاربون في هذا ما بين كافر وفاسق ، وعاص لليس بكافر ولا فاسق.

٨/٢٣٦

والالمقدمة الثانية: أن يعلم العبد أن الله رب كل شيء وخلقه ومليكه، لارب غيره ، ولا خالق سواه ، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، لا حول ولا قوة إلا به ، ولا ملجاً منه إلا إليه ، وأنه على كل شيء قدير ، فجميع ما في السموات والأرض: من الأعيان وصفاتها، وحركاتها ، فهي مخلوقة له ، مقدورة له ، مصرفة بمشيئته ، لا يخرج شيء منها عن قدرته وملكته ، ولا يشركه في شيء من ذلك غيره ، بل هو سبحانه لا إله إلا هو وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، فالعبد فقير إلى الله في كل شيء ، يحتاج إليه في كل شيء لا يستغني عن الله طرفة عين ، فمن يهده الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له ، فإذا ثبتت هاتان المقدمتان فنقول : إذا أللهم العبد أن يسأل الله الهدى ويستعينه على طاعته ، أعاذه وهداه ، وكان ذلك سبب سعادته في الدنيا والآخرة ، وإذا خذل العبد فلم يعبد الله ، ولم يستعن به ، ولم يتوكل عليه ، وكل إلى حوله

وقوته، فيوليه الشيطان ، وصد عن السبيل، وشقى في الدنيا والآخرة، وكل ما يكون في الوجود هو بقضاء الله وقدره، لا يخرج أحد عن القدر المقدور، ولا يتجاوز ما خط له في اللوح المحفوظ ، وليس لأحد على الله/ حجة؛ بل ﴿فَلَلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهُ دَكْمَ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، كل نعمة منه فضل وكل نعمة منه عدل.

وعلى العبد أن يؤمن بالقدر ، وليس له أن يحتاج به على الله، فالإيمان به هدى، والاحتجاج به على الله ضلال وغي ، بل الإيمان بالقدر يوجب أن يكون العبد صباراً شكوراً، صبوراً على البلاء ، شكوراً على الرخاء، إذا أصابته نعمة علم أنها من عند الله فشكراً، سواء كانت النعمة حسنة فعلها، أو كانت خيراً حصل بسبب سعيها، فإن الله هو الذي يسر عمل الحسنات ، وهو الذي تفضل بالثواب عليها، فله الحمد في ذلك كله، وإذا أصابته مصيبة صبر عليها، وإن كانت تلك المصيبة قد جرت على يد غيره، فالله هو الذي سلط ذلك الشخص ، وهو الذي خلق أفعاله، وكانت مكتوبة على العبد ، كما قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيَّةً فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّنْ قَبْلِ أَنْ تَبَرَّأُوهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ . لَكِيْلًا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيَّةً إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١]، قالوا: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم.

وعليه، إذا أذنب أن يستغفر ويتوب، ولا يحتاج على الله بالقدر، ولا يقول: أي ذنب لي وقد قدر عليّ هذا الذنب، بل يعلم أنه هو الذنب العاصي الفاعل للذنب، وإن كان ذلك كله بقضاء الله وقدره ومشيئته ، إذ لا يكون شيء إلا بمشيئته وقدرته وخلقته، لكن العبد هو الذي أكل الحرام، و فعل الفاحشة /، وهو الذي ظلم نفسه، كما أنه هو الذي صلّى وصام وحج وجاحد، فهو الموصوف بهذه الأفعال، وهو المتحرك بهذه الحركات، وهو الكاسب بهذه المحدثات ، له ما كسب وعليه ما اكتسب ، والله خالق ذلك وغيره من الأشياء، لما له في ذلك من الحكمة البالغة بقدرته التامة ومشيئته النافذة، قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [غافر: ٥٥]، فعلى العبد أن يصبر على المصائب ، وأن يستغفر من العائب.

والله - تعالى - لا يأمر بالفحشاء، ولا يرضي لعباده الكفر، ولا يحب الفساد، وهو - سبحانه - خالق كل شيء، وربه وملكيه، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فمن يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له ، ومشيئه العبد للخير والشر موجودة، فإن العبد له مشيئه للخير والشر، وله قدرة على هذا وهذا ، وهو العامل لهذا وهذا ، والله خالق ذلك

كله وربه ومليكه، لا خالق غيره ولا رب سواه، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

وقد أثبت الله المثبتين: مثبتة الرب ، ومبثثة العبد، وبين أن مثبتة العبد تابعة لمبثثة الرب في قوله تعالى: «إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَيْ رَبِّهِ سَبِيلًا . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْمًا حَكِيمًا» [الإنسان: ٢٩] ، وقال تعالى: «إِنْ هُوَ إِلَّا ذَكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ . لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ» [التوكير: ٢٧-٢٩] ، وقد قال تعالى: «أَيَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدَكُمْ قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ فَمَالِ هُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا . مَا أَصَابَكُمْ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُمْ» [النساء: ٧٨، ٧٩] .

٨/٢٣٩

وبعض الناس يظن أن المراد هنا بالحسنات والسيئات الطاعات والمعاصي ، فيتinarعون ، هذا يقول: قل كل من عند الله ، وهذا يقول: الحسنة من الله ، والسيئة من نفسك ، وكلاهما أخطأ في فهم الآية؛ فإن المراد هنا بالحسنات والسيئات: النعم والمصائب، كما في قوله: «وَبِلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ» [الأعراف: ١٦٨] ، أي امتحناهم واخترناهم بالسراء والضراء .

ومعنى الآية في المنافقين؛ كانوا إذا أصابتهم حسنة مثل النصر والرزق والعافية ، قالوا: هذا من الله، وإذا أصابتهم سيئة - مثل ضرب ومرض وخوف من العدو - قالوا: هذا من عندك يا محمد! أنت الذي جئت بهذا الدين الذي عادانا لأجله الناس، وابتلينا لأجله بهذه المصائب، فقال الله تعالى: «فَمَالِ هُؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا» [النساء: ٧٨] ، أنت إنما أمرتهم بالمعروف ونهيتم عن المنكر، وما أصابك من نعمة : نصر وعافية ورزق فمن الله، نعمة أنعم الله بها عليك، وما أصابك من سيئة: فقر وذل وخوف ومرض وغير ذلك، فمن نفسك وذنبك وخطاياك، كما قال في الآية الأخرى: «وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ» [الشورى: ٣٠] ، وقال تعالى: «أَوْ لَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مُثْلِيَّهَا قُلْتُمْ / أَتَيْ هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدَنَفْسِكُمْ» [آل عمران: ١٦٥] ، وقال تعالى: «وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ» [الشورى: ٤٨] .

٨/٢٤٠

فالإنسان إذا أصابته المصائب بذنبه وخطيئاته كان هو الظالم لنفسه، فإذا تاب واستغفر، جعل الله له من كل هم فرجا ، ومن كل ضيق مخرجا ، ورزقه من حيث لا يحتسب، والذنوب مثل أكل السم، فهو إذا أكل السم مرض أو مات فهو الذي يمرض ويتألم ويتعدب، ويموت، والله خالق ذلك كله ، وإنما مرض بسبب أكله ، وهو الذي ظلم نفسه بأكل السم،

فإن شرب الترياق النافع عافاه الله فالذنب كأكل السم، والطريق النافع كالتوية النافعة، والعبد فقير إلى الله تعالى في كل حال، فهو بفضله ورحمته يلهمه التويبة، فإذا تاب تاب عليه، فإذا سأله العبد ودعاه استجواب دعاه، كما قال: «وإذا سألك عبادي عنِّي فلأني قرِيبٌ أُجيب دُعْوة الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلَيُسْتَجِيبُوا لِي وَلَيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ» [البقرة: ١٨٦].

ومن قال: لا مشيئة له في الخير ولا في الشر فقد كذب، ومن قال: إنه يشاء شيئاً من الخير أو الشر بدون مشيئة الله فقد كذب، بل له مشيئة لكل ما يفعله باختياره من خير وشر، وكل ذلك إنما يكون بمشيئة الله وقدرته، فلا بد من الإيمان بهذا وهذا، ليحصل الإيمان بالأمر والنهي والوعيد والإيمان بالقدر خيره وشره، وإن ما أصاب العبد لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه.

٨/٢٤١ / ومن احتج بالقدر على المعاصي فحجته داحضة، ومن اعترض به فعذرها غير مقبول، بل هؤلاء الضالون، كما قال فيهم بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدرى وعند المعصية جبى. أي مذهب وافق هو واك تذهب به، فإن هؤلاء إذا ظلمهم ظالم، بل لو فعل الإنسان ما يكرهونه، وإن كان حَقّاً، لم يعذروه بالقدر، بل يقابلوه بالحق والباطل، فإن كان القدر حجة لهم فهو حجة لهؤلاء، وإن لم يكن حجة لهؤلاء لم يكن حجة لهم، وإنما يحتاج أحدهم بالقدر عند هواه ومعصية مولاه، لا عندما يؤذيه الناس ويظلمونه.

وأما المؤمن فهو بالعكس في ذلك، إذا آذاه الناس نظر إلى القدر، فصبر واحتسب، وإذا أساء هو تاب واستغفر، كما قال تعالى: «فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ» [غافر: ٥٥]، فالمؤمن يصبر على المصائب ويستغفر من الذنوب والمعايب، والمنافق بالعكس لا يستغفر من ذنبه بل يحتاج بالقدر، ولا يصبر على ما أصابه؛ فلهذا يكون شقيا في الدنيا والآخرة، والمؤمن سعيدا في الدنيا والآخرة، والله سبحانه أعلم.

٨/٢٤٢ / سئل أبو العباس ابن تيمية عن الخير والشر، والقدر الكوني والأمر والنهي

الشرعى.

فأجاب:

الحمد لله، أعلم أن الله خالق كل شيءٍ وربه ومليكه، لا رب غيره ولا خالق سواه، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو على كل شيءٍ قادر، وبكل شيءٍ علیم. والعبد مأمور بطاعة الله، وطاعة رسوله، منهى عن معصية الله ومعصية رسوله، فإن أطاع كان ذلك نعمة من الله أنعم بها عليه، وكان له الأجر والثواب بفضل الله ورحمته، وإن عصى كان مستحقاً للذم والعقاب، وكان لله عليه الحجة البالغة ولا حجة لأحد على الله، وكل ذلك كائن بقضاء الله وقدره ومشيئته وقدرته، لكنه يحب الطاعة ويأمر بها، ويثيب أهلها عليها ويكرههم، ويبغض المعصية وينهى عنها، ويعاقب أهلها عليها وبهينهم.

٨/٢٤٣ وما يصيب العبد من النعم فإن الله أنعم بها عليه ، وما يصيبه من الشر فبذنبه ومعاصيه ، كما قال تعالى : «وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيْكُمْ» [الشورى : ٣٠] ، وقال تعالى : «مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ» [النساء : ٧٩] ، أي : ما أصابك من خصب ونصر وهدى فالله أنعم بها عليك ، وما أصابك من جدب وذل وشر فبذنبك وخططيتك ، وكل الأشياء كائنة بمشيئته وقدرته وخلقه/ فلا بد أن يؤمن العبد بقضاء الله وقدره ، وأن يؤمن بشرع الله وأمره .

فمن نظر إلى الحقيقة القدرية وأعرض عن الأمر والنهي والوعيد ، كان مشابهاً للمشركين ، ومن نظر إلى الأمر والنهي وكذب بالقضاء والقدر ، كان مشابهاً للمجوسين ، ومن آمن بهذا وهذا ، وإذا أحسن حمد الله ، وإذا أساء استغفار الله ، وعلم أن ذلك كله بقضاء الله وقدره فهو من المؤمنين .

إإن آدم - عليه السلام - لما أذنب تاب فاجتباه ربه وهداه ، وإبليس أصر واستكبر واحتج بالقدر ، فلعنه وأقصاه ، فمن تاب كان آدمياً ومن أصر واحتج بالقدر كان إبليسياً ، فالسعادة يتبعون أباهم آدم ، والأشقياء يتبعون عدوهم إبليس .

فنسأله العظيم أن يهدينا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين ، والله أعلم .

وقال الشيخ - رحمه الله تعالى :

حديث علي - رضي الله عنه - المخرج في الصحيح لما طرقه النبي ﷺ وفاطمة - وهما نائمان - فقال : «ألا تصليان؟» ، فقال علي : يا رسول الله ، إنما أنفسنا بيد الله إن شاء أن يمسكها وإن شاء أن يرسلها ، فولي النبي ﷺ وهو يضرب بيده على فخذه وهو يقول : «وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا» [الكهف: ٥٤] ^(١) ، هذا الحديث نص في ذم من عارض الأمر بالقدر ، فإن قوله : «إنما أنفسنا بيد الله» إلى آخره ، استناد إلى القدر في ترك امتناع الأمر ، وهي في نفسها كملة حق ، لكن لا تصلح لمعارضة الأمر بل معارضه الأمر فيها من باب الجدل المذموم الذي قال الله فيه : «وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا» ، وهو لاء أحد أقسام القدرية ، وقد وصفهم الله في غير هذا الموضع بالمجادلة الباطلة .

(١) البخاري في التفسير (٤٧٢٤) ، وفي الاعتصام (٧٣٤٧) ، ومسلم في صلاة المسافرين (٢٠٦/٧٧٥) .

٨/٢٤٥ / سؤال عن القدر

أورده أحد علماء الذميين فقال :

تحير دلوه بأوض——ح حجة
ولم يرضه مني فما وجه حيلتي
دخولني سبيل بينوالى قضي——تي
فما أنا راض بالذى فيه شقـوتى
فربي لا يرضى بشؤم بلي——تي
فقد حررت دلوني على كشف حيرتى
فهل أنا عاـص فى اتـبع المشـيـئـة؟
فبالله فـاـشـفـواـ بالـبـرـاهـينـ غـلـتـى

أيا علماء الدين ذمي دينكم
إذا ما قضى ربى بـكـفـرـي بـزـعـمـكـم
دعـانـي وـسـدـ الـبـابـ عـنـي فـهـلـ إـلـىـ
قضـىـ بـضـلـالـيـ ثـمـ قـالـ اـرـضـ بـالـقـضـاـ
إـنـ كـنـتـ بـالـقـضـىـ يـاـ قـوـمـ رـاـضـيـاـ
فـهـلـ لـيـ رـضـاـ مـاـ لـيـسـ يـرـضـاهـ سـيـدـيـ
إـذـاـ شـاءـ رـبـيـ الـكـفـرـ مـنـيـ مـشـيـئـةـ
وـهـلـ لـيـ اـخـيـارـ أـخـالـفـ حـكـمـهـ؟

فأجاب شيخ الإسلام الشـيخـ الإمامـ العـلـامـ أـحـمـدـ بـنـ تـيـمـيـةـ مـرـتـجـلاـ :

الحمد لله رب العالمين .

٨/٢٤٦

مخاـصـمـ رـبـ الـعـرـشـ بـارـيـ الـبـرـيةـ
قـدـيـاـ بـهـ إـبـلـيـسـ أـصـلـ الـبـلـيـةـ
عـلـىـ أـمـ رـأـسـ هـاـوـيـاـ فـيـ الـحـفـيرـةـ
إـلـىـ النـارـ طـرـاـ مـعـشـرـ الـقـدـرـيـةـ
بـهـ اللـهـ أـوـ مـارـوـاـ بـهـ لـلـشـرـيـعـةـ
هـوـ الـخـوـضـ فـيـ فـعـلـ إـلـلـهـ بـعـلـةـ
فـصـارـوـاـ عـلـىـ نـوـعـ مـنـ الـجـاهـلـيـةـ
مـشـيـئـةـ رـبـ الـخـلـقـ بـارـيـ الـخـلـيـقـةـ
لـهـاـ مـنـ صـفـاتـ وـاجـبـاتـ قـدـيـةـ
لـوـازـمـ ذـاتـ اللـهـ قـاضـيـ الـقـضـيـةـ
بـهـ حـكـمـةـ فـيـ وـأـنـوـاعـ رـحـمـةـ
مـنـ الـنـكـرـيـ آـيـاتـ الـمـسـتـقـيمـةـ

/ سـؤـالـ يـاـ هـذـاـ سـؤـالـ مـعـانـدـ
فـهـذـاـ سـؤـالـ خـاصـمـ الـمـلـأـ الـعـلـاـ
وـمـنـ يـكـ خـصـمـاـ لـلـمـهـيـمـ يـرـجـعـنـ
وـيـدـعـىـ خـصـومـ اللـهـ يـوـمـ مـعـادـهـ
سـوـاءـ نـفـوـهـ،ـ أـوـ سـعـواـ لـيـخـاصـمـواـ
وـأـصـلـ ضـلـالـ الـخـلـقـ مـنـ كـلـ فـرـقـةـ
إـنـهـمـوـ لـمـ يـفـهـمـواـ حـكـمـةـ لـهـ
إـنـ جـمـيـعـ الـكـوـنـ أـوـجـبـ فـعـلـهـ
وـذـاتـ إـلـهـ الـخـلـقـ وـاجـبـةـ بـمـاـ
مـشـيـئـتـهـ مـعـ عـلـمـهـ ثـمـ قـسـمـةـ
وـإـبـدـاعـهـ مـاـ شـاءـ مـنـ مـبـدـعـاتـهـ
وـلـسـنـاـ إـذـاـ قـلـنـاـ جـرـتـ بـمـشـيـئـةـ

لـه الخلق والأمر الذي في الشريعة
لـه الملك من غير انتقاص بـشـركـة
يـكون وـمـالـا لا يـكـون بـحـيـلـة
يـعـم فـلا تـخـصـيـصـ في ذـي القـضـيـة
بـقـدـرـتـه كـانـت وـمـحـضـ المـشـيـة
لـه الـحـمـدـ حـمـدـا يـعـتـلـي كـلـ مـدـحـة
وـمـنـ حـكـمـ فـوـقـ الـعـقـولـ الـحـكـيـمـة
مـنـ الـحـكـمـ الـعـلـيـاـ وـكـلـ عـجـيـبـة
وـخـلـقـ وـإـبـرـامـ لـحـكـمـ الـمـشـيـة
وـنـشـتـ ماـ فـيـ ذـاكـ مـنـ كـلـ حـكـمـة
نـفـوـهـ وـكـرـوـاـ رـاجـعـيـنـ بـحـيـرـة
وـتـحـرـيرـ حـقـ الـحـقـ فـيـ ذـيـ الـحـقـيـقـة
وـذـاـ عـسـرـ فـيـ نـظـمـ هـذـيـ الـقـصـيـدـة
لـأـوـصـافـ مـوـلـانـاـ إـلـهـ الـكـرـيـة
وـأـفـعـالـهـ فـيـ كـلـ هـذـيـ الـخـلـيـةـ
وـإـلـهـاـمـهـ لـلـخـلـقـ أـفـضـلـ نـعـمـةـ
بـيـانـ شـفـاءـ لـلـنـفـوـسـ السـقـيـمـةـ
يـقـوـلـ فـلـمـ قـدـ كـانـ فـيـ الـأـزـلـيـةـ
وـتـحـرـيمـهـ قـدـ جـاءـ فـيـ كـلـ شـرـعـةـ
لـهـ نـوـعـ عـقـلـ أـنـهـ بـيـارـادـةـ
أـوـ القـوـلـ بـالـتـجـوـيـزـ رـمـيـةـ حـيـرـةـ
بـماـ قـبـلـهـ مـنـ عـلـةـ مـوـجـبـيـةـ
وـإـصـدـارـهـاـ عـنـ حـكـمـ مـحـضـ الـمـشـيـةـ
أـزـلـ عـقـولـ الـخـلـقـ فـيـ قـعـرـ حـفـرـةـ

بل الحق أن الحكم لله وحده
هو الملك محمود في كل حالة
فما شاء مولانا الإله فإن
وقدرته لا نقص فيها وحكم
أريد بما أن الحوادث كل
وما لكتنا في كل ما قدر أراده
فإن له في الخلق رحمته سرت
أموراً يحار العقل فيها إذا رأى
فتومن أن الله عز بقدرة
فتثبتت هذا كله لإلهنا
وهذا مقام طالما عجز الأولى
وتحقيق ما فيه بتبيين غوره
هو المطلب الأقصى لوراد بحره
لحاجته إلى بيان محقق
وأسمائه الحسنى وأحكام دينه
وهذا بحمد الله قد بان ظاهراً
وقد قيل في هذا وخط كتابه
فقولك لم قد شاء؟ مثل سؤال من
وذاك سؤال يبطل العقل وجده
وفي الكون تخصيص كثير يدل من
إصداره عن واحد بعد واحد
ولا ريب في تعليق كل مسبب
بل الشأن في الأسباب أسباب ما ترى
وقولك لم شاء الإله؟ هو الذي

فإن المجرم القائلين بخالق
سؤالهم عن علة السر أوقعـت
وإن ملاحيد الفلسفة الأولىـى
بغـوا علة لـلـلـكـون بعد انـدامـه
وـإنـ مـبـادـيـ الشـرـ فيـ كلـ أـمـةـ
ـبـخـوـضـهـمـوـ فيـ ذـاـكـمـ صـارـ شـرـكـهـمـ
ـوـيـكـفـيـكـ نـقـضـاـًـ أـنـ مـاـ قـدـ سـأـلـتـهـ
ـفـأـنـتـ تـعـيـبـ الطـاعـنـينـ جـمـيـعـهـمـ
ـوـتـنـحـلـ مـنـ وـالـاـكـ صـفـوـ مـسـوـدـةـ
ـوـحـالـهـمـ فيـ كـلـ قـوـلـ وـفـعـلـةـ
ـوـهـبـكـ كـفـتـ اللـوـمـ عنـ كـلـ كـافـرـ
ـفـيـلـزـمـكـ الإـعـرـاضـ عنـ كـلـ ظـالـمـ
ـوـلـاـ تـنـضـبـنـ يـوـمـاـ عـلـىـ سـافـكـ دـمـاـ
ـوـلـاـ شـاتـمـ عـرـضاـًـ مـصـوـنـاـ وـإـنـ عـلـاـ
ـوـلـاـ قـاطـعـ لـلـنـاسـ نـهـجـ سـيـلـهـمـ
ـوـلـاـ شـاهـدـ بـالـزـورـ إـفـكـاـ وـفـرـيـةـ
ـوـلـاـ مـهـلـكـ لـلـحـرـثـ وـالـنـسـلـ عـامـدـاـ
ـوـكـفـ لـسـانـ اللـوـمـ عنـ كـلـ مـفـسـدـ
ـوـسـهـلـ سـيـلـ الـكـاذـبـينـ تـعـمـدـاـ
ـوـإـنـ قـصـدـواـ إـضـلـالـ مـنـ يـسـتـحـيـهـمـ
ـوـجـادـلـ عـنـ الـلـمـعـونـ فـرـعـوـنـ إـذـ طـغـىـ
ـوـكـلـ كـفـورـ مـشـرـكـ بـإـلـهـهـ
ـكـعـادـ وـنـمـرـوـذـ وـقـوـمـ لـصـالـحـ

لنـفـعـ وـرـبـ مـبـدـعـ لـلـمـضـرـةـ
ـأـوـأـلـهـمـ فـيـ شـبـهـ التـنـوـيـةـ
ـيـقـولـونـ بـالـفـعـلـ الـقـدـيمـ لـعـلـةـ
ـفـلـمـ يـجـدـواـ ذـاـكـمـ فـضـلـواـ بـضـلـةـ
ـذـوـيـ مـلـةـ مـيـمـوـنـةـ نـبـيـةـ
ـوـجـاءـ دـرـوـسـ الـبـيـنـاتـ بـفـتـرـةـ
ـمـنـ العـذـرـ مـرـدـودـ لـدـىـ كـلـ فـطـرـةـ
ـعـلـيـكـ وـتـرـمـيـهـ بـكـلـ مـذـمـةـ
ـوـتـبـغـضـ منـ نـاـوـاـكـ مـنـ كـلـ فـرـقـةـ
ـكـحـالـكـ يـاـ هـنـاـ بـأـرـجـعـ حـجـةـ
ـوـكـلـ غـوـيـ خـارـجـ عـنـ مـحـجـةـ
ـعـلـىـ النـاسـ فـيـ نـفـسـ وـمـالـ وـحـرـمـةـ
ـوـلـاـ سـارـقـ مـالـ لـصـاحـبـ فـاقـةـ
ـوـلـاـ نـاكـحـ فـرـجاـ عـلـىـ وـجـهـ غـيـةـ
ـوـلـاـ مـفـسـدـ فـيـ الـأـرـضـ فـيـ كـلـ وـجـهـةـ
ـوـلـاـ قـادـفـ لـلـمـحـصـنـاتـ بـزـنـيـةـ
ـوـلـاـ حـاـكـمـ لـلـعـالـمـينـ بـرـشـوـةـ
ـوـلـاـ تـأـخـذـ ذـاـ جـرـمـ بـعـقـوبـةـ
ـعـلـىـ رـبـهـمـ مـنـ كـلـ جـاءـ بـفـرـيـةـ
ـبـرـوـمـ فـسـادـ النـوـعـ شـمـ الـرـيـاسـةـ
ـفـأـغـرـقـ فـيـ الـيـمـ اـنـتـقـاماـ بـغـضـبـةـ
ـوـأـخـرـ طـاغـ كـافـرـ بـنـبـوـةـ
ـوـقـوـمـ لـنـوـحـ شـمـ أـصـحـابـ الـأـيـكـةـ

من الأنبياء محيياً للشريعة
ونالوا من المعاصي بلغ العقوبة
ولحظة عين أو تحرك شعيرة
وكل حراك بل وكل سكينة
كما أنت فيما قد أتيت بحجة
فعال ردي طرداً لهذه المقيسة
عن الناس طرراً عند كل قبيحة؟
وترك الورى الإنصاف بين الرعية
ولا يعقبن عاد بمثل الجريمة
قبول لقول النذل ما وجه حيلتي؟
صبي ومجنون وكل بهيمة
وفيما يشاء الله أكمل حكمته
يظن بخلق الفعل ثم العقوبة؟
عن الفعل فعل العبد عند الطبيعة؟
وكل بتقدير رب البرية
وتعذيب نار مثل جرعة غصبة
يعاقب إما بالقضايا أو بشرعية؟
كذلك في الأخرى بلا مثنوية
لتقدير عقبي الذنب إلا بتوبية
عواقب أفعال العباد الخبيثة
تجاب من الجاني ورب شفاعة
على كقول الذئب هذى طبعتي
بتقديره الأشياء طرراً بعلمه

وخاصم موسى ثم سائر من أتى
على كونهم قد جاهدوا الناس إذ بغوا
/إلا فكلخلق في كل لفظة
وبطشة كف أو تحطيم قد ي
همو تحت أقدار الإله وحكمه
و هبك رفعت اللوم عن كل فاعل
فهل يمكن رفع الملام جميعه
و ترك عقوبات الذين قد اعدوا
فلا تضمن نفس ومال بعثته
و هل في عقول الناس أو في طباعهم
ويكفيك نقضًا ما بجسم ابن آدم
من الألم المقصي في غير حيلة
إذا كان في هذا له حكمة فما
وكيف ومن هذا عذاب مولد
كأكل سم أوجب الموت أكله
/فكفرك يا هذا كسم أكلته
الست ترى في هذه الدار من جنى
ولاعذر للجاني بتقدير خالق
وتقدير رب الخلق للذنب موجب
وما كان من جنس المتاب لرفعه
كخير به تمحى الذنوب ودعوه
و قول حليف الشر إني مقدر
وتقديره للفعل بحلت نقمته

كذا طبعه أهل هل يقال لعشرة؟
طبيعته فعل الشرور الشنيعة؟
ينجيك من نار الإله العظيمة
مريداً لأن يهديك نحو الحقيقة
ولا تعرضن عن فكرة مستقيمة
ولا تعص من يدعو لأقوم شرعة
وعج عن سبيل الأمة الغضبية
وزن ما عليه الناس بالعدلية
تبشر من قد جاء بالحنفية
ودين رسول الله خير البرية
به جاءت الرسل الكرام السجية
حوى كل خير في عموم الرسالة
غدا عنه في الأخرى بأقبح خيبة
وأما هداه فهو فعل الربوبية
غدا عنه بل يجزى بلا وجه حجة
تزيد عذاباً كاحتجاج مريضية
أمرنا بأن نرضى بمثل المصيبة
وما كان من مؤذ بدون جريمة
فلا ترضى مسخوطة لمشيئة
بفعل المعاصي والذنوب الكبيرة
ولا نرضى المفسي أقبح خصلة
إليه وما فينا فلنقي بسخطة
المخلوقة ليست كفعل الغريزة
ونسخط من وجه اكتساب الخطيئة

لما أمر المولى وإن بمشيئة
بأن العباد في جحيم وجنة
بل بهم في الآلام أيضاً ونعمة
الفروق بعلم ثم أيد ورحمة
يقدرها نحو العذاب بعزة
بأعمال صدق في رجاء وخشية
يسوق أولى التنعم نحو السعادة
أوامره فيه بتيسير صنعة
بأمر ولا نهي بتقدير شفاعة
ولكنه مختار حسن وسوأة
ولكنه شاء بخلق الإرادة
بها صار مختار الهدى بالضلال
كقولك هل اختار ترك المشيئة؟
ولو نلت هذا الترك فزت بتوبية
على ما يشاء الله من ذي المشيئة
معان إذا انحلت بفهم غريزة
ولله رب الخلق أكمل مدحنة
على المصطفى المختار خير البرية

ومعصية العبد المكلف ترکه
فإن إله الخلق حق مقاله
كما أنهم في هذه الدار هكذا
وحكمة العليا اقتضت ما اقتضت من
يسوق أولى التعذيب بالسبب الذي
ويهدى أولى التنعم نحو نعيمهم
وأمر إله الخلق بين ما به
فمن كان من أهل السعادة أثرت
ومن كان من أهل الشقاوة لم ينل
ولا مخرج للعبد عما به قضى
فليس بمحجور عديم الإرادة
ومن أعجب الأشياء خلق مشيئة
فقولك هل اختار ترك حكمه؟
وأختار ألا اختار فعل ضلاله
وذا ممكن لكنه متوقف
/فدونك فافهم ما به قد أجبت من
أشارت إلى أصل يشير إلى الهدى
وصلى إله الخلق جل جلاله

٨/٢٥٤

٨/٢٥٥

قال شيخ الإسلام :

فصل

قد ذكرت في غير موضع أن القدرة ثلاثة أصناف: قدرية مشركية، وقدرية مجوسية، وقدرية إبليسية.

فأما الأولون: فهم الذين اعترفوا بالقضاء والقدر، وزعموا أن ذلك يوافق الأمر والنهي، قالوا: **﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمَنَا مِنْ شَيْءٍ﴾** [الأنعام: ١٤٨]، إلى آخر الكلام في سورة الأنعام، **﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا﴾** (١) من دونه من **شَيْءٍ** في سورة النحل [الآية: ٣٥]، وفي سورة الزخرف: **﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدَنَاهُ﴾** [الآية: ٢٠].

فهؤلاء يؤول أمرهم إلى تعطيل الشرائع والأمر والنهي، مع الاعتراف بالربوبية العامة لكل مخلوق، وأنه ما من دابة إلا ربي أخذ بناصيتها، وهو الذي يتلى به كثيراً - إما اعتقاداً، وإما حالاً - طوائف من الصوفية والقراء حتى يخرج من يخرج منهم إلى الإباحة للحرمات وإسقاط الواجبات ورفع العقوبات، وإن كان ذلك لا يستتب لهم، وإنما يفعلونه عند موافقة أهوائهم؛ كفعل المشركين من العرب، ثم إذا خولف هوى أحد منهم، قام في دفع ذلك متعدياً للحدود غير واقف عند حد، كما كانت تفعل المشركون أيضاً؛ إذ هذه الطريقة تتناقض عند تعارض إرادات البشر، فهذا يريد أمراً والآخر يريد ضده، وكل من الإرادتين مقدرة، فلا بد من ترجيح إحداهما أو غيرهما، أو كل منهما من وجه، وإلا لزم الفساد.

وقد يغلوا أصحاب هذا الطريق حتى يجعلوا عين الموجودات هي الله، كما قد ذكر في غير هذا الموضع، ويتمسكون بموافقة الإرادة القدرة في السمات الواقعة منهم ومن غيرهم، كقول الحريري: أنا كافر برب يعصي، وقول بعض أصحابه لما دعاه مكاس فقيل له: هو مكاس، فقال: إن كان قد عصى الأمر فقد أطاع الإرادة، وقول ابن إسرائيل:

أصبحت منفلاً لما يختاره مني ففعلي كله طاعات

وقد يسمون هذا حقيقة باعتبار أنه حقيقة الربوبية، والحقيقة الموجدة الكائنة أو الحقيقة

(١) في المطبوعة: **﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدَنَا﴾** ، والصواب ما أثبتناه.

الخبرية، ولما كان في هؤلاء شوب من النصارى ، والنصارى فيهم شوب من الشرك ، تابعوا المشركين فيما كانوا عليه من التمسك بالقدر المخالف للشرع ، هذا مع أنهم يعبدون غير الله الذي قدر الكائنات ، كما أن هؤلاء فيهم شوب من ذلك .

٨/٢٥٨ /ولذا اتسع زنادقهم الذين هم رؤساؤهم قالوا: ما نعبد إلا الله؛ إذ لا موجود غيره، وقال رئيس لهم: إنما كفر النصارى لأنهم خصصوا، فيشرعون عبادة كل موجود بهذا الاعتبار ، ويقررون ما كان عليه المشركون من عبادة الأوثان والأحجار ، لكنهم يستقرون بهم حيث خصصوا العبادة ببعض المظاهر والأعيان ، ومعلوم أن هذا حاصل في جميع المشركين ، فإنهم متفتتون في الآلهة التي يعبدونها وإن اشتركوا في الشرك ، هذا يعبد الشمس ، وهذا يعبد القمر ، وهذا يعبد اللات ، وهذا يعبد العزى ، وهذا يعبد منة الثالثة الأخرى ، فكل منهم يتخذ إلهه هوه ويعبد ما يستحسن ، وكذلك في عبادة قبور البشر كل يعلق على مثال من أحسن به الظن .

والقدرة الثانية: المجوسية الذين يجعلون لله شركاء في خلقه كما جعل الأولون لله شركاء في عبادته ، فيقولون: خالق الخير غير خالق الشر ، ويقول من كان منهم في ملتنا : إن الذنوب الواقعة ليست واقعة بمشيئة الله تعالى ، وربما قالوا: ولا يعلمها أيضًا ، ويقولون: إن جميع أفعال الحيوان واقع بغير قدرته ولا صنعه ، فيجحدون مشيئته النافذة ، وقدرته الشاملة؛ ولهذا قال ابن عباس: القدر نظام التوحيد ، فمن وحد الله وآمن بالقدر ، تم توحيده ، ومن وحد الله وكذب بالقدر ، نقض تكذيبه توحيده ، ويزعمون أن هذا هو العدل ويضيّمون إلى ذلك سلب الصفات ويسموه التوحيد ، كما يسمى الأولون التلخيص التوحيد ، فيلحد كل منهما في أسماء الله وصفاته ، وهذا يقع كثيراً إما اعتقاداً وإما / حالاً في كثير من المتفقهة والمتكلمة ، كما وقع اعتقاد ذلك في المعتزلة والشيعة المتأخرین ، وابتلى ببعض ذلك طوائف من المتقدمين من البصريين والشاميين ، وقد يبتلى به حالاً لا اعتقاداً بعض من يغلب عليه تعظيم الأمر والنهي من غير ملاحظة للقضاء والقدر .

٨/٢٥٩

ولما بين الطائفتين من التنافي تجد المعتزلة أبعد الناس عن الصوفية ، وميلون إلى اليهود ، وينفرون عن النصارى ، ويجعلون إثبات الصفات هو قول النصارى بالأقانيم؛ ولهذا تجدهم يذمون النصارى أكثر ، كما يفعل الجاحظ وغيره ، كما أن الأولين يميلون إلى النصارى أكثر .

ولهذا كان هؤلاء في الحروف والكلام المبتدع كما كان الأولون في الأصوات والعمل المبتدع ، كما اقتسم ذلك اليهود والنصارى ، واليهود غالباً لهم قدرية بهذا الاعتبار ، فإنهم

أصحاب شريعة، وهم معرضون عن الحقيقة القدرية؛ ولهذا تجد أرباب الحروف والكلام المبتدع كالمعتزلة يوجبون طريقتهم ويحرمون ما سواها ، ويعتقدون أن العقوبة الشديدة لاحقة من خالفها ، حتى إنهم يقولون بتخليد فساق أهل الملل، ويكفرون من خرج عنهم من فرق الأمة، وهذا التشديد والآصار والأغلال شبه دين اليهود.

ونجد أرباب الصوت والعمل المبتدع لا يوجبون ولا يحرمون، وإنما يستحبون ويكرهون،
٨/٢٦٠ فيعظمون طريقهم ويفضلونه ويرغبون فيه حتى يرفعوه / فوق قدره بدرجات ، فطريقهم رغبة بلا رهبة إلا قليلاً، كما أن الأول رهبة في الغالب برغبة بسيرة، وهذا يشبه ما عليه النصاري من الغلو في العبادات التي يفعلونها مع انحلالهم من الإيجاب والاستحباب، لكنهم يتبعون بعادات كثيرة، ويبيرون أزماناً كثيرة على سبيل الاستحباب، والفلاسفة يغلب عليهم هذا الطريق، كما أن المتكلمين يغلب عليهم الطريق الأول.

والقسم الثالث: القدرية الإلبيسية الذين صدقوا بأن الله صدر عنه الأمران، لكن عندهم هذا تناقض، وهم خصماء الله كما جاء في الحديث، وهؤلاء كثير في أهل الأقوال والأفعال من سفهاء الشعراء ونحوهم من الزنادقة، كقول أبي العلاء المعري:

أنهيت عن قتل النفوس تعمداً وزعمت أن لها معاداً آتيا
ما كان أغناها عن الحالين . . . (١)

وقول بعض السفهاء الزنادقة : يخلق نجوماً ويخلق بينها أقماراً، يقول: ياقوم غضوا عنهم الأبصار، ترمي النساء، وترتعق عشر الحضار، اطفوا الحرائق ، وبيدك قد رميته النار.

ونحو ذلك مما يوجب كفر صاحبه وقتله.

٨/٢٦١ / فتدبر كيف كانت الملل الصالحة الذين آمنوا والذين هادوا والنصاري والصابئون، ليس فيها في الأصل قدرية، وإنما حدثت القدرية من الملائكة الباطلتين: المجروس، والذين أشركوا، لكن النصاري ومن ضارعهم مالوا إلى الصائبة ، واليهود ومن ضارعهم (٢).

(١) سقط بعض قول المعري خرم في الأصل .

(٢) خرم في الأصل .

/ سُئل شيخ الإسلام مفتى الأنام بقية السلف أبو العباس أحمد بن تيمية - رحمه الله تعالى - عن أقوام يحتجون بسابق القدر ، ويقولون : إنه قد مضى الأمر ، والشقي شقي ، والسعيد سعيد ، محتاجين بقول الله سبحانه : « إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مُّنَىٰ الْحُسْنَىٰ أُولَئِكَ عَنْهَا مُبَدِّعُونَ » [الأنباء : ١٠١] قائلين : بأن الله قدر الخير والشر ، والزنا مكتوب علينا ، وما لنا في الأفعال قدرة ، وإنما القدرة لله ، ونحن نتوقى ما كتب لنا ، وأن آدم ما عصى ، وأن من قال : لا إله إلا الله دخل الجنة ، محتاجين بقوله ﷺ : « من قال : لا إله إلا الله دخل الجنة ، وإن زنى وإن سرق » ^(١) فيينوا لنا فساد قول هذه الطائفة بالبراهين القاطعة ؟

فأجاب - رحمه الله تعالى :

الحمد لله رب العالمين ، هؤلاء القوم إذا أصرروا على هذا الاعتقاد كانوا أكفر من اليهود والنصارى ، فإن اليهود والنصارى يؤمنون بالأمر والنهي ، والوعيد والثواب والعقاب ، لكن حرفوا وبدلوا وآمنوا ببعض وكفروا ببعض ، كما قال الله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفْرِقُوا » ^(٢) بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخدوا بين ذلك سبيلاً . أُولئك هم / الكافرون حقاً وأعتقدنا للكافرين عذاباً مهيناً . والذين آمنوا بالله ورسوله ولم يفرقوا بين أحد منهم أُولئك سوف يؤتىهم أجورهم وكان الله غفوراً رحيمًا » [النساء : ١٥٢-١٥٣] ، فإذا كان من آمن ببعض وكفر ببعض فهو كافر حقاً ، فكيف من كفر بالجميع ، ولم يقر بأمر الله ونهيه ووعده ووعيده ، بل ترك ذلك محتاجاً بالقدر ، فهو أكفر من آمن ببعض وكفر ببعض .

وقول هؤلاء يظهر بطلانه من وجوه :

أحدها : أن الواحد من هؤلاء إما أن يرى القدر حجة للعبد ، وإما ألا يراه حجة للعبد ، فإن كان القدر حجة للعبد ، فهو حجة لجميع الناس ، فإنهم كلهم مشاركون في القدر ، وحيثند فيلزم ألا ينكر على من يظلمه ويستهمه ويأخذ ماله ويفسد حريمه ويضرب عنقه ويهلك الحرج والنسل ، وهؤلاء جميعهم كذابون متناقضون ، فإن أحدهم لا يزال يذم هذا ، ويبغض هذا ، ويختلف هذا ، حتى إن الذي ينكر عليهم ببغضونه ويعادونه وينكرون

(١) الطبراني في الأوسط (٢٩٣٢) ، وقال الهيثمي في المجمع ١ / ٢١ : « فيه ابن لهيعة ، وقد احتاج به غير واحد » .

(٢) في المطبوعة : « يفرقون » ، والصواب ما أثبتناه .

عليه، فإن كان القدر حجة لمن فعل المحرمات وترك الواجبات؛ لزمهم ألا يذموا أحداً، ولا يبغضوا أحداً، ولا يقولوا في أحد: إنه ظالم، ولو فعل ما فعل. ومعلوم أن هذا لا يمكن أحداً فعله، ولو فعل الناس هذا لهلك العالم، فتبيّن أن قولهم فاسد في العقل، كما أنه كفر في الشرع، وأنهم كذابون مفترون في قولهم: إن القدر حجة للعبد.

الوجه الثاني: أن هذا يلزم منه أن يكون إبليس وفرعون وقوم نوح / وعاد وكل من أهلكه الله بذنبه معدوراً، وهذا من الكفر الذي اتفق عليه أرباب الملل.

الوجه الثالث: أن هذا يلزم منه ألا يفرق بين أولياء الله وأعداء الله، ولا بين المؤمنين والكافر، ولا أهل الجنة وأهل النار، وقد قال تعالى: «وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ . وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ . وَلَا الظَّلْلُ وَلَا الْحَرُورُ . وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ» [فاطر: ١٩-٢٢] وقال تعالى: «أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَقِنِّينَ كَالْفُجَّارِ» [ص: ٢٨]، وقال تعالى: «أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنَّنَا نَجْعَلُهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحِيَّا هُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ» [الجاثية: ٢١].

وذلك أن هؤلاء جميعهم سبقت لهم عند الله السوابق، وكتب الله مقاديرهم قبل أن يخلقهم، وهم مع هذا قد انقسموا إلى سعيد بالإيمان والعمل الصالح، وإلى شقي بالكفر والفسق والعصيان، فعلم بذلك أن القضاء والقدر ليس بحجة لأحد على معاصي الله.

الوجه الرابع: أن القدر نؤمن به ولا نحتاج به، فمن احتاج بالقدر فحجته داحضة، ومن اعتذر بالقدر فعذره غير مقبول، ولو كان الاحتياج مقبولاً؛ لقبل من إبليس وغيره من العصاة، ولو كان القدر حجة للعباد؛ لم يعذب أحد من الخلق، لا في الدنيا ولا في الآخرة ولو كان القدر حجة لم تقطع يد / سارق، ولا قتل قاتل، ولا أقيم حد على ذي جريمة، ولا جوهر في سبيل الله ولا أمر بالمعروف، ولا نهي عن المنكر.

الوجه الخامس: أن النبي ﷺ سئل عن هذا فإنه قال: «ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة، ومقعده من النار» فقيل: يارسول الله أفلأ ندع العمل ونتكل على الكتاب قال: «لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له» رواه البخاري ومسلم ^(١)، وفي حديث آخر في الصحيح أنه قيل: يارسول الله! أرأيت ما يعمل الناس فيه ويكتدحون، أفيما جفت به الأقلام، وطويت به الصحف؟ أم فيما يستأنفون مما جاءهم به؟ - أو كما قيل - فقال: «بل فيما جفت به الأقلام، وطويت به الصحف»، فقيل: فقيم العمل؟ فقال: «اعملوا فكل

(١) البخاري في الجناة (١٣٦٢) ومسلم في القدر (٢٦٤٧) .

الوجه السادس: أن يقال : إن الله علم الأمور وكتبها على ما هي عليه، فهو سبحانه قد كتب أن فلاناً يؤمن، ويعمل صالحًا فيدخل الجنة، وفلاناً يعصي ويُفسق فيدخل النار، كما علم وكتب أن فلاناً يتزوج امرأة ويطؤها ف يأتيه ولد، وأن فلاناً يأكل ويشرب فيشبع ويروى، وأن فلاناً يذر البذر فينبت الزرع، فمن قال: إن كنت من أهل الجنة فأنا أدخلها بلا عمل صالح، كان قوله قوله قولاً باطلاً متناقضًا؛ لأنَّه علم أنه يدخل الجنة بعمله الصالح، فلو دخلها بلا عمل، كان هذا مناقضاً لما علمه الله وقدره.

/ ومثال ذلك من يقول: أنا لا أطأ امرأة ، فإنَّ كان قد قضى الله لي بولد فهو يولد، فهذا جاهل ، فإنَّ الله إذا قضى بالولد قضى أنَّ أباً يطأ امرأة فتحبل فتلد ، وأما الولد بلا حبل ولا وطء ، فإنَّ الله لم يقدره ولم يكتبه ، كذلك الجنة إنما أعدَّها الله للمؤمنين ، فمن ظنَّ أنه يدخل الجنة بلا إيمان كان ظنه باطلاً ، وإذا اعتقد أنَّ الأعمال التي أمرَ الله بها لا يحتاج إليها ، ولا فرق بين أنَّ يعملاها أو لا يعملاها ، كان كافراً ، والله قد حرم الجنة على الكافرين ، فهذا الاعتقاد ينافي الإيمان الذي لا يدخل صاحبه النار .

فصل

وأما قوله تعالى : «إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَ الْحُسْنَىٰ أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ» [الأنبياء: ١٠] ، فمن سبقت له من الله الحسنة ، فلا بد أن يصير مؤمناً تقىً ، فمن لم يكن من المؤمنين لم يسبق له من الله حسنة ، ولكن إذا سبقت للعبد من الله سابقة استعمله بالعمل الذي يصل به إلى تلك السابقة ، كمن سبق له من الله أن يولد له ولد ، فلا بد أن يطأ امرأة يحبها ، فإنَّ الله سبحانه قدر الأسباب والمسبيات ، فسبق منه هذا وهذا ، فمن ظنَّ أنَّ أحداً سبق له من الله حسنة بلا سبب فقد ضل ، بل هو - سبحانه - ميسر الأسباب والمسبيات ، وهو قد قدر فيما مضى هذا وهذا .

(١) مسلم في القدر (٢٦٤٨) / ٨

فصل /

وأما قول القائل : ما لنا في جميع أفعالنا قدرة فقد كذب ، فإن الله - سبحانه - فرق بين المستطاع القادر وغير المستطاع ، فقال : **﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾** [التغابن: ١٦] ، وقال : **﴿وَلَلَّهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ أَسْتَطَعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾** [آل عمران: ٩٧] ، قال تعالى : **﴿الَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾** [الروم: ٥٤] ، والله قد أثبت للعبد مشيئة وفعل ، كما قال تعالى : **﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾** [التكوير: ٢٨] ، **﴿وَقَالَ﴾** [٢٩] ، قال : **﴿جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾** (١) [السجدة: ١٧] ، **الأحقاف: ١٤** ، الواقعه : **﴿وَقَالَ﴾** [٢٤] ، لكن الله سبحانه خالقه وخالق كل ما فيه من قدرة ومشيئة وعمل ، فإنه لا رب غيره ، ولا إله سواه ، وهو خالق كل شيء وربه ومليكه .

فصل /

وأما قول القائل : الزنا وغيره من المعاصي مكتوب علينا ، فهو كلام صحيح ، لكن هذا لا ينفعه الاحتجاج به ، فإن الله كتب أفعال العباد خيرها وشرها ، وكتب ما يصيرون إليه من الشقاوة والسعادة ، وجعل الأعمال سبباً للثواب والعقاب ، وكتب ذلك ، كما كتب الأمراض وجعلها سبباً للموت ، وكما كتب أكل السم وجعله سبباً للمرض والموت ، فمن أكل السم فإنه يمرض أو يموت ، والله قدر وكتب هذا وهذا ، كذلك من فعل ما نهى عنه من الكفر والفسق والعصيان ، فإنه يعمل ما كتب عليه ، وهو مستحق لما كتبه الله من الجزاء لمن عمل ذلك .

وحجة هؤلاء بالقدر على المعاصي ، من جنس حجة المشركين ، الذين قال الله عنهم : **﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمَنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾** [النحل: ٣٥] ، قال تعالى : **﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمَنَا مِنْ شَيْءٍ﴾** [الأنعام: ١٤٨] ، قال الله تعالى : **﴿كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بِأَسْنَانِ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنُّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ . قُلْ فَلَلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهُدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾** [الأنعام: ١٤٩] .

(١) في المطبوعة : « بما كتم تعملون » ، والصواب ما أثبتناه .

فصل /

ومن قال: إن آدم ماعصى فهو مكذب للقرآن، ويستتاب ، فإن تاب وإلا قتل، فإن الله قال: «**وَعَصَى آدَمْ رَبَّهُ فَغَوَى**» [طه: ١٢١] والمعصية: هي مخالفة الأمر الشرعي ، فمن خالف أمر الله الذي أرسل به رسلاه، وأنزل به كتبه فقد عصى، وإن كان داخلا فيما قدره الله وقضاءه، وهؤلاء ظنوا أن المعصية هي الخروج عن قدر الله، وهذا لا يمكن ، فإن أحداً من المخلوقات لا يخرج عن قدر الله، فإن لم تكن المعصية إلا هذا، فلا يكون إيلينس وفرعون وقوم نوح وعاد وثモود وجميع الكفار عصاة أيضاً؛ لأنهم داخلون في قدر الله، ثم قائل هذا يضرب وبهان، وإذا تظلم من فعل هذا به قيل له : هذا الذي فعل هذا ليس بعاص ، فإنه داخل في قدر الله كسائر الخلق ، وسائل هذا القول متناقض لا يثبت على حال.

فصل /

وأما قول القائل : من قال : لا إله إلا الله دخل الجنة؟ واحتجاجه بالحديث المذكور . فيقال له : لا ريب أن الكتاب والسنة فيهما وعد ووعيد، وقد قال الله تعالى: «**إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصِلُونَ سَعِيرًا**» [النساء: ١٠] ، وقال الله تعالى : «**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا . وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُوًّا نَّا وَلَمَّا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا**» [النساء: ٢٩ ، ٣٠] ، ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة ، والعبد عليه أن يصدق بها وبها ، لا يؤمن ببعض ويكره ببعض ، وهؤلاء المشركون أرادوا أن يصدقوا بالوعيد ، ويكذبوا بالوعيد.

والحرورية والمعزلة : أرادوا أن يصدقوا بالوعيد دون الوعيد ، وكلاهما أخطأ ، والذي عليه أهل السنة والجماعة ، الإيمان بالوعيد والوعيد ، فكما أن ما توعد الله به العبد من العقاب ، قد بين - سبحانه - أنه بشرط : بـالـأـيـتـوبـ ، فإن تاب تاب الله عليه ، وبـالـأـيـتـوبـ له حسـنـاتـ تـحـوـيـ ذـنـوبـهـ ، فإنـ الـحـسـنـاتـ يـذـهـبـنـ /ـ السـيـنـاتـ وـبـالـأـيـتـوبـ يـشـاءـ اللـهـ أـنـ يـغـفـرـ لـهـ فـ«**إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**» [النساء: ٤٨] ، فـهـكـذـاـ الـوـعـدـ لـهـ تـفـسـيرـ وـبـيـانـ ، فـمـنـ قـالـ بـلـسـانـهـ :ـ لـاـ إـلـهـ إـلـاـ اللـهـ ،ـ وـكـذـبـ الرـسـولـ ،ـ فـهـوـ كـافـرـ بـاتـفـاقـ الـسـلـمـيـنـ ،ـ

وكذلك إن جحد شيئاً مما أنزل الله .

فلا بد من الإيمان بكل ما جاء به الرسول ، ثم إن كان من أهل الكبائر فأمره إلى الله إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له ، فإن ارتد عن الإسلام ومات مرتدًا ، كان في النار ، فالسيئات تحبطها التوبة ، والحسنات تحبطها الردة ، ومن كان له حسنات وسيئات ، فإن الله لا يظلمه ، بل من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره ، والله - تعالى - قد يتفضل عليه ، ويحسن إليه بعفورته ورحمته .

ومن مات على الإيمان فإنه لا يخلد في النار ، فالزاني والسارق لا يخلد في النار ، بل لابد أن يدخل الجنة ، فإن النار يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان ، وهؤلاء المسؤول عنهم يسمون : القدرية المباحية المشركين ، وقد جاء في ذمهم من الآثار ما يضيق عنه هذا المكان ، والله سبحانه وتعالى أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآلـه وصحبه وسلم ، وحسينا الله ونعم الوكيل .

/ سُئل شيخ الإسلام - قدس الله روحه - عن قوم قد خصوا بالسعادة، وقوم قد خصوا بالشقاوة، والسعيد لا يشقى والشقي لا يسعد، وفي الأعمال لا تردد لذاتها، بل بجلب السعادة، ودفع الشقاوة وقد سبقنا وجود الأعمال، فلا وجه لإتعاب النفس في عمل، ولا كفها عن ملذوذ، فإن المكتوب في القدم واقع لا محالة بينوا ذلك؟

فأجاب - رحمه الله :

الحمد لله ، هذه المسألة قد أجاب فيها رسول الله ﷺ في غير حديث، ففي الصحيحين عن عمران بن حصين قال: قيل : يارسول الله أعلم أهل الجنة من أهل النار؟ قال: «نعم» قيل : ففيم يعلم العاملون؟ قال : «كل ميسر لما خلق له»^(١)، وفي رواية البخاري : قلت : يا رسول الله ، كل يعمل لما خلق له أو لما يسر له . رواه مسلم في صحيحه عن أبي الأسود الدؤلي قال: قال لي عمران بن حصين : أرأيت ما يعلم الناس اليوم ويكتدحون فيه ، أشيء قضى عليهم ومضى عليهم من قدر سابق ، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقلت : بل شيء قضى عليهم ومضى عليهم قال: فقال: أفلأ يكون ذلك ظلماً؟ قال: ففزعنا من ذلك فرعاً شديداً ، وقلت: / كل شيء خلق الله وملك يده فلا يسأل عما يفعل وهم يسألون ، فقال: يرحمك الله ! إني لم أرد بما سألك إلا لأجود عقلك ، إن رجلين من مُزينة أتيا رسول الله ﷺ فقالا : يا رسول الله ، أرأيت ما يعلم الناس اليوم ويكتدحون فيه أشيء قضى عليهم ومضى فيهم من قدر سابق ، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم ، وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: «لا ، بل شيء قضى عليهم ، ومضى فيهم ، وتصديق ذلك في كتاب الله : ﴿وَنَفْسٌ وَمَا سَوَّاها . فَأَلْهَمَهَا فُجُورُهَا وَتَقْوَاهَا﴾» [الشمس: ٨، ٧] ^(٢).

وروى مسلم في صحيحه عن زهير، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله قال : جاء سُرّاقة بن مالك بن جعْشُم فقال : يا رسول الله ، بين لنا ديننا كأننا خلقنا الآن ، فيم العمل اليوم؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير؟ أم فيما يستقبل؟ قال: «لا ، بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير» ، قال : ففيم العمل؟ قال زهير : ثم تكلم أبو الزبير بشيء لم أفهمه فسألت : عما قال؟ فقال: «اعملوا بكل ميسر»^(٣) ، وفي لفظ آخر: فقال

(١) البخاري في القدر (٦٥٩٦) ومسلم في القدر (٢٦٤٩ / ٩) .

(٢) مسلم في القدر (٢٦٥٠ / ١٠) .

(٣) مسلم في القدر (٢٦٤٨ / ٨) .

رسول الله ﷺ: «كل عامل ميسر بعمله»^(١).

وفي الصحيحين عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: كنا في جنازة في بقىع الغرقد . فأتانا رسول الله ﷺ فقعد وقعدنا حوله ، ومعه مخصرة فنكش فجعل ينكت بمحضرته ، ثم قال: «ما منكم من أحد ، ما من نفس منفosa إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار ، إلا وقد كتبت شقية أو سعيدة» ، فقال رجل: يا رسول الله ، أفلأ نتكل على كتابنا وندع العمل ، من كان/من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة ، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة ، فقال: «اعملوا بكل ميسر ، أما أهل السعادة فسيسرُون لعمل أهل السعادة ، وأما أهل الشقاوة فسيسرُون إلى عمل أهل الشقاوة» ثم قرأ: «فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَأَنْقَى . وَصَدَقَ بِالْحُسْنَى . فَسَيُسِّرُهُ الْيُسْرَى . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَأَسْتَغْنَى . وَكَذَبَ بِالْحُسْنَى . فَسَيُسِّرُهُ الْعُسْرَى» [الليل: ١٠-٥]^(٢) ، وفي رواية البخاري : «أفلأ نتكل على كتابنا وندع العمل؟ فمن كان من أهل السعادة سيصير إلى عمل أهل السعادة ومن كان من أهل الشقاوة سيصير إلى عمل أهل الشقاوة ، وقال: أما عمل أهل السعادة» الحديث .

وفي رواية في الصحيحين عن علي قال: كان رسول الله ﷺ ذات يوم وفي يده عود ينكت به فرفع رأسه فقال: «ما منكم من نفس إلا وقد علم متزلها من الجنة والنار» ، فقالوا يا رسول الله ! فلم نعمل ، أولاً نتكل؟ قال: «لا ! اعملوا ، بكل ميسر لما خلق له» ثم قرأ: «فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَأَنْقَى . وَصَدَقَ بِالْحُسْنَى . فَسَيُسِّرُهُ الْيُسْرَى . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَأَسْتَغْنَى . وَكَذَبَ بِالْحُسْنَى . فَسَيُسِّرُهُ الْعُسْرَى»^(٣).

فقد أخبر النبي ﷺ في هذه الأحاديث وغيرها بما دل عليه القرآن - أيضاً - من أن الله - سبحانه - وتعالى تقدم علمه وكتابه وقضاؤه بما سيصير إليه العباد من السعادة والشقاوة ، كما تقدم علمه وكتابه بغير ذلك من أحوال العباد وغيرهم ، كما في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق - : «إن أحدكم يجمع خلقه في/ بطن أمه أربعين يوماً نطفة ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث الله ملكاً بأربع كلمات: فيكتب عمله وأجله ورزقه وشقى أو سعيد ، ثم ينفع فيه الروح ، فوالذي لا إله غيره! إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل

(١) مسلم في القدر (٢٦٤٨) / ٨ مكرراً .

(٢) البخاري في الجنائز (١٣٦٢) ومسلم في القدر (٢٦٤٧) / ٦ .

(٣) البخاري في القدر (٦٦٠٥) ومسلم في القدر (٢٦٤٧) / ٧ .

الجنة فيدخلها»^(١)، وفي الصحيحين عن أنس بن مالك ورفع الحديث قال: «إن الله وكل بالرحم ملكاً فيقول: أي رب نطفة، أي رب علقة، أي رب مضعة، فإذا أراد أن يقضى خلقه قال الملك: أي رب ، ذكر أو أنتي؟ شقي أو سعيد؟ فما الرزق؟ فما الأجل؟ فيكتب ذلك في بطن أمه»^(٢).

وهذا المعنى في صحيح مسلم من حديث حذيفة بن أسد الغفاري أيضاً^(٣) .
والنصوص والآثار في تقدم علم الله وكتابته وقضاءه وتقديره الأشياء قبل خلقها، وأنواعها كثيرة جداً.

وقد بين النبي ﷺ أن ذلك لا ينافي وجود الأعمال التي بها تكون السعادة والشقاوة ، وإن من كان من أهل السعادة فإنه يسر لعمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فإنه يسر لعمل أهل الشقاوة، وقد نهى أن يتكل الإنسان على القدر السابق ويدع العمل؛ ولهذا كان من اتكل / على القدر السابق وترك ما أمر به من الأعمال هو من الأخسرين أعمالاً، الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا ، وكان تركهم لما يجب عليهم من العمل من جملة المقدور الذي يسروا به لعمل أهل الشقاوة، فإن أهل السعادة هم الذين يفعلون المأمور ويتركون المحظور، فمن ترك العمل الواجب الذي أمر به وفعل المحظور متوكلاً على القدر، كان من جملة أهل الشقاوة الميسرين لعمل أهل الشقاوة.

٨/٢٧٦

وهذا الجواب الذي أجاب به النبي ﷺ في غاية السداد والاستقامة، وهو نظير ما أجاب به في الحديث الذي رواه الترمذى أنه قيل: يا رسول الله، أرأيت أدوية نتداوي بها؟ ورقى نسترقى بها؟ وتقاة نتقيها ، هل ترد من قدر الله شيئاً؟ فقال: «هي من قدر الله»^(٤)؛ وذلك لأن الله - سبحانه وتعالى - هو يعلم الأشياء على ما هي عليه وكذلك يكتبها، فإذا كان قد علم أنها تكون بأسباب من عمل وغيره وقضى أنها تكون كذلك وقدر ذلك، لم يجز أن يظن أن تلك الأمور تكون بدون الأسباب التي جعلها الله أسباباً، وهذا عام في جميع الحوادث .

مثال ذلك: إذا علم الله وكتب أنه سيولد لهذين ولد، وجعل الله سبحانه ذلك معلقاً باجتماع الآبدين على النكاح وإنزال الماء المهين الذي ينعقد منه الولد، فلا يجوز أن يكون

(١) البخاري في بده الخلق (٣٢٠٨) ومسلم في القدر (٢٦٤٣ / ١) .

(٢) البخاري في الأنبياء (٣٣٣٣)، ومسلم في القدر (٢٦٤٦ / ٥) .

(٣) مسلم في القدر (٤/٢٦٤٥) .

(٤) الترمذى في الطب (٢٠٦٥) وقال: «حسن صحيح» .

وجود الولد بدون السبب الذي علق به وجود الولد، والأسباب وإن كانت نوعين معتادة ،
وغربيّة .

٨/٢٧٧ / فالمعتادة : كولادة الآدمي من أبوين ، والغربيّة: كولادة الإنسان من أم فقط كما ولد
عيسى ، أو من أب فقط كما ولدت حواء ، أو من غير أبوين كما خلق آدم أبو البشر من
طين .

فجميع الأسباب قد تقدم علم الله بها وكتابته لها ، وتقديره إليها ، وقضاؤه بها ، كما
تقدّم ربط ذلك بالأسباب ، كذلك أيضًا الأسباب التي بها يخلق النبات من إزالة المطر وغيره
من هذا الباب ، كما قال تعالى : «وَمَا أَنَّزَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا
وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ» [البقرة: ١٦٤] ، وقال : «فَأَنْزَلْنَا يَهُوَ الْمَاءُ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الشَّمَرَاتِ»
[الأعراف: ٥٧] ، وقال : «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلُّ شَيْءٍ حَيٍّ» [الأنبياء: ٣٠] وأمثال ذلك ،
فجميع ذلك مقدر معلوم ، مقصى مكتوب قبل تكوينه ، فمن ظن أن الشيء إذا علم وكتب
أنه يكفي ذلك في وجوده ولا يحتاج إلى ما به يكون من الفاعل الذي يفعله وسائل
الأسباب ، فهو جاهل ضالاً مبيناً؛ من وجهين :

أحدّهما: من جهة كونه جعل العلم جهلا ، فإن العلم يطابق المعلوم ، ويتعلق به على
ما هو عليه ، وهو سبحانه قد علم أن المكونات تكون بما يخلقها من الأسباب ؛ لأن ذلك هو
الواقع ، فمن قال : إنه يعلم شيئاً بدون الأسباب ، فقد قال على الله الباطل ، وهو بمنزلة
من قال : إن الله يعلم أن هذا الولد ولد بلا أبوين ، وأن هذا النبات نبت بلا ماء ، فإن
تعلق العلم بالماضي والمستقبل سواء ، فكما أن من أخبر عن الماضي بعلم الله بوقوعه بدون
الأسباب يكون مبطلاً ، فكذلك من أخبر عن المستقبل كقول القائل : إن الله علم أنه خلق
آدم من غير طين ، وعلم / أنه يتناصل الناس من غير تناكح ، وأنه أبى الزروع من غير ماء
ولا تراب فهو باطل ظاهر بطلانه لكل أحد ، وكذلك إخباره عن المستقبل .

وكذلك الأفعال هي سبب في الثواب والعقاب ، فلو قال قائل : إن الله أخرج آدم من
الجنة بلا ذنب ، وإنه قدر ذلك ، أو قال : إنه غفر لآدم بلا توبة ، وإنه علم ذلك ، كان هذا
كذباً وبهتاناً بخلاف ما إذا قال : «فَتَلَقَّى آدُمُ مِنْ رَبِّهِ كَلَمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ» [البقرة: ٣٧] ، «فَأَكَلَا
مِنْهَا فَبَدَّتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفَقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرْقِ الْجَنَّةِ» [طه: ١٢١] ، فإنه يكون صادقاً
في ذلك ، والله سبحانه علم ما يكون من آدم قبل أن يكون وهو عالم به بعد أن كان .

وكذلك كل ما أخبر به من قصص الأنبياء ، فإنه علم أنه أهلك قوم نوح وعاد وثمود
وفرعون ولوط ومدين وغيرهم بذنوبهم ، وأنه نجى الأنبياء ومن اتبعهم بإيمانهم وتقواهم ،

كما قال: «فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِرُوا بِهِ أَجْبَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخْذَنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بِهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُدُونَ» [الأعراف: ٦٥]، وقال: «فَكُلَا أَخْذَنَا بِذَبْبِهِ فَمِنْهُمْ مَنْ مِنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُمْ مَنْ أَخْذَتْهُ الصِّحَّةُ وَمِنْهُمْ مَنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُمْ مَنْ أَغْرَقْنَا» [العنكبوت: ٤٠]، وقال: «ذَلِكَ جَزِيَّاهُمْ بِعِيْهِمْ» [الأنعام: ١٤٦]، وقال: «فَأَخْذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ أَنْوَافٍ» [غافر: ٢١]، وقال: «فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنَاءَ أَخْرَيْنِ» [الأنعام: ٦]، وقال: «فَتَلَكَ بَيْوَتُهُمْ خَاوِيَّةٌ بِمَا ظَلَمُوا إِنْ فِي ذَلِكَ لَا يَةٌ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ» . وَأَجْبَيْنَا الَّذِينَ آتَيْنَا وَكَانُوا يَتَقَوَّنُونَ» [النَّمَل: ٥٢، ٥٣]، وقال: «وَكَذَلِكَ أَخْذَ رِبَّكَ إِذَا أَخْذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ» [هُود: ١٠٢]، وقال: / «وَكَذَلِكَ مَكَنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حِيثُ يَشَاءُ نَصِيبٌ بِرَحْمَتِنَا مِنْ نَشَاءٍ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ» [يُوسُف: ٥٦]، وقال: «ذُرِيَّةُ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا» [الإِسْرَاء: ٣] وَقَالَ: «إِلَّا آلُ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَاحِرٍ نَعْمَةٌ مِنْ عِنْدِنَا كَذَلِكَ نَجْزِي مِنْ شَكَرَ» [القَمَر: ٣٤، ٣٥]، وَقَالَ: «وَتَمَّتْ كَلْمَتُ رِبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا» [الأعراف: ١٣٧] وَأَمْثَالُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ .

وكذلك خبره عما يكون من السعادة والشقاوة بالأعمال كقوله: ﴿كُلُوا وَاشْرِبُوا هَيْئَا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَّةِ﴾ [الحاقة: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿وَتَلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورْثَتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعُتُهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانِ الْحَقِّنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمْ وَمَا أَلْتَهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٢١]، وقوله: ﴿إِنَّى جَزِيَّتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١] وقوله: ﴿وَجَزَّا هُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٢] - ٢٢، وقوله: ﴿هَلْ ثُوَبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المطففين: ٣٦]، وقوله: ﴿مَا سَلَكُكُمْ فِي سَقَرَ . قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصْلِينَ . وَلَمْ نَكُ نُطْعَمُ الْمُسْكِنِينَ . وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ . وَكُنَّا نَكْذِبُ بِيَوْمِ الدِّينِ . حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ . فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨-٤٢]، وأمثال هذا في القرآن كثير جداً.

يُبَحَّانَهُ - فِيمَا يُذَكِّرُ مِنْ سَعَادَةِ الْآخِرَةِ ، وَشَوَّافُهَا: أَنْ ذَلِكَ كَانَ بِالْأَعْمَالِ
الْمَأْمُورَ بِهَا وَالْمَنْهَى عَنْهَا ، كَمَا يُذَكِّرُ نَحْوَ ذَلِكَ فِيمَا يَقْضِيهِ مِنَ الْعَقَوبَاتِ وَالْمُثَوِّبَاتِ فِي الدُّنْيَا
أَضَافًا .

الوجه الثاني: أن العلم بأن الشيء سيكون والخبر عنه بذلك وكتابة ذلك لا يوجب استغناه ذلك عما به يكون من الأسباب التي لا يتم إلا بها؛ كالفاعل وقدرته ومشيئته، فإن اعتقاد هذا غاية في الجهل، إذ هذا العلم ليس موجباً بنفسه لوجود المعلوم باتفاق العلماء،

بل هو مطابق له على ما هو عليه لا يكسبه صفة ولا يكتسب منه صفة بمنزلة علمنا بالأمور التي قبلنا كالموجودات التي كانت قبل وجودنا؛ مثل علمنا بالله وأسمائه وصفاته، فإن هذا العلم ليس مؤثراً في وجود المعلوم باتفاق العلماء، وإن كان من علومنا ما يكون له تأثير في وجود المعلوم كعلمنا بما يدعونا إلى الفعل ويعرفنا صفتة وقدره، فإن الأفعال الاختيارية لا تصدر إلا من له شعور وعلم؛ إذ الإرادة مشروطة بوجود العلم، وهذا التفصيل الموجود في علمنا بحيث ينقسم إلى علم فعلى له تأثير في المعلوم، وعلم افعالي لا تأثير له في وجود المعلوم، هو فصل الخطاب في العلم.

فإن من الناس من يقول: العلم : صفة افعالية لا تأثير له في المعلوم ، كما يقوله طوائف من أهل الكلام، ومنهم من يقول: بل هو صفة فعلية له تأثير في المعلوم، كما يقوله طوائف من أهل الفلسفة والكلام.

والصواب أنه نوعان ، كما بيناه ، وهكذا علم الرب - تبارك وتعالى - فإن علمه بنفسه - سبحانه - لا تأثير له في وجود المعلوم، وأما علمه بمخلوقاته التي خلقها بمشيئته وإرادته مما له تأثير في وجود معلوماته، والقول في / الكلام والكتاب كالقول في العلم ، فإنه - سبحانه ٨/٢٨١ وتعالى - إذا خلق الشيء خلقه بعلمه وقدرته ومشيئته، ولذلك كان الخلق مستلزمًا للعلم ودليلًا عليه، كما قال تعالى : **﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾** [الملك: ١٤] ، وأما إذا أخبر بما سيكون قبل أن يكون فعلمه وخبره حينئذ ليس هو المؤثر في وجوده لعلمه وخبره به بعد وجوده لثلاثة أوجه :

أحدها: أن العلم والخبر عن المستقبل كالعلم والخبر عن الماضي.

الثاني: أن العلم المؤثر هو المستلزم للإرادة المستلزمة للخلق ليس هو ما يستلزم الخبر، وقد بین الفرق بين العلم العملي والعلم الخبري.

الثالث: أنه لو قدر أن العلم والخبر بما سيكون له تأثير في وجود المعلوم الخبر به فلا ريب أنه لا بد مع ذلك من القدرة والمشيئه ، فلا يكون مجرد العلم موجباً له بدون القدرة والإرادة، فتبيّن أن العلم والخبر والكتاب لا يوجب الاكتفاء بذلك عن الفاعل القادر المريد، مما يدل على ذلك أن الله - سبحانه وتعالى - يعلم ويخبر بما سيكون من مفعولات الرب، كما يعلم أنه سيفيّم القيامة ويخبر بذلك ، ومع ذلك ، فمعلوم أن هذا العلم والخبر لا يوجب وقوع المعلوم الخبر به بدون الأسباب التي جعلها الله أسباباً له.

إذا تبيّن ذلك فقول السائل : السعيد لا يشقى ، والشقي لا يسعد ، / كلام صحيح ، أي من قدر الله أن يكون سعيداً يكون سعيداً، لكن بالأعمال التي جعله يسعد بها ، والشقي لا

يكون شقياً إلا بالأعمال التي جعله يشقى بها، التي من جملتها الانكال على القدر، وترك الأعمال الواجبة.

وأما قوله: والأعمال لا تراد لذاتها بل بطلب السعادة ودفع الشقاوة وقد سبقنا وجود الأعمال، فيقال له : السابق نفس السعادة والشقاوة، أو تقدير السعادة والشقاوة علما وقضاء وكتاباً، هذا موضع يشتبه ويغلط فيه كثير من الناس حيث لا يميزون بين ثبوت الشيء في العلم والتقدير، وبين ثبوته في الوجود والتحقيق.

فإن الأول هو العلم به والخبر عنه، وكتابته، وليس شيء من ذلك داخلاً في ذاته ولا في صفاته القائمة به.

ولهذا يغلط كثير من الناس في قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه ميسرة قال: قلت: يارسول الله ، متى كنت نبياً؟ وفي رواية : متى كتبت نبياً؟ قال: «وَآدَمَ بَنَاهُ الرُّوحُ وَاجْسَدَهُ»^(١). فيظنون أن ذاته ونبوته وجدت حينئذ ، وهذا جهل ، وهذا جهل ، فإن الله إنما بنى على رأس أربعين من عمره، وقد قال له : «بِمَا (٢) أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمْنَ الْغَافِلِينَ» [يوسف : ٣] وقال: «وَوَجَدَكَ صَالِحاً فَهَدَى» [الضحى: ٧] وفي الصحيحين : أن الملك قال له - حين جاءه - : اقرأ فقال: «لست بقارئ» ثلث مرات ^(٣) .

٨/٢٨٣ / ومن قال: إن النبي ﷺ كان نبياً قبل أن يوحى إليه، فهو كافر باتفاق المسلمين، وإنما المعنى أن الله كتب نبوته فأظهرها وأعلنها بعد خلق جسد آدم، وقبل نفح الروح فيه، كما أخبر أنه يكتب رزق المولود وأجله وعمله وشقاوته وسعادته بعد خلق جسده، وقبل نفح الروح فيه، كما في حديث العرباض بن سارية الذي رواه أحمد وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «إني عبد الله وخاتم النبيين» ^(٤) ، وفي رواية : «إني عبد الله لمكتوب خاتم النبيين، وإن آدم لمجنل في طينته، وسائبكم بأول ذلك: دعوة أبي إبراهيم، وبشرى عيسى»، ورؤيا أمي رأت حين ولدتنى أنه خرج منها نور أضاءت له قصور الشام» ^(٥) .

وكثير من الجهال المصنفين وغيرهم يرويه: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين»، «وآدم

(١) الترمذى فى المناقب (٣٦٠٩) وقال: «حسن صحيح» .

(٢) فى المطبوعة : «وكذلك» ، والصواب ما أثبتناه.

(٣) البخارى فى التفسير (٤٩٥٣) ، ومسلم فى الإيمان (١٦٠/٢٥٢). كلاماً عن عائشة.

(٤) أحمد ٢٧/٤ ، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ٨/٢٢٦ ، وقال: «رواية أحمد بأسانيد والبزار والطبرانى بنحوه».

(٥) أحمد ٤ / ١٢٧ وقال الهيثمى فى المجمع ٨/٢٢٦: «رواية أحمد بأسانيد وأحد أسانيد أحمد رجاله رجال

الصحيح ...» .

لا ماء ولا طين» ويجعلون ذلك وجوده بعينه، وأدم لم يكن بين الماء والطين، بل الماء بعض الطين لا مقابل له.

وإذا كان كذلك، فإن قال: السابق نفس السعادة والشقاوة ، فقد كذب ، فإن السعادة إنما تكون بعد وجود الشخص الذي هو السعيد ، وكذلك الشقاوة لا تكون إلا بعد وجود الشقي ، كما أن العمل والرزق لا يكون إلا بعد وجود العامل ولا يصير رزقا إلا بعد وجود المرتزق ، وإنما السابق هو العلم بذلك وتقديره لا نفسه وعينه ، وإذا كان كذلك فالعمل - ٨/٢٨٤ - سابق كسب السعادة والشقاوة ، وكلاهما معلوم مقدر ، وهما/ متاخران في الوجود ، والله سبحانه علم وقدر أن هذا يعمل كذا فيسعد به ، وهذا يعمل كذا فيشقى به ، وهو يعلم أن هذا العمل الصالح يجلب السعادة ، كما يعلم سائر الأسباب والمسيرات ، كما يعلم أن هذا يأكل السم فيموت ، وأن هذا يأكل الطعام فيشبع ، ويشرب الشراب فيروى ، وظهر فساد قول السائل : فلا وجه لإتعاب النفس في عمل ، ولا لكتها عن ملذوذات ، والمكتوب في القدم واقع لا محالة .

وذلك أن المكتوب في القدم هو سعادة السعيد لما يسر له من العمل الصالح ، وشقاوة الشقي لما يسر له من العمل السيئ ، ليس المكتوب أحدهما دون الآخر ، فما أمر به العبد من عمل فيه تعب أو امتناع عن شهوة هو من الأسباب التي تناول بها السعادة ، والمقدر المكتوب هو السعادة والعمل الذي به ينال السعادة ، وإذا ترك العبد ما أمر به متوكلاً على الكتاب ، كان ذلك من المكتوب المقدر الذي يصير به شقياً ، وكان قوله ذلك بمنزلة من يقول: أنا لا أكل ولا أشرب ، فإن كان الله قضى بالشبع والري حصل ، وإلا لم يحصل ، أو يقول: لا أجامع امرأتي ، فإن كان الله قضى لي بولد فإنه يكون .

وكذلك من غلط فترك الدعاء أو ترك الاستعانة والتوكيل ظانًا أن ذلك من مقامات الخاصة ناظرًا إلى القدر ، فكل هؤلاء جاهلون ضالون؛ ويشهد لهذا ما رواه مسلم في صحيحه عن النبي ﷺ أنه قال: «المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف ، وفي كل خير ، احرص على ما ينفعك ، واستعن بالله ولا تعجزن ، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت لكان كذا وكذا ، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان»^(١). ٨/٢٨٥

فأمره بالحرص على ما ينفعه ، والاستعانة بالله ، ونهاه عن العجز الذي هو الاتكال

(١) مسلم في التقدير (٢٦٦٤ / ٣٤) .

على القدر، ثم أمره إذا أصابه شيء لا يُبَيِّنُ على ما فاته، بل ينظر إلى القدر ويسلم الأمر لله، فإنه هنا لا يقدر على غير ذلك وكما قال بعض العقلاة: الأمور أمران: أمر فيه حيلة، وأمر لا حيلة فيه، فما فيه حيلة لا يعجز عنه، وما لا حيلة فيه لا يعجز منه.

وفي سنن أبي داود أن رجلين اختلفا إلى النبي ﷺ، فقضى على أحدهما، فقال المقصي عليه: حسبنا الله ونعم الوكيل، فقال: النبي ﷺ: «إن الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكيس، فإذا غلبت أمر فقل: حسبي الله ونعم الوكيل»^(١)، وفي الحديث الآخر: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتنى على الله الأماني»^(٢) . رواه ابن ماجه والترمذى وقال: حديث حسن^(٣).

ومن شداد بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتنى على الله عز وجل»^(٤) . ومن الناس من يصفه فيقول: الفاجر، وإنما هو العاجز / في مقابلة الكيس، كما في الحديث الآخر: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس»^(٥).

وهنا سؤال يعرض لكثير من الناس وهو: أنه إذا كان المكتوب واقعاً لا محالة فلو لم يأت العبد بالعمل هل كان المكتوب يتغير؟ وهذا السؤال يقال في مسألة المقتول، يقال: لو لم يقتل، هل كان يموت؟ ونحو ذلك.

فيقال: هذا لو لم يعمل عملاً صالحًا لما كان سعيداً، ولو لم يعمل عملاً سيئاً لما كان شقياً، وهذا كما يقال: إن الله يعلم ما كان وما يكون، وما لا يكون لو كان كيف كان يكون، فإن هذا من باب العلم والخبر بما لا يكون لو كان كيف يكون، كقوله: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا» [الأنباء: ٢٢]، وقوله: «وَلَوْ رُدُوا لَعَادُوا لِمَا نَهُوا عَنْهُ» [الأنعام: ٢٨]، وقوله: «لَوْ خَرَجُوا فِي كُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا» [التوبه: ٤٧]، وقوله: «وَلَوْ عِلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَا سَمْعُهُمْ» [الأنفال: ٢٣]، وأمثال ذلك، كما روى أنه يقال للعبد في قبره حين يفتح له باب إلى الجنة وإلى النار، ويقال: هذا متراك، ولو عملت كذا وكذا أبدلك الله به متراكاً آخر.

(١) أبو داود في الأقضية (٣٦٢٧) ، وضعفه الألباني.

(٢) الترمذى في صفة القيامة والرقاء والورع (٢٤٥٩) ، وابن ماجه في الزهد (٤٢٦٠) كلاهما عن شداد بن أوس، وضعفه الألباني.

(٣) انظر: تخريج الحديث السابق.

(٤) مسلم في النذر (٨/٢٦٥٥) ، وأحمد ١١٠/٢ كلاهما عن عبد الله بن عمر.

وكذلك يقال: هذا لو لم يقتله هذا لم يمت بل كان يعيش إلا أن يقدر له سبب آخر يموت به، واللازم في هذه الجملة خلاف الواقع المعلوم والمقدور، والتقدير للممتنع قد يلزمه حكم ممتنع ولا محذور في ذلك.

٨/٢٨٧ / وما يشبه هذه المسألة أن النبي ﷺ خرج يوم بدر فأخبر أصحابه بمصارع المشركين فقال: «هذا مصرع فلان، وهذا مصرع فلان»، ثم إنه دخل العريش، وجعل يجتهد في الدعاء، ويقول: «اللهم انجز لي ما وعدتني»^(١); وذلك لأن علمه بالنصر، لا يمنع أن يفعل السبب الذي به ينصر، وهو الاستغاثة بالله.

وقد غلط بعض الناس هنا وظن أن الدعاء الذي علم وقوع مضمونه كالدعاء الذي في آخر سورة البقرة لا يشرع إلا عبادة محضة، وهذا كقول بعضهم: إن الدعاء ليس هو إلا عبادة محضة؛ لأن المقدور كائن دعا أو لم يدع.

فيقال له: إذا كان الله قد جعل الدعاء سبيلاً لنيل المطلوب المقدر، فكيف يقع بدون الدعاء؟ وهو نظير قولهم: أفلأ ندع العمل ونتكل على الكتاب؟

ومما يوضح ذلك: أن الله قد علم وكتب أنه يخلق الخلق ويرزقهم وبيتهم ويحييهم، فهل يجوز أن يظن أن تقدم العلم والكتاب مغن لهذه الكائنات عن خلقه وقدرته ومشيئته، فكذلك علم الله بما يكون من أفعال العباد، وأنهم يسعدون بها، ويشقون كما يعلم - مثلاً - أن الرجل يمرض أو يموت بأكله السم أو جرمه نفسه ونحو ذلك.

٨/٢٨٨ / وهذا الذي ذكرناه مذهب سلف الأمة وأئمتها، وجمهور الطوائف من أهل الفقه والحديث والتصوف والكلام وغيرهم، وإنما نازع في ذلك غلاة القدرية، وظنوا أن تقدم العلم يمنع الأمر والنهي، وصاروا فريقين:

فريق أقروا بالأمر والنهي والثواب والعقاب، وأنكروا أن يتقدم بذلك قضاء وقدر وكتاب، وهؤلاء نبغوا في أواخر عصر الصحابة، فلما سمع الصحابة بدعهم تبرؤوا منهم كما تبرؤوا منهم، ورد عليهم عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وجابر بن عبد الله، وواحة بن الأسعق وغيرهم، وقد نص الأئمة كمالك والشافعي وأحمد على كفر هؤلاء الذين ينكرون علم الله القديم.

والفريق الثاني: من يقر بتقدم علم الله وكتابه، لكن يزعم أن ذلك يغني عن الأمر

(١) مسلم في الجihad والسير (١٧٦٣/٥٨)، والترمذني في تفسير القرآن (٣٠٨١)، وأحمد ١/٣٢، ٣٠.

والنهي والعمل ، وأنه لا يحتاج إلى العمل ، بل من قضى له بالسعادة دخل الجنة ، بلا عمل أصلاً ، ومن قضى عليه بالشقاوة شقى بلا عمل ، فهؤلاء ليسوا طائفة معدودة من طوائف أهل المقالات ، وإنما يقوله كثير من جهال الناس ، وهؤلاء أكفر من أولئك وأضل سبيلاً ، ومضمون قول هؤلاء : تعطيل الأمر والنهي والحلال والحرام والوعيد والوعيد ، وهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى بكثير ، وهؤلاء هم الذين سأل السائل عن مقالتهم .

وأما جمهور القدرية ، فهم يقررون بالعلم والكتاب المتقدم ، لكن ينكرون/ أن الله خلق أفعال العباد ، وإرادة الكائنات ، وتعارضهم القدرية المجردة الذين يقولون: ليس للعبد قدرة ولا إرادة حقيقة ولا هو فاعل حقيقة ، وكل هؤلاء مبتدعة ضلال . ٨/٢٨٩

وشر من هؤلاء من يجعل خلق الأفعال وإرادة الله الكائنات مانعة من الأمر والنهي كالمرشken الذين قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] ، وهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى ، ومضمون قولهم: تعطيل جميع ما جاءت به الرسل كلهم من الأمر والنهي .

ثم قولهم متناقض ، معلوم الفساد بالضرورة لا يمكن أن يحيى معه بنو آدم لاستلزمهم فساد العباد ، فإنه إذا لم يكن علي العباد أمر ونهي ، كان لكل أحد أن يفعل ما يهواه ، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَتَيْتَ الْحَقَّ أَهْوَاهُمْ﴾ [الفساد: ٢] [الؤمنون: ٧١] ، فإذا قيل: إنه يمكن كل أحد ما يهواه من قتل النفوس و فعل الفواحش وأخذ الأموال وغير ذلك؛ كان ذلك غاية الفساد ؛ ولهذا لا تعيش أمة منبني آدم إلا بنوع من الشريعة التي فيها أمر ونهي ، ولو كانت بوضع بعض الملوك مع ما فيها من فساد من وجوه أخرى .

فإن قيل: هذا الذي ذكرتموه يبين أن تقدم علم الله وكتابه بالسعادة والشقاوة وغير ذلك من الأمور لا يمنع توقف ذلك على الأفعال والأسباب التي / جعل الله بها تلك الأمور ، وذلك يبين أن ذلك لا يمنع أن يكون العبد عاملاً للعمل الصالح الذي به يسعده الله ، وأن يكون قادراً على ذلك مريداً له ، وإن كان ذلك كله بتيسير الله للعبد - وإن تنازع الناس في تسمية ذلك جبراً - لكن هل يكون العبد قادراً على غير الفعل الذي فعله ، الذي سبق به العلم والكتاب؟ فهذا مما تنازع فيه الناس ، كما تنازعوا في أن الاستطاعة هل يجب أن ٨/٢٩.

(١) في المطبوعة: «حرنا» ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في المطبوعة: «أهواهم» ، والصواب ما أثبتناه.

تكون مع الفعل أو يجب أن تقدمه؟ فمن قال من أهل الإثبات: إن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل، يقول العبد: لا يستطيع غير ما يفعله، وهو ما تقدم به العلم والكتاب، ومن قال: إن الاستطاعة قد تقدم الفعل، وقد توجد دون الفعل، فإنه يقول: إنه يكون مستطيناً لما لم يفعله، ولما علم وكتب أنه لا يفعله.

وفصل الخطاب: أن الاستطاعة جاءت في كتاب الله على نوعين:

الاستطاعة المشترطة للفعل، وهي مناط الأمر والنهي كقوله تعالى: ﴿وَلَلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقوله: ﴿فَاقْتُلُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [آلية النساء: ٢٥]، ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصَيَّامَ شَهْرِيْنَ [مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَسَّا]﴾ [١]، فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطْعَامُ سَتِّينَ مَسْكِيْنًا﴾ [المجادلة: ٤]، وقوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطْقِنُهُ فَدِيَّةُ طَعَامٍ مَسْكِيْنًا﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقول النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(٢). فإن الاستطاعة في هذه النصوص لو كانت لا توجد إلا مع الفعل؛ لوجب ألا يجب الحج إلا على من حج، ولا يجب صيام شهرين إلا على من / صام، ولا القيام في الصلاة إلا على من قام، وكان المعنى: على الذين يصومون الشهر طعام مسكين، والآية إنما أنزلت لما كانوا مخربين بين الصيام والإطعام في شهر رمضان.

٨/٢٩١

والاستطاعة التي يكون معها الفعل، قد يقال: هي المترتبة بالفعل الموجبة له، وهي النوع الثاني، وقد ذكروا فيها قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُّنُهُمْ فِي غُطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١]، وقوله تعالى: ﴿يُضَاعِفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُصْرُونَ﴾ [هود: ٢٠]، ونحو ذلك قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فِيهِ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ . وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُصْرُونَ﴾ [يس: ٨، ٩].

فإن الاستطاعة المنفية هنا - سواء كان نفيها خبراً أو ابتداء - ليست هي الاستطاعة المشروطة في الأمر والنهي، فإن تلك إذا انتفت انتفأ الأمر والنهي، والوعد والوعيد، والحمد والذم، والثواب والعقاب، ومعلوم أن هؤلاء في هذه الحال مأمورون منهون موعودون متوعدون، فعلم أن المنفية هنا ليست المشروطة في الأمر والنهي المذكورة في قوله: ﴿فَاقْتُلُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

(١) ما بين المقوفين سقط من المطبوعة .

(٢) البخاري في تقصير الصلاة (١١١٧) .

لكن قد يقال: الاستطاعة هنا كالاستطاعة المتفية في قول الخضر لموسى: «إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِعَ مَعِي صَبَرًا» [الكهف: ٦٧، ٧٢، ٧٥] ، فإن هذه الاستطاعة المتفية، لو كان المراد بها مجرد المقارنة في الفاعل والتارك؛ لم يكن فرق بين هؤلاء المذمومين وبين المؤمنين، / ولا بين الخضر وموسى، فإن كل أحد فعل أو لم يفعل لا تكون المقارنة موجودة قبل فعله، والقرآن يدل على أن هذه الاستطاعة إنما نفيت عن التارك لا عن الفاعل، فعلم أنها مضادة لما يقوم بالعبد من المowanع التي تصد قلبه عن إرادة الفعل وعمله، وبكل حال فهذه الاستطاعة المتفية في حق من كتب عليه أنه لا يفعل ، بل وقضى عليه بذلك .

وإذا عرف هذا التقسيم ، أن إطلاق القول : بأن العبد لا يستطيع غير ما فعل ، ولا يستطيع خلاف المعلوم المقدر ، وإطلاق القول بأن استطاعة الفاعل والتارك سواء ، وأن الفاعل لا يختص عن التارك باستطاعة خاصة عرف أن كلا الإطلاقين خطأً وبدعة .

ولهذا اتفق سلف الأمة وأئمتها وجمهور طوائف أهل الكلام على أن الله قادر على ما علم وأخبر أنه لا يكون ، وعلى ما يمتنع صدوره عنه لعدم إرادته ، لا لعدم قدرته عليه ، وإنما خالف في ذلك طوائف من أهل الضلال من الجهمية والقدرية والمتفلسفة الصابحة الذين يزعمون انحصر المقدور في الموجود ، ويحصرون قدرته فيما شاءه وعلم وجوده ، دون ما أخبر أنه لا يكون كما رجحه النظام والأسواري ، وكما يقوله من يزعم : أنه ليس من المقدور غير هذا العالم ، ولا في المقدور ما يمكن أن يهدي به الضال ، وقد قال الله تعالى: «أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنَّ لَنْ نَجْمِعَ عَظَامَهُ . بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ تُسْوِيَ بَنَاهُ» [القيامة: ٣، ٤] مع أنه - سبحانه - لا يسوى بناته ، وقال تعالى: «قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَعْثِثَ عَلَيْكُمْ / عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يُلْبِسَكُمْ شَيْئًا وَيُدِيقَ بَعْضَكُمْ بِأَسْبَعِهِ» [الأنعام: ٦٥] .

وقد ثبت في الصحيح عن جابر : أنه لما نزلت هذه الآية : «قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَعْثِثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ» قال النبي ﷺ : «أَعُوذُ بِوْجَهِكَ» ، «أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ» قال: «أَعُوذُ بِوْجَهِكَ» ، «أَوْ يُلْبِسَكُمْ شَيْئًا وَيُدِيقَ بَعْضَكُمْ بِأَسْبَعِهِ» قال: «هَاتَانِ أَهُونَ»^(١) ، وقال الله تعالى : «وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا» [السجدة: ١٣] .

ومن حكى من أهل الكلام عن أهل السنة والجماعة أنهم يقولون: إن العبد ليس قادرًا على غير ما فعل الذي هو خلاف المعلوم ، فإنه مخطئ فيما نقله عنهم من نفي القدرة مطلقاً ، وهو مصيبة فيما نقله عنهم من نفي القدرة التي اختص بها الفاعل دون التارك ، وهذا من أصول نزاعهم في جواز تكليف ما لا يطاق .

٨/٢٩٢

٨/٢٩٣

(١) البخاري في التفسير (٤٦٢٨) والترمذني في التفسير (٣٠٦٥) .

فإن من يقول: الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل، فالتارك لا استطاعة له بحال، يقول: إن كل من عصى الله فقد كلفه الله مالا يطيقه، كما قد يقولون: إن جميع العباد كلفوا مالا يطيقون، ومن يقول: إن استطاعة الفعل هي استطاعة الترک، يقول: إن العباد لم يكلفوا إلا بما هم مستوون في طاقته وقدرته واستطاعته، لا يختص الفاعل دون التارك باستطاعة خاصة، فإذا طلاق القول: بأن العبد كلف بما لا يطيقه؛ فإطلاق القول: بأنه مجبور على أفعاله، / إذا سلب القدرة في المأمور نظير إثبات الجبر في المحظور، وإطلاق القول: بأن العبد قادر مستطيع على خلاف معلوم الله ومقدوره.

٨/٢٩٤

وسلف الأئمة وأئمتها ينكرون هذه الإطلاقات كلها، لا سيما كل واحد من طرفي النفي والإثبات على باطل، وإن كان فيه حق أيضاً، بل الواجب إطلاق العبارات الحسنة وهي المأثورة التي جاءت بها النصوص، والتفصيل في العبارات الجملة المشتبهة، وكذلك الواجب نظير ذلك في سائر أبواب أصول الدين أن يجعل ما يثبت بكلام الله - عز وجل - ورسوله وإجماع سلف الأئمة هي النص المحكم، وتجعل العبارات المحدثة المقابلة بالنفي والإثبات المشتملة في كل من الطرفين في حق وباطل من باب المجمل المشتبه المحتاج إلى تفصيل الممنوع من إطلاق طرفيه.

وقد كتبنا في غير هذا الموضوع ما قاله الأوزاعي ، وسفيان الثوري، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم من الأئمة من كراهة إطلاق الجبر ومن منع إطلاق نفيه أيضاً.

وكذلك أيضاً القول بتكليف مالا يطاق ، لم تطلق الأئمة فيه واحداً من الطرفين. قال أبو بكر عبد العزيز، صاحب الخلال في «كتاب القدر» الذي في مقدمة «كتاب المقنع» له، لم يبلغنا عن أبي عبد الله في هذه المسألة قول فتتبعه، والناس فيه قد اختلفوا ، فقال قائلون: بتكليف ما لا يطاق، ونفاه/ آخرون ومنعوا منه، قال : والذي عندنا فيه أن القرآن شهد بصحة ما إليه قصدناه، وهو أن الله - عز وجل - يتبع خلقه بما يطيقون وما لا يطيقون. ثم قال في آخر الفصل: ولعل قائلاً أن يعارض قولنا فيقول : لو جاز أن يكلف الله العبد مالا يطيق جاز أن يكلف الأعمى صنعة الألوان، والمقدد المشي، ومن لا يد له البطش وما أشبه ذلك فيقال: له : قد قال ابن عباس في قوله تعالى: **﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾** [الإسراء: ٩٧]: هو مشيهم على وجوههم، وسقط السؤال في كل ما سألوا عنه على جواب ابن عباس في المشي على الوجوه.

٨/٢٩٥

ثم قال: وقد أبان أبو الحسن - يعني الأشعري - فيما قدمنا ذكره عنه في هذه المعاني بما

فهذا الوجه لا يجوز تكليفه .

فيه كفاية ، قال القاضي أبو يعلى : لما حكى كلام أبي الحسن - يعني أبو الحسن الأشعري - قد فصل بين ما يقدر على فعله لا لاستحالته فيجوز تكليفه ، وما يستحيل لا يجوز ، قال : وظاهر كلام أبي الحسن الأشعري الاحتمال فيما يستحيل وجوده هل يصح تكليفه أم لا ؟ قال : والصحيح ما ذكرناه من التفصيل ، وهو أن ما لا يقدر على فعله لاستحالته كالامر بالمحال ، وكالجمع بين الضدين وجعل المحدث قدّيماً ، والقديم محدثاً ، أو كان ما لا يقدر عليه للعجز عنه كالمقدّد الذي لا يقدر على القيام ، والآخر الذي لا يقدر على الكلام ، وهذا الوجه لا يجوز تكليفه .

والوجه الثاني : ما لا يقدر على فعله لا لاستحالته ولا للعجز عنه ، لكن لتركه والاستغلال بضده ، كالكافر كلفه الإيمان في حال كفره ؛ لأنّه غير / عاجز عنه ولا مستحيل منه ، فهو كالذى لا يقدر على العلم لاستغلاله بالمعيشة ، فهذا الذي ذكره القاضي أبو يعلى هو قول جمهور الناس من الفقهاء والتكلمين وهو قول جمهور أصحاب الإمام أحمد ، وذكر القاضي المنصوص عن الأشعري - فيما ذكره القاضي عنه - وقد ذكر أنّ أبو بكر عبد العزيز ، ذكر كلام أبي الحسن في ذلك كما يذكر المصنف كلام أبي الحسن في ذلك ، وكما يذكر المصنف كلام موافقه وأصحابه ؛ لأنّه كان من جملة المتكلمين المتسبّبين إلى الإمام أحمد وسائر أئمّة السنة كما ذكر ذلك في كتبه .

وأما أتباع أبي الحسن فمنهم من وافق نفس الذي ذكره القاضي كأبي علي ابن شاذان وأتباعه ، ومنهم من خالفه كأبي محمد اللبناني ، والرازي وطوائف ، قالوا : إنه يجوز تكليف المتنع كالجمع بين الضدين والمعجز عنده .

والقول الثالث : الذي ذكره أبو بكر عبد العزيز وهو أنه يجوز تكليف كل ما يمكن وإن كان متنعاً في العادة كالمشي على الوجه ، ونقط الأعمى المصحف .

وذكر أبو عبد الله بن حامد شيخ القاضي أبي يعلى في أصوله : قوله التفريق والإطلاق عن أصحابه ألمد فقال :

فصل /

لأنه ما وجد في الأمر ولو وجد بالفکر وهذا مثل مالم ترد الشريعة به كامر الأطفال ومن لا عقل له والأعمى البصر ، والفقير النفقه ، والزمن أن يسير إلى مكة ، فكل ذلك ما جاءت به الشريعة ، ولو جاءت به لزم الإيمان به والتصديق فلا يقييد الكلام فيه . قال :

وذهب طائفة من أصحابنا إلى إطلاق الاسم من جواز تكليف ما لا يطاق من زمن وأعمى وغيرهم، وهو مذهب جهم وبرغوث.

الوجه الثاني: سلامة الآلة، لكن عدم الطاقة لعدم التوفيق والقبول، وذلك يجوز وجهاً واحداً في معنى هذا أنه يجوز التكليف لمن قدر علم الله فيه أنه لا يفعله، وأي ذلك المعتزلة والدليل عليه قوله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدِي﴾ [ص: ٧٥]، وقوله: ﴿أَلَا تَسْجُدُ إِذْ أَمْرْتُكُ﴾ الآيات [الأعراف: ١٢]، فأمر وقد سبق من علمه أنه لا يقع منه فعله، فكان الأمر متوجهاً إلى ما قد سبق من علم الله أنه لا يطيقه.

القول الثاني: منقول عن أبي الحسن أيضاً، وزعم أبو المعالي الجوهري أنه الذي مال إليه أكثر أجوبة أبي الحسن، وأنه الذي ارضاه كثير من أصحابه، وقد توقف أبو الحسن عن الجواب في هذه المسألة في الموجز، وكان أبو المعالي يختاره أولاً، ثم رجع عنه وقطع أن تكليف مالا يطاق محال، وهذا القول الأول قول ابن عقيل وأبي الفرج بن الجوزي، وأبي عبد الله الرازي وغيره، وهذا الثاني هو مذهب أبي إسحاق الإسفرايني وأبي بكر بن فورك، وأبي القاسم الأشعري، والغزالى، وادعى أبو إسحاق الإسفرايني أنه مذهب شيخه أبي الحسن، وأنه مذهب أهل الحق، فاما القاضي أبو بكر فقد قال: بجوازه في بعض كتبه، وأكثر كلامه على التفريق بين تكليف العاجز، وبين تكليف القادر على الترك، كما هو قول الجمهور.

وفي المسألة قول ثالث: وهو الذي ذكره أبو بكر عبد العزيز أنه يجوز تكليف كل ما يمكن وإن كان ممتنعاً في العادة كالمشي على الوجه، ونقط الأعمى المصحف دون المتنع كاجماع بين الصدرين.

وفصل الخطاب في هذه المسألة: إن النزاع فيها في أصلين:

أحدهما: التكليف الواقع الذي اتفق المسلمون على وقوعه في الشريعة وهو أمر العباد كلهم بما أمرهم الله به ورسوله من الإيمان به وتقواه هل يسمى هذا أو شيء منه تكليف ما لا يطاق؟ فمن قال: بأن القدرة لا تكون إلا مع الفعل يقول: إن العاصي كلف مالا يطيقه، ويقول: إن كل أحد كلف حين كان غير مطيق، وكذلك من زعم أن تقدم العلم والكتاب بالشيء يمنع / أن يقدر على خلافه، وقال: إن كلف خلاف المعلوم فقد كلف ما لا يطيقه، وكذلك من يقول: إن العرض لا يبقى زمانين، يقول: إن الاستطاعة المتقدمة لا تبقى إلى حين الفعل.

وهذا في الحقيقة ليس نزاعاً في الأفعال التي أمر الله بها ونهى عنها، هل يتناولها

التكليف؟ وإنما هو نزاع في كونها غير مقدرة للعبد التارك لها وغير مقدرة قبل فعلها، وقد قدمنا أن القدرة نوعان، وأن من أطلق القول بأن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل، فإطلاقه مخالف لما ورد في الكتاب والسنّة وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها - بإطلاق القول بالجبر - وإن كان قد أطلق ذلك طوائف من المتسين إلى السنة في ردهم على القدرة من المتسين إلى الإمام أحمد وغيره من أئمة السنة كأبي الحسن، وأبي بكر عبد العزيز، وأبي عبد الله بن حامد، والقاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى، وأبي المعالي، وأبي الحسن بن الزاغوني وغيرهم، فقد منع من هذا الإطلاق جمهور أهل العلم كأبي العباس ابن سريح^(١)، وأبي العباس القلاسي، وغيرهما، ونقل ذلك عن أبي حنيفة نفسه، وهو مقتضى قول جميع الأمة.

ولهذا امتنع أبو إسحاق بن شاقلا من إطلاق ذلك، وحكي فيه القولين: فقال: - فيما ذكره عنه القاضي أبو يعلى - : الاستطاعة مع الفعل أو قبله، حجة من قال: إن الصلاة والحج والجهاد، لا يجوز أن يأمر به غير مستطيع، / وحجة من قال: إن الفعل خلق من خلق الله عز وجل، فإذا خلق فيه فعلاً فعله.

٨/٣٠٠

وهذا كما أن من قال: إنه ليس للعبد إلا قدرة واحدة يقدر بها على الفعل والترك، وأنه مستغن في حال الفعل عن معونة من الله تعالى يفعل بها، وسوى بين نعمته على المؤمن والكافر والبر والفاجر، فهو مبطل وهم من القدرة الذين حاد منهم في الأيام المشهورة حيث كان قولهم: إن العبد لا يفتقر إلى الله تعالى حال الفعل بالبر عما وجد قبل الفعل^(٢) وأنه ليس لله تعالى نعمة أنعم بها على من آمن به وأطاعه أكبر من نعمته على من كفر به وعصاه، فهذا القول خطأ قطعاً؛ ولهذا اتفق أهل السنة والجماعة على تضليل صاحب هذا القول ..

ثم النزاع بينهم بعد ذلك في هذه الأمور كثير: منه لفظي، ومنه ما هو اعتباري، كتناولهم في أن العرض هل يبقى أم لا يبقى، وبنوا على ذلك بقاء الاستطاعة ، ولكن أحسن الألفاظ والاعتبارات ما يطابق الكتاب والسنّة، واتفاق سلف الأمة وأئمتها والواجب أن يجعل نصوص الكتاب والسنّة هي الأصل المعتمد الذي يجب اتباعه ويسوغ إطلاقه،

(١) هو أبو العباس أحمد بن عمر بن سريح البغدادي ، الفقيه الشافعي، له من المصنفات أربعين مصنف ، قام بنصرة مذهب الشافعى، ورد على المخالفين ، وفرع على كتب محمد بن الحسن الحنفى ، ولد سنة بضع وأربعين ومائتين ، ومات سنة ٣٠٦هـ . [وفيات الأعيان ٦٦/١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠١/١٤ ، وشذرات الذهب

٢٤٧/٢]

(٢) كذا بالأصل.

ويجعل الألفاظ حتى تنازع فيها الناس نفيًا أو إثباتًا موقوفة على الاستفسار والتفصيل، وينعى من/ إطلاق نفي ما أثبته الله ورسوله، وإطلاق إثبات ما نفي الله ورسوله.

والالأصل الثاني : فيما اتفق الناس على أنه غير مقدور للعبد، وتنازعوا في جواز تكليفه، وهو نوعان : ما هو ممتنع عادة كالمشي على الوجه والطيران ونحو ذلك، وما هو ممتنع في نفسه كالجمع بين الضدين، فهذا في جوازه عقلاً ثلاثة أقوال كما تقدم ، وأما وقوعه في الشريعة وجوازه شرعاً فقد اتفق حملة الشريعة على أن مثل هذا ليس باقع في الشريعة، وقد حكى انعقاد الإجماع على ذلك غير واحد منهم أبو الحسن بن الزاغوني فقال :

فصل

تکلیف ما لا یطاق وہو علی ضریبین :

أحدهما : تکلیف ما لا یطاق لوجود ضده من العجز، وذلك مثل أن یکلف المقد ع القیام، والأعمى الخط ونقط الكتاب، وأمثال ذلك، فهذا ما لا یجوز تکلیفه وهو ما انعقد الإجماع علیه، وذلك لأن عدم الطاقة فيه ملحة بالمتنع والمستحیل ، وذلك یوجب خروجه عن المقدور فامتنع تکلیف مثله.

والثاني: تکلیف مالا یطاق لا لوجود ضده من العجز مثل أن یکلف الكافر الذي سبق في علمه أنه لا یستحب التکلیف كفرعون وأبی جهل/ وأمثالهم، فهذا جائز، وذهبت ٨/٣٠٢ المعترلة إلى أن تکلیف مالا یطاق غير جائز، قال: وهذه المسألة كالأصل لهذه.

قلت: وهذا الإجماع هو إجماع الفقهاء وأهل العلم، فإنه قد ذهب طائفة من أهل الكلام إلى أن تکلیف المتنع لذاته واقع في الشريعة، وهذا قول الرازی وطائفة قبله، وزعموا أن تکلیف أبی لهب وغيره من هذا الباب حيث کلف أن یصدق بالأخبار التي من جملتها الإخبار بأنه لا یؤمن، وهذا غلط ، فإنه من أخبر الله أنه لا یؤمن وأنه یصلی النار بعد دعاء النبي ﷺ له إلى الإيمان فقد حقت عليه كلمة العذاب ، کالذی یعاین الملائكة وقت الموت لم یبق بعد هذا مخاطبًا من جهة الرسول بهذین الأمرین المتناقضین.

وكذلك من قال: تکلیف العاجز واقع محتماً بقوله: «**يَوْمَ يُكَسَّفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدَعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِعُونَ**» [القلم: ٤٢]، فإنه یناقض هذا الإجماع ، ومضمون الإجماع نفي وقوع ذلك في الشريعة، وأيضاً فإن مثل هذا الخطاب إنما هو خطاب تعجیز على وجه

العقوبة لهم لتركهم السجود وهم سالمون يعاقبون على ترك العبادة في حال قدرتهم بأن أمروا بها حال عجزهم على سبيل العقوبة لهم، وخطاب العقوبة والجزاء من جنس خطاب التكوين، لا يشترط فيه قدرة المخاطب إذ ليس المطلوب فعله، وإذا تبيّنت الأنواع والأقسام زال الاشتباه والإبهام.

قال شيخ الإسلام - قدس الله روحه :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونحوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسلیمًا كثيرًا .

فصل

في قوله ﷺ : « فَحَجَّ آدُمُ مُوسَىٰ لِمَا احْتَجَ عَلَيْهِ بِالْقَدْرِ .

وبيان أن ذلك في المصائب لا في الذنوب ، وأن الله أمر بالصبر والتقوى فهذا في الصبر لا في التقوى ، وقال : « فَاصْرِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ » [غافر: ٥٥] ، فأمر بالصبر على المصائب والاستغفار من المأب .

وذلك أن بني آدم اضطربوا في هذا المقام - مقام تعارض الأمر والقدر - وقد بسطنا الكلام على ذلك في مواضع .

والمقصود هنا أنه قد ثبت في الصحيحين حديث أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، قال : « احتج آدم وموسى ، فقال موسى : يا آدم ؟ أنت أبو البشر الذي خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، و أسجد لك ملائكته فلماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة ؟ فقال له آدم : أنت موسى الذي كلمك الله تكليماً وكتب لك التوراة . فبكم تجد فيها مكتوبًا : « وَعَصَى آدَمَ رَبَّهُ فَوَوَىٰ » [طه: ١٢١] ، قبل أن أخلق ، قال : بأربعين سنة ، قال فحج آدم موسى » ^(١) .

وهو مروي - أيضاً - من طريق عمر بن الخطاب بإسناد حسن ، وقد ظن كثير من الناس أن آدم احتج بالقدر السابق على نفي الملام على الذنب ، ثم صاروا لأجل هذا الظن ثلاثة أحزاب :

فريق كذبوا بهذا الحديث : كأبي على الجبائي ^(٢) وغيره؛ لأنه من المعلوم بالاضطرار أن

(١) البخاري في القدر (٦٦١٤) ومسلم في القدر (٢٦٥٢ / ١٣ - ١٥) .

(٢) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي ، من أئمة المعتزلة ، رئيس علماء الكلام في عصره ، وإليه نسبت الطائفة «الجبائية» ، له تصانيف ، نسبته إلى جبي (من قرى البصرة) اشتهر في البصرة ، ولد سنة ٢٣٥هـ ، وتوفي في شعبان سنة ٣٠٣هـ . [وفيات الأعيان ٤/٢٦٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٤/١٨٣ ، وشذرات الذهب ٢/٢٤١] .

هذا خلاف ما جاءت به الرسل ولا ريب أنه يمتنع أن يكون هذا مراد الحديث، ويجب تزويه النبي ﷺ بل وجميع الأنبياء وأتباع الأنبياء أن يجعلوا القدر حجة لمن عصى الله ورسوله.

٨/٣٠٥ / وفريق تأولوه بتأويلات معلومة الفساد: كقول بعضهم: إنما حجه لأنه كان أباً والابن لا يلوم أباً، وقول بعضهم: لأن الذنب كان في شريعة ، واللام في أخرى ، وقول بعضهم: لأن الملام كان بعد التوبة، وقول بعضهم: لأن هذا تختلف فيه دار الدنيا ودار الآخرة.

وفريق ثالث جعلوه عمدة في سقوط الملام عن المخالفين لأمر الله ورسوله، ثم لم يمكنهم طرد ذلك ، فلا بد في نفس معاشرهم في الدنيا أن يلام من فعل ما يضر نفسه وغيره ، لكن منهم من صار يحتاج بهذا عند أهوائه وأغراضه ، لا عند أهواء غيره كما قيل في مثل هؤلاء: أنت عند الطاعة قدرى ، وعند المعصية جبى ، أي مذهب وافق هواك تذهب به ، فالواحد من هؤلاء إذا أذنب أخذ يحتاج بالقدر ، ولو أذنب غيره أو ظلمه لم يعذرها ، وهوئلاء ظالمون معتدون.

ومنهم من يقول : هذا في حق أهل الحقيقة الذين شهدوا توحيد الربوبية وفروا عمما سوى الله ، فيرون ألا فاعل إلا الله ، فهوئلاء لا يستحسنون حسنة ولا يستحبون سيئة ، فإنهم لا يرون لخلقهم فعلاً ، بل لا يرون فاعلاً إلا الله ، بخلاف من شهد لنفسه فعلاً فإنه يذم ويعاقب ، وهذا قول كثير من متأخري الصوفية المدعين للحقيقة ، وقد يجعلون هذا نهاية التحقيق ، وغاية العرفان والتوحيد ، وهذا قول طائفة من أهل العلم.

٨/٣٠٦ / قال أبو المظفر السمعاني^(١): وأما الكلام فيما جرى بين آدم وموسى من المحاجة في هذا الشأن ، فإنما ساغ لهما الحاجج في ذلك ؛ لأنهما نبيان جليلان خصاً بعلم الحقائق ، وأذن لهما في استكشاف السرائر ، وليس سبيل الخلق الذين أمروا بالوقوف عند ما حدد لهم والسكوت عمما طوي عنهم سبيلها ، وليس قوله: «فحج آدم موسى» إبطال حكم الطاعة ، ولا إسقاط العمل الواجب ، ولكن معناه ترجيح أحد الأمراء ، وتقديم رتبة العلة على السبب ، فقد تقع الحكمة بترجح معنى أحد الأمراء ، فسبيل قوله: «فحج آدم موسى» ، هذا السبيل ، وقد ظهر هذا في قضية آدم ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّى جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

(١) هو أبو المظفر منصور بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي ، مفسر ، من العلماء بالحديث ، من أهل مرو ، كان مفتى خراسان ، قدمه نظام الملك على أقرانه في مرو له «تفسير السمعاني» ثلاثة مجلدات ، ولد بمرو سنة ٤٢٦هـ ، وتوفي بها سنة ٤٨٩هـ [سير أعلام النبلاء ١٩ ، ١١٤] ، وشذرات الذهب ٣٩٣/٣ ، والأعلام ٣٠٣/٧].

إلى أن قال: فجاء من هذا أن آدم لم يتهيأ له أن يستديم سكناً الجنة إلا بـألا يقرب الشجرة؛ لسابق القضاء المكتوب عليه في الخروج منها، وبهذا صال على موسى عند المحاجة، وبهذا المعنى قضى له على موسى فقال: فحج آدم موسى.

قلت : ولهذا يقول الشيخ عبد القادر - قدس الله روحه - : كثير من الرجال إذا وصلوا إلى القضاء والقدر أمسكوا ، وأنا انفتحت لي فيه روزنة فنازعت أقدار الحق بالحق ، والرجل من يكون منازعاً للقدر لا موافقاً له ، وهو - رضي الله عنه - كان يعظم الأمر والنهي ، ويوصي باتباع ذلك ، وينهي عن الاحتياج بالقدر ، وكذلك شيخه حماد الدباس وذلك لما رأوه في / كثير من السالكين من الوقوف عند القدر المعارض للأمر والنهي ، والعبد مأمور بأن يجاهد في سبيل الله ويدفع ما قدر من المعاصي بما يقدر من الطاعة ، فهو منازع للقدر المحظور بالقدر المأمور لله - تعالى - وهذا هو دين الله الذي بعث به الأولين والآخرين من الرسل صلوات الله عليهم أجمعين .

ومن يشبه هؤلاء كثير من الفلاسفة : كقول ابن سينا بأن يشهد سر القدر ، والرازي يقرر ذلك ؛ لأنّه كان جبراً محضًا .

وفي الجملة ، فهذا المعنى دائـر في نفـوس كـثير من الـخاصة من أـهل الـعلم والـعبـادة فضـلاً عنـ الـعـامـة ، وـهـوـ منـاقـضـ لـدـينـ الـإـسـلـامـ .

ومن هؤلاء من يقول: الخضر إنما سقط عنه الملام؛ لأنّه كان مشاهداً لحقيقة القدر، ومن شيوخ هؤلاء من كان يقول: لو قتلت سبعين نبياً لما كنت مخطئاً، ومنهم من يقول بطرد قوله بحسب الإمكان فيقول: كل من قدر على فعل شيء وفعله فلا ملام عليه، فإن قدر أنه خالف غرض غيره فذلك ينزعه، والأقوى منهمما يقمر الآخر، فأيهما أعنانه القدر فهو المصيب، باعتبار أنه غالب وإنما ثم خطأ.

ومن هؤلاء الاتحادية الذين يقولون : الوجود واحد، ثم يقولون: / بعضه أفضل من بعض والأفضل يستحق أن يكون ربًا للمضبوط، ويقولون: إن فرعون كان صادقًا في قوله: «أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعُلَى» [النازعات: ٢٤]، وهذا قول طائفة من ملاحدة المتصوفة المتكلسفة الاتحادية، كالتلمساني، والقول بالاتحاد العام المسمى وحدة الوجود ، هو قول ابن عربي الطائي وصاحبته القونوي وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم ، لكن لهم في المعاد والجزاء نزاع ، كما أن لهم نزاعاً في أن الوجود هل هو شيء غير الذوات أم لا؟ وهؤلاء ضلوا من وجوه: منها جهة عدم الفرق بين الوجود الخالق والمخلوق .

وأما شهود القدر فيقال: لا ريب أن الله - تعالى - خالق كل شيءٍ وملكيه، والقدر هو

قدرة الله، كما قال الإمام أحمد: وهو المقدر لكل ما هو كائن ، لكن هذا لا ينفي حقيقة الأمر والنهي ، والوعد والوعيد، وأن من الأفعال ما ينفع صاحبه، فيحصل له به نعيم ، ومنها ما يضر صاحبه فيحصل له به عذاب ، فنحن لا ننكر اشتراك الجميع من جهة المشيئة والربوبية وابتداء الأمور ، لكن ثبت فرقاً آخر من جهة الحكمة والأوامر الإلهية ونهاية الأمور، فإن العاقبة للتقوى ، لا لغير المتقين ، وقد قال تعالى: «أَمْ نَجْعَلُ (١) الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَقْبِنَ كَالْفُجَّارِ» [ص: ٢٨] ، وقال تعالى: «أَفَجَعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ» [القلم: ٣٥].

وإذا كان كذلك فحقيقة الفرق : أن من الأمور ما هو ملائم للإنسان نافع له فيحصل له به اللذة ، ومنها ما هو مضاد له ضار له يحصل به الألم ، فرجع / الفرق إلى الفرق بين اللذة وال الألم ، وأسباب هذا وهذا ، وهذا الفرق معلوم بالحس والعقل ، والشرع مجتمع عليه بين الأولين والآخرين ، بل هو معلوم عند البهائم ، بل هذا موجود في جميع المخلوقات ، وإذا أثبتنا الفرق بين الحسنات والسيئات ، وهو الفرق بين الحسن والقبيح ، فالفرق يرجع إلى هذا .

والعقلاء متفقون على أن كون بعض الأفعال ملائماً للإنسان ، وبعضها منافيًّا له ، إذا قيل هذا حسن وهذا قبيح ، فهذا الحسن والقبيح مما يعلم بالعقل باتفاق العقلاء . وتنازعوا في الحسن والقبيح ، بمعنى كون الفعل سبيلاً للذم والعقاب ، هل يعلم بالعقل أم لا يعلم إلا بالشرع ، وكان من أسباب النزاع أنهم ظنوا أن هذا القسم مغاير للأول ، وليس هذا خارجاً عنه ، فليس في الوجود حسن إلا بمعنى الملائم ، ولا قبيح إلا بمعنى المنافي ، والدح والثواب ملائم ، والذم والعقاب مناف ، فهذا نوع من الملائم والمنافي .

يبقى الكلام في بعض أنواع الحسن والقبيح لا في جميعه ، ولا ريب أن من أنواعه ما لا يعلم إلا بالشرع ، ولكن النزاع فيما قبحه معلوم لعلوم الخلق ، كالظلم والكذب ونحو ذلك .

والنزاع في أمور :

منها : هل للفعل صفة صار بها حسناً وقبيحاً ، وأن الحسن العقلي هو كونه موافقاً لصلحة العالم ، والقبيح العقلي بخلافه ، فهل في الشرع زيادة على / ذلك؟ وفي أن العقاب في الدنيا والآخرة هل يعلم بمجرد العقل؟ وبسط هذا له موضع آخر .

ومن الناس من أثبت قسمًا ثالثاً للحسن والقبيح ، وادعى الاتفاق عليه ، وهو كون الفعل

٨/٣١.

(١) في المطبوعة : «أَفَجَعَلُ» ، والصواب ما أثبتنا .

صفة كمال أو صفة نقص، وهذا القسم لم يذكره عامة المتقدمين المتكلمين في هذه المسألة، ولكن ذكره بعض المؤخرين : كالرازي ، وأخذه عن الفلاسفة .

والتحقيق: أن هذا القسم لا يخالف الأول، فإن الكمال الذي يحصل للإنسان ببعض الأفعال هو يعود إلى الموافقة والمخالفة، وهو اللذة أو الألم، فالنفس تلتذ بما هو كمال لها، وتتألم بالنقص فيعود الكمال، والنقص إلى الملائم والمنافي ، وهذا مبسوط في موضع آخر. والمقصود هنا أن الفرق بين الأفعال الحسنة التي يحصل لصاحبها بها لذة، وبين السيئة التي يحصل لها بها ألم أمر حسي يعرفه جميع الحيوان، فمن قال من المدعين للحقيقة القدريّة، والفناء في توحيد الربوبية، والاصطدام : إنه يبقي في عين الجمع بحيث لا يفرق بين ما يؤلم أو ما يلذ ، ، كان هذا مما يعلم كذبه فيه، إن كان يفهم ما يقول، وإنما كان ضالاً يتكلم بما لا يعرف حقيقته، وهو الغالب على من يتكلم في هذا.

فإن القوم قد يحصل لأحدتهم هذا المشهد - مشهد الفنان في توحيد/ الربوبية - فلا يشهد فرقاً ما دام في هذا المشهد، وقد يغيب عنه الإحساس بما يوجب الفرق مدة من الزمان، فيظن هذا الفنان مقاماً محموداً، و يجعله إما غاية، وإما لازماً للسالكين، وهذا غلط، فإن عدم الفرق بين ما ينعم ويعذب أحياناً هو مثل عدم الفرق بين النوم والنستان، والغفلة والاشتغال بشيء عن آخر وهو لا يزيل الفرق الثابت في نفس الأمر، ولا يزيل الإحساس به فإذا وجد سببه .

والواحد من هؤلاء لابد أن يجوع أو يعطش ، فلا يسوى بين الحبز والشراب، وبين الملح والأجاج ، والعذب الفرات ، بل لابد أن يفرق بينهما ويقول : هذا طيب وهذا ليس بطيب ، وهذا هو الفرق بين كل ما أمر الله ورسوله به ونهى عنه، فإنه أمر بالطيب من القول والعمل ، ونهى عن الخبيث .

وإذا عرف أن المراد بالفرق هو أن من الأمور ما ينفع ، ويوجب اللذة والنعيم ، ومنها ما يضر ويوجب الألم والعذاب ، في بعض هذه الأمور تدرك بالحس ، وبعضها يدركه الناس بقولهم لأمور الدنيا، فيعرفون ما يجلب لهم منفعة في الدنيا وما يجلب لهم مضرة، وهذا من العقل الذي ميز به الإنسان، فإنه يدرك من عواقب الأفعال مالا يدركه الحس ، ولفظ العقل في القرآن يتضمن ما يجلب به المنفعة وما يدفع به المضرة .

والله - تعالى - بعث الرسل بتكميل الفطرة، فدلولهم على ما ينالون به النعيم في الآخرة وينجون من عذاب الآخرة، فالفرق بين المأمور والمحظور هو كالفرق بين الجنة والنار، واللذة والألم، والنعيم والعذاب ، ومن لم يدرك هذا الفرق ، فإن كان لسبب أزال

عقله هو به معدور، وإلا كان مطالبًا بما فعله من الشر وتركه من الخير.

ولا ريب أن في الناس من قد يزول عقله في بعض الأحوال، ومن الناس من يتعاطى ما يزيل العقل؛ كالخمر وكماع الأصوات المطربة، فإن ذلك قد يقوى حتى يسكن أصحابها، ويقتربن بهم شياطين، فيقتل بعضهم بعضاً في السماع المسكر، كما يقتل شراب الخمر بعضهم إذا سكروا، وهذا مما يعرفه كثير من أهل الأحوال، لكن منهم من يقول : المقتول شهيد، والتحقيق : أن المقتول يشبه المقتول في شرب الخمر، فإنهم سكروا سكرًا غير مشروع، لكن غالبيهم يظن أن هذا من أحوال أولياء الله المتقيين، فيبقى القتيل فيهم كالقتيل في الفتنة ، وليس هو كالذى تعمد قتله، ولا هو كالمقتول ظلماً من كل وجه.

فإن قيل : فهل هذا الفناء يزول به التكليف ؟

قيل : إن حصل للإنسان سبب يعذر فيه، زال به عقله الذي يميز به، فكان بمنزلة النائم والمغمى عليه، والسكران سكرًا لا يأثم به، كمن سكر قبل التحرير أو أوجر الخمر، أو أكره على شربها عند الجمهور، وأما إن كان السكر لسبب محرم، فهذا فيه نزاع معروف بين العلماء.

٨/٣١٣ /والذين يذكرون عن أبي يزيد وغيره كلمات من الاتحاد الخاص، ونفي الفرق ويعذر ونه في ذلك يقولون : إنه غاب عقله حتى قال : أنا الحق وسبحانني وما في الجنة إلا الله، ويقولون : إن الحب إذا قوى على صاحبه وكان قلبه ضعيفاً يغيب بمحبوبه عن حبه ويغدوه عن وجده، وبذكوريه عن ذكره حتى يفني من لم يكن ويفنى من لم يزد، ويبحكون أن شخصاً ألقى بنفسه في الماء فألقى محبة نفسه خلفه، فقال : أنا وقعت ، فلم وقعت أنت؟ فقال : غبت بك عنني فظلت أنت أني. فمثل هذا الحال التي يزول فيها تمييزه بين الرب والعبد، وبين المأمور والمحظور ليست علمًا ولا حقًا، بل غايتها أنه نقص عقله الذي يفرق به بين هذا وهذا، وغايتها أن يعذر ، لا أن يكون قوله تحيقًا.

وطائفة من الصوفية المدعين للتحقيق يجعلون هذا تحقيقاً وتوحيداً، كما فعله صاحب منازل السائرين، وابن العريف وغيرهما، كما أن الاتحاد العام جعله طائفة تحقيقاً وتوحيداً، كابن عربي الطائي.

وقد ظن طائفة أن الحلاج كان من هؤلاء ثم صاروا حزبين :

حزب يقول : وقع في ذلك الفناء فكان معدوراً في الباطن، ولكن قتله واجب في الظاهر ، ويقولون : القاتل مجاهد، والمقتول شهيد، ويبحكون عن بعض الشيوخ أنه قال :

عشر عشرة لو كنت في زمانه لأخذت بيده، ويجعلون حاله من جنس حال أهل الاصطدام والفتاء.

٨/٣١٤ / وحزب ثان: وهم الذين يصوبون حال أهل الفناء في توحيد الربوبية ، ويقولون: هو الغاية ، يقولون: بل الحلاج كان في غاية التحقيق والتوحيد.

ثم هؤلاء في قتلهم فريقان:

فريق يقول: قتل مظلوماً وما كان يجوز قتله ، ويعادون الشع وأهل الشرع لقتلهم الحلاج ، ومنهم من يعادى جنس الفقهاء وأهل العلم ، ويقولون: هم قتلوا الحلاج ، وهؤلاء من جنس الذين يقولون: لنا شريعة ولنا حقيقة تخالف الشريعة ، والذين يتكلمون بهذا الكلام لا يميزون ما المراد بلفظ الشريعة في كلام الله ورسوله وكلام سائر الناس ، ولا المراد بلفظ الحقيقة أو الحق أو الذوق أو الوجود أو التوحيد في كلام الله ورسوله وكلام سائر الناس ، بل فيهم من يظن الشع عبارة عما يحكم به القاضي.

ومن هؤلاء من لا يميز بين القاضي العادل والقاضي الجاهل والقاضي الظالم ، بل ما حكم به حاكم سماه شريعة ، ولا ريب أنه قد تكون الحقيقة في نفس الأمر التي يحبها الله ورسوله خلاف ما حكم به الحاكم ، كما قال النبي ﷺ : «إنكم تختصمون إلى ولعل بعضكم أن يكون أحن بحجته من بعض ، وإنما أقضى على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه/ شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة من النار»^(١) . فالحاكم يحكم بما يسمعه من البينة والإقرار ، وقد يكون للآخر حجج لم يبينها ، وأمثال هذا.

فالشريعة في نفس الأمر هي الأمر الباطن ، وما قضى به القاضي ينفذ ظاهراً ، وكثير من الأمور قد يكون باطنها بخلاف ما يظهر لبعض الناس ، ومن هذا قصة موسى والخضر فإنه كان الذي فعله مصلحة ، وهو شريعة أمره الله بها ، ولم يكن مخالفًا لشرع الله ، لكن لما لم يعرف موسى الباطن ، كان في الظاهر عنده أن هذا لا يجوز ، فلما بين له الخضر الأمور وافقه ، فلم يكن ذلك مخالفًا للشرع.

وهذا الباب يقال فيه : قد يكون الأمر في الباطن بخلاف ما يظهر ، وهذا صحيح ، لكن تسمية الباطن حقيقة ، والظاهر شريعة ، أمر اصطلاحي .

ومن الناس من يجعل الحقيقة هي الأمر الباطن مطلقاً ، والشريعة الأمور الظاهرة .

(١) البخاري في الشهادات (٢٦٨٠) ومسلم في الأقضية (١٧١٣ / ٤) .

وهذا كما أن لفظ الإسلام إذا قرن بالإيمان أريد به الأعمال الظاهرة، ولفظ الإيمان يراد به الإيمان الذي في القلب ، كما في حديث جبريل ، فإذا جمع بينهما فقيل: شرائع الإسلام وحقائق الإيمان ، كان هذا كلاماً صحيحاً ، لكن متى/ أفرد أحدهما تناول الآخر ، فكل شريعة ليس لها حقيقة باطنية ، فليس صاحبها من المؤمنين حقاً ، وكل حقيقة لا تتوافق الشريعة التي بعث الله بها محمداً ﷺ فصاحبها ليس مسلماً ، فضلاً عن أن يكون من أولياء الله المتقيين .

٨/٣١٦
وقد يراد بلفظ الشريعة ما يقوله فقهاء الشريعة باجتهدتهم ، وبالحقيقة ما يذوقه ويتجده الصوفية بقلوبهم ، ولا ريب أن كلاً من هؤلاء مجتهدون: تارة مصيرون ، وتارة مخطئون ، وليس لواحد منهما تعمد مخالفة الرسول ﷺ ، ثم إن اتفق اجتهد الطائفتين ، وإنما ليس على واحدة أن تقلد الأخرى إلا أن تأتي بحجة شرعية توجب موافقتها .

فمن الناس من يظهر أن الحلاج قتل باجتهداد فقهى يخالف الحقيقة الذوقية التي عليها هؤلاء ، وهذا ظن كثير من الناس ، وليس كذلك ، بل الذي قتل عليه إنما هو الكفر ، وقتل باتفاق الطائفتين ، مثل دعوه أنه يقدر أن يعارض القرآن بخير منه ، ودعوه أنه من فاته الحج أنه يبني بيته يطوف به ، ويتصدق بشيء قدره ، وذلك يسقط الحج عنه ، إلى أمور أخرى توجب الكفر باتفاق المسلمين الذين يشهدون أن محمداً رسول الله ، علماؤهم وعبادهم وفقهاؤهم وفرازتهم وصوفيتهم .

٨/٣١٧
وفريق يقولون : قتل لأنه باح بسر التوحيد والتحقيق الذي ما / كان ينبغي أن يبوح به ، فإن هذا من الأسرار التي لا يتكلم بها إلا مع خواص الناس ، وهي مما تطوى ولا تروى وينشدون :

من باح بالسر كان القتل شيمته من الرجال ولم يأخذ له ثار
باحوا بالسر تباح دمائهم (١) وكذا دماء البائرين تباح

وحقيقة قول هؤلاء يشبه قول قائل : إن ما قاله النصارى في المسيح حق ، وهو موجود لغيره من الأنبياء والأولياء ، لكن ما يمكن التصرح به ؛ لأن صاحب الشرع لم يأذن في ذلك ، وكلام صاحب منازل السائرين وأمثاله يشير إلى هذا ، وتوحيده الذي قال فيه :

ما وحد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد
توحيد من يخبر عن نعنه عارية أبطلها الواحد
توحيده إيه توحيده ونعت من ينعته لا حد

(١) هكذا بالأصل .

فإن حقيقة قول هؤلاء : أن الموحد هو الموحد ، وأن الناطق بالتوحيد على لسان العبد هو الحق ، وأنه لا يوحده إلا نفسه فلا يكون الموحد إلا الموحد ، ويفرقون بين قول فرعون : **«أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى»** [النازurat: ٢٤] ، وبين قول الخلاج : أنا الحق وسبحانني ، فإن فرعون قال ذلك وهو يشهد نفسه ، فقال عن نفسه ، وأما أهل الفناء فغابوا عن نفوسهم ، وكان الناطق على لسانهم غيرهم .

٨/٣١٨ / وهذا مما وقع فيه كثير من المتصوفة المتأخرین ، ولهذا رد الجنید - رحمة الله - على هؤلاء لما سئل عن التوحيد فقال : هو الفرق بين القديم والمحدث ، فيبين الجنید - سيد الطائفة - أن التوحيد لا يتم إلا بأن يفرق بين الرب القديم ، والعبد المحدث ، لا كما يقوله هؤلاء الذين يجعلون هذا هو هذا ، وهؤلاء أهل الاتحاد والحلول الخاص والمقيد ، وأما القائلون بالحلول والاتحاد العام المطلق ، فأولئك هم الذين يقولون : إنه بذاته في كل مكان ، أو أنه وجود المخلوقات ، وقد بسط الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضوع .

والمقصود هنا أن الخلاج لم يكن مقيداً بصنف من هذه الأصناف ، بل كان قد قال من الأقوال التي توجب الكفر والقتل باتفاق طوائف المسلمين ما قد ذكر في غير هذا الموضوع ، وكذلك أنكره أكثر الشايخ ، وذمه : كالجنید ، وعمر بن عثمان المكي ، وأبي يعقوب النهرجوري (١) .

٨/٣١٩ ومن التبس عليه حاله منهم فلم يعرف حقيقة ما قاله - إلا من كان يقول بالحلول والاتحاد مطلقاً أو معيناً - فإنه يظن أن هذا كان قول الخلاج وينصر ذلك ، ولهذا كانت فرقة ابن سبعين فيها من رجال الظلم جماعة منهم الخلاج ، وعند جماهير الشايخ الصوفية ، وأهل العلم أن الخلاج لم يكن من الشايخ الصالحين ، بل كان زنديقاً وزهده لأسباب متعددة يطول وصفها ، ولم يكن من أهل الفناء في توحيد الربوبية ، بل كان قد / تعلم السحر وكان له شياطين تخدمه إلى أمور أخرى مبسوطة في غير هذا الموضوع .

وبكل حال آدم لما أكل هو وحواء من الشجرة ، لم يكن زائل العقل ولا فانيا في شهود القدر العام ، ولا احتاج على موسى بذلك ، بل قال : لم تلومني على أمر كتبه الله عليَّ قبل أن أخلق؟ فاحتاج بالقدر السابق لا بعده تمييزه بين المأمور والمحظور .

(١) هو أبو يعقوب إسحاق بن محمد النهرجوري ، من علماء الصوفية ، نسبته إلى نهرجور (قرية بالقرب من الأهواز) ، رحل إلى الحجاز ، وصاحب الجنيد ، وأقام مجاوراً بالحرم سنتين كثيرة ومات بمكة سنة ٣٣٠ هـ . [سير أعلام النبلاء ١٥ / ٢٣٢ ، وشنرات الذهب ٢ / ٣٢٥ ، والأعلام ١ / ٢٩٦] .

فصل

إذا عرف هذا ، فنقول : الصواب في قصة آدم وموسى ، أن موسى لم يلم آدم إلا من جهة المصيبة التي أصابته وذرته بما فعل ، لا لأجل أن تارك الأمر مذنب عاصٍ ، ولهذا قال : لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ لم يقل : لماذا خالفت الأمر؟ ولماذا عصيت؟ والناس مأمورون عند المصائب التي تصيبهم بأفعال الناس أو بغير أفعالهم بالتسليم للقدر ، وشهود الربوبية ، كما قال تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدَ قَلْبَهُ ﴾ [النفاثات : ١١] . قال ابن مسعود أو غيره : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم ، وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ : « احرص على / ما ينفعك ، واستعن بالله ولا تعجزن ، وإن أصابك شيء فلا تقل : لو أني فعلت ، لكان كذلك وكذا ، ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان »^(١) .

٨/٣٢

فأمره بالحرص على ما ينفعه وهو طاعة الله ورسوله ، فليس للعباد أنسع من طاعة الله ورسوله ، وأمره إذا أصابته مصيبة مقدرة إلا ينظر إلى القدر ولا يتحسّر بتقدير لا يفيد ، ويقول : قدر الله وما شاء فعل ، ولا يقول : لو أني فعلت لكان كذلك ، فيقدر ما لم يقع ، يتمنى أن لو كان وقع ، فإن ذلك إنما يورث حسرة وحزناً لا يفيد ، والتسليم للقدر هو الذي ينفعه ، كما قال بعضهم : الأمر أمران : أمر فيه حيلة فلا تعجز عنه ، وأمر لا حيلة فيه فلا تجزع منه .

ومازال أئمة الهدى من الشيوخ وغيرهم يوصون الإنسان بأن يفعل المأمور ويترك المحظور ، ويصبر على المقدور ، وإن كانت تلك المصيبة بسبب فعل آدمي .

فلو أن رجلاً أفق ماله في العاصي حتى مات ، ولم يخلف لولده مالاً ، أو ظلم الناس بظلم صاروا لأجله يبغضون أولاده ، ويحرمونهم ما يعطونه لأمثالهم ، لكان هذا مصنيفة في حق الأولاد حصلت بسبب فعل الأب ، فإذا قال أحدهم لأبيه : أنت فعلت بنا هذا ، قيل للابن : هذا كان مقدوراً / عليكم ، وأنتم مأمورون بالصبر على ما يصييكم ، والأب عاص لله فيما فعله من الظلم والتبذير ، ملوم على ذلك ، لا يرتفع عنه ذم الله وعقابه بالقدر السابق ، فإن كان الأب قد تاب توبة نصوحاً وتاب الله عليه وغفر له ، لم

٨/٣٢١

(١) مسلم في القدر (٢٦٦٤ / ٣٤) .

يجز ذمه ولا لومه بحال، لا من جهة حق الله، فإن الله قد غفر له، ولا من جهة المصيبة التي حصلت لغيره بفعله؛ إذ لم يكن هو ظالماً لأولئك، فإن تلك كانت مقدرة عليهم.

وهذا مثال قصة آدم : فإن آدم لم يظلم أولاده، بل إنما ولدوا بعد هبوطه من الجنة، وإنما هبط آدم وحواء، ولم يكن معهما ولد حتى يقال: إن ذنبهما تعدى إلى ولدهما، ثم بعد هبوطهما إلى الأرض جاءت الأولاد ، فلم يكن آدم قد ظلم أولاده ظلماً يستحقون به ملامه، وكونهم صاروا في الدنيا دون الجنة أمر كان مقدراً عليهم لا يستحقون به لوم آدم، وذنب آدم كان قد تاب منه، قال الله تعالى : ﴿ وَعَصَى آدَمْ رَبَّهُ فَغُوْرٌ . ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴾ [طه: ١٢١ ، ١٢٢] ، وقال : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ٣٧] ، فلم يبق مستحقاً لذم ولا عقاب .

وموسى كان أعلم من أن يلومه حق الله على ذنب قد علم أنه تاب منه، فموسى أيضاً قد تاب من ذنب عمله، وقد قال موسى : ﴿ أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَأَرْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٥٥] ، وآدم أعلم من أن يحتاج بالقدر على أن المذنب لا ملام عليه، فكيف وقد علم أن إبليس لعنه الله بسبب ذنبه وهو - أيضاً - كان مقدراً عليه، وآدم قد تاب من الذنب واستغفر ، فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعاً له عند ربه لاحتاج ولم يتبع ويستغفر.

وقد روى في الإسرائييليات أنه احتاج به ، وهذا مما لا يصدق به لو كان محتملاً، فكيف إذا خالف أصول الإسلام، بل أصول الشرع والعقل، نعم إن كان ذكر القدر مع التوبة فهذا ممكن، لكن ليس فيما أخبر الله به عن آدم شيء من هذا، ولا يجوز الاحتجاج في الدين بالإسرائييليات إلا ما ثبت نقله بكتاب الله أو سنة رسوله، فإن النبي ﷺ قد قال : «إذا حديثكم أهل الكتاب فلا تصدقوا بهم، ولا تكتنبوهم»^(١) .

وأيضاً فلو كان الاحتجاج بالقدر نافعاً له فلماذا أخرج من الجنة وأهبط إلى الأرض؟!

فإن قيل : وهو قد تاب ، فلماذا بعد التوبة أهبط إلى الأرض؟

قيل : التوبة قد يكون من تمامها عمل صالح يعمله فيتلى بعد التوبة لينظر دوام طاعته، قال الله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [آل عمران: ٨٩] في التائب من الردة ، وقال في كاتم العلم : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيْنَا فَأُولَئِكَ

(١) أحمد ٤ / ١٣٦ ، وابن حبان في موارد الظمان (١١٠) ، والسيوطى في الدر المنشور ٥ / ١٤٧ وعزاه إلى عبد الرزاق ، وابن جرير، كلهم عن أبي ثملة ، وضعفه الألبانى فى ضعيف أبي داود (٣٦٤٤) .

أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التُّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿البَّقَرَةُ: ١٦٠﴾ ، وَقَالَ: «أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿الْأَنْعَامُ: ٥٤﴾ ، وَقَالَ فِي الْقَذْفِ: «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا / إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿النُّورُ: ٥﴾ ، وَقَالَ: «إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُدْلِلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا. وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴿الْفَرْقَانُ: ٧١﴾ ، وَقَالَ: «وَإِنِّي لِغَفَارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴿طه: ٨٢﴾ .

٨/٣٢٣

وَلَا تَابَ كَعْبُ بْنُ مَالِكَ وَصَاحِبَاهُ، أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمُسْلِمِينَ بِهِجْرَهُمْ حَتَّى نَسَاهُمْ ثَمَانِينَ لَيْلَةً، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْغَامِدِيَّةِ لِمَا رَجَمَهَا: «لَقَدْ تَابَتْ تُوبَةً لَوْ تَابَهَا صَاحِبٌ مَكْسَنْ لَغْفِرَةً لَهُ، وَهُلْ وَجَدَتْ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ»^(١). وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْ تُوبَتِهِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حِيثُ قَالَ لَهُمْ مُوسَى: «يَا قَوْمَ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَادِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ ﴿الْبَقَرَةُ: ٥٤﴾ .

وَإِذَا كَانَ اللَّهُ - تَعَالَى - قَدْ يَبْتَلِي الْعَبْدَ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، وَالسَّرَّاءِ وَالضَّرَاءِ بِمَا يَحْصُلُ مَعَهُ شَكْرَهُ وَصَبْرَهُ، أَمْ كَفَرَهُ وَجَزَعَهُ وَطَاعَتْهُ أَمْ مَعْصِيَتِهِ فَالْتَّائِبُ أَحْقَ بِالْإِبْلَاءِ، فَآدَمُ أَهْبَطَ إِلَى الْأَرْضِ إِبْلَاءً لَهُ، وَوَفَقَهُ اللَّهُ فِي هُبُوطِهِ لِطَاعَتْهُ فَكَانَ حَالُهُ بَعْدَ الْهُبُوطِ، خَيْرًا مِنْ حَالَهُ قَبْلَ الْهُبُوطِ، وَهَذَا بِخَلْفِ مَا لَوْ كَانَ الْحَاجَةُ بِالْقَدْرِ نَافِعًا لَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ مَلَامُ الْبَتَةِ وَلَا هَنَاكَ تُوبَةٌ تَنْتَصِيُّ أَنْ يَبْتَلِي صَاحِبَهَا بِبَلَاءً .

وَأَيْضًا إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ بِعِقَوبَاتِ الْكُفَّارِ: مِثْلُ قَوْمٍ / نُوحٍ وَهُودٍ وَصَالِحٍ وَقَوْمٍ لَوْطٍ وَأَصْحَابِ مَدِينٍ وَفَرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ مَا يَعْرِفُ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْوَقَائِعَ أَلَا حَجَةً لِأَحَدٍ فِي الْقَدْرِ، وَأَيْضًا فَقَدْ شَرَعَ اللَّهُ مِنْ عِقَوبَةِ الْمُحَارِبِينَ مِنَ الْكُفَّارِ وَأَهْلِ الْقِبْلَةِ وَقَتْلِ الْمُرْتَدِ وَعِقَوبَةِ الزَّانِي وَالسَّارِقِ وَالشَّارِبِ مَا يَبْيَنُ ذَلِكَ .

٨/٣٢٤

فصل

فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ آدَمَ حَجَّ مُوسَى لَمَّا قَصَدَ مُوسَى أَنْ يَلُومَ مِنْ كَانَ سَبِيلًا فِي مَصْبِيَّهِمْ ، وَبِهَذَا جَاءَ الْكِتَابُ وَالسُّنْنَةُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيَّةٍ إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ وَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ»^(١) [الْتَّغَابُونَ: ١١] ، وَقَالَ تَعَالَى: «مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ»^(٢) [الْحَدِيدُ: ٢٢] .

(١) مُسْلِمُ فِي الْمَحْدُودِ (١٦٩٥ / ٢٣) .

وسماء في ذلك المصائب السماوية، والمصائب التي تحصل بأفعال الآدميين، قال تعالى: **﴿وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾** [المزمول: ١٠]، **﴿وَلَقَدْ كُذِبَتْ رُسُلٌ﴾**^(١) من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى أثأهم نصرنا **﴿[الأنعام: ٣٤]﴾**، وقال في سورة الطور بعد قوله: **﴿فَذَكَرَ فَمَا أَنْتَ بِنَعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾**، **أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ تَرْبَصُ بِهِ رَبِّ الْمَنْوَنِ**، **قُلْ تَرْبَصُوا فَإِنِّي مَعْكُمْ مِنَ الْمُتَرْبَصِينَ** **﴾إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقُولُهُ بَلْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾** وإلى قوله: **﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرُمٍ مُّتَقْلُوْنَ﴾**، **أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُوْنَ** **﴾، ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسِيَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُولُ﴾** [الطور: ٢٩-٤٨] ، وقال تعالى: في سورة ن: **﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرُمٍ مُّتَقْلُوْنَ﴾**، **أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُوْنَ** **﴾. فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوْتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾** [القلم: ٤٦-٤٨].

٨/٣٢٥

وقد قيل في معناه: اصبر لما يحكم به عليك ، وقيل: اصبر على أذاهم لقضاء ربك الذي هو آت ، والأول أصح .

وحكم الله نوعان : خلق ، وأمر .

فالأول: ما يقدره من المصائب .

والثاني: ما يأمر به وينهى عنه ، والعبد مأمور بالصبر على هذا وعلى هذا، فعليه أن يصبر لما أمر به ، ولما نهى عنه ، فيفعل المأمور ، ويترك المحظور ، وعليه أن يصبر لما قدره الله عليه .

وبعض المفسرين يقول : هذه الآية منسخة بآية السيف ، وهذا يتوجه إن كان في الآية النهي عن القتال ، فيكون هذا النهي منسخا ، ليس جميع أنواع الصبر منسخة ، كيف والآية لم تتعرض لذلك هنا لا ببني ولا إثبات؟! بل الصبر واجب لحكم الله ما زال واجبا ، وإذا أمر بالجهاد فعليه أيضاً أن يصبر لحكم الله ، فإنه يبتلى من قتالهم بما هو أعظم من ، كلامهم ، كما ابتلى به يوم أحد والخندق ، وعليه حيىث أن يصبر ويفعل ما أمر به من الجهاد .

٨/٣٢٦

/ والمقصود هنا قوله: **﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾** [الطور: ٤٨] ، فإن ما فعلوه من الأذى هو ما حكم به عليك قدرأ ، فاصبر لحكمه وإن كانوا ظالمين في ذلك ، وهذا الصبر أعظم من الصبر على ما جرى و فعل بالأئباء ، قوله: **﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوْتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾** [القلم: ٤٨] ، وقال: **﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَطَنَّ أَنْ لَنْ تَقْدِرَ عَلَيْهِ**

(١) في المطبوعة: «أرسلنا رسلا» ، والصواب ما أبنته .

فَنَادَاهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴿الأنبياء: ٨٧﴾ وسواء كان مغاضبًا لقومه أو لربه، فكانت مغاضبته من أمر قدر عليه، وبصبره صبر لحكم ربه الذي قدره وقضاه، وإن كان إنما تأذى من تكذيب الناس له.

وقالت الرسول لقومهم : «وَمَا لَنَا أَلَا نَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبْلُنَا وَلَنَصِرْنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلَيَتوَكَّلَ الْمُتَوَكِّلُونَ» [إبراهيم: ١٢] ، وقال موسى لقومه لما قال فرعون: «سُقْتَلُ أَبْنَاءُهُمْ وَنَسْتَحِيْبِي نَسَاءُهُمْ وَإِنَّا فَوْقُهُمْ قَاهْرُونَ . قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اسْتَعِيْنُوْبَا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوْا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ» [الأعراف: ١٢٧ ، ١٢٨] ، وقال: «فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ» [غافر: ٥٥] .

وقال تعالى : «وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لِبِيَوْئِهِمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَأَجْرٌ الْآخِرَةُ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» [النحل: ٤١ ، ٤٢] ، فهؤلاء ظلموا فصبروا على ظلم الظالم لهم، وسبب نزولها المهاجرون إلى رسول الله ﷺ، وهي عامة في كل ما اتصف بهذه الصفة.

٨/٣٢٧ / وأصل المهاجر، من هجر ما نهى الله عنه كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ^(١)، فكل من هجر السوء فظلمه الناس على ترك الكفر والفسق والعصيان حتى أخرجه - لا هجر بعض أمور في الدنيا - فصبر على ظلمهم، فإن الله يبوئه في الدنيا حسنة ولأجر الآخرة أكبر، كيوسف الصديق فإنه هجر الفاحشة حتى أجزاء ذلك هجر منزله. واللبث في السجن بعد ما ظلم ، فمكنته الله حتى تبأ من الأرض حيث يشاء.

وقال الذين لقوا الكفار: «رَبَّنَا أَفْرَغَ عَلَيْنَا صِرَارًا» [البقرة: ٢٥٠] ، الأعراف: ١٢٦] ، وقال: «إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ . الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعْلَمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مَائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ» [الأنفال: ٦٥ ، ٦٦] ، وقال: «كُمْ مَنْ فِتْنَةٌ قَلِيلَةٌ غَلَبَتْ فَتْنَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ» [البقرة: ٢٤٩] ، فهذا كله صبر على ما قدر من أفعال الخلق، والله سبحانه مدح في كتابه الصبار الشكور، قال تعالى: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَارٍ شَكُورٍ» [إبراهيم: ٥] ، لقمان: ٣١ ، سباء: ١٩ ، الشورى: ٣٣] في غير موضع.

فالصبر والشكور على ما يقدره الرب على عبده من السراء والضراء ، من النعم والمصائب ، من الحسنات التي ييلوه بها والسيئات ، فعليه أن يتلقى المصائب بالصبر ، والنعم

(١) البخاري في الإيمان (١٠) والنسائي في الإيمان (٤٩٩٦) .

بالشکر ، ومن النعم ما ييسره له من أفعال الخير ، ومنها ما هي خارجة عن أفعاله ، فيشهد
القدر عند فعله للطاعات ، وعند إنعم الله عليه فيشکره / ويشهده عند المصائب فيصبر ، وأما
عند ذنبه فيكون مستغفراً تائباً ، كما قال : **﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾**
[غافر: ٥٥].

وأما من عكس هذا فشهد القدر عند ذنبه ، وشهد فعله عند الحسنات فهو من أعظم
ال مجرمين ، ومن شهد فعله فيهما فهو قدرى ، ومن شهد القدر فيهما ولم يعترف بالذنب
ويستغفره فهو من جنس المشركين .

وأما المؤمن فيقول : أبوء لك بعمتك على ، وأبوء بذنبي فاغفر لي ، كما في الحديث
الصحيح الإلهي : «يا عبادي ، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ، ثم أوفيكم إياها ، فمن وجد
خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلوم من إلا نفسه» ^(١) .

وكان نبينا ﷺ متابعاً ما أمر به من الصبر على أذى الخلق ، ففي الصحيحين عن عائشة
قالت : «ما ضرب رسول الله ﷺ بيده خادماً له ، ولا دابة ، ولا شيء قط ، إلا أن يجاهد
في سبيل الله ، ولا نيل منه شيء قط فانتقم لنفسه ، إلا أن تنتقم محارم الله ، فإذا
انتهكت محارم الله ، لم يقم لغضبه شيء حتى ينتقم لله» ^(٢) . وقال أنس : خدمت رسول
الله ﷺ عشر سنين ، فما قال لشيء فعلته : لم فعلته؟ ولا لشيء لم أفعله : لم لا فعلته؟
وكان بعض أهله إذا عتبني على شيء يقول : «دعوه ، دعوه ، فلو قضى شيء لكان» ^(٣) ،
وفي السنن عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه ذكر للنبي ﷺ قول بعض من آذاه
فقال : «دعنا منك ، فقد أؤذى موسى بأكثر من هذا فصبر» ^(٤) ، فكان يصبر على أذى الناس
له من الكفار والمنافقين وأذى بعض المؤمنين ، كما قال تعالى : **﴿إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِي مِنْكُمْ﴾** [الأحزاب: ٥٣] وكان يذكر : أن هذا مقدر .

والمؤمن مأمور بأن يصبر على المقدور ، ولذلك قال : **﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَقَوَّلَا يَضُرُّكُمْ كِيدُهُمْ شَيْئاً﴾** [آل عمران: ١٢٠] ، فالتقوى فعل المأمور وترك المحظور ، والصبر على أذاهم ،
ثم إنه حيث أباح المعاقبة قال : **﴿وَإِنْ عَاقَبْمُ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ . وَاصْبِرْ وَمَا صَبَرْكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزُنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾**
[التحل: ١٢٦ ، ١٢٧].

(١) مسلم في البر والصلة (٢٥٧٧ / ٥٥) . (٢) مسلم في الفضائل (٢٣٢٨ / ٧٩) .

(٣) البخاري في الأنباء (٣٤٠٥) ، وفي فرض الخمس (٣١٥٠) ، وفي الأدب (٦٠٥٩) ، ومسلم في الزكاة
[١٠٦٢ / ١٤٠ ، ١٤١] ، والترمذى في المناقب (٣٨٦٩) ، وأحمد (٣٩٦ ، ٣٨٠ / ١) ، كلهم عن عبد الله بن
مسعود .

فأخبر أن صبره بالله، فالله هو الذي يعينه عليه، فإن الصبر على المكاره بترك الانتقام من الظالم ثقيل على الأنفس ، لكن صبره بالله كما أمره أن يكون لله في قوله: «ولربك فاصبر» [المدثر: ٧] ، لكن هناك ذكره في الجملة الطلبية الأمريكية؛ لأنه مأمور أن يصبر لله لا لغيره، وهنا ذكره في الخبرية فقال: «وما صبرك إلا بالله» [النحل: ١٢٧] ، فإن الصبر وسائل الحوادث لا تقع إلا بالله، ثم قد يكون ذلك وقد لا يكون، فمما يكون بالله لا يكون، وما لا يكون لله لا ينفع ولا يدوم، ولا يقال: واصبر بالله فإن الصبر لا يكون إلا بالله، لكن يقال: استعينوا بالله واصبروا فنستعين بالله على الصبر .

وكما أن الإنسان مأمور بشهود القدر وتوحيد الربوبية عند المصائب ، فهو مأمور بذلك عند ما ينعم الله عليه من فعل الطاعات ، فيشهد قبل فعلها حاجته وفقره إلى إعانته الله له ، وتحقق قوله: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِنُ» [الفاتحة: ٥] .

ويدعوا بالأدعية التي فيها طلب إعانته الله له على فعل الطاعات ، كقوله: «أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» ^(١) . وقوله: «يامقلب القلوب ثبت قلبي علي دينك ، ويا مصرف القلوب ، اصرف قلبي إلى طاعتك وطاعة رسولك» ^(٢) ، وقوله: «ربنا لا تر غ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب» [آل عمران: ٨] ، وقوله: «ربنا آتنا من لدنك رحمة وهي لنا من أمورنا رشاد» [الكهف: ١٠] ، ومثل قوله: «اللهم ألهمني رشدي واكفني شر نفسي» ^(٣) .

ورأس هذه الأدعية وأفضلها قوله: «اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين» [الفاتحة: ٦ ، ٧] ، فهذا الدعاء أفضل الأدعية وأوجبها على الخلق ، فإنه يجمع صلاح العبد في الدين والدنيا والآخرة ، وكذلك الدعاء بالتوبة فإنه يتضمن الدعاء بأن يلهم العبد التوبة ، وكذلك دعاء الاستخارة ، فإنه طلب تعليم العبد ما لم يعلمه وتيسيره له ، وكذلك الدعاء الذي كان النبي ﷺ يدعوه به إذا قام من الليل

(١) أبو داود في الصلاة (١٥٢٢) ، والنسائي في السهر (١٣٠٣) ، وأحمد ٥/٤٥ ، ٢٤٧ ، كلهم عن معاذ بن جبل .

(٢) الترمذى في الدعوات (٣٥٢٢) ، (٣٥٨٧) وقال: «حديث غريب» ، وابن ماجه في المقدمة (١٩٩) ، وفي الدعاء (٣٨٣٤) ، وأحمد ٦/٢٥١ ، ٣١٥ .

(٣) الترمذى في الدعوات (٣٤٨٣) وقال: «هذا حديث غريب» .

وهو في الصحيح: «اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدنِي لما اختلف فيه / من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»^(١).

٨/٣٣١

وكذلك الدعاء الذي فيه: «اقسم لنا من خشتك ما تحول به بيننا وبين معصيتك ، ومن طاعتك ما تبلغنا به جنتك ، ومن اليقين ماتهون به علينا مصائب الدنيا»^(٢) ، وكذلك الدعاء باليقين والعاافية كما في حديث أبي بكر^(٣) ، وكذلك قوله: «اللهم أصلح لي قلبي ونبي» ، ومثل قول الخليل وإسماعيل: «وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتَنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ» [البقرة: ١٢٨].

وهذه أدعية كثيرة تتضمن افتقار العبد إلى الله في أن يعطيه الإيمان والعمل الصالح، فهذا افتقار واستعانة بالله قبل حصول المطلوب ، فإذا حصل بدعاء أو بغير دعاء ، شهد إنعام الله فيه ، وكان في مقام الشكر والعبودية لله ، وإن هذا حصل بفضله وإحسانه لا بحول العبد وقوته .

فشهود القدر في الطاعات من أنفع الأمور للعبد ، وغيبته عن ذلك من أصر الأمور به ، فإنه يكون قدرياً منكراً لنعمة الله عليه بالإيمان والعمل الصالح ، وإن لم يكن قدرى الاعتقاد كان قدرى الحال ، وذلك يورث العجب والكبير ، ودعوى القوة والمنة بعمله ، واعتقاد استحقاق الجزاء على الله به ، فيكون من يشهد العبودية مع الذنوب والاعتراف بها لا مع الاحتجاج بالقدر - عليها خيراً من هذا الذي يشهد الطاعة منه ، لا من إحسان الله إليه ، ويكون أولئك المذنبون بما معهم من الإيمان ، أفضل من طاعة بدون هذا الإيمان .

٨/٣٣٢

/ وأما من أذنب وشهد ألا ذنب له أصلاً لكون الله هو الفاعل ، وعند الطاعة يشهد أنه الفاعل ، فهذا شر الخلق ، وأما الذي يشهد نفسه فاعلاً للأمررين ، والذي يشهد ربه فاعلاً للأمررين ، ولا يرى له ذنباً؛ فهذا أسوأ عاقبة من القدر ، والقدر أسوأ بداية منه ، كما هو مبسوط في موضع آخر .

(١) مسلم في صلاة المسافرين (٧٧٠ / ٢٠٠) والترمذى في الدعوات (٣٤٢٠) .

(٢) الترمذى في الدعوات (٣٥٠٢) وقال: «هذا حديث حسن غريب» ، والنسائي في الكبرى في عمل اليوم والليلة (١٠٧/٦)، والسيوطى في الجامع الصغير (١٥٠٥) ورمز له بالحسن .

(٣) أحمد ١ / ٣ وقال الشيخ أحمد شاكر : «إسناده صحيح» .

والناس في هذا المقام أربعة أقسام: من يغضب لربه لا لنفسه، وعكسه، ومن يغضب لهما ، ومن لا يغضب لهما ، كما أنهم في شهود القدر أربعة أقسام: من يشهد الحسنة من فعل الله والسيئة من فعل نفسه، وعكسه، ومن يشهد الشتتين من فعل ربه، ومن يشهد الشتتين من فعل نفسه، فهذه الأقسام الأربعة في شهود الربوبية ، نظير تلك الأقسام الأربعة في شهود الإلهية ، فهذا تقسيم العباد فيما لله ولهم، وذاك تقسيمهم فيما هو بالله وبهم، والقسم الحضر أن يعمل لله بالله، فلا يعمل لنفسه ولا بنفسه.

والمقصود هنا، تقسيمهم فيما لله، فأعلام حال النبي ﷺ ومن اتبعه: أن يصبروا على أذى الناس لهم باليد واللسان، ويجاهدون في سبيل الله، فيعاقبون ويعذبون ويتقمون لله لا لنفسهم يعاقبون؛ لأن الله يأمر بعقوبة ذلك الشخص، ويحب الانتقام منه، كما في جهاد الكفار وإقامة الحدود، وأدناهم عكس هؤلاء يغضبون ويتقمون ويعاقبون لنفسهم، لا لربهم، فإذا أذى أحدهم أو خولف هواء غضب وانتقام وعاقب، ولو انتهكت محارم الله أو ضيّعت حقوقه؛ لم يهمه ذلك، وهذا حال الكفار والمنافقين.

٨/٣٣٣ / وبين هذين وهذين قسمان: قسم يغضبون لربهم ولنفسهم، وقسم يميلون إلى العفو في حق الله وحقوقهم ، فموسى في غضبه على قومه لما عبدوا العجل كان غضبه لله، وقد مثل النبي ﷺ في حقوق الله أبا بكر وعمر بإبراهيم وعيسى ونوح وموسى ، فقال: «إن الله يلين قلوب رجال فيه حتى تكون ألين من اللبن ، ويشدد قلوب رجال فيه حتى تكون أشد من الحجر ، ومثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم وعيسى ، ومثلك يا عمر كمثل نوح وموسى»^(١).

وأما عفو الإنسان عن حقوقه، فهذا أفضلي ، وإن كان الاقتراض جائزًا ، وكذلك غضبه لنفسه، تركه أفضلي ، وإن كان الاقتراض جائزًا ، وأما ما كان من باب المصائب الحاصلة بقدر الله ولم يقع فيها مذنب يعاقب، فليس فيها إلا الصبر والتسليم للقدر.

وقصة آدم وموسى كانت من هذا الباب، فإن موسى لامه لأجل ما أصابه والذرية، وأدّم كان قد تاب من الذنب وغفر له، والمصيبة كانت مقدرة، فحج آدم موسى.

وهكذا قد يصيب الناس مصائب بفعل أقوام مذنبين تابوا، مثل كافر يقتل مسلماً ثم يسلم ويتب الله عليه، أو يكون متأولاً لبدعة ثم يتوب من المبدعة، أو يكون مجتهداً، أو مقلداً مخطئاً، فهو لاء إذا أصاب العبد أذى بفعلهم، فهو من جنس المصائب السماوية التي لا يطلب فيها قصاص من آدمي.

(١) أحمد / ٣٨٣، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد / ٨٩ / ٦، ٩٠ وقال: «رواه أحمد».

/ ومن هذا الباب : القتال في الفتنة . قال الزهري : وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متواطرون ، فأجمعوا أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فهو هدر ، وكذلك ، قتال البغاة المتأولين ، حيث أمر الله بقتالهم إذا قاتلهم أهل العدل فأصابوا من أهل العدل نفوساً وأموالاً لم تكن مضمونة عند جماهير العلماء : كأبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد قوله ، وهذا ظاهر مذهب أحمد .

وكذلك المرتدون إذا صار لهم شوكة فقتلوا المسلمين ، وأصابوا من دمائهم وأموالهم ، كما اتفق الصحابة في قتال أهل الردة : أنهم لا يضمنون بعد إسلامهم ما أتلفوه من النفوس والأموال ، فإنهم كانوا متأولين ، وإن كان تأويلهم باطلًا ، كما أن سنة رسول الله ﷺ المتواترة عنه مضت بأن الكفار إذا قتلوا بعض المسلمين وأتلفوا أموالهم ثم أسلمو ، لم يضمنوا ما أصابوه من النفوس والأموال ، وأصحاب تلك النفوس والأموال كانوا يجاهدون ، قد اشتري الله منهم أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ، فعوض ما أخذ منهم على الله لا على أولئك الظالمين الذين قاتلهم المؤمنون .

وإذا كان هذا في الدماء والأموال فهو في الأعراض أولى ، فمن كان مجاهداً في سبيل الله باللسان : بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبيان الدين وتبلیغ ما في الكتاب والسنة من الأمر والنهي والخير ، وبيان الأقوال المخالفة لذلك ، والرد على من خالف الكتاب والسنة ، أو باليد كقتال الكفار ، فإذا / أو ذي على جهاده بيد غيره أو لسانه فأجره في ذلك على الله لا يطلب من هذا الظالم عوض مظلمه ، بل هذا الظالم إن تاب وقبل الحق الذي جوهد عليه فالتوبه تجب ما قبلها **«قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف»** [الأنفال: ٣٨] ، وإن لم يتلب بل أصر على مخالفه الكتاب والسنة ، فهو مخالف لله ورسوله ، والحق في ذنبه لله ورسوله ، وإن كان أيضاً للمؤمنين حق تبعاً لحق الله ، وهذا إذا عوقب عوقب لحق الله ولتكون كلمة الله هي العليا ، ويكون الدين كله لله لا لأجل القصاص فقط .

والكافر إذا اعتقدوا على المسلمين مثل أن يمثلوا بهم ، فللمسلمين أن يمثلوا بهم كما مثلوا ، والصبر أفضل ، وإذا مثلوا كان ذلك من تمام الجهاد ، والدعاء على جنس الظالمين الكفار مشروع مأمور به ، وشرع القنوت والدعاء للمؤمنين ، والدعاء على الكافرين .

وأما الدعاء على معينين ، كما كان النبي ﷺ يلعن فلاناً وفلاناً ^(١) ، فهذا قد روى أنه

(١) البخاري في المغازي (٤٠٦٩) .

منسوخ بقوله: **﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾** [آل عمران: ١٢٨]، كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع، فيما كتبته في قلعة مصر؛ وذلك لأن العين لا يعلم أن رضي الله عنه أن يهلك ، بل قد يكون من يتوب الله عليه ، بخلاف الجنس ، فإنه إذا دعى عليهم بما فيه عز الدين وذل عدوه وقمعهم كان هذا دعاء بما يحبه الله ويرضاه ، فإن الله يحب الإيمان وأهل الإيمان وعلو أهل الإيمان وذل الكفار ، فهذا دعاء بما يحب الله ، وأما الدعاء على العين بما لا يعلم أن الله / يرضاه فغير مأمور به ، وقد كان يفعل ثم نهى عنه؛ لأن الله قد يتوب عليه أو يعذبه .

ودعاء نوح على أهل الأرض بالهلاك ، كان بعد أن أعلمته الله أنه لا يؤمن من قومك إلا من قد آمن ، ومع هذا فقد ثبت في حديث الشفاعة في الصحيح أنه يقول: «إني دعوت على أهل الأرض دعوة لم أمر بها»^(١) ، فإنه وإن لم ينه عنها فلم يؤمر بها ، فكان الأولى أن لا يدعوا إلا بدعاء مأمور به واجب أو مستحب ، فإن الدعاء من العادات ، فلا يعبد الله إلا بما مأمور به واجب أو مستحب ، وهذا لو كان مأموراً به لكان شرعاً لنوح ، ثم نظر في شرعنا هل نسخه أم لا؟

و كذلك دعاء موسى بقوله: **﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَأَشَدُّ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُرِمُّنَا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾** [يونس: ٨٨] إذا كان دعاء مأموراً به ، بقى النظر في موافقة شرعنا له ، والقاعدة الكلية في شرعنا: أن الدعاء إن كان واجباً أو مستحبًا فهو حسن يثاب عليه الداعي ، وإن كان محرماً كالعدوان في الدماء فهو ذنب و معصية ، وإن كان مكروراً فهو ينقص مرتبة صاحبه ، وإن كان مباحاً مستوى الطرفين فلا له ولا عليه ، فهذا هذا ، والله سبحانه أعلم .

فصل /

وكلا الطائفتين ، الذين يسلكون إلى الله محض الإرادة والمحبة والدُّنْو والقرب منه من غير اعتبار بالأمر والنهي المترzin من عند الله ، الذين يتھون إلى الفناء في توحيد الربوبية ، يقولون بالجمع والاصطدام في توحيد الربوبية ، ولا يصلون إلى الفرق الثاني ، ويقولون: إن صاحب الفناء لا يستحسن حسنة ، ولا يستقبح سيئة ، و يجعلون هذا غاية السلوك .

(١) مسلم في الإيمان (١٩٤٠ / ٣٢٧) .

والذين يفرقون بين ما يستحسنونه، ويستقبحونه ويحبونه ويكرهونه، ويأمرنون به وينهون عنه، لكن بإرادتهم ومحبتهم وهوامر لا بالكتاب المنزل من عند الله، كلا الطائفتين متبع لهواه بغير هدى من الله، وكلا الطائفتين لم يتحققوا شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمداً رسول الله، فإن تحقيق الشهادة بالتوحيد يقتضي ألا يحب إلا لله ولا يبغض إلا لله، ولا يوالى إلا لله، ولا يعادى إلا لله، وأن يحب ما يحبه الله، ويبغض ما أبغضه، ويأمر بما أمر الله به وينهى عما نهى الله عنه، وإنك لا ترجو إلا الله، ولا تخاف إلا الله، ولا تسأل إلا الله، هذا ملة إبراهيم ، وهذا الإسلام الذي بعث الله به جميع المسلمين.

٨/٣٣٨ /والفناء في هذا هو الفناء المأمور به، الذي جاءت به الرسل، وهو أن يفني بعبادة الله عن عبادة ما سواه، ويطاعته عن طاعة ما سواه، وبالتوكل عليه عن التوكل على ما سواه، وبرجائه وخوفه عن رجاء ما سواه وخوفه ، فيكون مع الحق بلا خلق ، كما قال الشيخ عبد القادر : كن مع الحق بلا خلق ، ومع الخلق بلا نفس .

وتحقيق الشهادة بأن محمداً رسول الله ، يوجب أن تكون طاعته طاعة الله وإرضاؤه إرضاء الله، ودين الله ما أمر به، فالحلال ما حله والحرام ما حرمه، والذين ما شرعه، ولهذا طالب الله المدعين لمحبته بمحبته، فقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحَبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحِبِّبُكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وضمن لمن اتبعه أن الله يحبه بقوله: ﴿يُحِبِّكُمُ اللَّهُ﴾ .

وصاحب هذه المتابعة لا يقى مريداً إلا ما أحبه الله ورسوله، ولا كارهاً إلا لما كرهه الله ورسوله ، وهذا هو الذي يحبه الحق كما قال: « ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنواول حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، فبى يسمع وبى يبصر وبى يمشى ، ولئن سألني لاعطينه ، ولئن استعاذني لاعذنيه ، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددت عن قبض نفس عبدي المؤمن ، يكره الموت وأكره مساعته ، ولا بد له منه»^(١) .

٨/٣٣٩ /فهذا محبوب الحق ، ومن اتبع الرسول فهو محبوب الحق وهو المتقرب إلى الله بما دعا إليه الرسول من فرض ونفل ، ومعلوم أن من كان هكذا فهو يحب طاعة الله ورسوله ، ويبغض معصية الله ورسوله ، فإن الفرائض والنواول كلها من العبادات التي يحبها الله ورسوله ، ليس فيها كفر ولا فسوق ، والرب تعالى أحبه لما قام بمحبوب الحق ، فإن الجزاء من جنس العمل ، فلما لم يزل متقرباً إلى الحق بما يحبه من النواول بعد الفرائض أحبه الحق

(١) البخاري في الرقاق (٦٥٠٢) .

فإنه استفرغ وسعه في محبوب الحق، فصار الحق يحبه المحبة التامة التي لا يصل إليها من هو دونه في التقرب إلى الحق بمحبوباته، حتى صار يعلم بالحق ويعمل بالحق، فصار به يسمع وبه ينصر وبه يطش وبه ينشي.

وأما الذي لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، فهذا لم تبق عنده الأمور نوعان محبوب للحق، ومكره، بل كل مخلوق فهو عنده محبوب للحق، كما أنه مراد، فإن هؤلاء أصل قولهم: هو قول جهنم بن صفوان من القدرية، فهم من غلاة الجهمية الجبرية في القدر، وإن كانوا في الصفات يكفرون الجهمية نفاة الصفات، كحال أبي إسماعيل الأنصارى صاحب منازل السائرين، وذم الكلام، والفاروق وتكفير الجهمية وغير ذلك، فإنه في باب إثبات الصفات في غاية المقابلة للجهمية والنفاة، وفي باب الأفعال والقدر قوله يوافق الجهم ومن اتبعه من غلاة الجبرية، وهو قول الأشعري وأتباعه، وكثير من الفقهاء أتباع الأئمة الأربع وهم من أهل الحديث والصوفية.

فإن هؤلاء أقروا بالقدر موافقة للسلف وجمهور الأئمة، وهم مصيرون في ذلك، وخالفوا القدرية من المعتزلة وغيرهم في نفي القدر، ولكن سلكوا في ذلك مسلك الجهم ابن صفوان وأتباعه فزعموا: أن الأمور كلها لم تصدر إلا عن إرادة تخصيص أحد المتماثلين بلا سبب. وقالوا: الإرادة والمحبة والرضا سواء، فوافقوا في ذلك القدرية، فإن الجهمية والمعتزلة كلاهما يقول: إن القادر المختار يرجع أحد المتماثلين بلا مرجع، وكلاهما يقول: لا فرق بين الإرادة والمحبة والرضا.

ثم قالت القدرية: وقد علم بالكتاب والسنّة وإجماع السلف أن الله يحب الإيمان والعمل الصالح، ولا يحب الفساد ولا يرضي لعباده الكفر، ويكره الكفر والفسق والعصيان، قالوا: فيلزم من ذلك أن يكون كل ما في الوجود من المعاصي واقعاً بدون مشيئته وإرادته كما هو واقع على خلاف أمره، وخلاف محبته ورضاه وقالوا: إن محبته ورضاه لأعمال عباده هو بمعنى أمره بها، فكذلك إرادته لها بمعنى أمره بها، فلا يكون قط عندهم مريداً لغير ما أمر به، وأخذ هؤلاء يتأنّلون ما في القرآن من إرادته لكل ما يحدث ومن خلقه لأفعال العباد بتأويلات محرفة.

وقالت الجهمية ومن اتبعها من الأشعري وأمثالهم: قد علم بالكتاب والسنّة والإجماع أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه، ولا يكون خالقاً إلا بقدرته ومشيئته؛ فما شاء كان وما لم يشاً لم يكن وكل ما في الوجود فهو بمشيئته وقدرته، وهو خالقه، سواء في ذلك أفعال

٨/٣٤٠

٨/٣٤١

العبد وغيرها ، ثم قالوا: وإذا كان مريداً لكل حادث والإرادة هي المحبة والرضا ، فهو محب راض لكل حادث ، وقالوا: كل مافي الوجود من كفر وفسق وعصيان فإن الله راض به محب له ، كما هو مريد له .

فقيل لهم : فقد قال تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٥] ، ﴿وَلَا يَرْضَى لِعَبَادَهُ الْكُفُرَ﴾ [الزمر: ٧] . فقالوا: هذا بمزلة أن يقال: لا يريد الفساد ، ولا يريد لعباده الكفر ، وهذا يصح علي وجهين :

وإما أن يكون خاصاً بن لم يقع منه الكفر والفساد ، ولا ريب أن الله لا يريد ولا يحب مالم يقع عندهم ، فقالوا : معناه لا يحب الفساد لعباده المؤمنين ، ولا يرضاه لهم . وحقيقة قولهم: أن الله - أيضاً - لا يحب الإيمان ولا يرضاه من الكفار . فالمحبة والرضا عندهم كالإرادة عندهم متعلقة بما وقع دون مالم يقع ، سواء كان مأموراً به أو منهياً عنه . سواء كان من أسباب سعادة العباد أو شقاوتهم ، وعندهم أن الله يحب ما وجد من الكفر والفسق والعصيان ، ولا يحب ما لم يوجد من الإيمان والطاعة ، كما أراد هذا دون هذا .

والوجه الثاني: قالوا : لا يحب الفساد دينا ، ولا يرضاه دينا ، وحقيقة هذا القول أنه لا يريد دينا ، فإنه إذا أراد وقوع شيء على صفة لم يكن مريداً له علي خلاف تلك الصفة ، وهو إذا أراد وقوع شيء مع شيء / لم يرد وقوعه وحده فإنه إذا أراد أن يخلق زيداً من عمرو لم يرد أن يخلقه من غيره . وإذا أراد أن يتزل مطرأ فتبت الأرض به ، فإنه أراد إزالة على تلك الصفة ، وإذا أراد أن يركب البحر قوم فيغرق بعضهم ، ويسلم بعضهم ، ويربح بعضهم ، فإما أراده على تلك الصفة ، فكذلك الإيمان والكفر ، قرن بالإيمان نعيم أصحابه ، وبالكفر عذاب أصحابه ، وإن لم يكن عندهم جعل شيء لشيء سبباً ، ولا خلق شيء لحكمة ، لكن جعل هذا مع هذا .

وعندهم جعل السعادة مع الإيمان ، لا به كما يقولون: أنه خلق الشبع عند الأكل ، لا به ، فالدين الذي أمر به هو ما قرن به سعادة صاحبه في الآخرة ، والكفر والفسق والعصيان عندهم أحبه ورضيه كما أراده ، لكن لم يحبه مع سعادة صاحبه ، فلم يحبه دينا ، كما أنه لم يرده مع سعادة صاحبه دينا .

وهذا المشهد الذي شهد أهل الفناء في توحيد الربوبية ، فإنهم رأوا الرب تعالى خلق كل شيء بإرادته وعلم أن سيكون ما أراد ، ولا سبب عندهم لشيء ولا حكمة ، بل كل الحوادث تحدث بالإرادة .

ثم الجهم بن صفوان ونفاة الصفات من المعتزلة ونحوهم لا يثبتون إرادة قائمة بذاته، بل إما أن ينفوها ، وإما أن يجعلوها بمعنى الخلق والأمر، وإما أن يقولوا : أحدث إرادة لا في محل .

٨/٣٤٣

وأما مثبتة الصفات، كابن كلاب والأشعرى وغيرهما - من يثبت/ الصفات ، ولا يثبت إلا واحداً معيناً - فلا يثبت إلا إرادة واحدة تتعلق بكل حادث ، وسمعًا واحدًا معيناً متعلقًا بكل مسموع ، وبصرًا واحدًا معيناً متعلقًا بكل مرئى ، وكلامًا واحدًا بالعين يجمع جميع أنواع الكلام ، كما قد عرف من مذهب هؤلاء ، فهؤلاء يقولون : جميع الحالات صادرة عن تلك الإرادة الواحدة العين المفردة التي ترجع أحد المتماثلين لا بمرجح ، وهي المحبة والرضا وغير ذلك.

وهوئاء إذا شهدوا هذا لم يق عندهم فرق بين جميع الحوادث في الحسن والقبح إلا من حيث موافقتها للإنسان ، ومخالفتها بعضها له ، فما وافق مراده ومحبوبه كان حسناً عنده ، وما خالف ذلك كان قبيحاً عنده ، فلا يكون في نفس الأمر حسنة يحبها الله ولا سيئة يكرهها إلا بمعنى أن الحسنة هي ما قرن بها لذة صاحبها ، والسيئة ما قرن بها ألم صاحبها من غير فرق يعود إليه . ولا إلى الأفعال أصلًا؛ ولهذا كان هؤلاء لا يثبتون حسناً ولا قبيحاً . لا بمعنى الملائم للطبع والمنافي له ، والحسن والقبح الشرعي هو ما دل صاحبه على أنه قد يحصل له فعله لذة ، أو حصول ألم له .

ولهذا يجوز عندهم أن يأمر الله بكل شيء حتى الكفر والفسق والعصيان ، وينهى عن كل شيء حتى عن الإيمان والتوحيد ، ويجوز نسخ كل ما أمر به بكل ما نهى عنه ، ولم يق عندهم في الوجود خير ولا شر ، ولا حسن ولا قبيح ، إلا بهذا الاعتبار ، فيما في الوجود ضر ولا نفع ، والنفع والضر/ أمران إضافيان ، فربما نفع هذا ما ضر هذا . كما يقال: مصائب قوم عند قوم فوائد .

٨/٣٤٤

فلما كان هذا حقيقة قولهم الذي يعتقدونه ويشهدونه صاروا حزينين:

حزباً من أهل الكلام والرأي أقرروا بالفرق الطبيعي ، وقالوا: ما ثم فرق إلا الفرق الطبيعي ، ليس هنا فرق يرجع إلى الله بأنه يحب هذا ويبغض هذا .

ثم منهم من يضعف عنده الوعد والوعيد ، إما لقوله بالإرجاء ، وإما لظنه أن ذلك لمصالح الناس في الدنيا إقامة للعدل ، كما يقول: ذلك من ي قوله من المتكلفة ، فلا يبقى عنده فرق بين فعل و فعل إلا ما يحبه هو ويبغضه ، مما أحبه هو كان الحسن الذي ينبغي

فعله ، وما أبغضه كان القبيح الذي ينبغي تركه ، وهذا حال كثير من أهل الكلام والرأي ؛ الذين يرون رأي جهم والأشعرى ونحوهما في القدر ، تجدهم لا ينتهون في المحبة والبغضة والموالاة والمعاداة إلا إلى محضر أهوائهم وإرادتهم ، وهو الفرق الطبيعي .

ومن كان منهم مؤمّناً بالوعد فإنه قد يفعل الواجبات ، ويترك المحرمات لكن لأجل ما قرن بهما من الأمور الطبيعية في الآخرة من أكل وشرب ، ونكاح ، وهؤلاء ينكرن محبة الله ، والتلذذ بالنظر إليه ، وعندهم إذا قيل : إن / العباد يتلذذون بالنظر إليه فمعناه أنهم عند النظر يخلق لهم من اللذات بالمخالقات ما يتلذذون به ، لا أن نفس النظر إلى الله يوجب لذة ، وقد ذكر هذا غير واحد منهم أبو المعالي في الرسالة النظامية . وجعل هذا من أسرار التوحيد وهو من إشراك التوحيد ، الذي يسميه هؤلاء النفاوة توحيداً ، لا من أسرار التوحيد الذي بعث الله به الرسل ، وأنزل به الكتب ، فإن المحبة لا تكون إلا لمعنى في المحبوب يحبه المحب ، وليس عندهم في الموجودات شيء يحبه الرب إلا بمعنى يريده ، وهو مرید لكل الحوادث ، ولا في الرب عندهم معنى يحبه العبد ، وإنما يحب العبد ما يشتهيه ، وإنما يشتهي الأمور الطبيعية الموافقة لطبعه ، ولا يوافق طبعه عندهم إلا اللذات البدنية كالأكل والشرب والنكاح .

والحزب الثاني : من الصوفية الذي كان هذا المشهد هو منتهى سلوكهم ، عرروا الفرق الطبيعي ، وهم قد سلكوا على ترك هذا الفرق الطبيعي ، وإنهم يزهدون في حظوظ النفس وأهوائها لا يريدون شيئاً لأنفسهم ، وعندهم أن من طلب شيئاً للأكل والشرب في الجنة ، فإنما طلب هواه وحظه ، وهذا كله نقص عندهم ينافي حقيقة الفناء في توحيد الربوبية وهو بقاء مع النفس وحظوظها .

والمقامات كلها عندهم - التوكل والمحبة ، وغير ذلك - إنما هي منازل أهل الشرع السائرين إلى عين الحقيقة ، فإذا شهدوا توحيد الربوبية كان ذلك عندهم عللا في الحقيقة ، إما لنقص المعرفة والشهود ، وإما لأنه ذب عن / النفس وطلب حظوظها ، فإنه من شهد أن كل مافي الوجود فالرب يحبه ويرضاه ويريده ، لا فرق عنده بين شيء وشيء ، إلا أن من الأمور ما معه حظ لبعض الناس من لذة يصيّها ، ومنها ما معه ألم لبعض الناس ، فمن كان هذا مشهده فإنه قطعاً يرى أن كل من فرق بين شيء وشيء لم يفرق إلا لنقص معرفته ، وشهوده أن الله رب كل شيء ومرید لكل شيء ومحب - على قولهم - لكل شيء ، وإنما فرق يرجع إلى حظه وهوه ، فيكون طالباً لحظه ذاباً عن نفسه ، وهذا علة وعيب عندهم . فصار عندهم كل من فرق ، إما نقص المعرفة والشهادة ، وإنما نقص القصد والإرادة .

وكلاهما علة، لخلاف صاحب الفناء في مشهد الربوبية، فإنه يشهد كل مافي الوجود بإرادته ومحبته ورضاه عندهم، لا فرق بين شيء وشيء، فلا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة، كما قاله صاحب منازل السائرين.

ولهذا في الكلام المنقول عن الذبيلي، وأبى يزيد أنه قال : إذا رأيت أهل الجنة يتنعمون في الجنة، وأهل النار يذبون في النار، فوقع في قلبك فرق، خرجت عن حقيقة التوكل، أو قال : عن التوحيد الذي هو أصل التوكل، ومعلوم أن هذا الفرق لا يعدم من الحيوان دائمًا بل لابد له منه يميل إلى ما لا بد له منه من أكل وشرب ، لكنه في حال الفناء قد يكون مستغرقاً في ذلك المشهد، ولكن لابد أن يميل إلى أمور يحتاج إليها فيريدها، وأمور تضره فيكرهها وهذا فرق طبيعي لا يخلو منه بشر.

٨/٣٤٧ / لكن قد يقولون بالفرق في الأمور الضرورية التي لا يقوم الإنسان إلا بها من طعام ولباس ونحو ذلك، فيكتفون في الدنيا والآخرة بما لابد منه من طعام ولباس ، ويرون هذا الزهد هو الغاية ، فيزهدون في كل شيء ، بمعنى أنهم لا يريدونه ولا يكرهونه ، ولا يحبونه ولا يغضبونه، ويكون زهدهم في المساجد كزهدهم في الحانات ، ولهذا إذا قدم الشيخ الكبير منهم بلدًا يبدأ بالبغایا في الحانات ويقول : كيف أتتم في قدر الله، فإنه لا فرق عنده في هذا المشهد بين المساجد والكنائس والحانات، وبين أهل الصلاة والإحرام وقراءة القرآن وأهل الكفر وقطاع الطريق والمركين بالرحمن.

ولا ريب أن فناءهم وغيتهم عن شهود الإلهية والنبوة ، شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله، وما تضمنه من الفرق يرجع إلى نقص العلم والشهود والإيمان والتوحيد، فشهدوا نعمًا من نعوت رب، وغابوا عن آخر وهذا نقص.

وقد يرون أن شهود الذات مجردة عن الصفات أكمل ، ويقولون: شهود الأفعال ، ثم شهود الصفات ، ثم شهود الذات المجردة، وربما جعلوا الأول للنفس ، والثاني للقلب ، والثالث للروح ، ويجعلون هذا النقص من إيمانهم ومعرفتهم وشهودهم هو الغاية ، فيكونون مضارعين للجهمية نفأة الصفات ، حيث أثبتوا ذاتًا مجردة عن الصفات ، وقالوا: هذا هو الكمال ، لكن أولئك يقولون: بانتقادها في الخارج ، فيقولون: إنهم يشهدون أنها متنافية وھؤلاء يثبتونها في الخارج علمًا واعتقادًا ، ولكن يقولون: الكمال في أن يغيب عن شهودها ولا يشهدون نفيها ، لكن لا يشهدون ثبوتها ، وهذا نقص عظيم وجهل عظيم.

٨/٣٤٨ أما أولاً ، فلأنهم شهدوا الأمر على خلاف ما هو عليه ، فذات مجردة عن الصفات لا حقيقة لها في الخارج .

وأما الثاني ، فهو مطلوب الشيطان من التجهم ونفي الصفات ، فإن عدم العلم والشهود لثبوتها يوافق فيه الجهمي المعتقد لاتفاقها ، ومن قال: أعتقد أن محمداً ليس برسول ، وقال الآخر: وإن كنت أعلم رسالته فأنا أفني عنها فلا أذكرها ولا أشهد لها ، فهذا كافر كالأول . فالكفر عدم تصديق الرسول ، سواء كان معه اعتقاد تكذيب أم لا ، بل وعدم الإقرار بما جاء به والمحبة له ، فمن ألزم قلبه أن يغيب عن معرفة صفات الله كما يعرف ذاته ، وألزم قلبه أن يشهد ذاتاً مجردة عن الصفات ، فقد ألزم قلبه أن لا يحصل له مقصود الإيمان بالصفات وهذا من أعظم الضلال .

٨/٣٤٩

وأهل الفناء في توحيد الربوبية قد يظن أحدهم أنه إذا لم يشهد إلا فعل الرب فيه فلا إثم عليه ، وهم في ذلك بمنزلة من أكل السموم القاتلة ، وقال: أنا أشهد أن الله هو الذي أطعني ، فلا يضرني ، وهذا جهل عظيم ، فإن الذنوب والسيئات تضر الإنسان أعظم مما تضره السموم ، وشهوده أن الله فاعل ذلك / لا يدفع ضررها ، ولو كان هذا دافعاً لضررها لكان أئياء الله ، وأولياؤه المتقوون أقدر على هذا الشهود الذي يدفعون به عن أنفسهم ضرر الذنوب .

ومن هؤلاء من يظن أن الحق ، إذا وبه حالاً يتصرف به وكشفاً لم يحاسبه على تصرفه به ، وهذا بمنزلة من يظن أنه إذا أعطاه ملكاً لم يحاسبه على تصرفه فيه ، وقد قال النبي ﷺ : « اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد »^(١) ، فيبين أنه مع أنه المعطى المانع ، فلا ينفع المجدود جده ، إنما ينفعه الإيمان و العمل الصالح .

فهذا أصل عظيم ضل بالخطأ فيه خلق كثير ، حتى آل الأمر بكثير من هؤلاء إلى أن جعلوا أولياء الله المتقيين يقاتلون أئياءه ، ويعاونون أعداءه ، وأنهم مأمورون بذلك ، وهو أمر شيطاني قدرى ، ولهذا يقول من يقول منهم: أن الكفار لهم خفراء من أولياء الله ، كما لل المسلمين خفراء من أولياء الله ، ويظن كثير منهم أن أهل الصفة قاتلوا النبي ﷺ في بعض المغاري فقال: «يا أصحابي ، تخلوني وتذهبون عنِّي»؟! فقالوا: نحن مع الله ، من كان مع الله كنا معه .

ويجوزون قتال الأنبياء وقتلهم - كما قال شيخ مشهور منهم - كان بالشام -: لو قتلت سبعين نبياً ما كنت مخطئاً فإنه ليس في مشهدهم لله محبوب مرضى مراد إلا ما وقع ، فما

(١) البخاري في الأذان (٨٤٤) ومسلم في الصلاة (٤٧١ / ١٩٤) .

وقع فالله يحبه ويرضاه ، ومالم يقع فالله لا يحبه ولا يرضاه ، / والواقع هو تبع القدر لمشيئة الله وقدرته ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، فهم من غالب كانوا معه؛ لأن من غالب كان القدر معه ، والمقدور عندهم هو محبوب الحق ، فإذا غالب الكفار كانوا معهم ، وإذا غالب المسلمين كانوا معهم ، وإذا كان الرسول منصوراً كانوا معه ، وإذا غالب أصحابه كانوا مع الكفار الذين غالبوهم .

وهوئاء الذين يصلون إلى هذا الحد غالبهم لا يعرف وعيد الآخرة ، فإن من أقر بوعيد الآخرة وأنه للكفار لم يمكنه أن يكون معاوناً للكفار موالياً لهم على ما يوجب وعيد الآخرة ، لكن قد يقولون بسقوطه مطلقاً ، وقد يقولون: بسقوطه عن شهد توحيد الربوبية ، وكان في هذه الحقيقة القدريّة ، وهذا قوله طائفة من شيوخهم ، كالشيخ المذكور وغيره .

فلهذا يوجد هوئاء الذين يشهدون القدر المحسن ، وليس عندهم غيره إلا ما هو قادر أيضاً - من نعيم أهل الطاعة ، وعقوبة أهل المعصية - لا يأمرون بالمعروف ، ولا ينهون عن المنكر ، ولا يجاهدون في سبيل الله ، بل ولا يدعون الله بنصر المؤمنين على الكفار ، بل إذا رأى أحدهم من يدعو ، قال الفقير أو المحقق أو العارف: ما له؟ ! يفعل الله ما يشاء ، وينصر من يريد ، فإن عنده أن الجميع واحد بالنسبة إلى الله ، و بالنسبة إليه أيضاً ، فإنه ليس له غرض في نصر إحدى الطائفتين لا من جهة ربه ، فإنه لا فرق على رأيه عند الله - تعالى - بينهما ، ولا من جهة نفسه ، فإن حظوظه لا تنقص باستيلاء الكفار ، بل كثير منهم تكون / حظوظه الدنيوية مع استيلاء الكفار والمنافقين والظالمين أعظم ، فيكون هواه أعظم .

وعامة من معهم من الخفراء هم من هذا الضرب ، فإن لهم حظوظاً ينالونها باستيلائهم ، لا تحصل لهم باستيلاء المؤمنين . وشياطينهم تحب تلك الحظوظ المذمومة ، وتغريهم بطلبهم ، وتخاطبهم الشياطين بأمر ونهي وكشف يظنونه من جهة الله ، وإن الله هو أمرهم ونهائهم ، وأنه حصل لهم من المكافحة ، ما حصل لأولياء الله المتقين ، ويكون ذلك كله من الشياطين ، وهم لا يفرقون بين الأحوال الرحمنية ، والشيطانية؛ لأن الفرق مبني على شهود الفرق من جهة الرب - تعالى - وعندهم لا فرق بين الأمور الحادثة كلها من جهة الله تعالى - إنما هو مشيئة ممحضة تناولت الأشياء تناولاً واحداً ، فلا يحب شيئاً ولا يبغض شيئاً .

ولهذا يشترك هوئاء في جنس السماع الذي يثير ما في النفوس ، من الحب والوجد والذوق ، فيثير من قلب كل أحد حبه وهواء ، وأهواؤهم متفرقة ، فإنهم لم يجتمعوا على محبة ما يحبه الله ورسوله ، إذ كان محبوب الحق - على أصل قولهم - هو ما قدره فوق ،

وإذا اختلفت أهواؤهم في الوجود، اختلفت أهواء شياطينهم، فقد يقتل بعضهم ببعضًا بشياطينه؛ لأنها أقوى من شياطين ذاك وقد يسلبه ما معه من الحال الذي هو التصرف والملائكة الحاصلة له بسبب شياطينهم، فتكون شياطينه هربت من شياطين ذلك. فيضعف أمره، ويسلب حاله، كمن كان ملكًا له أعونان فأخذت أعونانه، فيبقى ذليلاً لا ملك له،

٨٣٥٢ / فكثير من هؤلاء الملوك الظالمون الذين يعادون بعضهم بعضاً، إما مقتول وإما مأسور، وإما مهزوم. فإن منهم من يأسر غيره فيبقى تحت تصرفه، ومنهم من يسلبه غيره، فيبقى لا حال له ، كملك المهزوم ، فهذا كله من تفريح أصل الجهمية العلاة في الجبر في القدر.

إنما يخلص من هذا كله من ثبت لله محبته لبعض الأمور وبغضه لبعضها، وغضباً من بعضها ، وفرحًا ببعضها، وسخطًا لبعضها، كما أخبرت به الرسل ، ونطقت به الكتب، وهذا هو الذي يشهد ، أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويعلم أن التوحيد الذي بعثت به الرسل أن يعبد الله وحده لا شريك له ، فيعبد الله دون ما سواه.

وعبادته تجمع كمال محبته وكمال الذل له ، كما قال تعالى: **«وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ»** [الزمر: ٥٤] ، فينبع قلبه إلى الله ويسلم له ، ويتبع ملة إبراهيم حنفًا **«وَمَنْ أَحْسَنَ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»** [النساء: ١٢٥] ، ويعلم أن ما أمر الله ورسوله به فإن الله يحبه ويرضاه ، وما نهى عنه فإنه يبغضه وينهى عنه ويقتت عليه ويسلط على فاعله، فصار يشهد الفرق من جهة الحق تعالى .

٨٣٥٣ / ويعلم أن الله - تعالى - يحب أن يعبد وحده لا شريك له ، ويعغض من يجعل له أنداداً يحبونهم كحب الله، وإن كانوا مقررين بتوحيد الربوبية كمشركي / العرب وغيرهم، وإن هؤلاء القدريات الجهمية أهل الفناء في توحيد الربوبية ، حقيقة قولهم من جنس قول المشركين الذين قالوا: **«لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمَنَا مِنْ شَيْءٍ»** [الأنعام: ١٤٨] قال الله تعالى : **«كَذَّلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عَنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنُّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ . قُلْ فَلَلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهُدَّا كُمْ أَجْمَعِينَ»** [الأنعام: ١٤٩] .

فإن هؤلاء المشركين لما أنكروا ما بعثت به الرسل من الأمر والنهي ، وأنكروا التوحيد الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له ، وهم يقررون بتوحيد الربوبية، وأن الله خالق كل شيء، ما بقى عندهم من فرق من جهة الله - تعالى - بين مأمور ومحظور ، فقالوا: **«لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمَنَا مِنْ شَيْءٍ»** [الأنعام: ١٤٨] ، وهذا حق، فإن الله لو شاء ألا يكون هذا لم يكن، لكن أي فائدة لهم في هذا، هذا غايتها أن هذا الشرك والتحريم

بقدر، ولا يلزم إذا كان مقدوراً أن يكون محبوباً مرضياً لله، ولا علم عندهم بأن الله أمر به ولا أحبه ولا رضيه بل ليسوا في ذلك إلا على ظن وخرص.

فإن احتجوا بالقدر ، فالقدر عام لا يختص بحالهم.

وإن قالوا: نحن نحب هذا، ونسخط هذا، فنحن نفرق الفرق الطبيعي؛ لانتفاء الفرق من جهة الحق، قال تعالى: لا علم عندكم بانتفاء الفرق من جهة الله تعالى ، والجهمية المثبتة للشرع تقول: بأن الفرق الثابت هو أن التوحيد/ قرن به النعيم ، والشرك قرن به العذاب وهو الفرق الذي جاء به الرسول ﷺ، وهو عندهم يرجع إلى علم الله بما سيكون وإخباره، بل هؤلاء لا يرجع الفرق عندهم إلى محبة منه ، لهذا وبغض لهذا.

وهوئاء يوافقون المشركين في بعض قولهم لا في كله ، كما أن القدرةية من الأمة - الذين هم مجوس الأمة - يوافقون المجوس المحسنة في بعض قولهم لافي كله ، وإنما فالرسول قد دعاهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له ، وإلى محبة الله دون ما سواه ، وإلى أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، والمحبة تتبع الحقيقة فإن لم يكن المحبوب في نفسه مستحقاً أن يحب لم يجز الأمر بمحبته فضلاً عن أن يكون أحب إلينا من كل ما سواه.

وإذا قيل : محبته ، محبة عبادته وطاعته، قيل: محبة العبادة والطاعة فرع على محبة المعبود المطاع، وكل من لم يحب في نفسه لم تحب عبادته وطاعته؛ ولهذا كان الناس يغضون طاعة الشخص الذي يبغضونه ، ولا يكتمون مع بغضه محبة طاعته، إلا لغرض آخر محبوب ، مثل عوض يعطيم على طاعته، فيكون المحبوب في الحقيقة هو ذلك العوض ، فلا يكون الله ورسوله أحب إليهم مما سواهما ، إلا بمعنى أن العوض الذي يحصل من المخلوقات أحب إليهم من كل شيء.

ومحبة ذلك العوض مسروط بالشعور به ، فما لا يشعر به تمنع محبته ، فإذا قيل: هم قد وعدوا على محبة الله ورسوله بأن يعطوا أفضل محبوباتهم المخلوقة، / قيل: لامعنى لمحبة الله ورسوله عندكم إلا محبة ذلك العوض ، والعوض غير مشعور به حتى يحب ، وإذا قيل : بل إذا قال : من قال: لا يحب غيره إلا لذاته. المعنى: أنك إذا أطعنتي أعطيتك أعظم ما تحبه صار محبأً لذلك الأمر له ، قيل : ليس الأمر كذلك بل يكون قلبه فارغاً من محبة ذلك الأمر ، وإنما هو معلق بما وعده من العوض على عمله كال فعلة الذين يعملون من البناء والخياطة والنساجة وغير ذلك ما يطلبون به أجورهم ، فهم قد لا يعرفون صاحب العمل أو لا يحبونه ولا لهم غرض فيه ، إنما غرضهم في العوض الذي يحبونه.

وهذا أصل قول الجهمية القدرية والمعتزلة الذي ينكرون محبة الله - تعالى - ولهذا
قالت المعتزلة ومن اتبعها من الشيعة: إن معرفة الله وجبت لكونها لطفاً في أداء الواجبات
العقلية فجعلوا أعظم المعارف تبعاً لما ظنوه واجباً بالعقل ، وهم ينكرون محبة الله والنظر
إليه فضلاً عن لذة النظر .

وابن عقيل لما كان في كثير من كلام المعتزلة سمع رجلاً يقول: اللهم
إني أسألك لذة النظر إلى وجهك ، فقال: يا هذا ! هب أن له وجهًا أفتلذ بالنظر إليه؟!
وهذا اللفظ مأثور عن النبي ﷺ في الحديث الذي رواه النسائي وغيره عن عمار عن النبي
ﷺ أنه قال في الدعاء: «اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق، أحييني ما كانت الحياة
خيراً لي ، وتوفي إِذَا كَانَ الْوَفَاءُ خَيْرًا لِي ، اللهم إِنِّي أَسأَلُكَ خَشْيَتَكَ فِي الْغَيْبِ
وَالشَّهَادَةِ ، وَأَسأَلُكَ كَلْمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضْبِ وَالرَّضْيِ ، وَأَسأَلُكَ الْقَصْدَ فِي الْفَقْرِ وَالْغَنِّيِّ ،
وَأَسأَلُكَ نِعِيْمَا لَا يَنْفَدِ وَأَسأَلُكَ قَرْةَ عَيْنٍ لَا تَنْقِطُ ، وَأَسأَلُكَ / الرَّضَا بَعْدَ الْقَضَاءِ ، وَبِرَدِ
الْعِيشِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَأَسأَلُكَ لذةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ الْكَرِيمِ ، وَالشَّوْقِ إِلَى لِقَائِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرَاءٍ
مَضْرَةٍ وَلَا فَتْتَةٍ مَضْلَلَةٍ ، اللَّهُمَّ زِينَا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ ، وَاجْعَلْنَا هَدَاةَ مَهْتَدِينَ»^(١) .

وقد روى هذا اللفظ من وجه آخر عن النبي ﷺ - أظنه من رواية زيد بن ثابت -
ومعناه في الصحيح من حديث صهيب عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى
مناد: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعداً ي يريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم
يبيض وجوهنا، ويُثقل موازيننا، ويدخلنا الجنة ويُجرنا من النار؟ قال: فيكشف الحجاب
فينظرون إليه فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه وهي الزيادة» يعني قوله: «لَلَّذِينَ
أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزَيَادَةً» [يونس: ٢٦]^(٢) .

فقد أخبر أنه ليس فيما أعطوه من النعيم أحب إليهم من النظر، وإذا كان النظر إليه
أحب الأشياء إليهم علم أنه نفسه أحب الأشياء إليهم، وإن لم يكن النظر أحب أنواع النعيم
 إليهم، فإن محبة الرؤية تتبع محبة المرئي، وما لا يحب ولا يبغض في نفسه لا تكون رؤيته
أحب إلى الإنسان من جميع أنواع النعيم .

وفي الجملة، فإنكار الرؤية والمحبة والكلام - أيضاً - معروف من كلام الجهمية والمعتزلة

(١) النسائي في السهو (١٣٠٥) ، وأحمد ٤/٢٦٤ .

(٢) مسلم في الإيمان (١٨١) / ٢٩٧ .

٨/٣٥٧ ومن وافقهم، والأشعرية ومن تابعهم يوافقونهم على/ نفي المحبة ويخالفونهم في إثبات الرؤية ولكن الرؤية التي يثبتونها لا حقيقة لها.

وأول من عرف عنه في الإسلام أنه أنكر أن الله يتكلم، وأن الله يحب عباده: الجعد ابن درهم، ولهذا أنكر أن يكون اتخذ الله إبراهيم خليلاً، أو كلام موسى تكليماً، فضحى به خالد بن عبد الله القسري، وقال: ضحوا أيها الناس، تقبل الله ضحاياكم، فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقوله الجعد علوًّا كبيراً، ثم نزل فذبحه.

وأما الصوفية، فهم يثبتون المحبة بل هذا أظهر عندهم من جميع الأمور، وأصل طريقتهم إنما هي الإرادة والمحبة، وإثبات محبة الله مشهور في كلام أوليهم وآخريهم، كما هو ثابت بالكتاب والسنّة واتفاق السلف.

والمحبة جنس تخته أنواع كثيرة فكل عابد محب لعبوده، فالمرشكون يحبون آلهتهم، كما قال الله تعالى: «وَمَنِ النَّاسُ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحْبِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُ حُبًّا لِلَّهِ» [البقرة: ١٦٥]، وفيه قوله:

٨/٣٥٨ أحدهما: يحبونهم كحب المؤمنين لله، والثاني: يحبونهم كما/ يحبون الله؛ لأنّه قد قال: «وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُ حُبًّا لِلَّهِ» [البقرة: ١٦٥]، فلم يكن أن يقال: إن المشركين يعبدون آلهتهم كما يعبد الموحدون الله، بل كما يحبون - هم - الله ، فإنهم يعبدون آلهتهم برب العالمين، كما قال: «ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ» [الأنعام: ١]، وقال: «تَالَّهُ إِنْ كَانَ لِفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ . إِذْ نُسَوِّيْكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ» [الشعراء: ٩٧، ٩٨].

وقد قال : بعض من نصر القول الأول في الجواب عن حجة القول الثاني قال المفسرون: قوله: «وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُ حُبًّا لِلَّهِ» ، أي: أشد حباً لله من المشركين لآلهتهم. فيقال له: ما قاله هؤلاء المفسرون مناقض لقولك، فإنك تقول: إنهم يحبون الآنداد كحب المؤمنين لله، وهذا ينافق أن يكون المؤمنون أشد حباً لله من المشركين لأربابهم، فتبين ضعف هذا القول وثبت أن المؤمنين يحبون الله أكثر من محبة المشركين لله ولآلهتهم ، لأن أولئك أشركوا في المحبة ، والمؤمنون أخلصوها كلها لله.

وأيضاً ، قوله: «كَحْبِ اللَّهِ» أضيف فيه المصدر إلى المحبوب المفعول ، وحذف فاعل الحب ، فإذاً أن يراد كما يحب الله - من غير تعين فاعل - فيبقى عاماً في حق الطائفتين ، وهذا ينافق قوله : «وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُ حُبًّا لِلَّهِ» ، وإنما أن يراد كحبهم لله ،

ولا يجوز أن يراد كما يحب غيرهم لله، إذ ليس في الكلام ما يدل على هذا بخلاف حبهم، فإنه قد دل عليه قوله: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحْبَ اللَّهِ» [البقرة: ١٦٥]، فأضاف الحب المتشبه لهم إذ كان سياق الكلام يدل عليه إذا قال: يحب زيداً كحب عمرو، أو يحب علياً كحب أبي بكر، أو يحب الصالحين من غير أهله كحب الصالحين من أهله، أو قيل: يحب الباطل كحب الحق، أو يحب سماع المكاء والتتصدية كحب سماع القرآن، وأمثال ذلك لم يكن المفهوم إلا أنه هو الحب للمتشبه والمشبه به، وأنه يحب هذا كما يحبه غيره منه أنه يحب هذا كما يحب غيره هذا. إذ ليس في الكلام ما يدل على محبة غيره أصلاً.

والمقصود أن المحبة تكون لما يتخذ إليها من دون الله، وقد قال تعالى: «أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ» [الجاثية: ٢٣]، فمن كان يعبد ما يهواه فقد اتخذ إلهه هواه، فما هو إلا هوية إلهه، فهو لا يتأنّه من يستحق التأله، بل يتأنّه ما يهواه وهذا المتتخذ إلهه هواه له محبة كمحبة المشركين لآلهتهم، ومحبة عباد العجل له، وهذه محبة مع الله لا محبة لله، وهذه محبة أهل الشرك.

والنفوس قد تدعى محبة الله، وتكون في نفس الأمر محبة شرك تحب ما تهواه، وقد أشركته في الحب مع الله، وقد يخفى الهوى على النفس فإن حبك الشيء يعمي ويصم.

وهكذا الأفعال التي يظن الإنسان، أنه يعملها لله، وفي نفسه شرك قد خفى / عليه ، وهو يعمله، إما حب رياضة، وإما حب مال، وإما حب صورة، ولهذا قالوا: يارسول الله، الرجل يقاتل شجاعة وحمية ورياء فأي ذلك في سبيل الله؟ فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»^(١).

فلما صار كثير من الصوفية النساك المتأخرین يدعون المحبة، ولم يزنوها بميزان العلم والكتاب والسنّة، دخل فيها نوعٌ من الشرك، واتباع الأهواء والله تعالى قد جعل محبته موجبة لاتباع رسوله. فقال: «قُلْ إِنَّ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحِبِّكُمُ اللَّهُ» [آل عمران: ٣١]؛ وهذا لأنّ الرسول هو الذي يدعو إلى ما يحبه الله، وليس شيء يحبه الله إلا والرسول يدعو إليه، وليس شيء يدعو إليه الرسول إلا والله يحبه، فصار محبوب الرب ومدعو الرسول متلازمين، بل هذا هو هذا في ذاته، وإن تنوّعت الصفات.

فكل من ادعى أنه يحب الله، ولم يتبّع الرسول فقد كذب، ليست محبته لله وحده،

(١) مسلم في الإمارة (١٩٠٤ / ١٥٠).

بل إن كان يحبه فهي محبة شرك، فإنما يتبع ما يهواه كدعوي اليهود والنصارى محبة الله، فإنهم لو أخلصوا له المحبة لم يحبوا إلا ما أحب، فكانوا يتبعون الرسول ، فلما أحبوا ما أبغض الله مع دعواهم حبه كانت محبتهم من جنس محبة المشركين.

وهكذا أهل البدع، فمن قال: إنه من المريدين لله المحين له، وهو لا يقصد/ اتباع الرسول والعمل بما أمر به، وترك ما نهى عنه، فمحبته فيها شوب من محبة المشركين واليهود والنصارى، بحسب ما فيه من البدعة ، فإن البدع التي ليست مشروعة وليس لها دعا إليه الرسول لا يحبها الله فإن الرسول دعا إلى كل ما يحبه الله، فأمر بكل معروف ونهى عن كل منكر.

٨/٣٦٦

وأيضاً ، فمن تمام محبة الله ورسوله بغض من حاد الله ورسوله ، والجهاد في سبيله، لقوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُونَ مِنْ حَادَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا أَبْأَءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتِهِمْ أَوْ لِئَلَّكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢] ، وقال تعالى: ﴿تَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِبَيْسَ مَا قَدَّمْتَ لَهُمْ أَنَفُسُهُمْ أَنْ سَخَطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ . وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْبَيِّنَ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أُولَئِيَّا وَلَكِنْ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٨٠، ٨١] ، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَأَءُ مِنْكُمْ وَمَمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرَنَا بِكُمْ وَبِدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعِدَاوَةُ وَالْبُغْضَاءُ أَبْدَأَ حَتَّى تَؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [المتحنة: ٤] .

فأمر المؤمنين أن يتأسوا بإبراهيم ، ومن معه ، حيث أبدوا العداوة والبغضاء لمن أشرك حتى يؤمنوا بالله وحده، فain هذا من حال من لا يستحسن حسنة ولا يستقبح سيئة؟

٨/٣٦٦

/وهؤلاء سلكوا طريق الإرادة والمحبة ، مجملًا من غير اعتماد بالكتاب والسنّة، كما سلك أهل الكلام والرأي طريق النظر والبحث ، من غير اعتماد بالكتاب والسنّة، فوقع هؤلاء في ضلالات وهؤلاء في ضلالات ، كما قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِينَكُمْ مِّنْ هُدَى فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَىيْ فَلَا يَضُلُّ وَلَا يَشْقَى . وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشَرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى . قَالَ رَبِّ لَمْ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَتَكَ آتَيْنَا فِنْسِيْتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾ [طه: ١٢٣-١٢٦] ، وقال: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَفَرَّقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] ، وقال: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلّّهِيَّةِ هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩٤] ، وقال: ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنِ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضْلُلُ عَلَيْهَا﴾ [يونس: ١٠٨] . ومثل هذا كثير في القرآن .

وقد بسط الكلام على هذا الأصل في غير هذا الموضع .

فإن قيل : صاحب الفناء في توحيد الربوبية قد شهد أن الرب خلق كل شيء، وقد يكون من يثبت الحكمـة، فيقول : إنما خلق المخلوقات لحكمة، وهو يحب تلك الحكمـة ويرضاها، وإنما خلق ما يكرهه لما يحبه، والذين فرقوا بين المحبة والإرادة ، قالوا: المريض يريد الدواء ولا يحبه، وإنما يحب ما يحصل به وهو العافية وزوال المرض، فالرب تعالى خلق الأشياء كلها بمشيـته فهو مـريـد لـكـل ما خـلـقـ، ولـما أـحـبـهـ منـ الحـكـمـةـ، وإنـ كانـ لاـ يـحـبـ بعضـ المـخـلـوقـاتـ منـ الأـعـيـانـ وـالـأـفـعـالـ، لـكـنـ يـحـبـ الحـكـمـةـ التـيـ خـلـقـ لـأـجـلـهـ، فالـعـارـفـ إـذـاـ شـهـدـ /ـ هـذـاـ أـحـبـ أـيـضـاـ أـنـ يـخـلـقـ لـتـلـكـ الحـكـمـةـ وـتـكـوـنـ أـشـيـاءـ مـرـادـةـ مـحـبـوـةـ لـهـ كـمـاـ هـيـ للـحـقـ فـهـوـ وـإـنـ كـرـهـ الـكـفـرـ وـالـفـسـوـقـ وـالـعـصـيـانـ، لـكـنـ مـاـ خـلـقـهـ اللـهـ مـنـهـ خـلـقـهـ لـحـكـمـةـ، وـإـرـادـةـ، فـهـوـ مـرـادـ مـحـبـوـبـ باـعـتـيـارـ غـايـةـ لـاـ باـعـتـيـارـهـ فـيـ نـفـسـهـ .

٨/٣٦٣

قيل : من شهد هذا المشهد ، فهو يستحسن ما حسنـهـ اللـهـ وـأـحـبـهـ وـرـضـيـهـ ، ويـسـتـقـبـحـ ما كـرـهـ اللـهـ وـسـخـطـهـ ، ولكنـ إـذـاـ كـانـ اللـهـ خـلـقـ هـذـاـ الـمـكـرـوـهـ لـحـكـمـةـ يـحـبـهـاـ ، فالـعـارـفـ هوـ أـيـضـاـ يـكـرـهـ وـيـعـضـهـ كـمـاـ كـرـهـ اللـهـ ، ولكنـ يـحـبـ الحـكـمـةـ التـيـ خـلـقـ لـأـجـلـهـ، فـيـكـوـنـ حـبـهـ وـعـلـمـهـ مـوـافـقـاـ لـعـلـمـ اللـهـ وـحـبـهـ ، لـاـ مـخـالـفـاـ . وـالـلـهـ عـلـيـمـ حـكـيمـ ، فـهـوـ يـعـلـمـ أـشـيـاءـ عـلـىـ مـاـ هـيـ عـلـيـهـ ، وـهـوـ حـكـيمـ فـيـمـاـ يـحـبـهـ وـيـرـيدـهـ ، وـيـتـكـلـمـ بـهـ وـمـاـ يـأـمـرـ بـهـ وـيـفـعـلـهـ ، فـإـنـ كـانـ يـعـلـمـ أـنـ الـفـعـلـ الـفـلـانـيـ وـالـشـيـءـ الـفـلـانـيـ مـتـصـفـ بـمـاـ هـوـ مـذـمـومـ لـأـجـلـهـ ، مـسـتـحـقـ لـلـبـغـضـ وـالـكـرـاهـةـ كـانـ مـنـ حـكـمـتـهـ أـنـ يـعـضـهـ وـيـكـرـهـ ، وـإـذـاـ كـانـ يـعـلـمـ أـنـ فـيـ وـجـوـدـهـ حـصـولـ حـكـمـةـ مـحـبـوـةـ مـحـمـودـةـ ، كـانـ مـنـ حـكـمـتـهـ أـنـ يـخـلـقـهـ وـيـرـيدـهـ ؛ لـأـجـلـ تـلـكـ الحـكـمـةـ المـحـبـوـةـ التـيـ هـيـ وـسـيـلـةـ إـلـىـ حـصـولـهـ .

وـإـذـاـ قـيـلـ : إـنـ هـذـاـ الـوـسـطـ يـحـبـ باـعـتـيـارـ أـنـ وـسـيـلـةـ إـلـىـ مـحـبـوـبـ لـذـاتـهـ ، وـيـعـضـ باـعـتـيـارـ ماـ اـتـصـفـ بـهـ مـنـ الصـفـاتـ المـذـمـومـةـ كـانـ هـذـاـ حـسـنـاـ كـمـاـ تـقـوـلـ : إـنـ إـلـيـانـ قدـ يـعـضـ الدـوـاءـ مـنـ وـجـهـ وـيـحـبـهـ مـنـ وـجـهـ ، وـكـذـلـكـ أـمـوـرـ كـثـيـرـةـ تـحـبـ مـنـ وـجـهـ وـتـبـغـضـ مـنـ وـجـهـ .

٨/٣٦٤ /ـ أـيـضـاـ يـجـبـ الـفـرـقـ بـيـنـ أـنـ يـكـوـنـ مـضـرـاـ بـالـشـخـصـ مـكـرـوـهـاـ لـهـ بـكـلـ اـعـتـيـارـ ، وـبـيـنـ أـنـ يـكـوـنـ اللـهـ خـلـقـهـ لـحـكـمـةـ فـيـ ذـلـكـ .

وـإـذـاـ كـانـ اللـهـ خـلـقـ كـلـ شـيـءـ لـحـكـمـةـ لـهـ فـيـ ذـلـكـ ، فـإـذـاـ شـهـدـ الـعـبـدـ أـنـ لـهـ حـكـمـةـ وـرـأـيـهـ هـذـاـ مـعـ الـجـمـعـ الـذـيـ يـشـتـرـكـ فـيـ الـمـخـلـوقـاتـ ، فـلـاـ يـعـنـعـهـ ذـلـكـ أـنـ يـشـهـدـ مـاـ يـبـنـهـمـاـ مـنـ الـفـرـقـ الـذـيـ فـرـقـ اللـهـ بـهـ بـيـنـ أـهـلـ الـجـنـةـ ، وـأـهـلـ النـارـ ، بـلـ لـابـدـ مـنـ شـهـودـ هـذـاـ الـفـرـقـ فـيـ ذـلـكـ الـجـمـعـ وـهـذـاـ الشـهـودـ مـطـابـقـ لـعـلـمـ اللـهـ وـحـكـمـتـهـ . وـالـلـهـ أـعـلـمـ .

وقد قال تعالى : « قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالُ أَقْرَفْتُمُهَا وَتَجَارَةً تَخْشُونَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضُونَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجَهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ » [التوبه : ٢٤] ، فأخبر أن من كانت محبوباته أحب إليه من الله ورسوله والجهاد في سبيله ، فهو من أهل الوعيد ، وقال في الذين يحبهم ويحبونه : « فَسُوفَ يَأْتِيَ اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّهُنَّ أَذْلَلٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةً لَائِمٍ » [المائدة : ٥٤] .

فلا بد لمحب الله من متابعة الرسول ، والمجاهدة في سبيل الله ، بل هذا لازم لكل مؤمن . قال تعالى : « إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ / وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ » [الحجرات : ١٥] ، فهذا حب المؤمن لله .

وأما المحبة الشركية ، فليس فيها متابعة للرسول ، ولا بغض لعدوه ومجاهدة له ، كما يوجد في اليهود والنصارى والمرجعيين يدعون محبة الله ، ولا يتبعون الرسول ، ولا يجاهدون عدوه .

وكذلك أهل البدع المدعون للمحبة لهم ، من الإعراض عن اتباع الرسول بحسب بدعهم ، وهذا من حبهم لغير الله ، وتجدهم من أبعد الناس عن موالة أولياء الرسول ، ومعاداة أعدائه ، والجهاد في سبيله لما فيهم من البدع التي هي شعبة من الشرك .

والذين ادعوا المحبة من الصوفية وكان قولهم في القدر من جنس قول الجهمية المجرة هم في آخر الأمر ، لا يشهدون للرب محبوبًا إلا ما وقع وقدر ، وكل ما وقع من كفر وفسق وعصيان فهو محبوبه عندهم ، فلا يبقى في هذا الشهود فرق بين موسى ، وفرعون ، ولا بين محمد ، وأبى جهل ، ولا بين أولياء الله وأعدائه ، ولا بين عبادة الله وحده ، وعبادة الأوثان ، بل هذا كله عند الغاني في توحيد الربوبية سواء ، ولا يفرق بين حادث وحادث إلا من جهة ما يهواه ويعبه ، وهذا هو الذي اتخذ إليه هواه ، إنما يأله ويحب ما يهواه وهو وإن كان عنده محبة لله ، فتندى اتخاذ من دون الله أندادًا يحبهم كحب الله ، وهم / من يهواه ، هذا ما دام فيه محبة لله ، وقد ينسليخ منها حتى يصير إلى التعطيل ، كفرعون وأمثاله الذي هو أسوء حالاً من مشركي العرب ونحوهم .

ولهذا هؤلاء يحبون بلا علم ، وينبغضون بلا علم ، والعلم ما جاء به الرسول ، كما قال : « فَمَنْ حَاجَكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ » [آل عمران : ٦١] ، وهو الشرع المنزل ، ولهذا كان الشيوخ العارفون كثيراً ما يوصون المربيين باتباع العلم والشرع ، كما قد ذكرنا قطعة من

٨/٣٦٥

٨/٣٦٦

كلامهم في غير هذا الموضوع، لأن الإرادة والمحبة إذا كانت بغیر علم وشرع، كانت من جنس محبة الكفار وإرادتهم ، فهؤلاء السالكون المريدون الصوفية والفقراء الزاهدون العابدون ، الذين سلكوا طريق المحبة والإرادة إن لم يتبعوا الشرع المنزل، والعلم الموروث عن النبي ﷺ فيحجبون ما أحب الله ورسوله، ويغضبون ما أبغض الله ورسوله، وإلا أفضى بهم الأمر إلى شعب الكفر والنفاق .

ولا يتم الإيمان والمحبة لله، إلا بتصديق الرسول فيما أخبر وطاعته فيما أمر.

ومن الإيمان بما أخبر، الإيمان بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله، فمن نفي الصفات فقد كذب خبره .

٨/٣٦٧ ومن الإيمان بما أمر فعل ما أمر وترك ما حظر، ومحبة الحسنات وبغض / السيئات، ولزوم هذا الفرق إلى الممات، فمن لم يستحسن الحسن المأمور به، ولم يستقبح السيئ المنهي عنه لم يكن معه من الإيمان شيء ، كما قال ﷺ في الحديث الصحيح: «من رأى منكم منكراً فليغیره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»^(١) . وكما قال في الحديث الصحيح عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «ما من نبي بعثه الله في أمته قبله إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب ، يأخذون بسته ويقتدون بأمره ، ثم إنها تختلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يؤمرون ، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن ، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» . رواه مسلم^(٢) .

فأضعف الإيمان الإنكار بالقلب ، فمن لم يكن في قلبه بغض المنكر الذي يبغضه الله ورسوله، لم يكن معه من الإيمان شيء؛ ولهذا يوجد المبتدعون الذين يدعون المحبة المجملة المشتركة التي تضاهي محبة المشركين، يكرهون من ينكر عليهم شيئاً من أحوالهم، ويقولون: فلان ينكر، وفلان ينكر، وقد يتلون كثيراً من ينكر ما معهم من حق وباطل، فيصير هذا يشبه النصري الذي يصدق بالحق والباطل، ويحب الحق والباطل، كالمشرك الذي يحب الله ويحب الأنداد، وهذا كاليهودي الذي يكذب بالحق والباطل، ويبغض الحق والباطل، فلا يحب الله، ولا يحب الأنداد، بل يستكبر عن عبادة الله، كما استكبر فرعون وأمثاله .

(١) مسلم في الإيمان (٤٩/٧٨)، والترمذى في الفتى (٢١٧٢) وقال: «حديث حسن صحيح»، وأحمد ٣/٤٩، كلهم عن أبي سعيد الخدري .

(٢) مسلم في الإيمان (٥٠/٨٠) .

/ وهذا موجود كثيرا في أهل البدع من أهل الإرادة، والبدع من أهل الكلام، هؤلاء يقررون بالحق والباطل مضاهاة للنصارى، و هؤلاء يكذبون بالحق والباطل مضاهاة لليهود، وإنما دين الإسلام وطريق أهل القرآن والإيمان إنكار ما يبغضه الله ورسوله، ومحبة ما يحبه الله ورسوله والتصديق بالحق، والتکذیب بالباطل، فهم في تصديقهم ومحبتهم معتدلون يصدقون بالحق، ويکذبون بالباطل، ويحبون الحق ويعغضون الباطل، يصدقون بالحق الموجود ويکذبون بالباطل المفهود، ويحبون الحق الذي يحبه الله ورسوله، وهو المعروف الذي أمر الله ورسوله به، ويعغضون المنكر الذي نهى الله ورسوله عنه، وهذا هو الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، لا طريق المغضوب عليهم الذين يعرفون الحق، فلا يصدقون به ولا يحبونه، ولا الضالين الذين يعتقدون ويحبون مالم ينزل الله به سلطاناً.

والمقصود هنا : أن المحبة الشركية البدعية هي التي أوقعت هؤلاء في أن آل أمرهم إلى ألا يستحسنوا حسنة، ولا يستقبحوا سيئة ؟ لظنهم أن الله لا يحب مأموراً ولا يبغض محظوراً، فصاروا في هذا من جنس من أنكر أن الله يحب شيئاً ويعغض شيئاً، كما هو قول الجهمية نفأة الصفات، وهؤلاء قد يكون أحدهم مثبتاً لمحبة الله ورضاه، وفي أصل اعتقاده إثبات الصفات، لكن إذا جاء إلى القدر لم يثبت شيئاً غير الإرادة الشاملة، وهذا وقع فيه / طوائف من مثبتة الصفات، تكلموا في القدر بما يوافق رأي جهم والأشعرية ، فصاروا منافقين لما أثبتوه من الصفات، كحال صحاب «منازل السائرين» وغيره.

وأما أئمة الصوفية ، والمشايخ المشهورون من القدماء مثل الجنيد بن محمد وأتباعه، ومثل الشيخ عبد القادر وأمثاله، فهوّلاء من أعظم الناس لزوماً للأمر والنهي ، وتوصية باتباع ذلك، وتحذيرًا من المishi مع القدر، كما مishi أصحابهم أولئك ، وهذا هو الفرق الثاني الذي تكلم فيه الجنيد مع أصحابه، والشيخ عبد القادر كلامه كله يدور على اتباع المأمور وترك المحظور، والصبر على المقدور، ولا يثبت طریقاً تخالف ذلك أصلاً لا هو ولا عامة المشايخ المقبولين عند المسلمين، ويحذر عن ملاحظة القدر المحض بدون اتباع الأمر والنهي ، كما أصاب أولئك الصوفية الذين شهدوا القدر وتوحيد الربوبية، وغابوا عن الفرق الإلهي الديني الشرعي المحمدي ، الذي يفرق بين محظوظ الحق ومكروره، وثبت أنه لا إله إلا هو.

وهذا من أعظم ما تجرب رعايته على أهل الإرادة والسلوك ، فإن كثيراً من المؤخرین زاغ عنه فضل سواء السبيل ، وإنما يعرف هذا من توجه بقلبه وانكشفت له حقائق الأمور ، وصار

يشهد الربوبية العامة والقيومية الشاملة، فإن لم يكن معه نور الإيمان والقرآن الذي يحصل به الفرقان، حتى يشهد الإلهية التي تميز بين أهل التوحيد والشرك، وبين ما يحبه الله وما يبغضه ، وبين / ما أمر به الرسول ، وبين ما نهى عنه ، وإلا خرج عن دين الإسلام بحسب خروجه عن هذا، فإن الربوبية العامة قد أقر بها المشركون الذين قال فيهم : «**وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثُرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ**» [يوسف: ٦].

إنما يصير الرجل مسلماً حينما يشهد أن لا إله إلا الله. فعبد الله وحده بحيث لا يشرك معه أحداً في تألهه، ومحبته له وعبوديته وإنابته إليه، وإسلامه له، ودعائه له، والتوكيل عليه، وموالاته فيه، ومعاداته فيه، ومحبته ما يحب ؛ وبغضه ما يبغض ويفني بحق التوحيد عن باطل الشرك، وهذا فناء يقارنه البقاء في الدنيا عن تأله ما سوى الله بتأله الله تحقيقاً لقوله: لا إله إلا الله، فيبني ويفني من قلبه تأله ما سواه، ويثبت ، ويقى في قلبه تأله الله وحده، وقد قال النبي ﷺ - في الحديث الصحيح - : « من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة»^(١) ، وفي الحديث الآخر: «من كان آخر كلامه ، لا إله إلا الله دخل الجنة»^(٢) ، وقال في الصحيح: «لعنوا موتاكم لا إله إلا الله»^(٣) ، فإنها حقيقة دين الإسلام فمن مات عليها مات مسلماً .

والله - تعالى - قد أمرنا لا نموت إلا على الإسلام في غير موضع . كقوله تعالى: «**أَتَقُولُوا اللَّهُ حَقًّا تُقَاتَهُ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**» [آل عمران: ١٠٢] ، وقال الصديق: «**تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَالْحَقِّيْنِي بِالصَّالِحِيْنَ**» [يوسف: ١٠١] ، وال الصحيح من القولين أنه لم يسأل الموت ، ولم يتمنه ، وإنما سأله إذا مات يموت على الإسلام ، فسأل الصفة لا الموصوف كما أمر الله بذلك ، وأمر به خليله إبراهيم وإسرائيل ، وهكذا قال غير واحد من العلماء ، منهم ابن عقيل وغيره ، والله تعالى أعلم .

(٢) أبو داود في الجنائز (٣١١٦) .

(١) مسلم في الإيمان (٤٣ / ٢٦) .

(٣) مسلم في الجنائز (٩١٧ / ٢) .

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - رحمه الله تعالى :

فصل

قد تكلم الناس من أصحابنا وغيرهم في استطاعة العبد، هل هي مع فعله أم قبله؟ وجعلوها قولين متناقضين ، فقوم جعلوا الاستطاعة مع الفعل فقط ، وهذا هو الغالب على مثبتة القدر المتكلمين من أصحاب الأشعري ، ومن وافقهم من أصحابنا وغيرهم :

واليه جعلوا الاستطاعة قبل الفعل ، وهو الغالب على النفاة من المعتزلة والشيعة ، وجعل الأولون القدرة لا تصلح إلا لفعل واحد ، إذ هي مقارنة له لا تتفق عنه ، وجعل الآخرون الاستطاعة لا تكون إلا صالحة للضدين ، ولا تقارن الفعل أبداً ، والقدرة أكثـر انحرافاً فإنهم يمنعون أن يكون مع الفعل قدرة بحال ، فإن عندهم أن المؤثر لابد أن يتقدم على الآخر لا يقارنه بحال ، سواء في ذلك القدرة والإرادة والأمر .

والصواب الذي دل عليه الكتاب والسنـة ، أن الاستطاعة متقدمة على الفعل ، ومقارنته له أيضاً . ومقارنته - أيضاً - استطاعة أخرى لا تصلح لغيره .

فالاستطاعة نوعان متقدمة صالحة للضدين ، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل ، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له ، وهذه هي الوجبة للفعل المحققة له .

قال الله تعالى في الأولى : ﴿ وَلَلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] ، ولو كانت هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل ، لما وجب الحج إلا على من حج ، ولما عصى أحد بترك الحج ، ولا كان الحج واجباً على أحد قبل الإحرام به ، بل قبل فراغه . وقال تعالى : ﴿ فَأَتَّقُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦] ، فأمر بالتقوى بمقدار الاستطاعة ، ولو أراد الاستطاعة المقارنة لما وجب على أحد من التقوى ، إلا ما فعل فقط ، إذ هو الذي قارنته تلك الاستطاعة ، وقال تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] والواسع الموسوع ، وهو الذي تسعه وتطيقه ، فلو أريد به المقارن لما كلف أحد إلا الفعل الذي أتى به فقط ، دون ما تركه من الواجبات . وقال تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصَيَّامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ [مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا] (١) فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سَيِّنَ مِسْكِينًا ﴾ [المجادلة: ٤] ، والمراد به الاستطاعة المتقدمة ، وإلا كان المعنى ، فمن لم يفعل الصيام فإطعام

(١) ما بين المعقودين سقط من المطبوعة ، والصواب ما أثبتناه .

ستين، فيجوز حينئذ الإطعام لكل من لم يصم، ولا يكون الصوم واجباً على أحد حتى يفعله ، وقال النبي ﷺ : «إذا أمرتكم بأمر فأنتم منه ما تستطعتم»^(١) . ولو أريد به المقارنة فقط لكان المعنى: فأنتم منه ما فعلتم ، / فلا يكرونن مأمورين إلا بما فعلوه، وكذلك قال النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صل قائمًا، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع، فعلي جنب»^(٢) . ولو أريد المقارنة لكان المعنى، فإن لم تفعل ف تكون مخيراً، ونظائر هذا متعددة فإن كل أمر علق في الكتاب والسنّة وجوبه بالاستطاعة وعدمه بعدمها لم يرد به المقارنة وإلا لما كان الله قد أوجب الواجبات إلا على من فعلها ، وقد أسقطها عنمن لم يفعلها فلا يأثم أحد بترك الواجب المذكور.

وأما الاستطاعة المقارنة الموجبة، فمثل قوله تعالى : «مَا كَانُوا يَسْتَطِعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُصْرُونَ» [هود: ٢٠] ، قوله: «الَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَاءٍ عَنْ ذِكْرِي وَكَانُوا لَا يَسْتَطِعُونَ سَمْعًا» [الكهف: ١٠١] ، فهذه الاستطاعة هي المقارنة الموجبة، إذ الأخرى لابد منها في التكليف.

فالأولى: هي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي ، والثواب والعقاب ، وعليها يتكلّم الفقهاء وهي الغالبة في عرف الناس .

والثانية: هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر ، وبها يتحقق وجود الفعل ، فالأولى للكلمات الأمريات الشرعيات ، والثانية للكلمات الخلقيات الكونيات. كما قال : «وَصَدَقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكَتَبِهَا» [التحريم: ١٢] .

وقد اختلف الناس في قدرة العبد على خلاف معلوم الحق أو مراده ، / والتحقيق أنه قد يكون قادراً بالقدرة الأولى الشرعية المتقدمة على الفعل . فإن الله قادر أيضاً على خلاف المعلوم والمراد ، وإنما لم يكن قادراً إلا على ما فعله. وليس العبد قادرًا على ذلك بالقدرة المقارنة للفعل ، فإنه لا يكون إلا ما علم الله كونه وأراد كونه، فإنه ما شاء الله كان وما لم يشاً لم يكن ، وكذلك قول الحواريين : «هَلْ يَسْتَطِعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ» [المائدة: ١١٢] ، وإنما استفهوموا عن هذه القدرة ، وكذلك ظن يونس أن لن نقدر عليه أي فسر بالقدرة ، كما يقال للرجل هل تقدر أن تفعل كذا؟ أي هل تفعله؟ وهو مشهور في كلام الناس .

ولما اعتقدت القدرة أن الأولى كافية في حصول الفعل ، وأن العبد يحدث مشيئته جعله مستغلياً عن الله حين الفعل ، كما أن الجبرية لما اعتقدت أن الثانية موجبة للفعل ،

(١) البخاري في الاعتصام (٢٧٨٨) ومسلم في الفضائل (١٣٣٧ / ١٣٠) .

(٢) البخاري في تقصير الصلاة (١١١٧) .

وهي من غيره - رأوه مجبوراً على الفعل ، وكلاهما خطأ قبيح ، فإن العبد له مشيئة ، وهي تابعة لمشيئة الله كما ذكر الله ذلك في عدة مواضع من كتابه : «فَمَنْ شَاءَ ذَكْرَهُ . وَمَا يَدْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» [المدثر: ٥٥، ٥٦] ، «فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَيْ رَبِّهِ سَبِيلًا . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» [الإنسان: ٢٩، ٣٠] ، «لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ» [التكوير: ٢٨، ٢٩] .

إذا كان الله قد جعل العبد مريداً مختاراً شائياً، امتنع أن يقال هو مجبور مقهور مع كونه قد جعل مريداً. وامتنع أن يكون هو الذي ابتدع لنفسه المشيئة. فإذا قيل هو مجبور على أن يختار مضطراً إلى أن يشاء، فهذا لا نظير له/ وليس هو المفهوم من الجبر بالاضطرار ولا يقدر على ذلك إلا الله.

٨/٣٧٥

ولهذا افترق القدرة والجبرية على طرفٍ نقيض . وكلاهما مصيبة فيما أثبته دون ما نفاه ، فأبو الحسين البصري ، ومن وافقه من القدرة يزعمون ، أن العلم بأن العبد يحدث أفعاله وتصرفاته ، علم ضروري وإن جحد ذلك سفسطة .

وابن الخطيب ونحوه من الجبرية يزعمون أن العلم بافتقار رجحان فعل العبد على تركه إلى مرجح من غير العبد ضروري ؛ لأن الممكן المتساوي الطرفين لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا برجح ، وكلا القولين صحيح ، لكن دعوى استلزم أحدهما نفي الآخر ليس بصحيح ، فإن العبد محدث لأفعاله كاسب لها ، وهذا الإحداث مفتقر إلى محدث ، فالعبد فاعل صانع محدث ، وكونه فاعلاً صانعاً محدثاً ، بعد أن لم يكن ، لابد له من فاعل كما قال : «لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ» ، فإذا شاء الاستقامة صار مستقيماً ، ثم قال : «وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ» .

فما علم بالاضطرار وما دلت عليه الأدلة السمعية والعقلية كله حق؛ ولهذا كان لا حول ولا قوة إلا بالله ، والعبد فقير إلى الله فقرًا ذاتيًّا له في ذاته وصفاته وأفعاله ، مع أن له ذاتاً وصفاتًا وأفعالًا ، فنفي أفعاله كنفي صفاتاته ذاته وهو جحد للحق شبيه بغلو غالية الصوفية الذين يجعلونه هو الحق ، أو جعل شيء منه مستعيناً عن الله أو كائناً بدونه جحد للحق شبيه بغلو الذي قال : / «أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعُلَى» [النازعات: ٢٤] ، وقال : إنه خلق نفسه ، وإنما الحق ما عليه أهل السنة والجماعة .

وإنما الغلط في اعتقاد تناقضه بطريق التلازم ، وإن ثبوت أحدهما مستلزم لنفي الآخر ، فهذا ليس بحق ، وسببه كون العقل يزيد على المعلوم المدلول عليه ما ليس كذلك ، وتلك الزيادة تناقض ما علم ودل عليه .

٨/٣٧٦

وقال الشيخ - قدس الله روحه :

فصل

وأما السؤال : عن تعليل أفعال الله .

فالذى عليه جمهور المسلمين - من السلف والخلف - أن الله تعالى يخلق لحكمة، ويأمر لحكمة ، وهذا مذهب أئمة الفقه والعلم، ووافقهم على ذلك أكثر أهل الكلام ، من المعتزلة والكرامية وغيرهم .

وذهب طائفة من أهل الكلام ، ونفاة القياس ، إلى نفي التعليل في خلقه وأمره ، وهو قول الأشعري ، ومن وافقه وقالوا: ليس في القرآن لام تعليل في فعل الله وأمره ، ولا يأمر الله بشيء لحصول مصلحة ، ولا دفع مفسدة ، بل ما يحصل من صالح العباد وفسادهم بسبب من الأسباب ، فإنما خلق ذلك عندها ، لا أنه يخلق هذا لهذا ، ولا هذا لهذا ، واعتقدوا أن التعليل يستلزم الحاجة والاستكمال بالغير ، وأنه يفضي إلى التسلسل .

والمعزلة ، أثبتت التعليل ، لكن على أصولهم الفاسدة في التعليل ، والتوجيز ، / و أما أهل الفقه والعلم ، وجمهور المسلمين . الذين يثبتون التعليل ، فلا يثبتونه على قاعدة القدرة ، ولا ينفونه نفي الجهمية ، وقد بسطت الكلام على هذه المسألة في مواضع .

لكن قول الجمورو : هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة ، والمعقول الصريح ، وبه يثبت أن الله حكيم ، فإنه من لم يفعل شيئاً لحكمة لم يكن حكيمًا ، والكلام في هذا يبني على أصول .

أحدها : إثبات محبة الله ورضاه ، وأنه يستحق أن يعبد لذاته ، ويحب لذاته ، وليس شيء سواه يستحق أن يحب إلا هو ، وكل محبة لغيره فهي فاسدة ، وهذا من معاني الإلهية فإن الإله هو المألوه الذي يستحق من يؤله فيعبد ، والعباد تجمع غاية الذل ، وغاية الحب ، وهذا لا يستحقه إلا هو ، وهو - سبحانه - يحمد نفسه ، ويثنى على نفسه ، ويجد نفسه ، ويفرح بتوبة التائبين ، ويرضى عن عباده المؤمنين .

والحمد : هو الإخبار بمحاسن المحمود مع المحبة لها . فلو أخبر مخبر بمحاسن غيره من غير محبة لها لم يكن حامداً ولو أحبها ولم يخبر بها لم يكن حامداً . والرب - سبحانه وتعالى - إذا حمد نفسه ، فذكر أسماء الحسنة وصفاته العلى ، وأفعاله الجميلة ، وأحب نفسه المقدسة ، فكان هو الحامد والمحمود ، والمني والمني عليه ، والمجد والمجد ، والمحب

والمحبوب، كان هذا غاية/ الكمال، الذي لا يستحقه غيره، ولا يوصف به إلا هو .

وهو - سبحانه - رب كل شيء ، فلا يكون شيء إلا به، وهو الإله الذي لا إله إلا هو، ولا يجوز أن نعبد إلا هو، فما لا يكون به لا يكون ، وما لا يكون له لا ينفع ولا يدوم، وكل عمل لم يرد به وجهه فهو باطل، **﴿إِلَيْهِ يَصُدُّ الْكَلْمُ الطَّيْبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾** [فاطر: ١٠].

وهو الذي جعل المسلم مسلماً، والمصلحي مصلحياً، والثائب تائباً، والhammad حامداً، فإذا يسر عبده لليسرى ، فكتاب إليه وفرح الله بتوبته، وشكراً فرضي بشكره وعمل صالحًا فأحببه، لم يكن المخلوق هو الذي جعل الخالق راضياً محبًا فرحاً بتوبته، بل الرب هو الذي جعل المخلوق فاعلاً لما يفرجه ويرضيه ويحبه ، وكل ذلك حاصل بمحبته وقدرته لا شريك له في إحداث شيء من المحدثات، ولا هو مفتقر إلى غيره بوجهه من الوجه ، بل هو الغني عن كل ما سواه من كل وجه ، وكل ما سواه فقير إليه من كل وجه ، فإذا خلق شيئاً لحكمة يحبها ويرضاها لم يجز أن يقال: هو مفتقر إلى غيره، إلا إذا كان هناك خالق غيره يفعل ما يحبه ويرضاه ، وهذا يجئ على قول القدرة، الذين يزعمون أنه لم يخلق أفعال العباد، وإن الطاعات وجدت بدون قدرته وخلقه، فإذا قيل: إنه يحبها ويرضاها ، لزم أن يكون المخلوق جعله كذلك.

وأما على قول أهل السنة الذين يقولون : إنه خالق كل شيء من / أفعال العباد وغيرها ، فلم يوجد إلا ما خلقه هو ، وله في ذلك من الحكمة البالغة ما يعلمه هو على وجه التفصيل ، وقد يعلم بعض عباده من ذلك ما يعلمه إياه إذ لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء.

وأما كون ذلك يستلزم قيام الأمور الاختيارية بذاته، فهذا قول السلف، وأئمة الحديث والسنّة ، وكثير من أهل الكلام.

وأما كون ذلك يستلزم التسلسل في المستقبل ، فإنه إذا خلق شيئاً لحكمة توجد بعد وجوده ، وتلك الحكمة لحكمة أخرى لزم التسلسل في المستقبل ، فهذا جائز عند المسلمين وغيرهم من يقول بدوام نعيم أهل الجنة ، وإنما يخالف في ذلك من شك ، كالجهم بن صفوان الذي يقول بفناء الجنة والنار ، وكأبي الهذيل الذي يقول بانقطاع حركات أهل الجنة والنار . فإن هذين ادعيا امتناع وجود ما لا ينتهي في الماضي والمستقبل . وخالفهم جماهير المسلمين .

والجواب الثاني : أن يقال : التسلسل نوعان :
أحدهما : في الفاعلين وهو أن يكون لكل فاعل فاعل . فهذا باطل بصربيح العقل ،
واتفاق العقلاء .

والثاني: التسلسل في الآثار، مثل أن يقال: إن الله لم يزل متكلماً إذا شاء ، ويقال: إن
كلمات الله لا نهاية لها . فهذا التسلسل يجوزه أئمة أهل / الملل، وأئمة الفلاسفة ، ولكن
الفلاسفة يدعون قدم الأفلاك ، وأن حركات الفلك لابدانية لها ، ولا نهاية لها . هذا كفر
مخالف لدين الرسل . وهو باطل في صربيح العقول .

وكذلك القول: بأن الرب لم يكن يمكنه أن يتكلم ولا يفعل بمشيئته، ثم صار يمكنه
الكلام ، والفعل بمشيئته كما يقول ذلك الجهمية والقدريّة ، ومن وافقهم من أهل الكلام
قول باطل . وهو الذي أوقع الاضطراب بين ملاحدة المتكلّفة ومبتدعة أهل الكلام . في
هذا الباب ، والكلام على هذه الأمور مبسوط في موضعه وهذه مطالب غالبة ، إنما يعرف
قدرها من عرف مقالات الناس والإشكالات الالازمة على كل قول حتى أوقعت كثيراً من
فحول النظار في بحور الشك والارتياح ، وهي مبسوطة في غير هذا الموضع .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله :

فصل

حدثني بعض ثقات أصحابنا، أن شيخنا أبا عبد الله محمد بن عبد الوهاب ، عاد شيخنا أبا زكريا بن الصرمي وعنده جماعة فسألوه الدعاء .

فقال في دعائه: اللهم بقدرتك التي قدرت بها أن تقول بها للسموات والأرض ائتها طوعاً أو كرهاً ، قالتا أتينا طائعين . افعل كذا وكذا . قال أبو عبد الوهاب: ولم أخطب فيك بحضور الناس حتى خلوت به وقلت له: هذا لا يقال لو قلت : قدرت بها علي خلقك جاز، فأما قدرت بها أن تقول ، فلا يجوز ؛ لأن هذا يقتضي أن يكون قوله مقدوراً له مخلوقاً، وذكر لي الحاكي - وهو من فضلاء أصحاب الشافعى - أنه بلغ الإمام أبا زكريا النواوى فلم يفطن لوجه الإنكار في هذا الدعاء حتى تبين له فعرف ذلك .

٨/٣٨٣
قلت : هذه المسألة مثل مسألة المشيئة ، وهو قوله: يتكلم إذا شاء ، فإن/ ما تعلقت به المشيئة تعلقت به القدرة، فإن ما شاء الله كان ولا يكون شيء إلا بقدرته، وما تعلقت به القدرة من الموجودات تعلقت به المشيئة ، فإنه لا يكون شيء إلا بقدرته ومشيئته، وما جاز أن تتعلق به القدرة جاز أن تتعلق به المشيئة ، وكذلك بالعكس، وما لا فلا ؛ ولهذا قال: «إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» [البقرة: ٢٠] ، والشيء في الأصل مصدر شاء يشاء شيئاً كانا ينال شيئاً، ثم وضعوا المصدر موضع المفعول فسموا المشيء شيئاً، كما يسمى المنيل شيئاً، فقالوا: نيل المعدن، وكما يسمى المقدور قدرة ، والمخلوق خلقاً، فقوله: «عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ» أي على كل ما يشاء، فمنه ما قد شاء فوجد، ومنه ما لم يشاً لكنه شيء في العلم يعني أنه قابل لأن يشاء قوله: «عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ»، يتناول ما كان شيئاً في الخارج والعلم، أو ما كان شيئاً في العلم فقط، بخلاف مالا يجوز أن تتناوله المشيئة وهو الحق تعالى وصفاته، أو الممتنع لنفسه، فإنه غير داخل في العموم؛ ولهذا اتفق الناس على أن الممتنع لنفسه ليس بشيء ، وتنازعوا في المعدوم الممكן :

فذهب فريق من أهل الكلام من المعتزلة والرافضة ، وبعض من وافقهم من ضلال الصوفية، إلى أنه شيء في الخارج لتعلق الإرادة والقدرة به وهذا غلط ، وإنما هو معلوم لله

ومراد له إن كان مما يوجد، وليس له في نفسه لا موت ولا وجود ولا حقيقة أصلاً، بل وجوده وثبوته وحصوله شيء واحد، وماهيته وحقيقة في الخارج هي نفس وجوده، وحصوله وثبوته ليس في الخارج شيئاً، وإن كان العقل يميز الماهية المطلقة عن الوجود المطلق.

٨/٣٨٤

إذا عرف ذلك فهذه المسألة مبنية على مسألة كلام الله، ونحو ذلك من صفاته، هل هي قديمة لازمة لذاته لا يتعلّق شيء منها بفعله وبمشيّته ولا قدرته؟ أو يقال: إنه يتكلّم إذا شاء ويسكت إذا شاء، وإنها مع ذلك صفات فعلية؟ وهذا فيه قولان لأصحابنا وغيرهم من أهل السنة. قلت: وهذا الدعاء الذي دعا به الشيخ أبو زكريا مأثور عن الإمام أحمد، ومن هناك حفظه الشيخ، والله أعلم. فإنه كان كثير المحبة لأحمد وآثاره، والنظر في مناقبه وأخباره وقد ذكره في مناقبه. ورواه الحافظ البيهقي في مناقب أحمد وهي رواية الشيخ أبي زكريا عن الحافظ عبد القادر الرهاوي إجازة، وقد سمعوها عليه عنه إجازة، قال البيهقي: وفيما أبناي أبو عبد الله الحافظ إجازة. حدثني أبو بكر محمد بن إسماعيل بن العباس، حدثني أبو محمد عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم البغوي، حدثنا أبو جعفر محمد ابن يعقوب الصفار قال: كنا عند أحمد بن حنبل فقلنا: ادع الله لنا، فقال: اللهم إنك تعلم أنا نعلم أنك لنا على أكثر ما نحب، فاجعلنا نحن لك على ما تحب، قال: ثم جلست ساعة، فقيل له: يا أبي عبد الله زدنا، فقال: اللهم إننا نسألك بالقدرة التي قلت للسموات والأرض ائتها طوعاً أو كرهاً قالتا أئتنا طائعين، اللهم وفقنا لمرضاتك، اللهم إننا نعوذ بك من الفقر إلا إليك، ونعوذ بك من الذل إلا لك، اللهم لا تكثّر فنطغي، ولا تقل علينا فتنسى، وهب / لنا من رحمتك ، وسعة من رزقك تكون بلاعماً في دنياك وغنى من فضلك. قلت: هذا على المعنى المتقدم موافق لقوله: يتكلّم إذا شاء، فجعله معلقاً بالقدرة والمشيئة. وإن جعل القول هنا عبارة عن سرعة التكوين بلا قول حقيقي، فهذا خلاف ما احتاج به أحمد في كتاب الرد على الجهمية في هذه، فإنه احتاج بهذه الآية على أن الكلام لا يقف على لسان وأدوات .

٨/٣٨٥

/ ما قول أهل الإسلام الراسخين في جذر الكلام، الباسقين في فن الأحكام، حياكم العلام في صدور دار السلام وحباكم القيام بتوضيح ما استبهم على الأفهام في معتقد أهل السنة والجماعة نصر الله أرواح السلف، وكثير أعداد الخلف وأمدهم بأنواع اللطف، بأن الأفعال الاختيارية من العباد تحصل بخلق الله - تعالى - وبخلق العبد، فحقيقة كسب العبد ما هي؟ وبعد هذا هل هو مؤثر في وجود الفعل؟ أم غير مؤثر؟ فإن كان فيصير العبد مشاركاً للخلق في خلق الفعل ، فلا يكون العبد كاسباً بل شريكًا خالقاً - وأهل السنة ببرأء من هذا القول - وإن لم يكن مؤثراً في وجود الفعل فقد وجد الفعل بكماله بالحق سبحانه وتعالى ، وليس للعبد في ذلك شيء، فلزم الخبر الذي يطوي بساط الشرع، وأهل السنة الغراء والمحجة البيضاء فارون من هذه الكلمة الشنعة والعقيدة العوراء، ولم يناسب إلى العبد الطاعة والعصيان والكفر والإيمان، حتى يستحق الغضب والرضاوان ، فكيف السلوك أيها الهداة الأدلة على اللحاب المستقيم والنهج القويم؟ وطري قصد الأمور ذميم.

فيينوا بياناً يطلق العقول من هذا العقال، ويسفى القلوب من هذا الداء العضال. أيدكم بروح القدس من له صفات الكمال.

/ فأجاب الشيخ الإمام الرباني ، المذوق في قلبه النور الإلهي ، الجامع أشئرات الفضائل ، مفتى المسلمين ، تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية - رحمه الله تعالى - قال - رضي الله عنه :

تلخيص الجواب: إن الكسب هو الفعل الذي يعود على فاعله بنفع أو ضر، كما قال تعالى : «لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ» [البقرة: ٢٨٦]، فيين سبحانه أن كسب النفس لها أو عليها ، والناس يقولون: فلان كسب مالا أو حمداً أو شرقاً كما أنه يتتفع بذلك ، ولما كان العباد يكملون بأفعالهم ويصلحون بها، إذ كانوا في أول الخلق خلقوا ناقصين صحيثات السبب ، إذ كمالهم وصلاحهم عن أفعالهم ، والله - سبحانه وتعالى - فعله وصنعه عن كماله وجلاله، فأفعاله عن أسمائه وصفاته ومشتقة منها، كما قال سبحانه وتعالى : «أَنَا الرَّحْمَنُ، خَلَقْتُ الرَّحْمَ، وَشَقَقْتُ لَهَا مِنْ أَسْمَيِ» ^(١) ، والعبد أسماؤه وصفاته عن

(١) أبو داود في الزكاة (١٦٩٤) والترمذى في البر (١٩٠٧) وقال : « صحيح » .

أفعاله فيحدث له اسم العالم والكامل بعد حدوث العلم والكمال فيه .

ومن هنا صلت القدرة حيث شبهوا أفعاله - سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً -
بأفعال العباد، وكأنوا هم المشبهة في الأفعال، فاعتقدوا إن ما حسن منهم حسن منه مطلقاً،
وما قبح منهم قبح منه مطلقاً بقدر علمهم وعقلهم، أو ما علموا أنها إنما حسنت منهم
لإفضائهم إلى ما فيه صلاحهم / فلاحهم، وقبحت لإفضائهم إلى ما فيه فسادهم، والله
سبحانه متعال عن أن يلحقه مالا يليق به سبحانه .

وأما قوله : هل هو مؤثر في وجود الفعل أو غير مؤثر؟

فالكلام في مقامين :

أحدهما: أن هذا سؤال فاسد ، إن أخذ على ظاهره؛ لأن كسب العبد هو نفس فعله
وصنعه، فكيف يقال: هل يؤثر كسبه في فعله، أو هل يكون الشيء مؤثراً في نفسه؟ وإن
حسب حاسب أن الكسب هو التعاطي وال المباشرة وقصد الشيء ومحاولته، فهذه كلها أفعال
يقال فيها ما يقال في أفعال البدن من قيام وقعود .

وأظن السائل فهم هذا وتشبث بقول من يقول: إن فعل العبد يحصل بخلق الله - عز
وجل - وكسب العبد .

وتحقيق الكلام أن يقال: فعل العبد خلق الله - عز وجل - وكسب للعبد، إلا أن يراد
أن أفعال بدنه تحصل بكسبه، أي بقصده وتاتيده، وكأنه قال: أفعاله الظاهرة تحصل بأفعاله
الباطنة، وغير مستنكر عدم تجديد هذا السؤال، فإنه مزلة أقدام، ومضلة إفهام، وحسن
المسألة نصف العلم . إذا كان السائل قد تصور السؤال . وإنما يطلب إثبات الشيء أو نفيه،
ولو حصل التصور التام لعلم أحد الطرفين .

٨/٣٨٩ /المقام الثاني - في تحرير السؤال وجوابه - : وهو أن يقال: هل قدرة العبد المخلوقة
مؤثرة في وجود فعله؟ فإن كانت مؤثرة لزم الشرك، وإلا لزم الجبر، والمقام مقام معروف،
وقف فيه خلق من الفاحصين والباحثين والبصراء والماكاشفين، وعامتهم فهموا صحيحاً
ولكن قل منهم من عبر فصيحاً .

فنقول: التأثير اسم مشترك قد يراد بالتأثير الانفراد بالابداع والتوحيد بالاختراع، فإن
أريد بتأثير قدرة العبد هذه القدرة ، فحاشا لله لم يقله سني ، وإنما هو المعزو إلى أهل
الصلال .

وإن أريد بالتأثير نوع معاونة إما في صفة من صفات الفعل ، أو في وجه من وجوهه
كما قاله كثير من متكلمي أهل الإثبات . فهو أيضاً باطل بما به بطل التأثير في ذات الفعل ،

إذ لا فرق بين إضافة الانفراد بالتأثير إلى غير الله سبحانه في ذرة أو فيل. وهل هو إلا شرك دون شرك وإن كان قائل هذه المقالة ما نحا إلا نحو الحق.

وإن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود كان بتوسط القدرة المحدثة. بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله - سبحانه وتعالى - الفعل بهذه القدرة . كما خلق النبات بالماء، وكما خلق الغيث بالسحاب، وكما خلق جميع المسببات والخلوقات بوسائل وأسباب، فهذا حق/ وهذا شأن جميع الأسباب والمسببات . وليس ٨/٣٩ . إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركاً، وإنما فيكون إثبات جميع الأسباب شركاً . وقد قال الحكيم الخبير : «فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الشَّمَرَاتِ» [الأعراف: ٥٧] . «فَأَنْبَتْنَا (١) بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ» [النمل: ٦٠] ، وقال تعالى : «فَاتَّلُوْهُمْ يَعْدِهِمُ اللَّهُ بِأَيْدِيْكُمْ» [التوبه: ١٤] .

فيبين أنه المدح ، وأن أيدينا أسباب وآلات وأوساط وأدوات في وصول العذاب إليهم ، وقال ﷺ : «لَا يَمُوتُنَّ أَحَدٌ مِّنْكُمْ إِلَّا أَذْتَمْنَاهُ حَتَّى أُصْلِيَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِ بُرْكَةً وَرَحْمَةً» (٢) . فالله - سبحانه - هو الذي يجعل الرحمة ، وذلك إنما يجعله بصلة نبينا ﷺ ، وعلى هذا التحرير فنقول :

خلق الله - سبحانه - أعمال الأبدان بأعمال القلوب ، ويكون لأحد الكسبين تأثير في الكسب الآخر بهذا الاعتبار ، ويكون ذلك الكسب من جملة القدرة المعتبرة في الكسب الثاني ، فإن القدرة هنا ليست إلا عبارة عما يكون الفعل به لا محالة ، من قصد وإرادة وسلامة الأعضاء والقوى المخلوقة في الجوارح وغير ذلك ، ولهذا وجب أن تكون مقارنة للفعل ، وامتنع تقديمها على الفعل بالزمان.

وأما القدرة التي هي مناط الأمر والنهي ، فذاك حديث آخر ليس هذا موضعه .

/ وبالتمييز بين هاتين القدرتين يظهر لك قول من قال: القدرة مع الفعل ، ومن قال: قبله ، ومن قال: الأفعال كلها تكليف ما لا يطاق ، ومن منع ذلك ، وتقف على أسرار المقالات . وإذا أشكل عليك هذا البيان فخذ مثلاً من نفسك ، أنت إذا كتبت بالقلم وضررت بالعصا ونجرت بالقدوم . هل يكون القلم شريكك أو يضاف إليه شيء من نفس الفعل وصفاته ؟ أم هل يصلح أن تلغي أثره وتقطع خبره وتجعل وجوده كعدمه ؟ أم يقال: به فعل ٨/٣٩١ .

(١) في المطبوعة: «أنبتنا» وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) الحاكم في المستدرك ٣ / ٥٩١ .

وبه صنع - ولله المثل الأعلى - فإن الأسباب بيد العبد ليست من فعله وهو محتاج إليها لا يمكن إلا بها، والله - سبحانه - خلق الأسباب ومسبياتها، وجعل خلق البعض شرطاً وسبباً في خلق غيره ، وهو مع ذلك غني عن الاشتراط والتبسيب ، ونظم بعضها بعض ، لكن لحكمة تتعلق بالأسباب ، وتعود إليها والله عزيز حكيم .

وأما قوله: إذا نفينا التأثير لزم انفراد الله - سبحانه - بالفعل ، ولزم الجبر ، وطي بساط الشرع الأمر والنهي .

فتقول : إن أردت بالتأثير المنفي ، التأثير على سبيل الانفراد في نفس الفعل ، أو في شيء من صفاته ، فلقد قلت الحق ، وإن كان بعض أهل الاستناد يخالفك في القسم الثاني .

٨/٣٩٢

وإن أردت به أن القدرة وجودها كعدمها ، وإن الفعل لم يكن بها / ولم يصنع بها ، فهذا باطل كما تقدم بيانه ، وحيثند لا يلزم الجبر بل ينفي بساط الشرع ، وينشر علم الأمر والنهي ، ويكون لله الحجة البالغة .

فقد بان لك أن إطلاق القول ، بإثبات التأثير أو نفيه دون الاستفصال ، وبيان معنى التأثير ركوب جهالات واعتقاد ضلالات ، ولقد صدق الفائق أكثر اختلاف العقلاة من جهة اشتراك الأسماء وبيان لك ارتباط الفعل المخلوق بالقدرة المخلوقة ، ارتباط الأسباب بمسبياتها ، ويدخل في عموم ذلك جميع ما خلقه الله - تعالى - في السموات والأرض والدنيا والآخرة ، فإن اعتقاد تأثير الأسباب على الاستقلال ، دخول في الضلال ، واعتقاد نفي أثرها وإلغاؤه ركوب المحال ، وإن كان لقدرة الإنسان شأن ليس لغيرها كما سنومنه إليه إن شاء الله تعالى .

فللعلم أن تقول بعد هذا البيان: أنا لا أفهم الأسباب ، ولا أخرج عن دائرة التقسيم والمطالبة بأحد القسمين ، وما أنت إن قلت هذا إلا مسبوق بخلق من الضلال : **﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾** [البقرة: ١١٣] ، و موقفك هذا مفرق طرق ، إما إلى الجنة وإما إلى النار ، فيعاد عليك البيان بأن لها تأثيراً من حيث هي سبب ، كتأثير القلم وليس لها تأثير من حيث الابداع والاختراع ، ونضرب لك الأمثل ، لعلك تفهم صورة الحال ، وبين لك أن إثبات الأسباب مبتدعات هو الإشراك ، وإثباتها أسباباً موصولات هو عين تحقيق التوحيد. عسى الله أن يقذف بقلبك نوراً ترى هذا / البيان **﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهَ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾** [النور: ٤٠] .

فإن قلت: إثبات القدرة سبب نفي للتأثير في الحقيقة ، مما بالفعل يضاف إلى

(١) في المطبوعة: «تشابهت قلوبهم»، والصواب ما أثبناه.

العبد؟ وما باله يؤمر وينهى؟ ويثاب ويعاقب وهل هذا إلا محض الجبر؟ وإذا كنت مشبهاً لقدرة الإنسان بقلم الكاتب، وعصا الضارب، فهل رأيت القلم يثاب أو العصا تعاقب؟ وأقول لك الآن إن شاء الله وجب هداك بمعونة مولاك، وإن لم تطلع من أسرار القدر إلا على مثل ضرب الأثر وألق السمع وأنت شهيد، عسى الله أن يمدك بالتأييد.

اعلم أن العبد فاعل على الحقيقة وله مشيئه ثابتة، وله إرادة جازمة وقوه صالحة، وقد نطق القرآن بإثبات مشيئه العباد في غير ما آية كقوله: «لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ» [التكوير: ٢٨، ٢٩] «فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَيَّ رَبَّ سَبِيلًا» [الإنسان: ٢٩]. «فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ . وَمَا يَذَكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ» [المدثر: ٥٥، ٥٦].

ونطق بإثبات فعله في عامة آيات القرآن يعملون، يفعلون، يؤمنون، يكفرون، يحفظون، يتذمرون.

وكما أنا فارقنا مجوس الأمة بإثبات أنه تعالى خالق، فارقنا الجبرية بإثبات أن العبد كاسب فاعل صانع عامل، والجبر والمعقول الذي أنكره سلف الأمة وعلماء السنة هو أن يكون الفعل صادراً على الشيء، من غير إرادة ولا مشيئه / ولا اختيار، مثل حركة الأشجار بهبوب الرياح، وحركة... (١) بإبطاق الأيدي... ومثله في الأناسي حركة المحموم والمفلوج والمرتعش فإن كل عاقل يجد تفرقة بدائية بين قيام الإنسان وقعوده وصلاته وجهاده، وزنه وسرقه وبين انتعاش المفلوج وانتفاض المحموم، ونعلم أن الأول قادر على الفعل مرید له مختار. وأن الثاني غير قادر عليه ولا مرید له ولا مختار.

والمحكي عن جهنم وشيئته الجبرية أنهم زعموا، أن جميع أفاعيل العباد قسم واحد، وهو قول ظاهر الفساد، وبما بين القسمين من الفرقان انقسمت الأفعال، إلى اختياري، وأضطراري، واحتضن المختار منها بإثبات الأمر والنهي عليه، ولم يجيء في الشرائع ولا في كلام حكيم أمر الأعمى بنقط المصحف، والمقدد بالاشتداد أو المحموم بالسكون، وشبه ذلك، وإن اختلفوا في تحويزه عقلاً أو سمعاً فاما منع وقوعه بإجماع العقلاة أولى العقل من جميع الأصناف.

فإن قيل: هب أن فعلي الذي أردته واحتضرته هو واقع بمشيئتي وإرادتي أليست تلك الإرادة وتلك المشيئه من خلق الله تعالى؟ وإذا خلق الأمر الموجب لل فعل. فهل يتأنى

(١) بياض في الأصل.

ترك الفعل معه؟ أقصى ما في الباب أن الأول جبر بغير توسط الإرادة من العبد، وهذا جبر بتوسط الإرادة.

٨/٣٩٥ / فنقول : الجبر المنفي هو الأول كما فسرناه، وأما إثبات القسم الثاني ، فلا ريب فيه عند أهل الاستنان والآثار، وأولى الألباب والأبصار، لكن لا يطلق عليه اسم الجبر خشية الالتباس بالقسم الأول، وفراراً من تبادر الأفهام إليه ، وربما سمي جبراً إذا أمن من اللبس وعلم القصد، قال علي - رضي الله عنه - في الدعاء المشهور عنه في الصلاة على النبي ﷺ: اللهم داحي المدحوات ، وباري المسموّات ، جبار القلوب على فطراتها شقاها أو سعدها.

فيين أنه - سبحانه - جبار القلوب على ما فطرها عليه ، من شقاوة أو سعادة وهذه الفطرة الثانية ليست الفطرة الأولى ، وبكلا الفطريتين ، فسر قوله ﷺ: « كل مولود يولد على الفطرة »^(١) . وتفسيره بالأولى واضح قاله محمد بن كعب القرطبي - وهو من أفضلي تابعي أهل المدينة وأعيانهم ، وربما فضل على أكثرهم - في قوله: الجبار ، قال: جبار العباد على ما أراد ، وروى ذلك عن غيره ، وشهادة القرآن والأحاديث ، ورؤيه أهل البصائر والاستدلال التام لتقليل الله - سبحانه وتعالى - قلوب العباد ، وتصريفه إليها وإليها فجورها وتقواها ، وتنزيل القضاء النافذ من عند العزيز الحكيم ، في أدنى من لمح البصر على قلوب العالمين ، حتى تتحرك الجوارح بما قضي لها وعليها بين غاية البيان ، إلا من أعمى الله بصره وقلبه .

فإن قلت: أنا أسألك على هذا التقدير بعد خروجي عن تقدير الجبر الذي نفوه وأبطلوه ٨/٣٩٦ وثباتي على ما قالوه وبينوه كيف ابني الثواب والعقاب / على فعله ، وصح تسميته فاعلا على حقيقته وابني فعله على قدرته؟

فأقول - والله الهادي إلى سواء الصلوات - : اعلم أن الله - تعالى - خلق فعل العبد سبيلاً مقتضياً لآثار محمودة أو مذمومة ، والعمل الصالح مثل صلاة أقبل عليها بقلبه ووجهه وأخلص فيها ورافق ، وفقة ما بنيت عليه من الكلمات الطيبات ، والأعمال الصالحة ، يعقبه في عاجل الأمر نور في قلبه ، وانشراح في صدره ، وطمأنينة في نفسه ومزيد في علمه ، وتشيّط في يقينه ، وقوه في عقله إلى غير ذلك من قوة بدنه ، و بهاء وجهه ، وانتهائه عن الفحشاء والمنكر ، وإلقاء المحبة له في قلوب الخلق ، ودفع البلاء عنه وغير ذلك مما يعلمه ولا نعلمه .

(١) البخاري في الجنائز (١٣٨٥) ، وأبو داود في السنة (٤٧١٤) ، وأحمد ٢ / ٣٧٥ .

ثم هذه الآثار التي حصلت له من النور والعلم واليقين وغير ذلك أسباب مفضية إلى آثار آخر من جنسها ومن غير جنسها أرفع منها وهلم جرا، ولهذا قيل: إن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها، وإن من عقوبة السيئة السيئة بعدها، وكذلك العمل السيئ مثل الكذب - مثلاً - يعاقب صاحبه في الحال بظلمة في القلب وقصوة وضيق في صدره، ونفاق واضطراب ونسيان ما تعلمه، وانسداد باب علم كان يطلبها، ونقص في يقينه وعقله، واسوداد وجهه وبغضه في قلوب الخلق، واجترائه على ذنب آخر من جنسه أو غير جنسه، وهلم جرا، إلا أن يتداركه الله برحمته.

٨/٣٩٧ / فهذه الآثار هي التي تورثها الأعمال، هي الثواب والعقاب، وإفضاء العمل إليها واقتضاؤه إليها، كإفضاء جميع الأسباب التي جعلها الله - سبحانه وتعالى - أسباباً إلى مسبباتها، والإنسان إذا أكل أو شرب حصل له الري والشبع، وقد ربط الله - سبحانه وتعالى - الري والشبع بالشرب والأكل بربط محكمًا، ولو شاء ألا يشبعه ويرويه مع وجود الأكل والشرب فعل. أما ألا يجعل في الطعام قوة، أو يجعل في محل قوة مانعة، أو بما يشاء - سبحانه وتعالى - ولو شاء أن يشبعه ويرويه بلا أكل ولا شرب أو بأكل شيء غير معتاد فعل.

كذلك في الأعمال: المثوابات والعقوبات حذو القذة بالقذة، فإنه إنما سمي الثواب ثواباً؛ لأنَّه يثوب إلى العامل من عمله، أي يرجع . والعقاب عقاباً؛ لأنَّه يعقب العمل، أي يكون بعده، ولو شاء الله ألا يشبعه على ذلك العمل، إما بألا يجعل في العمل خاصة تفضي إلى الثواب، أو لوجود أسباب تتفى ذلك الثواب، أو غير ذلك لفعل - سبحانه وتعالى - وكذلك في العقوبات.

وبيان ذلك : أن نفس الأكل والشرب باختيار العبد ومشيئته. التي هي من فعل الله - سبحانه وتعالى - أيضاً، وحصول الشبع عقب الأكل ليس للعبد فيه صنع البتة، حتى لو أراد دفع الشبع بعد تعاطي الأسباب الموجبة له لم يطق، وكذلك نفس العمل هو بإرادته واختياره، فلو شاء أن يدفع أثر ذلك العمل وثوابه بعد وجود موجبه لم يقدر.

٨/٣٩٨ / فهذه حكمة الله - تعالى - ومشيئته في جميع الأسباب في الدنيا والآخرة، لكن العلم بالأعمال النافعة في الدار الآخرة، والأعمال الضارة أكثره غيب عن عقول الخلق، وكذلك مصير العباد ومتقلبهم بعد فراق هذه الدار، فبعث الله - سبحانه وتعالى - رسلاً ، وأنزل كتبه مبشرين ومنذرين ؛ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وحكمته في ذلك تضارع حكمته في جميع خلق الأسباب والمبنيات.

وما ذاك إلا أن علمه الأزلية ومشيئته النافذة وقدرته القاهرة اقتضت ما اقتضته،

وأوجبت ما أوجبته من مصير أقوام إلى الجنة، بأعمال موجبة لذلك منهم. وخلق أعمالهم وساقهم بتلك الأعمال إلى رضوانه، وكذلك أهل النار كما قال: الصادق المصدوق عليه السلام لما قيل له: ألا ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ فقال: «لا، اعملوا فكل ميسر لما خلق له. أما من كان من أهل السعادة، فييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة، فييسر لعمل أهل الشقاوة»^(١).

فبين عليه السلام أن السعيد قد يسر للعمل الذي يسوقه الله - تعالى - به إلى السعادة، وكذلك الشقي، وتيسيره له هو نفس إلهامه ذلك العمل وتهيئه أسبابه، وهذا هو تفسير خلق أفعال العباد، فنفس خلق ذلك العمل هو السبب المفضي إلى السعادة أو الشقاوة، ولو شاء لفعله بلا عمل بل هو فاعله. فإنه ينشئ للجنة خلقاً لما يبقى فيها من الفضل.

يقي أن يقال: فالحكمة الكلية التي اقتضت ما اقتضته من الأسباب الأول / وحقائق ما الأمر صادر إليه في العواقب، والخصائص والتميزات الواقعة في الأشخاص والأعيان، إلى غير ذلك من كليات القدر، التي لا تختص بمسألة خلق أفعال العباد. وليس هذا الاستفتاء معقوداً لها، وتفسير جمل ذلك لا يليق بهذا الموضع، فضلاً عن بعض تفصيله.

ويكفي العاقل أن يعلم أن الله - عز وجل - عليم حكيم رحيم، بهرت الآلاب حكمته ووسعت كل شيء رحمته، وأحاط بكل شيء علمه، وأحصاه لوحه وقلمه وإن لله - تعالى - في قدره سرًا مصوًناً، وعلمًا مخزونًا احترز به دون جميع خلقه، واستأثر به على جميع بريته، وإنما يصل به أهل العلم وأرباب ولايته إلى جمل من ذلك، وقد لا يؤذن لهم في ذكر ما، وربما كلام الناس في ذلك على قدر عقولهم، وقد سأله موسى وعيسي وعزير ربنا - تبارك وتعالى - عن شيء من سر القدر، وأنه لو شاء أن يطاع لأطيع وأنه مع ذلك يعصي، فأخبرهم - سبحانه وتعالى - أن هذا سره.

وفي هذا المقام ، تاهت عقول كثير من الخلائق ، وفيه ضل القائلون بقدم العالم، وأن صانعه موجب بذاته ، ومتضمن بذاته اقتضاء العلة للمعلوم ، وأنه ليس في الإمكان أبدع مما صنع ، ودب بعض هذا الداء إلى بعض أهل الكتاب وأتباع الرسل ، فقد قرروا انحصر الممكن في الموجود وكل ذلك طلباً للاستراحة من مؤمنة تعليل الأفعال الإلهية ، ووجود الأسباب الحادثة للأمور الحادثة ، وعلله أهل القدر بعللهم العائلة في التعديل والتوجيز ووجوب رعاية الصالح ، أو / الأصلح ، ولم يستقم لواحد من الفريقين أصلهم ، ولم يطرد لهم.

(١) البخاري في القدر (٦٥٩٦) ومسلم في القدر (٦ / ٢٦٤٧) .

ومن هنا ذهب أهل الثنوية والتمجس إلى الأصلين، والقول بقدم النور والظلمة، وسلم بعض السلامة - وإن كان فيه نوع من ظن السوء بالله وضرب من الجفاء - أكثر متکلی أهل الإثبات حيث ردوا الأمر إلى محض المشيئة، وصرف الإرادة، وإن إنشاءها جميع الجائزات واقتضاءها كل المكانتات على نحو واحد ووتيرة واحدة وإنها بذاتها تخصص وتميز.

ولو خلط بهذا الكلام ضرب من وجوه الرحمة، وأنواع الحكمة - علمناها أو جهلناها -
لكان أقرب إلى القبول.

وبكل حال فلام التعليل في فعله - سبحانه وتعالى - ليست على ما يعقله أكثر الخلق من لام التعليل في أفعالهم، ووراء ما يعلمه هؤلاء ويقولون: مما أنار الله - سبحانه وتعالى - به قلوب أوليائه ، وقدف في أفتشدة أصفيائه ، من استمسك فيما يظهر من الكلام بسبيل أهل الآثار ، واعتصم فيما يبطن عن الإفهام ، بحبل أهل الإبصار.

وفي هذا المقام تعرف أولو الألباب سر قوله : «سبقت رحمتي غضبي»^(١) ، وقوله : «الشر ليس إليك»^(٢) ، وقوله : «بِيَدِكَ الْخَيْرِ» [آل عمران : ٢٦] ، وقوله : «مِنْ شَرّ مَا / خلق» [الفلق : ٢] . وقوله : «وَإِذَا مَرَضْتُ فُهُوَ يَشْفِينِ» [الشعراء : ٨٠] ، «وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشْرُ أُرِيدُ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رِشَادًا» [الجن : ١٠] ، وما شاكل ذلك من أن الشر إما أن يحذف فاعله ، أو يضاف إلى الأسباب ، أو يندرج في العموم ، وأما إفراده بالذكر مضافاً إلى خالق كل شيء ، فلا يقتضيه كلام حكيم ، لما توجبه الحقيقة المقتضية للأدب المؤسس لا لمحض ...^(٣) متميز.

وهنا يعرف سبب دخول خلق كثير الجنة بلا عمل. وإن شاء خلق لها، وأما النار فلا تدخل إلا بعمل، ولن يدخلها إلا أهل الدنيا، ويعرف حقيقة : «وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكُ» [النساء: ٧٩]، «وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبْتُ أَيْدِيكُمْ» [الشورى: ٣٠]، مع أن السيئة من القدر، وقول الصديق وغيره من الصحابة: إن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطئاً فمن الشيطان، إلى غير ذلك مما فيه ما قد لحظ كل ناظر منه شعبة من الحق، وتعلق بسبب من الصواب وما يتبع وجوه الحق، ويؤمن بالكتاب كله ، إلا أولو الآلباب وقليل ما هم، فهذة إشارة يسيرة إلى كلى التقدير.

وأما كون قدرة العيد، وكسيه له شأن من بينسائر الأسباب، فإن الله - عز وجل -

(١) البخاري في التوحيد (٧٤٢٢) ومسلم في التوبه (٢٧٥١ / ١٥).

(٢) مسلم في صلاة المسافرين (٧٧١ / ٢٠١) .

٣) سقط بالأوصال.

شخص الإنسان بأن علمه يورثه في الدنيا أخلاً وأحوالاً وأثارةً . وفي الآخرة أيضاً أموراً أخرى لم يحصل هذا لغيره من مخلوقاته ، والوجوه التي خص / بها الإنسان في ذاته وصفاته وأسمائه وأفعاله شخصاً ونوعاً أكثر من أن تخصي ، وما من عاقل إلا وعنده منها طرف ؛ ولهذا حسن توجيه الأمر والنهي إليه ، وصح إضافة الفعل إليه حقيقة وكسباً ، مع أنه خلق الله تعالى ، فإن الله - تعالى - خلق العبد وعمله وجعل هذا العمل له عملاً قام به وصدر عنه ، وحدث بقدرته الحادثة .

وأدنى أحوال الفعل ، أن يكون بمنزلة الصفات ، والأخلاق المخلوقة في العبد ، إذا جعلت مفضية إلى أمور أخرى ، فهل يصح تجريد العبد عنها؟ كلا ولما .

وأما الأمر ، فإنه في حق المطاعين من الأسباب التي بها يكون الفعل منهم ، فإنه يبعث داعييهم ، ثم أنه يوجب لهم الطاعة ومحض الانقياد والاستسلام فهو من جملة القدر السابق لهم إلى السعادة ، وفي حق العاصين هو السبب الذي يستحقون به العصيان ، إذ لولا هو لما تميز مطبع من عاص .

وأيضاً ، في حقهم من القدر السابق لهم إلى المعصية ، ليصل به كثيراً ويهدي به كثيراً ، عن إدخال الأمر والنهي في جملة المقادير . . .^(١) ، يحل عقدة كثيرة هذا . . .^(٢) سبحانه وتعالى ؛ لعلمه بالعواقب ، وأما أمر العباد ظاهر العدم . . .^(٣) من المعاصي في علمهم وإن قصدتهم نفس صدور الفعل من الجميع فهو . . .^(٤) في ظاهر الأمر الشرعي على لسان المرسلين بالكتب المنزلة والله / كله . . .^(٥) مظهر أمر وحكم يضيء ، فالإرادة والأمر كل منهما منقسم . . .^(٦) عام الواقع جامع للقسمين ، وإلى شرع وبما بعد وربما وقف . . .^(٧) القدر له والخير كل الخير في نفوذه ، وهو خاص الواقع بفرق إلى القسمين ، واضح الأشياء في مراتبها .

وإذا صع نسبة الطاعة والمعصية إلى من خلقت فيه ، ولو أنه بخلق الصفات . أفيحسن بالإنسان أن يقول : أسود وأحمر وطويل ، وقصير ، وذكي ، وبليد ، وعربي ، وعجمي ، فيضيف إليه جميع الصفات التي ليس للإنسان فيها إرادة أصلاً البتة لقيامتها به . وتتأثيرها فيه ، تارة بما يلائمه وتارة بما ينافره ، ثم يستبعد أن يضاف إليه ما خلق فيه من الفعل بواسطة قصده وإرادته المخلوقين أيضاً؟ ثم يقول : ليس للعبد في السيئ شيء ، فهل الجميع إلا له؟ بل ليست لأحد غيره ، لكن الله - سبحانه وتعالى - خلقها له ، وإضافة الفعل إلى خالقه

(٧-١) هكذا بالأصل .

ومبدعه لا تناهى إضافته إلى صاحبه، ومحله الذي هو فاعله وكاسبه وقد بینا الجبر المذموم ما هو .

ونختم الكلام بكلام وجيز في سبب الفرق بين الخلق والكسب . فنقول :
الخلق يجمع معينين : أحدهما : الإبداع والبرء ، والثاني : التقدير والتصوير .

٨/٤٠٤ / فإذا قيل : خلق ، فلا بد أن يكون أبدع إبداعاً مقدراً ، ولما كان سبحانه وتعالى أبدع جميع الأشياء من العدم وجعل لكل شيء قدرأً ، صح إضافة الخلق إليه . بالقول المطلق . والتقدير في المخلوق لازم ، إذ هو عبارة عن تحديده والإحاطة به وهذا لازم لجميع الكائنات ، لا كما زعم ، من حسب أن الخلق في ... (١) ذوات المساحة وهي الأجسام مفرقاً بين الخلق والأمر بذلك ، فإنه قول باطل مبتدع والأمر هو كلامه كما فسره الأولون ، والخلق مفسر . . (٢) يجعل الخلق بإزاء إبداع الصور الذهنية وتقديرها ومنه تسمية . . (٣) اختلافاً إذ هو صور ذهنية ليس لها حقيقة خارجة عن الذهن و . . (٤) جعل الخلق بمعنى التقدير فقط مقطوعاً عنه النظر إلى الإبداع بما قال . . (٥) سدى ما خلقت ، وكما قال على في تمثال صنعه : أنا خلقته والفرق . . (٦) الأولى ، من حيث أن تلك الصورة مبتدعة ، لكان قوله . . (٧) يكون إلا الله - سبحانه وتعالى - صح وصفه سبحانه ، بأنه خالق كل شيء .

وأما الكسب فقد ذكرنا أنه إنما ينظر فيه إلى تأثيره في محله ، ولو لم يكن له عليه قدرة حتى يقال : الثوب قد اكتسب من ريح المسك ، والمسجد قد اكتسب الحرمة من أفعال العبادين ، والجلد قد اكتسب الحرمة لمجاورة المصحف ، والشمرة قد اكتسبت لوناً وريحاً وطعمًا ، فكل محل تأثر عن شيء مؤثر ، وملائماً ، ومنافراً صح وصفه بالاكتساب بناء على تأثيره ، وتغييره ، وتحوله / من حال إلى حال ، والإنسان يتأثر عن الأفعال الاختيارية ، ولا يتأثر عن الأفعال الاضطرارية ، فتورثه أخلاقاً وأحوالاً على أي حال كان ، حتى على رأي من يطلق اسم الجبر على مجموع أفعاله ، فإنه يستيقن تأثير الأفعال الاختيارية في نفسه ، بخلاف الاضطرارية ، اللهم إلا من حيث قد توجب الأفعال الاضطرارية أمرأ في نفسه ، فيكون ذلك اختياراً .

٨/٤٠٥ / ثم أعلم أن الاضطرار ، إنما يكون في بدنـه دون قلـبه ، إنما بـفعل الله - تعالى - كالأمراض والأـسقام ، وإنما بـفعل العـباد كالـقـيد والـحبـس ، وإنما أـفعال روـحـه المـنـفـوـخـةـ فيـهـ ، إـذـاـ

(٧-١) يياض بالأصل .

حركة يديه فهي كلها اختيارية، ومن وجه قد بیناه كلها اضطرارية، فاضطرارها هو عین...⁽¹⁾، و اختيارها إنما هو بالاضطرار، وحقيقة الاضطرار هو أن اضطرار...⁽²⁾ وربما أحببت من وجه وكرهت من وجه آخر، وهذا كله لا يمنع ورود التكليف ، واقتضاء الثواب والعقاب.

هذا الذي تيسر كتابته في الحال: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٤] ، والحمد لله وحده.

(١، ٢) بياض بالأصل.

١/ سئل شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن تيمية - رحمه الله :

ما تقول السادة العلماء أئمة الدين - رضي الله عنهم أجمعين - في أفعال العباد : هل هي قديمة، أم مخلوقة حين خلق الإنسان؟ وما الحجة على من يقول : إن سائر أفعال العباد من الحركات، وغيرها من القدر الذي قدر قبل خلق السموات والأرض؟ وفيمن لم يستثن في الأفعال الماضية ، كقول القائل: هذه نخلة أو شجرة زيتون قطعاً، لم يقل شيء إلا ويسترجع فيه المشيئة، ويسأل البسط في ذلك.

فأجاب - رضي الله عنه :

الحمد لله رب العالمين، أفعال العباد مخلوقة باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، كما نص على ذلك سائر أئمة الإسلام، الإمام أحمد ومن قبله وبعده، حتى قال بعضهم: من قال: إن أفعال العباد غير مخلوقة ، فهو بمنزلة من قال: إن السماء والأرض غير مخلوقة ، وقال يحيى بن سعيد العطار^(١): ما زلت أسمع أصحابنا يقولون أفعال العباد مخلوقة.

وكان السلف قد أظهروا ذلك لما أظهرت القدرة، أن أفعال العباد غير مخلوقة لله، وزعموا أن العبد يحيثها أو يخلقها دون الله، فيبين السلف والأئمة أن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها.

ثم لما أظهر طائفة من المتسفين إلى السنة، أن ألفاظ العباد بالقرآن غير مخلوقة ، وأنكر الإمام أحمد ذلك ويدع من قاله، ثم لما مات قام بعده صاحبه أبو بكر المروذى ، فصنف في ذلك مصنفاً، ذكره أبو بكر الخلال في كتاب «السنة» وذكر مسألة أبي طالب لما أنكر عليه أحمد القول بأن لفظي بالقرآن غير مخلوق ، والجهمية أول من قال اللفظ بالقرآن مخلوق ، ورواه عنه ابنه صالح وعبد الله، وحنبل ابن عمه، والمروذى وفوران وغيرهم من أجيال أصحابه.

وأنكر الأئمة من أصحاب أحمد وغيرهم من علماء السنة من قال: إن أصوات العباد

(١) هو أبو زكريا يحيى بن سعيد الحمصي العطار الانصاري، ويقال: الدمشقي، ضعفه ابن معين والدارقطني، ووثقه ابن مصنف، وقال أبو داود: «جائز الحديث» ، وقال ابن عدي : «له مصنف في حفظ اللسان فيه أحاديث لا يتابع عليها وهو بين الضعف». [ميزان الاعتدال ٤/٣٧٩، وسیر أعلام النبلاء ٩/٤٧٢]. وتهذيب التهذيب . [٢٢٠/١١]

وأفعالهم غير مخلوقة ، وصنف البخاري في ذلك مصنفًا ، كما أنهم بدعوا وجهموها من قال: إن الله لا يتكلم بصوت ، أو أن حروف القرآن مخلوقة . أو قالوا: إن اللفظ بالقرآن مخلوق ، فرد الأئمة هذه البدعة كما ذكرنا ذلك مبسوطًا في غير هذا الموضع . ولم يقل قط أحد لا من أصحاب أحمد المعروفين ، ولا من غيرهم من العلماء المعروفين ، أن أفعال العباد قدية .

ولما رأيت هذا قولًا لبعض المتأخرین بأرض العجم ، وأرض مصر . من المتسبين إلى مذهب الشافعی أو أحمد ، فرأيت بعض المصريين يقولون: / إن أفعال العباد من خبر وشر ٨/٤٠٨ قدية ، ويقولون: ليس مرادنا بالأفعال نفس الحركات ، ولكن مرادنا الثواب الذي يكون عليها ، كما جاء في الحديث: «أن المؤمن يرى عمله في صورة رجل حسن الوجه طيب الريح»^(١) .

واحتجوا على ذلك بأن الأفعال من القدر ، والقدر سر الله وصفة من صفاته ، وصفاته قدية .

واحتجوا بأن الشرائع غير مخلوقة؛ لأنها أمر الله وكلامه ، والأفعال هي الشرائع ، فتكون قدية ، وهذا قول في غاية الفساد ، وهو مخالف لنصوص أئمة الإسلام كلهم ، وأحدهم الإمام أحمد ، فإنه نص هو وغيره من الأئمة على أن الثواب الذي يعطيه الله على قراءة القرآن مخلوق . فكيف بالثواب الذي يعطيه على سائر أعمال العباد .

ولما احتج الجهمية على الإمام أحمد ، وغيره من أهل السنة على أن القرآن مخلوق بقول النبي ﷺ : «تأتی البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان أو غياثتان أو فرقان من طير صواف ، ويأتی القرآن في صورة الرجل الشاحب»^(٢) ونحو ذلك قالوا: ومن يأتي ويذهب لا يكون إلا مخلوقًا ، أجابهم الإمام أحمد بأن الله تعالى قد وصف نفسه بالمجيء والإتيان ، بقوله: «هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكُمْ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكُمْ» [الأنعام: ١٥٨] ، وقال: «وَجَاءَ رَبُّكُمْ وَالْمَلَكُ صَفَّا صَفَّا» [الفجر: ٢٢] ، ومع هذا فلم يكن هذا دليلاً على أنه مخلوق / بالاتفاق ، بل قد يقول القائل: جاء أمره ، وهكذا تقوله المعتزلة الذين يقولون: القرآن مخلوق ويتأولون هذه الآية على أن المراد بمجيئه مجيء أمره ، فلم لا يجوز أن يتأول مجيء القرآن على مجيء ثوابه؟ ويكون المراد بقوله تجيء البقرة وآل عمران بمجيء

(١) أحمد ٤ / ٢٨٧ .

(٢) مسلم في صلاة المسافرين (٤/٨٠٤) ، والدارمي في فضائل القرآن ٢/٤٥٠ ، وأحمد ٥/٣٤٨ ، ٣٥٢ ، واللفظ للدارمي .

ثوابها، وثوابها مخلوق.

وقد ذكر هذا المعنى غير واحد، وبينوا أن المراد بقوله: «تجيء البقرة وآل عمران» أي ثوابهما، ليجيبوا الجهمية الذين احتجوا بمجيء القرآن وإتيانه على أنه مخلوق، فلو كان الثواب أيضاً الذي يجئ في صورة غمامه أو صورة شاب غير مخلوق، لم يكن فرق بين القرآن والثواب، ولا كان حاجة إلى أن يقولوا: يجئ ثوابه، ولا كان جوابهم للجهمية صحيح، بل كانت الجهمية تقول: أنتم تقولون؛ إنه غير مخلوق، وأن ثوابه غير مخلوق، فلا ينفعكم هذا الجواب.

فعلم أن أئمة السنة مع الجهمية كانوا متفقين على أن ثواب قراءة القرآن مخلوق، فكيف يكون ثواب سائر الأعمال، وهذا بين، فإن الثواب والعقاب هو ما وعد الله به عباده، وأوعدهم به فالثواب هو الجنة بما فيها، والعقاب هو النار بما فيها، والجنة بما فيها مخلوق والنار بما فيها مخلوق، وقد ذكر الإمام أحمد هذه الحجة، فيما كتبه في الرد على الزنادقة والجهمية فقال:

باب: ما ادعت الجهمية أن القرآن مخلوق من الأحاديث التي رويت / «أن القرآن يجيء في صورة الشاب الشاحب، فيأتي صاحبه فيقول: هل تعرفي؟ فيقول له: من أنت؟ فيقول: أنا القرآن الذي أظلمت نهارك، وأسهرت ليك، قال: فيأتي به الله؛ فيقول: يارب» (١) فادعوا أن القرآن مخلوق، فقلنا لهم: إن القرآن لا يجيء بمعنى أنه قد جاء: «من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، فله كذا وكذا» (٢) ، ألا ترون من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لا يجيئه ، بل يجيء ثوابه ، لأننا نقرأ القرآن فنقول لا يجيء ، ولا يتغير من حال إلى حال.

فبين أحمد أن الثواب هو الذي يجيء، وهو المخلوق من العمل ، فكيف بعقوبة الأعمال الذي تتغير من حال إلى حال ، فإذا كان هذا ثواب ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وهو ثواب القرآن ، فكيف ثواب غيره !! .

وأما احتجاج المحتاج ، بأن الأفعال قدر الله فيقال له : لفظ القدر يراد به التقدير ، ويراد به المقدر. فإن أردت أن أفعال العباد نفس تقدير الله الذي هو علمه وكلامه ومشيئته

(١) ابن ماجه في الأدب (٣٧٨١) وقال البوصيري في الرواية: «إسناده صحيح، رجاله ثقات»، والدارمي في فضائل القرآن (٤٥١/٢)، وأحمد (٣٥٢/٥).

(٢) الترمذى في فضائل القرآن (٢٨٩٣) وقال: «غريب» وأحمد (١٤١/٥)، والنمسائى في الكبيرى في عمل اليوم والليلة (١٠٥٢١)، (١٠٥٢٢).

ونحو ذلك من صفاته، فهذا غلط وباطل، فإن أفعال العباد ليست شيئاً من صفات الله - تعالى - وإن أردت أنها مقدرة قدرها الله تعالى ، فهذا حق، فإنها مقدرة كما أن سائر المخلوقات مقدرة، وقد ثبت في الصحيح، أن الله قدر مقدار الخلاق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكل تلك المقدورات مخلوقة .

٨/٤١١ / ثبت في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق - : «أن خلق أحدكم يجمع في بطنه أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات، فيقال: اكتب رزقه وأجله وعمله، وشقى أو سعيد ، ثم ينفع فيه الروح»^(١) . فالرزق والأجل قدره كما قدر عمله، ومعلوم أن الرزق الذي يأكله مخلوق مع أنه مقدر. فكذلك عمله، وكذلك سعادته وشقاؤه، وسعادته وشقاؤه هي ثواب العمل وعقابه، وكل ذلك مقدر، كما أن الرزق مقدر، والمقدر مخلوق .

وأما قولهم: إن الأعمال هي الشرائع، والشرائع غير مخلوقة، فيقال لهم أيضاً : لفظ الشرع يراد به كلام الله الذي شرع به الدين، ويراد به الأعمال المنشورة، فإن هذه الألفاظ يراد بها المصدر، ويراد بها المفعول، كلفظ الخلق ونحوه .

فإن قلتم : إن أعمال العباد هي الشرع الذي هو كلام الله، فهذا باطل ظاهر البطلان. وإن أردتم أن الأعمال هي المنشورة بأمر الله بها فهذا حق، لكن أمر الله غير مخلوق، وأما المأمور به المكون بأمر الله أو الممثل بأمر الله ، فإنه مخلوق ، كما أن العبد المأمور مخلوق .

٨/٤١٢ / ولفظ الأمر يراد به المصدر، والمفعول ، فالمفعول مخلوق، كما قال: «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ»^(٢) [النحل: ١] ، وقال: «وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا»^(٣) [الأحزاب: ٣٨] . فهنا المراد به المأمور به ، ليس المراد به أمره الذي هو كلامه، وهذه الآية التي احتج بها هؤلاء تضمنت الشرع، وهو الأمر والقدر، وقد ضل في هذا الموضوع فريقان:

الجهمية الذين يقولون : كلام الله مخلوق، ويحتجون بقوله: «وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا» ، ويقولون: ما كان مقدوراً فهو مخلوق. وهؤلاء الحلولية الضالون، الذين يجعلون فعل العباد قدماً بأنه أمر الله وقدره، وأمره وقدره، غير مخلوق .

ومثار الشبهة أن اسم القدر ، والأمر ، والشرع ، يراد به المصدر ويراد به المفعول ففي

(١) البخاري في بدء الخلق (٣٢٠٨) ومسلم في القدر (١ / ٢٦٤٣) .

قوله : «وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا» [الأحزاب : ٣٨] ، المراد به المأمور به المقدور ، وهذا مخلوق ، وأما في قوله : «ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ» [الطلاق : ٥] ، فأمره كلامه إذ لم ينزل إلينا الأفعال التي أمرنا بها وإنما أنزل القرآن ، وهذا كقوله : «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا» [النساء : ٥٨] ، فهذا الأمر هو كلامه .

إِنَّمَا احْتَاجَ الجَهْمِيُّ الَّذِي يُؤْوِلُ أَمْرَهُ إِلَى أَنْ يَجْعَلَهُ حَالًا فِي الْمَخْلُوقَاتِ بِقَوْلِهِ : «وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا» قيل له : المراد به المأمور به ، كما في قوله : «أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ» [النَّحْل : ١] ، وكما يقال عن الحوادث التي يحدثها الله : هذا أمر عظيم ، وإذا احْتَاجَ الْحَلْوَلِيُّ الَّذِي يَجْعَلُ صَفَاتَ الرَّبِّ تَقَارِنُ ذَاتَهُ ، وَتَحْلِي فِي الْمَخْلُوقَاتِ بِقَوْلِهِ : «وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدْرًا مَقْدُورًا» ، وَقَالَ الْأَفْعَالُ قَدْرَهُ وَأَمْرَهُ ، وَأَمْرُهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، وَقَدْرُهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، قيل له : أمره وقدره الذي هو صفتة كمشيئته وكلامه غير مخلوق ، فاما أمره الذي هو قادر مقدور فمخلوق ، فالمقدور مخلوق ، والمأمور به مخلوق ، وإن سميأً أمراً وقدراً .

ثُمَّ يُقَالُ لِهُؤُلَاءِ الْفَضَالِينَ : هُبْ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ يُسَمَّى أَمْرًا وَشَرْعًا ، فَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ لَيْسَ هُوَ مَأْمُورًا بِهِ وَلَا مَشْرُوعًا ، إِنَّمَا هُوَ مَخَالِفَةُ لِلْأَمْرِ وَالشَّرْعِ ، وَهُوَ مَنْهِيُّ عَنْهُ ، فَكَيْفَ سَمِيتَ الْكُفَّرَ ، وَالْفَسُوقَ ، وَالْعَصِيَانَ شَرَائِعَ ، وَلَيْسَ مِنَ الشَّرَائِعِ؟! وَلَكِنَّهُ هُوَ مَنْهِيُّ عَنِ الشَّرِيعَةِ ، وَلَا قَالَ سَبِّحَانَهُ : «ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا» [الْجَاثِيَّةُ : ١٨] ، هُلْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الْشَّرِيعَةِ الْكُفَّرُ ، وَالْفَسُوقُ ، وَالْعَصِيَانُ؟! وَهُلْ أَمْرُ الرَّسُولِ بِاتِّبَاعِ ذَلِكَ وَبِاجْتِنَابِهِ وَاتِّقَائِهِ؟! .

وَأَمَّا قَوْلُ السَّائِلِ : مَا الْحِجَّةُ عَلَى مَنْ يَقُولُ : إِنَّ أَفْعَالَ الْعَبَادِ مِنَ الْحَرْكَاتِ ، وَغَيْرُهَا مِنَ الْقَدْرِ الَّذِي قَدِرَ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؟ فَيُقَالُ لَهُ : مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَأَصَابَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ حِجَّةٌ ، بَلْ هَذَا الْكَلَامُ حِجَّةٌ عَلَى نَقِيْضِ مَطْلُوبِهِ ، فَإِنَّ لِفَظَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَعَنْهُ ﷺ قَالَ : «إِنَّ اللَّهَ قَدِرَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقَ ، قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينِ أَلْفِ سَنَةٍ» ^(١) فَقَدِرَ اللَّهُ قَدِرَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقَ ، قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينِ أَلْفِ سَنَةٍ .

الْعَبْدُ حَرْكَتُهُ الَّتِي نَشَأَتْ عَنْهُ ، فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ مَوْجُودًا قَبْلَهُ .

وَمِنْ فَسْرَ كَلَامِهِ وَقَالَ : إِنَّا لَمْ نُرِدْ الْحَرْكَةَ ، وَلَكِنَّ أَرْدَنَا ثَوَابَهَا ، فَيُقَالُ لَهُ : كُلُّ مَا سُوِّيَ اللَّهُ فِيهِ مَخْلوقٌ ، وَكَلَامُهُ وَصَفَاتُهُ لَيْسَ خَارِجَةً عَنْ مُسْمَاهُ ، بَلْ كَلَامُهُ دَخَلَ فِي

(١) مُسْلِمٌ فِي الْقَدْرِ (١٦ / ٢٦٥٣) .

مسمى اسمه، ولو قال قائل: ما سوى الله وصفاته فهو مخلوق، ليزيل هذه الشبهة، كان قد قصد معنى صحيحاً، وكذلك إذ قال - كما قال من قال من السلف -: الله الخالق وما سواه مخلوق، إلا القرآن، فإنه كلام الله متزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، فهو لاء استثنوا القرآن لثلا يتوهم المستمع أن القرآن المتزل مخلوق.

فإن الجهمية كانوا يقولون للناس : القرآن هو الله أو غير الله، فيجيبهم من لا يفهم مقصودهم بأنه غير الله، فيقولون: كل ما سوى الله مخلوق، فقال من قال من السلف هذه العبارة؛ لثلا يظن من لم يعرف مقاصد الجهمية أن القرآن مخلوق؛ لطنه أن ذلك يدخل في عموم قوله: وما سوى الله مخلوق ، فقالوا: إن ذلك لا يدخل في عموم قوله: وما سوى الله مخلوق ، فقالوا : إلا القرآن فإنه ليس بمخلوق، وإن أدخله من أدخله في قول القائل وما سوى الله مخلوق، فلما كان لفظ الغير والسوى فيهما اشتراك ، فصفة الشيء تدخل تارة في لفظ الغير والسوى، وتارة لا تدخل ، والمخاطب من يفهم دخول القرآن في لفظ السوى، استثناء السلف.

٨/٤١٥ / فأما أفعال العباد، فلم يستثنها أحد من عموم المخلوقات، إلا القدرة الذين يقولون: إن الله لم يخلقها - من المعزلة ونحوهم.

لكن هؤلاء يقولون : إنها محدثة كائنة بعد أن لم تكن، إلا هؤلاء الخلولية، وما علمت أحداً من المتقدمين قال: إن أفعال العباد من الخير أو الشر قديمة، لا من أهل السنة ولا من أهل البدعة إلا عن بعض متأخري المصريين، وبلغني نحو ذلك عن بعض متأخري الأعاجم ورأيت بعض شيوخ هؤلاء من الشاميين توقفوا عنها، فقالوا : نقول: هي مقدمة مقدرة ، ولا نقول : مخلوقة ولا غير مخلوقة، وبعض الناس فرق بأن أفعال الخير من الإيمان، وكلام السلف في الإيمان مذكور في غير هذا الموضوع.

وهذه الأقوال الثلاثة، بقدمها أو قدم أفعال الخير، والتوقف في ذلك أقوال فاسدة باطلة لم يقلها أحد من الأئمة المشهورين، ولا يقولها من يتصور ما يقول، وإنما أوقع هؤلاء فيها ما ظنوه في مسألة اللفظ بالقرآن، ومسألة التلاوة والمتلئ، ومسألة الإيمان. وقد أوضحتنا مذاهب الناس في مسألة القرآن، وبيننا القول الحق والوسط الذي كان عليه السلف، والأئمة المتفق للمنقول والمعقول، وبيننا انحراف المنحرفين من المثبتة والنفاة في غير هذا الموضوع.

٨/٤١٦ / وقد آل الأمر بطائفة من يجعلون بعض صفات العبد قدماً ، إلى أن جعلوا الروح التي فيه قدماً، وقالوا: يقدم النور القائم بالشمس والقمر، ونحو ذلك من المقالات ، التي بينا فسادها ومخالفتها للسلف والأئمة في غير هذا الموضوع.

وهوئاء يشتركون في القول بحلول بعض صفات الخالق في المخلوق، وأما الجهمية الذين هم شر من هوئاء ، فيؤول الأمر بهم إلى أن يجعلوا الخالق نفسه يحل في المخلوقات كلها، أو يجعلونه عين وجود المخلوقات، وكان قد اجتمع شيخ هؤلاء الحلوية الجهمية بشيوخ أولئك الحلوية الصفاتية .

وبسبب هذه البدع وأمثالها، وغيرها من مخالفات الشريعة جرى ما جرى من المصائب على الأئمة .

والإمام أحمد وغيره من الأئمة أنكروا القول بالحلول وشبهوا هوئاء بالنصارى ، وقال - فيما كتبه من الرد على الزنادقة والجهمية قال - : فكان مما بلغنا من أمر الجهم عدو الله ، أنه كان من أهل خراسان من أهل الترمذ ، وكان له خصومات وكلام ، وكان أكثر كلامه في الله ، فلقي أناساً من المشركين يقال لهم: السمنية ، فعرفوا الجهم ، فقالوا له : نكلمك فإن ظهرت حجتنا عليك دخلت في ديننا ، وإن ظهرت حجتك علينا دخلنا في دينك ، فكان مما كلموا به الجهم أن قالوا: ألسنت تزعم أن لك إله؟ قال الجهم / نعم ، فقالوا له : فهل رأيت إلهك؟ قال: لا . قالوا: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا . قالوا: فشمتت له رائحة؟ قال: لا . قالوا: فووجدت له حسناً؟ قال: لا . قالوا: فووجدت له مجسماً؟ قال: لا . قالوا: فما يدريك أنه إله؟ قال: فتخيير الجهم فلم يدر من يعبد أربعين يوماً ، ثم إنه استدرك حجة ، مثل حجة زنادقة النصارى ، وذلك أن زنادقة النصارى يزعمون أن الروح الذي في عيسى ابن مريم هو روح الله من ذات الله ، فإذا أراد أن يحدث أمراً دخل في بعض خلقه ، فتكلم على لسان خلقه فيأمر بما شاء ، وينهي عما يشاء ، وهو روح غائب عن الأ بصار .

فاستدرك الجهم حجة ، فقال للسمني: ألسنت تزعم أن فيك روحًا؟ قال: نعم . قال: فهل رأيت روحك؟ قال: لا . قال: فهل سمعت كلامه؟ قال: لا . قال: فووجدت له حسناً أو مجسماً؟ قال: لا . قال: فكذلك الله لا ترى له وجهاً ولا تسمع له صوتاً ، ولا تشم له رائحة ، وهو غائب عن الأ بصار ، ولا يكون في مكان دون مكان ، وتكلم في الرد عليهم إلى أن قال:

ثم إن الجهم ادعى أمراً آخر فقال: إننا وجدنا آية من كتاب الله تدل على القرآن أنه مخلوق ، فقلنا : أي آية؟ فقال: قول الله : «إِنَّمَا الْمُسِيحُ عِيسَى ابْنُ مُرِيمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ» [النساء: ١٧١] ، وعيسى مخلوق . فقلنا : إن الله منعك الفهم في القرآن ، عيسى تجري عليه ألفاظ ، لا تجري على القرآن؛ لأنَّه / يسميه مولوداً وطفلاً وصبياً ، وغلاماً يأكل ويشرب وهو مخاطب بالأمر والنهي يجري عليه الوعد والوعيد . ثم هو من ذرية نوح ، ومن ذرية إبراهيم ، ولا يحل لنا أن نقول في القرآن ما نقول في عيسى ، هل سمعت الله يقول في القرآن ما قال في عيسى؟! .

ولكن المعنى في قول الله جل ثناؤه : **«إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرِيمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرِيمَ»** [النساء: ١٧١] ، فالكلمة التي ألقاها إلى مريم حين قال له : كن فكان عيسى بكن وليس عيسى هو الكن ، ولكن كان بكن ، فالكلن من الله قول ، وليس الكن من الله مخلوقاً .

وكذب النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى ، وذلك أن الجهمية قالوا: عيسى روح الله ، وكلمته ، إلا أن الكلمة مخلوقة . وقالت النصارى: عيسى روح الله من ذات الله ، وكلمة الله من ذات الله . كما يقال: إن هذه الخرقة من هذا الثوب . وقلنا نحن : إن عيسى بالكلمة كان . وليس عيسى هو الكلمة . وأما قول الله وروح منه . يقول: من أمره كان الروح فيه ، كقوله: **«وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِنْهُ»** [الجاثية: ١٣] . يقول: من أمره ، وتفسير روح الله إنما معناها أنها روح بكلمة الله خلقها الله ، كما يقال: عبد الله وسماء الله .

وبين أحمد أن كلام الآدميين مخلوق ، فضلاً عن أعمالهم فقال:

٨/٤١٩ /بيان ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلام موسى ، فقلنا: لم أنكرتم ذلك؟ قالوا: إن الله لم يتكلم ولا يتكلم ، إنما كون شيئاً فعبر عن الله وخلق صوتاً فأسمع ، وزعموا أن الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفتين . فقلنا : فهل يجوز لكون غير الله ، أن يقول: يا موسى ، أنا ربك أو يقول: **«إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي»** [طه: ١٤] ، فمن زعم أن ذلك غير الله ، فقد ادعى الربوبية ، ولو كان كما زعم الجهمي أن الله كون شيئاً كان يقول ذلك المكون: يا موسى إن الله رب العالمين ، لا يجوز له أن يقول: **«إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ»** [القصص: ٣٠] ، وقد قال الله تعالى: **«وَكَلَمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا»** [النساء: ١٦٤] ، وقال: **«وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَمَهُ رَبُّهُ»** [الأعراف: ١٤٣] ، وقال: **«إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي»** [الأعراف: ١٤٤] ، فهذا من صوص القرآن .

فأما ما قالوا: إن الله لا يتكلم ، ولا يكلم ، فكيف يصنعون بحديث الأعمش عن خيصة عن عدي بن حاتم الطائي قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيكلم ربه ليس بينه وبينه ترجمان»^(١) . وبسط الكلام عليهم إلى أن قال:

قد أعظمتم على الله الفريه حين زعمتم أنه لا يتكلم ، فشيئتموه بالأصنام التي تعبد من دون الله ؛ لأن الأصنام لا تتكلم ولا تتحرك ، ولا تزول من مكان إلى مكان ، فلما

(١) البخاري في التوحيد (٧٤٤٣) ومسلم في الزكاة (١٠١٦ / ٦٧) .

ظهرت عليه الحجة قال: إن الله قد يتكلم، ولكن كلامه مخلوق، قلنا: وكذلك بني آدم
كلامهم مخلوق، فقد شبهتم الله بخلقه، حين/ زعمتم أن كلامه مخلوق، ففي مذهبكم
قد كان في وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق التكلم، فقد جمعتم بين كفر وتشبيه،
فتعالى الله عن هذه الصفة. بل نقول: إن الله لم يزل متكلماً إذا شاء، ولا نقول: إنه
كان، ولا يتكلم حتى خلق ، وذكر تمام كلامه.

فقد بين أن كلام الآدميين مخلوق خلقه الله، وذلك أبلغ من نصه على أن أفعال العباد
مخلوقة، مع نصه على الأمرين.

وقال: إذا أردت أن تعلم أن الجهمي كاذب على الله، حين زعم أنه في كل مكان،
ولا يكون في مكان دون مكان، فقل: أليس الله كان ولا شيء؟! فيقول: نعم، فقل له :
حين خلق خلقه، خلقه في نفسه أو خارجًا عن نفسه، فإنه يصير إلى ثلاثة أقوابيل : واحدة
منها إن زعم أن الله خلق الخلق في نفسه، كفر حين زعم أن الجن والإنس والشياطين في
نفسه. وإن قال: خلقهم خارجًا من نفسه ثم دخل فيهم كان هذا أيضًا كفراً حين زعم أنه
دخل في مكان وحش قذر رديء. وإن قال: خلقهم خارجًا من نفسه ثم لم يدخل فيهم
رجع عن قوله أجمع، وهو قول أهل السنة.

فقد بين أحمد أن كلام الآدميين مخلوق، ونص في غير موضع على أن أفعالهم
مخلوقة ، والنص على كلامهم أبلغ، فإن الشبه فيه أظهر. فمن قال: إن/ كلام الآدميين ،
أو أفعالهم قديمة ، فهو مبتدع مخالف لكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها.

فصل

وأما الاستثناء في الماضي المعلوم المتيقن، مثل قوله: هذه شجرة إن شاء الله، أو هذا
إنسان إن شاء الله، أو السماء فوقياً إن شاء الله، أو لا إله إلا الله إن شاء الله، أو محمد
رسول الله إن شاء الله، أو الامتناع من أن يقول: محمد رسول الله قطعاً، وأن يقول:
هذه شجرة قطعاً . فهذه بدعة مخالفة للعقل والدين.

ولم يبلغنا عن أحد من أهل الإسلام إلا عن طائفة من المتشبين إلى الشيخ أبي عمرو
ابن مرزوق (١) ولم يكن الشيخ يقول بذلك ولا عقلاً أصحابه . ولكن حدثني بعض

(١) هو أبو عمرو عثمان بن مرزوق بن حميد بن سلامة القرشي فقيه حنفي راهم، سكن مصر وتوفي بها عن نيف
وبعين عاماً، له كتاب: «صفوة الصفوّة» اختصر به «حلية الأولياء» وهو غير «صفة الصفوّة» لابن الجوزي ، توفي
سنة ٥٦٤ هـ. [الأعلام ٤/ ٢١٤].

الخبيرين أنه بعد موته تنازع أصحابه له: حازم وعبد الملك، فابتدع حازم هذه البدعة في الاستثناء في الأمور الماضية المقطوع بها، وترك القطع بذلك، وخالقه عبد الملك في ذلك موافقة لجماعة المسلمين وأئمّة الدين.

وأما الشيخ أبو عمرو ، فكان أعلم من أن يدخل في مثل هذا/ الهذيان، فإنه كان له علم ودين، وإن كان ما تقدم من مسألة قدم أفعال العباد من خير وشر يعزى إليه. وقد أراني بعضهم خطه بذلك. فقد قيل: إنه رجع عن ذلك، وكان يسلك طريقة الشيخ أبي الفرج المقدسي الشيرازي ، ونقل عنه أنه كان يقف ويقول: هي قضية مقدرة. وأمسك.

والشيخ أبو الفرج كان أحد أصحاب القاضي أبي يعلي ، ولكن القاضي أبو يعلي لا يرضى بمثل هذه المقالات، بل هو من يجزم بأن أفعال العباد مخلوقة ، ولو سمع أحداً يتوقف في الكفر والفسق والعصيان أنه مخلوق - فضلاً عن أن يقول: إن أفعال العباد من خير وشر قديمة - لأنكر عليه أعظم الإنكار.

وإن كان في كلام القاضي مواضع اضطراب فيها كلامه وتناقض فيها وذكر في موضع كلاماً بني عليه من وافقه فيه من أبنية فاسدة، فالعالم قد يتكلم بالكلمة التي يزل فيها فيفرع أتباعه عليها فروعاً كثيرة، كما جرى في مسألة اللفظ وكلام الأدميين ومسألة الإيمان وأفعال العباد.

فإن السلف والأئمة - الإمام أحمد وغيره - لم يقل أحد منهم أن كلام الأدميين غير مخلوق ولا قالوا: إنه قديم ولا أن أفعال العباد غير مخلوقة، ولا أنها قديمة . ولا قالوا أيضاً: إن الإيمان قديم ولا إنه غير مخلوق. ولا قالوا: إن لفظ العباد بالقرآن مخلوق، ولا إنه غير مخلوق ولكن منعوا من إطلاق/ القول بأن الإيمان مخلوق، وأن اللفظ بالقرآن مخلوق، لما يدخل في ذلك من صفات الله تعالى، ولما يفهمه هذا اللفظ من أن نفس كلام الخالق مخلوق وأن نفس هذه الكلمة مخلوق ، ومنعوا أن يقال: حروف الهمجاء مخلوقة؛ لأن القائل هذه المقالات يلزمها أن لا يكون القرآن كلام الله، وأنه لم يكلم موسى.

فجاء أقوام أطلقوا نقيس ذلك فقال بعضهم : لفظي بالقرآن غير مخلوق ، بداع الإمام أحمد وغيره من الأئمة من قال ذلك.

وكذلك أطلق بعضهم القول بأن الإيمان غير مخلوق. حتى صار يفهم من ذلك أن أفعال العباد التي هي إيمان غير مخلوقة، فجاء آخرون فزادوا على ذلك فقالوا كلام الأدميين مؤلف من الحروف التي هي غير مخلوقة. فيكون غير مخلوق. وقال آخرون: فأفعال العباد كلها غير مخلوقة . والبدعة كلما فرع عليها ذكر لوازمه زادت قبحاً وشناعة، وأفضت

بصاحبها إلى أن يخالف ما يعلم بالاضطرار من العقل والدين.

وقد بسطنا الكلام في هذا، وبيننا اضطراب الناس في هذا في مسألة القرآن وغيرها.

وهذا كما أن أقواماً ابتدعوا: أن حروف القرآن ليست من كلام الله ، / وأن كلام الله ٨/٤٢٤ إنما هو معنى قائم بذاته هو الأمر والنهي والخبر، وهذا الكلام فاسد بالعقل الصريح، والنقل الصحيح، فإن المعنى الواحد لا يكون هو الأمر بكل مأمور، والخبر عن كل مخبر، ولا يكون معنى التوراة والإنجيل والقرآن واحداً، وهم يقولون: إذا عبر عن ذلك الكلام بالعربية صار قرآن، وإذا عبر عنه بالعبرية صار توراة، وهذا غلط ، فإن التوراة يعبر عنها بالعربية ومعانيها ليست هي معاني القرآن، والقرآن يعبر عنه بالعبرية وليس معانيه هي معاني التوراة.

وهذا القول أول من أحدثه ابن كلام، ولكنه هو ومن اتباه عليه، كالأشعري وغيره يقولون مع ذلك: إن القرآن محفوظ بالقلوب حقيقة ، متنو بالألسن حقيقة، مكتوب في المصاحف حقيقة.

ومنهم من يمثل ذلك بأنه محفوظ بالقلوب كما أن الله معلوم بالقلوب ، ومتلو بالألسن كما أن الله مذكور بالألسن ، ومكتوب في المصاحف ، كما أن الله مكتوب في المصاحف، وهذا غلط في تحقيق مذهب ابن كلام والأشعري فإن القرآن عندهم معنى عبارة عنه، والحقائق لها أربع مراتب: وجود عيني ، وعلمي ، ولفظي ، و رسمي . فليس العلم بالمعنى له المرتبة الثانية ، وليس ثبوته في الكتاب كثبوت الأعيان في الكتاب . فزاد هؤلاء قول ابن كلام والأشعري قبحاً.

/ تم تبع أقوام من أتباعهم أحد أهل المذهب، وأن القرآن معنى قائم بذاته فقط ، ٨/٤٢٥ وأن الحروف ليست من كلام الله، بل خلقها الله في الهواء أو صنفها جبريل أو محمد، فضمنوا إلى ذلك أن المصحف ليس فيه إلا مداد وورق، وأعرضوا عما قاله سلفهم من أن ذلك دليل على كلام الله فيجب احترامه، لما رأوا أن مجرد كونه دليلاً لا يوجب الاحترام، كالدليل على الخالق المتكلم بالكلام ، فإن الموجودات كلها أدلة عليه ولا يجب احترامها فصار هؤلاء يتهنون المصحف حتى يذسوه بأرجلهم ، ومنهم من يكتب أسماء الله بالعذرة إسقاطاً لحرمة ما كتب في المصاحف والورق من أسماء الله وآياته .

وقد اتفق المسلمون على أن من استخف بالمصحف، مثل أن يلقى في الحش، أو يركضه برجله إهانة له، إنه كافر مباح الدم.

فالبدع تكون في أولها شبراً، ثم تكثر في الاتباع حتى تصير أذرعاً وأميالاً وفراشخ.
وهذا الجواب لا يتحمل بسط هذا الباب، فإنه مبسوط في غيره.

وهوئاء الذين يستثنون في هذه الأشياء الماضية المقطوع بها ، مبتدعة ضلال جهال، وأحدهم يحتاج على ذلك، فإذا قيل له: هذه شجرة، قال إن شاء الله أن يقلبها حيواناً فعلى ذلك، هي الآن شجرة قطعاً، وإنما إذا قلت: قد انتقلت كما أن الإنسان يكون نطفة، ثم علقة، ثم مضعة، ثم لحما، ثم يحيى وبعد نفح الروح فيه حي قطعاً ، وإذا شاء الله أن يبيته أماته، فالله إذا كان قادراً على تحويل الخلق من حال إلى حال لم يمنع ذلك أن يكونوا في كل وقت على الحال التي خلقهم عليها . فالسماء سماء بمشيئة الله وقدرته وخلقها، والإنسان إنسان بمشيئة الله وقدرته وخلقها، والفرس فرس بمشيئة الله وقدرته وخلقها، وإذا شاء الله أن يغير ما شاء غيره بمشيئته إن شاء وقدرته وخلقها.

ولم يجيء في الكتاب والسنة استثناء في الماضي ، بل في المستقبل كقوله: ﴿وَلَا تَقُولُنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدَّاً . إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ ، ٢٤] وقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] ، وقول النبي ﷺ : « وإنما إن شاء الله بكم لاحقون»^(١)، وقوله: «إن سليمان قال: لأطوفن الليلة على سبعين امرأة، تأتي كل امرأة بفارس يقاتل في سبيل الله، فقال له صاحبه: قل: إن شاء الله، فلم يقل. فلم تلد منهن إلا امرأة جاءت بشق ولد». قال: «فلو قال: إن شاء الله لقاتلوا في سبيل الله فرسانًا أجمعين»^(٢)، وقال ﷺ : «من حلف فقال: إن شاء الله، فإن شاء فعل، وإن شاء ترك»^(٣)، لأن الحالف يحلف على مستقبل ليفعلن هو أو غيره كذا، أو لا يفعل هو أو غيره كذا فيقول: إن شاء الله لأنه ما شاء الله كان، وما لم يشاً لم يكن، فإن وقع الفعل كان الله شاءه، فلا حث عليه، وإن لم يقع لم يكن الله شاءه فلا حث عليه؛ لأن إما التزمه إن شاء الله ، فإذا لم يشاء الله لم يكن قد التزمه فلا يحث.

/ والاستثناء في الإيمان مأثور عن ابن مسعود وغيره من السلف والأئمة لا شكا فيما يجب عليهم الإيمان به، فإن الشك في ذلك كفر. ولكنهم استثنوا في الإيمان خوفاً ألا يكونوا قاموا بواجباته وحقائقه، وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتُوا وَقُلُوبُهُمْ وَجْهٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠] قال النبي ﷺ : «هو الرجل يصوم ويصلي ويصدق ويغاف أن لا يتقبل منه»^(٤).

(١) مسلم في الطهارة (٢٤٩ / ٣٩).

(٢) البخاري في الأنبياء (٣٤٢٤) ومسلم في الأنبياء (١٦٥٤ / ٢٥).

(٣) السائئ في الأنبياء والنور (٣٨٣٠) ، وابن ماجه في الكفارات (٢١٠٥).

(٤) الترمذى في تفسير سورة المؤمنون (٣١٧٥) ، وابن ماجه في الزهد (٤١٩٨).

واستثنوا أيضاً لعدم علمهم بالعاقبة والإيمان النافع هو الذي يموت المرء عليه، واستثنوا خوفاً من تزكية النفس ونحو ذلك من المعاني الصحيحة.

وكذلك من استثنى في أعمال البر قوله: صليت إن شاء الله ونحو ذلك ، فهذا كله استثناء في أفعال لم يعلم وقوعها على الوجه المأمور المقبول ، فهو استثناء فيما لم تعلم حقيقته ، أو في مستقبل علق بمشيئة الله ، ليبين أن الأمور كلها بمشيئة الله ، فأما الاستثناء في ماض معلوم فهذه بدعة بخلاف العقل والدين .

فصل

وأما مسألة تحسين العقل وتقبيحه ، ففيها نزاع مشهور، بين أهل السنة والجماعة من الطوائف الأربعه وغيرهم. فالحنفية وكثير من المالكية، والشافعية والحنبلية، يقولون بتحسين العقل وتقبيحه ، وهو قول الكرامية والمعتزلة ، وهو قول أكثر الطوائف من المسلمين ، واليهود والنصارى والمجوس وغيرهم ، وكثير من الشافعية والمالكية والحنبلية ينفون ذلك ، وهو قول الأشعرية ، لكن أهل السنة متفقون على إثبات القدر ، وإن الله على كل شيء قادر ، خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها ، وأنه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن .

والمعتزلة وغيرهم من القدريه ، يخالفون في هذا ، فانكار القدر بدعة منكرة ، وقد ظن بعض الناس أن من يقول : بتحسين العقل وتقبيحه ينفي القدر ، ويدخل مع المعتزلة في مسائل التعديل والتجويز ، وهذا غلط بل جمئور المسلمين لا يوافقون المعتزلة على ذلك ، ولا يوافقون الأشعرية على نفي / الحكم والأسباب ، بل جمئور طوائف المسلمين يثبتون القدر ، ويقولون : إن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها ، ويقولون : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .

وأما الإقرار بتقدم علم الله وكتابه لأفعال العباد ، فهذا لم ينكره إلا الغلاة من القدريه وغيرهم ، وإلا فجمئور القدريه من المعتزلة وغيرهم يقررون بأن الله علم ما العباد فاعلون قبل أن يفعلوه ، ويصدقون بما أخبر به الصادق المصدق من أن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم ، كما ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : «إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء»^(١) ، وفي صحيح البخاري وغيره عن عمران بن حصين ، عن النبي ﷺ قال : «كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء وخلق السموات والأرض»^(٢) . وفي لفظ : «ثم خلق السموات والأرض»^(٢) .

وفي الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال : حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدق - «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث إليه الملك ، فيؤمر بأربع كلمات ، فيقال : اكتب

(١) مسلم في القدر (٢٦٥٣ / ١٦) . (٢) البخاري في بدء الخلق (٣١٩١) .

رزقه ، وأجله ، وعمله ، وشقي أو سعيد ، ثم ينفح فيه الروح ، فوالذي نفسي بيده ، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة ، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار ، وإن الرجل ليعمل بعمل/أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة^(١) . والآثار مثل هذا كثيرة .

فهذا يقر به أكثر القدرية ، وإنما ينكره غلاتهم ، كالذين ذكروا عبد الله بن عمر في الحديث الذي رواه مسلم في أول صحيحة بحيث قيل له: « قبلنا أقوام يقرؤون القرآن ، ويتفقرون العلم ، يزعمون ألا قدر وإن الأمر أ NSF ، قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم ، وأنهم مني براء»^(٢) ، ولهذا كفر الأئمة : كمالك والشافعي وأحمد ، من قال: إن الله لم يعلم أفعال العباد حتى يعملاها ، بخلاف غيرهم من القدرية .

والقصد هنا : أن جماهير المسلمين يخالفون القدرية من المعتزلة وغيرهم ، وجماهير المسلمين أيضاً يقررون بالأسباب التي جعلها الله أسباباً في خلقه وأمره ، ويقررون بحكمة الله التي يريدها ، في خلقه وأمره ، ويقولون : كما قال الله في القرآن حيث قال: « وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا» [البقرة: ١٦٤] . وقال : « فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الْثَّمَرَاتِ» [الأعراف: ٥٧] ، ومثل هذا كثير في الكتاب والسنّة ، وجمهور المسلمين على ذلك يقولون : إن هذا فعل بهذا ، لا يقولون كما يقول نفاة الأسباب : فعل عندها لا ب لها ، وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع .

ومقصود هنا : أن مسألة التحسين والتقييّح ، ليست ملزمة لمسألة القدر . وإذا عرف هذا فالناس في مسألة التحسين والتقييّح على ثلاثة أقوال : طرفان ، ووسط .

الطرف الواحد ، قول من يقول: بالحسن والقبح ، ويجعل ذلك صفات ذاتية للفعل لازمة له ، ولا يجعل الشرع إلا كاشفًا عن تلك الصفات ، لا سيما لشيء من الصفات فهذا قول المعتزلة - وهو ضعيف - وإذا ضم إلى ذلك قياس الرب على خلقه ، فقيل : ما حسن من المخلوق حسن من الخالق ، وما قبح من المخلوق قبح من الخالق ، ترتب على ذلك أقوال القدرية الباطلة . وما ذكروه في التجويز والتعديل . وهم مشبهة الأفعال ، يشبهون الخالق بالمخلوق ، والمخلوق بالخالق في الأفعال ، وهذا قول باطل ، كما أن تمثيل الخالق بالمخلوق بالمخلوق بالخالق في الصفات باطل .

(١) البخاري في بده الخلق (٣٢٠٨) ومسلم في القدر (١ / ٢٦٤٣) .

(٢) مسلم في الإيمان (١/٨) ، والترمذمي في الإيمان (٢٦١٠) وقال: « حديث حسن صحيح» .

فاليهود وصفوا الله بالنقائص التي يتزه عنها، فشيء بالخلق، كما وصفوه بالفقر والبخل، واللغو، وهذا باطل، فإن الله تعالى متزه عن كل نقص، وموصوف بالكمال الذي لا نقص فيه، وهو متزه في صفات الكمال أن يماثل شيء من صفاتة شيئاً من صفات المخلوقين، فليس له كفؤاً أحد في شيء من صفاتة، لا في علمه، ولا قدرته، ولا إرادته، ولا رضاه، ولا غضبه، ولا خلقه، ولا استوائه، ولا إتيانه، ولا / نزوله ، ولا غير ذلك مما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله . بل مذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه، وما وصفه به رسوله من غير تحرير ولا تعطيل ، ومن غير تكيف ولا تمثيل، فلا ينفون عنه ما أثبته لنفسه من الصفات، ولا يماثلون صفاتة بصفات المخلوقين، فالنافي معطل، والمعطل يعبد عدماً. والمشبه ممثل، والممثل يعبد صنماً .

ومذهب السلف إثبات بلا تمثيل ، وتنزيه بلا تعطيل ، كما قال تعالى : «**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**» [الشورى: ١١]، وهذا رد على المثلة . وقوله : «**وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**» [الشورى: ١١] رد على المعطلة . وأفعال الله لا تمثل بأفعال المخلوقين، فإن المخلوقين عباده، يظلمون ويأتون الفواحش، وهو قادر على منعهم ولو لم يمنعهم ؛ لكن ذلك قبيحاً منه وكان مذموماً على ذلك ، والرب تعالى لا يقبح ذلك منه، لما له في ذلك من الحكمة البالغة والنعمـة السابقة، هذا على قول السلف والفقهاء والجمهور الذين يثبتون الحكمة في خلق الله وأمره .

ومن قال : إنه لا يخلق شيئاً بحكمة، ولا يأمر بشيء بحكمة، فإنه لا يثبت إلا محض الإرادة التي ترجع أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجع، كما هو أصل ابن كلام، ومن تابعه، وهو أصل قولي القدرة والجهمية .

وأما الطرف الآخر في مسألة التحسين والتقييم، فهو قول من يقول: / إن الأفعال لم تشتمل على صفات هي أحكام، ولا على صفات هي علل للأحكام، بل القادر أمر بأحد المتماثلين دون الآخر، لمحض الإرادة ، لا لحكمة، ولا لرعاية مصلحة في الخلق والأمر .

ويقولون : إنه يجوز أن يأمر الله بالشرك بالله، وينهي عن عبادته وحده ويجوز أن يأمر بالظلم والفواحش ، وينهي عن البر والتقوى ، والأحكام التي توصف بها الأحكام مجرد نسبة وإضافة فقط، وليس المعروف في نفسه معروفاً عندهم، ولا المنكر في نفسه منكراً عندهم، بل إذا قال : «**يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ**» [الأعراف: ١٥٧]، فحقيقة ذلك عندهم أنه يأمرهم بما يأمرهم ، وينهياهم عما ينهياهم ويحل لهم ما يحل لهم، ويحرم عليهم ما يحرم عليهم، بل الأمر والنهي

والتحليل والتحريم، ليس في نفس الأمر عندهم لا معروف ، ولا منكر، ولا طيب، ولا خبيث ، إلا أن يعبر عن ذلك بما يلائم الطياع، وذلك لا يقتضي عندهم كون الرب يحب المعروف ويبغض المنكر.

فهذا القول ولو ازمه ، هو أيضًا قول ضعيف مخالف للكتاب والسنّة ، ولإجماع السلف والفقهاء ، مع مخالفته أيضًا للمعقول الصريح ، فإن الله نزه نفسه عن الفحشاء ، فقال: **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾** [الأعراف: ٢٨] ، كما نزه نفسه عن التسوية بين الخير والشر ، فقال تعالى: **﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنَّ نَجْعَلُهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحَيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ / سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾** [الجاثية: ٢١] ، وقال: **﴿أَفَجَعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ . مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾** [القلم: ٣٥ ، ٣٦] ، وقال: **﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَقْنِينَ كَالْفُجَارِ﴾** [ص: ٢٨] .

وعلى قول النفا : لا فرق في التسوية بين هؤلاء وهمؤلاء . وبين تفضيل بعضهم على بعض ، ليس تزييه عن أحدهما بأولى من تزييه عن الآخر ، وهذا خلاف المتصوّص والممْعوق . وقد قال الله تعالى : **﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حِيثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾** [الأنعام: ١٢٤] ، وعندهم تعلق الإرسال بالرسول ، كتعلق الخطاب بالأفعال لا يستلزم ثبوت صفة لا قبل التعلق ولا بعده ، والفقهاء وجمهور المسلمين يقولون: الله حرم المحرمات فحرمت ، وأوجب الواجبات فوجبت ، فمعنا شيطان: إيجاب وتحريم ، وذلك كلام الله وخطابه ، والثاني وجوب وحرمة وذلك صفة للفعل ، والله تعالى عليم حكيم ، علم بما تتضمنه الأحكام من المصالح ، فأمر ونهى لعلمه بما في الأمر والنهي والمؤمر والمحظور من مصالح العباد ومفاسدهم ، وهو أثبت حكم الفعل ، وأما صفتة ، فقد تكون ثابتة بدون الخطاب ، وقد ثبت بالخطاب والحكمة الحاصلة من الشرائع ثلاثة أنواع :

أحدها: أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحة أو مفسدة ، ولو لم يرد الشرع بذلك ، كما يعلم أن العدل مشتمل على مصلحة العالم ، والظلم يشتمل / على فسادهم ، فهذا النوع هو حسن وقبيح ، وقد يعلم بالعقل والشرع قبح ذلك لا أنه أثبت للفعل صفة لم تكن ، لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معافاً في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك وهذا مما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقييّع ، فإنهم قالوا: إن العباد يعقوبون على أفعالهم القبيحة ، ولو لم يبعث إليهم رسولاً ، وهذا خلاف النص قال تعالى: **﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾** [الإسراء: ١٥] ، وقال تعالى: **﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لَنَّا يَكُونُونَ**

للناس على الله حجّة بعد الرّسل ﴿النساء: ١٦٥﴾، وقال تعالى: «وَمَا كَانَ رِبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرْبَىٰ حَتَّىٰ يَعْثُثَ فِي أَمْمَهَا رَسُولاً يَتَلَوُ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرْبَىٰ إِلَّا وَأَهْلَهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩]، وقال تعالى: «كُلُّمَا أُقْرِئَ فِيهَا فَوْرَجَ سَأَلَهُمْ خَرْتَنَاهَا أَلَمْ يَأْتُكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبُنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ قَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقَلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعْيِ﴾ [الملك: ٨-١٠].

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «ما أَحَد أَحَبَ إِلَيْهِ العَذْرَ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَرْسَلَ الرَّسُولَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ»^(١)، والنصوص الدالة على أن الله لا يعذب إلا بعد الرسالة كثيرة، ترد على من قال من أهل التحسين والتقبیح، أن الخلق يعذبون في الأرض بدون رسول إليهم.

النوع الثاني : أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسناً، وإذا نهى/ عن شيء صار قبيحاً،
٨/٤٣٦ واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع.

والنوع الثالث : أن يأمر الشارع بشيء؛ ليتحقق العبد، هل يطاعه أم يعصيه، ولا يكون المراد فعل المأمور به، كما أمر إبراهيم بذبح ابنه ، «فَلَمَّا أَسْلَمَهَا وَتَلَّهُ لِلْجَنِّينِ» [الصفات : ١٠٣] ، حصل المقصود ، ففداء بالذبح، وكذلك حديث أبرص وأقرع وأعمى ، لما بعث الله إليهم من سألهم الصدقة، فلما أجب الأعمى قال الملك : أمسك عليك مالك ، فإنما ابتليتكم ، فرضي عنك ، وسخط على صاحبيك^(٢).

فالحكمة منشؤها من نفس الأمر لا من نفس المأمور به، وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة، وزعمت أن الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك، بدون أمر الشارع، والأشعرية ادعوا أن جميع الشريعة من قسم الامتحان، وإن الأفعال ليست لها صفة لا قبل الشرع ولا بالشرع ، وأما الحكماء والجمهور ، فأثبتوا الأقسام الثلاثة ، وهو الصواب.

(١) البخاري في الترجيد (٧٤١٦) ، ومسلم في اللعان (١٤٩٩/١٧) ، كلاهما عن المغيرة بن شعبة.

(٢) البخاري في الأنبياء (٣٤٦٤) ، ومسلم في الزهد (٤/٢٩٦) ، كلاهما عن أبي هريرة.

١/ وسائل شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس بن تيمية - رحمه الله تعالى - عن العبد ، هل يقدر أن يفعل الطاعة إذا أراد أم لا ؟ وإذا أراد أن يترك المعصية يكون قادرًا على تركها أم لا ؟ وإذا فعل الخير نسبة إلى الله ، وإذا فعل الشر نسبة إلى نفسه ؟
فأجاب :

الحمد لله ، نعم إذا أراد العبد الطاعة التي أوجبها الله عليه إرادة جازمة كان قادرًا عليها ، وكذلك إذا أراد ترك المعصية التي حرمت عليه إرادة جازمة كان قادرًا على ذلك ، وهذا مما اتفق عليه المسلمون وسائر أهل الملل ، حتى أئمة الجبرية ، بل هذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام ، وإنما ينazu في ذلك بعض غلاة الجبرية الذين يقولون : إن الأمر الممتنع لذاته واقع في الشريعة ، ويحتجون بأمره أبا لهب بأنه يؤمن بما يستلزم عدم إيمانه . وهذا القول خلاف ما أجمع عليه أئمة الإسلام ، كالأئمة الأربعة وغيرهم ، وأئمة الحديث والتصوف وغيرهم ، وخلاف ما أجمع عليه أئمة الكلام من أهل النفي والإثبات .

فأما إجماع المعتزلة ، ونحوهم على ذلك ظاهر ، وكذلك أئمة المتكلمين المثبتة : / كأبي محمد بن كلام ، وأبي العباس القلانسى ، وأبي الحسن الأشعري ، والقاضي أبي بكر الباقيانى ، وأبي بكر بن فورك ، وأبي إسحاق الإسفرايني ، والأستاذ أبي المعالى الجويني ، وأبي حامد الغزالي ، وكذلك أبو عبد الله محمد بن كرام وأصحابه : كابن الهิضم ، وسائر متكلمي أصحاب أبي حنيفة : كأبي منصور الماتريدي ، وغيره وأمثال هؤلاء كلهم متذمرون . وقد حكى إجماع المسلمين على ذلك غير واحد ، كأبي الحسن بن الزاغونى ، وإنما ينazu في ذلك بعضهم ، واتبعه أبو عبد الله الرازى .

واحتاجتهم بقصة أبي لهب حجة باطلة ، فإن الله أمر أبا لهب بالإيمان قبل أن تنزل السورة ، فلما أصر وعاند استحق الوعيد ، كما استحق قوم نوح حين قيل له : **«أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنْ مِنْ قَوْمٍ كَإِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ»** [هود: ٣٦] ، وحين استحق الوعيد أخبر الله بالوعيد الذي يلتحقه ، ولم يكن حينئذ مأموراً أمراً يطلب به منه ذلك ، والشريعة طافحة بأن الأفعال المأمور بها مشروطة بالاستطاعة والقدرة ، كما قال النبي ﷺ لعمران بن حصين : «صل قائما فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب»^(١) .

(١) البخاري في تقصير الصلاة (١١١٧) .

وقد اتفق المسلمين على أن المصلي إذا عجز عن بعض واجباتها، كالقيام ، أو القراءة أو الركوع ، أو السجود، أو ستر العورة، أو استقبال القبلة، أو غير ذلك، سقط عنه ما عجز عنه. وإنما يجب عليه ما إذا أراد فعله إرادة جازمة أمكنه فعله ، وكذلك الصيام اتفقوا على أنه يسقط بالعجز عن مثل : / الشيخ الكبير ، والعجوز الكبيرة ؛ الذين يعجزون عنه أداء وقضاء . وإنما تنازعوا هل على مثل ذلك الفدية بالإطعام؟ فأوجبها الجمهور: كأبي حنيفة والشافعي وأحمد ، ولم يوجبها مالك ، وكذلك الحج: فإنهم أجمعوا على أنه لا يجب على العاجز عنه وقد قال تعالى: ﴿وَلَلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] وقد تنازعوا : هل الاستطاعة مجرد وجود المال؟ كما هو مذهب الشافعي وأحمد، أو مجرد القدرة ولو بالبدن كما هو مذهب مالك؟ أو لابد منهما كمذهب أبي حنيفة؟ والأولون يوجبون على المغصوب أن يستنيب بماله ، بخلاف الآخرين .

بل مما ينبغي أن يعرف أن الاستطاعة الشرعية المشروطة في الأمر والنهي ، لم يكتفى الشارع فيها بمجرد المكتنة ولو مع الضرر، بل متى كان العبد قادرًا على الفعل مع ضرر يلحقه جعل كالعجز في مواضع كثيرة من الشريعة: كالظهور بالماء ، والصيام في المرض ، والقيام في الصلاة ، وغير ذلك تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ، ولقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] ، ولقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦] وفي الصحيح عن أنس عن النبي ﷺ أن الأعرابي لما بال في المسجد قال: «لا تزموه - أي لا تقطعوا عليه بوله - فإنما بعثتم ميسرين ، ولم تبعثوا معسرين»^(١)، وكذلك في الصحيح أن النبي ﷺ قال لمعاذ وأبي موسى - حين بعثهما إلى اليمن - : «يسرا ولا / تعسرا، وبشرا ولا تنفرا، وتطاوعا ولا تختلفا»^(٢)، وهذا وأمثاله في الشريعة أكثر من أن يحصر .

فمن قال: إن الله أمر العباد بما يعجزون عنه، إذا أرادوه إرادة جازمة فقد كذب على الله ورسوله ، وهو من المفترين الذين قال الله فيهم : ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سِنَالُهُمْ غَبَّ مِنْ رَبِّهِمْ وَذَلِّهِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذِّلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢] ، قال أبو قلابة: هذا لكل مفتر من هذه الأمة إلى يوم القيمة .

لكن مع قوله ذلك ، فيجب أن تعلم أنه لا حول ولا قوة إلا بالله ، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وإن الله خالق كل شيء فهو خالق العباد، وقدرتهم وإرادتهم وأفعالهم، فهو رب كل شيء وملكه لا يكون شيء إلا بمشيئته ، وإذنه وقضاءه وقدره وقدرته ، وفعله، وقد جاءت الإرادة في كتاب الله على نوعين:

(١) البخاري في الوضوء (٢١٩) عن أنس و (٢٢٠) عن أبي هريرة .

(٢) البخاري في المغازي (٤٣٤١، ٤٣٤٢) عن أبي بردة .

أحدهما: الإرادة الدينية، كما قال تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» [البقرة: ١٨٥] ، «يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيْكُمْ سُنَّ الدِّيَنَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ» إلى قوله تعالى: «وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ» [النساء: ٢٦] ، وقال تعالى: «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكُنْ يُرِيدُ لِيُظْهِرَكُمْ وَلَيُتَمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ» [المائدة: ٦] .

والثاني: الإرادة الكونية ، كما قال تعالى: «فَمَنْ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيهِ / يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُضْلِلَهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَعُّدُ فِي السَّمَاءِ» [الأنعام: ١٢٥] ، وقال تعالى: «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعُلُ مَا يُرِيدُ» [البقرة: ٢٥٣] ، وقال نوح: «وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِيْ إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيْكُمْ» [هود: ٣٤] ، وقال: «إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» [يس: ٨٢] ، وهذا التقسيم تقسيم شريف ، وهو أيضاً وارد في كتاب الله في الإذن والأمر ، والكلمات والتحريم والحكم والقضاء ، كما قد بيناه في غير هذا الموضع ، وبمعرفته تندفع شبهات عظيمة .

ومن موقع الشبهة ومثارات الغلط: تنازع الناس في القدرة هل يجب أن تكون مقارنة لل فعل؟ أو يجب أن تكون متقدمة عليه؟ والتحقيق الذي عليه أئمة الفقهاء: أن الاستطاعة المنشورة في الأمر والنهي - وهي التي تقدم الكلام فيها - لا يجب أن تقارن الفعل ، فإن الله إنما أوجب الحج على من استطاعه فمن لم يحج من هو لاء كان عاصياً باتفاق المسلمين ، ولم يوجد في حقه استطاعة مقارنة ، وكذلك سائر من عصى الله من المؤمنين المنهيين ، وجد في حقه الاستطاعة المنشورة في الأمر والنهي .

وأما المقارنة فلما توجد في حق من فعل ، والفاعل لابد أن يريد الفعل إرادة جازمة ، وأن يكون قادراً عليه ، وإذا وجد ذلك في حقه وجب وجود الفعل . فمن قال : الاستطاعة هي المقارنة ، فهي مجموع ما يجب من الفعل ويدخل في ذلك الإرادة وغيرها وعلى هذا الاصطلاح يقال: إذا لم يرد الفعل ، فليس / بقادر عليه ، وقد تبين أن مثل هذا التنازع لفظي ، فمن فسر عدم القدرة بذلك ظهر مقصوده ، فإذا حق الأمر وقيل: هل يكون العبد إذا أراد ما أمر به إرادة جازمة عاجزاً عنه ، تبين الحق وظاهر لكل أحد أنه إذا أراد ما أمر به لم يكن عاجزاً ، بل قادرًا عليه . وأن ما كان عاجزاً عنه إذا أراده فإن الله لم يكلفه إياه ، فإن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها ، أي ما وسعته النفس .

ويجب أن يعلم العبد أن عمله من الحسنات هو بفضل الله ورحمته ومن نعمته ، كما قال أهل الجنة: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيْ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ» [الأعراف:

[٤٣] ، وقال تعالى : «ولَكُنَ اللَّهُ حَبِّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَهَ إِلَيْكُمُ الْكُفَّرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعَصِيَانُ أُولُكُنَّ هُمُ الرَّاشِدُونَ» [الحجرات: ٧] ، وقال تعالى : «أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدَرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّنْ رَبِّهِ فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ» [الزمر: ٢٢] ، وقال : «أَوَ مَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا» [الأنعام: ١٢٢] ، وقال تعالى : «وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أُمْرِنَا مَا كُتِّبَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مِنْ نَشَاءَ مِنْ عِبَادَنَا» [الشورى: ٥٢] .

وكذلك إضافة السيئات إلى نفسه ، هو الذي ينبغي أن يفعله مع علمه ، بأن الله خالق كل موجود ، من الأعيان والصفات ، والحركات ، والسكنات ، كما قال آدم : «رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَا مِنَ الْخَاسِرِينَ» [الأعراف: ٢٣] ، وقال موسى : «رَبَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي» [القصص: ١٦] ، وقال الخليل : «وَالَّذِي أَطْمَعَ أَنْ يَغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ» [الشعراء: ٨٢] ، وقال خاتم الرسل : «فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ» [محمد: ١٩] ، وقد قال - تعالى - في حق من عذبهم : «وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ» [الزخرف: ٧٦] ، «فَمَا (١) كَانَ دُعَوَاهُمْ إِذْ جَاءُهُمْ بِأَسْنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ» [الأعراف: ٥] ، وأمثال هذا كثير في الكتاب والسنة .

٨/٤٤٣

وفي الحديث الصحيح الإلهي الذي رواه مسلم وغيره ، عن أبي ذر عن النبي ﷺ فيما يروى عن ربه تعالى : «ياعبادي ، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ، ياعبادي ، إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعاً ولا أبالي ، فاستغفروني أغفر لكم ، ياعبادي ، كلكم ضال إلا من هديته ، فاستهدوني أهدكم ، ياعبادي ، كلكم جائع إلا من أطعمنه ، فاستطعموني أطعمكم . ياعبادي ، كلكم عار إلا من كسوته ، فاستكسوني أكسكم . ياعبادي ، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً . ياعبادي ، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم اجتمعوا في صعيد واحد ، فسألوني فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ، لم ينقص ذلك من ملكي إلا كما ينقص البحر إذ يغمض فيه المحيط غمضة واحدة . ياعبادي ، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها ، فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه» (٢) .

فقد بين هذا الحديث ، أن من وجد خيراً بالعمل الصالح ، فليحمد الله ، فإنه هو الذي

(١) في المطبوعة : «وَمَا» ، والصواب ما أثبتناه .

(٢) مسلم في البر والصلة (٢٥٧٧ / ٥٥) .

أنعم بذلك، وإن وجد غير ذلك إما شرًا له عقاب ، وإما عبًا / لا فائدة فيه . فلا يلومن إلا نفسه، فإنه هو الذي ظلم نفسه، وكل حادث بقدرة الله ومشيئته، وكذلك في سيد الاستغفار الذي رواه البخاري ، وغيره عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ أنه قال: «سيد الاستغفار، أن يقول العبد: اللهم أنت ربِّي لا إله إلا أنت خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهديك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شرِّ ما صنعت أبوء لك بعمتك عليٍّ وأبوء بذنبي ، فاغفر لي ، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، من قالها إذا أصبح موقناً بها فمات من يومه دخل الجنة، ومن قالها إذا أُمسى موقناً بها فمات من ليلته دخل الجنة»^(١).

قوله : «أبوء لك بعمتك عليٍّ» يتناول نعمته عليه من الحسنات ، وغيرها ، وقوله: «أبوء بذنبي» اعتراف منه بذنبه . وهذه الطريقة هي طريقة المؤمنين . ومن عداهم ثلاثة أصناف: فإن القسمة رباعية .

قسم يجعلون أنفسهم هي الحالقة المحدثة للحسنات والسيئات ، وإن نعمة الله الدينية على المؤمن والكافر سواء ، وأنه لم يعط العبد إلا قدرة واحدة تصلح للضديين ، وليس بيد الله هداية خص بها المؤمن ، أو تطلب منه بقول العبد: «اهدنا الصراط المستقيم» [الفاتحة: ٦] ، وأنه لا يقدر على هداية ضال ، ولا إضلال مهتد ، فهو لاءُ القدرية الم gioسية .

قسم يسلبون العبد اختياره وقدرته ، ويجعلونه مجبوراً على حركاته / من جنس حركات الحمدات ، ويجعلون أفعاله الاختيارية والاضطرارية من نمط واحد حتى يقول أحدهم: إن جميع ما أمر الله به ورسوله فإنما هو أمر بما لا يقدر عليه ، ولا يطيقه ، فيسلبونه القدرة مطلقاً ، إذ لا يثبتون له إلا قدرة واحدة مقارنة للفعل ، ولا يجعلون للعاصي قدرة أصلاً .

فهذه المقالات وأمثالها من مقالات الجبرية القدرية الذين أنكروا قول الأولين - أئمة الهدى ، مثل عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، وسفيان بن سعيد الثوري ، ومحمد بن الوليد الزبيدي ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وأحمد بن محمد بن حنبل وغيرهم .

فإن ضمموا إلى ذلك إقامة العذر للعصاة بالقدر ، وقالوا: إنهم معدورون لذلك لا يستحقون اللوم والعقاب ، أو جعلوا عقوبهم ظلماً ، فهو لاءُ كفار ، كما أن من أنكر علم الله القديم من غلاة القدرية فهو كافر .

وإن جعلوا ثبوت القدر موجباً ، لسقوط الأمر والنهي ، والوعيد والوعيد ، كفعل المباحية فهو لاءُ أكفر من اليهود والنصارى من جنس المشركين ، الذين قالوا: «لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمَنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بِأَسْنَانِ قُلْ هَلْ عَنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَبِعُونَ إِلَّا الظَّنُّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ . قُلْ فَلَلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهُ دَكَمٌ

(١) البخاري في الدعوات (٦٣٢٣) وأبو داود في الأدب (٥٠٧٠) .

أجمعينَ] [الأنعام: ١٤٨، ١٤٩]، فإن هذا القول يستلزم طي بساط كل أمر ونهي / وهذا مما ٨/٤٤٦ يعلم بالاضطرار من العقل والدين ، أنه يوجب الفساد في أمر الدنيا والمعاد.

وأما القسم الرابع: فهو شر الأقسام كما قال الشيخ أبو الفرج بن الجوزي . قال: أنت عند الطاعة قدرى ، وأنت عند المعصية جبى ، أي مذهب وافق هواك تذهب به ، فهؤلاء شر أتباع الشيطان ، وليس هو مذهبًا لطائفة معروفة ، ولكن هو حال عامة المخلولين عن الأمر والنهي ، إن فعل طاعة أخذ يضيقها إلى نفسه ويعجب حتى يحيط عمله ، وإن فعل معصية أخذ يعتذر بالقدر ويحتاج بالقضاء ، وتلك حجة داحضة ، وعذر غير مقبول .

وتراه إذا أصابته مصيبة بفعل العباد أو غيرهم لا يستسلم للقدر ، وتراه إذا ظلم نفسه أو غيره احتاج بالقدر ويقول: العبد مسكون لا قادر ولا معذور ويقول:

اللقاء في البحر مكتوفًا وقال له إياك إياك أن تبتل بالماء

وإن ظلمه غيره ظلماً دون ذلك أو توهם أنه ظلمه أحد ، سعى في الانتقام من ذلك بأضعاف ذلك ، ولا يعذر غيره بمثل ما عذر به نفسه من القدر ، وهما سواء ، فهذه الجمل يجب اعتقادها .

٨/٤٤٧ وأما الكلام على الحقيقة الموجبة لإضافة الذنوب إلى العبد مع عموم الخلق / وفي سرد وقوع هذه الشرور ، في القدر ، وأنه مع ذلك لم يضف إلى الله في كتابه الأعلى أحد وجوده ثلاثة:

إما على طريق العموم ، كقوله تعالى: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] ، الرعد: ١٦ ، الزمر: ٦٢ ، غافر: ٦٢.

وإما أن يضاف إلى السبب ، كقوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢] .

وإما أن يحذف الفاعل كقول الجن : ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أُرِيدَ بِمَنِ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبِّهِمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠] .

والكلام على أن أسماء الله الحسنى لابد أن تتضمن إضافة الخير ، والشر داخل في مفعولاته ، كقوله تعالى: ﴿نَبِئْ عَبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ . وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩ ، ٥٠] ، وقوله: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٩٨] ، فتحرير هذه الحقائق الشريفة التي هي شرف الأولين والآخرين يحتاج إلى بسط وإطناب في غير هذا الجواب ، والله الموفق للصواب ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا ملجاً منه إلا إليه ، وهو حسينا ونعم الوكيل .

سائل شيخ الإسلام بقية السلف الكرام، العلامة الرباني ، والمحجة النوراني،
أوحد عصره فريد دهره، حلية الطالبين، ونخبة الراسخين، تقى الدين أحمد بن عبد الحليم
ابن عبد السلام بن تيمية الحراني - رضي الله عنه - وأثابه الجنة منه وكرمه . فقيل:

Λ/ΣΣΛ

Λ/ΣΣ9

فَأَجَابَ :

الحمد لله رب العالمين ، أصل هذه المسألة : أن يعلم الإنسان أن مذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب وغيره ما دل عليه الكتاب والسنة ، وكان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان ، وهو أن الله خالق كل شيء وربه ومليكه ، وقد دخل في ذلك جميع الأعيان القائمة بأنفسها وصفاتها القائمة بها ، من أفعال العباد وغير أفعال العاد .

وأنه - سبحانه - ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في الوجود شيء إلا بمشيئته وقدرته، لا يمتنع عليه شيء شاءه، بل هو قادر على كل شيء، ولا يشاء شيئاً إلا وهو قادر عليه.

وأنه سبحانه يعلم ما كان، وما لم يكن لو كان كيف يكون، وقد دخل في ذلك أفعال العباد وغيرها، وقد قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلقهم ، قدر آجالهم وأرزاقهم، و أعمالهم، وكتب ذلك، وكتب ما يصيرون إليه من سعادة وشقاوة، فهم يؤمنون بخلقه لكل شيء، / وقدرته على كل شيء، ومشيته لكل ما كان، وعلمه بالأشياء قبل أن تكون . وتقديره لها وكتابته إليها قبل أن تكون. وغلاة القدرية ينكرون علمه المتقدم، وكتابته السابقة، ويزعمون أنه أمر ونهي، وهو لا يعلم من يطيعه من يعصيه، بل الأمر أنف ، أي مستأنف .

وهذا القول أول ما حدد في الإسلام بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين ، وبعد إماراة معاوية بن أبي سفيان في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبينبني أمية في أواخر عصر عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وغيرهما من الصحابة ، وكان أول من ظهر عنه ذلك بالبصرة . معبد الجهني ، فلما بلغ الصحابة قول هؤلاء تبرؤوا منهم ، وأنكروا مقالتهم ، كما قال عبد الله بن عمر - لما أخبر عنهم - إذا لقيت أولئك فأخبرهم : إني بريء منهم ، وإنهم براء مني ، وكذلك كلام ابن عباس وجابر بن عبد الله ووائلة بن الأسعف وغيرهم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وسائل أئمة المسلمين ، فيهم كثير حتى قال فيهم الأئمة : كمالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم: إن المنكرين لعلم الله المتقدم يكفرون .

ثم كثر خوض الناس في القدر ، فصار جمهورهم يقر بالعلم المتقدم والكتاب السابق ، لكن ينكرون عموم مشيئه الله ، وعموم خلقه وقدرته ، ويظنون أنه لا معنى لمشيئته إلا أمره ، فما شاءه فقد أمر به ، ومالم شاءه لم يأمر به ، فلزمهم أن يقولوا : إنه قد يشاء ما لا يكون ، ويكون ما لا يشاء ، وأنكروا أن / يكون الله تعالى خالقاً لأفعال العباد ، أو قادرًا عليها . أو أن يخص بعض عباده من النعم بما يقتضي إيمانهم به وطاعتهم له .

وزعموا أن نعمته - التي يمكن بها الإيمان والعمل الصالح - على الكفار كأبي لهب ، وأبي جهل ، مثل نعمته بذلك على أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ، بمنزلة رجل دفع لأولاده مالا فقسمه بينهم بالسوية ، لكن هؤلاء أحذثوا أعمالهم الصالحة ، وهؤلاء أحذثوا أعمالهم الفاسدة ، ومن غير نعمة خص الله بها المؤمنين وهذا قول باطل . وقد قال تعالى : **﴿يَمْنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلَّ اللَّهُ يَمْنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾** [الحجرات: ١٧] ، وقال تعالى : **﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيْكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ وَلَكُنَّ اللَّهَ حَبِّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَرَزَّيْهِ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرِهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعَصِيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾** [الحجرات: ٧] .

وقد أمرنا الله أن نقول في صلاتنا : «اهدنا الصراط المستقيم . صراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» [الفاتحة: ٦، ٧] . وقال أهل الجنة : «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَهُتَّدِي لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ» [الأعراف: ٤٣] ، وقال الخليل صلوات الله وسلامه عليه : «ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك» [القرة: ١٢٨] ، وقال : «رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي» [إبراهيم: ٤٠] ، وقال تعالى : «وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا» [السجدة: ٤] ، وقال : «وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ» [القصص: ٤١] ، ونصوص الكتاب، والسنّة، وسلف الأمة المبينة لهذه / الأصول كثيرة، مع مافي ذلك من الدلائل العقلية الكثيرة على ذلك .

فصل

، وسلف الأمة وأئمتها متفقون - أيضًا - على أن العباد مأمورون بما أمرهم الله به، منهيون عما نهاهم الله عنه، ومتتفقون على الإيمان بوعده ووعيده الذي نطق به الكتاب والسنة، ومتتفقون أنه لا حجة لأحد على الله في واجب تركه ولا محرم فعله، بل لله الحجة البالغة على عباده، ومن احتج بالقدر على ترك مأمور، أو فعل محظوظ أو دفع ما جاءت به النصوص في الوعد والوعيد، فهو أعظم ضلالاً، وافتراء على الله، ومخالفة لدين الله من أولئك القدريّة، فإن أولئك مشبهون بالمجوس، وقد جاءت الآثار فيهم أنهم مجوس هذه الأمة، كما روی ذلك عن ابن عمر وغيره من السلف، وقد رویت في ذلك أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ منها ما رواه أبو داود والترمذی ، ولكن طائفة من أئمة الحديث طعنوا في صحة الأحاديث المرفوعة في ذلك، وهذا مبسوط في موضعه .

والمقصود هنا أن القدريّة النافية يشبهون المجوس في كونهم أثبتوه غير الله، يحدث أشياء من الشر بدون مشيّته وقدرته وخلقه .

٨/٤٥٣ / وأما المحتاجون على القدر ياسقاط الأمر والنهي والوعيد، فهو لاء يشبهون المشركين الذين قال الله فيهم : «سَيُقْوَلُ (٢) إِنَّ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بِأَسْنَاقِهِمْ هَلْ عِنْدَكُمْ (٣) مِنْ عِلْمٍ فَسُخْرِجُوهُ

(١) في المطبوعة : «وَجَعَلْنَاهُمْ» ، والصواب ما أثبناه .

(٢) في المطبوعة : «وَقَالَ» ، والصواب ما أثبناه .

(٣) في المطبوعة : «عِنْهُمْ» ، والصواب ما أثبناه .

لَنَا إِن تَبْعَدُنَ إِلَّا الظَّنُّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ» [الأنعام: ١٤٨] ، وقال تعالى: «وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدَنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آباؤُنَا وَلَا حَرَّمَنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ» [النحل: ٣٥] ، وقال تعالى: «وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْطَعْمُ مِنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمُهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ» [يس: ٤٧] ، وقال تعالى: «وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدَنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ» [الزخرف: ٢٠] .

فهؤلاء المحتاجون بالقدر على سقوط الأمر والنهي من جنس المشركين المكذبين للرسل ، وهم أسوأ حالاً من المجروس ، وهؤلاء حجتهم داحضة عند ربهم ، وعليهم غضب ، ولهم عذاب شديد .

ومن هؤلاء من يظن أن آدم احتاج على موسى بالقدر على الذنب ، وأن ذلك جائز لخاصة الأولياء المشاهدين للقدر ، وهذا ضلال عظيم ، فإن موسى إنما لام آدم على المعصية التي لحقت الذرية بسبب أكله من الشجرة ، فقال: «لماذا أخرجتني ونفسك من الجنة»^(١)؟ والعبد مأمور عند المصائب أن يرجع للقدر ، فإن سعادة العبد أن يفعل المأمور ، ويترك المحظور ويسلم للمقدور ، قال الله تعالى: / «مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيَّةٍ إِلَّا يَأْذِنُ اللَّهُ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ» [التغابن: ١١] ، قال ابن مسعود: هو الرجل تصيبه المصيبة ، فيعلم أنها من عند الله فيرضي ويسلم .

فالسعيد يستغفر من المغائب ويصبر على المصائب . كما قال تعالى: «فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ» [غافر: ٥٥] ، والشقي يجزع عند المصائب ، ويحتاج بالقدر على المغائب ، وإلا فآدم عليه السلام قد تاب من الذنب ، وقد اجتباه ربها وهداه ، وموسى أجل قدرًا من أن يلوم أحدًا على ذنب قد تاب منه وغفر الله له ، فضلاً عن آدم ، وهو أيضًا قد تاب مما فعل حيث قال: «رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لِهِ» [القصص: ١٦] . وقال: «إِنَّا هُدَنَا إِلَيْكَ» [الأعراف: ١٥٦] ، وقال: «أَنْتَ وَلِيْنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا» [الأعراف: ١٥٥] ، وموسى وأدم أعلم بالله من أن يظن واحد منهما أن القدر عذر لمن عصى الله ، وقد علمنا ما حل بإبليس وغير إبليس ، وأدم نفسه قد أخرج من الجنة وطفق هو وامرأته يخصفان عليهما من ورق الجنة ، وقد عاقب الله قوم نوح ، وهود ، وصالح ، وغيرهم من الأمم وقد شرع الله عقوبة المعتدين وأعد جهنم للكافرين ، فكيف يكون القدر عذرًا للذنب؟! .

(١) مسلم في القدر (١٣ / ٢٦٥٢) .

وهو لا يحتجون بالقدر إلا إذا كانوا متبعين لأهوائهم بغير علم، ولا يطردون حجتهم، فإن القدر لو كان عذرًا للخلق للزم ألا يلام أحد ولا يذم ولا يعاقب لا في الدنيا والآخرة، ولا يقتضى من ظالم أصلًا، بل يمكن الناس أن يفعلوا ما يشتهون مطلقاً، ومعلوم أن هذا لا يتصور أن يقوم عليه مصلحة أحد لا في الدنيا ولا في الآخرة، بل هو موجب الفساد العام وصاحب / هذا لا يكون إلا ظالماً متناقضًا، فإذا آذاه غيره أو ظلمه طلب معاقبته وجزاءه، ولم يعذرها بالقدر، وإذا كان هو الظالم احتاج لنفسه بالقدر، فلا يحتاج أحد بالقدر لاتباع هواه بغير علم، ولا يكون إلا مبطلاً لاحق معه، كما احتاج به المشركون فقال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنُّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وقال: ﴿ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾ [النحل: ٣٥].

ولهذا كان هؤلاء المشركون المحتاجون بالقدر، إذا عاداهم أحد قابلوه وقاتلوه وعاقبوه، ولم يقبلوا حجته إذا قال: لو شاء الله ما عاديتكم، بل هم دائمًا يعيشون من ظلم واعتدى، ولا يقبلون احتجاجه بالقدر، فلما جاءهم الحق من ربهم، أخذوا يدافعون ذلك بالقدر، فصاروا يحتجون على دفع أمر الله ونفيه بما لا يجوزون أن يحتاج به عليهم في دفع أمرهم ونفيه، بل ولا يجوز أحد من العقلاة أن يحتاج به عليه في دفع حقه، فعارضوا ربهم ورسل ربهم بما لا يجوزون أن يعارضن به أحد من الناس، ولا رسول أحد من الناس، فكان أمر المخلوق ونفيه وحقه أعظم على قولهم من أمر الله ونفيه وحقه على عباد الله، وكان أمر الله ونفيه وحقه على عباده أخف حرمة عندهم، من أمر المخلوق ونفيه وحقه على غيره، فإن حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، كما ثبت في الصحيحين عن معاذ بن جبل قال: كنت رديف النبي ﷺ على حمار فقال: «يا معاذ أتدري ما حق الله على عباده؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «حقه / عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «حقهم عليه ألا يعذبهم»^(١).

فكان هؤلاء المشركون من أعظم الناس جهلاً وعداوة لله ورسوله ، فاحتاجوا على إسقاط حقه وأمره ونفيه بما لا يجوزون - لا هم ولا أحد من العقلاة - أن يحتاج به على إسقاط حق مخلوق، ولا أمره ولا نفيه.

وهذا، كما جعلوا لله شركاء وبنات، وهم لا يرضى أحدهم أن يكون ملوكه شريكه،

(١) البخاري في الرقاق (٦٥٠٠) ومسلم في الإيمان (٣٠ / ٥٠) .

ولا يرضي البنات لنفسه، قال تعالى: «وَيَجْعَلُونَ لَهُ مَا يَكْرَهُونَ وَتَصِفُ الْسُّتُّونُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى لَا جُرْمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ» [التحل: ٦٢]، وقال تعالى: «وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسُودًا وَهُوَ كَظِيمٌ» [الزخرف: ١٧]، وقال تعالى: «ضَرَبَ لَكُمْ مثَلًا مَنْ أَنْفُسَكُمْ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكْتُ أَيْمَانَكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَحِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ» [الروم: ٢٨] أي كحيفة بعضكم بعضًا.

وقوله تعالى: «لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا» [النور: ١٢]، وقوله: «فَتُوُبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ» [البقرة: ٥٤]، وقوله: «نَدَعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنَسَاءَنَا وَنَسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ» [آل عمران: ٦١]، فالمكذبون للرسل دائماً حجتهم داحضة متناقضية ، فهم في قول مختلف يؤفك عنه من أفك. قال الله تعالى: «وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ / إِلَّا جَعَنَكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا» [الفرقان: ٣٣]، وقال تعالى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًا مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرِبِّكَ هَادِيًّا وَنَصِيرًا» [الفرقان: ٣١]، وقال تعالى: «وَتُلَكَ حُجَّتَنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمَهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِنْ نَشَاءٍ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ» [الأنعام: ٨٣]، فحججة المشركين في شركهم بالله وجعلهم له ولدًا، وفي دفع أمره ونهيه بالقدر داحضة . وقد بسط الكلام على هذه الأمور وما يناسبها في غير هذا الموضع.

٨/٤٥٧

وبين أن قول الفلاسفة - القائلين بقدم العالم، وأنه صادر عن موجب بالذات متولد عن العقول والآنفوس الذين يعبدون الكواكب العلوية ويصنعون لها التمايل السفلية، كأرسطو وأتباعه - أعظم كفراً وضلالاً من مشركي العرب الذين كانوا يقررون بأن الله خلق السموات والأرض ، وما بينهما في ستة أيام، بمشيئة وقدرته ، ولكن خرقوا له بنين وبنات بغير علم وأشاركوا به ما لم ينزل به سلطاناً.

٨/٤٥٨

وكذلك المباحية الذين يسقطون الأمر والنهي مطلقاً، ويحتاجون بالقضاء والقدر أسوأ حالاً من اليهود والنصارى وشركي العرب، فإن هؤلاء مع كفرهم يقررون بنوع من الأمر والنهي والوعد والوعيد ، ولكن كان لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله، بخلاف المباحية المستقطعة للشائع مطلقاً، فإنما يرضون بما تهواه أنفسهم، ويعضبون لما تهواه أنفسهم، لا يرضون لله، ولا يغضبون لله، ولا يحبون لله، ولا يبغضون لله، ولا يأمرؤن بما أمر الله به، ولا / ينهون عما نهى عنه، إلا إذا كان لهم في ذلك هوى، فيفعلونه لأجل هواهم لا عبادة لولاهم .

ولهذا لا ينكرون ما وقع في الوجود من الكفر والفسق والعصيان ، إلا إذا خالف

فصل /

وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها - مع إيمانهم بالقضاء والقدر - أن الله خالق كل شيء، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه يضل من يشاء ويهدي من يشاء، وأن العباد لهم مشيئة وقدرة يفعلون بمشيئتهم وقدرتهم ما أقدرهم الله عليه، مع قولهم أن العباد لا يشاؤون إلا أن يشاء الله، كما قال الله تعالى: ﴿كُلَّا إِنَّهُ (١) تَذَكِّرَةٌ . فَمَنْ شَاءَ ذَكِرَهُ . وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ الآية [المثري: ٥٤ - ٥٦]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكِّرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٢٩، ٣٠] وقال: ﴿إِنَّهُ هُوَ إِلَّا ذَكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ . لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٧ - ٢٩].

والقرآن قد أخبر بأن العباد يؤمنون، ويكررون، ويفعلون، ويعملون، ويكسرون، ويطعون، ويعصون، ويقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويحجون، ويعتمرون، ويقتلون، ويذبحون، ويسلقون، ويصدقون، ويذبذبون، ويأكلون، ويشربون، ويقاتلون، ويحاربون، فلم

(١) في المطبوعة: «إنها» والصواب ما أثبتناه.

يُكَفَّرُ مِنَ الْأَنْفُسِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ بِفَاعِلٍ وَلَا مُخْتَارٍ، وَلَا مُرِيدٌ وَلَا قَادِرٌ.
٨٤٦٠ وَلَا قَالَ أَحَدٌ مِنْهُمْ: إِنَّهُ فَاعِلٌ / مَجَازًا بَلْ مِنْ تَكْلِمَ مِنْهُمْ بِلِفْظِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ مُتَفَقُونَ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ فَاعِلٌ حَقِيقَةً، وَاللَّهُ - تَعَالَى - خَالِقُ ذَاتِهِ وَصَفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ.

وَأَوْلَى مِنْ ظَهَرَ عَنْهُ إِنْكَارٌ ذَلِكَ هُوَ الْجَهَنَّمُ بْنُ صَفْوَانَ وَأَتَبَاعِهِ، فَحَكِيَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ الْعَبْدَ مُجْبُرٌ، وَأَنَّهُ لَا فَعْلَ لَهُ أَصْلًا وَلَا يُسْبَّبُ بِقَادِرٍ أَصْلًا، وَكَانَ الْجَهَنَّمُ غَالِيًّا فِي تَعْطِيلِ الصَّفَاتِ، فَكَانَ يُنْفَيُ أَنْ يُسْمَى اللَّهُ - تَعَالَى - بِاسْمِ يُسْمَى بِهِ الْعَبْدِ، فَلَا يُسْمَى شَيْئًا وَلَا حَيًّا وَلَا عَالَمًا وَلَا سَمِيعًا وَلَا بَصِيرًا. إِلَّا عَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ وَحَكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُسْمَى اللَّهُ - تَعَالَى - قَادِرًا؛ لَأَنَّ الْعَبْدَ عَنْهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ، فَلَا تَشْبِيهُ بِهِذَا الْأَسْمَاعَ عَلَى قَوْلِهِ.

وَكَانَ هُوَ وَأَتَبَاعُهُ يُنْكِرُونَ أَنَّ يَكُونَ لِلَّهِ حِكْمَةٌ فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ، وَأَنَّ يَكُونَ لَهُ رَحْمَةٌ، وَيَقُولُونَ: إِنَّمَا فَعْلٌ بِحَضْرَمَشِئَةٍ، لَا رَحْمَةٌ مَعَهَا، وَحَكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُ أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، وَإِنَّهُ كَانَ يُخْرِجُ إِلَى الْجَذْمِيِّ فَيُنْظَرُ إِلَيْهِمْ وَيَقُولُ: أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ يَفْعُلُ مِثْلَ هَذَا بِهُؤُلَاءِ؟! وَكَانَ يَقُولُ: الْعَبَادُ مُجْبُرُونَ عَلَى أَفْعَالِهِمْ لَيْسَ لَهُمْ فَعْلٌ وَلَا اخْتِيَارٌ.

وَكَانَ ظَهُورُ جَهَنَّمَ وَمَقَالَتُهُ فِي تَعْطِيلِ الصَّفَاتِ وَفِي الْجَبَرِ وَالْإِرْجَاءِ فِي أَوْاخِرِ دُولَةِ بَنِي أَمْيَةِ، بَعْدَ حَدُوثِ الْقَدْرِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ الْقَدْرِيَّةَ حَدَّثُوا قَبْلَ ذَلِكَ فِي أَوْاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ، فَلَمَّا حَدَّثُتْ مَقَالَتَهُ الْمُقَابِلَةَ لِمَقَالَةِ الْقَدْرِيَّةِ أَنْكَرُوهَا السَّلْفُ وَالْأَئْمَةُ، كَمَا أَنْكَرُوا قَوْلَ الْقَدْرِيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَبَدَعُوا الطَّائِفَتَيْنِ، / حَتَّى فِي لَفْظِ الْجَبَرِ أَنْكَرُوا عَلَى مِنْ قَالَ: جَبَرٌ، وَعَلَى مِنْ قَالَ: لَمْ يَجْبَرْ.

وَالآثَارُ بِذَلِكَ مَعْرُوفَةٌ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَسَفِيَانَ الثُّوْرِيِّ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ سَلْفِ الْأَمَةِ وَأَئْمَتِهَا، كَمَا ذُكِرَ طَرْفًا مِنْ ذَلِكَ أَبُو بَكْرَ الْخَلَالِ فِي «كِتَابِ السَّنَةِ» هُوَ وَغَيْرُهُ مَنْ يَجْمِعُ أَقْوَالَ السَّلْفِ، وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالْزَّيْدِيُّ وَغَيْرُهُمَا لَيْسُ فِي الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ لَفْظُ جَبَرٍ، إِنَّمَا فِي السَّنَةِ لَفْظُ جَبَلٍ كَمَا فِي الصَّحِيفَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَشْجَعِ بْنِ قَيْسٍ مَا قَدِمَ عَلَيْهِ وَفَدِ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، فَقَالُوا: يَارَسُولُ اللَّهِ، بَيْنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارِ مَصْرُ وَإِنَّا لَا نُصْلِحُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي شَهْرٍ حِرَامٍ، فَمَرَنَا بِأَمْرِ فَصْلٍ نَعْمَلُ بِهِ، وَنَأْمَرُ بِهِ مِنْ وَرَاءِنَا، فَقَالَ: «أَمْرُكُمْ بِالْإِيَّانِ بِاللَّهِ، أَتَدْرُونَ مَا الْإِيَّانُ؟ شَهَادَةُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنَّ تَؤْدِيَا خَمْسًا مَا غَنِمْتُمْ»^(١). وَنَهَا هُمْ عَنِ الانتِبَاذِ فِي الْأَوْعِيَةِ الَّتِي يُسْرِعُ إِلَيْهَا السُّكْرُ. حَتَّى قَدْ يُشَرِّبُ الرَّجُلُ

(١) البخاري في الأدب (٦١٧٦)، ومسلم في الإيمان (٢٣/١٧).

ولَا يدرِي أَنَّهُ شَرَبَ مَسْكَرًا، بِخَلَافِ الظَّرْفَوْفِ الَّتِي تُوكَأُ فَإِنَّهَا إِذَا اشْتَدَ الشَّرَابُ انشَقَتْ، وَنَهَى عَنِ الدِّبَاءِ وَهُوَ الْقَرْعُ وَالْحَتْمُ^(١) وَهُوَ مَا يَصْنَعُ مِنَ الْمَدِرِ كَالْجَرَارِ وَالْمَزْفَتِ - وَهِيَ الظَّرْفَوْفُ الْمَزْفَتَةُ - وَالْنَّفِيرُ^(٢) وَهُوَ الْخَشْبُ الْمَنْقُورُ ثُمَّ قُدِّيَّلَ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبَحَ ذَلِكَ بَعْدَ هَذَا النَّهَيِ .

ولهذا تنازع العلماء في هذا النهي ، هل هو منسوخ أم لا؟ على قولين / مشهورين للعلماء ، هما روایتان عند أَحْمَدَ ، والقول بالنسخ مذهب أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ ، والقول بأنَّهَا كَانَ لَمْ يَنْسُخْ مذهب مَالِكَ ، لَكِنَّ مَالِكَ لَا يَنْهَى إِلَّا عَنِ الصَّنْفَيْنِ فَإِنَّهَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ أَنَّهُ حَرَمَ ذِيْنِكَ الصَّنْفَيْنِ ، وَأَبَحَ الْآخَرَيْنِ بَعْدَ النَّهَيِ .

وَأَمَّا مُسْلِمٌ ، فَرُوِيَ فِي صَحِيحِهِ النَّسْخَ فِي الْجَمِيعِ؛ فَلَهُذَا اخْتَلَفَ قَوْلُ أَحْمَدَ ، لَأَنَّ الْأَحَادِيثَ بِالنَّهِيِّ مَوْتَارَةً ، وَحَدِيثَ النَّسْخِ لَيْسَ مِثْلَهَا؛ فَلَهُذَا صَارَ لِلنَّاسِ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ ، وَهُؤُلَاءِ وَفَدْ عَبْدِ الْقَيْسِ كَانُوا بِالْبَحْرَيْنِ أَسْلَمُوا طَوْعًا ، كَمَا أَسْلَمَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ ، وَأَوْلَ جَمَعَةٍ جَمَعَتْ فِي الْإِسْلَامِ فِي قَرْيَةٍ عَنْهُمْ مِنْ قَرَى الْبَحْرَيْنِ .

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا شَيْجَ عَبْدَ الْقَيْسِ: «إِنَّ فِيكُ خَلْقَيْنِ يَحْبَهُمَا اللَّهُ ، الْحَلْمُ وَالْأَنَّةُ» ، فَقَالَ: أَخْلَقَيْنِ تَخَلَّقْتَ بِهِمَا؟ أَمْ خَلْقَيْنِ جَبَلْتَ عَلَيْهِمَا؟ فَقَالَ: «بَلْ خَلْقَيْنِ جَبَلْتَ عَلَيْهِمَا». فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَبَلَنِي عَلَى مَا يَحْبُبُ^(٣) ، فَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالزَّبِيدِيُّ وَغَيْرِهِمَا مِنَ السَّلْفِ لَفْظَ الْجَبَلِ جَاءَتْ بِهِ السَّنَةُ ، فَيَقُولُ: جَبَلَ اللَّهُ فَلَانَا عَلَى كَذَا ، وَأَمَّا لَفْظَ الْجَبَرِ فَلَمْ يَرِدْ ، وَأَنْكَرَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالزَّبِيدِيُّ وَالثُّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ وَغَيْرِهِمْ لَفْظَ الْجَبَرِ فِي النَّفِيِّ وَالْإِثْبَاتِ .

وَذَلِكَ ؛ لَأَنَّ لَفْظَ الْجَبَرِ مَجْمَلٌ ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: جَبَرُ الْأَبِ ابْنَتَهُ عَلَى النِّكَاحِ ، وَجَبَرُ / الْحَاكِمُ الرَّجُلُ عَلَى بَعِيْعِ مَا لَهُ لِوْفَاءُ دِيْنِهِ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَكْرَهُهُ ، لَيْسَ مَعْنَى أَنَّهُ جَعَلَهُ مَرِيدًا لِذَلِكَ مُخْتَارًا مَحْبًا لَهُ رَاضِيًّا بِهِ . قَالُوا: وَمَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - جَبَرُ الْعَبَادِ بِهِذَا الْمَعْنَى فَهُوَ مُبْطَلٌ ، فَإِنَّ اللَّهَ أَعْلَى وَأَجْلَ قَدْرًا مِنَ أَنْ يَجْبَرَ أَحَدًا ، وَإِنَّمَا يَجْبَرُ غَيْرَهُ الْعَاجِزُ عَنْ أَنْ يَجْعَلَهُ مَرِيدًا لِلْفَعْلِ مُخْتَارًا لَهُ مَحْبًا لَهُ رَاضِيًّا بِهِ وَاللَّهُ سَبَّحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ ، فَهُوَ الَّذِي جَعَلَ الْمَرِيدَ لِلْفَعْلِ ، الْمُحَبُّ لَهُ ، الرَّاضِيُّ بِهِ ، مَرِيدًا لَهُ ، مَحْبًا لَهُ ، رَاضِيًّا بِهِ ، فَكِيفَ يَقُولُ أَجْبَرَهُ وَأَكْرَهَهُ كَمَا يَجْبَرُ الْمَخْلُوقَ الْمَخْلُوقَ ، مِثْلَ مَا يَجْبَرُ السُّلْطَانُ وَالْحَاكِمُ وَالْأَبُ وَغَيْرُهُمْ مِنْ يَجْبِرُونَهُ ، إِمَّا بِحَقِّ إِمَّا بِبَاطِلٍ ، وَإِجْبَارُهُمْ هُوَ إِكْرَاهُهُمْ لِغَيْرِهِمْ عَلَى الْفَعْلِ ، وَالْإِكْرَاهُ قَدْ

(١) (٢) انظر الحديث السابق.

(٣) أبو داود في الأدب (٥٢٥) ، وابن ماجه في الزهد (١٤٨٧) ، وأحمد ٤/٢٠٦ .

يكون إكراهاً بحق ، وقد يكون إكراهاً بباطل .

فالأول : كإكراه من امتنع من الواجبات على فعلها ، مثل إكراه الكافر الحربي على الإسلام ، أو أداء الجزية عن يد وهم صاغرون ، وإكراه المرتد على العود إلى الإسلام ، وإكراه من أسلم على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت ، وعلى قضاء الديون التي يقدر على قصائها ، وعلى أداء الأمانة التي يقدر على أدائها ، وإعطاء النفقة الواجبة عليه التي يقدر على إعطائها .

وأما الإكراه بغير حق ، فمثل إكراه الإنسان على الكفر والمعاصي ، وهذا الإجبار الذي هو الإكراه يفعله العباد بعضهم مع بعض ، لأنهم لا يقدرون على إحداث الإرادة والاختيار في قلوبهم وعلى جعلهم فاعلين / لافعالهم ، والله - تعالى - قادر على إحداث إرادة للعبد ولا اختياره ، وجعله فاعلاً بقدره ومشيئته ، فهو أعلا وأقدر من أن يجبر غيره ويكرهه على أمر شاء منه ، بل إذا شاء جعله فاعلاً له بمشيئته ، كما أنه قادر على أن يجعله فاعلاً للشىء مع كراحته له ، فيكون مريداً له حتى يفعله مع بغضه له ، كما قد يشرب المريض الدواء مع كراحته له ، قال الله تعالى : «وَلَلَّهِ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا» [الرعد: ١٥] ، وقال : «وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا» [آل عمران: ٨٣] .

فكل ما يقع من العباد بإرادتهم ومشيئتهم ، فهو الذي جعلهم فاعلين له بمشيئتهم ، سواء كانوا مع ذلك فعلوه طوعاً ، أو كانوا كارهين له فعلوه كرهاً ، وهو سبحانه لا يكرههم على ما لا يريدونه ، كما يكره المخلوق المخلوق حيث يكرهه على أمر وإن لم يرده ، وليس هو قادرًا أن يجعله مريداً له فاعلاً له ، لا مع الكراهة ، ولا مع عدمها ، فلهذا يقال للعبد : إنه جبر غيره على الفعل ، والله أعلى وأجل وأقدر من أن يقال بأنه جبر بهذا المعنى .

وقد يستعمل لفظ الجبر في أعم من ذلك ، بحيث يتناول كل من قهر غيره وقدر عليه فجعله فاعلاً لما يشاء منه ، وإن كان هو المحدث لإرادته وقدرته عليه .

قال محمد بن كعب القرظي - في اسم الله الجبار قال - : هو الذي جبر / العباد على ما أراد ، وكذلك ينقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه قال في الدعاء المأثور : اللهم داحي المدحوات ، وباري المسموّات ، جبار القلوب على فطرتها ، شقيها وسعيدها . والجبر من الله بهذا الاعتبار معناه القهر والقدرة ، وأنه يقدر أن يفعل ما يشاء ، ويجبر على ذلك ، ويقهرهم عليه ، فليس كالمخلوق العاجز الذي يشاء ما لا يكون ، ويكون ما لا يشاء ، ومن جبره وقهره وقدرته ، أن يجعل العباد مريدين لما يشاء منهم ، إما مختارين له طوعاً ، وإما

فصل

وأما السلف والأئمة ، كما أنهم متفقون على الإيمان بالقدر ، وأنه ما شاء كان ، وما لم يشأ لم يكن ، وأنه خالق كل شيء من أفعال العباد ، وغيرها ، وهم متفقون على إثبات أمره ونفيه ، ووعده ووعيده ، وأنه لا حجة لأحد على الله في ترك مأمور ، ولا فعل محظور ، فهم أيضاً متفقون على أن الله حكيم رحيم وأنه أحكم الحاكمين ، وأرحم الراحمين .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: « الله أرحم بعباده من والدته بولدها »^(١) . وقد أخبر عن حكمته في خلقه وأمره بما أخبر به في كتابه وسنة رسوله .
وابنهم بن صفوان ومن اتبعه ، ينكرن حكمته ورحمته ، ويقولون : ليس في أفعاله وأوامره لام كي ، لا يفعل شيئاً لشيء ، ولا يأمر بشيء لشيء .

وکثير من المتأخرین من المثبتین للقدر من أهل الكلام ، ومن وافقهم سلکوا مسلک جهنم في كثير من مسائل هذا الباب ، وإن خالفوه في بعض / ذلك ، إما نزاعاً لفظياً ، وإما نزاعاً لا يعقل ، وإما نزاعاً معنوياً ، وذلك كقول من زعم ، أن العبد كاسب ليس بفاعل حقيقة ، وجعل الكسب مقدوراً للعبد ، وأثبت له قدرة لا تأثير لها في المقدور ؛ ولهذا قال جمهور العقلاة: إن هذا كلام متناقض غير معقول ، فإن القدرة إذا لم يكن لها تأثير أصلاً في الفعل كان وجودها كعدمها ، ولم تكن قدرة ، بل كان اقترانها بالفعل ، كاقتران سائر صفات الفاعل في طوله وعرضه ولونه .

(١) البخاري في الأدب (٥٩٩٩) ومسلم في التوبة (٢٧٥٤) / (٢٢) .

ولما قيل لهؤلاء : ما الكسب؟ قالوا: ما وجد بالفاعل، وله عليه قدرة محدثة، أو ما يوجد في محل القدرة المحدثة، فإذا قيل لهم: ما القدرة؟ قالوا: ما يحصل به الفرق بين حركة المرتعش، وحركة المختار، فقال لهم جمهور العقلاء: حركة المختار حاصلة بإرادته دون حركة المرتعش، وهي حاصلة بقدرته أيضاً، فإن جعلتم الفرق مجرد الإرادة، فالإنسان قد يريد فعل غيره ولا يكون فاعلاً له، وإن أردتم أنه قادر عليه، فقد عاد الأمر إلى معنى القدرة، والمعقول من القدرة معنى به يفعل الفاعل، ولا تثبت قدرة لغير فاعل، ولا قدرة يكون وجودها وعدمها بالنسبة إلى الفاعل سواء.

وهؤلاء المتبعون بجهنم يقولون: إن العبد ليس بفاعل حقيقة، وإنما هو كاسب حقيقة، ويبتلون مع الكسب قدرة لا تأثير لها في الكسب، بل وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء، ولكن قرنت به من غير تأثير فيه، وزعموا أن كل مافي الوجود من القوى، والطابع، والأسباب العلوية، والسفلى / كقدرة العبد لا تأثير لشيء منها فيما اقترن به من الحوادث والأفعال، والمسيرات، بل قرن الخالق لهذا لا لسبب، ولا لحكمة أصلاً.

وقالوا: إن الطاعات والمعاصي مع الثواب والعقاب كذلك، ليس في الطاعة معنى يناسب الثواب، ولا في المعصية معنى يناسب العقاب، ولا كان في الأمر والنهي حكمة لأجلها أمر ونهي، ولا أراد بإرسال الرسل رحمة العباد ومصلحتهم، بل أراد أن ينعم طائفة ويعذب طائفة لا لحكمة، والسبب هو جعل الأمر والنهي، و الطاعة والمعصية ، علامة على ذلك لا لسبب ولا لحكمة، وأنه يجوز أن يأمر بكل شيء حتى بالشرك، وتكذيب الرسل والظلم والفواحش ، وينهي عن كل شيء حتى التوحيد والإيمان بالرسل وطاعتهم.

وكثير من هؤلاء كأبي الحسن وأتباعه ومن وافقهم من متأخري أصحاب مالك والشافعى وأحمد ، مثل ابن عقيل وابن الجوزي ، وأمثالهما يقولون : إن الخالق هو المخلوق ، والفعل هو المفعول ، وقد جعلوا أفعال العباد فعلاً لله ، والفعل عندهم هو المفعول ، فامتنع مع هذا أن يكون فعلاً للعبد؛ لئلا يكون فعل واحد له فاعلان.

وأما الجمهور، فيقولون: إنها مخلوقة لله مفعولة له، وهي فعل للعبد قائمة به، وليس فعلاً لله قائماً به، بل مفعوله غير فعله، والرب / تعالى لا يوصف بما هو مخلوق له، وإنما يوصف بما هو قائم به، فلم يلزم هؤلاء أن يكون الرب ظالماً، وأما أولئك ، فإذا قالوا: إنه يوصف بالمخالق المنفصل عنه، فيسمى عادلاً وحالقاً؛ لوجود مخلوق منفصل عنه خلقه، فإنهم ألزموهم أن يكون ظالماً خلقه ظلماً منفصلاً عنه؛ إذ كانوا لا يفرقون فيما المنفصل عنه بينما يكون صفة لغيره وفعلاً له، وبين ما لا يكون ، إذ الجميع عندهم نسبة

واحدة إلى قدرته ومشيته وخلقه.

وهو لاء أطلقوا القول بتكليف ما لا يطلق ، وليس في السلف والأئمة من أطلق القول بتكليف ما لا يطاق ، كما أنه ليس فيهم من أطلق القول بالجبر ، وإطلاق القول بأنه يجبر العباد ، لإطلاق القول بأنه يكلفهم ما لا يطيقون ، هذا سلب قدرتهم على ما أمروا به ، وذلك سلب كونهم فاعلين قادرين .

ولهذا كان المقتضدون من هؤلاء ، كالقاضي أبي بكر بن الباقياني ، وأكثر أصحاب أبي الحسن ، وكالجمهور من أصحاب مالك ، والشافعي وأحمد بن حنبل ، كالقاضي أبي يعلى ، وأمثاله يفصلون في القول بتكليف ما لا يطاق ، كما تقدم القول في تفصيل الجبر ، فيقولون : تكليف ما لا يطاق ؛ لعجز العبد عنه لا يجوز ، وأما ما يقال أنه لا يطاق ؛ للاشتغال بضده ، فيجوز تكليفه ، وهذا ؛ لأن الإنسان لا يمكنه في حال واحدة أن يكون قائماً قاعداً ، ففي حال القيام لا يقدر أن يفعل معه القعود ، ويجوز أن يؤمر حال القعود بالقيام ، / وهذا متفق على جوازه بين المسلمين ، بل عامة الأمر والنهي هو من هذا النوع ، لكن هل يسمى هذا تكليف مالا يطاق ؟ فيه نزاع .

قيل : إن العبد لا يكون قادراً إلا حين الفعل ، وإن القدرة لا تكون إلا مع الفعل ، كما يقوله أبو الحسن الأشعري ، وكثير من نظار المثبتة للقدر ، على قول هؤلاء كل مكلف ، فهو حين التكليف قد كلف ما لا يطيقه حيث ، وإن كان قد يطيقه حين الفعل بقدرة يخلقها الله له وقت الفعل ، ولكن هذا لا يطيقه لاشغاله بضده وعدم القدرة المقارنة للفعل ؛ لا لكونه عاجزاً عنه . وأما العاجز عن الفعل ، كالزمن العاجز عن المشي ، والأعمى العاجز عن النظر ونحو ذلك ، فهو لاء لم يكلفوا بما يعجزون عنه ، ومثل هذا التكليف لم يكن واقعاً في الشريعة باتفاق طوائف المسلمين ، إلا شرذمة قليلة من المتأخرین ادعوا وقوع مثل هذا التكليف في الشريعة ، ونقلوا ذلك عن الأشعري وأكثر أصحابه ، وهو خطأ عليهم .

وأما جواز هذا التكليف عقلاً ، فأكثر الأمة نفت جوازه مطلقاً ، وجوازه عقلاً طائفه من المثبتة للقدر من أصحاب أبي الحسن الأشعري ، ومن وافقهم من أصحاب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، كابن عقيل وابن الجوزي وغيرهما . طائفه ثالثة فرقت في الجواز العقلي ، بين الممكن لذاته الذي / يتصور وجوده في الخارج ، كالطيران ، وبين الممتنع عقلاً كالجمع بين النقيضين .

والذين زعموا وقوع التكليف بالممتنع لذاته - كالرازي وغيره - احتجوا بأن الله كلف أبا لهب بالإيمان مع علمه بأنه لا يؤمن ، وإن خباره بأنه لا يؤمن . فكلفه بالجمع بين النقيضين

٨/٤٧٠

٨/٤٧١

بأن يفعل الشيء، وبأن يصدق أنه لا يكون مصدقاً بذلك، وهو صادق في تصديقه إذا لم يكن، واحتلوا بأنه كلف خلاف المعلوم، وخلاف المعلوم محال، فيكون حقيقة التكليف أنه يجعل علم الله جهلاً، وهذا ممتنع لذاته.

وهؤلاء جعلوا لفظ ما لا يطاق لفظاً عاماً يدخل فيه كل فعل؛ لكون القدرة عندهم لا تكون إلا مع الفعل، ويدخل فيه خلاف المعلوم، ويدخل فيه المعجوز عنه، ويدخل فيه الممتنع لذاته، ثم ذكروا نحو عشر حجج يستدلون بها على جواز هذا الجنس، فإذا فصل الأمر عليهم ثبت أن دعواهم جواز ما لا يطاق للعجز عنه - سواء كان ممتنعاً لذاته أو ممكناً - باطلة لا دليل عليها، وأما جواز تكليف ما يقدر العبد عليه من العبادة، ويقولون هم : أنه لا يكون قادراً عليه إلا حين الفعل، فهذا مما اتفق الناس على جواز التكليف به، لكن ثم نزاع لفظي ومعنوي في كونه يدخل فيما لا يطاق، فصار ما أدخلوه في هذا الاسم أنواعاً مختلفة: منها ما ينزعون في جوازه أو وقوعه. و منها : ما ينزعون في اسمه وصفته لا في وقوعه.

٨/٤٧٢ / أما تكليف أبي لهب، وغيره بالإيمان ، فهذا حق، وهو إذا أمر أن يصدق الرسول في كل ما يقوله، وأخبر مع ذلك أنه لا يصدقه، بل يموت كافراً، لم يكن هذا متناقضاً، ولا هو مأمور أن يجمع بين النقيضين، فإنه مأمور بتصديق الرسول في كل ما بلغ، وهذا التصديق لا يصدر منه، فإذا قيل له أمرناك بأمر ونحن نعلم أنك لا تفعله لم يكن هذا تكليفاً للجمع بين النقيضين.

فإن قال : تصديقكم في كل ما تقولون يقتضي أن أكون مؤمناً، إذا صدقتموني وإذا صدقتم لم أكن مؤمناً؛ لأنكم أخبرتمني لا أؤمن بكل ما أخبر به، قيل له: لو وقع منك لم يكن فيه هذا الخبر، ولم يكن يخبر أنك لا تؤمن، فأنت قادر على تصديقنا، وبتقدير وجوده لا يحصل هذا الخبر، وإنما وقع؛ لأنك أنت لم تفعل ما قدرت عليه من تصديقنا بهذا الخبر، فوقع بعد تكذيبك وتركك ما كنت قادراً عليه، لم نقل لك حين أمرناك بالتصديق العام وأنت قادر عليه.

ولو قيل لك : آمن ونحن نعلم أنك لا تؤمن بهذا الخبر، فالذى أمرت أن تؤمن به هو الإخبار بأن محمداً رسول الله، وهذا أنت قادر عليه ولا تفعله، وإذا صدقنا في خبرنا أنك لا تؤمن لم يكن هناك تناقض، لكن لا يمكن الجمع بين الإيمان والتصديق، فإنه لم يقع ونحن لم نأمرك بهذا، بل أمرناك بإيمان مطلق تقدر عليه، وأخبرنا مع ذلك أنك لا تفعل ذلك المقدور عليه، ولم نقل لك صدقنا في هذا وهذا في حال واحدة، لكن الواجب عليك

هو/ التصديق المطلق، والتصديق بهذا لا يجب عليك حيئذ، ولو وقع منك التصديق المطلق امتنع منا هذا الخبر، بل هذا الخبر إنما وقع لما علمنا أنه لا يقع منك التصديق المطلق.

وهذا كله لو قدر أن أبا لهب أسمع هذه الآية وأمر بالتصديق بها، وليس الأمر كذلك، لكن لما أنزل الله قوله: «سَيَصْلِي نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ» [المسد: ٣] ، ولم يسلم لهم أن الله أمر نبيه بإسماع هذا الخطاب لأبي لهب، وأمر أبا لهب بتصديقه، بل لا يقدر أحد أن ينقل أن النبي ﷺ أمر أبا لهب أن يصدق بتزول هذه السورة، فقوله : أنه أمر أن يصدق بأنه لا يؤمن قول باطل لم ينقله أحد من علماء المسلمين، فنقله عن النبي ﷺ قول بلا علم، بل كذب عليه.

فإن قيل : فقد كان الإيمان واجباً على أبي لهب، ومن الإيمان أن يؤمن بهذا ، قيل له: لا نسلم أنه بعد نزول هذه السورة وجب على الرسول أن يبلغه إياها، بل ولا غيرها، بل حقت عليه كلمة العذاب، كما حقت على قوم نوح إذ قيل له : «لَنْ يُؤْمِنْ مِنْ قَوْمٍ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ فَلَا تَبْتَسِّسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ» [هود: ٣٦] ، وبعد ذلك لا يبقى الرسول مأمور بتبليغهم الرسالة، فإنه قد بلغهم فكفروا حتى حقت عليهم كلمة العذاب بأعيانهم .

وقد يخبر الله الرسول عن معين أنه لا يؤمن، ولكن لا يأمره أن يعلمه / بذلك ، بل هو مأمور بتبليغه وإن كان الرسول يعلم أنه لا يؤمن، كالذين قال الله فيهم: «إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلْمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ جَاءُتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّىٰ يَرُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ» [يونس: ٩٦] ، [٩٧] ، وقوله: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» [البقرة: ٦] .

فهؤلاء قد يعلم بعض الملائكة ، وبعض البشر من الأنبياء وغيرهم في معين منهم أنه لا يؤمن، وإن كانوا مأمورين بتبليغه أمر الله ونهيه ، وليس في ذلك تكليفه بالجمع بين النقيضين، وذلك خلاف المعلوم، فإن الله يفعل ما يشاء بقدرته وما لا يشاء يعلم أنه لا يفعله وأنه قادر عليه لو شاء لفعله ، وعلمه أنه لا يفعله، لا يمنع أن يكون قادرًا عليه .

والعباد الذين علم الله أنهم يطعونه بإرادتهم ، ومشيئتهم وقدرتهم ، وإن كان حاله لذلك ، فخلقه لذلك أبلغ في علمه به قبل أن يكون، كما قال تعالى : «أَلَا يَعْلَمُ مِنْ خَلْقِهِ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ» [الملك: ١٤] ، وما لم يفعلوه فيما أمرهم به يعلم أنه لا يكون لعدم إرادتهم له لا لعدم قدرتهم عليه، وليس الأمر به أمراً بما يعجزون عنه، بل هو أمر بما لو أرادوه لقدرها على فعله، لكنهم لا يفعلونه ، لعدم إرادتهم له .

وجهم ، ومن وافقه من المعتزلة اشتركوا في أن مشيئة الله ومحبته ورضاه يعني واحد،

ثم قالت المعتزلة : وهو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ، فلا يشاؤه ، فقالوا : إنه يكون بلا مشيئة ، وقالت الجهمية ، بل هو يشاء / ذلك ، فهو يحبه ويرضاه ، وأبو الحسن وأكثر أصحابه وافقوا هؤلاء ، فذكر أبو العالى الجويني ، أن أبا الحسن أول من خالف السلف في هذه المسألة ، ولم يفرق بين المشيئة والمحبة والرضا .

وأما سلف الأمة وأئمتها وأكابر أهل الفقه والحديث والتصوف ، وكثير من طوائف النظار ، كالكلابية ، والكرامية ، وغيرهم ، فيفرقون بين هذا وهذا ، ويقولون : إن الله يحب الإيمان والعمل الصالح ، ويرضى به ، كما لا يأمر ولا يرضى بالكفر والفسوق والعصيان ولا يحبه ، كما لا يأمر به وإن كان قد شاءه ، ولهذا كان حملة الشريعة من الخلف والسلف متفقين على أنه لو حلف ليفعلن واجباً أو مستحبناً ، كقضاء دين يضيق وقته ، أو عبادة يضيق وقته ، وقال : إن شاء الله ، ثم لم يفعله لم يحث وهذا يبطل قول القدرية ، ولو قال : إن كان الله يحب ذلك ويرضاه فإنه يحث ، كما لو قال : إن كان يندب إلى ذلك ، ويرغب فيه أو يأمر به أمر إيجاب أو استحباب ، وهذا يرد على الجهمية ، ومن اتبعهم ، كأبي الحسن الأشعري ومن وافقه من المتأخرین . وبسط هذه الأمور له موضع آخر .

والمقصود هنا جواب هذه المسألة فإن هذه الإشكالات المذكورة إنما ترد على قول جهم ، ومن وافقه من المتأخرین من أصحاب أبي الحسن الأشعري ، وغيرهم ، وطائفة من متأخری أصحاب مالك والشافعی وأحمد .

٨/٤٧٦ / وأما أئمة أصحاب مالك والشافعی وأحمد وعامة أصحاب أبي حنيفة ، فإنهم لا يقولون بقول هؤلاء ، بل يقولون بما اتفق عليه السلف من أنه - سبحانه - ما شاء كان ، وما لم يشاً لم يكن ، ويثبتون الفرق بين مشيئته ، وبين محبته ورضاه فيقولون : إن الكفر والفسوق والعصيان - وإن وقع بمشيئه - فهو لا يحبه ولا يرضاه ، بل يسخطه ويغضبه ، ويقولون : إرادة الله في كتابه نوعان :

نوع بمعنى المشيئة لما خلق ، كقوله : «**فَمَنْ يُرِدُ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيْهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدُ أَنْ يُضْلِلَهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ**» [الأنعام : ١٢٥] .

نوع بمعنى محبته ورضاه لما أمر به ، وإن لم يخلقه ، كقوله : «**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**» [البقرة : ١٨٥] ، «**مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكُمْ يُرِيدُ لِيُظْهِرَكُمْ وَلَيُبَيِّنَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ**» [المائدة : ٦] ، «**يُرِيدُ اللَّهُ لِيَسِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيْكُمْ سُنُنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلَيْمٌ حَكِيمٌ . وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيَالًا عَظِيمًا . يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلُقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا**» [النساء : ٢٦-٢٨] .

وبهذا يفصل النزاع في مسألة الأمر . هل هو مستلزم للإرادة أم لا؟ فإن القدرة تزعم أنه مستلزم للمشيئة، فيكون قد شاء المأمور به ولم يكن، والجهمية قالوا: إنه غير مستلزم لشيء من الإرادة، لا لحبه له، ولا رضاه / به إلا إذا وقع، فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وكذلك عندهم ما أحبه ورضيه كان، وما لم يحبه ولم يرضه لم يكن، وتأولوا قوله: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفُرُ﴾ [الزمر: ٧]، على أن المراد من لم يقع منه الكفر، أو لا يرضاه دينا، كما يقولون: لم يشأ من لم يقع منه، أو لا يشاء دينا؛ إذ كانوا موافقين للجهمية والقدرة، في أنه لا فرق بين المشيئة والمشيئة ، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ تَكُفُّرُوا فَإِنَّ اللَّهَ عَنِّيْ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفُرُ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، فأخبر أنه إذا وقع الكفر من عباده لم يرضه لعباده، كما قال: ﴿إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقُولِ﴾ [النساء: ١٠٨]، وقال: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [البقرة: ٥٢]، مع قوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضْلِلَ يَجْعَلُ صَدَرَهُ ضِيقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وفصل الخطاب: أن الأمر ليس مستلزمًا لمشيئة أن يخلق الرب الأمر الفعل المأمور به . ولا إرادة أن يفعله، بل قد يأمر بما لا يخلق، وذلك مستلزم لحبة الرب ورضاه من العبد أن يفعله، بمعنى أنه إذا فعل ذلك أحبه ورضيه، وهو يريد منه إرادة الأمر من المأمور بما أمره به لصلحته، وإن لم يرد أن يخلقه وأن يعينه عليه؛ لما له في ترك ذلك من الحكمة، فإن له حكمة بالغة فيما خلقه وفيما لم يخلقه .

وفرق بين أن يريد أن يخلق هو الفعل، ويجعل غيره فاعلاً يحسن إليه، ويفضل عليه بالإعانة له على مصلحته ، وبين أن يأمر غيره بما يصلحه، وبين له ما ينفعه إذا فعله، وإن كان لا يريد هو - نفسه - أن يعينه لما في ترك إعانته / من الحكمة؛ لكون الإعانة قد تستلزم ما ينافق حكمته، والمنهي عنه الذي خلقه هو يبغضه ويقتنه، كما يقت ما خلقه من الأعيان الخبيثة، كالشياطين والخوايا، ولكنه خلقها لحكمة يحبها ويرضاه .

ونحن نعلم أن العبد يريد أن يفعل ما لا يحبه؛ لإفضائه إلى ما يحبه، كما يشرب المريض الدواء الكريه؛ لإفضائه إلى ما يحبه من العافية، ويفعل ما يكرهه من الأعمال لإفضائه إلى مطلوبه المحبوب له، ولا منافاة بين كون الشيء بغياضاً إليه مع كونه مخلوقاً له؛ لحكمة يحبها . وكذلك لا منافاة بين أن يحبه إذا كان ولا يفعله؛ لأن فعله قد يستلزم تفويت ما هو أحب إليه منه، أو وجود ما هو أبغض إليه من عدمه .

٨/٤٧٧

٨/٤٧٨

فصل

إذا عرف هذا فنقول :

أما قول القائل كيف يكون العبد مختاراً لأفعاله وهو مجبور عليها؟ إنما يتوجه على الجهمية الذين يقولون: بإطلاق الجبر، ونفي قدرة العبد و اختياره، وتأثير قدرته في الفعل، وقد بينا أن إطلاق الجبر مما أنكره أئمة السنة، كالأوزاعي والزبيدي والثوري وعبد الرحمن ابن مهدي، وأحمد بن حنبل / وغيرهم، وما علمت أحداً من الأئمة أطلقه، بل ما علمت أحداً من الصحابة والتابعين لهم بإحسان أطلقوه في مسائل القدر والجبر.

ولا قال أحد من أئمة المسلمين - لا الأئمة الأربع ولا غيرهم، لا مالك، ولا أبو حنيفة، ولا الشافعي ، ولا أحمد بن حنبل ولا الأوزاعي ، ولا الثوري ، ولا الليث ، ولا أمثال هؤلاء - إن الله يكلف العباد ما لا يطيقونه، ولا قال أحد منهم: إن العبد ليس بفاعل لفعله حقيقة، بل هو فاعل مجازاً، ولا قال أحد منهم: إن قدرة العبد لا تأثير لها في فعله، أو لا تأثير لها في كسبه، ولا قال أحد منهم: إن العبد لا يكون قادراً إلى حين الفعل، وأن الاستطاعة على الفعل لا تكون إلا معه، وأن العبد لا استطاعة له على الفعل قبل أن يفعله .

بل نصوصهم مستفيضة بما دل عليه الكتاب والسنة من إثبات استطاعة لغير الفاعل. كقوله تعالى: «وَلَلَّهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [آل عمران: ٩٧]، وقوله تعالى: «فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سَيِّئَ مَسْكِينًا» [المجادلة: ٤]، وقول النبي ﷺ لعمران بن حصين: «صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعدًا ، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(١).

وأتفقوا على أن العبادات لا تحب إلا على مستطيع، وأن المستطيع يكون مستطيناً مع معصيته وعدم فعله، كمن استطاع ما أمر به من الصلاة، والزكاة، / والصيام، والحج، ولم يفعله. فإنه مستطيع باتفاق سلف الأمة وأئمتها، وهو مستحق للعقاب على ترك المأمور الذي استطاعه ولم يفعله، لا على ترك ما لم يستطعه.

وصرحوا بما صرخ به أبو حنيفة، وأبو العباس بن سريج، وغيرهما من أن الاستطاعة المتقدمة على الفعل تصلح للضدين ، وإن كان العبد حين الفعل مستطيناً أيضاً عندهم . فهو مستطيع عندهم قبل الفعل ومع الفعل، وهو حين الفعل لا يمكنه أن يكون فاعلاً تاركاً، فلا يقولون: إن الاستطاعة لا تكون إلا قبل الفعل . كقول المعتزلة، ولا بأنها لا تكون إلا مع الفعل كقول المجرة، بل يكون مستطيناً قبل الفعل ، وحين الفعل .

(١) البخاري في تقصير الصلاة (١١١٧) .

وأما قوله : العلماء قد صرحو بأن العبد يفعلها قسراً. يقال له : لم يصرح بهذا أحد من علماء السلف ، وأئمة الإسلام المشهورين ، ولا أحد من أكابر أتباع الأئمة الأربعة ، وإنما يصرح بهذا بعض المتأخررين الذين سلكوا مسلك جهم ومن وافقه وليس هو لأهل علماء السنة ، بل ولا جمهورهم ولا أئمتهم ، بل هم عند أئمة السلف من أهل البدع المنكرا .

٨/٤٨١

فصل /

وأما قول الناظم السائل :

لأنهم قد صرحو أنة على الإرادات المقصورة

فيقال له : القسر على الإرادة منه. إذا أريد به أنه جعله مريداً فهذا حق ، لكن تسمية مثل هذا قسراً وإكراها وجبراً تناقض لفظاً ومعنى ، فإن المقصور المكره المجبور لا يكون مريداً مختاراً محباً راضياً ، والذي جعل مختاراً محباً راضياً لا يقال إنه مقصور مكره مجبور . وإذا قيل : المراد بذلك أنه جعل مريداً بمشيئة الله وقدرته بدون إرادة منه متقدمة ، اختار بها أن يكون مريداً. قيل له: هذا المعنى حق سواء سمي قسراً ، أو لم يسم . ولكن هذا لا ينافي كونه مختاراً ، فإن من جعل مريداً مختار ، قد أثبتت له الإرادة والاختيار ، والشيء لا ينافي ذاته ولا ملازمته ، فلا يجوز أن يقال: كيف يكون المختار قد جعل مختاراً ، والمريدي جعل مريداً؟

٨/٤٨٢

وإذا قيل: يخير على أن يكون مختاراً. قيل: معنى ذلك أن الله جعله / مختاراً بغير إرادة منه سابقة لأن يكون مختاراً ، كما جعله قادرًا ، وجعله عالماً ، وجعله حياً ، وجعله أسود وأبيض وطويلاً وقصيرًا . ومعلوم أن الله إذا جعله موصوفاً بصفة لم ينافي ذلك اتصفه بتلك الصفة ، فإن الله إذا جعله على صفة كان كونه على تلك الصفة؛ لأن ما جعل الله له ، فإنه ما شاء كان ، وما لم يشاً لم يكن ، وإذا كان كونه مختاراً وعالماً وقدرًا أمراً ملزماً بمشيئة الله وجعله ، المتلازمان لا ينافي أحدهما الآخر ، بل يجتمعه ، ولا يفارقه ، فيكون اختيار العبد مع إطلاق الجبر الذي يعني به أن الله جعله مختاراً أمرين متلازمين ، لا أمرين متناقضين ، ولا عجب من اجتماع المتلازمين ، إنما العجب من تناقضهما .

فصل

وأما قول السائل :

لأنهم قد صرحو أنه على الإرادات المقصورة
ولم يكن فاعلًّا فاعلًّا حقيقة الحكم مشهور

فيقال له: المتصريح بأنه غير فاعل حقيقة هم الجهمية، أتباع الجهم بن صفوان ومن
وافقهم من المتأخرین، ولم يصرح بهذا أحد من الصحابة، والتبعين لهم / بإحسان ، ولا
ائمة المسلمين، لا الأئمة الأربع، ولا غيرهم ، بل الذين تكلموا بلفظ الحقيقة، والمجاز
وأتبعوا السلف في هذا الأصل كلهم يقولون: إنه فاعل حقيقة كما صرخ بذلك أئمة
أصحاب الأئمة الأربع - أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل،
وغيرهم - وكتابهم مشحونة بذلك .

وأما الذين قالوا: إنه فاعل مجازاً، وقالوا: إن الفعل لا يقوم بالفاعل ، بل الفعل هو
المفعول ، فهو لا يلزمهم ألا يكون لأفعال العباد فاعل لا الرب ، ولا العبد. أما العبد، فإنها
وإن قامت به الأفعال فإنه غير فاعل لها عندهم، وأما الرب فعندهم لم يقم به فعل ، لا هذه
ولا غيرها ، والفاعل المعقول من قام به الفعل ، كما أن المتكلم المعقول من قام به الكلام
والمرید المعقول من قامت به الإرادة ، والحي والعالم وال قادر من قامت به الحياة والعلم
والقدرة ، والمحرك من قامت به الحركة ، إثباتات هؤلاء فاعلا لا يقوم به فعل كإثباتات
متقدميهم من الجهمية والمعزلة متكلماً لا يقوم به كلام ، ومريداً لا يقوم به إرادة ، وعالماً لا
يقوم به علم ، وقدراً لا تقوم به قدرة ، وهذا كله باطل كما قرروه في مسألة كلام الله ،
وإثباتاته ، كما قد بسط في موضعه .

فإن الأصل الذي وافقوا به أئمة السنة ، واحتجوا به على المعزلة هو ، أن المعنى إذا
قام بمحل عاد حكمه على ذلك المحل ، واشتق لذلك المحل منه اسم ، ولم يشتق لغيره منه
اسم وعاد حكمه على ذلك المحل ، ولم يعد على غيره ، كما أن الحركة والسود والبياض ،
والحرارة والبرودة إذا قامت بمحل كان هو / المتحرك الأسود الأبيض الحار البارد ، دون
غيره . قالوا: فكذلك الكلام والإرادة ، إذا قاما بمحل كان ذلك المحل هو المتكلم المرید ،
دون غيره ، قالوا: فلا يكون المتكلم متكلماً إلا بكلام يقوم به ، ولا مريداً إلا بعبارة تقوم
به ، وكذلك لا يكون حياً عالماً قادراً ، إلا بحياة وعلم وقدرة تقوم به ، وطرد هذا أنه لا
يكون فاعلاً ، إلا بفعل يقوم به .

ولهذا استعاد النبي ﷺ بصفات الله تعالى ، وأفعاله ، وذاته ، فقال: «اللهم ، إني أعوذ برضاك من سخطك ، وبعفافتك من عقوبتك ، وبك منك لا أحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك»^(١) . وهذا مما استدل به الأئمة أحمد بن حنبل وغيره على أن كلام الله ليس بخلوق ، قالوا: لأنه استعاد به ولا يستعاد بخلوق .

فصل

وأما قول السائل :

ومن هنا لم يكن للفعل في ما يلحق الفاعل تأثير

فإن أراد بذلك ، أنه لا تأثير للفعل ، فيما يلحق الفاعل من المدح والذم والثواب ،
والعقاب ، فهذا إنما يقوله منكروا الأسباب ، كجهم ومن / وافقه . وإلا فالسلف والأئمة
متفقون على إثبات الأسباب والحكم ، خلقاً وأمراً . ٨/٤٨٥

ففي الأمر ، مثل ما يقول الفقهاء : الأسباب المثبتة للإرث «ثلاثة» نسب ، ونكاح ،
وولاء عتق ، واحتلقو في المحالفة ، والإسلام على يديه وكونهما من أهل الديوان ، منهم
من يجعل ذلك سبباً للإرث ، كأبي حنيفة ، ومنهم من لا يجعله سبباً ، كمالك والشافعي ،
وعن أحمد روايتان . ومثل ما يقولون: ملك النصاب سبب لوجوب الزكاة ، والقتل العمد
العدوان المحسن سبب للقود ، والسرقة سبب للقطع .

ومذهب الفقهاء أن السبب له تأثير في مسببه ، ليس علامه محضة ، وإنما يقول: إنه
علامة محضة طائفه من أهل الكلام الذين بنوا على قول جهم ، وقد يطلق ما يطلقونه
طائفه من الفقهاء ، وجمهور من يطلق ذلك من الفقهاء يتناقضون . تارة يقولون: بقول
السلف والأئمة ، وتارة يقولون : بقول هؤلاء .

وكذلك الحكمة وشرع الأحكام للحكم مما اتفق عليه الفقهاء مع السلف .

وكذلك الحكمة في الخلق والقرآن مملوء بذلك في الخلق ، والأمر ، / وملوء بأنه يخلق
الأشياء بالأسباب ، لا كما يقوله أتباع جهم ، أنه يفعل عندها لا بها ، كقوله تعالى: «أَنْزَلَ
مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتَهَا»^(٢) [التحل : ٦٥] ، وقوله: «وَنَزَّلَنَا^(٢) مِنَ السَّمَاءِ مَاءً
مُبَارَكًا فَأَنْبَتَنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ . وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ . رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَنَا بِهِ بَلَدًا

(١) مسلم في الصلاة (٤٨٦ / ٢٢٢) .

(٢) في المطبوعة: «وَنَزَّلَنَا» ، والصواب ما أثبناه .

مِيَّاتٍ» [ق: ١١-٩] ، وقوله: «وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيِ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا ثَقَالًا سُقِّنَاهُ لَبَلَدَ مَيِّتٍ فَأَنْزَلَنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الشَّمَرَاتِ» [الأعراف: ٥٧] ، وقوله: «يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنْ أَتَبَعَ رِضْوَانَهُ سُبْلَ السَّلَامِ» [المائدة: ١٦] ، وقوله: «فَاتَّلُوْهُمْ يُعَذَّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيهِمْ» [التوبه: ١٤] ، ونحو ذلك .

وأما دخول لام كي في المثلق والأمر ، فكثير جداً ، وهذا مبسوط في موضعه .

وقد بسط حجج نفاة الحكمة ، والتعليل العقلية والشرعية ، وبين فسادها كما بين فساد حجج المعتزلة والقدريه .

وحيثند فالأفعال سبب للمدح والذم ، والثواب والعقاب .

والفقهاء المثبتون للأسباب والحكم ، قسموا خطاب الشرع وأحكامه إلى قسمين: خطاب تكليف ، وخطاب وضع وإخبار ، كجعل الشيء سبباً وشرطًا ومانعاً ، فاعتراض عليهم نفاة ذلك ، بأنكم إن أردتم بكون الشيء / سبباً أن الحكم يوجد إذا وجد فليس هنا حكم آخر ، وإن أردتم معنى آخر فهو من نوع .

وجوابهم: أن المراد أن الأسباب تضمنت صفات مناسبة للحكم ، شرع الحكم لأجلها ، وشرع لإفضائه إلى الحكمة ، كما قال تعالى: «إِنَّ الصَّلَاةَ تَهْبَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرِ اللَّهِ أَكْبَرُ» [العنكبوت: ٤٥] ، وقال تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ» الآية [المائدة: ٩١] .

وكذلك - أيضاً - الذين قالوا لا تأثير لقدرة العبد في أفعاله هم هؤلاء أتباع نفاة الأسباب ، وإلا فالذى عليه السلف وأتباعهم وأئمّة أهل السنة وجمهور أهل الإسلام المثبتون للقدر المخالفون للمعتزلة إثبات الأسباب ، وإن قدرة العبد مع فعله لها تأثير كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها ، والله تعالى خلق الأسباب والمبنيات . والأسباب ليست مستقلة بالمبنيات ، بل لابد لها من أسباب آخر تعاونها ، ولها - مع ذلك - أضداد تمانعها ، والمسبب لا يكون حتى يخلق الله جميع أسبابه ، ويدفع عنه أضداده المعارضه له ، وهو سبحانه يخلق جميع ذلك بمشيئته وقدرته كما يخلق سائر المخلوقات ، فقدرة العبد سبب من الأسباب ، وفعل العبد لا يكون بها وحدها بل لابد من الإرادة الجازمة مع القدرة .

وإذا أريد بالقدرة القوة القائمة بالإنسان فلا بد من إزالة الموانع ، كإزاله / القيد والحبس ونحو ذلك ، والصاد عن السبيل كالعدو وغيره .

فصل

وقوله تعالى: **﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾** [الإنسان: ٣٠، التكوير: ٢٩]، لا يدل على أن العبد ليس بفاعل لفعله الاختياري ، ولا أنه ليس ب قادر عليه ، ولا أنه ليس بمرید ، بل يدل على أنه لا يشأه إلا أن يشاء الله ، وهذه الآية رد على الطائفتين : المجرة الجهمية والمعزلة القدرية . فإنه تعالى قال: **﴿لَمَن شَاءَ مِنْكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾** [التكوير: ٢٨]، فأثبتت للعبد مشيئته وفعلاً ، ثم قال: **﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾** [التكوير: ٢٩]، فيبين أن مشيئته العبد معلقة بمشيئه الله . والأولى رد على الجبرية ، وهذه رد على القدرية ، الذين يقولون: قد يشاء العبد ما لا يشأه الله كما يقولون : إن الله يشاء ما لا يشأون .

وإذا قالوا: المراد بمشيئه هنا الأمر على أصلهم ، والمعنى وما يشاؤن فعل ما أمر الله به إن لم يأمر الله به . قيل : سياق الآية يبين أنه ليس المراد هذا ، بل المراد وما تشاوون بعد أن أمرتم بالفعل أن تفعلوه إلا أن يشاء الله ، فإنه تعالى ذكر الأمر ، والنهي ، والوعد ، والوعيد ، ثم قال بعد ذلك: **﴿إِنَّ هَذَهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا . وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾** [الإنسان: ٢٩ ، ٣٠] وقوله: **﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾** نفي لمشيئتهم في المستقبل . وكذلك قوله **﴿إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾** / تعليق لها بمشيئه الرب في المستقبل ، فإن حرف (أن) تخلص الفعل المضارع للاستقبال ، فالمعنى : إلا أن يشاء بعد ذلك ، والأمر متقدم على ذلك ، وهذا كقول الإنسان: لا أفعل هذا إلا أن يشاء الله .

وقد اتفق السلف ، والفقهاء على أن من حلف فقال: لأصلين غداً ، إن شاء الله ، أو لأقضين ديني غداً إن شاء الله ، ومضي الغد ولم يقضه أنه لا يحث ، ولو كانت المشيئه هي الأمر لحث ، لأن الله أمره بذلك ، وهذا مما احتج به على القدرية ، وليس لهم عنه جواب ، ولهذا خرق بعضهم الإجماع القديم وقال: إنه يحث .

وأيضاً ، فقوله: **﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾** [التكوير: ٢٩] سبق لبيان مدح الرب والثناء عليه بيان قدرته ، وبيان حاجة العباد إليه ، ولو كان المراد لا تفعلون إلا أن يأمركم لكن كل أمر بهذه الثابة ، فلم يكن ذلك من خصائص الرب التي يمدح بها ، وإن أردت أنهم لا يفعلون إلا بأمره كان هذا مدحًا لهم ، لا له .

٨/٤٨٩

فصل /

وقوله:

(وَكُلُّ شَيْءٍ) . ثُمَّ لَوْ سَلَّمَتْ لَمْ يَكُنْ لِلْخَالِقِ تَقْدِيرٌ

إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنْ لَوْ سَلَّمَ أَنَّ الْعَبْدَ فَاعْلَمَ أَفْعَالَهُ حَقْيَةً، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ أَقْوَالِ الْسَّلْفِ لَزَمَ نَفْيُ التَّقْدِيرِ، فَهَذَا التَّلَازُمُ مُنْعَوٌ.

وَإِنْ أَرَادَ أَنْ لَوْ سَلَّمَ أَنْ يَشَاءَ مَا لَمْ يَشَاءُ اللَّهُ، لَزَمَ اِنْتِفَاءُ مُشَيْئَةِ اللَّهِ عَنِ الْمُحْرَمَاتِ، وَالْمُبَاحَاتِ بِإِنْتِفَاقِ النَّاسِ، بَلْ يَلْزَمُ اِنْتِفَاءُ مُشَيْئَةِ اللَّهِ فِي الْحَقْيَةِ لِأَفْعَالِ الْعَبَادِ كُلُّهَا، كَمَا يَلْزَمُ اِنْتِفَاءُ قَدْرَتِهِ عَلَى أَفْعَالِ الْعَبَادِ كُلُّهَا، وَإِنْتِفَاءُ خَلْقَهُ لِشَيْءٍ مِّنْهَا. وَفِي ذَلِكَ نَفْيُ هَذَا التَّقْدِيرِ الَّذِي هُوَ بِعِنْدِنَا مُشَيْئَةُ الْقُدْرَةِ وَالْخَلْقِ.

وَأَمَّا التَّقْدِيرُ الَّذِي هُوَ بِعِنْدِنَا تَقْدِيرُهَا فِي نَفْسِهِ وَعِلْمِهِ بِهَا، وَخَبْرِهِ عَنْهَا وَكِتَابَهُ لَهَا. فَهَذَا إِنَّمَا يَلْزَمُ لِزُومًا بَيْنَا عَلَى قَوْلِ مَنْ يَنْكِرُ الْعِلْمَ الْمُتَقْدِمَ، وَجَمِيعَ الْقُدْرَةِ لَا تَنْكِرُهُ، لَكِنْ إِذَا جَوَزَوا حَدُوثُ حَوَادِثٍ كَثِيرَةٍ بِدُونِ مُشَيْئَتِهِ وَقَدْرَتِهِ وَخَلْقَهُ، أَثْبَتُوا فِي الْعَالَمِ حَوَادِثَ كَثِيرَةٍ يَحْدُثُهَا غَيْرُهُ، وَهُوَ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى إِحْدَائِهَا، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَكُنُّهُمْ الْإِسْتِدَالَالُّ بِقَوْلِهِ: «أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ» [الْمُلْك: ١٤]، / عَلَى أَنَّهُ عَالَمُ بِهَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَخْلُقْهَا عَنْهُمْ، فَقَدْ يَنْزَعُهُمْ إِخْوَانُهُمُ الْقُدْرَةُ فِي عِلْمِهِ بِهَا قَبْلَ أَنْ تَكُونُ، وَلَا يَكُنُّهُمُ الْإِحْتِاجَاجُ عَلَيْهِمْ بِهَذِهِ الْآيَةِ، وَقَدْ يَقُولُونَ عِلْمَهُ بِهَا، مَعَ أَمْرِهِ، بِخَلْفِ الْعِلْمِ يَقْتَضِي تَكْلِيفُ مَا لَا يَطِقُ؛ لِأَنَّ خَلْفَ الْعِلْمِ مُمْتَنَعٌ، فَلَا يَكُونُ عَالِمًا بِهَا، فَيَلْزَمُهُمْ بَنْفِي التَّقْدِيرِ السَّابِقِ.

فصل

وقوله:

أَوْ كَانَ فَاللَّازِمُ مِنْ كَوْنِهِ حَدُوثُهُ وَالْقَوْلُ مَهْجُورٌ

كَأَنَّهُ يَرِيدُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لَوْ كَانَ اللَّهُ مَقْدِرًا لَهَا عَالِمًا بِهَا، فَيَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا بِهَا مَقْدِرًا لَهَا، بَعْدَ أَنْ تَكُونَ حَدُوثُ الْعِلْمِ بِهَا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ، وَيَلْزَمُ أَلَا يَكُونَ الرَّبُّ عَالِمًا بِأَفْعَالِ الْعَبَادِ، وَلَا مَقْدِرًا لَهَا حَتَّى فَعَلَتْ، وَهَذَا الْقَوْلُ مَهْجُورٌ بَاطِلٌ، مَا اتَّفَقَ عَلَى بَطْلَانِهِ سَلْفُ الصَّحَابَةِ، وَالْتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَسَائِرُ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ كَفَرُوا مِنْ قَالِهِ، وَالْكِتَابُ وَالسَّنَةُ مَعَ الْأَدْلَةِ الْعُقْلِيَّةِ تَبَيَّنُ فَسَادُهُ.

فإن الله قد أخبر عما يكون من أفعال العباد قبل أن تكون ، بل أعلم بذلك من شاء من ملائكته وغير ملائكته ، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ / لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠] ، فالملايكه حكموا بأن الأدميين يفسدون ، ويسفكون الدماء قبل أن يخلق الإنسان ولا علم لهم إلا ما علمهم الله ، كما قالوا: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلِمْنَا﴾ [البقرة: ٣٢] ، ثم قال: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠] ، وتضمن هذا ما يكون فيما بعد من آدم ، وإبليس وذرتهما ، وما يترتب على ذلك .

ودللت هذه الآية على أنه يعلم أن آدم يخرج من الجنة فإنه لو لا خروجه من الجنة لم يصر خليفة في الأرض فإنه أمره أن يسكن الجنة ، ولا يأكل من الشجرة ، بقوله: ﴿وَقَلَّنَا يَا آدَمَ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغْدًا حَيْثُ شَئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥] ، وقال تعالى: ﴿فَقَلَّنَا (١) يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوُّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَقُّ . إِنَّ لَكَ أَلَا تَجُوَعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى . وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ [طه: ١١٧-١١٩] ، نهاية أن يخرجها من الجنة ، وهو نهي عن طاعة إبليس التي هي سبب الخروج ، وقد علم قبل ذلك أنه يخرج من الجنة ، وأنه إنما يخرج منها بسبب طاعته لإبليس ، وأكله من الشجرة ؛ لأنه قال قبل ذلك: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] .

ولهذا قال من قال من السلف : إنه قدر خروجه من الجنة قبل أن يأمره بدخولها بقوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] ، وقال بعد هذا : ﴿وَقَلَّنَا اهْبَطْنَا بَعْضَكُمْ لِعَضْ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقْرٌ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ [البقرة: ٣٦] ، وقال / تعالى: ﴿قَالَ اهْبَطْنَا بَعْضَكُمْ لِعَضْ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقْرٌ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ . قَالَ فِيهَا تَحْيُونَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرِجُونَ﴾ [الأعراف: ٢٤] ، وهذا خبر عما سيكون من عداوة بعضهم بعضاً وغير ذلك ، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ . وَلَوْ جَاءَهُمْ كُلُّ آيَةٍ﴾ [يوسوس: ٩٦] ، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] ، وهذا خبر عن المستقبل ، وأنهم لا يؤمنون . وقال تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِنْنَ تَبَعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥] ، وقال: ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [السجدة: ١٣] ، وهذا قسم منه على ذلك ، وهو الصادق البار في قسمه ، وصدقه مستلزم لعلمه بما أقسم عليه ، وهو دليل على أنه قادر على ذلك .

(١) في المطبوعة: «وقلنا» ، والصواب ما أثبتناه .

وقد يستدل به على أنه خالق أفعال العباد؛ إذ لو كانت أفعالهم غير مقدورة له لم يمكنه أن يملاً جهنم، بل كان ذلك إليهم إن شاؤوا عصوه فملاها، وإن شاؤوا أطاعوه فلم يملاها.

لكن قد يقال: إنه علم أنهم يعصونه، فأقسم على جزائهم على ذلك، وقد يجاب عن ذلك بأن علمه بالمستقبل قبل أن يكون مستلزم خلقه له، فإنه سبحانه لا يستفيد العلم من غيره، كالملائكة والبشر، ولكن علمه من لوازم نفسه، فلو كانت أفعاله خارجة عن مقدوره ومراده لم يجب أن يعلمها كما يعلم مخلوقاته. وبسط هذا له موضع آخر.

٨/٤٩٤ / وقال تعالى عن المنافقين : «لَوْ خَرَجُوا فِيْكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالاً وَلَا وَضْعُوا خَلَالَكُمْ يَغُونُكُمُ الْفَتْنَةَ» [التوبه: ٤٧]، وهذا خبر عما سيكون منهم من الذنوب قبل أن يفعلوها.

وقال تعالى: «فُلْ لِلْمُخْلَفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَيْ بِأَسْ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ» [الفتح: ١٦]، وهذا خبر عن دعاء من يدعوهم إلى جهاد هؤلاء؛ ودعاؤه لهم من جملة أفعال العباد، ومثل هذا في القرآن كثير.

بل العلم بالمستقبل من أفعال العباد يحصل لآحاد المخلوقين من الملائكة، والأنبياء وغيرهم، فكيف لا يكون حاصلاً لرب العالمين؟! وقد أخبر النبي ﷺ عما سيكون من الأفعال المستقبلة من أمته، وغير أمته مما يطول ذكره، كإخباره بأن ابنه الحسن يصلح الله به بين فترين عظيمتين من المسلمين، وإخباره بأنه ثرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق، وإخباره بأن قوماً يرتدون بعده على أعقابهم ، وإخباره بأن خلافة النبوة تكون ثلاثة سنّة ثم تصير ملكاً، وإخباره بأن الجبل ليس عليه إلا نبي وصديق وشهيد، وكان أكثرهم شهداء وإخباره يوم بدر بقتل صناديد قريش قبل أن يقتلوا ، وإخباره بخروج الدجال، ونزول عيسى عليه السلام على المنارة البيضاء شرقي دمشق، وقتل عيسى عليه السلام له على باب لد.

وإخباره بخروج يأجوج ومأجوج ، وإخباره بخروج الخوارج الذين قال فيهم: «يخرج من ضئضي هذا قوم يحقر أحدكم صلاتهم مع صلاتهم، وصيامهم/ مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية آيتهم أن فيهم رجالاً مخدج اليد على يده مثل البضعة من اللحم تدردر»^(١)، وكان الأمر كما أخبر به لما قاتلهم علي بن أبي طالب بالنهر والنهر، ووُجِدَ هذا الشخص كما وصفه النبي ﷺ . وإخباره بقتال الترك وصفتهم حيث قال: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين حمر الخدود دلف الأنف يتعلون الشعر كأن وجوههم المجان المطرقة»^(٢). وقد قاتل المسلمون هؤلاء

(١) البخاري في المناقب (٨٦٠) ومسلم في الزكاة (١٠٦٣ / ١٤٧) .

(٢) البخاري في الجهاد (٢٩٢٨) ومسلم في الفتنة (٢٩١٢ / ٦٥) .
٢٩١

الترك، وغيرهم لما ظهروا، ومثل هذا من أخبار نبيه ﷺ أكثر من أن تذكر وهو إنما يعلم ما علمه الله وإذا كان هو يعلم كثيراً ما يكون من أعمال العباد، فكيف الذي خلقه وعلمه مالم يكن يعلم.

وهو - سبحانه - لا يحيط أحد من علمه إلا بما شاء ولا يعلم أحد - لا نبي ولا غيره - إلا ما علمه الله، وقال الخضر لموسى: إنني على علم من علم الله علمته الله لا تعلمه، وأنت على علم من علم الله علمته الله لا أعلمك، ولما نفر العصفور في البحر قال له: ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر، وهو سبحانه - القائل في حق موسى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَنَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥].

والمقصود أن نفي علم الله بالحوادث أفعال العباد وغيرها قبل أن تكون باطل، وغلاة القدرية ينفون ذلك.

٨/٤٩٦ / وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِتَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمْنَ يَنْقُلُبُ عَلَى عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿لَنْلَعِمَ أَيُّ الْحَزَبِينِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: ١٢]، ونحو ذلك، فهذا هو العلم الذي يتعلق، بالمعلوم بعد وجوده، وهو العلم الذي يترتب عليه المدح والذم، والثواب والعقاب، والأول هو العلم بأنه سيكُون، ومجرد ذلك العلم لا يترتب عليه مدح ولا ذم ولا ثواب ولا عقاب، فإن هذا إنما يكون بعد وجود الأفعال. وقد روي عن ابن عباس أنه قال في هذا: لنرى، وكذلك المفسرون قالوا: لعلمه موجوداً بعد أن كنا نعلم أنه سيكُون، وهذا المتجدد فيه قولهان مشهوران للناظار:

منهم من يقول: المتجدد هو نسبة وإضافة بين العلم والمعلوم فقط، وتلك نسبة عدمية.

ومنهم من يقول: بل المتجدد علم بكون الشيء وجوده، وهذا العلم غير العلم بأنه سيكُون، وهذا كما في قوله: ﴿وَقُلْ اعْمَلُوا فَسِيرَى اللَّهُ عَمَلُكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبه: ١٠٥]، فقد أخبر بتجدد الرؤية، فقيل نسبة عدمية، وقيل المتجدد أمر ثبوتي. والكلام على القولين، ومن قال هذا وهذا، وحجج الفريقين قد بسط في موضع آخر.

وعامة السلف وأئمة السنة والحديث، على أن المتجدد أمر ثبوتي كما دل عليه النص، وهذا ما هجر أحمد بن حنبل الحارث المحسبي على نفيه، فإنه كان يقول / يقول ابن كلاب فر من تجدد أمر ثبوتي، وقال بلوازم ذلك. فخالف من نصوص الكتاب والسنّة، وأثار السلف ما أوجب ظهور بدعة اقتضت أن يهجره الإمام أحمد، ويهذر منه، وقد قيل: إن الحارث رجع عن ذلك.

والمتأخرون من أصحاب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة على قولين: منهم من سلك طريقة ابن كلاب، وأتباعه، ومنهم من سلك طريقة أئمة السنة والحديث، وهذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا أن تقدم علم الله وكتابه لأعمال العباد حق، والقول بحدوث ذلك قول مهجور، كما قاله الناظم إن كان قد أراد ذلك، وليس في ذلك ما ينافي أمر الله ونهيه، فإن كونه خالقاً لأفعال العباد لا ينافي الأمر والنهي. فكيف العلم المتقدم، وليس في ذلك ما يقتضي كون العبد مجبوراً لا قدرة له. ولا فعل كما تقوله الجهمية المجرة.

فصل

وأما قوله:

و لا يقال علم الله ما يختار فالمختار مسطور

٨/٤٩٨ / فهو يتضمن إيراد سؤال من القدرة وجوابه منهم : فإنهم قد يقولون: نحن نقول: إنه يعلم، وإذا قلنا ذلك ، لم نكن قد نفينا القدرة، بل أثبتنا القدر بمعنى العلم مع نفي كون الرب تعالى شائياً جميع الحوادث، خالقاً لأفعال العباد. قال الناظم فإن الذي يختاره العبد مسطور قبل ذلك، فلا يمكن بغيره فيلزم الجبر.

وقد يعرض على هذا الجواب، بأن يقال: اللازم هنا بمنزلة الملزم، فإن علمه بأنه يختاره موافق لما كتبه من أنه يختاره، وتغيير العلم أعظم من تغيير المسطور.

وقد يقال: إنه أراد جعل السطر من تمام القول، أي لا يقال علم ما يختاره، وسطر ذلك. أي : فتقدم العلم والكتاب كاف في الإيمان بالقدر، فإن مجرد ذلك لا يكفي في الإيمان بالقدر، وهذا من حجة القائلين بالجبر. قالوا: خلاف المعلوم ممتنع، فالامر به أمر بممتنع؛ لأنه لو وقع المأمور للزم انقلاب العلم جهلاً.

وجوابهم : أن الممتنع لفظ مجمل، فإن أرادوا أن خلاف المعلوم لا يقع، ولا يكون، فهذا صحيح، ولكن التكليف بما لا يكون لا يكون تكليفاً بما يعجز عنه الفاعل، فإن مالا يفعله الفاعل قد لا يفعله ؛ لعجزه عنه وقد لا يفعله ؛ لعدم إرادته، فإنما كلف بما يطيقه مع علم الرب / أنه لا يكون، كما يعلم أن ما لا يشاؤه هو لا يكون ، مع أنه لو شاء لفعله.

٨/٤٩٩

وقول المحتج: لو وقع لانقلاب العلم جهلاً.

قيل : هذا صحيح ، وهو يدل على أنه لا يقع ، لكن لا يدل على أن المكلف عاجز عنه ، لو أراده لم يقدر على فعله ، فإنه لا يقع لعدم إرادته له ، لا لعدم قدرته عليه ، كالذى لا يقع من مقدورات الرب التي لو شاء لفعلها ، هو يعلم أنه لا يفعلها .

ولا يجوز أن يقال : إنه غير قادر عليها ، كما قاله بعض غلاة أهل البدع ، بل قد قال سبحانه : «أَيَحْسِبُ الْإِنْسَانُ أَنَّ لَنْ يَجْمَعَ عَظَامَهُ بَلِّي قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسُوِّيَّ بَنَاهُ» [القيامة : ٣ ، ٤] ، وقال تعالى : «قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَعْثَلِيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسُكُمْ شَيْئًا» [الأنعام : ٦٥] ، مع أنه قد ثبت في الصحيحين عن جابر ، أنه لما نزل قوله : «قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَعْثَلِيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ» [الأنعام : ٦٥] ، قال النبي ﷺ : «أَعُوذُ بِوْجُهِكَّ» ، «أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ» ، قال : «أَعُوذُ بِوْجُهِكَّ» ، «أَوْ يَلْبِسُكُمْ شَيْئًا وَيُذِيقُ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ» قال : «هَاتَانِ أَهْوَنُ» (١) . فهذا الذي أخبر أنه قادر عليه منه ما لا يكون ، وهو إرسال عذاب من فوق الأمة ، أو من تحت أرجلهم . ومنه ما يكون وهو لبسمهم شيئاً وإذاقة بعضهم بأس بعض . كما ثبت في الصحيح / عن النبي ﷺ أنه قال : «سَأَلْتُ رَبِّي ثَلَاثَانِ ، فَأَعْطَانِي أَثْنَيْنِ وَمَنْعِنِي وَاحِدَةً ، سَأَلْتُه أَلَا يُسْلِطُ عَلَيْهِمْ عَدُوًا مِنْ غَيْرِهِمْ فَأَعْطَانِيهَا ، وَسَأَلْتُه أَلَا يَهْلِكُهُمْ بِسَيِّنَةٍ عَامَةً فَأَعْطَانِيهَا ، وَسَأَلْتُه أَلَا يَجْعَلُ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ فَمَنْعِنِيهَا» (٢) .

وقد ذكر في غير موضع من القرآن ، ما لا يكون أنه لو شاء لفعله ، كقوله : «وَلَوْ شَاءَنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا» [السجدة : ١٣] ، وقوله : «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنَّ اخْتَلَقُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُرِيدُ» [البقرة : ٢٥٣] ، وقوله : «وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً» [هود : ١١٨] ، وأمثال هذه الآيات ، تبين أنه لو شاء أن يفعل أموراً لم تكن لفعلها ، وهذا يدل على أنه قادر على ما عالم أنه لا يكون ، فإنه لو لا قدرته عليه لكان إذا شاء لا يفعله ، فإنه لا يمكن فعله إلا بالقدرة عليه ، فلما أخبر - وهو الصادق في خبره - أنه لو شاء لفعله ، عالم أنه قادر عليه وإن علم - سبحانه - أنه لا يكون ، وعلم أيضاً أن خلاف المعلوم قد يكون مقدوراً .

وإذا قيل : هو ممتنع ، فهو من باب الممتنع ؛ لعدم مشيئة الرب له ، لا لكونه ممتنعاً في نفسه ، ولا لكونه معجوزاً عنه .

(١) البخاري في التفسير (٤٦٢٨) والترمذى في التفسير (٣٦٦٥) .

(٢) مسلم في الفتن وأشارط الساعة (٢٨٩٠/٢٠) ، وابن ماجه في الفتن (٣٩٥١) وقال البوصيري في الزوائد : «إسناده صحيح ، رجاله ثقات» ، وأحمد / ٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٠ .

ولفظ الممتنع ، فيه إجمال كما تقدم ، وما سمي ممتنعاً بمعنى / أنه لا يكون مع أنه لو ٨/٥١
شاء العبد لفعله؛ لقدرته عليه ، فهذا يجوز تكليفه بلا نزاع ، وإن سماه بعضهم بما لا يطاق ، فهذا نزاع لفظي ، ونزاع في أن القدرة ، هل يجوز أن تقدم الفعل أم لا؟

فصل

وأما قوله:

والجبر إن صح يكن مكرهاً وعندك المكره معذور

فيقال: قد تقدم بيان معنى الجبر وأن الجبر إذا أريد به الإكراه ، كما يجبر الإنسان غيره ، ويكرهه على خلاف مراده ، فالله تعالى أجل وأعلا وأقدر من أن يحتاج إلى مثل هذا الجبر والإكراه ، فإن هذا إنما يكون من عاجز يعجز عن جعل غيره مريداً لفعله مختاراً له محبأً له راضياً به ، والله سبحانه على كل شيء قادر ، فإذا شاء أن يجعل العبد محبأً لما يفعله ، مختاراً له جعله كذلك ، وإن شاء أن يجعله مريداً له بلا محبة بل مع كراهة فيفعله كارهاً له جعله كذلك.

وليس هذا كإكراه المخلوق للمخلوق ، فإن المخلوق لا يقدر أن يجعل في قلب غيره لا إرادة وحبا ، ولا كراهة وبغضاً ، بل غايته أن يفعل ما يكون / سبباً لرغبته أو رهبه ، فإذا ٨/٥٢ أكرهه فعل به من العقاب أو الوعيد ما يكون سبباً لرهبته وخوفه ، فيفعل ما لا يختار فعله ، ولا يفعله راضياً بفعله ، ويكون مراده دفع الشر عنه ، فهو مريد للفعل ، لكن المقصود دفع الشر عنه ، لا نفس الفعل ، ولهذا قد يسمى مختاراً ، ويسمى غير مختار باعتبار ، ويسمى مريداً ، ويسمى غير مريد باعتبار.

ولكن اللغة العربية لا يسمى فيها مختاراً بل مكرهاً ، وهي لغة الفقهاء . كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا دعا أحدكم فلا يقل: اللهم اغفر لي إن شئت ، اللهم ارحمني إن شئت ، ولكن ليعلم المسألة ، فإن الله لا مكره له»^(١) . وبين النبي ﷺ أن من يفعل بمشيئة لا يكون مكرهاً ، والمكره يفعل بمشيئة غيره ، وهو المكره له ، فإنه وإن كان قاصداً لما يفعله ليس هو بمنزلة المفعول به الذي لا قدرة له ، ولا إرادة له في الفعل بحال ، فإن مقصوده بالقصد الأول دفع الشيء لا نفس الفعل ، فالمراتب ثلاثة:

(١) البخاري في الدعوات (٦٣٣٩) ، ومسلم في الذكر والدعاء (٩/٢٦٧٩).

أحدها: من يفعل به الفعل من غير قدرة له على الامتناع ، كالذى يحمل بغير اختياره ويدخل إلى مكان أو يضر به غيره ، أو تضجع المرأة وتفعل بها الفاحشة بغير اختيارها ، من غير قدرة على الامتناع ، فهذا ليس له فعل اختياري ، ولا قدرة ولا إرادة . ومثل هذا الفعل ليس فيه أمر ولا نهى ، ولا عقاب باتفاق العقلاة ، وإنما يعاقب إذا أمكنه الامتناع فتركه؛ لأنه إذا لم / يمتنع كان مطاوعاً لا مكرها ، ولهذا فرق بين المرأة المطاوعة على الزنا والمكرهة عليه . ٨/٥٠٣

والثانية: أن يكره بضرب أو حبس ، أو غير ذلك حتى يفعل ، فهذا الفعل يتعلق به التكليف ، فإنه يمكنه ألا يفعل ، وإن قتل ، ولهذا قال الفقهاء: إذا أكره علي قتل المعصوم ، لم يحل له قتله ، وإن قتل فقد اختلفوا في القواد . فقال أكثرهم كمالك وأحمد والشافعى في أحد قوله: يجب القواد على المكره والمكره لأنهما جمیعاً يشترکان في القتل ، وقال أبو حنيفة: يجب على المكره الظالم؛ لأن المكره قد صار كالآلة ، وقال زفر: بل على المكره المباشر؛ لأنه مباشر وذاك متسبب . وقال: لو كان كالآلة لما كان آثما ، وقد اتفقا على أنه آثم ، وقال أبو يوسف: لا تجب على واحد منهما .

وأما إن أكره على الشرب للخمر ، ونحوه من الأفعال ، فأكثرهم يجوز ذلك له ، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعى وأحمد في المشهور عنه؛ لقوله تعالى: **﴿وَلَا تُكْرِهُوا فِتَّاکُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحْصُنَا لِتَبْغِعُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهُ هُنَّ إِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾** [النور: ٣٣] ، وأما إن أكره الرجل على الزنا ، فيه قولان في مذهب أحمد وغيره: أحدهما: لا يكون مكرها عليه ، كقول أبي حنيفة ، وهو منصوص أحمد .

/ والثاني: قد يكون مكرها عليه ، كقول الشافعى ، وطائفة من أصحاب أحمد .
وإذا أكره على كلمة الكفر جاز له التكلم بها ، مع طمأنينة قلبه بالإيمان . ٨/٥٠٤

وإذا أكره على العقود كالبيع ، والنكاح ، والطلاق ، والظهور ، والإلاء ، والعتق ، ونحو ذلك ، فمذهب الجمهور ، كمالك ، والشافعى ، وأحمد أن كل قول أكره عليه بغير حق فهو باطل ، فلا يقع به طلاق ولا عتق ، ولا يلزم نذر ، ولا يمين ، ولا غير ذلك ، وأما أبو حنيفة فيفرق بين ما يقبل الفسخ عنده ، ويثبت فيه الخيار كالبيع ونحوه ، فلا يلزم مع الإكراه ، وما ليس كذلك كالنكاح والطلاق والعتاق فيلزم مع الإكراه .

وأما المكره بحق كالمجرب على الإسلام ، فهذا يلزم ما أكره عليه باتفاق العلماء .

فقول الناظم:

والجبر إن صح يكن مكرها وعنك المكره معذور

قول مؤلف من مقدمتين باطلتين:

٨/٥٥٥ / الأولى: إن صح الجبر كان مكرها، وقد عرف أن لفظ الجبر ، إذا أريد به الجبر المعروف من إجبار الإنسان غيره على ما لا يريد، فهذا الجبر لم يصح، وإن أريد به أن الله يخلق إرادته، فهذا الجبر إذا صح لم يكن مكرها.

والنقطة الثانية قوله : والمكره عندك معذور، فليس الأمر كذلك، بل المكره نوعان:

نوع أكرهه المكره بحق، فهذا ليس معذور، والله تعالى لا يكره أحداً إلا بحق، سواء قدر الإكراه بخلقه وقدره، أو شرعه وأمره، وإنما المكره المعذور هو المظلوم المكره بغير حق، والله تعالى لا يظلم أحداً مثقال ذرة، بل هو الحكم العدل القائم بالقسط، كما قال تعالى : **«شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمُ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»** [آل عمران: ١٨].

٨/٥٦ وقد اتفق المسلمين وغيرهم ، على أن الله منزه عن الظلم ، لكن تنازع الناس في معنى الظلم الذي يجب تزييه الرب عنه ، فجعلت القدرة من المعتزلة وغيرهم الظلم الذي ينزع عنه الخالق من جنس الظلم الذي ينعي عنه المخلوق، وشبهوا الله تعالى بخلقه، فأوجبوا عليه من جنس ما يجب على / المخلوق، وتكلموا في التعديل والتجويز بكلام متناقض، كما هو معروف عنهم وأذموا الناس إلزامات كثيرة.

منها: أن قالوا: إن العبد لو رأى رفقة يظلم بعضهم بعضاً، وهو يقدر على منعهم من الظلم ولم ينفع لكان ظالماً ومثل هذا ليس ظلماً من الله فقالوا: هو قد نهاهم عن ذلك، وعرضهم للثواب إذا أطاعوه، وللعقاب إذا عصوه، وهم قد ظلموا باختيارهم ، ولم يمكن منعهم من ذلك إلا بإلحادهم إلى الترك ، والإلحاد يزيل التكليف الذي عرضهم به للثواب.

فقال لهم الجمهور: الواحد منا لو فعل ذلك مع علمه بأن عباده لا يطيعون أمره، ولا ينتنون عن الظلم ، بل يزدادون عصياناً وظلماً ، لم يكن ذلك حكمة ولا عدلا، وإنما يحمد ذلك من الواحد منا لعدم علمه بالعاقبة، أو لعجزه عن المنع ، والله عليم بالعواقب ، وهو على كل شيء قادر، وإنما إذا كان الواحد منا يعلم أنه إذا أمرهم، ليعرضهم للثواب عصوة وظلم بعضهم بعضاً، وجب عليه أن ينفعهم من الظلم بالإلحاد.

و تمام الكلام في ذلك مبسوط في موضع آخر. فإن هذا الجواب لا يتحمل إلا التبنيه.

وقالت طائفة من مثبتة القدر- من المقدمين ، والمؤخرین ، من الجهمية / وأهل الكلام ، والفقهاء وأهل الحديث -: الظلم منه ممتنع لذاته ، فكل ممکن يدخل تحت القدرة ليس فعله ظلماً ، وقالوا: الظلم التصرف في ملك الغير ، أو الخروج عن طاعة من تجب طاعته ، وكل من هذين ممتنع في حق الله .

وقال كثير من أهل السنة والحديث والنظر: بل الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه ، ومن ذلك أن يبخس المحسن شيئاً من حسناته ، أو يحمل عليه من سيئات غيره ، وهذا من الظلم الذي نزه الله نفسه عنه ، كقوله تعالى: «وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا» [طه: ١١٢]. قال غير واحد من السلف: الهضم أن يهضم من حسناته ، والظلم أن يزداد في سيئاته ، وقد قال تعالى: «أَمْ لَمْ يُبَيِّنَا بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَىٰ . أَلَا تَرَرُ وَأَزْرَهُ وَزَرُ أَخْرَهُ . وَأَنَّ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ» [النجم: ٣٩-٣٦] وقال: «لَا تَخْتَصِّمُوا لَدِيَ وَقَدْ قَدِمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ . مَا يُدْلِلُ الْقُولُ لَدِيَ وَمَا أَنَا بِظَلَامٍ لِلْعَبْدِ» [ق: ٢٨، ٢٩].

وفي حديث البطاقة، الذي رواه الترمذى وغيره وحسنه ، ورواه الحاكم في صحيحه عن النبي ﷺ أنه قال: «ي جاء يوم القيمة برجل من أمتي على رؤوس الخلائق ، فينشر له تسعة وتسعون سجلاً ، كل سجل منها مد البصر ، ثم يقول الله تعالى له: أنتك من هذا شيئاً؟ فيقول: لا يارب.. فيقول الله عز وجل : ألك عذر أو حسنة؟ فيهاب الرجل فيقول: لا يارب.. فيقول الله تعالى: بلى ، إن لك عندنا حسنات ، وإنك لا ظلم عليك ، فتخرج له بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله.. فيقول: يارب ، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقول: إنك لا تظلم.. قال: فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة»^(١).

وقال تعالى: «الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمٌ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ» [غافر: ١٧] ، وقال تعالى: «وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنَّ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ» [الزخرف: ٧٦] ، وقال: «وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنَّ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ» [هود: ١٠١] ، ومثل هذه النصوص كثيرة ، ومعلوم أن الله تعالى لم ينف بها الممتنع الذي لا يقبل الوجود ، كاجماع بين الصدرين ، فإن هذا لم يتوهم أحد وجوده ، وليس في مجرد نفيه ما يحصل به مقصود الخطاب ، فإن المراد بيان عدل الله ، وأنه لا يظلم أحداً ، كما قال تعالى: «وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا» [الكهف: ٤٩] بل يجازيهم بأعمالهم ، ولا يعاقبهم إلا بعد إقامة الحجة عليهم ، كما

(١) الترمذى فى الإيمان (٢٦٣٩) وابن ماجه فى الزهد (٤٣٠) .

قال الله تعالى: «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا» [الإسراء: ١٥]، وقال: «رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لَهُمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرَّسُولِ» [النساء: ١٦٥]، وقال تعالى: «وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرْبَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَّهَا رَسُولًا يَتَوَلَّ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرْبَى إِلَّا وَأَهْلُهَا طَالَمُونَ» [القصص: ٥٩].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «ما أَحَد أَحَبَ إِلَيْهِ العَذْرَ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكِ بَعْثَ الرَّسُولِ، وَأَنْزَلَ الْكِتَبِ»^(١).

٨/٥٠٩ / ومثل هذه النصوص كثيرة ، وهي تبين أن الظلم الذي نزه الله نفسه عنه ليس هو ما تقوله القدرة، ولا ما تقوله الجبرية، ومن وافقهم ، وقد بسط الكلام على تحقيق هذا المقام في مواضع آخر، وبين فيها حكمة الله وعدله ، فإن هذا المقام هو من أعظم المقامات التي اضطرب فيها كثير من الأولين والآخرين. والبسط الكثير الذي ينتهي به إلى تفصيل أقوال الناس، وحقيقة الأمر في ذلك بيان الدلائل ، والجواب عن المعارضات لا يناسب جواب هذا النظم ، وهو مذكور في موضع آخر .

وفي الحديث الصحيح، الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر عن النبي ﷺ : فيما يروي عن ربه - تبارك وتعالى - أنه قال: «ياعبادي ، إني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ، ياعبادي ، كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهذكم ، ياعبادي ، كلكم جائع إلا من أطعمنه فاستطعمونني أطعمكم ، ياعبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم . ياعبادي ، إنكم تخطئون بالليل والنهار ، وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم . ياعبادي ، إنكم لن تبلغوا ضري فتضرونني ، ولن تبلغوا نفعي فتتفعونني . ياعبادي لو أن أولكم وآخركم وإنكم وجنكم كانوا على أدق قلب رجل واحد منكم ، ما زاد ذلك في ملكي شيئاً . ياعبادي ، لو أن أولكم وآخركم وإنكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ، ما نقص ذلك من ملكي شيئاً . ياعبادي ، لو أن أولكم وآخركم وإنكم وجنكم قاموا في صعيد واحد ، فسألوني ، فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المحيط إذا دخل / البحر . ياعبادي ، إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ، ثم أوفيكم إياها ، فمن وجد خيراً ، فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك ، فلا يلومن إلا نفسه»^(٢) . قال سعيد: كان أبو أدریس الخولاني إذا حدث بهذا الحديث جثا على ركبتيه .

(١) البخاري في التوحيد (٧٤١٦) ومسلم في التوبة (٢٧٦٠ / ٣٥) .

(٢) مسلم في البر والصلة (٢٥٧٧ / ٥٥) .

فذكر في أول هذا الحديث الإلهي ، الذي قال فيه الإمام أحمد: هو أشرف حديث لأهل الشام ، أنه حرم الظلم على نفسه . والتحريم ضد الإيذان ، وبين في القرآن أنه كتب على نفسه الرحمة ، وهذا على قول الطائفة الثانية المراد به مجرد خبره بمجرد الوعد والوعيد ، وعلى قول الآخرين: بل هو - سبحانه - كتب على نفسه الرحمة ، وحرم على نفسه الظلم كما أخبر عن نفسه ، فقال تعالى: «وَكَانَ حَقًا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ» [الروم: ٤٧] ، فهو حق أحقه - سبحانه - على نفسه ، لا أن أحداً من الخلق يوجب عليه حقاً ، ولا يحرم عليه شيئاً.

وختم الحديث ، بقوله: «إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيَهَا لَكُمْ ثُمَّ أُوفِيكُمْ إِيَاهَا ، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلَيَحْمِدَ اللَّهَ ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» ، كما ثبت في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ أنه قال: «سيد الاستغفار أَنْ يَقُولُ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ ، وَعَهْدُكَ وَوَعْدُكَ مَا أَسْتَطَعْتُ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ ، أَبُوءُ لَكَ بِنَعْمَتِكَ عَلَيَّ ، وَأَبُوءُ بِذَنْبِي ، فَاغْفِرْ لِي إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذَّنْبَ إِلَّا أَنْتَ . مَنْ قَالَهَا إِذَا أَصْبَحَ مُوقِنًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ قَالَهَا إِذَا أَمْسَى مُوقِنًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ لَيْلَتِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١) .

/ وفي هذا الحديث قوله: «أَبُوءُ لَكَ بِنَعْمَتِكَ عَلَيَّ ، وَأَبُوءُ بِذَنْبِي» ، ومن نعمه على عبده المؤمن ، ما يسره له من الإيمان والحسنات فإنها من فضله وإحسانه ورحمته وحكمته ، وسبئيات العبد من عدله وحكمته؛ إذ كل نعمة منه فضل ، وكل نعمة منه عدل ، وهو لا يسأل عما يفعل ؛ لكمال حكمته ورحمته وعدله ، لا لمجرد قهره وقدرته ، كما يقوله جهم وأتباعه ، وقد بسط الكلام على هذا وبين حقيقة قوله: «وَالْخَيْرُ بِيَدِكَ ، وَالشَّرُّ لِيَسِ إِلَيْكَ»^(٢) وإن كان خالق كل شيء ، وبين أن الشر لم يضف إلى الله في الكتاب والسنة ، إلا على أحد وجوه ثلاثة:

إما بطريق العموم ، كقوله: «اللَّهُ خَالقُ كُلَّ شَيْءٍ» [الرعد: ١٦] ، الزمر: ٦٢] ، وإنما بطريقة إضافته إلى السبب ، كقوله: «مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ» [الفلق: ٢] .
وإما أن يحذف فاعله ، كقول الجن: «وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أُرِيدُ بِمَنِ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رُشْدًا» [الجن: ١٠] .

وقد جمع في الفاتحة الأصناف الثلاثة ، فقال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» [الفاتحة: ٢] ، وهذا عام . وقال: «صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: ٧] ، فحذف

(١) البخاري في الدعوات (٦٣٢٣) وأبو داود في الأدب (٥٠٧٠) .

(٢) مسلم في المسافرين (٧٧١) / (٢٠١) .

فاعل الغضب . وقال : **﴿وَلَا الضَّالَّةِ﴾** [الفاتحة: ٧] ، فأضاف الضلال إلى المخلوق ، ومن هذا قول الخليل : **﴿وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِين﴾** [الشعراء: ٨٠] ، / قوله الخضر : **﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيهَا﴾** [الكهف: ٧٩] ، **﴿فَأَرَدْنَا أَنْ يُدَلِّلَهُمَا رَبِّهِمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾** [الكهف: ٨١] ، **﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَلْعَلَّا أَشْدَهُمَا﴾** [الكهف: ٨٢] .

وقد بسط الكلام على حقائق هذه الأمور ، وبين أن الله لم يخلق شيئاً إلا لحكمة ، قال تعالى : **﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾** [السجدة: ٧] ، وقال : **﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾** [النمل: ٨٨] ، فالمخلوق باعتبار الحكمة التي خلق لأجلها خير وحكمة ، وإن كان فيه شر من جهة أخرى ، فذلك أمر عارض جزئي ليس شرًا محضًا ، بل الشر الذي يقصد به الخير الأرجح هو خير من الفاعل الحكيم ، وإن كان شرًا من قام به .

وظن الظان أن الحكمة المطلوبة التامة قد تحصل مع عدمه ، إنما يقوله لعدم علمه بحقائق الأمور ، وارتباط بعضها ببعض ، فإن الخالق إذا خلق الشيء ، فلا بد من خلق لوازمه ، فإن وجود الملزم بدون وجود اللازم ممتنع ، ولا بد من ترك خلق أضداده التي تنافي ، فإن اجتماع الضدين المتنافيين في وقت واحد ممتنع .

وهو - سبحانه - على كل شيء قادر ، لا يستثنى من هذا العموم شيء ، لكن مسمى الشيء ، ما تصور وجوده ، فأما الممتنع لذاته فليس شيئاً باتفاق العقلا .

٨/٥١٣ / والقدرة على خلق المتصادات قدرة على خلقها على البطل ، فهو - سبحانه - إذا شاء أن يجعل العبد متحركاً جعله ، وإن شاء أن يجعله ساكناً جعله ، وكذلك في الإيمان والكفر وغيرهما ، لكن لا يتصور أن يكون العبد في الوقت الواحد متصاداً بالتصادات ، فيكون مؤمناً صديقاً من أولياء الله المتقين ، كافراً ماتفاقاً من أعداء الله ، وإن كان يمكن أن يجتمع فيه شعبة من الإيمان وشعبة من النفاق .

والذي يجب على العبد أن يعلم أن علم الله ، وقدرته ، ورحمته ، ورحمته في غاية الكمال الذي لا يتصور زيادة عليها ، بل كلما أمكن من الكمال الذي لا نقص فيه ، فهو واجب للرب تعالى ، وقد يعلم بعض العباد بعض حكمته ، وقد يخفى عليهم منها ما يخفى .

والناس يتفاصلون في العلم بحكمته ، ورحمته ، وعدله ، وكلما ازداد العبد علمًا بحقائق الأمور ازداد علمًا بحكمة الله ، وعدله ، ورحمته ، وقدرته ، وعلم أن الله منعم عليه بالحسنات عملها وثوابها ، وإن ما يصيبه من عقوبات ذنبية بعد الله - تعالى - وإن نفس صدور الذنوب منه - وإن كان من جملة مقدورات الرب - فهو لنقص نفسه وعجزها

وجهلها الذي هو من لوازمهما، وإن ما في نفسه من الحسنات فهو من فعل الله ، وإحسانه وجوده، وإن الرب ، مع أنه قد خلق النفس وسواها، وألهمها فجورها وتقواها، فإلهام الفجور والتقوى وقع / بحكمة بالغة، لو اجتمع الأولون والآخرون من عقلاه الأدرين على أن يروا حكمة أبلغ منها لم يروا حكمة أبلغ منها.

٨/٥١٤ لكن تفصيل حكمة الرب ، مما يعجز كثير من الناس عن معرفتها ، ومنها ما يعجز عن معرفته جميع الخلق حتى الملائكة ، ولهذا قالت الملائكة لما قال الله تعالى لهم : «إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ» قال : «إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ» [البقرة: ٣٠] ، فتكفيهم المعرفة المجملة ، والإيمان العام .

والله - سبحانه - قد أمرهم أن يطلبوا منه جميع ما يحتاجون إليه من هدى ، ورشاد ، وصلاح في المعاش والمعاد ، ومحنة ورحمة ، وكان النبي ﷺ يقول في الحديث الصحيح : «اللهم إني أسألك الهدى ، والتقوى ، والغنى»^(١) ويقول : «اللهم آت نفسي تقواها ، وزكها أنت خير من زكها ، أنت ولها ومولاها»^(٢) . ويقول : «اللهم أصلح لي ديني الذي هو عصمة أمري وأصلح لي ديني التي فيها معاشى ، وأصلح لي آخرتي التي فيها معادى ، واجعل الحياة زيادة لي في كل خير ، واجعل الموت راحة لي من كل شر»^(٣) وكل هذا في الأحاديث التي في الصحيح .

٨/٥١٥ وفي صحيح مسلم أنه كان يقول : إذا قام من الليل : «اللهم رب جبريل ، و咪كائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة أنت / تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»^(٤) .

وقد أمرنا الله تعالى أن نقول في صلاتنا : «اَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ اَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» [الفاتحة: ٦، ٧] وهذا أفضل الأدعية وأوجبها على العباد .

ومن تحقق بهذا الدعاء جعله الله من أهل الهدى والرشاد ، فإنه سميع الدعاء لا يخلف الميعاد ، والله أعلم .

(١) مسلم في الذكر والدعاء (٧٢/٧٢١) ، والترمذني في الدعوات (٣٤٨٩) وقال : «حسن صحيح» ، وابن ماجه في الدعاء (٣٨٣٢) ، وأحمد (٣٨٩/١) ، كلهم عن عبد الله ، واللفظ لأحمد .

(٢) مسلم في الذكر والدعاء (٧٣/٢٧٢) ، والنسائي في الاستعادة (٥٥٣٨) ، وأحمد (٣٧١/٤) ، كلهم عن زيد ابن أرقم .

(٣) مسلم في الذكر والدعاء (٧١/٧٠) ، عن أبي هريرة .

(٤) مسلم في صلاة المسافرين (٧٧ / ٢٠٠) .

/ وسائل عن المقتول، هل مات بأجله، أم قطع القاتل أجله؟

فأجاب:

المقتول كغيره من الموتى ، لا يموت أحد قبل أجله ، ولا يتأخر أحد عن أجله . بل سائر الحيوان والأشجار لها آجال لا تتقدم ولا تتأخر . فإن أجل الشيء هو نهاية عمره وعمره مدة بقائه ، فالعمر مدة البقاء ، والأجل نهاية العمر بالانقضاء .

وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: « قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء »^(١) وثبت في صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال: « كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء وخلق السموات والأرض - وفي لفظ - ثم خلق السموات والأرض »^(٢) ، وقد قال تعالى: « إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ » . [النحل: ٦١]

٨/٥١٧ والله يعلم ما كان قبل أن يكون ، وقد كتب ذلك ، فهو يعلم أن هذا يموت / بالبطن ، أو ذات الجنب ، أو الهدم أو الغرق ، أو غير ذلك من الأسباب ، وهذا يموت مقتولاً ، إما بالسم وإما بالسيف ، وإما بالحجر ، وإما بغير ذلك ، من أسباب القتل .

وعلم الله بذلك وكتابته له بل مشيئته لكل شيء ، وخلقته لكل شيء ، لا يمنع المدح والذم ، والثواب والعقاب ، بل القاتل إن قتل قتيلاً أمر الله به ورسوله ، كالمجاهد في سبيل الله أثابه الله على ذلك ، وإن قتل قتيلاً حرمه الله ورسوله ، كقتل القطاع ، والمعتدين ، عاقبه الله على ذلك ، وإن قتل قتيلاً مباحاً - كقتل المقص - لم يثبت ولم يعاقب إلا أن يكون له نية حسنة ، أو سيئة في أحدهما .

والأجل أجلان: أجل مطلق يعلمه الله ، وأجل مقيد . وبهذا يتبيّن معنى قوله ﷺ: « من سره أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره ، فليصل رحمه »^(٣) ، فإن الله أمر الملك أن يكتب له أعلاً وقال: « إن وصل رحمه زدته كذا وكذا » . والملك لا يعلم أزيداد أم لا ، لكن الله يعلم ما يستقر عليه الأمر ، فإذا جاء ذلك لا يتقدم ولا يتأخر .

(١) مسلم في القدر (٢٦٥٣ / ١٦) .

(٢) البخاري في بدء الخلق (٣١٩١) .
(٣) البخاري في البيوع (٢٠٦٧) ، ومسلم في البر والصلة (٢٥٥٧ / ٢٠) ، وأبو داود في الزكاة (١٦٩٣) ، كلهم عن أنس .

ولولم يقتل المقتول ، فقد قال بعض القدريّة: إنه كان يعيش ، وقال بعض نفاة الأسباب: إنه يموت ، وكلاهما خطأ ، فإن الله علم أنه يموت بالقتل ، فإذا قدر خلاف معلومه كان تقديرًا لما لا يكون لو كان كيف كان يكون ، وهذا قد يعلمه بعض الناس ، وقد لا يعلمه ، فلو فرضنا أن الله علم أنه لا يقتل أمكن أن / يكون قدر موته في هذا الوقت ، وأمكن أن يكون قدر حياته إلى وقت آخر فاجزم بأحد هذين على التقدير الذي لا يكون جهل .

وهذا كمن قال: لو لم يأكل هذا ما قدر له من الرزق ، كان يموت ، أو يرزق شيئاً آخر ، وبمنزلة من قال: لو لم يحب هذا الرجل لهذه المرأة هل تكون عقيماً ، أو يحبها رجل آخر ، ولو لم تزرع هذه الأرض هل كان يزدرعها غيره ، أم كانت تكون مواتاً لا يزرع فيها ، وهذا الذي تعلم القرآن من هذا ، لو لم يعلمه . هل كان يتعلم من غيره؟ أم لم يكن يتعلم القرآن البة ، ومثل هذا كثير .

/ سئل شيخ الإسلام عن الغلاء، والرخص: هل هما من الله تعالى أم لا؟

أجاب:

جميع ما سوى الله من الأعيان وصفاتها وأحوالها مخلوقة لله ، مملوكة لله ، هو ربها وحالقها وملكيتها ومدبرها، لا رب لها غيره، ولا إله سواه، له الخلق والأمر، لا شريك له في شيء من ذلك، ولا معين، بل هو كما قال سبحانه: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شَرِيكٍ وَمَا لَهُمْ مِنْ ظَاهِرٍ . وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْهُ إِلَّا مَنْ أَذْنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣].

أخبر - سبحانه - أن ما يدعى من دونه ، ليس له مثقال ذرة في السموات ، ولا في الأرض ، ولا شرك في ملك ، ولا إعانة على شيء ، وهذه الوجوه الثلاثة ، هي التي ثبت بها حق الغير ، فإنه إما أن يكون مالكًا للشيء مستقلًا بملكه ، أو يكون مشاركًا له فيه نظير ، أو لا ذاك ، فيكون معيناً لصاحبه ، كالوزير والمشير ، والمعلم والمنجد والناصر ، فيبين سبحانه أنه ليس لغيره ملك لمثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ، ولا لغيره شرك في ذلك لا قليل ولا كثير ، فلا / يملكون شيئاً ، ولا لهم شرك في شيء ، ولا له سبحانه ظهير ، وهو المظاهر المعاون ، فليس له وزير ولا مشير ولا ظهير .

وهذا كما قال سبحانه: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَخَذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الْذُّلُّ وَكَبِيرٌ﴾ [الإسراء: ١١١]، فإن المخلوق يوالي المخلوق لذله؛ فإذا كان له من يواليه؛ عز بوليه والرب تعالى لا يوالي أحداً لذلته تعالى ، بل هو العزيز بنفسه و﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلَلَّهُ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ [فاطر: ١٠]، وإنما يوالي عباده المؤمنين لرحمته ، ونعمته ، وحكمته وإحسانه ، وجوده ، وفضله وإنعامه .

وحيثـ، فالغلاء بارتفاع الأسعار ، والرخص بانخفاضها ، هما من جملة الحوادث التي لا خالق لها إلا الله وحده ، ولا يكون شيء منها إلا بمشيئته وقدرته ، لكنه هو سبحانه قد جعل بعض أفعال العباد سبباً في بعض الحوادث ، كما جعل قتل القاتل سبباً في موت المقتول ، وجعل ارتفاع الأسعار ، قد يكون بسبب ظلم العباد ، وانخفاضها قد يكون بسبب إحسان بعض الناس ، ولهذا أضاف من القدرة المعتزلة وغيرهم الغلاء والرخص إلى بعض الناس ، وبنوا على ذلك أصولاً فاسدة .

أحدـها: أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى .

/ والثاني: إنما يكون فعل العبد سبباً له يكون العبد هو الذي أحدثه .
والثالث: أن الغلاء والرخص إنما يكون بهذا السبب .

وهذه الأصول باطلة، فإنه قد ثبت أن الله خالق كل شيء من أفعال العباد وغيرها، ودللت على ذلك الدلائل الكثيرة، السمعية والعقلية ، وهذا متفق عليه بين سلف الأمة وأئمتها، وهم مع ذلك يقولون: إن العباد لهم قدرة ومشيئة، وإنهم فاعلون لأفعالهم ويثبتون ما خلقه الله من الأسباب ، وما خلق الله من الحكم .

ومسألة القدر ، مسألة عظيمة، ظل فيها طائفتان من الناس طائفه أنكرت أن يكون الله خالقاً لكل شيء ، وأنه ما شاء كان وما لم يشاً لم يكن ، كما أنكرت ذلك المعتزلة ، وطائفه أنكرت أن يكون العبد فاعلاً لأفعاله ، وأن تكون لهم قدرة لها تأثير في مقدورها ، أو أن يكون في المخلوقات ما هو سبب لغيره ، وأن يكون الله خلق شيئاً لحكمة ، كما أنكر ذلك الجهم بن صفوان ومن اتبعه من المجرة الذي نسب كثيراً منهم إلى السنة ، والكلام على هذه المسألة مبسوط في مواضع آخر .

والأصل الثاني: وهو إنما كان فعل العبد أحد أسبابه ، كالشيع / الذي يكون بسبب الأكل ، وزهق النفس الذي يكون بالقتل ، فهذا قد جعله أكثر المعتزلة فعلاً للعبد ، والجبرية لم يجعلوا لفعل العبد فيه تأثيراً بل ما تيقنوا أنه سبب ، قالوا: إنه عنده لا به ، وأما السلف والأئمة فلا يجعلون العبد فاعلاً لذلك ، كفعله لما قام به من الحركات ، فلا يمنعون أن يكون مشاركاً في أسبابه ، وأن يكون الله جعل فعل العبد ، مع غيره أسباباً في حصول مثل ذلك .

وقد ذكر الله في كتابه النوعين بقوله: **﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيِّبُهُمْ ظَمَّاً وَلَا نَصْبُّ وَلَا مُخْمَصَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْعُونَ مَوْطِئًا يَغْيِطُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتُبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيِّعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ . وَلَا يُنْفَقُونَ نَفْقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَنْقُطُونَ وَادِيَّ إِلَّا كُتُبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾** [التوبه: ١٢١، ١٢٠] ، والإتفاق والسير هو نفس أفعالهم القائمة بهم ، فقال فيها : إلا كتب لهم ، ولم يقل إلا كتب لهم به عمل صالح ، فإنها نفسها عمل ، فنفس كتابتها يحصل به المقصود ، بخلاف الظماً والنصب والجوع الحاصل بغير الجهاد ، بخلاف غيظ الكفار بما نيل منهم ، فإن هذه ليست نفس أفعالهم ، وإنما هي حادثة عن أسباب منها أفعالهم؛ فلهذا قال تعالى: **﴿إِلَّا كُتُبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾** [التوبه: ١٢٠] .

فتبيّن أنّ ما يحدّث من الآثار عن أفعال العباد لهم بها عمل، لأنّ أفعالهم كانت سبباً فيها، كما قال عليه السلام : « من دعا إلى هدى كان له من / الأجر مثل أجور من اتبّعه من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن دعا إلى ضلاله كان عليه من الضرر مثل أوزار من اتبّعه من غير أن ينقص من أوزارهم شيء »^(١) .

والاصل الثالث: أن الغلاء والرخص لا تنحصر أسبابه في ظلم بعض ، بل قد يكون سببه قلة ما يخلق ، أو يجلب من ذلك المال المطلوب ، فإذا كثرت الرغبات في الشيء ، وقل المرغوب فيه ، ارتفع سعره ، فإذا كثر وقلت الرغبات فيه انخفض سعره ، والقلة والكثرة قد لا تكون بسبب من العباد ، وقد تكون بسبب لا ظلم فيه ، وقد تكون بسبب فيه ظلم ، والله تعالى يجعل الرغبات في القلوب . فهو سبحانه كما جاء في الآخر ، قد تغلوا الأسعار والأهواء غرار ، وقد ترخص الأسعار والأهواء فقار .

(١) مسلم في العلم (٢٦٧٤ / ١٦) .

وسائل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - قدس الله روحه - عما قاله أبو حامد الغزالي - في كتابه المعروف بـ « منهاج العابدين » في زاد الآخرة من العقبة الرابعة: وهي العوارض ، بعد كلام تقدم في التوكل بأن الرزق مضمون - قال: فإن قيل: هل يلزم العبد طلب الرزق بحال ، فاعلم أن الرزق المضمون ، هو الغذاء والقوام ، فلا يمكن طلبه إذ هو شيء من فعل الله بالعبد كالحياة والموت ، لا يقدر العبد على تحصيله ولا دفعه .
وأما المقسم من الأسباب ، فلا يلزم العبد طلبه ، إذ لا حاجة للعبد إلى ذلك ، إنما حاجته إلى المضمون وهو من الله وفي ضمان الله .

وأما قوله تعالى: « وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ » [الجمعة: ١٠] ، المراد به العلم والثواب وقيل: بل هو رخصة إذ هو أمر وارد بعد الحظر ، فيكون بمعنى الإباحة ، لا بمعنى الإيجاب والإلزام .

فإن قيل: لكن هذا الرزق المضمون له أسباب ، هل يلزم منا طلب الأسباب؟ قيل: لا يلزم منك طلب ذلك ، إذ لا حاجة بالعبد إليه ، إذ الله سبحانه يفعل / بالسبب ، وبغير السبب ، فمن أين يلزمك طلب السبب؟ ثم إن الله ضمن ضماناً مطلقاً من غير شرط الطلب والكسب ، قال تعالى: « وَمَا مِنْ دَبَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا » [هود: ٦] .

ثم كيف يصح أن يأمر العبد بطلب ما لا يعرف مكانه فيطلبه؛ إذ لا يعرف أي سبب منها رزقه يتناوله لا عرف الذي صير سبب غذائه وتربيته لا غير ، فالواحد منا لا يعرف ذلك السبب بعينه ، من أين حصل له؟ فلا يصح تكليفه ، فتأمل - راشداً - فإنه بين ، ثم حسبك أن الأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم - والأولياء المتوكلين لم يطلبوا الرزق في الأكثر والأعم ، وخبردوا للعبادة ، وبإجماع أنهم لم يكونوا تاركين لأمر الله تعالى ، ولا عاصين له في ذلك ، فليس لك أن تطلب الرزق وأسبابه بأمر لازم للعبد .

فما الفرق بين هذا الكلام من هذا الإمام ، والمنصوص عليه في كتب الأئمة ، كالفقه وغيره؟ وهو أن العبد يجب عليه طلب الرزق ، وطلب سبيه ، وأبلغ من ذلك أن العبد لو احتاج إلى الرزق ووجده عند غيره فاضلاً عنه ، وجب عليه طلبه منه ، فإن منعه قهراً ، وإن قتله . فهل هذا الذي نص عليه في المنهاج يختص بأحد دون أحد؟ فأوضحوا لنا ما أشكل علينا من تناقض الكلامين ، مثابين ، مأجورين ، وابسطوا لنا القول .

فأجاب - رضي الله عنه :

الحمد لله رب العالمين، هذا الذي ذكره أبو حامد قد ذهب إليه طائفة من الناس، ولكن أئمة المسلمين وجمهورهم على خلاف هذا، وأن الكسب يكون واجباً تارة، ومستحبًا تارة، ومكرروهاً تارة، ومحرماً تارة، فلا يجوز إطلاق القول بأنه لم يكن منه شيءٍ واجب، كما أنه لا يجوز إطلاق القول بأنه ليس منه شيءٍ محرم.

والسبب الذي أمر العبد به أمر إيجاب أو أمر استحباب هو عبادة الله وطاعته له ولرسوله. والله فرض على العباد أن يعبدوه ويتوكلوا عليه، كما قال تعالى: «فَاعبُدُهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ» [هود: ١٢٣]، وقال: «وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَّلِّ إِلَيْهِ تَبَّيِّلًا». رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا» [المرمل: ٨، ٩]، وقال: «وَمَنْ يَتَّقَ اللَّهَ يَجْعَلُ لَهُ مَخْرِجًا . وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ» [الطلاق: ٢، ٣]، والتقوى تجمع فعل ما أمر الله به، وترك ما نهى الله عنه. ويروي عن أبي ذر عن النبي ﷺ أنه قال: «يا أبا ذر، لو عمل الناس كلهم بهذه الآية لوسعتهم»^(١).

ولهذا قال بعض السلف: ما احتاج تقيٌّ قط. يقول: إن الله ضمن للمتقين أن يجعل لهم مخرجاً مما يضيق على الناس ، وأن يرزقهم ، من حيث لا يحتسبون ، فيدفع عنهم ما يضرهم ، ويجلب لهم ما يحتاجون إليه ، فإذا لم يحصل ذلك دل على أن في التقوى خللاً ، فليستغفِر الله وليتب إليه ، ولهذا جاء في الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ الذي رواه الترمذى أنه قال: «من / أكثر الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجاً ، ومن كل ضيق مخرجاً ، ورزقه من حيث لا يحتسب»^(٢).

والمقصود : أن الله لم يأمر بالتوكل فقط، بل أمر مع التوكل بعبادته وتقواه التي تتضمن فعل ما أمر، وترك ما حذر، فمن ظن أنه يرضى ربه بالتوكل بدون فعل ما أمر به كان ضالاً، كما أن من ظن أنه يقوم بما يرضى الله عليه دون التوكل، كان ضالاً، بل فعل العبادة التي أمر الله بها فرض.

وإذا أطلق لفظ العبادة دخل فيها التوكل، وإذا أخذهما بالآخر، كان للتوكل اسم يخصه. كما في نظائر ذلك مثل التقوى وطاعة الرسول ، فإن التقوى إذا أطلقت دخل فيها طاعة الرسول . وقد يعطف أحدهما على الآخر؛ كقول نوح عليه السلام: «أَبْدُلُوا اللَّهَ

(١) النسائي في الكبرى في التفسير (١١٦٠٣)، وابن ماجه في الزهد (٤٢٢٠)، والدارمي في الرقاق ٣٠٣/٢، وأحمد ١٧٨/٥، كلهم عن أبي ذر ، وضعفه الألباني .

(٢) أبو داود في الصلاة (١٥١٨) وابن ماجه في الأدب (٣٨١٩) ، وضعفه الألباني .

[نوح: ٣]. وكذلك قوله: **﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾** [الأحزاب: ٧٠] وأمثال ذلك.

وقد جمع الله بين عبادته والتوكيل عليه في مواضع؛ كقوله تعالى: **﴿فُلْ هُوَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوْكِلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَاب﴾** [الرعد: ٣٠]، وقول شعيب: **﴿عَلَيْهِ تَوْكِلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾** [هود: ٨٨]، فإن الإنابة إلى الله والمتاب هو الرجوع إليه بعبادته وطاعته، وطاعة رسوله، والعبد لا يكون مطيناً لله ورسوله - فضلاًً أن يكون من خواص أوليائه المتقين - إلا بفعل ما أمر به، وترك ما نهى عنه، ويدخل في ذلك التوكيل.

٨/٥٢٨ / وأما من ظن أن التوكيل يعني عن الأسباب المأمور بها ، فهو ضال ، وهذا كمن ظن أنه يتوكل على ما قدر عليه من السعادة والشقاوة بدون أن يفعل ما أمره الله.

وهذه المسألة مما سئل عنها رسول الله ﷺ ، كما في الصحيحين عنه ﷺ قال: « ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من الجنة والنار » فقيل: يا رسول الله ، أفلأ ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ فقال: « لا ! اعملوا فكل ميسر لما خلق له » ^(١) ، وكذلك في الصحيحين عنه أنه قيل له : أرأيت ما يعمل الناس فيه ويكتدحون ، أفيما جفت الأقلام ، وطويت الصحف؟ ^(٢) ولما قيل له : أفلأ نتكل على الكتاب؟ قال: « لا ، اعملوا فكل ميسر لما خلق له » ^(٣) .

ويبين ﷺ أن الأسباب المخلوقة والمشروعة ، هي من القدر ، فقيل له : أرأيت رقى نسترقى بها؟ وتقى تقى بها؟ وأدوية نتداوى بها هل ترد من قدر الله شيئاً؟ فقال: « هي من قدر الله » ^(٤) .

فالالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب المأمور بها قدح في الشرع ، فعلى العبد أن يكون قلبه معتمدًا على الله، لا على سبب من الأسباب ، والله ييسر له من الأسباب ما يصلحه في الدنيا والآخرة، فإن كانت الأسباب / مقدورة له وهو مأمور بها فعلها مع التوكيل على الله، كما يؤدي الفرائض ، وكما يجاهد العدو ، ويحمل السلاح ويلبس جنة الحرب، ولا يكتفي في دفع العدو على مجرد توكله بدون أن يفعل ما أمر به من الجهاد، ومن ترك الأسباب المأمور بها ، فهو عاجز مفترط مذموم.

٨/٥٢٩ وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: « المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفي كل خير ، احرص على ما ينفعك ،

(١) البخاري في الجنائز (١٣٦٢) ومسلم في القدر (٢٦٤٧ / ٦) .

(٢) مسلم في القدر (٢٦٥٠ / ١٠) .

(٣) البخاري في القدر (٦٦٥٥) .

(٤) الترمذ في الطب (٢٠٦٥) وقال: « حسن صحيح » .

واستعن بالله ولا تعجزَّ، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت لكان كذا وكذا ، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان»^(١) ، وفي سن أبي داود: أن رجلين تحاكما إلى النبي ﷺ ، فقضى على أحدهما ، فقال المقتضي عليه: حسبنا الله ونعم الوكيل ، فقال ﷺ: «إن الله يلوم على العجز ، ولكن عليك بالكيس ، فإن غلبك أمر ، فقل: حسبنا الله ونعم الوكيل»^(٢) .

وقد تكلم الناس في حمل الزاد في الحج وغierre من الأسفار ، فالذى مضت عليه سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين ، وأصحابه ، والتابعين لهم بإحسان ، وأكابر المشائخ هو حمل الزاد لما في ذلك من طاعة الله ورسوله ، وانتفاع الحامل ونفعه للناس .

وزعمت طائفة أن من تمام التوكل ألا يحمل الزاد ، وقد رد / الأكابر هذا القول كما رده الحارث المحاسبي في «كتاب التوكل» وحکاه عن شقيق البلاخي ، وبالغ في الرد على من قال بذلك ، وذكر من الحجج عليهم ما يبين به غلطهم وأنهم غالطون في معرفة حقيقة التوكل ، وأنهم عاصون لله بما يتركون من طاعته ، وقد حکى لأحمد بن حنبل أن بعض الغلاة الجهال ، بحقيقة التوكل كان إذا وضع له الطعام لم يد يده حتى يوضع في فمه ، وإذا وضع يطبق فمه حتى يفتحوه ، ويدخلوا فيه الطعام ، فأنكر ذلك أشد الإنكار ، ومن هؤلاء من حرم المكاسب .

وهذا وأمثاله من قلة العلم بسنة الله في خلقه وأمره ، فإن الله خلق المخلوقات بأسباب ، وشرع للعباد أسباباً ينالون بها مغفرته ، ورحمته ، وثوابه في الدنيا والآخرة ، فمن ظن أنه بمجرد توكله مع تركه ما أمره الله به من الأسباب يحصل مطلوبه ، وأن المطالب لا تتوقف على الأسباب التي جعلها الله أسباباً لها ، فهو غالط ، فالله سبحانه ، وإن كان قد ضمن للعبد رزقه وهو لابد أن يرزقه ما عمر ، فهذا لا يمنع أن يكون ذلك الرزق المضمون له أسباب تحصل من فعل العبد وغير فعله .

وأيضاً ، فقد يرزقه حلالاً وحراماً ، فإذا فعل ما أمره به رزقه حلالاً ، وإذا ترك ما أمره به ، فقد يرزقه من حرام .

ومن هذا الباب: الدعاء والتوكيل ، فقد ظن بعض الناس أن ذلك لا تأثير / له في حصول مطلوب ، ولا دفع مرهوب ، ولكنه عبادة ممحضة ، ولكن ما حصل به حصل بدونه ، وظن آخرون أن ذلك مجرد علامة ، والصواب الذي عليه السلف والأئمة والجمهور ، أن ذلك من أعظم الأسباب التي تناول بها سعادة الدنيا والآخرة .

(٢) أبو داود في الأقضية (٣٦٢٧) وأحمد ٦ / ٢٥ .

(١) مسلم في القدر (٢٦٦٤) / ٣٤ .

وما قدره الله بالدعاء ، والتوكل ، والكسب ، وغير ذلك من الأسباب ، إذا قال القائل فلو لم يكن السبب ماذا يكون ، بمنزلة من يقول : هذا المقتول لو لم يقتل هل كان يعيش ؟ وقد ظن بعض القدرة أنه كان يعيش ، وظن بعض المتسبيين إلى السنة أنه كان يموت ، والصواب أن هذا تقدير لأمر علم الله أنه يكون ، فالله قدر موته بهذا السبب فلا يموت إلا به كما قدر الله سعادة هذا في الدنيا والآخرة بعبادته ، ودعائه ، وتوكله ، وعمله الصالح ، وكتبه ، فلا يحصل إلا به ، وإذا قدر عدم هذا السبب لم يعلم ما يكون المقدر ، ويتقدير عدمه فقد يكون المقدر حينئذ أنه يموت ، وقد يكون المقدر أنه يحيي والجزم بأحدهما خطأ .

ولو قال القائل : أنا لا أكل ولا أشرب ، فإن كان الله قدر حياتي فهو يحييني بدون الأكل والشرب ، كان أحمق ، كمن قال : أنا لا أطأ امرأتي فإن كان الله قدر لي ولدًا تحمل من غير ذكر .

/ فصل

٨/٥٣٢

إذا عرف هذا : فالسالكون طريق الله منهم من يكون مع قيامه بما أمره الله به من الجهاد ، والعلم ، والعبادة ، وغير ذلك عاجزاً عن الكسب ، كالذين ذكرهم الله في قوله : ﴿للّفّقّراءِ الّذينَ أُحصّرُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرَبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنْ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَّا حَفَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] ، والذين ذكرهم الله في قوله : ﴿لِلّفّقّراءِ الْمُهَاجِرِينَ الّذينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللّهِ وَرَضُوا إِنَّهُمْ وَيَنْصُرُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨] .

فالصنف الأول ، أهل صدقات ، والصنف الثاني ، أهل الفيء ، كما قال تعالى في الصنف الأول : «إِن تُبْدِوا الصَّدَقَاتِ فَنَعِمًا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفَّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ» إلى قوله : ﴿لِلّفّقّراءِ الّذينَ أُحصّرُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٣-٢٧١] ، وقال في الصنف الثاني : «مَا أَفَاءَ اللّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى فَلَهُ وَلِرَسُولِهِ وَلَدِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ» إلى قوله : ﴿لِلّفّقّراءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ ثم قال : «وَالَّذِينَ تَوَعَّدُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ» [الحشر: ٧-٩] . فذكر المهاجرين والأنصار وكان المهاجرون تغلب / عليهم التجارة ، والأنصار تغلب عليهم الزراعة ، وقد قال للطائفتين : «أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبُوكُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ» [البقرة: ٢٦٧] ، فذكر

٨/٥٣٣

زكاة التجارة وزكاة الخارج من الأرض وهو العشر، أو نصف العشر، أو ربع العشر.

ومن السالكين من يمكنه الكسب مع ذلك وقد قال - تعالى - لما أمرهم بقيام الليل : «عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَعَجَّلُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» [الزمر : ٢٠]، فجعل المسلمين أربعة أصناف، صنفًا أهل القرآن والعلم والعبادة، وصنفًا يضربون في الأرض يتبعون من فضل الله، وصنفًا يجاهدون في سبيل الله، والرابع المعدورون.

وأما قول القائل : إن الغذاء والقوام هو من فعل الله، فلا يمكن طلبه كالحياة، فليس كذلك هو ، بل ما فعل الله بأسباب يمكن طلبه بطلب الأسباب كما مثله في الحياة والموت، فإن الموت يمكن طلبه ودفعه بالأسباب التي قدرها الله، فإذا أردنا أن يموت عدو الله سعينا في قتله، وإذا أردنا دفع ذلك عن المؤمنين دفعناه بما شرع الله الدفع به، قال تعالى في داود عليه السلام : «وَعَلِمْنَا صنْعَةَ لَبُوسِكُمْ لَكُمْ لِتُحصِنُكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ» [الأنبياء : ٨٠]، وقال تعالى : «سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرُّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمْ» [النحل : ٨١]، وقال تعالى : «فَلَيُصْلُوَا مَعَكَ وَلَيَأْخُذُوا حَمَدَهُمْ وَأَسْلَحَهُمْ» [النساء : ١٠٢]، وهذا مثل دفع الحر والبرد عنا هو من فعل الله، فاللباس، والاكتساب، ومثل دفع الجوع، والعطش، هو من فعل الله بالطعام والشراب.

وهذا كما أن إزهاق الروح، هو من فعل الله، ويمكن طلبه بالقتل وحصول العلم والهوى في القلب، هو من فعل الله ويمكن طلبه بأسبابه المأمور بها وبالدعاة .

وقول القائل : إن الله يفعل بسبب وبغير سبب، فمن أين يلزمنا طلب السبب.

جوابه أن يقال له : ليس الأمر كذلك، بل جميع ما يخلقه الله ويقدره إنما يخلقه ويقدره بأسباب، لكن من الأسباب ما يخرج عن قدرة العبد ، ومنها ما يكون مقدوراً له، ومن الأسباب ما يفعله العبد، ومنها ما لا يفعله .

والأسباب منها ، معتاد، ومنها نادر، فإنه في بعض الأعوام قد يمسك المطر ويعذى الزرع برياحها، وكما يكثر الطعام والشراب بدعاء النبي ﷺ، والرجل الصالح، فهو أيضاً سبب من الأسباب ، ولا ريب أن الرزق قد يأتي على أيدي الخلق، فمن الناس من يأتيه برزقه جنى أو ملك أو بعض الطير والبهائم . وهذا نادر، والجمهور إنما يرزقون بواسطةبني آدم مثل أكثر الذين يعجزون عن الأسباب يرزقون على أيدي من يعطيهم، إنما صدقة، وإنما هدية، أو نذرًا، وإنما غير ذلك، مما يؤتى به الله على أيدي من ييسر له.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : «يَا ابْنَ آدَمَ، إِنْ تَنْفَقْ فَضْلَ خَيْرٍ لَكَ،

وإن تمسك الفضل شر لك، ولا يلام على كفاف، واليد العليا خير من اليد السفلية^(١) ، وفي حديث آخر صحيح: «يد الله هي العليا، ويد المعطي التي تليها، ويد السائل السفلي»^(٢) .

وبعض الناس يزعم أن يد السائل الأخذ هي العليا؛ لأن الصدقة تقع بيد الحق، وهذا خلاف نص رسول الله ﷺ حين أخبر، أن يد الله هي العليا، ويد المعطي التي تليها، ويد السائل السفلي .

وقول القائل: إن الله ضمن ضمانتاً مطلقاً .

فيقال له: هذا لا يمنع وجوب الأسباب على ما يجبر ، فإن فيما ضمنه رزق الأطفال والبهائم والزوجات، ومع هذا ، فيجب على الرجل أن ينفق على ولده وبهائمه وزوجته، بإجماع المسلمين ونفقة على نفسه أوجب عليه .

وقول القائل: كيف يطلب مالاً يعرف مكانه؟

جوابه: أنه يفعل السبب المأمور به، ويتوكل على الله فيما يخرج عن قدرته؛ مثل الذي يشق الأرض، ويلقي الحب، ويتوكل على الله في إزالة المطر، وإنبات الزرع، ودفع المؤذيات، وكذلك التاجر غاية قدرته تحصيل السلعة ونقلها، وأما إلقاء الرغبة في قلب من يطلبها، وبدل الثمن الذي يربح به، فهذا / ليس مقدوراً للعبد ، ومن فعل ما قدر عليه لم يعاقبه الله بما عجز عنه، والطلب لا يتوجه إلى شيء معين، بل إلى ما يكفيه من الرزق، كالداعي الذي يطلب من الله رزقه وكفايته من غير تعين .

فصل

فإذا عرف ذلك، فمن الكسب ما يكون واجباً ، مثل الرجل المحتاج إلى نفقة على نفسه، أو عياله، أو قضاء دينه، وهو قادر على الكسب ، وليس هو مشغولاً بأمر أمره الله به ، هو أفضل عند الله من الكسب، فهذا يجب عليه الكسب باتفاق العلماء ، وإذا تركه

(١) مسلم في الزكاة (٩٧/١٠٣٦)، والترمذى في الزهد (٢٣٤٣) وقال: «حسن صحيح» ، وأحمد ٥/٢٦٢ ، كلهم عن أبي أمامة .

(٢) أحمد ١/٤٤٦ والحاكم في المستدرك ١/٨٤ و قال : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه » .

كان عاصيًّا آثماً .

ومنه ما يكون مستحبًا ، مثل هذا إذا اكتسب ما يتصدق به ، فقد ثبت في الصحيحين عن أبي موسى عن النبي ﷺ أنه قال: «على كل مسلم صدقة» ، قالوا: يا رسول الله! فمن لم يجد . قال: «يعمل بيده ينفع نفسه ويتصدق» . قالوا: فإن لم يجد . قال: «يعين ذا الحاجة الملهوف» . قالوا: فإن لم يجد ، قال: «فليأمر بالمعروف وليمسك عن الشر فإنها له صدقة»^(١) .

/ فصل

٨/٥٣٧

وأما قول القائل : إن الأنبياء والأولياء لم يطلبوا رزقًا ، فليس الأمر كذلك ، بل عامة الأنبياء كانوا يفعلون أسبابًا يحصل بها الرزق ، كما قال نبينا ﷺ في الحديث الذي رواه أحمد في المسند عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ أنه قال: «بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقك تحت ظل رمحي ، وجعل الذل والصغار على من خالف أمري ، ومن تشبه بقوم فهو منهم»^(٢) . وقد ثبت في الصحيح قوله ﷺ : «إن أفضل ما أكل الرجل من كسبه»^(٣) ، وكان داود يأكل من كسبه ، وكان يصنع الدروع ، وكان زكرياء نجاراً ، وكان الخليل له ماشية كثيرة حتى إنه كان يقدم للضيوف الذين لا يعرفهم عجلًا سمينًا ، وهذا إنما يكون مع اليسار .

وخيار الأولياء المتكلمين ، المهاجرون والأنصار ، وأبو بكر الصديق - رضي الله عنه - أفضل الأولياء المتكلمين ، بعد الأنبياء . وكان عامتهم يرزقهم الله بأسباب يفعلونها ، كان الصديق تاجرًا ، وكان يأخذ ما يحصل له من الغنم ، ولما ولى / الخلافة جعل له من بيت المال كل يوم درهمان ، وقد أخرج ماله كله ، وقال له النبي ﷺ : «ما تركت لأهلك؟» قال: تركت لهم الله ورسوله ، ومع هذا فما كان يأخذ من أحد شيئاً لا صدقة ، ولا فتوحًا ، ولا نذرًا ، بل إنما كان يعيش من كسبه .

بخلاف من يدعى التوكل ويخرج ماله كله ظانًا أنه يقتدى بالصديق ، وهو يأخذ من الناس إما بمسألة وإما بغير مسألة ، فإن هذه ليست حال أبي بكر الصديق ، بل في المسند : أن الصديق كان إذا وقع من يده سوط ينزل فيأخذ ، ولا يقول لأحد: ناولني إيه ، ويقول:

(١) البخاري في الزكاة (١٤٤٥) ، ومسلم في الزكاة (٥٥/١٠٠٨) .

(٢) أحمد /٢٥٠ ، وقال أحمد شاكر (٥١١٥): «إسناده صحيح» .

(٣) البخاري في البيع (٢٧٢) بعناء عن المقادم .

إن خليلي أمرني ألا أسأل الناس شيئاً^(١). فأين هذا من جعل الكدية وسؤال الناس طريقاً إلى الله، حتى إنهم يأمرنون المريد بالمسألة للخلق.

وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ بتحريم مسألة الناس، إلا عند الضرورة ، وقال: «لا تخل المسألة إلا الذي غرم مفطع، أو دم موجع، أو فقر مدقع»^(٢) وقال تعالى: «إِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ . وَإِلَى رِبِّكَ فَارْغَبْ» [الشرح: ٧، ٨]، فأمره أن تكون رغبته إلى الله وحده.

ومن هؤلاء من يجعل دعاء الله ومسألته نقصاً، وهو مع ذلك يسأل الناس ويكتدفهم، وسؤال العبد لربه حاجته من أفضل العبادات، وهو طريق أنبياء الله، وقد أمر العباد بسؤاله فقال: «وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ» [النساء: ٣٢]، ومدح / الذين يدعون ربهم رغبة ورهبة. ٨/٥٣٩
ومن الدعاء ما هو فرض على كل مسلم، كالدعاء المذكور في فاتحة الكتاب.

ومن هؤلاء من يحتج بما يروى عن الخليل أنه لما ألقى في النار قال له جبرائيل: هل لك من حاجة ؟ فقال: أما إليك فلا، قال: سل . قال: «حسبي من سؤالي علمه بحالٍ». وأول هذا الحديث معروف ، وهو قوله : أما إليك فلا؛ وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: حسبنا الله ونعم الوكيل، أنه قالها إبراهيم حين ألقى في النار. وقالها محمد ﷺ حين قال له الناس: إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم^(٣).

وأما قوله : حسبي من سؤالي علمه بحالٍ، فكلام باطل، خلاف ما ذكره الله عن إبراهيم الخليل، وغيره من الأنبياء من دعائهم لله ومسألتهم إياه، وهو خلاف ما أمر الله به عباده من سؤالهم له صلاح الدنيا والآخرة، كقولهم : «رَبَّنَا آتَنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقَنَا عَذَابَ النَّارِ» [البقرة: ٢٠١]، ودعاء الله وسؤاله والتوكّل عليه عبادة لله مشروعة بأسباب كما يقدرها بها، فكيف يكون مجرد العلم مسقطاً لما خلقه وأمر به؟! والله أعلم. وصلى الله على محمد وسلم.

(١) أحمد ١ / ١١ وقال الشيخ أحمد شاكر (٦٥) : «إسناده ضعيف لانقطاعه».

(٢) أبو داود في الزكاة (١٦٤١)، والترمذي في الزكاة (٦٥٣)، وابن ماجه في التجارات (٢١٩٨)، وأحمد ٣ / ١١٤، كلهم عن أنس وضيقه الألباني .

(٣) البخاري في التفسير (٤٥٦٣).

٨/٥٤٠ / سئل شيخ الإسلام عن الرزق: هل يزيد أو ينقص؟ وهل هو ما أكل، أو ما ملكه العبد؟

فأجاب :

الرزق نوعان:

أحدهما: ماعلمه الله أنه يرزقه ، فهذا لا يتغير .

والثاني: ما كتبه وأعلم به الملائكة ، فهذا يزيد وينقص بحسب الأسباب ، فإن العبد يأمر الله الملائكة أن تكتب له رزقاً ، وإن وصل رحمه زاده الله على ذلك ، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: « من سره أن يبسط له في رزقه ، وينسأ له في أثره ، فليصل رحمه »^(١) . وكذلك عمر داود زاد ستين سنة فجعله الله مائة بعد أن كان أربعين^(٢) . ومن هذا الباب قول عمر : اللهم إن كنت كتبتني شقياً فامحنني واكتبني سعيداً ، فإنك تحو ما تشاء وتشتت .

ومن هذا الباب : قوله تعالى عن نوح: « أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَأَنْقُوْهُ وَأَطِيْعُوْنَ . يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤْخِرُكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسْمَى » [نوح: ٣، ٤] وشواهد كثيرة .

والأسباب التي يحصل بها الرزق هي من جملة ما قدره الله وكتبه ، فإن كان قد تقدم بأنه يرزق العبد بسعيه ، واكتسابه ، أللهمه السعي ، والاكتساب ، / وذلك الذي قدره له بالاكتساب ، لا يحصل بدون الاكتساب ، وما قدره له بغير اكتساب كموت موروثه ، يأتيه به بغير اكتساب . والسعي سعيان ، سعى فيما نصب للرزق؛ كالصناعة والزراعة والتجارة . وسعى بالدعاة والتوكيل والإحسان إلى الخلق ، ونحو ذلك ، فإن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه .

(١) سبق تخرجه ص ٣٠٣ .

(٢) الترمذى فى التفسير (٣٧٦) وقال : « حسن صحيح » .

فصل

والرِّزْقُ يَرَادُ بِهِ شَيْئاً:

أَحَدُهُمَا: مَا يَتَفَعَّلُ بِهِ الْعَبْدُ .

وَالثَّانِي: مَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ ، فَهَذَا الثَّانِي هُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: «وَمَمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ» [البَقْرَةُ: ٢٣] ، وَقَوْلِهِ: «وَأَنْفَقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ» [الْمَنَافِقُونَ: ١٠] ، وَهَذَا هُوَ الْحَلَالُ الَّذِي مَلِكُهُ اللَّهُ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا الْأُولُ: فَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا» [هُودٌ: ٦] ، وَقَوْلِهِ: «إِنَّ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَكْمِلَ رِزْقُهَا» ^(١) وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَالْعَبْدُ قَدْ يَأْكُلُ الْحَلَالَ ، وَالْحَرَامَ ، فَهُوَ رِزْقُ بَهْذَا الْاعْتِبَارِ ، لَا بِالْاعْتِبَارِ الثَّانِي ، وَمَا اكْتَسَبَهُ ، وَلَمْ يَتَفَعَّلْ بِهِ هُوَ رِزْقٌ بِالْاعْتِبَارِ الثَّانِي دُونَ الْأُولِ ، فَإِنَّ هَذَا فِي الْحَقِيقَةِ مَالٌ وَارِثَةٌ لَا مَالَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) ابن ماجه في التجارات (٢١٤٤) وقال البرصيري في الروايات: «إسناده ضعيف؛ لأن فيه الوليد بن مسلم وابن جرير، وكل منهما كان يدلس».

٨/٥٤٢ / سئل شيخ الإسلام مفتى الأنام ، أوحد عصره ، فريد دهره ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية - رحمة الله ورضي عنه - عن الرجل : إذا قطع الطريق وسرق ، أو أكل الحرام ونحو ذلك ، هل هو رزقه الذي ضمنه الله تعالى له أم لا ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب :

الحمد لله ، ليس هذا هو الرزق الذي أباحه الله له . ولا يحب ذلك ولا يرضاه . ولا أمره أن ينفق منه . كقوله تعالى : **﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾** [البقرة: ٣٣] ، وكقوله تعالى : **﴿وَأَنفَقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾** [المنافقون: ١٠] ، ونحو ذلك لم يدخل فيه الحرام ، بل من أنفق من الحرام ، فإن الله تعالى يذمه ، ويستحق بذلك العقاب في الدنيا والآخرة ، بحسب دينه ، وقد قال الله : **﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾** [البقرة: ١٨٨] ، وهذا أكل المال بالباطل .

٨/٥٤٣ ولكن هذا الرزق الذي سبق به علم الله وقدره ، كما في الحديث الصحيح عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال : « يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ، ثم يكون علة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل / ذلك ، ثم يبعث الله إليه الملك ، فيؤمر بأربع كلمات ، فيكتب رزقه ، وعمله ، وأجله ، وشقى أو سعيد » (١) ، فكما أن الله كتب ما يعمله من خير وشر ، وهو يثبئه على الخير ، ويعاقبه على الشر . فكذلك كتب ما يرزقه من حلال وحرام ، مع أنه يعاقبه على الرزق الحرام .

ولهذا كل مافي الوجود واقع بمشيئة الله وقدره ، كما تقع سائر الأعمال ، لكن لا عذر لأحد بالقدر ، بل القدر يؤمن به ، وليس لأحد أن يحتاج على الله بالقدر ، بل لله الحجة البالغة ، ومن احتاج بالقدر على ركوب العاصي ، فحجته داحضة ، ومن اعتذر به فعذرته غير مقبول ، كالذين قالوا : **﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكَنَا وَلَا أَبَائُنَا﴾** [الأنعام: ١٤٨] ، والذين قالوا : **﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدَنَا هُمْ﴾** [الزخرف: ٢٠] ، كما قال تعالى : **﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنَبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاجِرِينَ . أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾** [الزمر: ٥٦] .

وأما الرزق الذي ضمنه الله لعباده ، فهو قد ضمن لمن يقيه أن يجعل له مخرجًا ،

(١) البخاري في بدء الخلق (٣٢٠٨) ومسلم في القدر (٢٦٤٣) .

ويرزقه من حيث لا يحتسب ، وأما من ليس من المتقين ، فضمن له ما يناسبه ، بأن ينفعه ما يعيش به في الدنيا ، ثم يعاقبه في الآخرة ، كما قال عن الخليل : « وَأَرْزَقَ أَهْلَهُ مِنَ الشَّمَراتِ مَنْ أَمْنَى مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ » قال الله : « وَمَنْ كَفَرَ فَأَمْتَعْهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرْهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبَسْنَ الْمَصِيرِ » [البقرة: ١٢٦].

/ والله إنما أباح الرزق لمن يستعين به على طاعته ، لم يبحه لمن يستعين به على معصيته ، بل هؤلاء وإن أكلوا ما ضمنه لهم من الرزق فإنه يعاقبهم ، كما قال : « وَمَنْ كَفَرَ فَأَمْتَعْهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرْهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبَسْنَ الْمَصِيرِ » [البقرة: ١٢٦] ، وقال تعالى : « أَحَلْتُ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَلَقَّى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مَحِلِّ الصِّدْرِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ » [المائدة: ١] ، فإنما أباح الأنعام لمن يحرم عليه الصيد في الإحرام .

وقال تعالى : « لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا إِذَا مَا اتَّقُوا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقُوا وَآمَنُوا ثُمَّ أَتَقُوا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ » [المائدة: ٩٣] ، فكما أن كل حيوان يأكل ما قدر له من الرزق ، فإنه يعاقب على أخذ ماله بغير له ، سواء كان محرم الجنس ، أو كان مستعينا به على معصية الله ، ولهذا كانت أموال الكفار غير مغصوبة ، بل مباحة للمؤمنين ، وتسمى فيئاً إذا عادت إلى المؤمنين ؛ لأن الأموال إنما يستحقها من يطيع الله لا من يعصيه بها ، فالمؤمنون يأخذونها بحكم الاستحقاق ، والكافر يعتدون في إنفاقها ، كما أنهم يعتدون في أعمالهم ، فإذا عادت إلى المؤمنين فقد فاءت إليهم كما يفيء المال إلى مستحقة .

١٠٣ / وسائل عن الخمر، والحرام: هل هو رزق الله للجهال؟ أم يأكلون ما قدر لهم؟

أجاب:

إن لفظ الرزق يراد به ما أباحه الله تعالى للعبد، وملكه إياه، ويراد به ما يتغذى به العبد.

فالأول كقوله: ﴿وَأَنْفَقُوا مِنْ مَا رَزَقَنَاكُمْ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣٢]، فهذا الرزق هو الحلال ، والمملوك لا يدخل فيه الخمر والحرام.

والثاني كقوله: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦] ، والله تعالى يرزق البهائم، ولا توصف بأنها تملك، ولا بأنه أباح الله ذلك لها إباحة شرعية، فإنه لا تكليف على البهائم - وكذلك الأطفال والمجانين - لكن ليس بملك لها وليس بحرم عليها، وإنما المحرم بعض الذي يتغذى به العبد، وهو من الرزق الذي علم الله أنه يتغذى به. وقدر ذلك بخلاف ما أباحه وملكه، كما في الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: «يجمع خلق أحدكم في بطن أمه / أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الملك، فيؤمر بأربع كلمات، فيقال: اكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد ثم ينفعن فيه الروح. قال: فوالذي نفسي بيده إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا دراع فيسوق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا دراع فيسوق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها» (١).

والرزق الحرام، مما قدره الله، وكتبته الملائكة، وهو مما دخل تحت مشيئة الله، وخلقه، وهو مع ذلك قد حرمه، ونهى عنه، فلفاعله من غضبه وذمه وعقوبته ما هو أهله ، والله أعلم .

(١) سبق تخريرجه ص ٣١٩ .

/ سُئل الشِّيخُ - رَحْمَهُ اللَّهُ - عَنْ قُولِ الشِّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ: نَازَعَتْ أَقْدَارَ الْحَقِّ بِالْحَقِّ لِلْحَقِّ.

فَأَجَابَ:

الحمد لله، جميع الحوادث كائنة بقضاء الله وقدره، وقد أمرنا الله سبحانه أن نزيل الشر بالخير بحسب الإمكان. وننزل الكفر بالإيمان والبدعة بالسنة، والمعصية بالطاعة من أنفسنا ومن عندنا، فكل من كفر أو فسق أو عصى فعليه أن يتوب ، وإن كان ذلك بقدر الله، وعليه أن يأمر غيره بالمعروف ، وينهاء عن المنكر بحسب الإمكان، وي jihad في سبيل الله، وإن كان ما يعمله من المنكر والكفر والفسق والعصيان بقدر الله، ليس للإنسان أن يدع السعي فيما ينفعه الله به متكللاً على القدر، بل يفعل ما أمر الله ورسوله، كما روى مسلم في صحيحه عن النبي ﷺ أنه قال: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف». وفي كل خير، احرص على ما ينفعك ، واستعن بالله ولا تعجزن. وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت لكان كذا وكذا ، ولكن قل : قدر الله وما شاء فعل فإن لو تفتح عمل الشيطان»^(١).

فأمر النبي ﷺ أن يحرس على ما ينفعه ، والذى ينفعه / يحتاج إلى منازعة شياطين الإنس والجبن ، ودفع ما قدر من الشر بما قدره الله من الخير. وعليه مع ذلك أن يستعين بالله فإنه لا حول ولا قوة إلا به. وأن يكون عمله خالصاً لله ، فإن الله لا يقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه ، وهذا حقيقة قولك: «إِيَّاكَ نَعْبُدُ» والذى قبله حقيقة: «وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» [الفاتحة: ٥] فعليه أن يعبد الله بفعل المأمور وترك المحظور ، وأن يكون مستعيناً بالله على ذلك ، وفي عبادة الله وطاعته فيما أمر إزالة ما قدر من الشر بما قدر من الخير ، ودفع ما يريده الشيطان ، ويسعى فيه من الشر قبل أن يصل بما يدفعه الله به من الخير.

قال الله تعالى : «وَلَوْلَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بَعْضًا لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ» [البقرة: ٢٥١] كما يدفع شر الكفار والفحار الذي في نفوسهم والذى سعوا فيه بالحق كإعداد القوة ورباط الخيل ، وكالدعاء والصدقة الذين يدفعون البلاء كما جاء في الحديث: «إن الدعاء والبلاء ليتلقيان فيتعلجان بين السماء والأرض»^(٢) فالشر تارة يكون قد انعقد سببه وخيف فيدفع وصوله ، فيدفع الكفار إذا قصدوا بلاد الإسلام ، وتارة يكون قد وجد فيزال وتبدل السينات

(١) سبق تخرجه ص ٣١١ .

(٢) الحاكم في المستدرك ١ / ٤٩٢ وقال : « صحيح الإسناد ولم يخرجاه ». وتابعه الذهبي وقال : « قلت : ذكر يا مجمع على ضعفه » .

بالحسنات وكل هذا من باب دفع ما قدر من الشر بما قدر من الخير. وهذا واجب تارة، ومستحب تارة.

فالذى ذكره الشيخ - رحمة الله - هو الذى أمر الله به رسوله.

٨/٥٤٩ / والمقصود من ذلك أن كثيراً من أهل السلوك والإرادة يشهدون ربوبية الرب، وما قدره من الأمور التي ينهى عنها فيقفنون عند شهود هذه الحقيقة الكونية، ويظنون أن هذا من باب الرضا بالقضاء والتسليم، وهذا جهل وضلال قد يؤدي إلى الكفر، والانسلاخ من الدين. فإن الله لم يأمرنا أن نرضى بما يقع من الكفر والفسق والعصيان، بل أمرنا أن نكره ذلك وندفعه بحسب الإمكان، كما قال النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان»^(١).

والله تعالى قد قال: «وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفُرُ» [الزمر: ٧] وقال: «وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ» [البقرة: ٢٠٥] فكيف يأمرنا أن نرضى لأنفسنا مالا يرضاه لنا، وهو جعل ما يكون من الشر محة لنا وابتلاء كما قال تعالى: «وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ» [الفرقان: ٢٠]، وقال تعالى بعد أمره بالقتال: «ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَا نَصْرٌ مِّنْهُمْ وَلَكِنْ لَّيْلُهُمْ بَعْضُكُمْ بَيْعُضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضْلَلُ أَعْمَالَهُمْ» [محمد: ٤]، وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «والذى نفسي بيده، لا يقضى الله للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له»^(٢).

٨/٥٥ فالمؤمن إذا كان صبوراً شكوراً، يكون ما يقضى عليه من المصائب خيراً / له، وإذا كان آمراً بالمعروف، ناهياً عن المنكر، مجاهداً في سبيله، كان ما قدر له من كفر الكفار سبب للخير في حقه، وكذلك إذا دعاه الشيطان والهوى كان ذلك سبباً لما حصل له من الخير، فيكون ما يقدر من الشر إذا نازعه ودافعه، كما أمره الله ورسوله سبباً لما يحصل له من البر والتقوى وحصول الخير والثواب وارتفاع الدرجات.

فهذا وأمثاله مما يبين معنى هذا الكلام. والله أعلم.

(١) مسلم في الإيمان (٤٩ / ٧٨).

(٢) مسلم في الزهد (٦٤ / ٢٩٩٩).

/ وسائل عن قول الخطيب بن نباتة : أبراً من الحول والقوه إلا إلية، فأنكر بعض الناس عليه وقال : ما يصح ذلك إلا بحذف الاستثناء بأن تقول أبراً من الحول والقوه إلية، فاستدل من نصر قول الخطيب بقوله تعالى : « إِنَّمَا بَرَاءَ مِمَّا تَعْبُدُونَ . إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِنَا » [الزخرف: ٢٦ ، ٢٧] فهل أصاب المنكر أم لا ؟

فأجاب :

ما ذكر الخطيب صحيح باعتبار المعنى الذي قصده، وما ذكره الآخر من حذف الاستثناء له معنى آخر صحيح، فإنه إذا قال : برئت من الحول والقوه إلية كان المعنى برئت إلية من حولي وقوتي : أي من دعوى حولي وقوتي، كما يقال : برئت إلى فلان من الدين، ذكره ثعلب في فصيحه، والمعنى برئت إلية من هذا ومنه قوله تعالى : « وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَرْعَمُونَ . قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقُولُ رَبَّنَا هُؤُلَاءِ الَّذِينَ أَغْوَيْنَا أَغْوَيْنَاهُمْ كَمَا غَوَّبَنَا تَبَرَّأَنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِبِيَّا نَا يَعْبُدُونَ » [القصص: ٦٢ ، ٦٣] ، ومنه قول النبي ﷺ : « اللهم إني أبراً إليك ما صنع خالد » (١) وقول الأنصاري يوم أحد : اللهم إني أبراً إليك ما صنع هؤلاء ، يعني المشركين .

/ وهذا الصنيع يتضمن نفي الدين ، المعنى أوصلته إليه ، وفي غيره اعتبرت إليه ، أو أتت إليه وضمن معنى أتت إليه : البراءة ، كما يقال : أتى إليه القول ، « فَأَلْقُوا إِلَيْهِمْ الْقُولَ إِنْكُمْ لَكَاذِبُونَ . وَأَلْقُوا إِلَيْهِ اللَّهُ يَوْمَئِدُ السَّلَمَ » [النحل: ٨٦ ، ٨٧] ، ومنه قوله تعالى : « وَكَلَمْتَهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرِيمَ » [النساء: ١٧١] فالتبكري قول يلقى إلى المخاطب ، فعلى هذا يكون الجار وال مجرور متعلقاً بالبراءة .

والخطيب لم يرد هذا المعنى ، بل أراد أنه برىء من أن يلجم ظهره إلا إلى الله ، ويفوض أمره إلا إلى الله ، ويتوجه في أمره إلا إلى الله ، ويرغب في أمره إلا إلى الله . قال النبي ﷺ للبراء بن عازب : « إذا أتيت إلى مضجعك فتوضاً وضوءك للصلوة ثم قل : اللهم إني أسلمت نفسي إليك ، ووجهت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألحت ظهري إليك ، رغبة وريبة إليك ، لا ملجاً ولا منجاً منك إلا إليك » (٢) فمعنى قوله : وأبراً من

(١) البخاري في المغازي (٤٣٣٩) ، وفي الأحكام (٧١٨٩) ، والنسائي في القضاء (٥٤٠٥) ، وأحمد / ٢ ١٥١ .

(٢) البخاري في الدعوات (٦٣١١) ، (٦٣١٣) ، ومسلم في الذكر والدعاء (٢٧١٠ ، ٥٦ / ٥٧) ، وأبو داود في الأدب (٤٦ / ٥٠) ، والترمذى في الدعوات (٣٣٩٤) ، وأحمد / ٤ ٢٨٥ ، كلهم عن البراء بن عارب .

الحول والقوة إلا إليه: أبراً من أن أثبت لغيره حولاً وقوة الاتجاه إليه لأجل ذلك. والمعنى لا توكل إلا عليه ولا أعتمد إلا عليه.

وهنا معنى ثالث: وهو أن يقال: أبراً من الحول والقوة إلا به، أي أبراً من أن أثبراً وأعتقد وأدعى حولاً أو قوة إلا به، فإنه لا حول ولا قوة إلا به، وهذا معنى صحيح، لكن الخطيب قصد المعنى الأوسط الذي يدل لفظه عليه ، فإنه من له حول وقوة يلجأ إليه ويسند إليه، فضمن معنى الحول والقوة معنى الاتجاه ، فصار التقدير أبراً من الاتجاه إلا إليه، وعلى / هذا الحال فالجار وال مجرور متعلق بمعنى الاتجاه الذي دل عليه لفظ الحول والقوة، لا معنى أبراً، ولما ظن المنكر على الخطيب أن الجار وال مجرور متعلق بلفظ أبراً، انكر الاستثناء، ولو أراد الخطيب هذا لكان حذف حرف الاستثناء هو الواجب ، لكن لم يرده بل أراد مالا يصح إلا مع الاستثناء، والاستثناء مفرغ، فرغ ما قبل الاستثناء لما بعده، والمفرغ يكون من غير الموجب لفظاً أو معنى .

ولفظ البراءة وإن كان مثبتاً فيه معنى السلب، فهو قوله: **﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مُلُومِينَ﴾** [المؤمنون: ٥، ٦].

فالحفظ لفظ مثبت لكن تضمن معنى ما سوى المذكور، فالتقدير: لا يكشفونها إلا على أزواجهم، وكذلك لفظ البراءة، وقول الخليل: **«إِنِّي بِرَاءٌ مِّمَّا تَبَدَّلُونَ . إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي»** [الرُّخْرُف: ٢٦، ٢٧]، استثناء تام ذكر فيه المستثنى منه، لكنه يدل على أنه تبرأ من شيء لا من لا شيء، والمطابق له أن يقال: برئت من الحول والقوة إلى كل شيء إلا إليه .

لكن المستدل بالآية أخذ قدرًا مشركًا، وهو التبري بما سوى الله، وهذا المعنى الذي قصده المستدل بالآية معنى صحيح باعتبار دلالته على التوحيد، وهو البراءة بما سوى الله، وقد ذكر الله هذا المعنى في مواضع؛ قوله تعالى: **﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا / لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَأُءُ مِنْكُمْ وَمَمَّا تَبَدَّلُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبِدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبُغْضَاءُ أَبْدَأَ حَتَّىٰ تَوْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾** [المتحنة: ٤] وهذا يناسب مقصود الخطيب.

فإن مقصوده أن يتبرأ بما سوى الله ليس مقصوده أن يتبرأ إليه، لكن الخطيب قصد البراءة من الاتجاه إلا إليه، والاتجاه إليه داخل في عبادته، فهو بعض ما دل عليه قوله إبراهيم. فإن الواجب أن يتبرأوا من أن يعبدوا إلا الله ، أو يتوكلا إلا عليه، وهذا تحقيق التوحيد الذي بعث الله به الرسل ، وأنزل به الكتب ، لكن الإنسان قد يكون مقصوده إخلاص العبادة في مسأله ودعائه والتوكل عليه والاتجاه إليه، وهذا هو المعنى الذي قصده

الخطيب، وهو معنى صحيح يدل عليه لفظه بحقائق دلالات الألفاظ ، والمنكر قصد معنى صحيحًا، والمستدل قصد معنى صحيحًا، لكن الإنسان لا ينوي كثيراً من نفي ما لا يعلم إلا من إثبات ما يعلم، والله سبحانه وتعالى أعلم .

آخر المجلد الثامن

فهرس المجلد الثامن

الصفحة	الموضوع
٧	* فصل : في قدرة الرب
٧	— أقوال الناس في قدرة الرب
٧	— المعدوم ليس بشيء في الخارج
٨	— أفعال العباد وغيرها داخل في قدرة الرب
٩	— يدخل في قدرة الرب أفعال نفسه
٩	— تنازع الناس في قدرة الرب وقدرة العبد
١٠	— الأقوال في قوله تعالى : ﴿وَغَدَوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ﴾
١٣	— القدرة هي قدرته على الفعل
١٥	— قولهم : الجمام لا يسمى حيا ولا ميتا — وجوابه
١٦	— عدمة النهاة : أنه لو قبل الحركة لم يخل منها ويلزم وجود حوادث لا تنتهي
١٨	— نهاة الصفات وقولهم : ما أنزل الله على بشر من شيء
٢٠	— دوام كونه — عزوجل — قادرًا في الأزل والأبد
٢١	— كل مخلوق هو من آلة من وجوهه
٢٢	— ذم الله من كفر بعد إيمانه
٢٣	— التوحيد أول الدين وآخره
٢٤	— ما خلقه الله فله فيه حكمة
٢٥	— أقوال أهل الكلام في الحكمة
٢٩	— أصل نهاة الحكمة
٣٠	— معنى قوله تعالى : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾
٣٧	* سئل عن تفصيل الإرادة والإذن والكتاب والحكم والقضاء والتحريم وغير ذلك مما هو ديني أو كوني
٣٩	* سئل عن أقوام يقولون : المنشية مشيئة الله في الماضي والمستقبل ، وأقوام يقولون : المنشية في المستقبل لا في الماضي ، فما الصواب ؟
٤٠	* سئل عن جماعة اختلفوا في الخير والشر ، منهم من يرى أن الخير من الله ، والشر من النفس خاصة
٤١	* سئل عن حديث النبي ﷺ : « إن الله قبض قبضتين ، فقال : هذه للجنة ... » وهل قبضها بنفسه أو أمر أحدا من الملائكة ؟
٤١	— إثبات صحة الحديث

- ٤١ — يجب الإيمان بقدر الله السابق
 ٤٣ — جعل الله للأشياء أسباباً تكون بها
 ٤٤ — الالتفات إلى الأسباب شرك ، والإعراض عنها قدح في الشرع
 ٤٤ — الطوائف التي ضلت في القدر
 ٤٧ — الحكمة بقراءة «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينَ» في كل صلاة
 ٤٨ — بيان حال العبد قبل القدر وبعده
 ٤٩ * سئل هل الباري - سبحانه - يُضل ويهدى ؟
 ٥١ * سئل عن حسن إرادة الله لخلق الخالق ، وهل يخلق لعنة أو لغير عنة ؟
 ٥٢ — قول من يقول: خلق المخلوقات وأمر بالمؤمرات لا لعنة ، وحاجتهم
 ٥٣ — قول من يجعل العنة الغائية قديمة كما يجعل العنة الفاعلية قديمة
 ٥٥ — قول من قال: إنه فعل المفمولات وأمر بالمؤمرات لحكمة محمودة
 ٥٦ — النزاع بين المعتزلة وغيرهم في مسألة التحسين والتقييم العقلى
 ٥٨ — الرد على من قال: فقد تضرر برسالته طائفة من الناس كالمرشكين وأهل الكتاب
 ٥٩ — ليس من أسماء الله اسم يتضمن الشر ، إنما يذكر الشر في مفمولاته
 ٦٠ — اسم «المنتقم» ليس من أسماء الله الحسنى الثابتة
 ٦١ — جمهور المسلمين وغيرهم كائنة المذاهب لا يوافقون المعتزلة على إنكار قدرة الله
 ٦٢ — حكم نكاح نساء أهل الكتاب والمرشكين وأكل ذبائحهم
 ٦٣ — توحيد أهل الكلام المتبين للقدر والمشيئه من غير إثبات المحنة والبغض هو توحيد
 ٦٤ — المشكين - بيان ذلك
 ٦٤ — ما يدخل في مسمى «القدرية» من الطوائف
 ٦٧ — أنواع الناس في الشرع والقدر
 ٧١ — القدر يؤمن به ولا يحتاج به
 ٧٣ — أصل قول القدرية: إن فعل العبد للطاعة كفعله للمعصية
 ٧٣ — مذهب السلف: أن العبد فاعل حقيقة وله مشيئه وقدرة مع قولهم: الله خالق كل
 ٧٤ — مذهب المعتزلة والمائليين إلى الجبر
 ٧٦ — لفظ الفعل والعمل والصنعة أنواع
 ٧٧ — قول القدرية بأن الله يخلق في العبد كفراً وفسقاً على سبيل الجزاء
 ٧٨ — من أصول المعتزلة الفاسدة
 ٧٨ — لا يوصف الله بشيء من مخلوقاته
 ٧٩ — بيان الأمور التي استطاع فيها المعتزلة على الأشاعرة
 ٨٠ — لفظ التأثير والجبر والرزرق ونحو ذلك ألفاظ مجملة ؟ بيان ذلك
 ٨١ — تنازع الناس في مسمى الاستطاعة والقدرة

- ٨١ هل العبد قادر على خلاف المعلوم ؟
- ٨٣ بيان خطأ الفلاسفة في قولهم: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد
- كثير من متكلمة الإثبات سلموا للمعتزلة أن القادر المختار يمكنه ترجيح أحد مقدوريه
- ٨٤ على الآخر بلا مرجع
- ٨٥ إبطال الأسباب والرد على قائله
- ٨٧ مجمل معتقد سلف الأمة
- ٨٨ إنكار الجهمية محبته
- من قال: إن المراد بمحبة الله محبة التقرب إليه — فقوله متناقض
- ٩٠ الرد على من قال: إن هذا يقتضي أنه مستكمل بغيره فيكون ناقصاً قبل ذلك
- أقوال الفرق في إرادته وحبه ورضاه
- ٩٤ التسلسل والدور
- * سئل: هل أراد الله المعصية من خلقه أم لا ؟
- ٩٩ سئل عن قول على: لا يرجون عبد إلا ربها ، ولا يخافن إلا ذنبه
- العبد إنما يصيبه الشر بذنبه — أدلة ذلك
- أدلة المثبتين للقدر والنافدين له — وبيان غلط الفريقيين
- ١٠١ — معنى: « لا يرجون عبد إلا ربها »
- ١٠٢ كل خير ونعمة تناول العبد فهو من الله
- ١٠٣ كل سبب له شريك وله ضد — بيان ذلك
- ١٠٤ — معنى « الالتفات إلى الأسباب شرك »
- ١٠٥ — الحركات إنما طبيعية أو إرادية أو قسرية
- ١٠٦ — بيان معنى: « لا يخاف إلا ذنبه »
- ١٠٧ — معنى قوله: « محو الأسباب أن تكون أسباب نقص في العقل »
- ١٠٧ — معنى قوله: « الإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع »
- ١٠٨ — الدعاء والتوكيل من أعظم الأسباب
- ١٠٨ — ما يتناوله « التوكيل »
- ١٠٩ — ليس لأحد أن يحتج بالقدر على الذنب
- * سئل عن قوله: « إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرْدَنَاهُ أَنْ تَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ » فإن كان المخاطب موجوداً فتحصيل المخاطب مجال ، وإن كان معدوماً فكيف يتصور خطاب المعدوم ؟
- ١١١ الفرق بين خطاب التكوين وخطاب التكليف
- ١١٢ هل المعدوم في حال عدمه شيء أم لا ؟
- * فصل: في قوله تعالى: « وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا يَعْبُدُونَ » وهل اللام للصيغة
- ١١٤ أو للغرض ؟
- ١١٤ الإرادة في كتاب الله على نوعين

* فصل : فيما ورد من الأخبار والآيات في الرضا بقضاء الله ، فإن كانت المعاذى بغیر
قضاء الله فهو محال . . . إلخ

116 * فصل : في معنى قوله تعالى : «أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ» مع قوله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : «جف القلم بما
117 هو كائن»

119 — إذا كان الدعاء بما هو كائن ، فما فائدة الأمر به ولا بد من وقوعه ؟

* سئل عن الأقضية ، هل هي مقتضية للحكمة أم لا ؟ فإذا كانت مقتضية فهل أراد من
الناس ما هم فاعلوه ؟ وإذا كانت الإرادة قد تقدمت فما معنى وجود العذر والخالة
120 هذه ؟

124 * في الفروق التي يتبعن بها كون الحسنة من الله والسيئة من النفس

124 — أنعم الله على بني آدم بأمرين هما أصل السعادة

124 — نعمة الفطرة — بيان ذلك

125 — نعمة الهدایة — بيان ذلك

125 — القدرة وخلق إرادة العبد

126 — غلط من قال : يخلق الله الشر الذي لا خير فيه

127 — كل ما يصيب الإنسان من خير أو شر فهو نعمة

128 — الوحدانية والعدل والعزّة والحكمة بين السلف والجبرية والمعزلة

— جواباً عن عمن قال : إنه لا يقضى للمؤمن قضاء إلا كان خيراً له ، وقد قضى عليه
السيئات ؟

131 — ما في قوله تعالى : «فَمِنْ نَفْسِكَ» من الفوائد

132 — خلق الله الخلق لعبادته

134 — المتبّع للرسل يأمر الناس بما أمرتهم به

134 — ما يبتلي به من الذنوب وإن كان خلقاً لله فهو عقوبة على عدم فعل ما أمر به

— السيئات سببها ذنب العبد الذي هو من نفسه ، وما يصير إليه من الخير لا تتحصر
أسبابه

136 — السيئة إذا كانت من النفس لم يطبع في السعادة التامة مع ما فيه من الشر

137 — فساد قول الجهمية القائلين بالثواب والعقاب بلا حكمة

138 — المعتزلة والقول بالمتزلة بين المترزلتين

138 — متى حدثت بدعة القدرة ؟

139 — ما اشتهر عن جهنم من البدع

139 — شيوخ بدّع جهنم في الصوفية

* سئل عمن يعتقد أن الخير من الله والشر من الشيطان ، وأن الشر بيد العبد إن شاء

143 — فعله وإن شاء لم يفعله . . . إلخ

144 — يؤمن بالقدر ولا يحتاج به

- ١٤٥ — مشيئه العبد ومشيئه الرب
- ١٤٦ — حكم من احتاج بالقدر على المعاصى
- * ١٤٧ سئل عن الخير والشر والقدر الكونى ، والأمر والنهى الشرعى
- * قال : حديث على المخرج فى الصحيح لما طرقه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاطمة . . . هذا الحديث
- ١٤٨ نص فى ذم من عارض الأمر بالقدر
- * ١٤٩ سئل عن أبيات فى معارضه الأمر بالقدر
- * ١٥٠ فصل : فى أن القدرة ثلاثة أصناف — مذهبهم والرد عليهم
- * ١٥٨ سئل عن أقوام يحتاجون بسابق القدر . . . إلخ
- * ١٦٠ فصل : فى الاحتجاج بسابق القدر بقوله : **«إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنْ أَنْحُسْنَى»** الآية
- * ١٦١ فصل : فى بيان كذب من قال : ما لنا فى جميع أفعالنا قدرة
- * فصل : فى بيان قول القائل : الزنا وغيره من المعاصى مكتوب علينا — محتاجا بسابق
- ١٦١ القدر
- * ١٦٢ فصل : فى بيان كذب من قال : إن آدم ما عصى
- * ١٦٢ فصل : فى بيان قول من قال : لا إله إلا الله دخل الجنة ، محتاجا بالحديث
- * سئل : إذا كان سبق فى علم الله وتقديره سعادة هذا أو شقاوة ذاك ، فلا وجه
- ١٦٤ لإتعاب النفس فى عمل ، فإن المكتوب واقع لا محالة
- ١٦٤ — بيان جواب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ذلك فى غير حديث
- ١٦٧ — بيان خطأ من قال : إن الشيء إذا علم وكتب فهذا يكفى فى وجوده ، ولا يحتاج إلى
- ١٦٩ — حقيقة العلم ، وبيانه فى حق الله تعالى
- ١٧٠ — بيان قول القائل : الأعمال لا تراد لذاتها ، بل جلب السعادة ودفع الشقاوة ، وقد سبق وجود الأعمال
- ١٧٢ — بيان سؤال بعض الناس : إذا كان المكتوب واقعا لا محالة فلو لم يأت العبد بالعمل هل كان المكتوب يتغير ؟
- ١٧٣ — بيان أنواع القدرة القائلين بأن تقدم العلم يمنع الأمر والنهى ، وذكر تناقضهم
- ١٧٥ — الاستطاعة فى كتاب الله
- ١٧٧ — القول بتكليف ما لا يطاق
- ١٨١ * فصل : فى أن تكليف ما لا يطاق على ضربين
- ١٨٣ * فصل : فى قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «فحج آدم موسى» لما احتاج عليه بالقدر
- ١٨٣ — أصناف الناس فيما ظنه البعض من أن آدم احتاج بالقدر السابق على نفي الملام على الذنب
- ١٨٥ — مذهب الاتحادية
- ١٨٦ — ذكر تنازع الناس فى الحسن والقبح وبم يعلمان ؟

- ١٨٨ — هل الفنان يزول به التكليف ؟
- ١٨٨ — مذهب الملاج
- * ١٩٢ فصل : في بيان الصواب في قصة آدم وموسى
- * ١٩٣ فصل : في أن الكتاب والسنة جاءا بما تبين من أن آدم حج موسى لما قصد موسى أن
- ١٩٤ يلوم من كان سببا في مصيبتهم
- ١٩٥ — معنى قوله تعالى : « فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوْتِ »
- ١٩٦ — المراد بالهاجر في قوله تعالى : « وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا »
- ١٩٧ — المؤمن مأمور بأن يصبر على المقدور
- ١٩٧ — بيان الأدعية المطالب بأن يدعوا بها العبد
- ١٩٩ — أقسام الناس في الغضب لله ، وفي شهود القدر
- * ٢٠١ فصل : في بيان أن الذين يسلكون إلى الله محض الإرادة والمحبة من غير اعتبار بالأمر والنهى ، وكذلك من يفرقون بين ما يستحسنونه ويحبونه ويأمرون به بارادتهم - كلاما متبوع لهواه
- ٢٠٣ — مذهب الجبرية والقدرية في القدر والمحبة والإرادة
- ٢٠٥ — مذهب ابن كلاب والأشعرى في الإرادة
- ٢١٢ — سبب اعتراف ابن عقيل على من سأله لذة النظر إلى وجه الله
- ٢١٣ — الجعد بن درهم أول من أنكر أن الله يتكلم
- ٢١٣ — الصوفية يثبتون المحبة - بيان ذلك
- ٢١٣ — بيان الأقوال في قوله تعالى : « وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَعَذَّرُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ » الآية
- ٢١٥ — ما يترتب على تام محبة الله ورسوله
- ٢١٧ — المحبة الشركية
- ٢١٧ — حقيقة المحبة عند الصوفية
- ٢٢٠ — بم يصير الرجل مسلما حنيفا موحدا
- * ٢٢١ فصل : في بيان الأقوال في استطاعة العبد ، وما هو الصواب في ذلك من الكتاب والسنة
- ٢٢٢ — اختلاف الناس في قدرة العبد على خلاف معلوم الحق أو مراده
- ٢٢٤ — فصل : في تعليل أفعال الله ، وبيان أقوال الطوائف فيها
- * ٢٢٧ فصل : فيما ذكره الإمام عن دعا فقال : « اللهم بقدرتك التي قدرت بها تقول : للسموات والأرض : أتيت طوعا أو كرها ، قالتا : أتينا طائعين »
- * ٢٢٩ سئل عن حقيقة كسب العبد ، ما هي ؟ وهل هو مؤثر في وجود الفعل أم لا ؟
- ٢٣٠ — بيان ضلال القدرية في أفعال العباد
- ٢٣٠ — هل قدرة العبد مؤثرة في وجود فعله ؟
- ٢٣٢ — بيان قول القائل : إذا نفينا التأثير لزم انفراد الله سبحانه بالفعل ولزوم الجبر

- ٢٣٣ — العبد فاعل على الحقيقة ، وله مشيئة وإرادة
- ٢٣٤ — جواب من قال: كيف ابني الثواب والعقاب على فعل العبد ، وصح تسميته فاعلا على حقيقته ، وابني فعله على قدرته ؟
- ٢٣٩ — سبب الفرق بين الخلق والكسب
- ٢٤١ * سئل عن أفعال العباد ، هل هي قديمة أم مخلوقة حين خلق الإنسان . . . إلخ
- ٢٤١ — ذكر الأقوال في أفعال العباد
- ٢٤٣ * ما احتاج به الجهمية على أن القرآن مخلوق وجواب الإمام أحمد
- ٢٤٣ — حجة من قال: إن الأفعال قدر الله
- ٢٤٤ — بيان قول القائل: إن الأعمال هي الشرائع ، والشريائع غير مخلوقة
- ٢٤٤ — المراد بلفظ الشرع والأمر والقدر
- ٢٤٥ — بيان الصواب في قول السائل: ما الحجة على من يقول: إن أفعال العباد من الحركات وغيرها من القدر الذي قدر قبل خلق السموات والأرض ؟
- ٢٤٦ — ما يؤدّي إليه قول الجهمية: القرآن هو الله أو غير الله
- ٢٤٧ — إنكار أحمد القول بالحلول ، وذكر ما كتبه عما دار بين الجهم والسمنية في مسألة خلق القرآن
- ٢٤٩ * فصل: في أن الاستثناء في الماضي المعلوم المتيقن بدعة
- ٢٥١ — القول بأن حروف القرآن ليست من كلام الله ، وأن كلام الله إنما هو معنى قائم بذاته قول فاسد ، وأول من أحدثه ابن كلام
- ٢٥٢ — الاستثناء يكون فيما يستقبل
- ٢٥٢ — هل يجوز الاستثناء في الإياع ؟
- ٢٥٤ * فصل: في مسألة تحسين العقل وتقييده ، والتزاع في ذلك
- ٢٥٥ — الناس في مسألة التحسين والتقييّع طرفان ووسط
- ٢٥٧ — حسن الأشياء يعلم بثلاثة أمور
- ٢٥٩ * فصل: عن العبد ، هل يقدر أن يفعل الطاعة إذا أراد أم لا ؟ وإذا أراد ترك المعصية يكون قادرا على ذلك أم لا ؟ وإذا فعل الخير نسبة إلى الله ، وإذا فعل الشر نسبة إلى نفسه ؟
- ٢٦ — إذا عجز المصلى عن بعض واجبات الصلاة سقط ذلك عنه
- ٢٦ — كذب من قال: إن الله أمر العباد بما يعجزون عنه
- ٢٦ — الإرادة في كتاب الله على نوعين
- ٢٦١ — تزاع العلماء في القدرة ، هل يجب أن تكون مقارنة للفعل ؟ أو يجب أن تكون مقدمة عليه ؟
- ٢٦١ — ما يجب على العبد معرفته بشأن عمله للحسنات أو السيئات
- ٢٦٣ — أقسام الناس في القدر

- * سُئل في آيات - عن أفعال العبد ، وهل هو مختار لفعله أم مجبر ؟
 ٢٦٥ -
 * أول من أنكر علم الله المتقدم ، والأقوال في ذلك
 ٢٦٦ -
 * فصل : في بيان من احتاج بالقدر على ترك المأمور أو فعل المحظور أو دفع ما جاءت به
 ٢٦٧ -
 النصوص في الوعد والوعيد
 ٢٦٨ -
 - ضلال من ظن أن آدم احتاج على موسى بالقدر على الذنب
 ٢٦٩ -
 - الاحتجاج بالقدر سببه اتباع الهوى
 ٢٧٠ -
 - بيان أن حجة المشركين بالله ، ودفعهم أمره ونهيه بالقدر داحضة
 ٢٧١ -
 - قول الفلسفه القائلين بقدم العالم أعظم كفرا من مشركي العرب
 ٢٧٢ -
 - المباحية الذين يسقطون الأمر والنهي ويحتاجون بالقضاء والقدر أسوأ حالا من أهل
 الكتاب ومشركي العرب
 ٢٧٣ -
 * فصل : في اتفاق أئمة السلف على أن العباد لهم مشيئة وقدرة و فعل
 ٢٧٤ -
 - قول جهنم وأتباعه بأن الإنسان مجبر
 ٢٧٥ -
 * فصل : في أن السلف والأئمة متتفقون على الإيمان بالقدر ، وأنه ما شاء كان وما لم يشا
 ٢٧٥ -
 لم يكن ، وأنه لا حجة لأحد على الله في ترك مأمور ولا فعل محظوظ
 ٢٧٥ -
 - إنكار جهنم ومن تبعه الحكمة والرحمة
 ٢٨٠ -
 - الإرادة في كتاب الله
 ٢٨١ -
 - هل الأمر مستلزم للإرادة أم لا ؟
 ٢٨٢ -
 * فصل : في قول القائل : كيف يكون العبد مختارا لأفعاله وهو مجبر عليها ؟
 قول السائل :
 ٢٨٣ -
 على الإرادات لمحضها لأنهم قد صرحوا أنه
 ٢٨٤ -
 على الإرادات لمحضها لأنهم قد صرحوا أنه
 ٢٨٥ -
 ما يلتحق الفاعل تأثيراً ولم يكن للفعل في
 ٢٧٨ -
 * فصل : فيما يدل عليه قوله تعالى : « وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ »
 ٢٨٩ -
 * فصل : في قول السائل :
 لم يك للخالق تقدير وكل شيء ثم لو سلمت
 ٢٨٩ -
 حديثه والقول مهجور فصل : في قول السائل :
 ٢٩٢ -
 يختار فالمحظوظ مسطور ولا يقال علم الله ما

* فصل : وأما قوله :

- ٢٩٤ والجبر إن صح يكون مكرها وعنك المكره معذور
- ٢٩٤ - معنى الجبر والإكراه والاختيار
- ٢٩٥ - ما الحكم لو أكره الرجل على الزنا ؟
- ٢٩٥ - حكم المكره على العقود كالبيع والنكاح
- ٢٩٦ - تنازع الفرق في الظلم الذي يجب تزويه الله عزوجل عنه
- ٣٠٢ * سئل عن المقتول ، هل مات بأجله أم قطع القاتل أجله ؟
- ٣٠٤ * سئل عن الغلاء والرخص ، هل هما من الله تعالى أم لا ؟
- ٣٠٤ * سئل عما قاله أبو حامد الغزالى في « منهاج العابدين » في الرزق المضمون والمقسم
- ٣٠٧ إن الخ
- ٣٠٧ - أنواع الكسب من حيث الحل والحرمة
- ٣٠٨ - المراد بلفظ العبادة عن الإطلاق
- ٣٠٩ - ضلال من ظن أن التوكل يعني عن الأسباب المأمور بها
- ٣٠٩ - الأسباب من القدر ، والالتفات إليها فقط شرك ، كما أن محوها نقص في العقل ،
- ٣١١ - والإعراض عنها قدح في الشرع
- ٣١٢ * فصل : في أن السالكين طريق الله منهم من يكون مع قيامه بما أمر الله به من الجهاد
- ٣١٢ - والعلم وغير ذلك عاجزا عن الكسب
- ٣١٤ - قول القائل : إن الله يفعل بسبب وبغير سبب ، فمن أين يلزمنا طلب السبب ؟
- ٣١٤ - قول القائل : إن الله ضمن خصمانا مطلقا
- ٣١٤ * فصل : في بيان أن الكسب منه ما يكون واجبا ، ومنه ما يكون مستحبا
- ٣١٥ * فصل : في قول القائل : إن الأنبياء والأولياء لم يطلبوا رزقا
- ٣١٦ - تحريم سؤال الناس إلا عند الضرورة
- ٣١٧ * سئل : هل الرزق يزيد أو ينقص ؟ وهل هو ما أكل أو ما ملكه العبد ؟
- ٣١٨ * فصل : والرزق يراد به شيئاً : ما يتفع به العبد ، وما يملكه
- ٣١٩ * سئل : عن الرجل إذا قطع الطريق وسرق ، أو أكل الحرام ونحوه ، هل هو رزقه
- ٣١٩ - الذي ضمنه الله أم لا ؟
- ٣٢١ * سئل عن الخمر والحرام ، هل هو رزق الله للجهال ؟ أم يأكلون ما قدر لهم ؟
- ٣٢٢ * سئل عن قول الشيخ عبد القادر : نازعت أقدار الحق بالحق للحق
- ٣٢٤ * سئل عن قول ابن نباتة . أبدأ من الحول والقومة إلا إليه